*(الجزء الاول)

من شرح التصريح للشيخ الامام العلامة الهمام
خالد بن عبد الله الازهرى على التوضيح
لالفية ابن مالك في النحو للشيخ
الامام العلامة جمال الدين أبي
محمد بن عبد الله بن يوسف بن
هشام الانصارى
تغمدهم الله برحمته
ورضوانه
آمين
م

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن)
(الالمعي المتفنن الشيخ يس بن زين)
(الدين العليمى الحمصى رحمه الله)

(طبع)
(على ذمة أكبر العائلة المهدية)
(وشركاه)

(الطبعة الثانية)
(بالمطبعة الازهرية المصرية)
(سنة ١٣٢٥ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذى شرف من نحا ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه الى اطاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد روض الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الايمان ظلام الفكر الحالك وأرشد الانام الى سلوك أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالاضافة اليه على كل حال *(وبعد)* فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمى الحمصى غفر الله له ولوالديه وأحسن فى الدارين اليهما واليه هذه حواش رمقت نحوها عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كلمة كملة المحصلين غزيرة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الامام العلامة الهمام خالد الازهرى ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الاعلام والائمة الكرام الشهاب أحمد ابن عبد الحق السنباطى والشهاب أحمد الزرقانى الشهير بابن خلة وشيخنا عبد الله الدنوشرى بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم فى عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقانى على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمى معه من المناقشات وضممت الى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد فى سلوك سبيل الرشاد وهو حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا الى الله تعالى فى كل المآرب أفضل الانبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم فى المشارق والمغارب *(ترجمة الشارح رحمه الله)* هو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الخزرجى الشافعى النحوى يعرف بالوقاد ولد تقريبا سنة تسعمائة بجرجة من أعمال الصعيد وتحول الى الازهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجرى والشمنى والزين الابناسى ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل الى تربة يشبك الدوادار (قوله الملهم لتحميده) يأتى قريبا فى كلام الشارح تفسير الالهام وقال لتحميده دون لحمده اشارة الى المبالغة فى حمده لله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لان الخبر فاصل بينهما وهو أجنبى *فان قلت الخبر مرفوع بالمبتدا على الصحيح فلا يلزم الفصل بأجنبى ٣ وبها يعمل فى المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقانى فى شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل فى نظير ما هنا لكن فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا الى الحول وقرأ أبى متاع لازواجهم متاعا وعلى قراءة أبى متاعا نصب بمتاع لانه فى معنى التمتيع كقولك الحمد لله حمد الشاكرين وأعجبنى ضرب لك زيدا ضربا شديدا قال السعد فى قوله كقولك الخ ان قيل كيف جاز نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر * قلت الخبر فى الاصل كان معمولا للحمد فى موقع المفعول كقولك حمدا لله فجاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام فى الدار قياما الى الساعة (قوله موافيا النعمه) قال فى الصحاح وافى فلان أى أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة فى مسببها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشرى معناه ملاقيا لها فيحصل معها ومعنى مكافئا لمزيده مساويا لمزيده هذا معنى ما ذكر وقد يقال كون الحمد ملاقيا النعمه واضح وكونه مساويا لمزيده قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوى أقل النعم وان جل اهـ ويمكن أن يجاب بأن جملة الحمد لله الخ انشائية وهى لانشاء الحمد بمضمونها كما قالوا فى الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم انشاء مساواة الحمد للنعم بل انشاء الحمد الموصوف بالمساواة فتأمل (قوله وحده) حال وقوله لا شريك له حال أيضا زرقانى وكون وحده حالا أى مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو على الى أن وحده منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفردا افرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس الى انها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف أى مستقرا فى انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لان كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغير وسيأتى فى باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة وللامام السبكى رسالة فى نصب وحده سماها الرفدة ذكرها السيوطى فى الاشباه والنظائر

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا النعمه ومكافئا لمزيده وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة

---

٣ قول المحشى بأجنبى وبها يعمل الخ كذا فى النسخة التى بأيدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله بأجنبى ولعل الاصل قلت الحمد فيه جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اهـ تأمل

شهادة تخلص في توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده * (وبعد) * فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الاخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير أنه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز وليس هو البانى بنفسه وانما أمر العملة من أبناء جنسه وكنت أنت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وأبرز أسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله بأصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ووشحته بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جمة أحدها أني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها أني تتبعت أصوله التي أخذ منها وراجعتها

(قوله شهادة تخلص) مفعول مطلق معمول لاشهد (قوله في توحيده) لعله تمجيده أو تحميده دون شرعي ولا ضرورة لذلك لصحة ما عبر به الشارح كما لا يخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبيده) يجوز رفع أشرف وأعظم على انهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى انه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجملة أي انه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى انهم ان قوبلوا كلهم وجملتهم بهذا الفرد الجامع للكمال البشري رجح عليهم كما ذكره الامام الرازي على ما نقل الطوخي وقد حررنا ذلك في حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغني من الطباق الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عند الايجاد كما في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي كثير الفقر وان يكون صفة مشبهة أي دائم الفقر (قوله الحفي) أي المبالغ فيه من حفيت به بالكسر بالغت في اكرامه (قوله الرباني) نسبة الى رب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أو لان لقبه اشتهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى انما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فان اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكره هو في بعض كتبه ورأيته بخطه في الحواشي ٣ وكذا ذكره السيوطي في حسن المحاضرة والصفدي في تاريخه أعيان العصر وهذا على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم اللحمة الى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية واثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفي الصحاح وفلان نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب لان الثوب اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله في هذا النحو شكله) لا يخفى ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله غير أنه) بيان للداعي لشرحه مع أنه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء سفرا من باب ضرب أي كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمي (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الامير المجاز) هو الطريق وما ألطف (قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة بنى سلطاننا برقوق جسرا * بعدل والانام له مطيعه مجاز في الحقيقة للبرايا * وأمر بالسلوك على الشريعه (قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تأخر الديباجة على الشرح وقوله بعد ذلك وأستغفر الله مما يقع لي في الخلل دون أن يقول وقع يقتضي تقدمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المعلى الحلبي بقوله انما التصريح شرح * قصر الشراح عنه قد غدا منهل علم * كلهم يكرع منه (قوله أو بصيرة) هي نور في القلب كالنور في العين

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها التي ذكرت ما أهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها التي كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها التي ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها التي طبقت الشرح على النظم قد كان أغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها التي ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها التي ذكرت غالب علل الاحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها التي بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها التي بينت المواضع التي اعتمدها مع انها من الحاقه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنديانه أقول قولي هذا وأستغفر الله مما يقع لي من الخلل في بعض المسائل المسطوره وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفؤا نور الله بافواههم ويأبى الله الا أن يتم نوره وأسال فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه اذا عثر على شئ مما طغى به القلم أو زلت به القدم ان يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب وينحصر في علمي النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على ان أول من وضع النحو أبو الاسود وانه أخذه أولا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكان أبو الاسود كوفي الدار بصري المنشاوموات وقد أسن واتفقوا على ان أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بابي الاسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الاسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمى معدان الفيل وسمى ابنه عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا أبي الاسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل وبينت عدم الحاجة لما ذكره من الشروط مع انه أهم من الاول كانه لان ذلك لم يقع في كلام المصنف (قوله التي طبقت الشرح على النظم) أي غالبا فقد أهمل ذلك في باب التصريف (قوله وأسال الخ) سال تارة يتعدى بنفسه الى مفعولين كما في قوله تعالى ولا يسالكم أموالكم ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الاول وقوله فيما ياتي أن يدرأ مفعوله الثاني ويتعدى تارة الى الاول بنفسه والى الثاني بعن نحو يسالونك عن الاهلة أو ما في معناها نحو فاسال به خبيرا بناء على أن الباء بمعنى عن وان مجرورها المفعول الثاني وأنكر ذلك البصريون وتاولوا الآية على ان الباء للسببية قال في المغني وفيه نظر لانه لا يقتضي قولك سالته بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه ويمكن تاويله أيضا على أن به متعلق بخبيرا قال البيضاوي به متعلق باسال أو بخبيرا قال المولى سعدي أو بهما في الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع في المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لان المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد وبما ذكرهنا يظهر ما ذكر في سورة النبا فانهم جوزوا في قوله تعالى ان جهنم كانت مرصادا للطاغين مآبا وجوها منها أن تعلق للطاغين بمآبا أو مرصادا فقال سعدي أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهري لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أي جلده وهو هنا عبارة عن القلب لانه محله وعبر به اشارة الى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الدنوشري الحسد ظلم ذي النعمة بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد شبهه بالداء الذي يفسد به الجلد ولهذا عبر بالاديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء (قوله اذا عثر الخ) اذا ظرف يتعلق باسال وعثر عليه أي أطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائي اللام وواويها يقال طغى يطغى ويطغو طغيانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذي ينبغي ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطا وصدور ما لا ينبغي والمعنى اذا عثرت على شئ حاولت فيه الصواب فزلت عنه بغير اختيار والباء من به في الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على انه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله ان يدرأ) أي يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الانسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محل النسيان) عن ابن عباس رضي الله عنهما انما سمي انسانا لانه عهد اليه فنسي فعليه فاصله انسيان أفعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على أنيسان وبعد حذف الياء وزنه أفعان لا أفعلان (قوله العدواني) قال في لب اللباب العدواني بالفتح والسكون نسبة الى عدوان قبيلة من قيس عيلان

ابن

ابن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده أبو اسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء أبو على الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلى بن عيسى الرماني ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة و وافق وفاته خامس ذي القعدة أيضا سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحاهما وشرح لمحة أبي حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن أن يكون كذا وهلم جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزأ والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين * قال الشيخ رحمه الله تعالى *(بسم الله الرحمن الرحيم)* اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة ممكن بان يراد بكل منهما الذكر لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شئ وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدي) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ومهملة كما في قضية الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافا للتصريح ابن الاثير في جامع الاصول انه بالمعجمة وكذا في اللباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة الى فراهيد بطن من الازد وسيأتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بان الفراهيد بالدال المهملة وان الخليل ينسب اليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه ان الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشان والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الاول المعنى ذو شرف وشان يهتم به وعلى الثاني ان حمل على معنى ذي قلب فوجه الكلام ان الامر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الامور كان كانه صاحبه ومالكه وان حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام انه شبه الامر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الامر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالامر أو الشخص أو التشبيه المضمر استعارة الكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو اثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه به وهو الابتر والاجذم في التشبيه البليغ في قوله فهو أبتر ترشيح اما باق على حقيقته أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الاجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والحافظ الرهاوي) بضم الراء نسبة الى رها مدينة رومية (قوله والتوفيق الخ) أي والافظاهر الروايتين ان ذهاب الاجذمية لا يتخلص منه الا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لان الابتداء باحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يفوت الابتداء بالآخر (قوله لان كلا منهما الخ) أي فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما وبغيرهما فهو من حمل المقيد على المطلق بالغاء قيده ومحل حمل المطلق على المقيد اذا لم يكن المقيد مقيدا بقيدين متنافيين اما اذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لان القيدين يتعارضان فيتساقطان ويرجع الى المطلق وهذا الجواب يفيد ان ذهاب البركة لا يتوقف على احدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شئ فهو اضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد ان ذهاب الاجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولا هما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بانها تتضمن الحمد لان فيها ثناء على الله بصفة الرحمة واعلم ان شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الاول كون البدء حقيقيا وان معنى بدء الشئ بالشئ تصديره به وجعله قبل

كل عمل يعمل فيه ولاشك ان هـذا المعنى اذا حصل فى بداءة أمر ذى بال بشئ من البسملة والحمدلة لايمكن ان يحصل فى تلك البـداءة بالآخر الثانى ان يكون الابتداء المذكور أمرا خاليا عن الامتداد الثالث ان تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع ان يكون المراد بالبدء بتلك الامور المذكورة تقديمها فى الذكر اللسانى الذى يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس ان المراد من البسملة والحمدلة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المبانى الخمسة لما أمكن ان يمنع منعا مستندا الى سند يقوى به افترق الناظرون فى دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد تلك الممنوع مع سنده مسلكا أما مسلكان الاولان فتقريرهما ان التعارض انما يلزم اذا كان المراد بالبدء فى الحديثين الحقيقى وكان أمرا غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز ان يكون المراد به أحدهما الحقيقى وفى الآخر الاضافى مقيسا الى بعض ما يتعلق بذلك الامر ذى البال او فى جميعهما بدأ اضافيا مقيسا الى نفس ذلك الامر ذى البال او المراد به فيهما البدء العرفى الذى يسع الامرين فاكثر وهذان الجوابان وان كانا فى حسم مادة الشبهة سيين الا ان الثانى أوجه لان اطلاق لفظ البدء على العرفى أشهر عند أهل اللغة من اطلاقه على حقيقى او اضافى او مطلق منقسم اليهما ولان منع أهل التعارض أشد حسما لمادة الشبهة من الترفيق بعد التسليم ودعوى ان الثانى غير مطرد لعدم جريانه فى ذى بال لايكون له امتداد عرفى لاتسمع لان تفسير الامر ذى البال بماله شرف حسى اوشرعى اوعقلى يقتضى ان المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادى المقرون بالتهيؤ العادى المستدعى لقدر من الامتداد والبدء الذى لايكون كذلك لايستحق ان يسمى بدء أمر ذى بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هـذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما فى الذكر اللسانى نظرا الى تبادر هـذين المعنيين الى الفهم ومناسبتهما لسياق الاحاديث لالكون دفع التدافع موقوفا عليهما والا لوجب ان يفوت بفواتهما وليس كذلك لانه بعد حمل البدء على ما تقدم لو جعلت الباء للاستعانة او الملابسة او جعلت صلة للبدء وحمل على مطلق التقديم المتناول للتقديم فى الذكر اللسانى والذكر الجنانى والعمل الاركانى والتحرير البنانى وتقديم الحمد خاصة فى العمل الاركانى يحصل دفع التدافع بخلاف ما اذا فات حمل البدء فى الكل أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كان يحمل فى الكل على الحقيقى فانه لايتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين او حمل البدء على مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الاول وهو الذى جعل مسلكا ثالثا فلان السالكين له استندوا فى منع التدافع تارة الى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشئ لاتنافى الاستعانة بغيره وأخرى الى جواز كونها للملابسة وذكروا ان الملابسة تعم وقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يجعل بعض الامور جزأ من أمر ذى بال و يذكر الامر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتدا آن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الاول فلانه انما يتم ببيان امكان الابتداء بامر ذى بال حال الاستعانة بشيئين متعاقبين فى الوجود اللفظى ودونه خرط القتادلان مبنى هـذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقيا وأن يكون أمرا ممتدا وأن لايكون العدول عن العرفى الممتد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولاشك ان اقتران مثل هـذا الابتداء للاستعانة باحد هذين ان أمكن لكن اقترانه فى تلك الحالة للآخر منهما لايكاد يمكن وأما ضعف الثانى فلان المراد من الملابسة المعدودة من معانى الباء هو معنى المصاحبة اى المعية والمقارنة وحينئذ اما أن يكون المراد بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فانهم يطلقونه على الزمان اليسير أوطرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فانهم يطلقونه على شئ غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لايتم المقصود لان زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد و زمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فاذا كان زمان الابتداء بالامر ذى البال هو زمان المصاحبة للتحميد يكون هـذا الزمان متأخرا بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما فى الوجود اللفظى الذى لايمكن تحقق معناه ما اللغوى المراد هنا الا به ولان كلا من البسملة والحمدلة زمانى لأنى لتركبه من أجزاء زمانية هى الحروف وكل ما هو زمانى يمتنع أن يكون آنيا فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارنا لتحقق الحمد الذى هو زمانى يكون الابتداء أيضا زمانيا فلا يتصور أن يكون هو آن الابتداء فضلا على أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة على ان ما ذكره البعض لايستقيم فى الافعال التى تشغل اللسان عن الملابسة بشئ آخر حال ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والاكل والشرب وهو مناف للاستغراق الذى نطقت به كلمة كل فى كل أمر الخ وأما المسلك الرابع الذى مبناه تسليم كون الباء صلة للبدء كما فى المسلك الاول فتقديره أن يقال التعارض المذكور انما يلزم ان لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصرا فى التصدير بهما فى الذكر اللسانى وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون لهذا المسلك لبعض منها من غير ارادها تحت الضبط و يمكن ضبطها بان يقال كل من البسملة والحمدلة وجود فى الذهن و وجود فى العبارة و وجود فى الكتابة كما ان للحمد وحده وجودا فى الاركان فانحاء وجود الحمد أربعة وانحاء وجود التسمية ثلاثة تحصل اثنا عشرة

صورة حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كتابتهما بحسب العبارة أو الكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقي وهو عشرة يندفع به فتقدير التفصيل بعد الاحاطة بالاجمال وهذا المسلك ضعيف لان البدء كما هو المتبادر التقديم في الذكر اللساني فلا يتناول هذا المسلك الخامس انه ليس المراد خصوص ماذكر في الحديثين من البسملة والحمدلة بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وايضاح المقام يحتاج الى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لارباب الافهام (قوله كخاتم حديد) أي بناء على انها اضافة بيانية أي خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لا ذاته العلية فان جعلت الاضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقول الدنوشري المراد انه مثله في العموم والخصوص وان كان في المشبه مطلقا وفي المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لارشاد حسن الاداء) لان في اسقاطه ابهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبني على هذين القولين مسئلة منطقية وهي ان جملة البسملة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الاول اذا جعلت الاضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى أبتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يرد ان الكلية هي التي موضوعها كلي ولا يظهر ذلك هنا لان المراد بالموضوع ماهو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الاول نظرا الى ان المعنى قام زيد زيد محكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وان كان العموم في المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر مجيء الاحتمالين فيما اذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تأليفي وتخصيص الابتداء مثلا بالاضافة الى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل ابتداء للمتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف اليه في بسم الله على الاحتمال الاول لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مفيدا للجواب وكذا في الذي بعده ثم لا يخفى بقاء الاشكال بالنسبة

اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والاول رأي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم اذا أريد به اللفظ فغير المسمى وان أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيأ معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة

للحمد (قوله رأي المعتزلة) اختار الامام الرازي والبرهان الجعبري وعليه فلا حاجة الى الجواب (قوله وقيل لا ولا) أي لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب

ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الاشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لان المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى فله الاسماء الحسنى والاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى وهذه لم يدع فيها أحد القول الثالث فانما ادعوه في ماصدق هذه الكلمة فجعلوه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا وذلك في المشتق ان كان اسم صفة توجد أثرها في الغير كالخالق من صفات الفعل وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك اذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أي فهو وان استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال ان الاسم عين المسمى ليس مراده انه كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه ان المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بان يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما في سبح اسم ربك ومن قال انه غيره ليس مراده انه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بان يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو ولله الاسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرده في الخارج والالما استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حرر في المختصر وحواشيه والكلام على اطلاق الشخص على الله حررناه في حواشي الفاكهي في باب لا النافية للجنس قال شيخنا الغنيمي في شرح الشعراوية والواضع له هو مسماه لا غير اتفاقا كاسماء الملائكة وفاقا لابن الهمام اه وفي دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استشكال علميته بان العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة بانه يكفي التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التي نقلها القرطبي في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السمو او من السمة فانه ذكر ان القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان في الازل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الاسماء (قوله من الاله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر أله بكسر اللام

وقول الشارح من الاله أولى من قول غيره من اله لان الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا الاستدلال واه لان استفهامهم ليس راجعا الى اللفظ حتى يصح ما قال بل الى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال ان الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخرانه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن اشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الاول وعطف الاول عليه بالواو وعبارة بعض من كتب على البيضاوي فان قلت اذا جعل المتعدي لازما فما الحاجة الى نقله الى فعل بضم العين قلنا لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة وهما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل عليه الانسان أو صار ملكة له بالتكرار اهـ وبه يظهر قول البيضاوي والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وانه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وان معنى قوله بنيا للمبالغة انهما بنيا صفتين مشبهتين لافادة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه انهما من صيغ المبالغة فيرد عليه ان صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلان منها وفعيل وان عده سيبويه منها فانما هو اذا عمل النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وانه لا حاجة لدعوى ان المحصور في تلك الصيغ الاوزان المشهورة وعلى تقدير انهما من صيغ المبالغة لا اشكال في بنائهما من فعل اللازم لان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدي وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الافاضل ان مراده بقوله ان الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله وان كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة انهما كذلك بحسب الاصل فلا ينافي انهما من صيغ المبالغة وان حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التأمل

8

وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم أيضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون بازاء نعمة وغيرها

(فائدة) نقل الدماميني عن بعض المتأخرين ان صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من المجاز وعلل ذلك بان المبالغة ان تثبت للشئ أكثر مما له وبان المبالغة انما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى انها فائدة حسنة ويشبه أن تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الانعام) فيكون من اطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن ارادة الانعام من اطلاق اسم المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن يكون من باب الاستعارة التمثيلية بان يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فاطلق عليه وأريد غايتها التي هي فعل أو ارادة فعل كما لا مبدؤها الذي هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وان أوهم كلام التلخيص خلاف الامرين هذا وقال الامام السكوتي في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشري من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز قوله ان وصفه تعالى بالرحمة مجاز اعتزال وضلال باجماع الامة لان الامة أجمعت على ان الله تعالى رحيم على الحقيقة وان من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وانما قال الزمخشري ذلك لان الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لانهم ينكرون الارادة القديمة ويصرفون رحمة الله تعالى الى الافعال أو الى ارادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا يخلقها الا في محل (قوله الحمد لله) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتأليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكانه قال ملتبسا ومتبركا باسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل الاختياري) يوهم انه يشترط في المحمود به كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وانما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وانه لم يتعرض للمحمود به لاستلزام الوصف له (قوله بازاء نعمة) بمعنى انعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتي (قوله وغيرها) أي غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط في المحمود عليه أن يكون خصوص الانعام

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ففي الفضائل حمد فقط وفي أفعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد واعلم أن صرف العبد الجميع واحد اعتبارا كالشكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوي وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي وشكر لغوي ويتبين لك بادنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه أهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك

(قوله والشكر) أي اللغوي (قوله فعلا) أي أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا اطلاق ولا تقييد أي لأجل انعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الافعال الاختيارية بخصوص الانعام (قوله والجنان والاركان) الواو فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أي الانعام لا المنعم به وان كان ظاهر قوله الواصلة الى الشاكر يقتضي ذلك لان هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الانعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بان المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله في الفضائل) أي باعتبار المورد ولا يخفى ما في كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لاجتماعهما في ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد في ثناء بلسان لا على نعمة والشكر في ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد بالفضائل في كلامه الذاتية الاختيارية منها التي لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة لما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوي المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوي ظاهر على ما في بعض النسخ من زيادة أو غيره في تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك في جميع النسخ في تعريف الحمد العرفي بعد قوله على الحامد أما على ما في بعضها من عدم تلك الزيادة في تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق اذ الحمد العرفي على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقاني في شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفي والشكر اللغوي التساوي ان لم يعتبر في الشكر وصول النعمة الى الشاكر كما لم يعتبر في الحمد وصول النعمة الى الحامد وان اعتبر في الشكر ذلك فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد في الحمد ٩ متفق عليه واعلم أن اعتبار التقييد في الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد في حاشية المطالع وكلام السعد يقتضي أن الشكر يكون في مقابلة النعمة مطلقا وقال القشيري أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمي رحمه الله في شرح الشعراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما في الحمد العرفي وليس كذلك كما حرره في حواشي السنوسية فتنبه له (قوله فالشكر) أي العرفي وقوله أخص مطلقا أي من الحمد العرفي (قوله لاختصاص تعلقه بالباري) أي لانه لا يكون الا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر) أي فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أي العرفي فان متعلقه لا يختص بالباري بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفي بعضها مع عدم مخالفة الباقي (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقاني هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفي لا يصدق على الشكر العرفي لانه فعل واحد والشكر أفعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فاجاب بما ذكره انتهى وهو مأخوذ من كلام شيخه اللقاني في شرح خطبة المختصر ولا يخفى انا لا نسلم أن الحمد العرفي فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا اذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أي عدل اليه عن الجملة الفعلية وفيه اشارة الى أن الفعلية هي الاصل ووجهه أن الحمد من المصادر التي تسد مسد أفعالها وأصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام في دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور ولا نطيل به ولا يقال الدلالة على ما ذكر هي حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أي على لفظ الجلالة (قوله نظرا الى كون المقام مقام الحمد) أي مقام افادة الحمد لا افادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك في بعض المحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لانا نقول

استفادته منها بعونه تعالى بقى شئ آخر وهو أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتى والاهتمام بالحمد عرضى والاول ان لم يقدم فى الاعتبار على الثانى فالتساوى لازم لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتى أو العرضى وأجيب بان كلا منهما يرجح بقصد المتكلم ألا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفى ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأل فى الحمد الخ) ايضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أى كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الاول والافراد تابعة ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين وفى الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والافراد تابعة لها لدخولها فى ضمن الافراد اذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين ظاهر فى اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام اذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره والا لم يكن مختصا به تعالى (قوله على الاول) أى كون اللام فى لله للملك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثانى) أى كون اللام فى لله للتعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه اشارة الى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهى متعلقة بالحمد الذى هو المبتدأ فالظرف لغو (قوله لاجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفى لا يكون الا لله تعالى (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال لا يرد لان معنى كونه لله أنه لا يؤتى به الا له تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعد ما تقرر من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله قلت المراد الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى فى شرح الشعراويه بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجى وأجاب بعض الافاضل بان الحمد مأخوذ من المصدر المبنى للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية انتهى والمتبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن المحمودية الناشئة

١٠

وان كان ذكر الله أهم نظرا الى ذاته وأل فى الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام فى لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثانى جميع المحامد ثابتة لاجل الله * فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم * فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشئ الى كماله شيأ فشيأ ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك وقد استعمل فى المالك لانه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمى به أو لانه يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو أو الياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اهـ (والصلاة) فعلة من صلى اذا دعا بخير

والمراد عن حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أى مشبهة (قوله من ربه) أى بمعنى ساسه قال فى المصباح ورب زيد الامر ربا من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلا بد من تقديره لازما بالنقل الى فعل بالضم كما رومجيء الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضى وبضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوى كالكشاف بقولهما كقولهم نم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى التربية) قال الزرقانى أى فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اهـ وفيه نظر لان الشارح لم يجوز الامرين كما هو قاعدة المشترك وكان الاولى ترك قوله فى الاصل هنا أو ذكره فى الاول أيضا والحاصل حكاية قولين قول فى أصله واختار البيضاوى الثانى وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشاف لان جعله مصدرا أقوى أما معنى فلانه أبلغ وأما لفظا فلان جعله صفة يحوج الى تكلف جعل المتعدى لازما (قوله للمبالغة) أى فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهى لا توصف به (قوله ومنه) أى من استعماله مقيدا (قوله لان الاصل الخ) هذا لا يكفى فى كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم الا أن يقال انه أجرى عالم مجرى الصفة وان كان اسم جنس لان مفرد الجمع الحقيقى لا بد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أى فى اعرابه (قوله لو كان جمعا) أى كما قال شارح السراجية وفيه أى شارح السراجية اشارة الى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى اذا دعا بخير) أى فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووى فى دقائق المنهاج وفى شرح المنهج أول كتاب الصلاة هى لغة ما

أول الكتاب وقال أوله انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفي الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون
الصلاة انها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمي بها الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي فهو في الدعاء
استعارة عن المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت
الى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه الى الدعاء فيكون في الدعاء مجازا عن
المجاز بالاستعارة انتهى وفي الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت الى الدعاء ففي
الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما في الكشاف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء
في كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفي كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة
المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أي المراد من
صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشان المصلي عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة
الرحمة في حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى
الله عليه وسلم في طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم ١١ من الله لا نهاية له وهو صلى الله عليه

والمراد بها هنا الاعتناء بشان المصلي عليه وارادة الخير له (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا
(الاتمان الاكملان) نعتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه
فيعل وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم
وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووي في أذكاره (محمد) علم منقول من
اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضي الله عنه

وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف
الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبأ وهو الخبر (وأما المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله
تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أي دليل (الغر) جمع أغر من الغرة وهي في الاصل بياض في
وجه الفرس فوق الدرهم (المحجلين) جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد
الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدي والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله)
هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو وقال بالاول سيبويه وأصله
عنده أهل وقال بالثاني الكسائي وأصله عنده أول من آل اليه في الدين يؤل ويظهر أثر القولين في التصغير

وسلم لا يزال مترقيا فيه
وصلاة الله تعالى عليه
تزيده قربا (قوله ولو خطا)
ممن قال بذلك الغزالي
والزين العراقي وهو
الموافق لاطلاق غيرهما
كراهة الافراد وحمله على
خلاف الاولى يحتاج الى
نقل صريح عن أحد بان
الافراد في الخط غير
مكروه وعلم من قوله ولو
خطا الرد على من اعتذر
عمن ترك السلام باحتمال
انه أتى به لفظا فان ذلك
انما يدفع الكراهة اللفظية
لا الخطية (قوله الاتمان
الاكملان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح في الماهيات
الحسية لا الاعتبارية الا أن تنزل منزلة الحسية (قوله وأدغمت في الياء) قال الزرقاني أي من حيث هي لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت
الياء فيها (قوله يستفزه) أي يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشري قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لانه
المناسب لكونه اسم مفعول اهـ وقد يقال من كثرت خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد
كثرة الخصال الحميدة وقوله حمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف في عبارة غيره أي الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم)
بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لجموده وتفسير الشارح يحتملهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع
امام أيضا ذكره في القاموس وسيأتي في جموع التكسير ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما قاله القاضي كالجوهري في قوله تعالى واجعلنا للمتقين
اماما من انه في تقدير واجعل كلا منا الا ضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أأممة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أي مأخوذ
لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهي في الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق في الاصل أيضا على الشئ الذي عمه البياض
وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما في المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول
من تشوه الخلقة والظاهر الثاني (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور في تلك المحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا
حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن في الحديث ما يقتضي أن ذلك لا يكون الا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله في الدين)

الاولى حذفه لانه يريد بيان ماخذه الاصلي لا بقيد ماهنا وهو في الاصل من آل اليه يرجع اليه بقرابة أو رأي أو نحوه وقد يجاب بانه راعى المقام وانظر ما وجه الخلاف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسوغ وظهور بلوغ ذلك لهما بل ورد عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل * فان قيل لو كان أول أصلا لآل لنطق به العرب في قال أول وأوائل * أجيب بانه انما لم ينطق بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو متحركة وقعت أثر فتحة لا ينطق بها فجاز أن يكونا عند الكسائي مادتين مختلفتين كما قال الدماميني وجاز أن يكون آل له أصلان أهل وأول فصغر على أهيل بالاعتبار الاول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله فقال الشافعي الخ) انما فسره الشافعي رضي الله عنه بذلك لانه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فالانسب أن يراد به جميع أمة الاجابة (قوله مفيد للاحاطة والشمول) كان الاولى اسقاط مفيد لان هذا توكيد للاحاطة والشمول المستفادمن آله وصحبه لان اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشري المتبادر من عبارته ان عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى انه اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا في سلام وهذا ممتنع لفظا ومعنى أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان القصد تقوية السلام الاول وتقريره وذلك لا يحصل الا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه محذوفان ١٢ والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاما انتهى * وأقول لا مانع من جعل كلام الشارح على أن

فمن قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الاول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الامام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم أهله أو آل أمره يهم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) توكيد معنوي مفيد للاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أي ببقاء (السموات) جمع سماء على غير قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * هذا خطيب فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط اه وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في أما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (بعد) ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو و

الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ماذكر اذلا يصح ذلك الا بهذا وأيضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكورين عمل المصدر مفعولا بالاجنبي وهو الخبر أعني قوله على سيدنا وقد تقدم امتناعه (قوله مفيدان لتقوية عاملهما) يفهم منه ان ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما سياتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربت ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم الا ان يقال وفي التقوية والتقرير يوجدان في المبين للنوع والعدد وهو ينافي ظاهر قول الناظم * توكيدا أو نوعا يبين أو عدد * ووجه المنافاة انه جعل ماذكر أقساما للمفعول المطلق والاقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لانه اسم جنس خال من علامة التانيث لان ألفه زائدة وهمزته بدل من واو لذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أي فقط قال الدنوشري قد يقال اذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بان المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة عليه بل هي دالة على استلزام أمر لآخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال أما موضوعة لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شئ لشئ ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معناه هو استلزام الشرط للجزاء (قوله وقول العلامة مكي) الذي قاله مكي هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سياتي للشارح أول قوله حرف شرط أي قوله أي متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك كما ستبينه فيما ياتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لانه تابع للمصنف وكلامه اما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لاما في غالب أحوالها الا في خصوص هذا الموضع * قوله هذه اشارة الى لفظه امامن حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل مما يقتضي ثبوت ذلك لها دائما ويقدر لها معادل اذلم يوجد وسياتي في كلام الشارح نقل كلامه وممن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله ومكان قليلا)

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الاصل فيها (قوله فعلى الاول) قال الزرقاني من هنا تفهم ان الجواب في محل جزم (قوله فهما هنا مبتدا الخ) الكلام على هذه العبارة يطلب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله اقامة للازم) منصوب على انه مفعول لاجله لقوله تضمنت بتاويله بجعلت متضمنة فلا يرد انه يلزم على نصبه على ما ذكر عدم شرط نصب المفعول لاجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لان فاعل تضمنت اما واقامة المقيم لانه بالتاويل بل على ما ذكر متحدان لان فاعل جعلت الشخص الذي هو فاعل الاقامة (قوله أو بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذي منعه الشارح في اعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الالفية عند قولها خير مالك (قوله ويمتنع) فيه نظر لان عطف البيان قد يجيء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام الا أن يقال سلمهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لانهما قد لا يجريان على موصوف وانه لا يخلص من الاشكال الوارد لانه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الانسب

وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد أما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد (حمد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدا ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره في الجملة (مستحق الحمد وملهمه) نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام والاستمرار فاضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطفي بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستدعي ابهاما أو للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا أنشأناهن انشاء أي أوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (بأحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية خلافا لابي البقاء العكبري حيث ذهب الى انها لفظية (نبيه وخليله وصفيه) نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار (وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه) معطوفات على

للشارح التعليل بذلك (قوله والالهام ما يلقى في الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الاعلى قال تعالى فالهمها فجورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بلمة الملك وبالنفث في الروع كقوله عليه السلام ان للملك لمة وان للشيطان لمة وان روح القدس نفث في روعي وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهم الفصيل ما في الضرع ابتلعه وفرس لهم كأنه يلتهم الارض لشدة عدوه انتهى وهو مبني على ان الالهام يكون في الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال ان قوله تعالى فالهمها فجورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لانهما اسما مصدرين كما الا أن يقال المراد انهما على طريقه لا منه حقيقة كما يدل عليه اقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قيلا أو الذي نعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع انه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكان الاولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لان التمدح بها أعظم (قوله الجناس المحرف) هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث لا على انه منه قالوا ولا باس بتغيير يسير وافهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى انه أراد بالاقتباس مجرد الاخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم عطف النسق وهو قوله وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالاظهر انه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فان اضافة اسم التفضيل الى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظر للمقام والا فاضافته الى النكرة معنوية مقيدة للتخصيص كما

أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل ويوم يقوم الاشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلاظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثاني فظاهر وأما الاول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق (فان كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معمول أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فانى قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ واضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك أومن قبيل اضافة المسمى الى اسمه أي الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله سرنا ذات مرة أي مرة مختصة بهذا الاسم (الالفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى ألف بناء على أشهر القولين ان البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة (في علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم باصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب ان نصب وللخلاصة ان خفض (الامام) مجرور باضافة نظم اليه (العلامة) صيغة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبي عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائي) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين

يأتي في باب الاضافة وقوله خلافا لابي البقاء قد سبق أبا البقاء الى ذلك ابن السراج والفارسي والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتي في كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أو للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بيني وبين آل بعلي (قوله والاحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب كخدن اذ لا يجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كما هنا أو بمعنى فاعل ككريم الا ما شذ من نحو شهيد واشهاد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف في أكثر من حرف ثم ان كان الحرفان المختلفان متقاربين في المخرج كان الجناس مضارعا كينهون وينأون وان لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أي مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل الى دفع اشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالاوصاف الآتية ثابت حمد أو لم يحمد فالمراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذي جعل بعد الحمد القول والاخبار والاعلام والقيود قد تتعلق وذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فاني قائل لك) ١٤ لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يحسن الجواب الا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فانا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أي الذي هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لان كتاب اسم ان والعامل في الحال هو العامل في صاحبها وسيجيء في باب الحال ان ان ولكن لا يعملان في الحال والاظهر انه حال من الخلاصة وشرط مجيء الحال من المضاف اليه هنا موجود لانه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف واغنائه عنه وأن يقال فان الخلاصة أو انه صفة على ما حرر في قول التلخيص وكان القسم الثالث من أحدهما مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لانه يطلق على ما يشمل اثني عشر علما كما قاله الزمخشري وذلك مشهور (قوله اعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذي لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله اعرابا وبناء افرادا وتركيبا ودعوى أن الضمير في حده عائد على الموصوف بدون صفته خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بحد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه في حاشية شرح القطر للفاكهي فلا نعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتباري كما نقلناه عن السيد في تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أي فهو مجاز لغوي وفيه استعارة تصريحية بان شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الالفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو علم الخ (قوله الطائي) أي نسبا الجياني بلدا الاندلسي أقليما الدمشقي منشأ ودارا وبدمشق توفي في ثماني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو احدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله

أحدهما أن الامام العلامة نعتان لجمال الدين وماذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت
والثانى أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم
اللقب على الاسم والجواب على الاول أن النعت اذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب
ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى الى صراط
العزيز الحميد الله فى قراءة الخفض والجواب عن الثانى أن هنا اللقب مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح
أولا تشوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع فى النفس على أن ذلك لغة كما
سيأتى (كتاب) خبران وصح الاخبار بكتاب عن كتاب وان تساويا لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا (صغر
حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت
لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا
باقيين على أصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت
مرتفقا فهما خبر ثان لا نعت لكتاب لان الجمل الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء
يقال ليس لمرفقه حجم أى نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب
على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل فى حكم دلالة المفهوم واختلف فى نصبها فى الاستثناء فقال ابن
عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسى على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان
ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا أضيفت لمبنى جاز بناؤها على الفتح كقوله
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة فى غصون ذات أوقال

قل لابن مالك أن جرت بك أدمعى * حمرا يحاكيها النجيع القانى فلقد جرحت القلب حين نعيت لى * فتدفقت بدمائه أجفانى لكن يهون ما أجن من الاسى * علمى بنقلته الى رضوان (قوله ان النعت اذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة فقول الموضح فى شرح الشذور ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضى يجوز أن تقول مررت بظريف رجل والحاصل أن النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل ان كان معرفة وجاز فيه ذلك وجاز اعرابه حالا ان كان نكرة وينظر ما الاولى فقول الشارح فى شرح القواعد لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة اذ هى يجوز فيها ذلك أيضا وان جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لان ذلك يتعين فيها (قوله أوقع فى النفس) أى فخولف الواجب فى خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تأتى فيما سبق للذم أيضا وبعضهم خصه بغير اللقب الذى اشتهر الانسان به أما ما اشتهر به الانسان عرفا كألقاب الخلفاء فانه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله على أن ذلك) أى تقديم اللقب مطلقا أى وان لم يكن خصوص هذا اللقب أى كونه للمدح على الاسم لغة وفيه أن هذا لا ينافى أن الواجب على الافصح تاخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالفهما اضافة ونعتا) ١٥ فان المبتدا مضاف والخبر منعوت ومع قطع النظر عن هذا النعت يصح الاخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم (قوله فهما خبرثان) قال الدنوشرى فيه نظر لان قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبرا لعدم الفائدة فى الاخبار به الا أن يقال التنوين للتعظيم وكأنه قال فان كتاب الخلاصة كتاب عظيم اه ووجه النظر ظاهر لان الشارح جعل مسوغ الاخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما اضافة ووصفا واذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبرا الكتاب الاول لا صفة كتاب الثانى فاين مسوغ الاخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح لانه لم يعرج على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج عما دخل فى حكم دلالة المفهوم) أى مفهوم الموافقة لان المفهوم من كونه صغر حجما وغزر علما انه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ فى اختصاره حتى قارب أن يعد من الالغاز التى لا تكاد تفهم الا بعد العسر الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لان الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الالغاز أو لا فكأنه قال لا عيب فيه الا عيب واحد وهو قربه من الالغاز لكن قال الزرقانى هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لان النظر الى الحكم السابق الذى هو الصغر والكبر وكونه قارب أن يعد من الالغاز ليس من ذلك (قوله واختلف فى نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الاول لاطراده فى نحو القوم أخوتك غير زيد فانه لا يظهر هنا عامل غير التمام وهو عامل معنوى كالابتداء والتجرد ويمكن احداث قول به يجمع بين الاقوال وهو أنه يجوز نصبها على التمام فى كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل فى الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة والا فهى على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الاوجه الثلاثة لانها وان كانت مبنية فهى محل اعراب لانها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أى فان الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لاضافتها الى المبنى وهو الحرف أعنى أن كما ذكره الرضى وذلك يجعل ما لاقى المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه كما قاله المصنف فى الحواشى فلم

قاله في المغني (أنه) بفتح الهمزة والضمير لكتاب (لافراط) أي مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد يعد) أي قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب يقال ألغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فعل وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أي ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أي بشرح مختصر (يدانيه) أي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه (وتوضيح) أي مبين وكاشف وبه اشتهر (يسايره) أي يحاذيه وقيل يمشي مشيه (ويباريه) أي يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أي أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أي أكشفها وأبينها (وأحلل) أي أفكك (به تراكيبه) أي مركباته (وأنقح) أي أهذب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبني ومباني الكتاب ماتنبني عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أي أحلي ومنه الماء العذب (به موارده) جمع موردة بالهاء وهي في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة (وأعقل) أي أمنع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة أي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ماتضمنته الالفية بالابل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهو العقل (ولا أخلي) أي أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهي مايبرهن عليه في العلم (من شاهد) أي دليل وهو مايذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير أنا فيه الى خلاف) في بعض المسائل أي مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو نقد) بالدال أي انتقادا على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتي وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الالو يحتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى الى اثنين حذف أحدهما العدم تعلق الغرض بذكره والتقرير ولم أمنع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (في توضيحه) أي تبيينه (وتهذيبه) بالذال المعجمة أي تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلم (وترتيبه) وهو كثير ومنه مافعل في باب نائب الفاعل

رد أن المضاف اليه لايكون الا اسما لان ذلك في المضاف اليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر الى الجمل وهي في الحقيقة لمصادرها لا المصدر المنسبك ليرد أنه معرب واندفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير يرجع للناقة والا وقال تمر المقل (قوله واللغز الخ) نظم ذلك بعضهم فقال

والنغز كالقفل وجاء كالرطب ❋ وعنق فاحفظه بلغت الارب

ونظمه أيضا فقال

ولغز كرطب وعنق ❋ والقفل فاحفظ ما أتى وحقق

(قوله أي أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بابين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد في نطقت الحال وقال أن اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل أنه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل أنه أراد بيحل يبين لانه يلزم من الحل البيان لانه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية ١٦ والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بان شبهت الالفاظ بالاشياء التي عقد عليها مايمنع الوصول اليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكي المنكر للاستعارة التبعية (قوله بفتح الياء) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بانه للتنبيه على ان أوضح فعل لا اسم تفضيل لانه لامدح في حل أوضح المعاني وفيه أن هذه النكتة لا تطرد في ضبط الشارح مبانيه اذ لامحال لتوهم أن الفتح اسم تفضيل (قوله وفيه استعارة) أي تصريحية لانه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ماتضمنته الالفية (قوله وكل شاهد مثال ولا عكس) أي فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لانه ان أراد أن الشاهد يذكر لاثبات حيث القاعدة فقط والمثال لايضاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جاز له الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهي وكلام الشارح ماخوذ من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) أنظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم أن أشير فعل ماض مبني للمجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة الى ذلك يعني فيصرح المصنف بما أشير فيها اليه (قوله ولم آل جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فان ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون جهدا تمييزا غير محول لا منصوبا باسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شروح الالفية

حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب * (وسميته أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) * ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (وبالله أعتصم) أى أمتنع (وأساله العصمة) أى المنع (مما يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار (لارب غيره ولا مأمول الا خيره عليه توكلت واليه أنيب) أى أرجع قال الناظم * الكلام وما يتألف منه * هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

(قوله لارب غيره) اعلم أن لا التى لنفى الجنس أى لنفى صفته يكون الخبر بعدها منفيا عن جميع أفراد الاسم وغير هنا لا يصح أن يكون خبر للا لان ذلك يقتضى أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لان بعض الافراد لا يغايره الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهى مقيدة للاستثناء والمعنى أن الارباب الموصوفة بانها غير الله لا يطلب منها شئ والخبر محذوف أى لا غير الله يطلب منه شئ (قوله ولا مأمول الا خيره) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضى على من معانيها الاستعلاء أى بيان أن شيأ تفوق واستعلى على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو وعليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه أو حمل على ظهره فكانه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه اذا صار الشئ مشهورا فى الاستعمال فى شئ لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اه ويمكن أن يكون فى الكلام استعارة تبعية فى الحرف بان شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بمدخول على واستعمل فيه وكلام الرضى يشير اليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به الى اعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه والى أنه خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتعين هذا الاعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدا حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى وان يجعل مفعولا به لفعل محذوف أى افهم أو خذه ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أى هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لان فيه ابقاء لركن الاسناد قال المصنف فى حواشيه على التسهيل انما قدر قبل الباب هذا العدم صلاحية غيره ولانهم لما يتممون التراجم يصرحون به * فان قيل كيف يشار الى غير مشار اليه فاجاب الصغار بانهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافى بانها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للاشارة عند الحاجة الى ذلك ورده الفارسى فى التذكرة بانه يقتضى اعرابها وأجاب أبو الفتح بن جنى بان الشئ اذا سلب وصفه فالاكثر أنه يبقى عليه حكمه ١٧ كباب التسوية فانه بقيت عليه المصدرية ولا يخرج عن ذلك الا قليلا وأجاب آخرون بانه أشار لما فى نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار الى الباب مع أنه غائب لانه متوقع قريب

ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة ومثله أتى أمر الله أى يأتى بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل لشئ فهو باب وهو حقيقة فى الحسيات مجاز فى المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض اذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسى فى التذكرة ماذكره بعضهم من أن هذا فى أوائل الابواب انما وضع غير مشار به ليشار به اذا وجد ما أريد من الاشارة اليه خطا لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الاشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها لجاز أن تخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأنا من المكنى الذى يدلان عليه وانما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما اشهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وانما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يراد بها أنها من قرب اقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وانما وضع لفظ الماضى والمعنى الاستقبال انتهى وانما قدر شرح دون أحكام لقوله فى بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بانها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فانه لم يتكلم فى هذا الباب على شئ من الاحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التى يتألف منها اه ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه به فى التسهيل وغيره قال السيوطى فى حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظة شرح دون لفظة حد اشارة منه الى عسر الحد فانه لا يكون الا بالجنس والفصل القريبين وأقول مازال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والالفاظ المنطقية فى صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وادخال اصطلاح قوم فى اصطلاح آخرين قال الامام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسى أحد كبار أئمة العربية والمعقول فى كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بينى وبين رجل من أهل الادب فى مسئلة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والالفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازاة ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون أن ادخال صناعة فى أخرى

انما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة الى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف في بعض تعاليقه حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشئ ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى ﴿قوله وشرح ماي تالف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير اعراب اذ العامل في المعطوف عليه ليس بمقدر مثله في المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفي * فان قلت شرح الشئ تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتالف منه الكلام * أجيب بان ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فان قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا في معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تبين باجزائها كتبيين الانسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الانسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتالف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتالف الكلام منه الى أن الضمير في قول الناظم وما يتالف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضيته تاليف الكلام من الحروف قال الشيخ ولا مانع من ذلك لانه أمر اصطلاحي لا حجر فيه وان كان في ذلك تردد في كلامهم لانتفاء اللبس لظهور أن المتالف هو الكلام وقال المصنف في تعليقته الكبرى على الالفية انما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشئ الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب اذ كان أفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل في الاقتباس وأبعد في تحصيل الشئ من مظانه عن الالتباس وتنشيطا للقارئ لانه كلما ختم بابا وأخذ في غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سورا وجزأه العلماء أعشارا وأخماسا وأحزابا (قوله والتالف والتاليف وقوع الالفة الخ) هذا بالنسبة الى التاليف تفسير باللازم وللتاليف تفسير بالعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بيتالف دون يتركب مراعاة للخصوصية التي في التاليف ١٨ وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بانه انما يحسن لو اعتبرت الالفة والمناسبة في الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الاجزاء فليس المراد بالتاليف الا مجرد التركيب وقد ذكر السيد في حواشي المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور الا أن يراد بالالفة والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدا بخبره وقد فرق شيخ الاسلام في شرح اللب وغيره بين الترتيب والتركيب والتاليف فراجعه وانه لا فرق بين التالف والتاليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتالف وما دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف ما ذكره في غير هذا الكتاب الا أن يجاب بان يتالف من تفعل وللتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التي هي قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضي القصد فيه قيل والاولى أحسن لدلالته على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل اشارة الى احتياج التاليف الى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور اليها ولا لازمة هنا ففي الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أي لغوي (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور رأى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة ومحل كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة ما لم يمنع منه مانع (قوله في اصطلاح اللغويين) هو وما بعده أما حال من الكلام على رأي سيبويه أو لان محل منع مجيء الحال من المبتدا اذا كان مبتدا في الحال والاصل وليس الكلام مبتدا في الاصل اذ الاصل مفسر الكلام فهو في الاصل مضاف اليه وصح مجيء الحال منه لان المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعنيه والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر في اصطلاح اللغويين مثلا (قوله عبارة) أي معبر به وهي مصدر عبر كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال في القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذل به اللسان تاما أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ الغير المفيد من تعريف القاموس لان القول اشتهر في عرف اللغة في المفيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل في القول وما كان مكتفيا بنفسه أي في أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجا وقال الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا الى أن قال وأما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له واطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيقي كما صححه في الارتشاف وقيل مجازي فيه حقيقي فيما في النفس من المعاني وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

(ما يتالف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى أخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول

أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمورا الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد لأن الكتابة إنما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بأن هذا اطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط وفيه ما ذكر والاشارة وما يفهم من حال الشئ ما في النفس من المعاني قال المصنف التي العبارة عنها مفيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس واطلاق الكلام عليها مجازي وقيل انه في الاخير حقيقي وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالاولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولا عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكلم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان اطلاقه عليه حقيقي واطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لأن قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق ان بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقا الذي من ماصدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الافراد نظرا لاشتهار بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطه كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من اضافة الناظم الكلام اليه وفيه أن الاضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن الجواب بأنها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أي لا زائد عليهما ما زاده بعضهم اما راجع اليهما كرجوع الوضع والاسناد والتركيب والقصد للافادة على ما سيأتي أو لا عدم تصوره كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي النكت (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الامرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب ١٩ أيضا بأن المجتمع فيه مجموع الامرين

وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و (في اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والافادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لأن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

والمجتمع كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفا الكل (قوله أي انه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة) أي قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما تقول في البيضة عشرون منا حديدا أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة واما على غيرها فالاسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف المقتدي متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في الحرف (قوله لأن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفي انما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع المظروف الحقيقي فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدنوشري لو قال ذلك لكان باطلا لأن المركب من اللفظ والافادة غير لفظ فيلزم ان يكون الكلام ليس من الالفاظ وهو خلف اهـ و يجاب بأن المراد بالافادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ في الاصل مصدر) قيد بقوله في الاصل لما سيأتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي وبجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمي وهو فعل الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم ان الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبي حيان بأن اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اهـ ومن ثم أجاب المصنف بأنه حقيقة عرفية قال ولو سلم فمع القرينة جائز وظاهر كلامه ان اللفظ الرمي مطلقا وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ في اللغة الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لانه مجاز صرح به في الاساس وقال السيد في بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم استعمل في الرمي من الفم والمعنيان مصدريان وقيد في الاول بأصل اللغة لانه الموضوع له وأما غيره فمنقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة وكونه مجازا أي من حيث خصوص كون الرمي من الفم اما من حيث عموم كونه رميا فهو من افراد الموضوع له في الاصل فيكون حقيقة قطعا (قوله والمراد باللفظ الخ) انما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الاصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة الى ما ذكر ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ والى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الازهرية (قوله وهو الصوت) ان قيل الصوت فعل الصائت لانه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

من القم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كألفاظ الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازى والافادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشئ آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب

(قوله من القم) هذا يقتضى ان اللفظ خاص بما يخرج من القم وبذلك صرح الرضى وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله * فان قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ فى تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله * أجيب بان المراد ما يمكن أن يخرج من القم وان لم يخرج منه والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من القم بالفعل أولا فيشمل كلام الله وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب وتسبيح الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل رد بحضرة البدر بن مالك على ما قاله الشنوانى فى الحواشى أو بحضرة المصنف على ما فى التوشيح وسلمه بان نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال انها اشتملت على هذا الحرف لان الشئ لا يشتمل على نفسه فالاحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بان الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتا وجهة خصوص وهى كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقى ان قضية التعريف ان الحركات ليست بالفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم الى انها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف ا ب ت وهى بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فانها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وانما عبر واعنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالاسناد اليها والعطف عليها وتأكيدها والابدال منها وكونها ذات حال فان قيل فيلزم ان يكون اللفظ مستعملا اما فى حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا أو فى مجازه فقط ان استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز فى التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله اطلاقا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى فى تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الاربع واعترض بان هذا دفع العناية وهو غير مقبول لان الايرادات لا تبطل بالمرادات وأجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ٣٠ ذلك المنصرف اليه عند الحقيقة العرفية فتكون مقبولة وقال السيف الحنفى ان هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله ما دل) أى وضعا بان يدل على معنى عينه الواضع بازائه بان يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لانه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العربى وقد نص السيد على ان لان الافعال فى التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لانها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لان التحقيق انه لم يبق فيها اسناد كان قبل التركيب وحكى بنفى أو اثبات لان ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهومها فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بان السكوت خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الاول لزوم خلو الصفة من عائد والثانى ان المعنى لا يحسن السكوت عليه وان كان مدلول لفظ (قوله منتظر الشئ آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند بدون المسند اليه أو بالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع انه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الاول فان قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح فى الكافية أجيب بان تعقل المتعدى انما يتوقف على تعقل شئ ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ان يذكره المتكلم للتعقل أصلا وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبنى للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للاسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة الى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد فانه كلام ولا يقصد الاسناد فيه اذ المسند اليه فيه غير كلمة لانه مهمل وذلك لانه كلمة حكما لان اللفظ اذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وان كان مهملا وأما القول بان تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فانه يبقى الاشكال فى انه مضاف اليه لا يكون الا اسما اذ هو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف اليه

ويمكن أن يجاب أيضا بان المصنف يختار أنه شرط لتحقق الكلام لا جزء وان اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصفوي بانه يقتضي أن لا يكون الكلام لفظا حقيقة أصلا فان الاسناد ربط احدى الكلمتين بالاخرى بحيث انه لو لم يتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع انهم أطبقوا على تقسيم اللفظ الى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقا (قوله لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فان قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا انها مهجورة في التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيرا في أمثال ذلك ويرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظا ولا تقديرا (تنبيه) عرف المفيد دون الافادة مع أن التعبير بها اذ هي التي يشتمل عليها الكلام تجتمع فيه لان تصور المفيد يستلزم تصور الافادة لان المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعريف الاخص يستلزم تعريف الاعم ففضل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لان حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم افادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يقصد ويبعد كونه غير مفيد وبه يندفع قول السيوطي في التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد اذ ذكره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحا ولا تلويحا مع ان رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطو تحت اشتراط الافادة قال لان المتحرر في حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال وللمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذي تحرر لي هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لانه ترك الصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو فسر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة ٢١ ولا جواب عن ذلك الا ما ذكره الرضي والشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه في التسهيل ولم يشترطه في الالفية بانه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل قال ولا يبعد هذا فقد يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه) ان قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع ان ماهية الكلام متركبة منهما أجيب بان ذلك في الماهيات الحقيقية المحصلة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام فيها فان قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتباريا أجيب بان اللفظ يكون مسموعا ومخيلا وعلى تقدير أنه لا يكون الا مسموعا ومخيلا في الخارج فانه ليس عبارة عن اللفظ فقط بل عن لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنوشري فيه نظر لانه فسر الافادة فيما سبق بانها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والامران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذي بين الافادة واللفظ التباين وقد يقال ذاك تفسير بحسب الاصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الافادة بقي ان مراده بالافادة الدلالة المطلقة كما قال قريبا وأما الافادة بمعنى دلالة اللفظ فبينهما وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الافادة بدون اللفظ) أنظر هذا مع تفسيره ماله تعريف المفيد بلفظ فكيف توجد الافادة بدون اللفظ الا أن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله عما يشارك الآخر من غيره) الاولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكت يستثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه س قال القاسمي وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل المحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للمخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد انه ليس بكلام وصحح أبو حيان انه كلام ومبنى الخلاف انه هل تشترط الفائدة الجديدة بان يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفي الفائدة الوضعية بان يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الاصفهاني مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام

لان المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود ولان حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل عما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع وهي الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والارض تحتنا اذ كل منها لفظ وليس بمفيد

* فان قلت انما يكون خبرا اذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك أجيب بان المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع وائن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الامر * فان قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الامور المعلومة لكل أحد * قلت لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضرورات عائد الى المحسوس باحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذى يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد أقول قوله وأيضا مثل هذه الضرورات الخ لا يجرى في مثل الجزء أقل من الكل لانه غير عائد الى ماذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما اذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد ان الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب الابتداء لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضى لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحا الا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا أفادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء وأما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والاوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أى ولم يعين جنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج الى ذكر الوضع) أى العرفي لا الوضع بمعنى القصد لانه مر أنه لا حاجة اليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية أنه لا يحتاج الى الوضع العربي احترازا عن الكلام العجمى ومادلالته عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لزيد غلاما فتدبر (قوله لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية) ٢٢ هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وماذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لانه لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من المناطقة عند تقسيم الدلالة في وضعية وعقلية وطبيعية بان المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل فيه مدخل والا كانت جميع الدلالات عقلية لان العقل له مدخل في الجميع (قوله باعرابه المخصوص) احترز به عما لو سمعه من غير اعراب بل على طريق التعداد فانه لا يدل على ذلك لان الدال على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربي انما هو الحركات الاعرابية ولا يرد على تقييد الاعراب بالمخصوص أنه لو أعرب باعراب خطا بان نصب الفاعل في قام زيد فهم بالضرورة معناه لان الغرض انما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أى العقل (قوله وصور تاليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتالف الخ لان قوله وأقل مؤذن بانه قد يتالف من أكثر مما ذكر وبقى عليه سابعة وهى تالفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه وثامنة وهى من صور الاقل وهى تالفه من حرف واسم نحو الاماء لان ألا التى للتمنى لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء والاتيان بالتاء في العدد نظرا الى اضافة المعدود الى المميز الذى هو الكلام والقاعدة أن المميز أضيف اليه المعدود ويجوز معه الاتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادى (قوله جملة القسم وجوابه) أى الشرط وجوابه ماذكره تبعا للمصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضى فانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الاسناد الذى في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذى في الشرطية لانها قيد في الجزاء فقال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفى الجزاء يظهر لك ذلك بالتامل في قولك ان ضربتنى ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وأقل ما يتالف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية أى وأقل تالف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما وبقى للاقل صورة قدمناها قال في شرح القطر وما صرحت به من

ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلاثة أسماء فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتالف الكلام) خبرا

ان ذلك أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون الا من اسمين أو فعل واسم اهـ يعني ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لا حاجة لقوله أقل نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته في حاشية المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اهـ ومراده بما يجري مجراهما ما يرتبط بغيره بالاسناد اليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يرد ان طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوي الاوجه ان الحصر بالنسبة الى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكأنه قال يحصل منهما لا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر فان قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة والا فلا تألف وهذا ليس كذلك لان الاسمين نفس الكلام فانه ليس الا عبارة عنهما قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فان المتألف هو المجموع من حيث هو والمتألف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وانما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فان الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو أقائم الزيدان ووجه ذلك حررناه في حواشي الفاكهي والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فان الوصف الخ وفي تعليقة المصنف مثل أبو علي الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتأخرين بأن هذه ثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب ان الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني ولاحظ الثالث في

ذلك قال وللشاح أن يشاح في دار زيد أيضا لان التنوين حرف معنى فالمثال السالم ذا أحد بقي انه انما يتم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على ان الاسناد شرط لاجزاء على ما مر ولا يصح الجواب عنه وما قبله بان المراد من اسمين ملفوظين لانه يندفع مع قوله ومنه

كان أو انشاء (من اسمين) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما (كزيد قائم) فان الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم فانه) أي فان استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الامر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بأنت) ولا يجوز التلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور أحدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح خامسها الرد على

استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه ان ذلك بمجرده كلام وفيه تأمل يعلم من قوله في شرح الازهرية ان من التركيب المفيد مبتدأ وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لان حب فعل وذا فاعل ومما قيل ان هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الاقوال وانما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بان نعم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضا يا زيد لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء نائب عن الفعل بدليل ان الكلام لابد فيه من مسند ومسند اليه والحرف لا يصلح لذلك وان لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلابد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وان يا تمال والحرف لا يمال وانما أميلت لقيامها مقام الفعل وأما كون يا زيد انشاء وادعو زيدا خبرا فلا يصح كونها بمعنى فمدفوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في جميع الاحكام (قوله أي التألف) الاظهر رجوعه الى المؤلف الذي هو الكلام أي متألف الكلام وعلى ما ذكره لابد من حذف مضاف أي تألف استقم (قوله المقدر بأنت) أي المقدر معناه اذا أريد تفسيره لان المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لابد من المقدر أن يحكى بملفوظ يكون مطابقا للمقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال لان المطابقة انما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لان المتصل لا يمكن النطق به (قوله وانما فصله بقوله ومنه لامور) هذه الامور كلها غير الاول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنهما لم يجعلاه مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف انما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة الى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على ان الفائدة عند الاطلاق انما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييدا للبيان انه لا قرينة على ارادة التقييد (قوله رابعها ان شرط الخ) فيه نظر والظاهر ان ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل قام زيد أو ما فعل زيد كلام ولا وجه لنفي كلاميته

مع تحقق التركيب والاسناد المقصود فيه ولما ذكر امام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو ما قال الجلال المحلى أثبته بعضهم ولم يعد الضمير في قام الراجع الى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أي لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير في قائم من زيد قائم (قوله والكلم الذي يتألف الكلام منه) فيه نظر لان المراد بالكلم لفظة لانه الذي يقال فيه اسم جنس والذي يتألف منه الكلام ماصدق الكلم أي ما يصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال في الكلام مضاف مقدر أي من ماصدقاته أو الضمير في يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لانه يدل على الماهية من حيث هي هي) هذا مبنى على ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي هي وهو ما مشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا وتبعه السعد في مباحث تعريف المسند اليه وسيأتي ما ينبني عليهما (قوله لانه يجوز تذكير ضميره) أي جوازا مساويا للتأنيث فلا ينافي قوله بعد والجمع يغلب عليه التأنيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان في التصغير مردودا الى الواحد فيصغر على كليمة لا على كليم وبعضهم بوقعه تمييزا لاحد عشر واستدل الجامي على انه اسم جنس بتذكير وصفه في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا لوجب التأنيث ورد بانه لا دلالة في التذكير على ذلك لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير فانه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضي وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالابل والخيل والغنم فحال كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر بالوصف فاذا جاز التذكير والتأنيث في خبر اسم الجمع جاز في وصفه وقال في اسم الجمع يجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ٢٤ ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعروا وانقعرن اه وهذا صريح في جواز تذكير ضمير التكسير وتأنيثه وصرح به قبل ذلك في قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطالحات ضربوا نظرا الى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطالحات فعلت وتفعل وفاعلة نظر الى طريان معنى الجماعة على اللفظ

اه وهذا قطعا يفيد جواز تذكير الضمير في الوصف اذ لا فرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لا يدل على انه اسم جنس لجواز انه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على ان اسم الجنس الجمعي ما دل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هي هي ومال الرضي الى انه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لان الاستعمال يمنع من صدقه على ما دون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعي استعمالا فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد انه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وان قلنا ان استعماله في الافراد حقيقة أشكل بانه انما وضع للجنس وقد يقال انه استعمل في الجنس في ضمن افراد ثلاثة فاكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم ان اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذي يعبر عنه باسم الجنس الافرادي والذي يعبر عنه باسم الجنس الجمعي وتقسيمه اليهما انما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة انه اسم جنس وحينئذ فمراد الشارح ومن وافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم ان اسم الجنس الجمعي موضوع للافراد وهو فاسد كما لا يخفى واعلم ان كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير انما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي هي فان الماهية توجد في الفرد والاكثر أما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب في شرح المفصل ومشى عليه السعد في مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده اطلاقه على الكثير بحسب الوضع الا مع أل ومن ثم قالوا انها تدخل عليه مجردا عن معنى الواحدة لكن مشى السعد في بحث كون المسند اليه مبنيا على الاول حيث قال في قوله تعالى انما الله اله واحد ان الحامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

أبي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدم وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضار الاخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة (والكلم) الذي يتألف الكلام منه (اسم جنس) لانه يدل على الماهية من حيث هي هي وليس بجمع خلافا لما وقع في شرح الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعي) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

للانواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جميعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ وماقبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلاجرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدا محذوف وجعل جملة قوله (واحده كلمة) خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (الاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلامه أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم الا اذا عني بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة أقسام ما يفرق

فيه نظر لانه لا يستفاد من النظم الا اطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله وأستفيد كونه جمعا من قوله واحده كلمة فان الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لان الظاهر كون الكلم مبتدأ وما بعده خبره اذ الاصل تاخير الخبر لا يقال يعارضه أن الاصل في الخبر الافراد لان الرضي نص على منع أن الاصل الاخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم اصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وان كان جملة لكنه مفرد حكما وقولهم الاصل الاخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلم مبتدأ مخبرا عنه بما قبله أي والكلم اسم وفعل وحرف أي ينقسم الى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه الى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يشترط في اطلاقه اجتماع الانواع الثلاثة أو من تقسيم الكلي الى جزئياته اذ كل واحد منها ليس جزئيا له اذ الاسم وحده ليس كلما وكذا الباقي وأجيب باختيار الشق الثاني وحمل الاسم على معنى الاسماء والفعل على معنى الافعال والحرف على معنى الحروف والمعنى ان الكلم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة انقسام الكلي الى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للاقسام اذ يخرج منها البعض من تلك الانواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فان حمل على معنى والكلم أسماء وأفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم الى جموع في هذه الانواع متفقة النوع أو مبعضة كان تعسفا على تعسف (قوله فلاجرم عدل الموضح الخ) ٢٥ يشكل عليه أن المراد بواحده فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لان مسماه ثلاثة افراد فصاعدا من افراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط في مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو

الظاهر وان وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم الى اسم وفعل وحرف وانما الذي يتصور انقسامه الى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم اذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وانما المتعدد ماصدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه الا بغاية التكلف والتعسف بان يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا الكلمة المرادة في قوله واحده كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أي واحد فرد من الافراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم الى ذلك فتأمل يبقى أنه على ما عدل اليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقاني أي في كلام الموضح لان اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا ان الموضح لم يجعل الاقسام خبر المبتدا المحذوف وانما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون في كلام الناظم ويكون سماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الاول وهو الذي مبتدؤه محذوف (قوله فان اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهره ان كل اسم جنس جمعي كذلك وسيأتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام ما فيه التذكير فقط كغنم وما فيه التانيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تامل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بانها غير الثلاثة وانما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الادلة والقول بانها أحدهما ليس حكما بانها غيرهما (قوله وقال الفخر الرازي الخ) قد يمنع ما ذكره من أصله في الماهيات الاعتبارية والاصطلاحية كما هنا (قوله ما يفرق) قال الزرقاني بسكون الفاء وأما بفتحها فهو لتفريق الاجسام قاله القرافي * أقول نقض كلامه بقوله تعالى واذ فرقنا بكم البحر

وحاصل ماقاله القرافى أن فرق مخففا فى المعانى ومضارعه يفرق بسكون الفاء وفرق مشددا فى الأجرام ومضارعه يفرق بفتح الفاء (قوله كـكمأة وكم،) قال الزرقانى كمأة كنسوة وكم، مفرد الأكام اه وهذا مخالف لقول غيره الكمأة نوع من النبات وهى بفتح الكاف وكذا الكم، (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعى) أيضا المجموع قوله والكلم اسم جنس جمعى واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعى بغير ألف أنه صفة لجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة ربيعة واستفيد من كلامه اعتبار أمرين فى مفهوم اسم الجنس الجمعى الدلالة على جماعة أى جمع لان الجماعة أقلها اثنان والثانى نقص معناه أى زوال دلالته على المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لانه وان نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ماقبلها صادقا بها وبالاكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فاطلق الموضح اسم الجنس الخ وقد يقال لاحاجة الى ذلك لان الضمير فى قوله كونه راجع للكلم والكلم مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء والتاء فى المفرد الا أن يقال هذا يلزمه تعريف النوع من اسم الجنس وهو مادل على جماعة واذا زيد عليه والتاء نقص معناه (قوله لخروج نحو كم، وكمأة) سقط هذا من قوله ان المصنف أراد الاول يعنى ما التاء فى مفرده (قوله ٢٦ وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التانيث وقد يقال لاحاجة لذكر ذلك لان التاء فيه فى المفرد لافى الجمع بخلافه هنا فليتامل (قوله وبهذا التقدير سقط ماقيل الخ) والشطرية والشرطية متنافيان لان الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط ان الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفى بان المراد بالشرط مالابد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوى هذا ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم ان الافادة شطر بل هى كاللفظ شرط لان الكلام كما علمته على المناسب أنه عبارة المركب من مؤلف موصوف باللفظ والافادة فليتامل (قوله ان بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم انما تثبت من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو انه لا ينطبق على المركب من كلمتين فانما يعرف من أن الكلم جمعى الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لامن قوله أن الكلم يدل على جماعة لان اثنين فافوقها جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعنى مع زيادة جمعى فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعى * فان قيل اذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة فى ذكره والاخبار به * قلت فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فانه لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فان جميع الاذهان لاتهتدى الى علم ماذكر فلله در المصنف حيث أشار الى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل فى التعليم جانب الذكى ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام والاقال ينطلق على كلمتين ركبتا تركيب الاعراب أولا وهو خلاف ماقدمناه فى تفسير الكلام اصطلاحا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركبت تركيب الاعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو بكر قاله السيف الحنفى قال تلميذه السيوطى فى التوشيح قلت الموجود فى عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ فى شرحه على الالفية واعلم أن

بينه وبين مفرده بالتاء والتاء فى مفرده كرطب ورطبة ومايفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء فى الجمع ككمأة وكم، ومايفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهى فى المفرد نحو روم ورومى وزنج وزنجى فاطلق الموضح اسم الجنس وأراد الاول لغلبته ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعى أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث (و) أنه (اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات وهى غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهى الطوبة النيئة (و) من المخلوقات وهى مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كم، وكمأة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجى مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ماقيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كم، وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (فى تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و(الافادة) وبهذا التقدير سقط ماقيل أنه جعل الافادة أولا شطرا وهنا شرطا (و) من (أنه) قد يتألف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الآحاد أى من مجموع هذين الامرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الاربع (عموما) من وجه (وخصوصا من وجه فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد) كضربت زيدا (و) على (غيره) أى غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث وأعم منه باشتراط الفائدة هذه عبارته (قوله فنحو زيد قام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله احداها أن ذكر هذه النسبة قال الحلواني الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسير تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة في شرحه لانه به يعرف مقدار التمييز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال ان ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معروضين الخ) اعلم ان المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الافادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر فالافادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث صور قد أفلح المؤمنون قام زيد ان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الاسماء والافعال والحروف والصورة هي المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور (قوله الثانية انه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بان معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة الا الى معنى الكلم (قوله الثالثة ان ماصدق الاجتماع الخ) لا باس بايضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لان الكلام والكلم متداخلان لانهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة انهما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون اذ يصدق عليه ما اجتمع فيه

المركب من كلمتين فأكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحو زيد قام أبوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود) الافراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء (بل الاربعة) بالهاء من أبوه وبل هنا انتقالية لا ابطالية ولم يقل ابتداء لوجود الاربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام) لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وان قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احداها ان ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلواني يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لابد في اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن اه الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول الكلام أعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة ان ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الآخر والمتغايران في المفهوم ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد أو المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه أولا ولهذا

أمران اللفظ والافادة وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح في حديهما بان يقال انهما غير مميزين لانهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو قد أفلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام مميزا له ولا مانعا من دخول فرد الكلم فيه وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بايضاح المناقشة وأما ايضاح الجواب فبان نقول ان قيد الحيثية معتبر في الامور التي تختلف بالاعتبار وان لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره وباعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الاول من أفراد الكلم مندرج في حده وبالاعتبار الثاني ليس من أفراده وخارج عن حده فهو من أفراده وليس من أفراده وداخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم اليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه ايرادها ليحتاج الى الجواب لانه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلم عدم الافادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أي معبر به والمراد لفظ ق و ل وليس المراد خصوص القول مصدرا بل مادته الشاملة للافعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال قال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الاصح) مقابله قولان أحدهما مرادفة الكلام والثاني مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي بعض الحواشي وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في باب ظن من التسهيل وجزم به أبو البقاء في اللباب اهـ

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لانه اطلق القول في الاول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو مفهومه وقال أبو طلحة الاندلسي في شرح فصول ابن معطى ان قوله القول يعم الجميع عبارة رديئة لانه لو عم الجميع لاطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لان اطلاقه عليه اطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معا في حالة واحدة وذلك محال لانهما نقيضان واطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا في حالة واحدة محال فيحمل على ان مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر انه مبني على قول الامام الرازي انه لا يجوز ان يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشيء وانتفائه اذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بانه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الاصول (قوله ولا عكس) اذ لا يوجد القول ولا يوجد أحدهما نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لا فعلا ماضيا مع انه لا تكلف فيه لانه لا يستفاد منه الا ان القول عم الثلاثة أي يشملها ولا يفيد صريحا انه يعمها وغيرها وان احتمله اللفظ وأما احتمال انه اسم فاعل وان الاصل عام حذفت منه الالف كما في برّ والاصل بار فسا ولكونه أفعل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم (قوله ولي هنا ٢٨ تشكيك الخ) هذا التشكيك مبني على ان المركبات ليست موضوعة وعلى ان دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى ان المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح ان المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط في التلويح وغيره فان قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول ان المجاز غير موضوع البتة لعدم صدق حد الوضع عليه قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العضد فانه صرح بان الخلاف في ان المجاز موضوع أولا لفظي منشؤه ان وضع اللفظ للمعنى بوجهين الاول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا الوضع في المجاز أصلا لا شخصيا ولا نوعيا لان الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة صالحا لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بازاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قطعا اذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا وأما الوضع الشخصي فرع ما ثبت في بعض اهـ ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافي هذا ان المصنف ذكر في شرح اللمحة ان دلالة المركبات عقلية لانه قد يكون للمجتهد نظر في وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسئلة الواحدة قولان (قوله كما في المفردات الحقيقية) قضيته ان جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي لان الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعي بدليل جعله دلالة المركبات والمجازات عقلية والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام ان كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغي للشارح ان يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كديز) فانه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن ان يسمى قولا) الظاهر ان الصواب ان يقول فلا يسمى قولا فضلا عن ان يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح أوضمني كما في تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقهما اهـ وهو مشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله ومن أنت زيد عند سيبويه) سيأتي الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضي انها تطلق على

قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم من (الكلم) لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد والمركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان (لا عموما من وجه) دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منهما وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم في قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر ولي هنا تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية والى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كأح فانه يدل على ألم الصدر ودلالة الطبيعية فان أراد الاول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال ان القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وان أراد مطلق الدلالة دخل نحو أح واللفظ المصحف اذ فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادي في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا أي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبي الحسين البصري من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا انها كلمة) هو قائلها أي ان مقالة من قال رب ارجعون لعلي أعمل

الكلم الذي ليس بكلام لعدم افادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل ان الاطلاق المذكور من قبيل الاستعارة وان أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة فشابه بذلك الكلمة فاطلق لفظها عليه وقال بعضهم انه حقيقة لغوية نقله السنهوري في شرح الآجرومية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره ان غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفي التوشيح ان كلام المصنف هذا اشارة الى ما ذكره في تعليقه من ان قد في كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بانها ان كانت للتقليل بالنسبة فممنوع لانه كثير او الى الاصطلاح فكذلك لانه معدوم لكن رد بانها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرته هي للتقليل من غير ارادة شيء منهما بل أراد انه قليل في الجملة لا بالنظر الى اصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة على المفرد اهـ وبهذا تعلم أن الشارح مسبوق بقوله ولك ان تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقاني اللام ليست للحقيقة اذ لا يتميز بها في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين انها لما يصدق عليه الاسم في الجملة وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة أو الشمول بلا ريب اهـ وحاصل ما أشار اليه ان اللام للعهد الذهني على رأي المعانيين أي الحقيقة في ضمن بعض الافراد وكانه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله اذ لا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام الا سهوا اذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الافراد فالتمييز لبعض الافراد تمييز للجنس قطعا لوجوده في ضمنه فليتامل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن ان يجاب بانها للشمول بناء على ان المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على ان كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف يتبع الاجرين هذا ويرد انه يلزم على ارادة العهد الذهني ان يكون تعريفا بالاخص وقد جوزه بعضهم (قوله لانه يدخل في اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال في تعليقته ان ذكر حرف الجر يرجح بان على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة التي هي المجرور جمعه شارح اللب أيضا لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فانه لا يدخله الا بتاويل كذا في التوشيح وقال اللقاني الاجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله * ما ليلي بنام صاحبه * اذ قوله من أن قمت مدخول من اسم تاويلا وقوى الشهاب في حواشي النكت كلام المصنف حيث قال لان مجموع أن قمت وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل في حكمه والجر لا يكون الا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فانه يكون لما في حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر في هذا وجد الجر لانه في محل جر فلا مزية لانا نمنع وجود الجر لان معنى كون اللفظ في محل جر انه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا أو تقديرا فالجر لم يتحقق في الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فانه متحقق معه وبهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضر عدم شمول الجر بعض الاسماء كعن وعلى اسمين لان شان الخاصة ان لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشيء آخر كدخول حرف الجر اهـ وما ذكره من ان الجر لا يتحقق في الاسم المجرور محلا يأتي عن ابن قديد خلافه هذا وفي كلام المصنف اشارة كما قال اللقاني الى وجوب اطراد العلامة بمعنى انها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة عليه وان لم يجب انعكاسها أي انتفاء ما هي علامة له عند انتفائها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أي تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم ان التعريف بالرسم تعريف بهو هو فيجب فيه الاطراد (١) والتعريف بالعلامة تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقولك مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز أن يكون معناه ان الاسم ما يقبل هو أو معناه أحدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو ما يقبل بعض افراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وقوله غير صحيح أن الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح

صادقا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله (وذلك كثير) في الورود (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم * وكلمة بها كلام قد يؤم * لانه قد شعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة ولك أن تقول اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات

(فصل يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي المشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وأل * ومسند للاسم (احداها الجر) وهو في الاصل مصدر جر (وليس المراد به) في النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اهـ وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله (لانه) أي حرف الجر (قد يدخل في اللفظ على ما ليس

(١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في النسخ التي بايدينا وهي غير ظاهرة فليحرر

باسم) على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ماليس باسم فى اللفظ لان الغرض نفى الاسمية فى اللفظ وان كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتامل (نحو عجبت من أن قمت) فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم فى اللفظ وان كان اسما بالتاويل أى من قيامك (بل المراد به) أى بالجر (الكسرة التى يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار فى قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) للجر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم اضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت فى البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح فى باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال فى شرح الشذور وانما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح اللمحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى أباحيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعنى بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح اللمحة لكن قال فى شرح الشذور وقسمتها يعنى المجرورات الى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة فجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) فى الاصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلت نونا وفى الاصطلاح (نون ساكنة) اصالة (تلحق الآخر) أى تتبعه (لفظا

(قوله على التقديم والتاخير الخ) قال الدنوشرى يمكن ان يقال عليه لا تقديم ولا تاخير وحاصل المعنى حينئذ لانه فى بعض المواضع اذا نظرت الى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا فى اللفظ على ماليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى ان ماذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم عال فى شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة (قوله فليتامل) قال الدنوشرى تاملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفى المدعى فى قوله وليس المراد به حرف الجر أى دخوله فى اللفظ أى التلفظ على ماليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول فى اللفظ على ماليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بان كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الاشارة الى جوازه والى جواز دعوى عدم التقديم والتاخير والجواز هو الظاهر لان قوله فى اللفظ يصح أن يكون قيدا للدخول وعلى نفى الاسمية وفى الحقيقة لا بد منها فلو قيل بان المصنف حذف من الثانى لدلالة الاول لكان له وجه ولذا أشار الزرقانى الى توجيه كلام الشارح بان ظاهر العبارة يقتضى نفى الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول فى اللفظ أى لانه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ماليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا ٣٠ أخذا من قوله ماليس باسم وظاهره الاطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر) قال ابن قديد فيه نظر لان الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظيا او تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فان ينفع فى محل الكسر وليس باسم فان قال هو اسم تاويلا قلنا وكذلك أن قمت اسم تاويلا ولذا قالوا انه مبتدأ فى قوله وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة فى نحو مسلمات فانه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فانه يصدق عليه انه لم يحدثه عامل الاسم اهـ ونظر فيه فى التوشيح لان المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم ان الجر التقديرى والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى ان موضع الجملة جر (قوله أو نائبها) أى نائب الكسرة اشارة الى قول نحوى الحجاز (٣) فى قوله المسماة رفع الستور والارائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والمثنى والجمع اهـ وقال السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لان الكسرة هى الاصل فالاقتصار عليها لا يضر واعترضهما فى التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا نقول فى الفتحة التى هى نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدى لانه يرى صورة الفتحة موجودة فى الفعل فلا يكفى هذا عنده فى التمييز وكذا الياء يراها فى نحو تفعلين فلا يكفى عنده فى التمييز وان كان كل مما ذكر يختص بالاسم فوضح ان ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الاحداث الى العامل استعارة) لعل المراد انها استعارة تخييلية التى هى قرينة المكنية التى هى التشبيه المضمر فى النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الاسناد الى السبب أو حقيقيا لانهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو فى الاصل مصدر نونت الخ) نبه بذلك على انه نقل عن أصله من المصدرية الى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار

(٣) قوله فى قوله المسماة الخ بغر أقوله بضم القاف وفتح الواو وجمع قولة يعنى فى حاشيته اهـ

أصله كما قال العجنيسى فاندفع بذلك قول السهيلى فى نتائج الفكر قال بعضهم فى حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الاسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندى أن يقال التنوين الحاق الاسم نونا ساكنة لان التنوين مصدر نوّنت الحرف أى ألحقته نونا كما ان التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد فى الحروف تقول سنيت الكلمة أى ألحقت بها سينا وكوفتها أى ألحقت بها كافا اه (قوله لفظا لا خطا) أتى بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لان التنوين فى اللغة لا ينافيه الثبوت فى الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت فى اللفظ بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت فى الخط لما صرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد الى ذلك قوله فيما يأتى وبقولى لا خطا فجعله المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو انها اذا لم تثبت فى الخط تكون ثابتة فى اللفظ ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيانا لمحترزه لكن يبعد هذا قوله وبقولى لا خطا الا انه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقولى لفظا هذا وقال الشهاب فى حواشى المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بعوضها من الالف أيضا والا لم يحتج لغير توكيد فى نحو لنسفعن ومن عمم كابن المصنف لم يحتج لذلك ولا يرد عليه زيدا فى الوقف حيث تكتب بعوضها لان السقوط خطا يكفى فى بعض الاحوال كالدرج هنا وليس فى العبارة زيادة على ذلك وفيه ان وجه الايراد الثبوت فى الخط والمنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الالف حتى فى الدرج فكان الاولى أن يقول كحالة الرفع والجر (قوله وبقيد عدم الخط أيضا) يريد أن قيد عدم الخط يغنى عن قيد الآخر وفيه أن اغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفى فى حاشيته هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة الى اخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفى فى تعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا عن لا خطا انما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط قوله فى التوشيح أن قول والده نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتحركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لان هذه نفس الآخر الا أن يقال لما كانت للالحاق كانت كأنها ليست آخرا حقيقة فتامل (قوله لئلا يخرج بعض افراد التنوين الخ) أى فلا يكون تعريف التنوين جامعا وبقى عليه أن يقول ولئلا يدخل النون فى نحو يضربون وقفا فانها ليست ساكنة اصالة وكذلك النون فى نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال انما لم ينبه الشارح على ذلك لان النون فيما ذكر تثبت خطا فهى خارجة بقوله لا خطا (قوله لانا نقول التنوين لحق الالف الخ) أجيب أيضا بان الميم كما هى أول باعتبار عدم تقدم شئ عليها آخر باعتبار عدم تأخر شئ عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الالف أنه غير مسلم وانما لحق الهمزة فهى لا تحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة وقال بعض مشايخنا ان الهمز مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف فحذفت الالف وحينئذ فيكون معنى قوله بالقصر أى قبل التنوين فانه آل أمره الى ذلك ثم لا يخفى ان اعرابه تقديرى على الهمزة المحذوفة لانها انما تلحق الهمزة (قوله والاولى التمكن الخ) فيه نظر لان تنوين التمكين مركب اضافى منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان

(لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقيد السكون) وبقيد عدم الخط أيضا (النون) الاولى (فى ضيفن للطفيلى) وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا قاله فى القاموس (و) النون الاولى فى (رعشن للمرتعش) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهاتان النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر) وبقيد عدم الخط أيضا (النون فى انكسر ومنكسر) لانها لا تلحق الآخر وتثبت فى الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ما بالقصر والتنوين فان الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهى آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح فى الحواشى والمراد بالآخر ما كان آخرا فى اللفظ حقيقة كزيدا وحكما كيد (و) خرج (بقولى لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافى وستأتى) قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحد انطلق لثبوتها فى الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثى فى حد التنوين ولا يكون جزء غيرها ولا الى اعتذار الدمامينى عنه بان المراد باللحوق التبعية (و) خرج (بقولى لغير توكيد نون نحو لنسفعا) خاصة على تقدير رسمها فى الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح ضرب بالقلم على قوله (ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند) بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه الزيلعى عند القراءة عليه ولهذا لم يجد فى بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما فى المغنى وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكين)

معنى تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا صار لقبا على المعنى المعبر عنه بالامكنية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقييده غالب الاسماء المعربة المنصرفة ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد لان تنوين التمكين يلحق ما جمع بالف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالبا لما يأتي من انها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فانه لا يختص بل يكون فى غير المنصرف كما سيأتى فى باب الاضافة من أنه يحذف ما فى المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد او مقدر نحو دراهم فاستدل على ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا الا عن تمام الكلام بل قيل فى المبنيات تنوين مقدر يحذف للاضافة نحو لدى زيد و كم غلام لانا نقول غير المنصرف خرج بقوله الاسماء المعربة المنصرفة فهو وان كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذى يفهم من تقييد اللحوق للاسماء المعربة المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرا للاسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التى لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا الغالب الاسماء شئ واحد فاحد التقييدين لا حاجة اليه فليتامل (قوله الغالب الاسماء) اشارة الى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بال فان قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هى قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فاطلاق انها منصرفة حقيقى كاطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف فى كون ذلك اطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين انها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها ٣٢ لكن منع من التنوين مانع غير ماذكر فاطلاق انها منصرفة حقيقة اصطلاحية لان غير المنصرف ما وجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذى يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال فى التوشيح وأورد عليه نحو صه لو سمى به فانه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب فى أماليه بانه لا يخلو اما أن يسمى بصه المعرفة أو النكرة فان كان الاول صار علما ولا يرد حينئذ وان كان الثانى فلا يخلو اما ان تحكيه أولا فان حكيته ثبت فى التنوين محكيا وهو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فانك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وان لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فان كان فيه علتان احتمل ان يجرى مجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لانه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع اليه حتى يحمل عليه فيقال ان كان ساكن الاوسط فهو مثل هند وان كان متحركه فهو كسقر وانما يمكن أن يقال ذلك فى مثل يد ودم وأخ اذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضى وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو فى مسلمان ومسلمون فنقول التنوين فى رجل يفيد التنكير أيضا فاذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه ردعلى من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بان الاصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشرى ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشرى الظاهر أنه عطف تفسير ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) فى التوشيح قال أبى فى حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصير نكرة ولم يوجد فى الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده الا الصوت واسم الفعل وأما اذا عرفناه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصير نكرة فسواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما انه ليس بنكرة كاسماء الاجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما لوجوده فى أسماء الاجناس فرجل بالتنوين نكرة كما انه باللام معرفة وقيل دخولهما ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اه قلت

والاولى التمكن مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا أمكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا الغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزيد و) نكرة نحو (رجل) ورجال والذى يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شبها قويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) فى فرعيتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الاسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياسا فى باب العلم المختوم بويه وسماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها أو فى اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (اذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك) أى اسمه سيبويه (و) تقول (ايه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (اذا استزدت مخاطبك) أى طلبت منه زيادة (من حديث معين فاذا أردت شخصا ما) أى شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادة من حديث ما) أى حديث

هذا الذي ذكره آخرا من اثبات الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيته في جمع الجوامع وقررته في شرحه وفي الاشباه والنظائر النحوية وانما نبهت على ذلك لانه قد يستغرب فيظنه من لا اطلاع له لا وجود له (قوله لان جميع الافعال نكرات) قال الدنوشري هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لان اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل اذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لان جميع الافعال نكرات يدل على انه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك اذ هو مع عدمه معرفة باتفاق فتأمل (قوله فاذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشري فيه فان أسماء الاصوات المحاكي بها ليست معرفة أو نكرة وممن صرح بانها ليست اسما الملاجامي وان لها حكم الاسماء وقد يقال انه اذا لم ينون كان معرفة بمعنى انه محاكى بصوت غراب على وجه مخصوص واذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير في هذا المقام وان لم يكن حقيقيا (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه انه قائم مقام الخ) قال الدنوشري ربما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فانه في ٣٣ مقابلته وقائم مقامه وقال الزرقاني

كان (نونتهما) فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الثمانيني النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون (في نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك اه والذي يدل على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اه وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

محصل ما فهمه الشارح عن الرضي ان التنوين في جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذي في مفرده وحينئذ فالتنوين والنون متساويان في قيام كل منهما مقام التنوين الذي في مفرده فاين المقابلة مع ان كلام الرضي ليس كذلك اذ قال عقب ذكره يكون التنوين في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ما نصه فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شيء من معاني أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لانها أقوى وأجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان وتأنيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار انه نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات) أي علما فان فيه العلمية والتأنيث واعترض بانه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسيأتي انه يجوز ترك التنوين اما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق ان تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشري قد يرد هذا الرد بان يقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل اه وهو مخبر بالتنوين وقيل انه نائب عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته في حالتي الرفع والجر ويمكن ان يجاب بان ثبوته فيهما بطريق الاستطراد أو الحمل على النصب) قوله ليست هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال انها هي وحمل الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقاني لعل وجه ضعفه ان الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشري لعل وجهه ان الالف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الاولى بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي جعله الشيء عوضا عن شيء آخر

(قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شئ كأن الشارح فهم أن الاضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقتضى أن فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قد يقال لم يزعم أحد أن فعل الفاعل عوض عن شئ والتنوين هو العوض وأضيف الى فعل الفاعل لكونه سببه فليتامل وهو مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فانه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الاتيان به العوض فهو من اضافة المسبب الى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الاضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الاضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للمحذوفة والحذف الاعتباطي هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فان التخفيف علة غير موجبة وهذا انما يأتي على القول بأن منع الصرف مقدم على الاعلال أما على القول بأن الاعلال مقدم فحذف الياء قياسي لانه لالتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فانه يرى ذلك فعنده لما حذفت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للمبرد) قال الدنوشري قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف الا بدليل قوي (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للنفي لا للنفي (قوله خلافا للاخفش) أي فانه يرى انه ٣٤ تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة

منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بأن يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج الى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد

وليس هو عوضا عن شئ فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصد هنا المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أو لاجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف ككلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم ويعيل مصغري وأعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زنته نحو أبيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لاذ في نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها) والاصل والله أعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة ايجازا أو تحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوها

من

ان الوصف المانع مع وزن الفعل يشترط فيه ان يكون على وزن افعل فقط وقوله أبيطر ويبيطر أي مضارعا بيطر من البيطرة (قوله واللاحق لاذ) قال في الضرب الاول لنحو جوار وفي هذا لاذ بدون كلمة نحو للاشارة الى ان الاول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وان الثاني لا ثاني لاذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين الى قياس اذا الظرفية على اذ في ذلك وانها اذا حذفت الجملة التي تضاف هي اليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى واذا الآتيناهم اذا لامسكتم اذا لاذقناك واذا لا يلبثون وانكم اذا لمن المقربين وتقول لمن قال أنا آتيك اذا أكرمك بالرفع على معنى اذا أتيتني أكرمتك فحذف أتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الالف لالتقاء الساكنين قال وليست اذا في هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل الا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشاف وكنت أظن انه منفرد بذلك وانه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقا فنقله أبو حيان في تذكرته عن ابن رزين والزركشي في البرهان وقال به الخولي من أئمة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بابسط مما هنا في حاشية المغني (قوله ويوم اذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارسا لان هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به الى قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون والمؤمنون انما يفرحون بغلبة الروم لفارس لان الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة اعراب الخ) قال الدنوشري هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوي (قوله لان اذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع انه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء خاصا بذكر الجملة وتعرب اذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فان فيه رجوعا الى الاعراب الذي هو أصل في الاسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

(قوله من اضافة أحد المترادفين) أي فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ووجهه أن يوم للزمان وإذ للزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله محوي الحجاز وقال السيف الحنفي في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش أي لكل منقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف اليه اما مفرد نحو كل وبعض واما جملة وهو اللاحق لاذ (قوله لان التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه في حواشي الفاكهي (قوله وهذه الانواع الاربعة الخ) أورد عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخر ستأتي في كلام الشارح وهي أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين شذوذ قال المصنف في تعليقه والحق أن الاولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لان الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه اضافي بالنسبة للترنم والغالي بدليل قوله وزاد بعضهم الخ وان في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفي التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الانواع التي ذكرها مستوية في اطلاق التنوين عليها لان ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوي الاسم والفعل والحرف في اطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الايضاح متى أطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف أي التمكن فاذا أريد غيره من التنوينات فقيد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الالف واللام اذا أطلقت فانما يراد التي للتعريف فاذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت ٣٥ اهـ وهذا قد يعطي أن التنوين حقيقة في الاول مجاز في الباقي لان التقييد شأن المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره في الالف واللام فانها في الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتأيد الاول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحه بأنه يرى أنه داخل في التمكين وذكر ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه ونعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولهما في التمكين وهذا كله وان لم يرجع ففيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الاصل والباقي فروع وقد قررت في حاشية المغني وفي الاشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات ففيه أداة هي الاصل وباقي أدواته فروع كالالف أصل أدوات الاستفهام ويا أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اهـ * أقول وفي دعوى أن التنوين أدوات تأمل وانما هو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسئل هل هي حقيقة في التمكين مجاز في غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أي المحصل للترنم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم ان كان عبارة عن ٣ فيقال تنوين الترنم من غير تأويل بل لا يصح التأويل وان كان عبارة عن مد الصوت قيل لا يجوز أن يقال ذلك لايهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترنم والاضافة لادنى ملابسة (قوله أبدل منها) قال الدنوشري فيه تأنيث الضمير الراجع لحرف العلة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مدة اهـ ويرد على الجواب الثاني أن تأنيث الخبر هنا انما هو بسبب اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف اليه فلا يقال الجواب الاول ولا يصح أن يجاب عن أصل الاشكال بأن الحرف يذكر ويؤنث لان ذلك في حروف التهجي كالباء والجيم لا في لفظ حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الاضافة لادنى ملابسة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي يجامعه عوضا منه أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وارادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها أي ضحى يومها اذ العشية لا ضحى لها

٣ بياض بالاصل

من اضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافة الاعم الى الاخص كشجر أراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع أنه ذكره في المغني لان التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الالف كجندل أصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف (وهذه الانواع الاربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الاربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة (تنوين الترنم) أي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا أن الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم اهـ وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني أي آخر القوافي بقرينة ماسبق وفيه اشكال اذ آخرها على ماسيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ماذكر وليس كذلك اذ التنوين بدل من حرف المد لا لاحق به (قوله فلحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والاعاريض المصرعة والا فكيف صح التمثيل بقوله * أقلي اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قوله أقلي الخ شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصراع بيت والا فالشاهد في اصابن فقط اذ القافية هي آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروى أزف وهو كافد وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبر أولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين متنافيين والاظهر أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح الكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لابد من الاتيان بالمضاف دفعا للايهام اشارة الى جواز الامرين وبه يعلم أن ابن مالك أشار لما سلكه في شرح العمدة والتسهيل الى جواز الامرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد * فان قيل بين هذا أي قوله لترك الترنم وبين قوله أولا تنوين الترنم تخالف * قيل معنى قوله تنوين الترنم أي الترنم الحاصل من الخيشوم ومعنى قوله لترك الترنم أي الترنم الحاصل من أحد حروف الاطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لا مفعول له لان الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتامل (قوله ومن ثم سمي غاليا) لانه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمى الاخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لانها الاصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسروا ما قبل التنوين (قوله انه انما سمي غاليا لقلته) وقوله فيما ياتي واختار ابن الحاجب حاصله أنه خالف الاخفش في التسمية وقال ان الاولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضربا وان هذا أولى من أن يقال على يومئذ لان ذلك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف اليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشئ بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشئ لازمة عن قلة وجوده وأما غلا الشئ بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولانهما يكونان في الاسم والنون لا تكون الا في الفعل ثم ان فتحة اضربا للتركيب كما في خمسة عشر لا لالتقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

على

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت الى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى أحرف الاطلاق وقد تلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الاطلاق (كقوله) وهو جرير

(أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن) فلحق العروض والقافية وهما العتابن وأصابن (الاصل العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلا من الالف) والاول اسم والثاني فعل وأقلي أمر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره ان أصبت أنا وان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة

أفد الترحل غير ان ركابنا * لما تزل برحالنا وكأن قدن

الاصل قدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ماصرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبر أولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ماصرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الاخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض المصرعة (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله (ومن ثم سمي غاليا) وسمى الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد ان في آخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ماقبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ماقبل نون التوكيد كاضربا وقال هو أشبه قياسا على ماله أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ماقبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

قومن واقعدن بخلاف نحو قم الليل (قوله وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشري قد يقال أن ما ذكره ضده فان التنوين فيه أمارة على عدم الوقف وعدم التنوين أمارة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجاب بانه نظيره في أصل التفرقة بين الوصل والوقف لا انه نظيره من كل وجه فليتامل (قوله وقاتم الاعماق) أي مغبر النواحي والاطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوي المخترقن المخترق مهب الرياح أي خالي الموضع الذي يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والاتحمي بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق والتمثيل بهذا البيت ليس كما ينبغي فانه من تنوين الترنم لا الغالي اذ هو بدل من الالف لان أصله انهجا كما ينبئ عن ذلك بقية الابيات وصدره هذا المصراع وهو * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناظم من أنه * يا صاح ما هاج العيون الذرفا * فان عجزه هذا * من طلل أمسى يحاكي المصحفا * (قوله أما باعتبار ما في نفس الامر فلا) أي بحسب الاصطلاح فانهم اصطلحوا على أن التنوين هو المعروف بما تقدم ولا بد من اثبات ذلك والا لم يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا ٣٧ التعريف لنوع من أنواعه وحاصل هذا يرجع الى الاختلاف في نقل الاصطلاح فمن سمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على ان التنوين اسم لما هو أعم مما ذكر ثم ومن لا يسمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما عرفناه لا غير فليتامل وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورا حقيقية واقعة حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى بل هي أمور اعتبارية فأي فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها وأي فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول ان تنوين الترنم والغالي من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الامر اذ لا مدخل لنفس الامر في مثل ذلك لانه اعتباري اصطلاحي ففي قوله اما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقاني تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على انه ليس بتنوين تنكير وذلك لان أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضي ما معناه وانما سمي تنوين التنكير وان كان أولا معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء معرفة لان التنوين كالكاف في افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كأولئك انظره في بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة) الغرض من هذا ان التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكر زد) قال الزرقاني أي زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ماهمزا اشارة الى تنوين الهمز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زد اشارة الى شيء ويحتاج انه دخل في الضرورة قسمان تنوين المنادي وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه اذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا بجميعه

على من جعله قسم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحق امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر أو أصل أنت أم واقف قال وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللب أن هذا التنوين انما يلحق الكلام اذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الاول باول البيت الثاني اه والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * والفعل كقول العجاج * من طلل كالاتحمي انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤبة على ما قيل (قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن) فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم ياسلمى أترضين به وان كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وان كان فقيرا معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال أحدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان الغالي نون ان حذفت الهمزة والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه في نكت الحاجبية (انهما) ليسا بتنوين بل هما (نونان زيدتا في الوقف) وتقدم حكايته ما في شرح اللب (كما زيدت نون ضيفن) للطفيلي (في الوصل والوقف) ووجه التشبيه الزيادة في الوقت خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (في شيء لثبوتهما مع أل) كالعتابن المخترقن (وفي الفعل) كأصابن وانهجن (وفي الحرف) كقدن وانن أول الامثلة للترنم وثانيهما للغالي (وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل) وليس شيء من أقسام التنوين كذلك (وعلى هذا) التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين الا من جهة أنه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في نفس الامر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وفي المنادى المضموم كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم في قوله

مكن وقابل وعوض والمنكر زد * ورنم اضطر غال واحك ماهمزا

افرادلتكون الاقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين مالا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله وداشارة اليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمي لايجوز الضم لانه مصدر فاعل انتهى ويجاب بان هذا مصدر سماعي لاقياسي وقد صرح في القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أي ادخال اذهو الذي يطلق عليه النداء المنفي (قوله قد تدخل في اللفظ) تقدم مافي نظير هذه العبارة في الجر (قوله فقيل يافيهما الخ) ردالمصنف في التعليقة الجواب بان التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان ماد خلت ياعليه في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها الامن يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم الاول بانه كما لاينادى الا الاسماء لاينبه الا الاسماء لان التنبيه يستدعي منبها وهو المنادى ورد الناظم في التوضيح الثاني بان القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولامحذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقاني ان قلت النداء هو الدعاء وهو وصف المناوي بالكسر والكون المذكور ٣٨ وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى مدلولها قلت المنادى المفسر بها ماخوذ من نودي لامن نادى والمراد بندائها كون مدلولها منادى أي مدعوا انتهى وحاصل جواب الاشكال الاول ان النداء هنا مصدر نودي المجهول لتكون العلامة راجعة للفظ لا المعلوم والا فات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لايكون من المجهول دفعا اللبس وأجاب الشهاب القاسمي عن الاشكال الثاني بقوله لك أن تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا (قوله أي مطلوبا اقبالها) أي اقبال مدلولها على مامر وقد يرد على المصنف انه علل عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع إن كونه منادى انما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لان المنادى مفعول به والمفعول به لايكون الا اسما بان كونه تدخل مفعول به علامة خفية لايدركها المبتدي ولاشك ان كون الكلمة مناداة أي مطلوبا اقبالها أخفى نعم اذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لان دخول حرف النداء محسوس وذاك معقول (قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لايحتاج لذلك (قوله فاما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال في التوشيح يعني على رأي الناظم والافقد صرح بمخالفته في المغني وان ذلك خاص بالشعر وفي شرح الشذور أنه ضرورة قبيحة انتهى أقول ليس في كلام المصنف مايقتضي أن دخولها عام أو خاص اختياري أو غيره وحيث دخلت عليه لاتطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا الا بتكلف ان العلامة دخولها دخولا لاضرورة فيه ولاقبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أو لامحل لها الاطلاق أن جملة صلة الموصول لامحل لها محل خلاف بين الدماميني وغيره بسطناه في حواشي الفاكهي (قوله متمكن من أن يقول المرضي) لايقال انه غير متمكن من ذلك لان حكومته مؤنث والمرضي مذكر

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمد مع كسر النون وضمها (وليس المراد به) أي بالنداء (دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى (لان يا) خاصة (قد تدخل في اللفظ على ماليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالاول (نحو ياليت قومي) والثاني نحو (ألا يا اسجدوا) لله (في قراءة الكسائي) رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف في توجيه ذلك فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره ياقوم ليت قومي و ياهؤلاء اسجدوا وهو مقيس في الامر كالآية والدعاء كقوله ألا يا اسلمي (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص (نحو ياأيها الرجل) وياأيتها المرأة (وياقل) بضم القاف واللام وياقلة بمعنى يارجل ويا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يازيد وياهند قال الموضح وهم (ويامكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والاخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملأمان للئيم الدنيء الاصل الشحيح النفس وانما خص هذه الاسماء بالذكر لالزامها النداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها مناداة العلامة (الرابعة أل) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام) من العقلاء (فاما) أل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من أقبح الضرورات كما قاله الموضح عنه في شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل)

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين المحكم بحكمه الخصمان في الامر والترضى بادغام اللام في التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذي سوغ دخول أل على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضي حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضي قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد

وقد قال ابن الخباز انما لم يقل المرضى لان المسند اليه مؤنث لانا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين الاول ان المؤنث المجازى لا يجب تأنيث عامله المسند اليه كما فى طلع الشمس والثانى ان حكومته مصدر فمعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا الى المعنى وان كان اللفظ مؤنثا (قوله الى الاسم) الاظهر جعل الضمير هنا وفى قوله ان تنسب اليه راجعا الى اللفظ أو الشئ ورجوعه للاسم فيه دور وقيل قولهم الاسناد اليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضى الضمير مرجعا والمعنى الخامسة العبارة التى يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين الاسناد المعنوى) هو أن تنسب الكلمة ما لمعناها وقوله واللفظى هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم فى الكافية الشافية لكنه فى التسهيل خص الاسناد بالمعنوى (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجانى قدس سره ورد على الرضى فى جعله الاسناد فى هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر ومن أخرى مدلول عليهما بهما بان ذلك غير صحيح لان دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت ليست بالوضع قطعا لثبوتها فى المهملات قال والتحقيق ان الالفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية فى أنفسها بل بالقياس الى ما وضعت هى بازائه من المبانى فاذا أردت أن تحكم على لفظ بما ثبت له فى نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دال على شئ هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وكذلك اذا حكمت على لفظ بالقياس الى ما وضع له وعين بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم ٣٩ عليه مستفادا له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه واسمية المبتدا وعمل الفعل وذكر متعلق الحرف أحوال لها اذا استعملت فى معانيها ولعل الناظم فى التسهيل يجنح لما قاله السيد ويقول بمثله فلا يلزمه ما قاله المصنف فى الباب السابع من المغنى من غلط النحاة فى قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به لان كلام النحاة محمول على ما اذا استعمل الفعل والحرف فى معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقانى يرد عليه ان من الادوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الاعراب والجواب عن ذلك ان القاعدة فيما اذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الاخير فيقال من حرف جر بتشديد النون قال الشاعر

* ان لوا وان ليتا عناء * فشدد الواو أى ان قوله لو وليت عبثا لا فائدة فيه أنشد هذا الرضى فى باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من انه يقال من بتشديد النون يقتضى ان القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحا وهو ما مشى عليه الرضى وقال فى الكافية بعد هذا البيت وضعف الثانى فى لو وما أشبهها وفى التسهيل وان كان ما سمى به حرفى هجاء ضعف ثانيهما ان كان حرف لين قال بعض شراحه فان كان ثانيهما صحيحا نحو من وعن أعربته كيد ودم ولم تضعف وفى اعرابه نظر على رأى المصنف لانه يعتبر الشبه الوضعى فى البناء الا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنها اسما) أى أجعل تلك الاداة التى نسبت لها الحكم اسما للاسناد اليها والاسناد مطلقا من علامات الاسم (قوله احداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تاء فعلت اما القصوره على ما شرحه ولدومن أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان انه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك لجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء وكسرها وضمها ولا مرجح لاحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) فى حاشية السيف الحنفى الاضافة فى قوله تاء الفاعل بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوى فلا يرد ان هذا يصدق على التاء من قولك ما قام الا أنت من جهة انها منسوبة الى أن التى هى الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل فى تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والايراد وانهما اتفاقى

تدخل على الفعل الماضى نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الاسناد اليه) أى الى الاسم من قوله يتميز الاسم (و) معنى الاسناد الى الاسم (هو ان تنسب اليه ما) أى حكما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الاسناد (كما فى) نسبة القيام الى تاء (قمت و) كما فى نسبة الايمان الى (أنا فى قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين تأخر المسند اليه وتقدمه ولا بين أن يكون المسند اليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند اليه فعلا أو وصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوى كما مر واللفظى فى نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما قال فى الكافية

وان نسبت لاداة حكما * فاحك أو أعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء

* (فصل ينجلى الفعل) * و يتضح عن قسيميه الاسم والحرف (باربع علامات) ذكرها فى النظم بقوله

بتا فعلت وأتت ويا افعلى * ونون أقبلن

(احداها تاء) ضمير (الفاعل) فى المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع أما الدور فلانه أخذ الفاعل فى علامات الفعل وأخذ الفعل فى تعريف الفاعل وأما الايراد

الجواب عن الدور بما حاصله ان الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي وأما الجواب عن الايراد فحاصل جواب الشارح ان المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفي أن لا ايراد مبني على أن المراد تاء منسوبة الى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك وما آل الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر في العبارة مضافا والمحشي جعل الاضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال في التوشيح فيه ايماء الى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال العجيسي في شرحه قيل وفيه نظر اذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاق تاء التانيث الساكنة وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك فوفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التانيث الساكنة) قال العجيسي زاد الامين المحلي المنسوب معناها الى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمت قال * فان قلت فاوجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلي ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل * قلت اختصاصهما بالماضي والماضي مقدم على غيره من الافعال اذ كل حادث مسبوق بارادة قال تعالى انما أمرنا الشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فاوقع الماضي الذي هو أراد أولا وياء افعلي ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والامر * فان قلت اذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت * قلت لانها لا تلحق في وجه من الوجوه الا الفعل وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلا كربت وثمت وأيضا فان تاء فعلت أحد ركني الاسناد دون تاء أتت كذا في التوشيح وليتامل قوله وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الامين المحلي المنسوب معناها الخ فان هذا لا يتصور الا مع قطع النظر ٤٠ عن تلك الزيادة (قوله بحركة الاعراب) أي بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة بحركة البناء أخذه من المرادي وقد علمت انه لا حاجة اليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلي فلعل المصنف يوافقه (قوله فتختص بالاسم كقائمة) أي اذا كانت في الآخر أو الكلام في التاء المتمحضة للتانيث فلا يرد ان المتحركة بناء تكون في الافعال أولا كتقوم هند لانها لحقت أولا وتدل على التانيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة اذ (٣) لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتامل * فان قيل فان لم يفعلاهما فقد قاما به فيكون فاعلا * قلت فيكون حينئذ نافيا أو منفيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا ان في الرد بالتاء الساكنة نظرا اذ تاء التانيث هي الدالة على تانيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للافعال الاربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلان مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر وأما نعم وبئس فلان معناهما ان كان أمدح وأذم فكذلك وان كان أحسن وقبح فلان الفاعل هو الحسن أي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها المشاكلة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمي بان المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وان لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التانيث الدالة على التانيث في الجملة وان لم تكن للتانيث في نفس الامر بل في نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لان المتكلم ناف وراج فتامل * أقول ويمكن أن يجاب في تاء المخاطبة بان معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ما أنت هند ومن قال معناها النفي مراده الانتفاء لان المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بانت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أبو البقاء في اللباب أما ليس فمن البصريين

(٣) هكذا بياض بالاصل الذي بايدينا ولعل الكلمة التي كانت هي فيه هي مدلولهما فيكون الكلام اذ مدلولهما لم يفعل الخ أو نحو ذلك تامل اهـ

فلانه يصدق على أن من قولك ما قام الا أنت انها فعل لانها منسوبة الى الفاعل مع أن أن هي الفاعل وهي اسم على الاصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح التاء وأحسنت بكسر التاء العلامة (الثانية تاء التانيث الساكنة) في الاصل (كقامت وقعدت) ولا الالتفات الى عروض الحركة نحو وقالت أمة بنقل حركة الهمزة الى التاء وقالت امرأت العزيز وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء في الاولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فاما المتحركة) بحركة الاعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كأبي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي

من قال هي حرف وأن الضمير المتصل بها الشبهها بالافعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية هاآ وفي الجمع هاؤا وأبو على يشير اليه في كتبه كثيرا و يقوى ذلك انها لا تدل على زمان وانها تنفي كما تنفي ما وانهم شبهوها بها في ابطال عملها بدخول الا على الخبر في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما ويدل على انها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما (قوله لقبولهما التاءين) ولاتصال الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سيأتي في بابهما ان في نقل الخلاف فيهما طريقين وفي التبيين لابي البقاء قال الكوفيون هما اسمان وهما في الاصل صفة لموصوف محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الاولين أوجه أحدها اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي نعموا رجالا الزيدون واذا لم يظهر كان مستترا وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الاسماء الوجه الثاني ان تاء التأنيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون في الاسماء* فان قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على انها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل على انها فعل وليس كذلك ثم ورب لانها محركة ويدل على الفرق بينهم ان التاء في نعمت ٤١ تدل على تانيث الفاعل كدلالة التاء في قامت والتاء في ربت وثمت تدل على تانيث الكلمة في نفسها الا على التانيث في غيرها وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا لاه ولم يقف أحد على نعمت بالهاء* فان قيل لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز ان يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على ان الحجة في جواز دخولها الا في وجوبه* (تنبيه)* قال ابن اياز في شرح الفصول اعلم ان التاء الساكنة وان كانت لاحقة للفعل فانها دالة على تانيث فاعله لان الفعل لا يقبل التانيث لان مدلوله المصدر الذي هو جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولان الاصل في التانيث هي الحقيقة التي لها فرج وبازائه ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا انما يتصور في الاسماء فلما امتنع التانيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فانه سوغ تانيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتانيث اللفظ الا انه توجد فيه أمارة التانيث فيصدق بها تانيثه وتانيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطأ (قوله فهات بمعنى ناول) قال في البسيط وأما هات زيدا ففيه مذهبان انه اسم للفعل مسماه أعط وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى الى الخليل انه فعل والهاء في أوله بدل من همزة آتى يؤاتى ودليل فعليته انه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على ان هات هذا لا يستعمل الا على صيغة الامر وليس كذلك فانه يقال هاتى الماسى بمعنى عاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتى من علامات الافعال قال* لله ما يعطى وما يهاتى* أي وما يأخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه الاهات بكسر التاء لانه أمر من هاتى كعاطى (قوله وهو رؤبة) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله أقائلن كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه أتى رجل من العرب

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح ان ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التانيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يستدل بالعلامتين كالتي قبلها لان تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة (الثالثة ياء ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي) يا هند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالزمخشري (ان هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلين) للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح انهما فعلا أمر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كما في أرم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو لينبذن (أو خفيفة) نحو لنسفعا ويجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رؤبة

أمثله فلما حبلت حجدها فانشات تقـول   أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا   أقائلون أحضري شهودا *
فظلت من شر الداة كيدا * كاللذ تربى صائدا فاصطيدا * وكذا أورده السكوني في كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل
وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأورده ابن الدهان في الغرة بلفظ أقائلن أحضري الشهود اوقال
انما جسره على ذلك عمله في الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم في قوله
وما أدري وظني كل ظن * أمسلمني الى قومي شراحي   (قوله ينكر وقوع ذلك منه)   قال الزرقاني أي ينكر وقوع احضار
الشهود منه وذلك لان الاستفهام في قوله أقائلن أنكاري ووجه أنكار ذلك ان من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضر
وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين في نون أنا) أي بعد تسكين التنوين لانه نقلت اليه الفتحة فصار
مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقاني وفي كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط وذلك لان الحذف على الاول اعتباطي وهو غير
قياسي والادغام على الثاني غير قياسي لان المحذوف لعلة كانه موجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا
الشنواني فيه أمور أحدها ماذكره انه يعتبر في المقيس الخ فيه نظر من وجهين الاول انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه
في علة الحكم لا في غيرها وقد ذكر بعضهم ٤٢ ان القياس في العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع
وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول الثاني سلمنا ماذكره لكن نقول ان الالف الثانية في المقيس عليه محذوفة وصلا في قراءة غير ابن عامر لان ابن عامر قرأ باثبات الالف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا وباثباتها وقفا وكفى ذلك في كون المقيس على وزان المقيس عليه * ثانيها ان في اعطاء ماذكر نظر الجواز ان المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها * وثالثها ماذكره من بناء الفعل المؤكد
بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور لم أقف على نص في ذلك فان الذي وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وان لم تباشره وأما ان بناءه
على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نره في شئ مما وقفنا عليه فان كان الشارح أطلع على نقل في ذلك فسمعا وطاعة والا فهو محل
توقف واقتصر الدنوشري على قوله يمكن ان يقال انما يشترط عما يلي المقيس في علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على ان
الشارح سيأتي في كلامه ماهو كذلك وهو قوله قريبا على حذو ان امرأة خافت من بعلها انتهى وصدر كلامه يوهم انه لم يسبق بما قاله
وكان وجه كون ماسيأتي للشارح كذلك ان هل ليست كان من كل وجه لان ان مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة (قوله على ان
العيني الخ) قد يقال العيني انما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن اذ يحتمل الافراد والجمع (قوله ولم أقف على نص في ذلك) قال
الدماميني مانصه وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبني لشبهه بفعل الامر فانه أحق الافعال بهذه النون
أو تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه الا بشرط هذا مما لم أر نصا فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه
مضبوطا كذا في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصلة به لكن يشكل
حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضي للبناء انتهى وهو صريح في انه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح
حينئذ بان النون انما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والاصل في الاسماء الاعراب فبقي على أصله مع ان الاضرورة في بنائه

أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا
(أقائلن أحضروا الشهودا *) فضرورة نادرة أي دخول نون التوكيد على قائلن مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولن و رأيت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول أخبرني ان جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم أآمر أنت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا نسلم ان في قوله أقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين في نون أنا على حد قوله تعالى لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم أدغم التنوين في نون أنا والاول قصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما اذا كان المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل أنتم قائلون فاجراه مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص في ذلك

فصل

بل فى لحاق النون به وقد اختلف فى بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بان لايحسن فيه شئ) السيف المحقق تساهل فى تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفى قوله التسع نظر لان العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات والى هذا اشار الشارح بقوله ولا غيرها وانما عبر فى الاسم بتمييز لان من علاماته الاسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر فى الفعل بينجلى لان علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر فى الحرف بيعرف لان علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبسائط هذا وقال الناصر اللقانى كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفى الحرفية دليل أى كان تقع الكلمة أحد ركنى الاسناد فانها حينئذ تنتفى عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والالحاق به عند التردد أولى وقال أيضا ان كلامه منقوض بكيف فانها لايحسن فيها شئ من العلامات الا ان يريد بالاسناد الاسناد فى اللفظ أو فى المعنى كما تقدم فى قط فلا نقض قال الشهاب القاسمى لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى فى المغنى عن بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين لانا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا الا ان يراد الكسرة ولو محلا (قوله ولا غيرها) ليس فيه حوالة على مجهول لان الوقف يبين الغير وبقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف ان من الكلمات ما لا يقبل شيا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع ان فى معرفة الحرف بعدم حسن شئ من العلامات التسع معه انعكاس العلامة وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس لان محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقى انه أورد على معرفة الحرف بما ذكر الدور لان علامات الاسم والفعل حروف وكأنه قيل يعرف الحرف بان لايقبل شيا من الحروف ودفع بانه لم يعنون فى علامات الاسم والفعل بعنوان الحرفية بل عين ألفاظا مخصوصة (قوله وتعبيره بالمثل مجاز) هذا بناء على افتراق الجمعين فى المبتدا والنهاية والذى حققه السعد انهما يفترقان فى النهاية فلا مجاز هنا (قوله حيث لم يكن فى حيزها فعل) أى كما اشار اليها بالمثال (قوله فتختص بالفعل) أى فتكون داخلة عليه لا على الاسم لان اللفظ يوهم انها داخلة على اسم (قوله ومنها ما لايختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل) أى على خلاف الاصل كما اشار اليه من قال حق ما لايختص ان لا يعمل وما اختص بقبيل ان يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الاصل احتيج الى توجيه عمل هذه الادوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لان خبرها لا يلزم اسميته وقيل يكفى اختصاص اسمها وقال الزرقانى فى قوله المشبهات بليس نظر لانها حيث اشبهت ليس اختصت بالاسم وأجيب بان ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تعمل وكذا لا وان وأما لات فهى لا والتاء فيها للمبالغة وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أى على خلاف الاصل ولذا احتيج الى توجيه قال الاشمونى وانما عملت لن أى واخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها بمعناها على ان بعضهم جزم بها (قوله كلام التعريف) أى لتنزيلها منزلة الجزء ولان هذا النوع خلاف الاصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى يقولون ان ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص واقول يرد عليه ان واخواتها فانها مختصة بالاسماء وتعمل الرفع والنصب وهما عام لا خاص وقد يجاب بان المراد ان ما اختص بقبيل ولم يشبه الفعل يعمل العمل الخاص فخرج ان واخواتها لانها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به فى محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالاسماء لان خبرها يكون فعلا لانا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون الا اسما وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفى فى هذا الاختصاص انتهى وفى كلام الاشمونى فى شرح الالفية ان ان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء قال وانما لم تعمل الجر لما يذكر فى بابها (قوله ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها) أى على خلاف الاصل كقد

* (فصل ويعرف الحرف بانه لايحسن فيه شئ من العلامات التسع) * المذكورة للاسم والفعل لا غيرها واليه أشار الناظم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفى) من حروف الجر (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) فى النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة (الى) بيان (انواع الحروف) بالنسبة الى الاختصاص وعدمه (فان منها ما لايختص بالاسماء ولا بالافعال فلا يعمل شيا كهل) حيث لم يكن فى حيزها فعل فانها تدخل على الاسم (تقول هل زيد أخوك) بخلاف ما اذا كان فى حيزها فعل فتختص به اما صريحا نحو هل قام زيد (وهل يقوم) واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان فى حيزها وجب نصب الاسم بعدها فى باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لايختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر (كفى نحو وفى الارض آيات للموقنين (وفى السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالافعال فيعمل فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

(فصل والفعل) بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة انواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بناء على ان أصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي تقريره (احدها) الفعل (المضارع) أي المشابه وسيأتي وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لان يلي لم) بان يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم بقوله * فعل مضارع يلي لم كيشم * (والافصح فيه) أي في يشم (فتح الشين) مضارع شمم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع شمم بفتح الميم (والافصح في الماضي) منه (شممت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول أفصح من الثاني وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ اهـ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قال المرادي (وانما سمي) هذا الفعل (مضارعا لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها عدا الزيادة الاولى وأما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (وهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم في الذكر على أخويه) الماضي والامر فينبغي للشخص أن يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه (ومتى دلت كلمة) من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهي اسم) اما الوصف كضارب الآن أو غدا واما الفعل (كاوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فاوه اسم لاتوجع وأف اسم لاتضجر وفي أف أربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فان كانت مضمومة فاثنتان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة اما ان يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر اما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة أو مخففة فهذه اربع عشرة واللواحق لها من الزوائد اما هاء السكت أو حرف المد فان كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف مد

والسين وسوف أي لتنزيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء *(تنبيه)* تحصل ان أنواع الحروف ثمانية مختص بالافعال أو الاسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل مشترك لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكروا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله والفعل جنس) أي اضافي فلا ينافي انه نوع من الكلمة كما اشار اليه اللقاني والاظهر ان المراد الجنس اللغوي (قوله وانما سمي مضارعا الخ) قال في الغرة * فان قيل لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل ولم تسموا أيضا الاسم المبني مضارعا لمشابهته الحرف * فالجواب ان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أي القسمين هو فمنعناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فان الاسم شابه الفعل لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمي مضارعا التبس المقصود ورأيت في بعض كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو انه قال * فان قيل لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما أشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البناء * فاجاب بان الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون ما للاصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه والكلام على هذا ان الاعراب انما هو معنى وهو تغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد في الاسم كذلك وجد في الفعل وانما بعض العوامل التي تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغير بشئ له بعض وانما الحركات هي التي تتبعض وليست الحركة عنده هي الاعراب وقال أبو سعيد الحروف لها السكون فقط والاسماء فيها ثلاث حركات وسكون فاعطى المشابه للحرف السكون فهو اذ لا يتبعض واعطى المشابه للاسماء بعض الحركات * فان قيل لما شابه الفعل الاسم أعطى الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع * فالجواب ان التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال فاعطيت الافعال الاعراب وأيضا فان التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع وأيضا فانهم آنسوا بالحرف المختص بالاسم ان يؤثر في الاسم اعرابا وللافعال حروف تختص بها فاحدثت فيها اعرابا انتهى ما في الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة انها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها لاعرابه (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهي اسم) قال اللقاني ينتقض بنحو يا في يا زيد فانها نائبة عن ادعو وهي حرف الا ان يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على ان فيه نظرا لان الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة فلا نقض بيا

فهو اماواو أوياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والالف امامفخمة أو بالامالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وان كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أفى بالامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون والسادسة افى بالامالة والسابعة افاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع (الثانى) الفعل (الماضى ويتميز) عن أخويه المضارع والامر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تباركت يا الله وعسيت أنا ولست (أو تاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أوما اليه سابقا بقوله وبهما تين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما أوما اليه أيضا بقوله و بالعلامة الثانية وهو فى ذلك تابع لابن مالك فى شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعنى تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الاجرومية للشهاب البجائى ان تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله اه وهذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين ان أل فى التاء فى قول الناظم وماضى الافعال بالتامز للعهد المتقدم فى قوله بتا فعلت وأتت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضى) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضى (ولم تقبل) تلك الكلمة (احدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة (فهى اسم) اما الوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق) فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفى هيهات أربعون لغة ذكرتها فى باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه أفعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها أفعال ماضية ولا تقبل احدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التاءين عارض نشا من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع (الثالث) الفعل (الامر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الامر) أى الطلب بصيغته فالدور مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة (نحو قومن) فانه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم * وسم * بالنون فعل الامر ان أمر فهم * (فان قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الامر) الذى هو الطلب (فهى فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فانه ليس أمرا على الاصح بل على صورته (وان دلت كلمة (على الامر) الذى هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهى اسم) اما المصدر نحو

* صبرا بنى عبد الدار * بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى أنزل وأدرك) أو هى حرف نحو كلا بمعنى انته (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) فى قول الناظم

والامر ان لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

(قوله وهذا ان كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى لا نسلم أنه قياس فى اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم أن القياس فى اللغة ممتنع ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل فى المدلولات أما فى الاحكام كما هنا فلا يمتنع نبه عليه ابن جماعة فى نظير ذلك وقال ابن الانبارى هو أى القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الاولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لان ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع) تقرير الدور واضح لانه عرف الامر بان يدل على الامر ووجه الدفع ما قاله المصنف فى التعليقة أن الامر المعرف هو الامر الاصطلاحى وهو لفظ والامر المعرف به هو الامر اللغوى وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيران بقى أن المصنف أورد على علامة الامر المذكورة افعل فى التعجب كقولك أحسن بزيد فانه فعل أمر مع أنه لا يفهم منه الامر وأجاب بان شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فان قلت فهل يمكن أن يجاب عنه بان يدعى أن يفعل فى التعجب أمر للمخاطب بان يتعجب ولان فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا اشكال لانه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله

* فاحر به من طول فقر واحريا *

أراد أحرين فابدل النون فى الوقف ألفا قلت لا لان هذا وان كان قولا لقوم من النحاة الا أن الناظم لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد الا مساويا لقولك ما أحسنه اه (قوله وان لم تقبل النون الخ) قال الدنوشرى جعل العلامة هنا وفيما تقدم فى المضارع والامر منعكسة أى يلزم من عدمها العدم وهذا خلاف شأنها فلينظر وجهه اه * وأقول قد عرفت وجهه فى علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى أنزل وأدرك) ضبط بعضهم أنزل بالف الوصل وأدرك بالف القطع وكأنه لان أنزل من النزول وأدرك من الادراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الانزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله أو هى حرف نحو كلا)

قال الحفيد لانسلم أنها تدل على الامر بل على الزدع والزجر وليس بامر (قوله فان اسميتهما الخ) جوابه أن الذى علم مما تقدم هو مطلق أسميتهما والمراد هنا اسميتهما الفعل لان قوله هو اسم المراد هو اسم للفعل وهذا لم يعلم مما سبق بقى أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو نزال ودراك لانه أفاد أن الدلالة على الطلب مع عدم محلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود فى دراك ونزال فلا محذور فى ترك التمثيل بهما اورد اللقانى على المصنف فى دعواه عدم العلم باسمه نزال ودراك مما تقدم أنه يفضى الى بطلان العلامة التى ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهما وأجيب بان غاية ما يلزم أنه من قبيل التعريف بالاعم وقد أجازه القدماء لانه يفيد التمييز فى الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بان الناظم ليس فى مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به بل فى بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا وهو ان ما دل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تمم أقسام اسم الفعل) أى لان الناظم ذكر من أسماء الفعل الامر فقط والموضح زاد الماضى والمضارع (قوله ومفهومى الخ) معطوف على الاقسام أى وحيث تمم مفهومى علامة الامر وذلك لان علامته مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح بيان القيد الثانى (قوله التى أغفلها) صفة للاشياء المتمم بها * (هذا باب شرح المعرب والمبنى) * مر فى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار اليه المصنف فى هذا التركيب (قوله وانما قدم) قال الزرقانى * ان قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره * فالجواب انه لما ذكر تعريف الاعراب وهو يفهم منه لانه خلافه فكأنه ذكره (قوله وان كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وهل جىء بها لمجرد الوصل والربط

(فان اسميتهما) أى اسمية صه وحيهل (معلومة مما تقدم) فى علامات الاسم (لانهما يقبلان التنوين) تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح أن لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان فى علامة الامر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما ولله دره حيث تمم أقسام اسم الفعل من الماضى والمضارع ومفهومى علامة الامر التى أغفلها الناظم

(هذا باب شرح المعرب و) شرح (المبنى)

المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على أصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار به الى أن فى كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فمنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراف بان عبارة النظم تقتضى بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومنه شئ آخر وهو لم يذكره

فلا جواب لها الا فى اللفظ ولا فى التقدير أو هى مع ذلك شرطية فيقدر جوابها أولا يحتاج مع كونها شرطية الى جواب فيه كلام مضطرب للسعد بيناه فى حواشى المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط * وأجيب عما أشار اليه الشارح من الاعتراض بان معرفة المشتق انما تتوقف على معرفة المشتق منه اذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الاعراب على ما ستعرفه قريبا فى حكم الاسماء قبل التركيب وبان الاعراب والبناء من قبيل الاعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات والذوات سابقة على الاعراب لانها محل لها (قوله تاصيلا وتفريعا) أى باعتبار علامة الاصول والفروع (قوله بعد التركيب) أما قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية جرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشرى اعتبارا لمجرد صلاحية استحقاق الاعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر ومحل النزاع المعرب اصطلاحا لا المعرب الذى هو اسم مفعول عن قولك أعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الاهمالى وجرى عليه ابن مالك والمصنف من اتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى لعله قيد بذلك لانها بعد التركيب تنقسم الى قسمين أما قبله فهى مبنية اه وقال الزرقانى قيد بذلك لكون الاسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجىء منها التقسيم الى قسمين اه ويرد عليهما أنه اذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجىء القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما فى كل ضرب منه ثم قال الزرقانى وهذا حمل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الاعراب ولذلك قال الشارح فيما يأتى وهو ما تغير آخره فعبر بالماضى اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد فى كون الاسم معربا وجود الاعراب بالفعل وقد نبه السيد على أن الافعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على الزمان * (تنبيه) * محل الخلاف فى الاسماء قبل التركيب الاسماء التى لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فمبنية فتنبه له (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره ان

الاعتراض اندفع بمجرد تقديره ومنه ثانيا وفيه نظر لان منه ومنه لاشعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المنفصلة الشائعة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر حاشيتنا عليه نعم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بانه لما ذكر ان المبني ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قد ضربان في كلامه أخذا من ذلك (قوله وهو الاصل) قال اللقاني يعني الراجح فالمتجه أن يقال في مقابلته وهو خلاف لا الفرع كما قال اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما ينبني عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الاصل والفرع من أن المرجوح ابتناء على الراجح وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا نوع بل يناسب الاصل بمعنى الراجح لانه كان المعرب راجح في نظر اللغة لانه بواسطة الاعراب تتبين المعاني المعتورة عليه فالمبني مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو الفرع اشارة الى أنه متصف بضد الاصالة المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يفهم ذلك وانما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتأمله اه * فان قيل كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم صرحوا بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل * فالجواب ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الاصل فافرادها وان كان هو الاصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل بالنظر الى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير الآخرة تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف ٤٧ بحرف آخر حقيقة أو حكما كما في المثنى

ضرب (معرب وهو الاصل) في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا فسمي أمكن والا سمي غير أمكن وانما يعرب الاسم اذا لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة تفتقر في التمييز بينها الى الاعراب (و) ضرب (مبني) وذهب قوم الى ان المضاف لياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس بشئ (و) المبني (هو الفرع ويسمى) لعدم اعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وانما يبنى الاسم اذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شبها قويا يدنيه منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني * (وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) هنا (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالاول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاء قمت) أي كالتاء من قمت (فانها) في حال الكسر (شبيهة بنحو باء

في النصب والجر والتغير في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فان حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدنوشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة مجازا حيث قال المبني ما ناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقاني ان أراد الشبه القوي المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وان أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد انه موجب للبناء فيجاب بضعفه وقد يجاب بانه تقسيم للشبه القوي وللغفلة يتوهم ان الشبه في أب ونحوه من الموردات قوي فنبه عليها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تأصله ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معنى في وغير مع تضمن الا فاما قوله حين بأبي غيره وقوله غيران نطقت فقال الناظم المقتضي للبناء اضافتها الى مبني وجعل البناء في الثاني أولى لصلاحية غير فيه لحلولها محل الا فالخلاف الاول والثاني تقول أي وبأي يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدهما (قوله وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الخ) لا يخفى ان الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فاخبار المصنف عن الضابط بان يكون الذي هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لانه انما ينطبق على جزئيات موضوعه كما عرفت في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لان محل تقديره عاما ما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا قائمة (قوله أو حرفين) قال اللقاني يرد عليه مع فانها منصوبة ظرفا أو حالا ويجاب بانها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بانها محذوفة اللام وهي الالف المنقلبة عن ياء والاعراب مقدر فيها ان أفردت وظاهر على ما قبلها ان أضيفت وهذا مقتضى كلام ابن الناظم والمختار عند الرضي اه وأجاب في الهمع بانها انما أعربت لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وفيه بحث لان أيا لا تلزم الاضافة والمعارض لشبه الحرف انما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الالفية فانها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة (قوله أي كالتاء من قمت) جعل

أضافة التاء الى قت على معنى من وفيه نظر لا يخفى على عارف بنحوه والظاهر ان الاضافة لادنى ملابسة وانها على معنى اللام اذ التاء ليست جزأ من قت ولا يصح الاخبار عن التاء بقمت كما هو ضابط الاضافة التي بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقاني فيه نظر لان الشبه الوضعي منتف بالكلية اذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لانه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظره اه ومرعن اللقاني الجواب (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي الاصل الذي سبق له استعمال فلا يرد نحو يدان ودمان فان الاصل فيهما مهجور ٤٨ بخلاف أخ فانه نطق بالاصل في نحو جاء أخوك (قوله بالقصر كما سياتي) قال فيما سياتي

الجر) مطلقا (ولامه) مع الظاهر غير المستغاث (و) في حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفي حال الضم شبيهة بنحو الله في القسم في لغة من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من أيمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم (والثاني) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قنا فانها) أي فان نا (شبيهة بنحو قد وبل) وما ولا وقال الشاطبي ناقي قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار اليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول في الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد اه ثم استشعر اعتراضا بان نحو أب وأخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله (وانما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لاميهما (فان أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم في التثنية (أبوان وأخوان) برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى أصولها فثبت انهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا القصر كما سياتي * فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى * فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان أكثر الاسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الاسماء مبنيا * فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن * فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر ياتي في بناء المضمرات النوع (الثاني الشبه المعنوي) وهو المشار اليه بقول الناظم * والمعنوي في متى وفي هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف) أي من المعاني التي تؤدى بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذي تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالاول) وهو الذي تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فانها تستعمل شرطا) فتجزم فعلين (نحو متى تقم أقم وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت شرطا (شبيهة في) تادية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بان الشرطية) نحو ان تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيأ (نحو متى نصر الله وهي حينئذ) أي حين اذا استعملت استفهاما (شبيهة في) تادية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) في طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أي الشرطية وأي الاستفهامية أشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان فاشار الى جوابه بقوله (وانما أعربت أي الشرطية في نحو أيما الاجلين قضيت) فلا عدوان علي فاي اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليهما وجملة فلا عدوان علي

ومن النقص قولهم ابان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجودي أو الافتقاري أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح ان بناءها للشبه الوضعي وبناء نحو نحن بطريق الحمل لان أصل الضمائر ان تكون على حرف أو حرفين (قوله ان يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشري المعتبر في التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع انها متضمنة معنى في التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادى فالاولى أن يقال المعتبر التضمن اللازم بان يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال ينظر في حواشي الفاكهي (قوله أي من المعاني التي تؤدى بالحروف) أي

وليس المراد من معاني الحروف المعاني التي وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب جوابها لقوله وضع أم لم يوضع لان عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس في كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لان لا من تتمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على ان أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤال يرد عليه ان لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشري ما ملخصه الظاهر ان يقول لانه المقدور للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم ان أل في الفهم عوض عن المضاف اليه أي فهم الطالب فلا نقض بفهم نحو علم ولا نقض بفهم نحو عليمين لان الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم (قوله وانما أعربت أي)

قال الزرقاني أي وجوبا وفي كلام الشمني في حاشيته على المغني ما يدل على ان الاعراب جائز ويجوز البناء ذكره في بحث قد وفيه شيء (قوله لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للاضافة كل لانها لا تضاف الى المفرد وهي مبنية لان اضافتها غير لازمة وبهذا يعلم ما في قول الزرقاني التقييد باللزوم لاجل ما هنا والا فالاضافة كافية وذلك لان اسم لا المفرد مبني لتضمنه معنى من وهذه العلة موجودة في المضاف والشبيه به مع انه معرب قال ملا جامي ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها الى ما تستحقه في الاصل أعني الاعراب اه وعلل ابن مالك اعراب أي بما ذكر وبانها بمعنى بعض ان أضيفت الى مفرد وكل ان أضيفت الى جملة وأورد عليه أبو حيان ان هذا المعنى موجود في لدن فانها ملازمة للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فانها لا تنفك عنها لفظا وهي بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغي ان تعرب لدن كان وهي مبنية وأجاب شيخ الاسلام السراج البلقيني بان لدن ليست بمعنى عند بل لدن لاول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لانها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أي وبان لدن بنيت لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الاخبار بها وعنها بخلاف عند فانها لا تلزم استعمالا واحدا أو تكون لابتداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحرف في لدن من الوجوه المذكورة لزوم الاضافة فان الشيء الواحد لا يقوى ان يعارض أشياء بخلاف أي فان معنى الحرف واحد عارضه لزوم الاضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير الى ما هو الاصل في الاسماء وهو الاعراب وبان من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن صالحا لعند شبهوها بها فاعربوها وبلغتهم قرأ

جوابها (و) أي (الاستفهامية نحو فأي الفريقين أحق) بالامن فأي اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليهما وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للاضافة) الى المفرد وفي بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد الملازمة أي في الشرط والاستفهام للاضافة (التي هي من خصائص الاسماء و الثاني) وهو الاسم الذي تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الاشارة للمكان (فانها متضمنة لمعنى الاشارة) أي لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية لشجر اراك (وهذا المعنى) الذي هو الاشارة (لم تضع العرب له حرفا) يدل عليه (ولكنه من المعاني التي من حقها ان تؤدى بالحروف لانه) أي معنى الاشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الاشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أي لفظ هنا (لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع) لتؤدى به الاشارة وعدل عن قول أكثرهم لانه كالتمني والترجي الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها (وانما أعرب هذان وهاتان) من أسماء الاشارة (مع تضمنهما معنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء) وهذا القول ملفق من قولين فان

أبو بكر عن عاصم لينذر بأسا شديدا من لدنه الا انه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا يراد لا يقال الايراد على ما جاء في أكثر اللغات لانا نقول يكفي مثل ذلك التعليل مجيء الاعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لان هذا بحسب الواقع وبان لدن وان كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لما في الاعراب من التصرف

ما للكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل الشهاب القاسمي قوة الشبه في لدن بانه انضم الى شبهها المعنوي وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التي من معاني الحروف الشبه اللفظي في بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لانها للاشارة الى معهود بين المتكلم والمخاطب وهي حرف غايته انها للاشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعاني الخ) بيان ذلك ان الاشارة نسبة بين المشار والمشار اليه كما ان الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لا يستقل بالمفهومية فحقه ان يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لان كلا منهما يستقل بالمفهومية قوله ها التنبيه بالقصر) أي ولا يجوز المد والحاق همزة بعد ألفه لانه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم ذكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الالف همزة اقتضى ان لنا هاء تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الاولى مستحق أو يقال لتضمنها ليجري الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى) قال في الهمع وأما ما زيدان فانه جار لانه شبه الاعراب الا ترى انه يتبع لفظه كالمعرب اه والاظهر ان يجاب بانه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فانه ورد فيهما سبب الاعراب على المثنى فعمل بالوارد في الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمي او صف بصورة المثنى لا ينافي انه مثنى حقيقة اذ يصدق على فرد المثنى انه على صورته غاية الامر انه موهم قاله الفيق ممنوع على انه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفي تقدير التنكير وفرضه اه وقال اللقاني ان في قوله على صورة المثنى

أشارة الى ان تثنيتهما الحقيقية هذيان وهتيان بقلب ألف ذاوتا ياء كالفتيان فتثنيتهما ههنا بحذف ألف ذوتا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك تحقق انهما معربان لا مبنيان لان ذلك حقق كون الالف الموجودة ألف الاعراب لا ألف ذوتا (قوله كان ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمى الكاف فيهما باعتبار الافراد الذهنية وقال اللقانى مثالا لان لطريقه لالان يلزم اذا لنيابة والافتقار لا اشعار فيهما باللزوم وحينئذ فلا حاجة الى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متاصلا فان المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم فى يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار الى الجملة أى لازم ذلك اه * فان قيل عدم دخول العوامل كاف فى البناء فلا حاجة الى ضم النيابة عن الفعل اليه * قلت انماهو كاف فى انتفاء الاعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج الى مشابهة الحرف وهى لا تتم الا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشرى اعلم ان الفعل المنصوب فى جواب النفى يرد على وجهين أحدهما ان يقدر النفى منصبا على الاول فينتفى الثانى لان الاول سبب له والثانى ان يقدر النفى منصبا على الثانى فقط فيصدق نفيه مع وجود الاول اذا علمت ذلك فالاعتراض بان كلام المصنف يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على ان النفى منصب على الثانى وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل النفى منصبا على الاول .. وعليه فكيف يفهم منه انه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه انه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اهـ وقوله لان الاول سبب له أى مساو كما هو ظاهر لان دخول العوامل والتاثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد انه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لان الشئ قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الاول فيه نظر لان الثانى مسبب عن الاول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فما الظن به اذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ماذكرناه دل عليه كلام السعد فى بحث لو واذا علمت ذلك عرفت انه لا اعتراض على المصنف وهذا على الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فانه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفى منصبا على الاول أعنى الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التاثير كما ينبى عنه قوله الناشئ عنه التاثير فيرجع ذلك الى دخول النفى على ما هو مقيد بقيد والاصل توجه النفى الى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الاصل فلا يتعجب منه ويقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع ان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح فى باب أسماء الافعال ربما يشعر بان العوامل اللفظية التى لا تدخل عليه العوامل التى تقتضى فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لان الافعال تتاثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضى ماذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أولا وذكر الشارح فى ذلك الباب ان الخلاف فى انها تتاثر بالعوامل أولا مبنى على الخلاف فى مدلولها فراجعه (قوله كما فعل فى المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الاقرب انه أراد الاشارة الى ان مراد الناظم بنفى التاثير نفى الدخول للتلازم بينهما وان كان لا حاجة للجمع بينهما (قوله ليسلم عما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو فالسلامة مما نقله الشاطبى مسببة عن حذف بلا تاثر وعدم ورود المصدر

من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال جىء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره فى شرح الشذور ففى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وانما أعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضى انهما ليسا مثنيين حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه النوع (الثالث الشبه الاستعمالى) وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم

وكنيابة عن الفعل بلا * تاثر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (ان يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعانى (كان ينوب) الاسم (عن الفعل) فى معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فاما قول زهير ولنعم حشو الدرع أنت اذا * دعيت نزال ولج فى الذعر فمن الاسناد الى اللفظ أى اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفى المنصب على الدخول الناشئ عنه التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الافعال باتفاق كما صرح الموضح به فى باب الاضافة فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الآتى لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تاثر الذى لو حذف وجعل الالف فى قوله أصلا ضمير تثنية عائدا على النيابة والافتقار أو للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثانى عليه والاصل كنيابة أصليت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ حيث قال

الناشئ عن فعله مسبب عن جعل التاصيل قيدا في النيابة عن الفعل كالافتقار (قوله وهذا محال) قال الدنوشري بيانه ان عدم الاعراب هو البناء وقد جعل شرطا في البناء فيؤل الامر الى أن شرط البناء هو البناء والشئ لا يكون شرطا لنفسه اﻫ وقال الزرقاني وجهه معنى كونه محالا ان ذلك من تحصيل الحاصل ولاشك ان تحصيل الحاصل محال اذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل انما يكون لغير موجود والله أعلم * وأقول الاستحالة انما تظهر اذا قيد التاثير بكونه في اللفظ * فلو قيل المراد بلا تاثير لفظا أو محلا وهو ماجرى عليه الشارح أولا لم يكن محالا لانه يصير المعنى ان من شرط بناء اسم الفعل ان لا يتاثر بالعوامل لفظا أو محلا وهذا كناية عن عدم دخول العوامل اذ العوامل لابد ان تؤثر أحد الامرين كما لايخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بان لا تدخل عليه العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لانه يدخل عليه العوامل تقديرا ولا حاجة الى قيد الاصالة في النيابة في اخراجه وجعل الالف في أصلا للتثنية أو دعوى الحذف وقدم آنفا أن الموضع أشار لذلك فتفطن (قوله وكان يفتقر الخ) قال اللقاني يرد عليه لفظ القول مرادا به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يحكى بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة غير لازم فليتامل (قوله متاصلا)

وهذا يعني بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو العمر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل والا فما الفرق فليتامل (وكان يفتقر) الاسم (افتقارا متاصلا الى جملة) اسمية أو فعلية (فالاول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيهات وصه وأوه) من أسماء الافعال (فانها) أي فان هيهات وصه وأوه (نائبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شئ من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتتاثر به) على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل (فاشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلا الاترى انهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى و) لعل نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلا فضلا عن أن يتاثرا به (واحترز) الناظم (بانتفاء التاثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه) أي ضربا (نائب عن اضرب وهو مع هذا) أي مع كونه نائبا عن الفعل (معرب وذلك لانه) منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتؤثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد و) في النصب (كرهت ضرب عمرو و) في الخفض (عجبت من ضرب بكر) وبهذا التقدير يندفع ماقيل ان التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى جملة (كاذ واذا) من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث لغى العماثم نادرا (و) كالذي والتي من (الموصولات ألاترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من

قال اللقاني يرد عليه ذو الطائية واللذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمي قد يجاب بان الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدنوشري يمكن رده بان اعرابهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله الى جملة) قال الدنوشري أوما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض منها كالتنوين في اذ (قوله من المصدر النائب) أي ومن الاوصاف نحو جاء لضارب زيدا وأقائم الزيدان فانها وان نابت عن الفعل اذ الاصل الذي ضرب زيدا ويقوم الزيدان لكنها تتاثر بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدنوشري حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيرا لا تمثيلا لانه نائب عن الفعل في الجملة اﻫ وبيان أنه جعله تنظيرا انه قال كما أنه اذا ناب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكي أما قوله ضربا في ضربا زيدا فانه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الامثلة الثلاثة فان المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متاثرا بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والامثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متاثر بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح بالمقصود المكودي رحمه الله ولله دره فما أحسن ما فهم انتهت وقال اللقاني قوله وذلك لانه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه ان أراد مع كونه نائبا فهو في الامثلة ليس كذلك وان أراد مع عدمه فذلك لا يضر والاولى دعليه ومن زيدا فانه مبني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك أمهل زيدا رويدا فتأمله ولو سكت عن قوله تقول الخ وأراد بالتاثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحا اﻫ وعليه فيقدر التنظير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلافا ماسلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث لغى العماثم نادرا) اشارة الى قول الشاعر

وتطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم * بيض المواضي حيث لي العمائم وسيأتي في باب الاضافة ولي العمائم شدها على الرؤس قال الحفيد فان قلت ان اذ واذا ملازمتان الاضافة مع بنائهما والقياس يقتضي اعرابهما كما أعربت أي لملازمتها للاضافة قلت اضافتهما كلا اضافة لانهما مضافان الى الجمل والاضافة اليها في تقدير الانفصال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم الى ذلك حيث قيد قول المصنف بان أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعربا لملازمتهما الاضافة بقوله الى المفرد (قوله باسرها) قال الدنوشري أي بجميعها لان الاسر لغة القيد واذا ذهب القيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا ذلك في معنى بجملته (قوله واحترز بذكر الاصالة الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيانا للضمير المستتر في احترز كما فعل سابقا لعله قرأ هذا بالبناء للمفعول لانه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة وذكر الجملة ليس في كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف في الحواشي حيث قال يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كأسماء الزمان المبهمة اذا أضيفت الى الجمل نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا للاضافة لمبني لا لافتقاره العارض الى الجملة أولهما ولا يرد لانه أثر الجواز لا الوجوب وانما تكلم النحاة في مثل هذا الموضع على ٥٢ ما يوجب البناء دون ما يجوزه وبهذا يجاب عما يورد على قوله ومعرب الاسماء البيت من ذلك وكافتقار الفاعل والمفعول الى ما يتقوم به معناهما أعني الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقع الى الجملة بعدهما في رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها أن يحترز به عما يعارض الافتقار مما يحي عن البناء كافتقار أي فانه يعارض بلزوم اضافتها وانها بمعنى كل اذا أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض اذا أضيفت الى معرفة وثالثها أن يكون ذكره تاكيدا لما قرره من الاصول وافعالما عساه يتجوز به أي أصل ماذكرته تاصيلا وقرره تقريرا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما جوابا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما في كتب الموصولة الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا الى عدم تقييد الافتقار في كلام الناظم بكونه الى جملة اذ افتقارهما ليس اليها ولان التقييد بها وذكر يكون متاخرا عن قيد الاصالة كما في كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجيء التقييد بالافتقار اليها والوجه الثاني لا حاجة اليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أولا مدني (قوله في قراءة الرفع) أما في قراءة النصب فسيأتي في الشرح انه على البناء وجمهور البصريين يجعلون الفتحة اعرابا مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الاشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشري قال البيضاوي سبحان اسم بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الاضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازي) قال الدنوشري ساق كلام الفخر في معارضة قول المصنف لا يستعمل الا مضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى وبالبيت نقض اللقاني كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات [illegible] قاله الاعشى يهجو به علقمة بن علاثة لمناصرته لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءني فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر أي براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما في الدنوشري وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الاعراب فاطلاقه على مثل هذا تجوز

الظروف والموصولات فانها أشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى جملة لانها انما وضعت لنسبة معاني الافعال الى الاسماء (واحترز بذكر الاصالة) المستفادة من قول الناظم أصلا (من نحو) يوم في (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (الى الجملة) بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر الى) ذكر (المضاف اليه) في افادة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب) ويزول في بعضها (ألا ترى انك تقول صمت يوما) اذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) اذا أخبرت عن الايجاد (فلا يحتاج) في تمام معنى يوم (الى شيء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروف (فانهما مفتقران بالاصالة لكن) افتقارهما (الى مفرد) لا الى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وماذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر وانما منع صرفه لانه معرفة وفي آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله

كل عند لك عندي * لا يساوي نصف عندي

فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الاسماء وأن تعرب ويحكى أصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله (وانما أعرب اللذان واللتان وأي

(قوله متعلق بعارضه) قال الدنوشري فيه نظر لان مقتضى جعله بيانا لما جعله حالا منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضه فليتامل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الاضافة الى مفرد) قال الدنوشري ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فانهما ملازمان للاضافة الى مفرد وهما مبنيان فالجواب ان لزوم الاضافة الى مفرد انما يعارض تحتم البناء لا جوازه هذا ان يجوز أن يعرب في لغة انتهى ويرد عليه ان الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناء لدن مفصلا في كلام البلقيني والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وانما أجاب بان الشبه الوضعي لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا انما يظهر اذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الالفية (قوله في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه ان ليس المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد انها مشبهة للحرف المهمل من حيث ان لها معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وأدخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه انه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد أنه أشبهه في كونه لا عاملا ولا معمولا (قوله لو كان) قال الدنوشري ضمير كان عائد الى الفعل (قوله وأما ماسلم) قدر أما لدخول الفاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدا هنا وان كان شبيها بالشرط في العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم كونها فعلا مضارعا الا أن يقال هو وان كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى وانظر تقديرا مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحده أي دون فعل الشرط غيران عند بعضهم وقد يقال ٥٣ المحذوف هنا اداة الشرط وفعله وفيه نظر لان أصل وماسلم مهما يكن من شئ فماسلم وما عوض عن مهما ويكن ومحل منع أبي حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان مالم يكن هناك تعويض لكن يرد أنه حيث كانت أما عوضا فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الاعواض الا شذوذا اذ لا يختصر المختصر (قوله ماسلم من مشابهة الحرف) أي المشابهة المتقدمة وهي القوية التي لم تعارض بان لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير قوي فاندفع قول المصنف في الحواشي ان ما أشبه الحرف شبها غير قوي يعترض به على قول الناظم لشبه من الحروف وقوله * ومعرب الاسماء ماقد سلما * لانهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبني والدفع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدني فمن العجب نقل المنكت الاعتراض واقراره * فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به * قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطأة حمل المبدا على المبدا كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكروه في حواشي التلخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة الى قول بعضهم هذا انما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وانما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم لكن ذكر الفاكهي أن هذا تعريف باللازم وان تعريف المعرب بالمفهوم ما تغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قيل هذا اشارة الى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ما قيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي له فائدة أخرى وهي الاشارة الى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف اذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمي فائدته التصريح بمعنى المعرب و[illegible] اذ لا يلزم من كون المبني ما أشبه الحرف الشبه المخصوص ان المعرب مجرد ماسلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شئ آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم ان المعرب ليس الا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر اعرابه) أي يصح أن يظهر اعرابه فلا ينافي تقدير الاعراب فيه في الوقف مثلا

الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أي لان جملة أساء صلة تامة فسقط القول بان أيا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي (لضعف الشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) الى مفرد راجع الى أي وأهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول النظم * وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر فقال لانها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وجعل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما أشبه الحرف من الاسم (و) اما (ماسلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت أرضا) بالنصب (ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر اعرابه كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمة مقدرة على

(قوله من ست) قال الدنوشري ذكر غيره في الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشري بقوله
سما سم واسم سماة كذا سما * وزد سمة واثلث أوائل كلها *(فصل)* (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشري معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أي كما ان الاسم كذلك (قوله وهو الاصل) قال الدنوشري المراد بالاصل هنا الغالب اما ينبغي أن يكون الشيء عليه والفرع بخلافه ويمكن أن يكون المراد بالاصل الراجح على بعد انتهى وتعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن اللقاني ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشري الظاهر ان الباء زائدة في الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أي وهو ملتبس بمخالفته ولو قال وهو بضده لكان أولى لان الاعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يشعر بثبوت الواسطة لان الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر

بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال ان النحويين يستوى عندهم الجمع انتهى وفي دعواه استواء الكل عند النحويين نظر وفي حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشري مبني على أن البناء معنوي وأما على القول بانه لفظي فكان يقول وبناؤه فتحة (قوله في الجملة) قال الدنوشري ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشري الواقع صفة الخ الماضي ومرفوعه لا هو وحده ففي كلامه تجوز وبعضهم قال انما بني الماضي على حركة لئلا يلتقي ساكنان في نحو قال وطرد في الباقي انتهى * أقول يندفع هذا بقوله في الجملة فان معناه ان المشابهة على طريق الاجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (قوله وأما ضربت الخ) حاصله ان الفتح فيما ذكر مقدر للثقل في ضربت والتعذر في ضربوا وكذا رمى وغزا فالماضي مبني على الفتح لفظا أو تقديرا وليس مبنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا الا على المقدر والظاهر لمناسبة الالف كالكسر في مررت بغلامي لان حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلامي فلم يمكن الا التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه من اعراب الامثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضربا لانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل ولم يقتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغنى عنها بمتحرك (فالسكون فيه) أي ماذكر من ضربت ونحوه

الالف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (ونظير الفتى) في تقدير الحركات في آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهى) أي سما (لغة في الاسم) من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضي وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ومعرب الاسماء ما قد سلما * من شبه الحرف كارض وسما

بضم السين والقصر لغة في الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ما سماك) أي ما اسمك (حكاه صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه انه أثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا وأما أنه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني أسد * والله أسماك سما مباركا * وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) آثرك الله به ايثاركا (فلا دليل فيه لانه) أي سما (منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسماك (ففتح) أي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى سماك وقد روى به أيضا (كما تقول في يد) اذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثارك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

*(فصل * والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبني وهو الاصل) في الافعال اذ لم تعتورها معان تفتقر في تمييزها الى اعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلافه) أي بخلاف المبني وهو الفرع (فالمبني) من الافعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) مبني باتفاق (وبناؤه على الفتح) للخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا الى الفتح لخفته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أوجبه

كراهتهم

كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة) الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك ضمة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) باضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو (و) النوع (الثاني الامر) مبني على الاصح عند جمهور البصريين والى هذه الاشارة بقوله * وفعل أمر ومضى بنيا * وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الامر (بناؤه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو اضرب مبني على السكون) فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا واضربوا واضربي (مبني على حذف النون) لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى أن الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم أقول لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولانه أخو النهي انتهى وقد دل عليه بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش * كي لتقضي حوائج المسلمينا

وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان أفعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ

(قوله أربع متحركات) قال الدنوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لان تاء الفاعل) اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح لان ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الاربع هي كالكلمة الواحدة لا أنها ظرف وقعة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه والصواب أن المظروف انما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله الى مفعوله) لو جعله مضافا الى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فان كان كلا مناسب للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدنوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فيبنى على الفتح نحو اضربن أقول زاد بعضهم لاخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهي (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لان الامر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) انما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف .. وانما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل لكن حمل عليه * فان قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فان ذلك يؤدي الى أن الشئ يلتبس بنفسه * قلت المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لان الامر معنى حقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم يكن حقه أن يؤدى بالحرف والجواب ان ما حقه أن يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الاصل وأما المعنى الذي على الاصل في الكلام وهو الخبر فليس الاصل فيه أن يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجاب عما يقال المضي معنى والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم الى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العلة والغرض أن العلة في وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين عن مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولانهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني ان قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعد ولا شك أنها لا تذكر مع ذلك أصلا وأما الجواب عن السؤال المذكور بأن هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لانه اذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا اليه قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معربا (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني ان قم مثلا فعل انشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لانه لو كان عارضا لكن له حالتان كبعت مثلا وهذا ليس له الا حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا اشكال

فإن أفعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء وكذا اذا قلنا بان الانشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشا آت لم يشكل لانا نقول له زمنان زمن ايقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالانشاء نوعان انشاء حدث مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدث مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو انشاء وأما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الانشاء اللازم لا الفعل) أي واذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا واذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم الى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قوله بنون الاناث) مراده بها الموضوعة اصالة للاناث وان استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * (قوله كالماضي) قال الزرقاني راجع لقوله مبني لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضي مبني على الفتح مطلقا وقال الدنوشري أشار به يعني بقوله كالماضي الى ان علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وان كان سكون الماضي اختلف هل هو مبني عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه انه اتصل به ما لا يتصل مثله بالاسماء ٥٦ وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواؤهما في اصالة السكون وعروض الحركة * فان قيل أي حاجة الى الحمل على الماضي وهلا علل باصالة السكون للبناء قلت لما استحق المضارع الاعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان الحركة هي المنظور اليها والسكون يلغى منه اعتباره فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه اخراجه ولا يكفي بان يتمسك بان الاصل في البناء السكون انتهى ولشيخنا الغنيمي توجيه تقول التشبيه استنبطه من الرضي ذكرناه في حاشية الفاكهي (قوله وذهب السهيلي الى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون اعرابه مقدرا امتنع من ظهوره التزامهم السكون في محل الاعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشري ينظر على هذا القول على ماذا بني نحو لتبلون انتهى ويأتي جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصدنك فان اعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على انه مبني لتركيبه مع النون والاعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحظ له في الاعراب فبقي الجزآن مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لان التركيب ليس من أسباب البناء بل انما يصلح سببا للاعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا لاصل البناء لان الاصل في الافعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمي انه علة البناء وكونه على الفتح وانما احتاج لتعليل بنائه لان الاعراب فيه كالمتاصل بسبب المشابهة السابقة فاذا خرج عنه فكأنه خرج من الاصل وانما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معدي كرب ونحوه لان معدي كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لان الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لان المعنى فيه متعدد لانه بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سيأتي في باب لا النافية للجنس انهم جوزوا في وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للمجهول) قال الدنوشري المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم

فتشكل فعليته واذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال (والمعرب) من الافعال (المضارع نحو يقوم) زيد (لكن) لا مطلقا على الاصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) والى ذلك الاشارة بقوله * واعربوا مضارعا ان عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون أناث (فانه مع نون الاناث مبني على) الاصح (على السكون) كالماضي (نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السهيلي الى أنه مع نون الاناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الاصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني أيضا وقيل الجمع معرب تقديرا والمختار أنه مع المباشرة مبني (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر وهذا الوفصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا أو تقديرا (فانه) أي المضارع (معرب معها تقديرا نحو لتبلون) مضارع بلا يبلو بني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التحرية أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان

المجهول فاعله (قوله لتوالي النونات) أي التي ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها في جنن (قوله معرب مع نون التوكيد لفظا)
قال الدنوشري أشار بقوله لفظا الى ان قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فاماترين فليتأمل فان اعرابه
ليس تقديريا وسياتي في كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) ان قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لان حركتها مع الواحد الفتح قيل الجواب
ان الكسر لا يكون الا بعد الالف فاذا التبس الالف رجع للفتح والالتباس حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله فحركت النون)
فيه نظر فان الذي حرك ليس النون الساكنة التي التقت مع الالف لانها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين ان الاعراب
التقديري الخ) سبقه الى ذلك ولد المصنف والمكي قال الحفيد اعترض على المصنف ولده في تمثيله بقوله فاماترين ولا تتبعان لما هو معرب
تقديرا ثم ذكر ما حاصله ان المصنف لم يقصد التمثيل بهما لما هو بصدده بل نبه بهما ٥٧ على ان عموم قوله فانه يعرب معهما

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا
وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثاني فحذف أول
الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا
لتوالي النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احداهما فحركت الواو
بحركة تجانسها وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ماقبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع
بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فاماترين) أصله قبل
التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء
وكسر الياء الاولى وسكون الثانية وأما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح
ماقبلها فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء
ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فاماترى بسكون الياء
المفتوح ماقبلها ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف أحدهما فحركت
الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة الى آخر ما مر في لتبلون (و) نحو و (لاتتبعان) أصله قبل التوكيد
والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لاتتبعا ثم أكد
بالثقيلة والتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد
ولا تحريكها لانها لاتقبل الحركة ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر
تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا
يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم
وهو لا الناهية فصار يصدو ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان حذفت الواو لدلالة الضمة عليه
فصار لا يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو
والمحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة فانه اذا أكد
بالنون يبني وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا أكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا أو تقديرا لوجود
الفاصل لفظا أو تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاماترين ولا

تقديرا غير مراد وقال اللقاني قال الرضي أعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون ولا اعراب في الوسط وأما النون فحرف ولاحظ له في الاعراب وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا أسند الى الالف نحو هل تضربان أو الواو نحو هل تضربون أو الياء نحو هل تضربين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن لتخشون وتخشين فالمسند الى أحد الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق * فان قيل فاذا كانت معربة فلم

(٨ تصريح ل) لم تعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الاعراب
أي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر * قلت كراهة لاجتماع النونات واعلم بدر الاعراب عند هؤلاء على نون
التوكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابهها تقلب ألفا في نحو لنسفعن
انتهى وبه يظهر ان الموضح ماش بعد النظم على القول الثالث وان قوله فمعرب معها تقديرا صحيح على عمومه وان اعرابه بحركات مقدرة
على آخر الفعل وان مخصصه في ذلك مخطئ نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون في المثالين الاخيرين انما دخلت بعد دخول الجازم
فيهما واستيفائه مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازاني في شرح تصريف العزي فالاعراب فيهما لفظي لا تقديري
فليتامل والحاصل ان كونهما معربين تقديرا مبني على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح في نفسه لكنه غير متعين لامكان
دخوله تقديرا قبل التأكيد كما قيل به بل بأنه الحق لان النون انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضي حركة الفرق معناه كما صرح

هو به قبل ماحكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبني على الضم قال الأرشاد
الفعل المضارع اذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بني على الفتحة اذا كان مفردا أو مثنى وأما اذا كان جمعا فبني على الضمة ثم قال
وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التى هى أخت الالف والواو وسقوط النون لنون
التوكيد * فان قيل اذا اعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذى هو فى غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع النون
التوكيد والجواب ان اعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذى بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل فى النون
الثقيلة وحمل الخفيفة عليها بقى انه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فانه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركيبه مع ياء النسبة ولا اعراب فى الوسط
وأما الياء فحرف ولا حظ له فى الاعراب وكتب الشهاب القاسمى على قوله انما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه فى التسهيل بعد ان ذكر
الامور التى يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع خاليا مما ذكر وظاهره انه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الامور
على قلة نظما ونثرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما تستحقه فحيث
استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا انما يقتضى تصحيح قول النظم لا ان كلام المصنف أحسن منه والاظهر فى الجواب ان فى
كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق * (فصل) * (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشرى لم يفرق
رحمه الله فى التعبير فى جانبي ٥٨ الاعراب والبناء فعبر فى الموضعين بانواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر فى جانب
اعراب الاسم بالانواع وفى جانب بنائه بالالقاب ووجهه العجدوانى بانه انما لم يقل الحركات الوقف والبناء أنواع لفقد ما يكون لها جنسا شاملا نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون البناء منحصرا فى واحد وهو السكون فلما كان من حق البناء أن لا يشمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل وكون
ماذكر أنواعا للبناء على القول بانه معنوى مشكل فان اللزوم ليس متنوعا الى الفتح واخوته
وقد يقال ان النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا وأما على القول بان البناء لفظى فالامر واضح ويرد على قوله أربعة ما بنى على حرف
كالمنادى واسم لا وما بنى على حذف كاخش واغز وارم قال اللقانى وعبارته تقتضى الحصر وفيه نظر لان عبارته ليس فيها ما يدل على
الحصر أقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام وقد يقال ان الحصر فى الاربعة باعتبار الاصل
وما أورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فان اللقانى سال هذا واجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الامر والمنادى واسم لا التبرئة
على ما سيذكره فى أبوابها من الحروف وحذفها * فان قيل هذه فرعية * قلت الاصالة والفرعية لا تعقل فى الانواع بخلاف العلامات كما
سيجيء فليتأمل انتهى بنصه قيل عليه الانواع التى لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهى المراد هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو
فتح الخ أجود من تعبير المصنف لاشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بانه فانه أن
يقول وبغير ما ذكر ينوب كما قال فى أنواع الاعراب (قوله واليه أشار بقوله والاصل الخ) الا ان تعبير المصنف بالسكون أولى لان مصدر
أن يسكن التسكين فيشعر بازالة حركات كانت موجودة (قوله لخفته) أى السكون يعنى وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة
للابتداء بها كلام الابتداء) يغنى عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل فى التمكن) فيه ان كل اسم له أصل فى التمكن
والاظهر أن يقال وكونها لها حالتا اعراب لانهم لم يتناولوا لهذا السبب الا بما له حالتا اعراب وبناء وكان عليه أن يذكر أسباب خصوص

تتبعان فانه فيهما لفظى وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لانها لا تتصرف ولا يعتقب
عليها من المعانى ما تحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم وكل حرف مستحق للبناء
اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وفى
الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى فقال ابن مالك
ما جيء به الا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين
* (فصل) * (وأنواع البناء أربعة) لا زائد عليها (أحدها السكون وهو الاصل) واليه أشار بقوله
* والاصل فى المبنى أن يسكنا * وانما كان الاصل فى البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم
الحركة فلا يبنى عليها الا السبب كالتقاء الساكنين فى نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت
وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل فى التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب
(ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولخفته دخل فى الكلم الثلاث)
الحرف والفعل والاسم ففى الحرف (نحو هل و) فى الفعل نحو (قم و) فى الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف
لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه (و) النوع (الثانى الفتح وهو أقرب الحركات الى السكون)
لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا والواصلتين الى
طرفي

كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك في حواشي الفاكهي والالفية (قوله ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه) قال اللقاني هذا ظاهر على القول بان الضمة في ضربوا عارضة لمناسبة الواو ولا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا في الماضي مبني على الفتح ما لم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره انه يبنى على الفتح لفظا الا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقديرا وهو ظاهر واقتصر في جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجاني فقال ولا يكونان يعني الكسر والضم في الفعل خلافا للزنجاني قال في شرحه وزعم الزنجاني في شرح الهادي وجودهما فيه نحو ع و س وردّ بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديرا والضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل التزاما) قال الدنوشري أي المعين اما دلالته على فاعل ما فمطابقة انتهى واقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوي ان الحدث انما يتوقف على شيء ما يقوم به أو يقع عليه وانما لم يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه اليه فلذا اذا بني للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما اذا سلم فدلالته على فاعل معين كيف يصح انه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهي دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما * (فصل) * (قوله الاعراب لغة البيان) قال الزرقاني في الحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشري ظاهره ان الاعراب محصور في البيان مع ان له معاني أخر في اللغة ويمكن الجواب بان المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد

المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي فقد ادعى بعضهم انه لا يناسبه من المعاني اللغوية الا البيان وان كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بيناه في حاشية الفاكهي وذكر الدنوشري انه يطلق في اللغة على ستة معان الاول اعرب أي ابان الثاني يقال اعرب أي اجاد الثالث يقال اعرب أي أحسن الرابع التغيير يقال اعرب أي غير الخامس يقال اعرب أي ازال عرب الشيء وهو فساده السادس يقال اعرب أي تكلم بالعربية انتهى وقد انهاها الاشموني في المعاني اللغوية الى اثني عشر (قوله تغيير أواخر الكلم الخ) قال الدنوشري اعترض عليه بوجوه منها أي التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فينبغي أن يفسر بالتغير الذي هو وصف الكلمة والجواب انه أطلق واراد الاثر وهو الحاصل بالمصدر او هو مصدر المبني للمفعول وأل في الكلم للجنس فالمضاف الذي هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف اليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود اطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل في العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها ان الدخول لا يصدق على العامل المعنوي كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها ان قوله لفظا أو تقديرا لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لان التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لانه لا يشمل المعنوي كالابتداء والجواب انه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لانه أخذ العامل في تعريف الاعراب وسيأتي انه أخذ الاعراب في تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا واعترض تعريف العامل الذي ذكره الشارح بانه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبانه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبني للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بان الاضافة تاتي لما تاتي له اللام فلا حاجة في جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف اليه المعرف بال وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكر ثانيا والاسناد بالتركيب من اثنين او أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته

طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا في الكلم الثلاث) في الحرف (نحو سوف و) في الفعل نحو (قام و) في الاسم نحو (أين والنوعان الآخران وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان الى أعمال احدى العضلتين أو كلتيهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخلا فيه) لئلا يجتمع بين ثقيلين (ودخلا في الحرف والاسم) لخفتهما لدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف (نحو لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر في الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتي (و) الضم في الحرف والاسم (نحو منذ في لغة من جر بها أو رفع فان الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم) وسيأتي ايضاح ذلك في باب حروف الجر والى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله في النظم

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم * كأين أمس حيث والساكن كم

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين أو لانهم رفعهما ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى اسفل انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في يا سيبويه والفتح في نحو لا فتى الاعلى والكسر في نحو هؤلاء حال الوقف

* (فصل الاعراب) * لغة البيان واصطلاحا تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

الحواشي الشنوانية وحاصل ذلك ان الباء السببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ماذكر وانما هي شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لان الباء مثلا في بحسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة لكن يبقى النقض بعامل الفعل لان المعنى المقتضي للاعراب لا يوجد فيه الا ان قيل اعراب الفعل بطريق الاصالة وان المعاني المفتقرة للاعراب تعتوره وانها اعم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وانها تشمل المعاني المذكورة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن فليتامل (قوله يجلبه لعامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه يجلبه أن يحدث بعد ان لم يكن لانه حينئذ لا يصدق على أبوك اذا دخل عامل فان الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قوله في آخر مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كالف المثنى والمراد بكونه فيه أن يكون معه فيصلح لكل قول من الاقوال الثلاثة فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر او قبله او بعده وهو الذي اختاره الرضي (قوله والسكون) قال الدنوشري عد السكون من الاعراب اللفظي فيه تسامح وكأنهم ارادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به وقال أيضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو اسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح واللفظ انما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف. ٦ وقال أيضا قوله ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فان الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بل الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب الى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما اذا اعتد به فالاعراب ظاهر لانه بالحذف وفي قوله اذا كان الابدال الخ بحث لانه يوهم ان الابدال اذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدرا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بانه لم ينسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية والجواب ان جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فانها أمر خفي اه وفي الارشاد واضافته يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة ههنا الخ) وهي هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بانه تكرار لانه ذكر أولا ان الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه انه مختص به والجواب ان الغرض مختلف فذكر هنالك لغرض التمييز وان لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الاعراب ومختصا بالاسم وان لزم مما سبق وقوله مختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل ان قلت هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل قلت هو مخالف له ظاهرا ويمكن ان يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري اقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فانه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لان الالف والتاء يزادان على المفرد والفرض ان مفرده علم تامل وقال اللقاني ان القول بان العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بان الضم واخواته اجناس لا اعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قال الاشموني ولا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب هي اعراب من حيث عموم كونها أثرا اجتلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص اه وأورد على جعلها علامات اعراب من جهة الخصوص انها من تلك الجهة علامات كما مر والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بان هذا من الانواع المنطقية وما هنا انواع لغوية..

تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ اذا كان الابدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (ان زيدا لن يقوم) فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب بلن (وجر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مررت (بزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقم) فعل مجزوم بلم والى هذه العلامات الاربع أشار بقوله

والرفع والنصب اجعلن اعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بان ينجزما

(ولهذه الانواع الاربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم وسمة على الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب أولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها ثانيا علامات للاعراب بقوله (و) لهذه الانواع الاربعة علامات (أصول

(قوله وهي الضمة الخ) قال اللقاني قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم انها أنواع البناء الذي هو ضد الاعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده ٢ فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب والبناء في الكلمة ولا خفاء في استحالته وحل هذه الشبهة ان مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب والا فان كان لازما فبناء والا فغيرهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتامل اه وفي قوله فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب اشارة الى ان حركات الاعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة للفاعلية وهكذا ويرد على قوله والا فان كان لازما فبناء ان حركات ما عدا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولا بد من التقييد بالآخر أو ما هو بمنزلته واعلم انهم اختلفوا في ان حركات الاعراب هي حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هي هي قال في الهمع والخلاف لفظي لانه عائد على التسمية فقط فالاولون يطلقون على حركات الاعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا نظر يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الاعراب اعتبر فيها انه بسبب العامل وانها دالة على ما ذكر

(قوله فانها ترفع بالواو) قال الدنوشري علة لجعل باب الاسماء الستة وكان الاولى ان يقول فان رفعها الواو ونصبها الالف وجرها الياء وانما أعربت هذه الاسماء الستة بالحروف لانهم لما رأوا المثنى والجمع أعربا بالحروف والاعراب بالحروف أقوى لكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الاعراب بالحروف في هذه المفردات وانما اختاروا ان تكون ستة لان

وهي الضمة للرفع) نحو جا زيد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مررت بزيد) وحذف الحركة للجزم (نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله في النظم)

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ... كسرا كذكر الله عبده يسر ... واجزم بتسكين

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهي حذف حرف العلة أو حذف النون واليها أشار بقوله وغير ما ذكر ينوب (وهي) أي هذه العشرة (واقعة في سبعة ابواب) متفرقة

(الباب الاول)

المشار اليه بقول النظم

وارفع بواو وانصبن بالالف ... واجرر بياء ما من الاسما أصف
من ذاك ذو ان صحبة أبانا ... والفم حيث الميم منه بانا ... أب أخ حم كذاك وهن

وهو (باب الاسماء الستة) المعتلة المضافة (فانها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهي ذو بمعنى صاحب) لا بمعنى الذي (والفم اذا فارقته الميم) لا المتصل بها (والاب والاخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك في شرح العمدة جعل أولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل فو قرين ذو في الذكر لتساويهما في لزوم

أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة في كل واحد وانما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لانها أشبهت المثنى من حيث ان كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الاسئلة وأجوبتها ما ذكر وبغيره فلا ينبغي ايراده في حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لان أعداد المثنى الخ ان أعدادها أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لانها أشبهت الخ ان ابنا وولدا ووالدا كذلك فلا بد ان يضم الى قوله من حيث ان كلا الخ وان أواخرها حرف علة ٣ وبقي من الاسئلة المشهورة في المقام وجوابه انهم خصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع في عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه في حواشي الفاكهي (قوله والفم) قال الدنوشري أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم اذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال في الحواشي انها لا تستقيم لوجهين أحدهما ان الفم هذه اللفظة بعينها الا وجود لها مع مفارقة الميم لان الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر ان المحكوم عليه بالاعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الاعراب المذكور لفظة أخرى وهي المتعقب عليها الاحوال الثلاثة أعني فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فان هذا الاعراب ثابت لها أعينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو

(٢) قوله في الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الاعراب اجتماع الاعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك اه ٣ قوله في الهامش وبقي الخ هكذا في النسخ التي بايدينا وليحرر

قريب منه في قوله الى ثلاثة رأى وعلم الخ لان المحكوم عليه بالتعدى الى ثلاثة أرى وأعلم وليس قوله اذا صار الخ بنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لان رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اهـ وأجيب بان المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها اذا عادت اليه العين وفي شرح الراعى ان هذه مناقشة لفظية وانه اذا فهمت المعانى لا مشاحة في الالفاظ (قوله والاب والاخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكمة ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهى ظاهرة لشرف الاب ويليه الاخ ولزم تاخير الحم (قوله يشترط في غير ذو ان تكون مضافة) قال الشهاب القاسمى في حواشى اللقانى * فان قلت هلا قال وفي غير الفم اذا فارقته الميم لان الظاهر انه لا يستعمل الا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا * قلت لكنه لا يلازم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر الى الاضافة ولكونها لغير الياء الآتى في قوله ويشترط في الاضافة أى لغير ذو ان تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو وأيضا فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وان كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتامل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الانف وقوله فشاذ قال الدنوشرى قد يقال ان بينه وبين قوله والاضافة ٦٢ منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بان قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ وقوله وخرجه الخ يقتضى انه جواب آخر عن الشذوذ اهـ أقول كان الظاهر ان يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكا على ماذكره من انه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضى لكونه جوابا واحدا اهـ هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أبى الحسن توطئة لقول المصنف والاضافة منوية وانه جواب ثان والواو بمعنى أو كما في بعض النسخ وعليها شرح أبو النجاء اللغوى كان حسنا فكان يقول بعد سوق كلام أبى الحسن والى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبى النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو الاضافة منوية أى خالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كأنه الخمر فاذا أعرب بالالف نصبا انتهت وأورد الحضرمى في حاشيته على المتن ان نية الاضافة خاصة بالظروف وكانه أرادوما ألحق بها وكون ذلك بلا شرط والا فسيأتى في باب الاضافة انه اذا كان المحذوف المضاف اليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها انه يبقى اعرابه ويترك تنوينه وان شرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وان من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أى فلا خوف شئ عليهم ومن هنا ظهر لى من فهم كلام المصنف شئ غير غفل عنه الناظرون في المقام وهو ان قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسهيله وانه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله ان وجه الشذوذ حذف المضاف اليه من خياشيم وفاه وبقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضى ان هذا جواب عن الاعتراض فليتامل فان فيه خفاء والذى يظهر لى ان كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذى قرر به الشارح كلام المصنف أشار اليه الحضرمى في حاشيته وحاصله وان كان بعيدا من سياق كلام المصنف ان فوا اذا لم يضف وجب ان يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم تتصل به الميم فأى كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لحواني المصنف أو جوابه فتامل

الاضافة والاعراب بالحروف الا ان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو وأخوته والاب والاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر قبل الهن وأخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل اهـ ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الاسماء بالحروف (في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فان أفردت) عنها (أعربت بالحركات) الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو وله أخ) فاخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله (و) النصب نحو (ان له أبا) فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (وبنات الاخ) فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فاجاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله (فاما قوله) يعنى العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ) لانه منصوب بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أى خياشيمها وفاها) فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعنى التنوين ويبقى مفردا على حرفين اذ الالف هى المنقلبة على عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء) الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فان كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الاسماء (بالحركات المقدرة) في الاحوال الثلاث على الاصح فالرفع (نحو وأخى هرون) فاخى مرفوع على الابتداء

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنواني ان العامل في نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحروفه وهو عجيب فان من المشهور ان التمييز الرافع لابهام اسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرافع لابهام نسبة الناصب له ما في الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله ومما يحتمل الاوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر اشارة الى أن الآية صالحة له كما قال اللقاني (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا الاغتفار انما يصار اليه عند الحاجة اليه ولا ينبغي ان يتخذ مذهبا في كل مكان كما ذكره المصنف في التذكرة في الجواب عن قولهم في باب العطف ان الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقي معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان في البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لانه يلزم عليه ان موسى وهرون لا يملكان الانفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على ان موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بان القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فان اللبس مأمون فان كل أحد يتبادر الى ذهنه انه لا يملك الأمر نفسه (قوله على ان واسمها) أجود من قول المصنف في شرح الشذور وعلى محل ان واسمها ٦٣ لان محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه ولم يجعل العطف على محل الاسم فقط لان شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشري وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله حالة افرادها) قال الدنوشري يحترز به عن حالة تثنيتها أو جمعها فانها ليست من الاسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بانها ملازمة للاضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف الى الاعلام غالبا ومن غير الغالب أنا الله ذو بكة وانما اشترط ان تضاف الى أسماء الاجناس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فلذلك لم يجز اضافتها الى الصفات وقد أضيفت الى المضمر شذوذا والى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذي تسلم (قوله فاما كرام الخ) قال المصنف في شرح شواهد ابن الناظم اما بكسر الهمزة كذا ثبت في نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزي الا انه قدرها كلمتين ان الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف مبني للمفعول أي فاما تقصد كرام كما قدروا في قوله * لا تجزعي ان منفس أهلكته * ان يهلك منفس والصواب انها اما التي في قولك جاء اما زيد واما عمرو وان الاسم خبر لمبتدا محذوف أي فالناس اما كرام بدليل قوله واما اللئام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذي زعمه والجملتان أتيتهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسبي البيت أي فكافي من عطائهم ما يكفيني لحاجتي أي لا أبتغي منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التاويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا تاويلا في البيت بل هو ظاهر لانه وصل ذي بالظرف كما يوصل به الذي في جاء الذي عندك فلا خفاء ان معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقاني ان فيه الاخبار بالعام عن الخاص الا انه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الاخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل انسان حيوان (قوله قلنا به في الرفع والنصب) قال الزرقاني اذ لا قائل بالفرق

وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة فأخي يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على انه خبر أول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة (انى لا أملك الانفسى وأخى) فأخي يحتمل ان يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في أملك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني أن يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخي لا يملك الانفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما ان يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفس وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير المقابل للتثنية والجمع تبعا للاصل حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا * لليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة افرادها (ملازمة للاضافة لغير الياء) من أسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها) لانها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (واذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذي وأخواته (لزمتها الواو) في الاحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي

* فاما كرام موسرون رأيتهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

(قوله لخلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء هو التغير قال العز بن عبد السلام رائحة المسك الخلوف في الآخرة فقط لرواية مسلم لخلوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح في الدنيا والآخرة لما رواه السمعاني من حديث جابر أعطيت أمتي خمس خصال ثم قال وثانيها انهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم حين يخالف روى هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه ويخالف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفا شنع به على صاحبه ❊ (فصل) ❊ (قوله والافصح في الهن النقص) لم يذكر فيه القصر وقال المصنف في شرح الشواهد مسئلة في الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأغربها القصر ولم أر من حكاه عن أبي البقاء في اللباب والاندلسي في شرح المفصل ولم يذكر له شاهدا ولا دليل في قولهم هنوان لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب ومنهم من يقول هنوك وهناك ومررت بهنيك وهنوان فيجريه مجرى الاب اه ومن خطه نقلت ٦٤ (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشري لفظ الحديث في الجامع الصغير للسيوطي

بحالة الجر لانه محل السماع (واذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف ولا تختص بثبوت الميم في الفم حالة الاضافة للضرورة نحو ❊ يصبح ظمآن وفي البحر فمه ❊ خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك

❊ (فصل والافصح في الهن) اذا استعمل مضافا (النقص أي حذف اللام) منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت الى هنك (ومنه) أي من النقص في الهن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال في الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة أي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان لتخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أي قولوا له اعضض على هن أبيك أي على ذكر أبيك أي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا أي لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن أبيه اذا استعمله منقوصا اه واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن أسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والاعراب بالحركات (في الاب والاخ والحم) وهو المراد بقول النظم ❊ وفي أب وتالييه يندر ❊ فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك (ومنه) أي من النقص (قوله) وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي (بأبه اقتدى عدي في الكرم ❊ ومن يشابه أبه فما ظلم)
فابه الاول مجرور بالكسرة وأبه الثاني منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم أبوه

اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا اهـ عن أبي فان صح اللفظ الذي ذكره المصنف فسلم والا فلا اهـ ولا يخفى ان السيوطي لم يذكر انه لم يرد الا باللفظ الذي أورده وقد اقتصر ابن الاثير في النهاية على اللفظ الذي أورده المصنف ثم ان الشاهد حاصل على الروايتين فلا اشكال بكل حال (قوله أي قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لان مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال في المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالاسنان وهو من باب تعب في الاكثر لكن المصدر ساكن ومن باب منع لغة تميمية وفي أفعال ابن القطاع من باب قتل أيضا اهـ وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة في حين أعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثي المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فأمر من الثلاثي المزيد وهمزته همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبي ٣ انه أعض انسانا أفضل وقول أبي جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك قالها لأعضضته (قوله عن أسماء الاجناس) قال الدنوشري أي عن مسمى أسماء الاجناس اذ الظاهر ان مدلوله ليس اسم الجنس فليتأمل اهـ ولا وجه للامر بالتأمل مع اشتهار ما ذكر من التاويل المذكور (قوله بأبه اقتدى عدي) قيل ان كان هذا تمثيلا فسلم أو استشهادا ففيه نظر لاحتمال أن يكون الاصل بأبيه وحذفت الياء للضرورة أقول لا نظر لهذا الاحتمال لبعده ثم انه لا ينافي الاستشهاد (قوله وقيل فما ظلم أبوه) قائله الميداني قال المصنف يرده وقول اللحياني ان اسم الشرط عمى تأويله لم يعد اليه ضمير من خبره اهـ واللحياني بكسر اللام وسكون الحاء نسبة الى لحيان أبو قبيلة ٣ قوله انه أعض الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله من غير نظر الى الاعراب بالحركات) أي لان أبوان وأخوان في هذا القول معربان بالحروف لانهما مثنيان (قوله قال الفراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بانه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الاضافة والمثنى لا يدل الا على ان ماقبل العلامة كان متعقب الاعراب لا على انهم حذفوا اللام عند الاضافة وأجيب بان عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الاضافة وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد انتفى التمام في التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام في الاضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم ان نقل مبني للفاعل وهو أحمد بن يحيى وانه غير ثعلب وانه ناقل عنه (قوله غايتاها) الالف للاشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الالف خلافا للعيني اذ ليس للمجد الا غاية واحدة الا أن يلتزم ان له

حين وضع زرعه حيث أدى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت أي أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحياني (و) من مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات (قول بعضهم) أي العرب (في التثنية) أي تثنية الاب والاخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس أخان اهـ فظهر ان المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه واذا جاز أخان قياسا فينبغي أن يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى انه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك أو أباك قال في التثنية أبوان ومن قال هذا أبك قال في التثنية أبان (و) الاب والاخ والحم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم

* وقصرها من نقصهن أشهر * وعدل الموضح عن ها الى هن لان الاكثر في هن أن يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة

(ان أباها وأبا أباها) * قد بلغا في المجد غايتاها

أنشده ابن جني وغيره وأبا الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في أباها الثالث اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف والا لجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلوا اخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنش فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل فقال أبو حنش * مكره أخاك لا بطل * فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ماليس من شانه وقيل ان أول من قاله عمرو بن العاص لما زعم عليه معاوية ليخرجن الى مبارزة علي رضي الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدأ وخبر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي (قولهم) بالجر وهم العرب (للمرأة حماة) فانه يستدعي أن يقولوا للرجل حما لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الاعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ماذكره تبعا لاصله ان الاسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو

غايتين باعتبار المبدا والآخر (قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشري في مستقصى الامثال وذكر الاول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله ان أبا حنش خال بيهس هجم به بيهس على قاتلي اخوته وهم في غار وكان شديد الجبن زاعما ان في الغار جمر الغضا في القتال فقيل له ما أشجعه فقال ذلك ثم ذكر قولا آخر وبيهس هو الملقب نعامة قال في تهذيب الاسماء واللغات والجمهور على كتابة العاص بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع في كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف

الياء وهي لغة وقد قرئ في السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما (قوله وحاصل ماذكره الخ) قال الزرقاني وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ التشديد وأخو وباسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حمو كقرو وحم كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لان غرضه بيان اللغات اللاتي يختلف بها الاعراب وهذه ليست كذلك اهـ وعلى ذكر التشديد في الاب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذي قال لشهاب الدين القوصي أنت عندنا مثل الاب وشدد الباء فقال لاجرم انكم تألون ولا وجه لقول بعضهم من شدد الباء من الاب الذي هو الوالد ما يكون الا دابة ولو قال القوصي لاجرم أنكم ترعون كان ألطف كما لا يخفى على أهل الذوق

الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والنقص والقصر

(الباب الثانى)

من أبواب النيابة (المثنى) هو فى الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفى الاصطلاح (ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لاقل كرجلان للماشى أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح فى شرح اللمحة والذى أراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته ان هذا مثنى فى أصله تجوزا اه وصرح المرادى بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتسمية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار فى هذه الامثلة من استعمال الشئ فى أول أحواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح (فانه يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله

وتخلف اليا فى جميعها الالف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لان الجر أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى أن المثنى مبنى

(الباب الثانى) (قوله من أبواب النيابة) قال المصنف فى التذكرة ذكر ثعلب فى أماليه انه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنين الخ) قال اللقانى هذا الحد صادق بالضمير فى أنتما قائمان وباثنين واثنتين اذ هى معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة اه ويمكن أن يجاب بان المراد بقرينة ما اشتهر من شروط المثنى عن اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر ان المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان اذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأة وامرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشرى معنى لاثنين لشخصين اما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اه وقال بعض الفضلاء تعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة تظهر بالتامل (قوله كصنوان) قال الزرقانى جمع تكسير واذا ثنى صنو التبس بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اه وفى كون ذلك من الالباس نظر وانما هو من الاجمال والفرق بينهما ان فى الاول يتبادر الفهم الى خلاف المراد وفى الثانى لا يتبادر الى شئ بل يقف لاستواء الامرين عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لانهما يصدقان على اثنين لانهما يدلان عليهما الان شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والاعم يصدق على الاخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى) يوجد بعد هذا فى بعض النسخ وغايته ان هذا مثنى فى أصله تجوزا اه قال الدنوشرى وجه التجوز أنه أطلق الاب مثلا على الام ثم ثنى ولكن فيه حينئذ نظر لانه حقيقة ومجاز ويأتى انه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب اطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزرقانى هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتى فى أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضى جواز تثنية هذه الامور المذكورة واشتراط الافراد الآتى يخالف ذلك اللهم الا أن يراد ما نقل عن ابن مالك اه وقوله لما كان شبه الواحد شرطا فى صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية فى فئتين يوم التقى الجمعان (قوله فانه يرفع بالالف الخ) ويشترط ان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم فى الاسماء الستة والمثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفى آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد أن يكون على حروفها الاخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما اذا كان بالحروف التى هى من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الاصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوى فى نونيته والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان * فان قيل ما الحكمة فى جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل فى الجمع حيث فرق فيه بين صيغتى جمع من يعقل وما لا يعقل * أجيب بان المثنى لما كان لا يصلح الا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لاكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا فى المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم يختص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشرى وجه ذلك عنده انه

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضي الاعراب بل هي صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أولا اهـ وقال الزرقاني لم يبين البناء على ماذا وهو على الالف في جاء الزيدان وعلى الياء في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يثنى الخ) قال الدنوشري ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كاحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد اذا كان ثم ما يغني عن تثنيته نحو ثلاثة وأربعة اذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير لانها وضعت موضع اسماء الاشارة واسماء الاشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدنوشري ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظر ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أولا اهـ ولا وجه لهذا التنظر مع اشتهار الحكم في كلامهم فقد نصوا على المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمى به اذا اعرب باعرابيهما للزوم المحذور وفيه فان اعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبنى) قال الدنوشري ليس من تثنيته يا زيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبنى وجمعه واما منان فالالف فيه للحكاية انتهى وانما لم يعارض التثنية والجمع سبب البناء في باب النداء ومثله باب لا لان سبب البناء ورد عليهما والوارد له قوة كما ورد سبب الاعراب وهو التثنية على المبنى في اللذان واللتان وذان وتان فاعرب بت وانما لم يعرب الذين لانه لم يات على سنن الجمع على ان بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو يا زيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمعه لان يا انما دخلت على مثنى ومجموع * فان قيل كل من المثنى والجمع معارض للبناء

ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبنى وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح وأما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فاستوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقي (حملوا عليه) في الاعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها في النظم (اثنين واثنتين) في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين (مطلقا)

فيما اذا انه مبنية لاختصاصها بالاسماء المعربة فبالاولى بما هو مبنى بطريق العروض * فالجواب لا نسلم ان التثنية من خصائص الاسماء لوجودها في الافعال وحينئذ ففي قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الاسماء نظر (قوله موضوعة للمثنى) قال الدنوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر وبقي التركيب التقييدي كالحيوان الناطق فينظر ما حكمه والظاهر انه يثنى كل من الجزأين ويتوصل الى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة الى المركب وكذا الجملة (قوله فمن باب التغليب) هو ان نعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان انه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الهمع على ان هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبينا في تلك الرسالة انه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته (قوله ولم يقولوا سواآن) أي في الكثير فلا ينافي انه سمع سواآن (قوله فمن باب المجاز) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتامل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حمويه في مليح رآه بموضع يعرف بعمان

اقد حبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم أغناني
في خده خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان

قيل يحتاج في المورى عنه ان يقول بعمين والجواب ان بعضهم يجعل المثنى بالالف مطلقا انتهى (قوله وحملوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشري قد يقال ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقي مع ان العرب نطقوا بهما معا مصاحبين للاعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الاصل .

(قوله في الاعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره انه لا ينافي ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الالفاظ المحمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنتين كما جرى في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فمن العرب من يلزمهما الالف مطلقا كما سيأتي في كلامه (قوله الى ضمير تثنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع اضافتهما الى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظر لانه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج الضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لان الضمير ينزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فانه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الشارح الى الفرق بغير ذلك حيث قال لان ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله الى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الاضافة الى ضمير التثنية اذا أريد بالاثنين شئ غير المراد بالضمير كما اذا قلت جاء اثناكما أي عبدا كما مثلا انتهى وقد سبقه الى ذلك الشهاب القاسمي فانه بحث في كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها ان أراد باتحاد معناهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز ان يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بملك أو غيره كعبدي المخاطبين في اثناكما أو الغائبين في اثناهما نعم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لان معنى كل من المضاف والمضاف اليه هو نفس الزيدين وثانيهما انه يشكل بقولك كلاهما أو كلاكما الا ان ٦٨ يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثهما انه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاء الزيدان نفساهما الا ان يفرق بان النفس مغايرة باعتبار الاصل وان أريد منها هنا معنى الذات وبان من أجازثم أجاز هنا ومن منع هنا منع هنالك الا انه يشكل على هذا ان ابن هشام المانع هنا يجوز هنالك كما أفاده كلامه في الاوضح ورابعها ورابعها انه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي القرآن الهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس تاكيدا لفظيا وغيره لا بد فيه من التغاير وخامسها انا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فان مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف اليه فهو من اضافة الاعم الى الاخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه اشكال لان ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا التانيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالالف أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا قاله اللقاني ويجاب بانه لا مانع من ذلك كالاسماء الخمسة فان اعرابها جزء منها (قوله عن واو ولقلبها تاء الخ) قال الدنوشري ينظر ما الاصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو لما ذكره أبو علي في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم ان ألف كلا أصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لانه الغالب في المتطرفة ولانها أميلت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو ومثل تجاه وتراث وبنت وأخت لا عن ياء كثنتان اذ لا تاتي له وأما الامالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتانيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الألف لامه والتاء للتانيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله أنه لا يعرف وزن فعتل وان التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو علي انما أبدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل ألف التانيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت ألفا ألا ترى انهم قالوا أحد واحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تانيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالكسرة

سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشئ الى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة (وكلا وكلتا) شرطان يكونا (مضافين لمضمر) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فان أضيفا الى ظاهر لزمتهما الالف) في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كالف عصا وألف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى وألفها قيل عن واو ولقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة اطلاقان أحدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق ايضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون واذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

الا

قال الدنوشري قد يقال كيف تدخل أل مع انه علم * قلت دخلت ضرورة *(الباب الثالث) *(قوله وهو الجمع الذي على هجاءين)
قال الدنوشري أي على حرفين وهما الواو رفعا والياء في غيره وقد يقال الهجا آن الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (قوله
كالزيدون) قال الدنوشري مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم الى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد فقولنا من غير عطف
أخرج زيد وزيد وزيد وقولنا ولا تأكيد أخرج زيد زيد زيد ويشترط في هذا الجمع ما اشترط في المثنى من الاعراب والافراد والتنكير
والاتفاق في اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذي ذكر في هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحده
المثنى لانه يعلم منه بالمقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه ان هذا الحد يتناول الجمع
المكسر فلا بد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقض في جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده
أولا * قلت وهو عجيب فان الشارح في شرح الازهرية في باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقاني
أي فانه عنده مبني وبناؤه على الواو في جاء الزيدون وعلى الياء في رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الاعلون) أصله الاعليون
والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله رأيت المصطفين) أصله المصطفيين والياء بدل من الواو لانه من الصفوة (قوله لوجهين
أحدهما ان المثنى الخ) هذان الوجهان غير ما أشار اليه الناظم بقوله بعد فتح قد ألف وحاصله انهم أبقوا الفتحة قبل ياء المثنى اشعارا
بانها منقلبة عن الالف وان الفتح الذي قبل الياء هو المألوف قبل الالف وهذا أولى من ٦٩ الوجه الثاني لانه لا يطرد في لغة من فتح

* ألا يا ديار الحي بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

(الباب الثالث)

من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذي على هجاءين (كالزيدون) من الاسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعا لانه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فانه يرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وأنتم الاعلون (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو رأيت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين والى هذا أشار الناظم بقوله

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما ان المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لانها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

نون المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه اشارة الى ان الفرق انما يحصل بمجموع الامرين وهو كذلك وانه لا يكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لانه قد يفتح في الجمع اذا دخله اعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لان الالف في نحو مصطفى
تحذف في الجمع وتقلب في التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال في الجمع في الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفي المثنى
المصطفيين بياءين (قوله ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقاني الاشارة بهذا الجمع تحتمل ان تعود الى جمع المذكر السالم
في قوله باب جمع المذكر السالم والى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء في قوله فانها ترفع الخ أي كان فهو منقوض أما الاول فان أهلا
ووابلا ونحوهما مما تناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع
ذلك وأما الثاني فلان الانواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما في سنة أو بعضها كما في غيرها * فان
قيل نختار الثاني ولا نقض بالانواع المذكورة لانها محمولة كما صرح به * قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوي المحمول
والمحمول عليه في علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلي على المسكوك في وجوب الزكاة لمساواته له في بلوغ النصاب
وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته واعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فالحاق الانواع الثلاثة به في ذلك
الاعراب يتوقف على وجود شرطه فيها واذ لا وجود فلا الحاق فليتأمل انتهى ويمكن ان يختار الاول والثاني والمشار اليه جمع المذكر
السالم اصالة أو الذي يرفع بالواو ويجر وينصب اصالة والقرينة على ذلك قوله وحملوا على هذا الجمع الخ وان كثيرا من الجماعة يقول باب
جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف في الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على
تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع انما هو في القياس الاصولي لا النحوي فان الشرط فيه انما
هو التساوي في علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه في بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أي زيادة على الثمانية التي

تقدمت فى المثنى فانها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتى وقال اللقانى الثلاثة منقوضة
بقوله تعالى قالتا أتينا طائعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أى عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التانيث) قال الزرقانى
قال بعض شراح الالفية الخلو من تاء التانيث المغايرة لما فى عدة وثبة علمين انتهى وسياتى ذلك فى كلام الشارح ووجه ذلك ان التاء
عوض عن أصل فهى كالاصلية وقال الدنوشرى مراده بتاء التانيث الموضوعة له وان لم تستعمل فيه ليصح اخراج نحو علامة فان التاء
فيه ليست للتانيث بل للتا كيد المبالغة وقال أيضا لو سمى مذكر بثبة وعدة مما حذفت لامه أوفاؤه جاز جمعه بالواو والنون (قوله فلا
يجمع نحو طلحة) قال الدمامينى وانظر لاى شئ امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل فى العدد
ثلاثة طلحات بالحاق عدده حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبنا عنه فى حاشية الفاكهى (قوله وقلب
الممدودة) فيه مسامحة لان الممدود ما قبلها قال الزرقانى وفيه اشارة الى عدم اصالتها وذلك لان أصله الالف الزائدة للتانيث عند الجمهور
ولا تسلم الهمزة الا اذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سياتى ولو سلمت فى الجمع التبس بالمفرد عند الاضافة نحو عندى حمراء القوم
(قوله فلو كان نحو زينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر ان حائض لو وصف به مذكر لا يجمع
وهو محل احتمال (قوله ان يكون لعاقل) قال الدنوشرى قيل الاولى ان يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لان هذا الشرط لما
يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفى فى دخول ما ذكر التعبير بعالم لان قبله اشتراط ان يكون لمذكر والبارى
جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بان المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تانيث وقال كان المناسب أن يقول
او ينزل منزلته كما فى التسهيل ليشمل ٧٠ ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم ان كلا من التذكير والعقل بالنسبة الى الصفة
يكفى فيه البعض قال الرضى واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفى كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل فى بعضهم كاف نحو زيد والحمير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أتينا طائعين وفيه مخالفة
لما مر عن اللقانى وما ذكره عن الرضى صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقى كل
أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشانه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبى البقاء فى اعراب
والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فان أبا البقاء جعل الذين صفة
للرجال والنساء فقط لا للولدان نظرا الى أن شرط الجمع ان يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل
الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله ان يكون أما علما) قال الدنوشرى اعترضه الدمامينى بان هذا فيه تناف لانهم اشترطوا العلم فى
الجمع فاذا وجد العلم اشترط انتفاؤه والجواب ان العلم شرط فى جواز ايراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط فى الجمع بالفعل انتهى
وتقريره الاعتراض لا يفى بالمرام لما فيه من اجمال الكلام وايضاحه أنهم شرطوا فى مفرد هذا الجمع اذا كان اسما ان يكون علما وقالوا
من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه اذا وجد العلم لا بد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح فى هذا المقام الى
اعتبار الشروط المتقدمة فى المثنى فى هذا الجمع وبان بهذا الايضاح قول الدمامينى فى سؤاله لاهل الهند المشهور
فيسال ما أمر شرطتم وجوده * لامر فلم تقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا * أبيتم حصول الحكم الا بفقده
(قوله لان هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لانه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها نبه على ذلك
شيخنا أبو بكر الشنوانى وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر
العاقل أشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهى ترجع لما ذكر قال
الحفيد فى تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث ان السلامة فى الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر اشرف من

الخلو من تاء التانيث فلا يجمع) هذا الجمع من الاسماء (نحو طلحة و) لا من الصفات نحو (علامة)
بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد
التانيث بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع
بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط (الثانى ان يكون لمذكر)
مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو زينب و) لا صفة المؤنث نحو (حائض)
لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع
لعدم اللبس فلو كان نحو زيد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم الشرط (الثالث
ان يكون لعاقل) مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا
الجمع (نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما
لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية فى الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

المؤنث انتهى وقال الشهاب القاسمى هذا التوجيه تصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا مزجيا) قال اللقانى يحمل على ما يتناول العددى كخمسة عشر والا انتقض به كلامه وقال لو قال جزؤه الثانى مبنى وحذف معديكرب لوافق الرضى (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع و برق البصر شق (قوله فانه يجمع أول المتضايفين) قال الزرقانى دون الثانى وانما لم يجمع الثانى لعدم الحاجة الى ذلك اذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب الى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف اليه بطريق التبع لجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد) قال الدنوشرى أى على الاحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لانه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بان معنى ذلك المذكر العاقل انتهى فتامله ولا يخلو عن اشكال هذا وقال الحفيد * فان قلت أجمع فى باب التوكيد الذى يجمع بالواو والنون من أى القبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة * قلت الذى يظهر أنه من قبيل القسم الثانى أعنى الصفة نظرا الى أصله لانه فى الاصل أفعل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا فى قراءتى لكل شئ ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وأما صفة تقبل التاء) قال الدنوشرى يشكل بذو بمعنى صاحب فانها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم الا أن يقال انها تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط فى التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال ادخال التاء وقد يقال ان ذو ليست صفة وان دل على معنى الوصفية وأما نحو ذو مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقانى هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعيل اذا لم يجر على موصوفه فانه يقبل التاء مع أنه لا يجمع فلو زاد باطراد كما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى وفى قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر اذ لا قرينة فيما ذكر لانه لا يقبل التاء وقال المصنف فى الحواشى أن ابن المصنف احترز

كل منهما عن الآخر (أن يكون اما علما) لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وأن يكون العلم (غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الاسنادى (نحو برق نحره) علما اتفاقا لان المحكى لا يغير (و) لا المزجى نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكى فى التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الاضافى فانه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثانى فيقول فى غلام زيد علما غلامو زيد وغلامى زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامى الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل فى قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو اجمع فانه يقال فى جمعه اجمعون (وأما صفة) يصح جمعها بالالف والتاء وهى التى (تقبل التاء) المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لان التاء فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) فالصفة التى تقبل التاء

بقوله باطراد من نحو مسكين وميقان و رجل جيد وذميم فانهم قالوا مسكينة وميقانة وجيدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك فى نظائرهن (قوله المقصود بها معنى التانيث) قال الزرقانى مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فانهما وان قبلا التاء لكن ليست التاء التى يقصد بها معنى التانيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة الى آخر ما نصه فلا تجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لان ذلك وان قبل التاء فليس المقصود بها معنى التانيث لكان حسنا وذلك لان نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء التانيث بخلاف ما ذكر فان كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشرى هما خارجان بقوله فيما سبق فى الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الى آخر ما قاله و يمكن أن يجاب عن ذلك بانه لا مانع من خروجهما بقيدين * فان قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء * قلت كيفية اخراجهما به أنه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث وان كان فيهما تاء لم يقصد بها التانيث بل يقصد بها تاكيد المبالغة ونقل الدمامينى عن شرح التسهيل عن الموضح فى هذا المقام أن هذا الشرط أعنى قبول التاء الخ الاولى عدم جعله شرطا وانما هو بيان محل ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادى الرأى فتامل ولكن يبقى الكلام فى علام ونساب فانهما لا يقبلان التاء المقصود بها التانيث مع انهما يجمعان هذا الجمع كما قيل فى نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان و بعد ذلك كذب النسابون وسياتى فى صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر * أتانى أنهم مزقون عرضى * وقد يقال ضرابون ومضرابون الخ فليتامل هذا المقام عسى أن ينجلى عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم قبولهما لها عارض فى الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده اذا كان وضعا فتدبر (قوله لا لقصد معنى التانيث) قال الزرقانى بل لتانيث اللفظ لان وضعها للتانيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل * قلت يعنى ان انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقانى مثله التصغير قال ابن قاسم فى شرحه

وأن لم تقبل الصفة التأنيث فيشترط ان تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصي مما هو صفة خاصة بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره اذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة (قوله والافضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالافضل دون أفضل لان أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الافضل انتهى والذي في النسخ انما هو التعبير بأفضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لان من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الافراد والتذكير في الاحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لان جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لان جريحا وصبورا كان حسنا اه ونصب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل اشارة الى انه انما يجمع هذا الجمع اذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما اذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لانهم لو جمعوه لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين ٧٢ صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الاصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني انما لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحبا صفة وأولو ليس بوصف كما ان ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لانه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله الى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البدل فهو نكرة كرجل (قوله الى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جموع تكسير) قال الزرقاني من جموع التكسير ذوو لانه جمع ذو فهو من جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لان ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما التثنية فلو رجعت الواو ولم يكن هنالك ما يقتضي حذفها الا انها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون فليتامل وقال بعضهم ان العلة ان الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الاعجمين ونحوه من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو نزلناه

المذكورة (نحو قائم) من المجرد (ومذنب) من المزيد تقول قائمة ومذنبة (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريحا وصبورا انما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان

* (فصل وحملوا على هذا الجمع) * السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله * وبه عشرون وبابه الحق والاهلونا * أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا * وبابه فهذه كلها ترجع الى أربعة أنواع (أحدها أسماء جموع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن الى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة الى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (الى التسعين) وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة

على بعض الأعجمين وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر تهددنا وأوعدنا رويدا * متى كنا لأمك مقتوينا

فانه جمع منسوب وأصله أعجمي والياسي ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالواو والنون لانه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتى كقرى فخفف بحذف ياء النسب انتهى بتصرف في آخره هذا كلام الدنوشري وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعلة تصريفية لعلها والله تعالى أعلم الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو اشواو أنا أقول يمكن أن يقال لو حذفت الالف من اثنان وقيل ثنان التلبس بينان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد أبعد هذا القائل غاية الابعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد اذ الضمة في اشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها ايراد (قوله اسم للعام) أي وسنة اسم للعام (قوله فان هذا الجمع مطرد الخ) قال الزرقاني الاشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس ولذلك قابله بالشذوذ أي المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم ان أحرون وأرضون كبنين لخروجهما على الضابط وكان الاحسن التصريح باخراجهما كما فعل في بنين بان يقول عقب قوله ولا يجوز في نحو تمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكر قاله المكودي وكثير من شراح الالفية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الزرقاني فيه نظر فانه شائع لا مطرد مع انه ينافي قوله ٧٣ أولا وتشترط الخ لان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له قال في التسهيل وشرحه وما أعرب من هذا الجمع غير مستوف الشروط فمسموع أي يقتصر فيه على مورد السماع ثم قال وشاع هذا الاستعمال أي الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ انتهى ويمكن أن يجاب بان المراد بالاطراد الاطراد اللغوي وهو الكثرة لكن يبعده هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فانه مراعى فيه التعبير بالاطراد والا فكان يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب بمثل هذا الجمع غير مستوف الشروط فمسموع كنحن الوارثون وأولي وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين الى تسعين وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض من لامه هاء التأنيث الخ انتهى وما ذكره من التنافي بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقاني فانه قال عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضي كان أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فان الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له وفي قوله ومن كلامه تعلم الخ نظر لان مما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما صرح بذلك ثم ان عبارة التسهيل انما تقتضي ان ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرف أن من المسموع ما هو شائع فلا يلزم أن يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما شذ مثل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل ان ما خرج عن الضابط المشار اليه في التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين الذي صرح المصنف وأشار اليه في التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتأمل فانه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون أهلون ووابلون ونحوهما في كلام الناظم والمصنف وان كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين (قوله ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات) قال الزرقاني جواب سؤال مقدر تقديره ان هذا الحد الذي حد به باب سنين يخرج باب سنين لانه ثلاثي حذفت لامه وعوض

الهمزة (وأحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهري كأنه جمع أحرة وعلى هذا يشكل المثالان لان بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو وأحرون جمع باعتبار أصله وهو أحرة فصارا من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني * سدوس خطيب فوق أعواد منبر

الا انه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات (وبابه) الجاري على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فان هذا الجمع مطرد في كل) اسم (ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر) تكسيرا يعرب بالحركات (نحو عضة وعضين) وأصل عضة عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة * وليس دين الله بالمعضى * أي المفرق فعلى الاول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من

التصغير والجمع يردان الشيء الى أصله (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاى أصلها عزى فلامها ياء وهى الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزى الى غير من تعتزى اليه الاخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثانى ياء وأما الثبة التى هى وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى محذوفة اللام أيضا من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثانى بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه فى الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة فى التنزيل (قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين) فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جره الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء (فمال الذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة المهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة فى التنزيل الا بالالف والتاء نحو انفروا ثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (فى نحو تمرة لعدم الحذف ولا فى نحو عدة وزنة) غير علمين (لان المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولد وهى المساوى فى السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (فى نحو يد ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردى وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما (وشذ أبون وأخون) وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء (ولا) يجوز ذلك (فى اسم وأخت وبنت لان العوض) فيهن عن لامهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة فى أوله وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان أصلهما أخو وبنو حذفت لامهما وعوض منهما تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء أخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل فى الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه فى باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسياتى قول ان التاء فيهما للالحاق بجذع وقفل الحاقا للثنائى بالثلاثى (وشذ بنون) جمع ابن لان المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنو لان مؤنثه بنت ولم نر هذه

عنها هاء التانيث لكنه مكسر فاجاب بما ذكر (قوله كم لبثتم الخ) كم معمول للبثتم وعدد تمييز لكم (قوله فمال الذين الخ) اسم استفهام مبتدا والذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أى مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعزين صفة الخ) مبنى على ان الوصف يوصف واعرابه مكى حالا من الذين أيضا (قوله وشذ لدون) قال الدنوشرى مثله رقة ورقون وهى الدراهم المضروبة فهى محذوفة الفاء كلدة فجمعها بالواو والنون شاذ قال فى القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع أوراق ووراق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبى شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزين (قوله وهى المساوى فى السن) قال الدنوشرى فى القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون التصغير لييدات ولييدون لا لديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر اذ كيف يتاتى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الامر انه قد يقال التصغير يرد الاشياء الى أصولها وهنا لم ترد الفاء التى هى الواو فى محلها وذلك يصلح أن يكون وجها للغلط وقد يقال الواو التى هى الفاء ردت فى التصغير ولكن هى فى غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت فى ياء التصغير وسببت قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون فلا وجه للحكم بالغلط والقلب المكانى معهود فى كلامهم وقد يقال ان صاحب القاموس لعله اعتمد فى الغلط على اقرار التاء اللافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرر ذلك (قوله وضعفه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل وجمال أولا (قوله فاصله سمو) قال الزرقانى وأما ان قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشرى ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة أخو وكسر باء بنو (قوله ولانها لا تبدل فى الوقف هاء) قال الدنوشرى أقول علة عدم ابدالها

المذكور لا تقتضي أنها ليست التأنيث كما في مسلمات (قوله لزم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فان قيل انه وجد الهاء بعدها انتقض بقولهم شوهاء بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك انهم قالوا في يدع انه فتح لحرف الحلق وحمل عليه يذر لمشاركته له في معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أي قصد بها التأنيث أي يكون عوضا لانها موجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جموع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه مسامحة اذ اغير المستوفي للشروط ليس بجمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن ٧٥ جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه في الواقع للعقلاء وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله قال الله تعالى ان كتاب الابرار الخ) في الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لاعلى الجنة نظر اذ الظاهر منها أن عليين اسم للكتاب المرقوم الآن يقال ان في الآية حذف مضاف أي محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفي عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين هو أشرف النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب الى العربية اذا كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد على ومعناه أن الابرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله ويجوز في هذا النوع) قال الدنوشري ظاهره ان هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه و يجوز بما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتامل انتهى ومحل ماذكره المصنف مالم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف والا فلا يعرب بالحركات (قوله تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشري فيه نظر لان كلام الناظم في باب سنين لا فيما سمي به أو في جميع الملحقات لا في ما سمي به خاصة انتهى وحاصله ان كلام الناظم في غير حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تاخيره الى قول المصنف و بعضهم يجري بنين وباب سنين الخ لانه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أي ذا حرفين شبيهين بالزيادتين والا فالياء والنون في غسلين ليسا زائدتين بل هما من الكلمة كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر فان الياء والنون في غسلين زائدتان قال الحاتمي في غريب القرآن كل جرح أودبر غسلته

التاء تلحق مؤنثا أو لا مذكره محذوف الواو الجوهري (ولا) يجوز ذلك في (نحو شاة وشفة) وان كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التأنيث (لانهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك ان شاة كسرت (على شياه و) شفة كسرت (على شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما التقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) ما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم (والصفة كأهلون) جمع أهل وهم العشيرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لان أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم الى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع ما سمي به من هذا الجمع) المستوفي للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثاني (كعليون) فانه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما أدراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء وزنه فعيل من العلو ونقل الغزنوي عن يونس أن واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة (و) الاول نحو (زيدون مسمى به) شخص فيعرب بان بالحروف اجراء لهما على ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ (ويجوز في هذا النوع) المسمى به (أن يجري) في الاعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء) في الاحوال الثلاثة (والاعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة (أن يجري مجرى) هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة

تخريج منه شئ فهو غسلين أي فعلين من غسل الجراح والدبر اه ورأيت بخط المصنف في حواشي النظم مانصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لان نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافي تمثيله بزيتون لاصالة نونه مع أن فيه خلافا اه انتهى والتمثيل بغسلين أجود لبقيد المثلية له لزوم الياء وقد جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشري قال في القاموس الياسمون الياسمون معروف الواحد ياسم كصاحب أو عالم ولانظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجرى مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ والصداع البلغمي والزكام وذرسحيق يابسه على الشعر الاسود يبيضه وشرب أوقية من ماء سحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الارحام انتهى قال بعضهم وماقاله الشارح في ياسمين مشكل لانه ليس علما وكلامنا في العلم وقد يقال انه علم جنس ويرده دخول الالف واللام عليه فهو اسم جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا ياسمون في شخص سمي بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمي به ودخول أل انما هو على ماهو اسم جنس للنبت المخصوص على انه يجوز التسمية بمافيه أل والعلمية انما طرأت بعد دخولها كالماطرون (قوله عربون) قال الدنوشري قال الدميري في شرح المنهاج ٧٦ والعربون أعجمي معرب وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين واسكان

للعلمية وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمعون بضم النون من غير تنوين أو يجرى مجرى (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (في لزوم الواو والاعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (منونة) فتقول هذا زيدون ومررت بزيدون (كقوله

طال ليلي وبت كالمجنون * (واعترتني الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابي دهبل الخزاعي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن ابن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر مسمى به (ودون هذه) اللغة (ان تلزمه الواو وفتح النون) مطلقا اذ كره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد ابن معاوية يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون

(ولها بالماطرون اذا * أكل النمل الذي جمعا)

الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع وأورده في الصحاح في فصل النون من باب الراء بالنون في أوله وكسر النون في آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذي جمعه وأراد به أيام الشتاء فان النمل يخزن مايجمعه تحت الارض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة مايخترف من التمر أي يجتني (وبعضهم) أي العرب (يجرى بنين وباب سنين) وان لم يكن علما (مجرى غسلين) في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط

الراء وعربان بالضم والاسكان أيضا وابدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين واسكان الراء ومرادا لموضح اللغة الاولى وظاهر كلام الموضح انه لايمنع الصرف مطلقا بل ينون وينبغي تقييده بغير نحو العجمي كما في الوجه الذي قبله وكان ينبغي للشارح ذكره وقد يقال الشارح أشار الى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله منونة) أي ان خلت من مانع للتنوين كما في المثال (قوله ويقدر الاعراب) قال الدنوشري

النون الظاهر في المثنى حينئذ أن يقدر الاعراب جميعه على الالف ويقدر الاعراب جميعه في الجمع على الواو ولا يمكن تقدير اعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الاعراب في وسط الكلمة وان في الاسماء ما يقدر فيه الاعراب على الواو (قوله وأورده في الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ انه اعترض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك وينظر هل يجوز كون بالماطرون خبرا عن خرفة ثانيا أولا وهل اعراب الشارح متعين أولا انتهى ولا يخفى ان توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح في الحواشي لانه نص في الاعتراض على الصحاح والذي يرشد اليه المعنى تعين اعراب الشارح وان قوله بالماطرون متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر وهو لها كما تقول لي في مصر خرفة فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت في قوله وقت أكل النمل (قوله وان لم يكن) قال الدنوشري ضمير يكن راجع للمذكور والا فالظاهر وان لم يكونا علمين وفائدة الاتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر في حال عدم العلمية فذكر ان الوصلية بالواو وقبلها لينبه على ان الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق فتأمل انتهى وأقول الاظهر اسقاط الواو لان حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية (قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك خاص ببني عامر وبني تميم كما هو ظاهر عبارته أولا واذا لم تنون النون على لغة

النون للاضافة (قال) أحد اولاد على بن أبى طالب رضى الله عنه

(وكان لنا أبو حسن على * أبابرا ونحن له بنين)

الرواية بنين بالياء والاعراب على النون (وقال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل

(دعانى من نجد فان سنينه) * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بنى عامر فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لانها أخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعانى أمر ومعناه أتركانى من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أى النحاة (يطرد هذه اللغة) وهى لزوم الياء والاعراب على النون منونة (فى جمع المذكر السالم و) فى (كل ما حمل عليه) لان باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعنى باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)

رب حى عرندس ذى طلال * (لايزالون ضاربين القباب)

الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كمسا كين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربى وردبانه يحتمل أن يكون الاصل ضاربين ضاربى القباب فحذف البدل الذى هو ضاربى لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله فى المغنى ويحتمل أن يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابى بياء النسب فى الجمع ثم حذف احدى الياءين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفى آخره سين مهملة الشديد القوى والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهى التى تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله)

وماذا تبتغى الشعراء منى * (وقد جاوزت حد الاربعين) وهو سحيم

الرواية بكسر النون على انها كسرة اعراب وبه قال الاخفش الاصغر على بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل اعرابه فى آخره كما يفعل فى فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمرى هو فى السنين والعقود أمثل منه فى المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذى اعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما فى هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتى وبذلك صرح ابن جنى

* (فصل) * فى حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار اليها فى النظم بقوله

ونون مجموع وما به التحق * فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثنى والملحق به * بعكس ذاك استعملوه فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الالف

بنى تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها اعراب ما لا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه ان من لم ينونه يجره بالكسرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنعه الصرف فيجره بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الاخرى ان لم يكن علما (قوله فانهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اما أولا فلانه مكرر مع ما تقدم وأما ثانيا فلان اعتدال لام سنين غير مجمع عليه فان بعضهم يقول ان لامها هاء فليست معتلة اللام ولعل بنى عامر تجعل لامها واوا دائما ويكون ذلك محفوظا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الاعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشرى فى فهمه فليتامل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو يعنى باب سنين الخ) قد يقال ليس فى النظم ما يقتضى عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا الى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر ان المصنف قصد تعميما قاله شرح النظم (قوله ضاربين القباب) قال الدنوشرى نقل الدمامينى عن ابن اياز انه يحتمل ان الاصل ضاربين للقباب فحذفت اللام وبقى القباب مجرورا بها مع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا ان ابن اياز قواه وارتضاه وليس كذلك لانه بعد ان ذكرا فيه وجهين الاول ان النون جعلت متعقب الاعراب والثانى لاحتمال المذكور قال والاول أجود لما فى الثانى من الحذف واعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا فان قدمت فقلت زيد لعمرو ضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشرى فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة فحسب * (فصل) * (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشرى توجيه حسن وأما توجيه تقدم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشرى قال الرضى اما نون

المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فانها لا يشوبها من تلك المعانى شئ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير وقد أسقط التنوين للتنافى فى نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون فى نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لانها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون فانها متحركة وباسكان المتحرك يكتفى فى الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى وأقول قول الرضى ان التنوين يكون على خمسة أقسام ان أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وان أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما ر (قوله وضمها بعد الالف لغة) لا بعد الياء لانها أشبهت ألفى غضبان وعثمان وظاهر كلامه انه حينئذ معرب بالالف ولم يحكوا ضم النون ٧٨ بعد الواو والتى هى مقابلة للالف فى الجمع فالفرق وظاهر التسهيل ان الضم لا يختص بما بعد الالف (قوله جمع قذذ) قال الدمامينى واحده قذة بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخنا الكمال الدميرى انه بالدال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشرى فيه نظر فانه مخالف لقول السيوطى فى كتابه المسمى بالطرثوث فى فوائد البرغوث باؤه مثلثة والضم أفصح وهو للذكر والمؤنث منه برغوثة والجمع براغيث ومن أسمائه القدة والقذة والجمع قدان بالكسر والاهمال بوزن كتان والقذان بالكسر وتشديد المهملة قال الراجز

يا أبتى أرقنى القذان
فالنوم لا تالفه العينان

انتهى بحروفه لكن ليس فى القاموس الا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتامل كلام السيوطى انتهى وقد قدمنا ان الدمامينى نقل الاهمال عن الدميرى وانه عزاه لابن سيده فى قدة ولزم من ذلك الاهمال فى قدان وانظر قول السيوطى يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبى حيان ان برغوثا يقع على الذكر والانثى وان العرب لم تميز بين مذكره ومؤنثه (قوله فى لغة من يلزم الخ) أى لا فى اللغة المشهورة لان الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدمامينى الآتى على الاثر انه يطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدمامينى قلت وهو من العجب فان فى البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشرى فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشرى أما ظهوره فى اثنين واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو فى صيغة يفعلان وتفعلان فهو بعيد وتوهم ساقط لان الكلام فى التثنية التى هى من أقسام الاسماء وأما ذاك فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مفرد لا يحتمل

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الالف لغة كقوله

يا أبتا أرقنى القذان * فالنوم لا تالفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة) لبنى أسد حكاها الفراء (كقوله) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد يصف قطاة

(على أحوذيين استقلت عشية * فما هى الا لمحة وتغيب)

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذى بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف فى المشى لحذقه وفى ديوان الادب الاحوذى الراعى المتشمر للرعاية الضابط لما ولى وأراد بالاحوذيين هنا جناحى قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت فى الجو عنه على جناحين فما شاهدها الرائى الا لمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الالف فى لغة من يلزم المثنى الالف فى كل حال قاله ابن عصفور (كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا) * ومنخرين أشبها ظبيانا

أنشده ابن عصفور والسيرافى وغيرهما بفتح النون فى العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبى خلافا للهروى (وقيل) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجرى بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفى نون اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح فى ذلك أعتمد عليه ولا على شاهد أستند اليه (ونون الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع أثقل من المثنى (وكسرها جائز فى الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهرى

عرفنا

أرادته هنا بل لا تصح انتهى وفي قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وان نقله بعض الفضلاء وأقره لانه لا وجه لذلك التوهم في كلام الشارح وانما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف في اللغة المشهورة التي تعرب المثنى بالحروف وانما قال ان ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الالف كما حمل الشارح الكلام عليه فيما مر ومعلوم ان الاعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الالف كالمقصور فتامل (قوله وتابعه الموضح هنا) قال الدنوشري ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لانه هناك عن غيره وهنا اختار انه مجرور بالياء أو يقال فيه اشارة الى جواز الامرين (قوله جائز في الشعر) قال الدنوشري يفهم منه انه ليس لغة ونقل العيني انه لغة في شواهده * (الباب الرابع) * (قوله بالف وتاء) قال الدماميني أي لا ولويتهما به من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة أما مجيء الالف للتانيث ففي نحو حبلى وأما الجمع ففي نحو رجال وأما مجيء التاء للتانيث فظاهر وأما في الجمع ففي نحو كماة فانها جمع كمء وكماة وكمء عكس تخمة وتخم اهـ وفي شرح النظم للراعي قال بعض الشيوخ انما دلوا على الجمع في هذا النوع بالالف والتاء لعروض الجمعية والتانيث المجازي فيه ولان كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما في رجالة وسلمى وضاربة والجمالة * قلت أما في التانيث فمسلم وأما في الجمع فغير مسلم لان التانيث يكون بالتاء والالف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الالف وانما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف في الحواشي للتاء اثني عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن في المصباح في مادة جمل وجمعه جمال واجمال وجمالة بالهاء ويأتي قريبا ما يؤيده هذا وقدم المصنف الالف لتقدمها

عرفنا جعفرا وبني أبيه * (وأنكرنا زعانف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد به الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغي الشعراء مني * (وقد جاوزت حد الاربعين)

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس

* (الباب الرابع) *

من أبواب النيابة (الجمع بألف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط (كهندات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم الى أن قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فان) في جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب (نحو خلق الله السموات)

في اللفظ وفيه اشارة الى أن الناظم انما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقاني ان كانت الباء للملابسة أي الجمع الملتبس بذلك فقيد مزيدتين لابد منه احترازا عن نحو أبيات وقضاة وان كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشري يستثنى من قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب قطام في لغة من بناه (قوله أو بالالف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات) قال الدنوشري يستثنى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر ومحل الخلاف ماداما باقيين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالالف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت الخ) قال الدنوشري معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين في قوله ولا فرق بين ان تكون سلمت مضافة الى مفرد وهي ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله وان يكون لكان أحسن لان بين لا تضاف الا الى متعدد (قوله في جميع ذلك) في بعض النسخ بحذف في ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع الى الجمع بمعنى المجموع في قول المصنف بالف وتاء الخ (قوله فان نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى انها كسرة بناء (قوله حملا للنصب على الجر) قال الدنوشري علل أيضا حمل النصب على الجر بان المجرور والمنصوب فضلتان فلما لم يكن لاحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة وقدمنع ما لا ينصرف

من الجر تحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب) قضية كلام الرضي أن الزمخشري وابن الحاجب يقولان انه مفعول به لانه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا وأوجدت ضربا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيأ أوقعت عليه الايجاد اه قال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصوبه الموضح في المغني) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بانا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل الايجاد الفعل وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجودا في الخارج نحو عدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شئ خلقه فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيا وأجاب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية أيضا بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيا آخر فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الامامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشري هذه الامور

فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود للافعال وللذوات جميعا اه وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيا آخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور الذاهبون الى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور أولها أنا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلا يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد فانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشئ بنفسه ويرجع حاصله الى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي نصب للصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى (ان كان محذوف اللام) ولم ترد اليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقوله

فلما جلاها بالايام تحيزت * ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والايام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن تنصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حال الجاني يؤخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرا لما

التي احتج بها الجمهور انما تأتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما ضربت ضربا وليس كذلك بل فانه المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاد سواء كان عينه كما في ضربت ضربا أو غيره كما في أحدث الله زيدا أو خلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لانه من البين ان العالم ليس مصدرا (قوله وثانيها) قال الدنوشري اذا تأملته حق التأمل رأيته غير واضح (قوله كما قال أحمد بن يحيى) قال الدنوشري ان قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما سيأتي قلناه حكاها لغة وغيره حكى أثرا أو مخصوصة (قوله ولم ترد اليه في الجمع) لا يحتاج الى هذا التقييد لان الضمير في كان راجع للجمع فتأمل (قوله واكتئابها) قال عطف تفسيري على قوله ذلها (قوله والايام الدخان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الايام وينظر أيضا هل أهل هذه اللغة يجوز ورد أيضا النصب بالكسرة أولا اهو أقول البيت في الصحاح ونسبه لابي ذويب والايام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والايام كغراب وكتاب داء في الابل ودخان (قوله بالتاء تبدل في الوقف هاء) نحو تاء

فناة وقضاة وغزاة وقناة (قوله ان نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري ينظر هل يأتي على كلامه في بنات وثبات فيكون مفردا على قوله (قوله ورد بانه يلزم الجمع الخ) رده اللقاني بان التاء فيه لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام لانها حينئذ ثابتة ثم ان الشارح لو أسقط قوله ورد وأتى بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتامل (قوله والمطرد في الجمع الخ) قال الدنوشري يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصفا المؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء واذا سمى بذلك مؤنث جمع بالالف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضراوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه ان نحو ثبة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فان كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع الا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لانهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير وندر خود وخودات وسماء وسماوات ولا يقال دار ودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدنوشري ذلك فقال وكل ما أنث بالتا يجمع * بالف والتاء قول متبع واستثن من هذا الذي قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا شاة ولفظ أمة ثم الشفه * فجمعها بما مضى لن نعرفه وذكر في الهمع أن الذي يجمع بالف وتاء خمسة أنواع وتبعه الفاكهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا اذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كتمرة وبالالف المقصورة والممدودة مع ان ما جعله قسما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لانه في الحقيقة ليس قسما مستقلا فلو قال أحدها ما فيه التاء كما فعل غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كتمرة الذين عدمنهما (٢) الاول قسما برأسه وأما الثاني فيخرج عن كلامه ويدخل ٨١ فيما اقتصر هو عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بالف كحبلى أو صحراء ويعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواحدها معدود لا معدودة وجمع بالالف والتاء لانه صفة لمذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله

فانه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغية أو لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين (فان كانت التاء أصلية) والالف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الالف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالالف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتأنيث (فالنصب بالفتحة) على الاصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علما لمذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

تعالى في الآية الاخرى أياما معدودة على أن واحد معدودات معدودة لان معدودة جاءت هنا للمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد نعم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لان واحد أخر أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا انما قوبل الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد وقد ذكر في الاتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يزاد هذه الحال وقد أشرت الى ذلك في رجز فقلت أن قوبل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الاتقان بانه يأتي على أحوال * ثلاثة تدرك بالمثال

فتارة تطلب نصا بادي * تقابل الآحاد بالآحاد
ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذاك في كلام العلما
وتارة ثبوت جمع تبدي * لكل فرد مثل آي الجلد
وتارة تحتمل الامرين * ولم تكن نصا بغير مين
نحو لمن آمن جنات ولا * يخفى نظيره لمن تأملا
كلام رب العزة البديع * حاوي جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضي بلا غلط * جزما ثبوت الجمع للجمع فقط
دل عليها صفة الايام * بالحرف في أشرف الكلام
وليس أخرى صفة لليوم * وفيت هذا الحال كل القوم
وليس من ذا صفة الايام * بالجمع مثل آية الصيام
لان معدودا لذاك الجمع * فرد ولا يظهر وجه المنع
فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم انه يجوز في نفس جمع المذكر لما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فان فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أيام معدودات واذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد

(٢) قوله الذين عدمنهما الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله وجل على هذا الجمع شيئان الخ) قال الزرقاني ظاهره فقط وقد تبع الالفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بالف وتاء لان الحق في الذين واللات ونحوهما انها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معربا باعراب أولات اه فقوله مكسورا أي مبنيا على الكسر في الاحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلن ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعلن وقوله أو معربا باعراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصلها الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بابقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على ان قوله أصله ربما يشعر بانه مفرد وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان ان الالف والتاء فيه زائدتان لان كونه ملحقا بالجمع لا يقتضي اصالتهما ولو كان وزنه فعلة وكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كانت الالف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الالف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الالف زائدة لانه بعد قلب الياء ألفا المسامر يجتمع ألفان فيلزم حذف احداهما وحذف اللام أولى لانه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الاشعار بعد التصريح بانه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة في نونها) قال الدنوشري كان الاولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتامل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الاصل جمعا وأجاب بعضهم بانه ٨٢ جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر اذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفرد الجمع فليتامل اه (قوله وبانه لو كان نكرة الخ) قال الدنوشري فيه نظر لانا لا نسلم انه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الاشارة والعامل حرف التنبيه سلمنا انه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها لمجيء الحال من النكرة في الفصيح كما في الاثر صلى النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول البيضاوي في بعض النسخ أن الالف واللام يدخلان عليها ويصحبهما التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المرادي وانما نون اعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة قال الشهاب القاسمي وقوله لان تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه انه ممنوع بالفعل من الصرف اذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة الى الاعتذار بذلك لانه اذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون وان فرض ان التنوين للتمكين حتى يحتاج الى الاعتذار بذلك لان التعبير بقوله مع ان حقه يشعر بانه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية ان فيه العلمية والتانيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لان اعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب اعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح ان قوله تنورتها من اذرعات روي باوجه ثلاثة اذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة الا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فانه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفارق بينه وبين الوجه الثالث الا بالتنوين وعدمه الا انه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وفي الوجه الثالث الاعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا كون الاعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الاول اه وقال في حواشي الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله واعلم انه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران مراعات أحدهما يخل بمراعات الآخر لان جرما لا ينصرف

يعربه

كذريهمات (وجل على هذا الجمع شيئان) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله ألي بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وان كن أولات حمل) فاولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو وبعد النقل الى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ما سمي به من ذلك) الجمع ومما ألحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم الموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكنت اذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان (و) اذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم)

محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره فان راعينا الجمع اتبعنا نصبه جره وان راعينا ما لا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الامكان فحذف التنوين وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة مراعاة لما لا ينصرف واعربه في حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم اه فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا ينافي ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف لانه انما افهم أن البعض الاول لا يعربه اعراب ما لا ينصرف بل يعربه اعراب أصله وهو الجمع بالالف والتاء ولم يفهم أن البعض الاول لا يمنعه الصرف أي لا يعده من الممنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه اعرابه اعراب الجمع مع اثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة واعرابه اعراب الجمع مع حذف التنوين وان لم يكن تنوين الصرف لانه يشبه تنوين الصرف واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليتامل اه ومن خطه نقلت (قوله يعربه على ما كان عليه) قال الدنوشري الظاهر أنه ضمن يعربه معنى يبقيه فعداه بعلى (قوله وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف) أي للعلمية والتانيث قال ابن عصفور في شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد محتجا بان التاء للجمع فهي كالواو وكالياء فلا ينبغي أن يمنع الصرف وانما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعة قلنا هذا الذي ينبغي أن لا يجوز اذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه اذ لم يمنع ٨٣ الصرف والتاء للتانيث قطعا وكونها تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنورتها من اذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد ان نقل هذا الكلام وتلخص ان ابن مالك في تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس وقال الزمخشري في فاذا أفضتم من عرفات ان قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتانيث فالجواب أنه لا يكون تانيثها بالتاء التي في لفظها لانها ليست للتانيث وانما هي والالف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التانيث في بنت لان التاء التي هي بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التانيث فات تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التنزيل مع انه قد اجتمع فيه العلمية والتانيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فاشير اليها اشارة المؤنث وجاءت الحال منها واستصعب الزمخشري تانيثها وليس بشيء لانه لا يتقاصر عن تانيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عالي) قال الدنوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الاخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عالي وينظر معنى البيت من شواهد العيني وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها أي هي بيثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي الرائي منه اذا أراد أن ينظر الى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو باذرعات فالاخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام اضافي مبتدأ وقوله نظر عالي خبره وأراد أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال أي مرتفع انتهى وهذا ماخوذ من العيني ولا بد من حذف المضاف أي ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأنا بالشام) أي لكوني باذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الاقليم الشامل لاذرعات *(الباب الخامس)* (قوله وهو ما فيه علتان) قال الدنوشري انما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة

يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتانيث (وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه أخذ من الاول النصب بالكسرة ومن الاخير حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة أوجه (وروي بالاوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته (تنورتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالي) الرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول الناظم

وما بتا وألف قد جمعا * يكسر في الجر وفي النصب معا
كذا أولات والذي اسما قد جعل * كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

(الباب الخامس)

من أبواب النيابة (ما لا ينصرف) أي ما لا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه علتان) فرعيتان (من)

قوية انتهى وبهامش نسخته بخط كاتب الاصل اعلم أولا أن قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا الامر يدون به أنه موجب له بل المعنى أنه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح الاصوليين موجب العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضا الكل واحد في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة اذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضي مع اصلاح خلل فيه ويؤخذ من حكمه بان كل واحد جزء علة لا علة مستقلة الجواب عما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية أشكل ان الفرعية تحصل بعلة واحدة وكانت الاخرى ضائعة وان جعل معلولهما منع الصرف أشكل انه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الاول ويجاب بان احدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل ذي الفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احداهما الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فانها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر احداهما في هند لمعارضة خفة اللفظ لها ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التانيث في مسلمات لما مر عن الزمخشري والمبرد أو رعاية حالته الاصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار للعلتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف ثم ان نحو سلاسل ٨٤ وهندات غير منصرف على المختار ولهذا قيل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه

علل (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها (كاحسن) فان فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كمساجد وصحراء) فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة تاءي التانيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التانيث قائم مقام علتين (فان جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فحيوا باحسن منها) ونحو اعتكفت في مساجد (الا ان أضيف) لفظا (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقديرا نحو ابدأ بذا من أول في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه (ودخلته أل معرفة) كانت نحو وأنتم عاكفون في المساجد (أو موصولة) نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة وأما الداخلة على الصفة المشبهة (كالاعمى والاصم) واليقظان

للضرورة أو التناسب بالمعنى اللغوي أي يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أي ويجوز جريان حكم صرفه وانما يقال يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة مثلا اذا فسر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير

الرضي فيه بان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال فانها الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب يعني أن اللقاني قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بانه الفاقد العلتين والواحدة المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الاخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولهما وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سيأتي من أن الصرف تنوين الامكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بانه لا ضرر في تعريف العدم الخ في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعد ما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ما سيأتي لان تنوين الامكنية انما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتامل (قوله فان جره بالفتحة) قال اللقاني منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالف وتاء والملحق به على أنه معرب باعراب أصله انتهى وقد يجاب بان هذا ونحوه من الأعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسيبويه كما بيناه في حواشي الالفية وقال الدنوشري فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما في المثنى والمجموع وان الفتحة الى الكسرة أقرب من الضمة اليها فحمل على الاقرب منه (قوله الا ان أضيف) قال الدنوشري قال بعضهم ان فيه مفتوحة لان المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بانه هنا منقطع فتكسر ان على انه منقطع ولو فتحت انتهى وقال اللقاني هو استثناء متصل وقضيته أن الامثلة المذكورة في الاستثناء من ممنوعة من الصرف حين الاضافة ودخول اللام وهو كذلك (قوله وهن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفرزدق واوله أتانا بها اتلى وما في دمائها * شفاء يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها

بالسيوف وانما هن الشافيات لانه لولاها لما سفكت الدماء (قوله فانها حرف تعريف على الاصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ان اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وان تمثيله للموصول بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف للاصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بانه يكفي لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مباركا شديدا) قال الزرقاني أي في حال كونه مباركا شديدا فكاهله فاعل بشديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الدماميني ويقال له الحارك وشدته بحيث يقوى لحمل تلك الاعباء كناية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقاني اه *(الباب السادس)* (قوله والاحسن ان تعد ستة) قال الدنوشري قد يقال الاولى ان تعد سبعة بزيادة الغائبتين فان تفعلان صالح لهما وللمخاطبين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الغائبتين اذا عبر عنهما بالضمير نحو هما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى ولان الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير اذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرحوا به في باب الفاعل ان الفعل اذا أسند الى الضمير المؤنث وجب تأنيثه *(فائدة)* عد الافعال ستة بناء على ادراج الغائبتين في المخاطبتين والا فهي سبعة كما عرفت ويصح ان تكون عشرة ٨٥ باعتبار كون الالف والواو حرفين أو ضميرين ففي يفعلان بالتحتية اثنان وفي يفعلون بالتحتية أيضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو يا هندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما الا ضميرين وذكر المكودي انها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الاولى ان تعد سبعة الخ سبقه اليه الشهاب القاسمي والعجب من الشارح انه صرح بالغائبتين بعد المخاطبتين فكيف يجعلها ستة (٢) وأيضا قد عدها تسعة سبعة الالف والواو فيها علامة وهي تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغي التنبيه على ما في كلام الشارح من الحزازة وقوله وذكر المكودي الخ لم يبين وجهه وبيانه انه ضم الى الخمسة الاصلية التي الالف والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الالف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التي تركها والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والالف فيها علامة ولم يذكر عكسها في اللفظ بالتقديم والتأخير مع ان الالف فيه ضمير والاصل في هذه الامثلة كون الالف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهي كل فعل الخ) قال اللقاني التعريف للماهية وكل للافراد وأيضا كل تفهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهذا الاخير معنى قوله في عبارة أخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذي هو الامثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشري بعد الاعتراض بالوجه الاول من كلامه الاول والجواب ان التعريف بما بعد كل وفائدة الاتيان بها التصريح بان الحد مطرد منعكس من أول الامر وفي شرح الجامي في التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا بأس بمراجعته انتهى ويمكن ان يجاب بذلك عن الثاني وعبارة الجامي التي أشار اليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالحد وكذا الحقيقة

فانها حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا * شديدا باعباء الخلافة كاهله

بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على انه باق على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلافة والى هذا الباب أشار الناظم بقوله

وجر بالفتحة مالا ينصرف * مالم يضف أو يك بعد أل ردف

واذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أولا أقوال ثالثها ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف والمختار

(الباب السادس)

من أبواب النيابة (الامثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة أسماء باعيانها وانما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالتاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبين (نحو) أنتم

(٢) قول المحشي وأيضا قد عدها الخ غير هذه العبارة فلعلها غير ظاهرة اه

الرابع والخامس مدخول كل وهو ثان أعرب باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها العدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (قوله فان رفعها الخ) قال اللقانى منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما أشار اليه الموضح فيما مر بقوله فانه معرب معها تقديرا وصرح به الرضى على ماسبق انتهى ونقل بعض الافاضل النحراوى أجاب بان ماذكره خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون المقدرة اذ الحروف تقدر كالحركات وسياتى تصريح الشارح بذلك أول الفصل الآتى (قوله بثبوت النون) قال الدنوشرى أى بالنون الثابتة وانما عبر بهذه العبارة لاجل المقابلة فى النصب والجزم بالحذف وجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضى تكسر بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر أولى وقرئ فى الشواذ أتعدانني بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم انتهى وقال أبو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبيها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدنوشرى وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله

86 أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * شعرك بالعنبر والمسك الذكى

وانما حذفت لانها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى بارئكم وينصركم ومايشعركم فلو لم تحذف النون مع انها فرع لكانت آمنة من حذف لم يامن منه الاصل صرح بذلك النووى فى كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف فى الحواشى وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله واما ترين واما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تأمرونى فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الناظم

انتهى وقوله لنون الوقاية أى بناء على ان المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو الاصح كما يأتى (قوله لانها شبيهة بالواو) عبارة المصنف فى الحواشى لان النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والالف ولهذا تدغم فى الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثة فى نحو جحنفل كما زيدت واو فدوكس وياء سميذع وألف عذافر وأبدلت منها الالف فى نحو رأيت زيدا وحذفت فى نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وحملوا تفعلان الخ) الحامل له على الحمل فى تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولا ان يزيد وعلامة الرفع فى الزيدان الالف وانه لا يمكن ذلك فى يفعلان لانه يؤدى الى اجتماع ألفين وعبارة الرضى لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته فى الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلامى ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء فى تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدنوشرى يجوز ان يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا اشكال فى ذلك ويجوز ان يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للمقام لان القصد الاخبار عن هذا المكان بانه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الظرفية اللازمة له

(تفعلون و) بالياء للغائبين نحو هم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين ان تكون الالف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون فى لغة طيئ (فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) الاول جازم ومجزوم والثانى ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر فى المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين فى مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع فى الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك فى يفعلون لانه يؤدى الى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من الاسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا أن يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار الى جوابه بقوله (وأما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة) لا ضمير الجماعة وهى واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لا نون الرفع (والفعل) معها (مبنى) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يتربصن) لا معرب (ووزنه يفعلن) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو) فيه (ضمير الجماعة (المذكرين) كالواو فى قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوو فى التنزيل (وان تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا) بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب أشار

الناظم بقوله واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب اسمه

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فان جزمهن بحذف الآخر) نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة أزالها والا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيها فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله (فاما قوله

اذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم اشارة الى الاعتراض عليه لانه فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعل لان المدار كون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرمي وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخره (قوله فان جزمهن بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال ان الباء للتصوير أي فان جزمهن يصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا اعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيد جدا والاقرب انه معرب بنفس الحروف كما يرشد اليه قولهم ان الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره ٨٧ حذف الحركة المقدرة واكتفى بها أو دل على هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لان لما الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بان يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الاحوال وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة فحذفها فلا يتعين أن يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله اذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده

واعمد لاخرى ذات دل مؤنق * لينة اللمس كلمس الخرنق

الخرنق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الارنب والدل بفتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدلال والمونق بكسر النون من آنق يونق من الانق بفتحتين وهو الاعجاب وقيل ان لا نافية وليست بجازمة والواو للحال والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاء على الوجه الاعرف ولا ترضها وحذف احدى التاءين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الاعراب حينئذ مقدر وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الاول والثالث والمحذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فانما يظهر تقدير الاعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الاول والثالث اذ كيف يقدر مع وجودها والقول بان الاعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر اهمال الجازم ولشيخ مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الاشموني وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الاحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بانه ضرورة وانما يقابل القول بانه لغة المشار اليه بقوله وقيل هذه الاحرف الخ الا أن يقال القائل بالضرورة واختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه اشباع للضرورة (قوله وتنمى بفتح التاء) قال القاضي

ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون و بنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر و بما لاقت متعلق بتنمي لقربه ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى انه من يتق ويصبر) باثبات الياء من يتقي وتسكين يصبر (في قراءة قنبل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجه (فقيل من موصولة) لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (اما للتوالي حركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فان كما في يأمركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف من يصبر فان منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * اثما من الله ولا واغل

فنزل رب غ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أي قنبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا (وأما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وابهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع فلام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح بجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة * (تنبيه) * ما مر من حذف حرف العلة للجزم فهو ما اذا كان أصليا فأما (اذا كان حرف العلة) عارضا بان كان (بدلا من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقرأ) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقرأ) مضارع اقرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (يوضوء) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل (فان كان الابدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو ابدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي (ويمتنع حينئذ) أي حين اذ أبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيأ آخر (وان كان) الابدال (قبله) أي قبل دخول الجازم (فهو ابدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع دخول) (الجازم الاثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على) قول (الاعتداد بالعارض) وله الابدال

وتنمي بمعنى تزيد يقال نمى الشئ ينمي اذا زاد (قوله كما في يأمركم) قال الدنوشري هو مثله في مطلق التسكين لانه ليس في يأمركم توالي أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عقد ابن جني في الخصائص بابا لاجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الاشباه والنظائر فن الاول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجعل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلي الأجلال وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وقولهم هاء الله أجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى اذا اداركوا فيها قال ابن جني ونحوه من هذا التخفيف قولهم في المرأة ٨٨ والكمأة اذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي بهذا بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت له فانت أبدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيأ قال وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس لكل وجه قال السيوطي وخرج على اجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم تر الى الملأ من بني اسرائيل بسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقاني الواغل هو الداخل على القوم في شرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى ويسمى ما شربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيه والمراد الاخبار عن نفسه بانه يشرب بلا اثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء اختيار وقد يجاب بان الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره قال الشهاب هذا ليس هنا شرطا بل صلة الا ان يقال في معنى الشرط تامل (قوله فهو ما اذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالاصلي ما ليس بدلا من همزة وان كان بدلا من ياء كيخشى اذ الالف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو ابدال قياسي) قال الدنوشري انظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والاول أولى لان ذلك لا يتقيد بالجازم كرأس وبئر وسؤر الى غير ذلك (قوله وابدال الهمز الخ) ايضاح للكلام الموضح غير محتاج اليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الاعراب حينئذ مقدر والظاهر ان السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الالف عكس ما يأتي ولم يتعرض لذلك الدنوشري هنا

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد الخ) قال الدنوشري الاعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح في فصل تعريف الاعراب لكن هل يقال ان السكون مقدر على الالف أو الهمزة المقلوبة الفا مثلا انتهى والاظهر الاول بل لا وجه للثاني *(فصل)* (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشري كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لان تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولان الشارح وظيفته أن يتمم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بانه انما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبان الاعراب بالحروف أقوى من الاعراب بالحركات وان كانت الحركات هي الاصل في الاعراب فقدم الشارح المتعلق بالاقوى (قوله نحو جاء مسلمي) قال الدنوشري قال النجم سعيد فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع أجيب بان الواو للجمع علامة من حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق انتهى من النكت ومن هامش نسخته بخط كاتب الاصل قال بعضهم جمع المذكر السالم اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن كان اعرابه تقديريا في الاحوال الثلاثة نحو جاء في صالحو القوم ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى في الرفع فقط تقول جاءني غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت الى ذلك لانه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فانه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشري لو حذفه لكان أولى لان الصحيح كذلك وقيده بقوله الثقيلة لاجل الالف والا فالخفيفة مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشري هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف ككوسى فيقدر فيه الضمة ٨٩ والفتحة اصالة أو نائبة عن الكسرة الا ان أضيف ككوسى بني اسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نائبة الا ان أضيف كجواري الامير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ انه تقدر فيه الحركات الثلاث في الجملة في الموضعين انتهى لقاني وماذكره في الاول مذهب الجمهور وخالف في ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل انه اذا جعلت أل في الاسم المعرب للاستغراق فان أريد بالحركات الثلاث في المقصور وبالضمة والكسرة في المنقوص الاصلي منها دون النائب فالكسرة لا تقدر في غير المنصرف غير ماذكر وان اريد الاعم من الاصلي والنائب فالحركات الثلاث في الجملة تقدر في النوعين كما بينه اللقاني في قوله أخرى قال الشهاب والظاهر ان قول الالفية الاعراب فيه قدرا جميعه اسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لانه يفسر الاعراب جميعه بالرفع والنصب والجر وذلك حاصل في كل مقصور حتى ما لا ينصرف لان نفس الفتحة نصب وجر فيه وانما قوي الاشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الاعراب فان النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تامل (قوله لازمة) قال الدنوشري المراد باللزوم في الالف والياء لزوم وجودهما في أحوال الاعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديرا كفتى لكنه يخرج بخروج ما فيه الالف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرا وكالمقري اسم مفعول وفاعل من أقرأ فان التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الاصل لقاني انتهى وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن أن يجاب بان لزوم وجوده لفظا وتقديرا ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره وجدت الالف فتدخل الالف والياء العارضة بسبب الابدال لانها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الابدال لازمة وان لم تكن لازمة من حيث هي أو باعتبار الاصل أو في الجملة وايضاح ذلك ان للمقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثاني ابدالها ألفا فباعتبار الاستعمال الاول وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال آخر وهذا بخلاف الالف في رأيت أخاك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذي

هنا (وعدمه) أي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الاكثر) في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وماذكره من جواز الاثبات والحذف هو ماذكره ابن عصفور وذهب غيره الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها

(فصل) تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا أسند الى واو الجماعة وألف الاثنين أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين (وتقدر الحركات الثلاث) تعذرا (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما ألفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما ألفه منقلبة عن واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني (ويسمى) الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة (معتلا)

وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست لازمة انها في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب فتامل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضي وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول أولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية أيضا هذا مع انه لا يجب اطراده وأيضا مذهب النحاة أيضا ان نحو غلامي مبني والمقصور من القاب المعرب كذا ٩٠ بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشري اقتصر المصنف

لكون آخره حرف علة (ومقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب وهو الاصح والاقبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الاحوال الثلاثة (مكسور ما قبلها نحو المرتقي) من مزيد الثلاثي (والقاضي) من الثلاثي (ويسمى) الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة و(منقوصا) لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا وأما الثاني فلان نحو الفتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) في حد المقصور الفعل (نحو يخشى) والحرف نحو على مما في آخره ألف لازمة (و) في حد المنقوص الفعل نحو (يرمي) والحرف نحو في مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب في حديهما المبني نحو ذا وتا والذي والتي (و) خرج (بذكر اللزوم) في الالف (نحو رأيت أخاك و) في الياء نحو (مررت بأخيك) فانهما يتغيران بحسب الاعراب (و) خرج (باشتراط الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (نحو ظبي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسم معتلا من الاسماء ما * كالمصطفى والمرتقي مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص

ثم قال * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر * (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالالف الخط (و) تقدر (الضمة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو والياء نحو هو يدعو وهو يرمي) فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكر من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم لان الاعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال وأي فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف

فالالف انو فيه غير الجزم

ثم قال * والرفع فيهما انو (وتظهر الفتحة) لخفتها (في الواو والياء) في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله * وأبد نصب ما كيدعو يرمي * وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو) وليس في العربية اسم متمكن معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة

على اخراج نحو يخشى ويرمي لانه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتمم الشارح لانه وظيفته انتهى وقوله وتمم الشارح أي بذكر الحرف ولا اعراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما في آخره الخ) لو حذف في لكان أحسن كما فعله مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ) قال الدنوشري ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر

ولو أن واش باليمامة داره
وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر اشموني اهـ وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعراب اعراب المتضايفين نحو قالي قلا ومعديكرب

قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الاول منه واو هذا يكون كالياء الظاهر نعم بقي ان ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب أو على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخالف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله في الواو والياء) قال اللقاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيهما بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو ان الساعي ومن الفعل نحو لن يرمي وقد نبه على ذلك بالتمثيل اهـ وقد أشار الشارح الى ذلك بقوله أولا في الفعل وثانيا في الاسم والله أعلم

* هذا (باب النكرة والمعرفة) *

وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف (الاسم ضربان) على الاصح (نكرة وهي الاصل) لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود مقدرا فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وانما وضع وضع أسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس وقوله وجوههم كأنها أقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر و بالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقبل أل المؤثرة للتعريف

*(هذا باب النكرة والمعرفة) *قال العصام في حواشي الجامي أتى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية لتقدمهما (قوله اسما مصدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الاصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الاسماء ويتأمل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كتعب انكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم انه مانعة خلو لا حقيقية لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلا الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وان كانا باعتبارين (قوله على الاصح) مقابل الاصح ان الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الزرقاني أشار بذلك الى أن تقول الاقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو وصه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فانه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع انه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الاصل) قال الدنوشري الضمير الاول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها القاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ما صدقها ولفظ ما صدقها كما لا يخفى (قوله بالغا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أولا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كأصله من الاسماء المتوغلة في الابهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها فيشير الشارح الى أنه تعريف بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع أن أسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الاسماء المتوغلة في الابهام قد انها تتعرف في بعض الاحوال كما يعلم من محله فهي تقبل أل أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبان معناها في نفسها قابل الا أنه عرض منع القبول بسبب التزام أو ضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لان كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالاخص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لانه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة الا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا للقابل أل الخ لكن يرد أنه يصير الغير مبهما لانه ما لم يعرف النكرة بحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار انها صفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة (قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كلي ينقسم اليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوعان لقاني (قوله أحدهما ما يقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه أل لتوغله في الابهام نحو غير فانهم صرحوا بان أل لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فآلة التعريف عنها حائدة وكذا لا يشمل نحو بعض وجزء فان أل لا تدخل عليه وأما الجمل والافعال فليست نكرات وان حكم لها بحكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم انها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فانه غير جامع لانه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فانها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بانها تقبل أل المؤثرة للتعريف فان أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لانها معرفة لا معرفة المؤثرة للتعريف أعم من أن تؤثره في غيرها أو لا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجواب بين الاول أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف

والجواب الثاني انها في بعض الاحوال تقبل أل المؤثرة للتعريف وذلك اذا أريد بها المضي فهي تقبل أل المؤثرة للتعريف في الجملة تأمله وأنصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فانه واقع موقع ما يقبل أل فيقتضي انه نكرة والصحيح أنه معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل أل هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اه ويأتي عن الشهاب ما في كون اسمي الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل أل وقد علل اللقاني كون هذا الضمير معرفة بانه لهذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن ايراده بان الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرده بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل أل وأورد اللقاني أيضا ان قوله والثاني ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كاسامة في قولك ان رأيت اسامة أي فردا منه ففر منه قال الشهاب لك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة الا اذا أريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى اذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فاسامة في قولنا ان رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل أل (قوله لحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشري صريحه ان الفرس لا يطلق على الانثى وان مسماه لغة الذكر لا الانثى وهو مخالف لما في القاموس انه مشترك بينهما اه وفي المصباح الفرس يقع على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكر فريس والانثى فريسة على القياس ثم قال قال ابن الانباري وربما بنوا الانثى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاه ٩٢ يونس سماعا عن العرب اهـ ومقتضى وقوع فرس على الانثى والذكر من غير

كرجل) لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل أل المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو ذي) بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى انسان (وما) بمعنى شئ (في قولك مررت برجل ذي مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذي ومن وما نكرات لان ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبلها أما ذو (فانها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدا (و) أما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع (انسان) وانسان يقبل أل فتقول الانسان (و) أما ما فانها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شئ) وشئ يقبل أل فتقول الشئ فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شئ وفي الاستفهام أي انسان وأي شئ فانسان وشئ يقبلان أل قاله الشاطبي ثم قال وكذلك أين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في أي مكان وعلى أي حال ومكان وحال يقبلان أل اهـ وذهب ابن كيسان الى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منونا فانه) نكرة ولا يقبل أل ولكنه

لحوق الهاء للمؤنث تذكيرها ولو أريد المؤنث ويأتي في التصغير عد فرس من الثلاثي المؤنث العاري من التاء الذي لا يرد بالتاء في التصغير مع عدم اللبس شذوذا وقال حفيد السعدان فرسا مؤنث سماعا (قوله لانه قد تنوسي الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان الرضي صرح بان ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه وغاية أمره انه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث والتحقيق أن يقال أن صاحب (واقع ان كان بمعنى مصاحب فال الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا والا فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتامل ذلك اهـ وقوله فال موصولة غير مؤثرة تعريفا مخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له واعلم أن شيخ الاسلام أجاب في حواشي ابن الناظم عن ايراد أن صاحب اسم فاعل بانه من الاوصاف التي غلبت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمي لا يخفى ان ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة الا بمعنى صاحب المستعمل في المعنى الوصفي لا الاسمي فال الداخلة عليه موصولة قال فالاولى أن يجاب بان المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب كذلك فانه يقبلها باعتبار معناه الاسمي العلمي وان لم يقبل باعتبار المعنى الوصفي المراد من ذو (قوله وكذلك اذا استعملا في الشرط الخ) انما احتاج الى ذلك لان المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك مررت الخ مع ان أبا حيان انما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لانهما ليس لهما اسما بمعناهما يقبل أل وما ذكره الشاطبي لا يكفي في دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل انسان وكل شئ وأي شئ والاظهر في الجواب انهما في الاستفهام والشرط بمعنى انسان وشئ ولا يشترط التساوي في معنى الحرف لانهما لم يوضعا لذلك في أصلهما (قوله كل انسان وكل شئ) قال الدنوشري يفهم منه أنه لا يضر في قولهم أو يقع موقع ما يقبل أل الخ مخالفة فان التدليل فاتت فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقاني أي

الذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكفي ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه نظر فان صه منونا وقع في مكان طلب سكوت ما لا في مكان سكوت كما قال لفوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقاني بمعناه وقد يرد ان القسم الثاني من النكرة وهو ما لا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فان الشارح نص على أنهما واقعتان موقع كل انسان وكل شئ ولا شك ان التعليق المقصود فيهما حينئذ وكذلك الاسماء الملازمة للتنكير كأحد وعريب وديار فانه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثلا رجل أو حي أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور الخ) قال الدنوشري في بعض النسخ والا فمذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أي بمعنى انسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الايجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد اه وفي الاتقان قال أبو حاتم في كتاب الزينة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى أنك اذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فأكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الاحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليس في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والانس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فانه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال ويأتي الاحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الاثبات والنفي نحو قل هو الله أحد أي واحد وأول فابعثوا أحدكم بورقكم وبخلافهما فلا يستعمل الا في النفي تقول ما جاءني من أحد ومنه أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فما منكم من أحد ولا تفضل لاحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للافراد والجمع قلت ولهذا وصف به في قوله من أحد عنه حاجزين بخلاف الواحد والاحد له جمع من لفظه وهو الاحدون والآحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والاحد ممتنع الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شئ من الحساب بخلاف الواحد اه ملخصا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفي المطول في بحث تقديم المسند اليه ان أئمة اللغة ذكروا ان أحدا اذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل في الايجاب الا مع كل قال الغنري ان الذي همزته لا تكون بدلا عن الواو وهو الذي يكون مهموز الفاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الايجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الايجاب أصلا أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا ان ما كانت همزته بدلا من الواو كأحد في قل هو الله أحد فان أصله وحد بمعنى واحد يستعمل في الايجاب والنفي باتفاق وما لم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل في الايجاب وهو ما نقله في الاتقان عن أبي حاتم وأشار اليه الغنري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الاشموني في باب الاعلال وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونى وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه في الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه ان أحدا ان كان مأخوذا من الوحدة كالمستعمل في العدد نحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو والا فلا واقتصاره على المستعمل في العدد ليس للحصر بدليل ما بعده وللمصنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الافعال فراجعه ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقاني على الحد من هذه الاسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال * فان قلت ديار بمعنى انسان مراد به معنى النكرة وفاء بلزوم ديار التنكير * قلت نسلم ولكنه يقبل أل في الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى دار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعريب وقد يقال التنكير انما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشري مخالف لكلام الاشموني وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلا الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد ان كلا من ذلك يقابل نظيره في المعارف فشئ يقابل الله لان الاول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما في مرتبته أو المراد ان شيئا يقابل لا شئ وهكذا الى آخرها فليتأمل اه وعلى الاخير اقتصر الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال شئ لا شئ وكذا الباقي

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل أل لانه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة والا فمذهب الجمهور ان أسماء الافعال واقعة موقع الافعال وكذا نحو أحد وديار وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أو حي أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي وأنكر النكرات شئ ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته (و) الضرب الثاني (معرفة) والى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

(قوله لانها تحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لانه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري يشكل على حد المعرفة بما اذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فان أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان في حد المعرفة لصدقه عليهما لانهما لا يقبلان أل المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فليتامل اه وقدم الجواب وقد أورد اللقاني ذلك ولم يقيد بقوله غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل وقال انه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فان كلا منهما واقع موقع شئ ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ولم يجب عنه وقال أولا أعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بال ثم قال وأشكل منهما المقرون بال فانهما نكرتان لقبولهما الاضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لنصبهم على أنهما مع أل في صورة الاسم الا أن يجاب بان الوصل بهما عارض وفيه بعد شئ وهو أن يكونا حينئذ بمجاز الاخراجهما عن موضعهما وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب أنظره فان هذه اضافة الى المعمول ومثلها لفظية وكتب على قوله فان كلا منهما واقع الخ) أقول لا يخفى ان قولنا شئ ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بان الوصف اعتبر فيه الابهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شئ يشرط ابهامه وحدث ولا يقبل أل والحاصل أن معاني الاوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا

للتعريف بخلاف ذو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وانما المنافاة في لفظها فلعل الاحسن في الجواب ان المراد بال المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من أن تدل عليه مجردة كما في أل الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لان مدلولها الذات وتعينها (قوله وهذا ومعنى ماذكره سيبويه) قال الشاطبي وزعم الخليل ان الذين قالوا الحرث والعباس والحسن انما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشئ بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه أو لم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كانه وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتامل لعل وجهه ان مقتضى قوله انها دخلت على تقدير التنكير انها أثرت تعريفا فيما ليس فيه تعريف اذ التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب الى ان من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولانهما قائمتان مقام أي انسان وأي شئ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل في تعريف الجواب غير لازم اذ يصح أن يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني أمر هم (قوله كانا وهم) كان المناسب أن يضم اليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بانه المراد دون علم الجنس لانه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رد بان الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشئ لا يعرفه فان قيل مشترك الالزام في الغلام قلنا الالف لا تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لانها لا تفارق بحال (قوله أو مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف في الحواشي ذهب أبو علي الى أن تعريف الموصول بال ورد بمن وما ونحوهما وأجيب بانهما في معني ما فيه أل وأورد أي فانه لا يمكن فيها تقدير ال وأجيب بان تعريفها بالاضافة قاله ابن عصفور وهو عندي غلط منه لان مرادهم بكون من وما على معني أل أنهما في معني

نكرة قابل أل مؤثرا * أو واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة (وهي الفرع) لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهي عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل المؤثرة (البتة) بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فاما قوله * باعدام العمر من أسيرها * فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فان أل الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها أل (للمح الاصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول أولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان أل في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون أل مشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ماذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرا أو لمح الصفة صار تعريف مشكلا ثم أجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كانا وهم و) الثاني (العلم) لمذكر او مؤنث (كزيد وهند و) الثالث (الاشارة كذا) للمذكر (وذي) للمؤنث (و) الرابع (الموصول) بنا على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بال ملفوظه كالذي أو مقدرة كمن

أوبالاضافة كأى (كالذى) للذكر (والتى) للمؤنث (و) الخامس (ذو الاداة) للذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة و) السادس (المضاف) اضافة محضة (الواحد منها) أى من هذه الخمسة معتلا كان أو صحيحا (كابنى وغلامى و) السابع المزيد على قول النظم كهم وذى * وهند وابنى والغلام والذى (المنادى) المنكر المقصود (نحو يا رجل لمعين) بناء على ان تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعنى بان يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى انهما فى مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الاداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه فى رتبة العلم وذهب المبرد الى أن المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال

*(فصل فى المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته اذا أخفيته وسترته واطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى * فلا خير فى اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسمان الموضع) لتعيين مسماه وهو اما (لمتكلم كأنا) بزيادة

الذى والتى لا ان أل فيهما مقدرة فاعترض به فى أى فاسد لانها على معنى الذى ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أى لا يستقيم لوجهين أحدهما ان الذى يراه هو فى أى انها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لان أل والاضافة لا يجتمعان والثانى انه قرر أولا عن أبى على انه يرى ان الموصول من قبيل ما عرف بال فكيف يجيب عن أى بجواب يخالفه اه وبه تعلم ما فى قول الشارح ان أل فى ما ومن مقدرة وقوله ان تعريف أى بالاضافة الا أن يكون كلامه فى أى على غير قول أبى على فليحرر قائله والمشهور فى تعريف الموصول قولا ما بال أو بالعهد الذى فى الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشرى فيه اشارة الى ان الناظم رحمة الله عليه انما تركه فى المثال والا فهو داخل فى عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم فى شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لانه معين قبل النداء ولا قول الاعمى يا رجلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ووليه ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لانه يدل على المراد حاضرا أو غائبا على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطى لان أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقانى ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك وفى كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أى الذى لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر فى باب النعت والظاهر ما هنا ٩٥ (قوله السالم عن ابهام) قضيته ان المقترن بالابهام لا فوق العلم ولا دونه فما محله (قوله بان يتقدمه اسم واحد) قال الزرقانى أى فلا يشتبه مفسره وقال الدنوشرى وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق اليه الابهام ونقص تمكنه فى التعريف (قوله ثم المشار به) قال الدنوشرى هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا الى أن مرتبة الاشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسى وعقلى وتعريفه عقلى فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة فى ذلك لان المعتبر انما هو زيادة فى الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسيما علم لا تعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف الاشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لان تعريفهما بالعهد) وقيل لان تعريف الموصول بال وقيل ذو الاداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له فى قوله تعالى من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بانه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة (قوله فانه فى مرتبة العلم) قال الدنوشرى أى لئلا ينتقض القول بان المضمر أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى فى الافصاح رابعا وهو أنه دون المضاف اليه لا المضاف للذى أل *(فصل)* (قوله توسع) قال الدنوشرى توسع فيه واطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضمور كما قاله أى معقود لانه المناسب لقولهم المضمر ولانه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجئ منه اسم مفعول بزنة مضمور (قوله لانه ليس باسم صريح) أى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى انه صريح بمعنى انه ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير فى باب المبتدأ والفاعل صريحا بمعنى انه ليس بمؤول (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقانى ان أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو إيا فان الحروف اللاحقة له خارجية عنه

تحقيقه كما سيأتى وان أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله ولغيره كان قوله أو المخاطب تارة الخ مستدركا أى مستغنى عنه قال الشهاب القاسمى قوله وان أراد أعم قلت نختار هذا ونمنع الاستدراك المذكور لان قوله أو لمخاطب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم ارادة معنى فقط كما سبق والثانى تعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى فان ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدركا * فان قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو المخاطب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو * قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو فليتامل * فان قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لانه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للمعانى الثلاثة أيضا كانا * قلت اتكل على فهمه مما سيذكره * (تنبيه) * قال المصنف فى الحواشى عند قول الناظم فالذى غيبة الخ لينظر فى نحو هى راودتنى فان هى ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استاجره فهذا فى المتصل وذاك فى المنفصل وقوله يخاطب شخصا فى شان آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال انه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا فى عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فان قيل فكان حقه أن يقول ما الذى غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما * قلت انما يحد الشئ باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها انها الغيبة حضور باعتبار أصلها وان استعملت على خلافه اه وقال السراج البلقينى فى رسالته المسماة نشر العبير لطى الضمير الضمير الغائب أما مصرح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا أو علما فالحس نحو قوله تعالى هى راودتنى عن نفسى ويا أبت استاجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بان قال ليس كما مثل به لان هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير فى قال عائد على يوسف والضمير فى هى عائد على قوله باهلك سوأ ولما كنت عن نفسها بقولها باهلك ولم تقل بى كنى هو عنها بضمير الغيبة بقوله هى راودتنى ولم يخاطبها بقوله أنت راودتينى ولا أشار اليها بقوله هذه راودتنى ٩٦ وكل هذا على سبيل الادب فى الالفاظ والاستحياء فى الخطاب الذى لا يليق بالانبياء فابرز الاسم فى صورة ضمير الغائب تاديا مع الملك وحياء منه وعندى ان الذى قاله الشيخ ابن مالك أرجح مما قاله شيخنا رحمهما الله تعالى وذلك ان الاثنين اذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدعى للحاكم لى على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم انه لا حق له على وهو

فالضمير فى هو انما هو لحضور مدلوله حسا لا لقوله لى هذا هو المتبادر الى الافهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يا أبت استاجره عائد على موسى فمفسره مصرح بلفظه وهذا الذى قاله شيخنا تعقب فان موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت استاجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذى بان لها من قوته وأمانته الامر العظيم قال شيخنا وكان ابن مالك تخيل ان هذا موضع اشارة لكون صاحب الضمير حاضرا عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا فجرى الضمير مجرى اسم الاشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك ان من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هى طالق فانها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لانه وان أمكنه التاويل فى الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه فى غيرهما (قوله فى اللفظ) قال اللقانى خرج به المستتر فان له صورة فى العقل وينبغى أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف فان قلت فاى فرق بين المحذوف والمستتر * قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف * فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة * قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف التئمت دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما (قوله والى مستتر) سمى بذلك لانه استغنى عن لفظه أى ظهور أثره فى اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الادراك اللفظى كما أشار اليه ابن الناظم * فان قيل الاستتار انما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا لان حقيقته لا تظهر أبدا وانما هو أمر ذهنى تقديرى كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وانما كان الاولى الاتيان بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلا كما قال فى التسهيل فنسبه واجب الخفاء ومنسه جائز الخفاء اذ لفظة الخفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهرا ثم خفى

الالف عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين (أو المخاطب كأنت) بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعد الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين واليه أشار فى النظم بقوله فالذى غيبة او حضور * كانت وهو سم بالضمير (أو المخاطب تارة والغائب أخرى وهو) ثلاثة (الالف والواو والنون) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وألف والواو والنون لما * غاب وغيره وأراد بغيره المخاطب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين (وقوموا وقاموا وقن) يا هندات والهندات قن (وينقسم) الضمير (الى بارز وهو ما له صورة فى اللفظ) به (كتاء قمت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته (والى مستتر

بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء اذ كل منهما مطاوع لسترته وأخفيته أي فعلت به هذا بعد ان لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم أتكلا على فهم المراد ثم ان سلمنا قصدهما اليه فعلى قصد أمر آخر وهو ان الضمائر المتصلة اصلها ان تبرز وتظهر في النطق لما تقرر في الغالب من حالها اذ هي من قبيل الالفاظ فاشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما اياهما) قال الدنوشري أتى بالضمير منفصلا مع امكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليسا اياهما لكان حسنا اه ونقل عنه كلام ساطو يلالم أره بخطه وحاصله ان عبارة الشارح نظير الحديث المروي عن أنس ليس هما بمعنى الاذنين من الوجه وقد خرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على حد ليس الطيب الا المسك وتلك يفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لانه مبتدا وما بعده خبر ورد المصنف قوله ان الاهمال فيه لغة تميم بان ليس انما تهمل عندهم اذا انتقض النفي قال وأما اذا لم ينتقض فلا اظن أحدا من العرب (٢) على انه اضمر في ليس ضمير شان والجملة من المبتدا والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لانه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله
وليس منها شفاء النفس مبذول * وذكر ذلك التاج السبكي في طبقاته الكبرى في ترجمة أبي حيان وأقول ليست عبارة الشارح كالحديث لان قول الشارح اياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا الا عن المبتدا ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف ان النفي اذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما نظن مع قوله ان الوجهين جائزان في وليس منها شفاء النفس مبذول مع عدم انتقاض النفي فيه ولم يذكر في المغني القول بان ليس في البيت مهملة بل ذكر ان بعضهم زعم ان قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شانية (قوله وينقسم البارز الى متصل الخ) قال اللقاني قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشئ قسيم للشئ فلا يكون الشئ قسما والجواب ان المتصل الذي

وهو بخلافه) أي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر في) أقوم و(قم) فيقدر في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما اياهما على الحقيقة (وينقسم البارز الى متصل بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كياء ابني وكاف أكرمك وهاء سليه وياته) وهذا معنى قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلي الا اختيارا أبدا
كلياء والكاف من ابني أكرمك * والياء والها من سليه ما ملك

وشملت هذه الامثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من

هو قسم من البارز وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسيم قسما وقد صرح الرضي وغيره

بكون المستتر منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم الى تعريض الخ لان التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بان قسم الشئ يجوز أن يكون اعم منه كما في قولك الابيض اما حيوان أو غيره والحيوان اعم من الابيض اه ويأتي في كلام الشارح اشارة لكون ما هنا يدل على أن المستتر ليس بمتصل وان ما في باب العطف يدل على انه منه وانه لا منافاة بينهما ويأتي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار اليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده ان كون القسم اعم خلاف الاصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقاني هذا الحد يخرج منه بعض افراد المتصل كالضمير المستتر فانه قدروه في استقم بانت وحكموا بانه يبرز في زيد هند ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بان هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن فان ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد الا كما لا يخفى وقد يجاب بان التقدير بانت لضيق العبارة وبان البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تاكيد للفاعل المستتر وبان الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فانه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء فقط وفي هم ضربوا كلمة هم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره وسيرد عليك في كلام المصنف قريبا اشارة اجمالية الى ما ذكرنا في الضمير الغائب والله أعلم اه وقال الزرقاني ما في قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أي وهو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة وهي الاشارة

(٢) قوله فلا اظن أحدا من العرب على انه الخ هكذا في النسخ ولعله فلا أظن أحدا من العرب ينهمه أو نحو ذلك فليحرر

الى ترتيب الضمائر في الاعرفية لانه مثل بابني أولا وهو ضمير المتكلم وهو اعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب اشارة الى انه يليه في الرتبة ثم عقبها بقوله سليه وهو مشتمل على الهاء التي هي ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الاصل (قوله وأما قوله ومانبالي الخ) قال الدنوشري قال الموضح في شرحه على النظم يحتمل أن يكون المجوز لقوله الاك أحد ثلاثة أمور الاول ان الا هنا محمولة على غير فاتصل الضمير معها كما يتصل في نحو مالكم من اله غيره كما حملوها عليها في الوصف بها الامر الثاني ان مذهب سيبويه والمبرد في المقتضب والجرجاني وبعض المتاخرين ان العامل في المستثنى الا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لان حقه ان يتصل بعامله ألا ترى ان من ادعى أن المفعول معه معمول الواو ورد عليه بانفصاله منها اذا كان ضميرا نحو سرت واياك ولا تقول سرت وك فان قلت هذا مقتض لان يتصل الضمير بالا دائما في الفصيح قلت هو لازم ان قيل الا هي العامل الا ان اعتذر عنه بامور تذكر ان شاء الله تعالى في الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لان الاستثناء المفرغ لا عمل لالا فيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضح على وجهين وترك الثالث ولعله ان الاصل في الضمير ٩٨ الاتصال او ان الاصل في الحرف الناصب للضمير ان يتصل الضمير به نحو انك ولعلك فقد قال في شرح الشواهد وانما سهلت وصله في الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثاني مما نقله الدنوشري وقد يجاب عما ذكره من النظر بان الموضح لم يدع ان الا عامل في كل استثناء بل مراده في غير المفرغ ويكون المفرغ حمل على غيره (قوله فحذف أيا) قال الدنوشري تجويزه هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لانه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد الا فكان ينبغي الاقتصار على الوجه الثاني ولكنه ذكر في البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدنوشري يوهم انه اذا تاخر لا ينصب وفيه نظر الا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا بخلاف ما اذا تاخر وفيه نظر (قوله ويحتاج الى الجواب) قال الدنوشري قد يجاب بان له أن يدعى ان الهاء ليست ضميرا متصلا وانما هي حرف لاحق لايا المحذوفة (قوله ويقع بعد الا) قال الدنوشري يرد على هذا الضمير في قولك ما مررت الا بك فانه واقع بعد الا وهو متصل الا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا جواب المنافاة المنفية في كلامه الواردة بحسب الظاهر اذ وجهها ان ما هنا اقتضى ان المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقاني وما في العطف انه من المتصل وما ذكره في بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتامل والاظهر أن يجاب بان ما هنا مشى على قول وما في العطف على قول آخر لان في كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج اليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال انها اشارة الى أن الباء في كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الاصلي (قوله وهو خمسة) قال اللقاني ان قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسينبه المصنف على ان المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه اشارة الى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) اشار الى أن المصنف

سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشئ منها ولا تقع بعد الا (واما قوله)

ومانبالي اذا ما كنت جارتنا * (أن لا يجاورنا الاك ديار

فضرورة) والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف او أوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهي مفرد لا جملة والا حرف ايجاب والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد مكان الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * على فما لي عوض الاه ناصر

فاوقع الهاء المتصلة موقع اياه (والى منفصل) عن عامله (وهو) أي المنفصل (ما يبتدأ به) في النطق (ويقع بعد الا) وذلك (نحو أنا تقول) في ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) في وقوعه بعد الا (ما قام الا انا) وتقسيمه هنا البارز الى متصل ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل أصل للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الاعراب) من رفع ونصب وجر (الى ثلاثة أقسام) الاول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة) أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الالف)

الدالة

أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقاني وتنبيها على أن الضمير في المثنى والمجموع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احترز به عن الالف في نحو يا حرسيا فانها في محل جر انتهى واحترز أيضا عن الالف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فانها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع انه جار في النون والواو والالف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الهوامع قيل الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات كتاء التانيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستتر في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات للفرق كما جيء بالتاء وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بانها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ٩٩ واثبتت الياء في التثنية كتاء التانيث وبان علامة التانيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء لمحل الخلاف في غيرها لقوته فيها باتفاق المازني والاخفش (قوله فانها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد يقال انه مردود بنحو قولك ضربي حسن فان ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وان كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقاني قياسه مشترك فيه لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد بالاصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الاخفش نحو لولاي ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالاصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللقاني عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من اشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم نفسها تصلح للمحال الثلاثة نحو ضربي حسن وأكرمني وغلامي (قوله لان ياء المخاطبة الخ) قال اللقاني حاصله ان المغايرة بين اللفظين اما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما مر واما بتغاير المعنيين ولو اتحدا لفظا كيائي المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشري هذا مردود فان ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ محاسن رحمه الله تعالى وقد يقال المراد ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر اذ لا يلائم آخر كلام الشارح (قوله وألفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على أن محالها معربة كما

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا و) رابعها (النون) الدالة على جمع الاناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر (كقومي) والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياء من ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية باكرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ما ودعك ربك) فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني باضافة وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الاقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو نا خاصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا اننا سمعنا) فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كاعرف بنا فاننا نلنا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضا على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجر نا صلح * (لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك) فانهما يقعان في المحال الثلاثة (لانك تقول) في الياء في الرفع (قومي و) في النصب (اكرمني و) في الجر (غلامي و) تقول في هم في الرفع (هم فعلوا و) في النصب (انهم و) في الجر (لهم مال و) رده المتاخرون فقالوا (هذا) النقض (غير سديد) بالسين المهملة لان المدعى ان يكون الضمير في الاحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما ان ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر والمؤنث غير المذكر (و) لان الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد (وألفاظ الضمائر كلها مبنية)

م لقاني قال الدنوشري وفيه نظر وقال اللقاني كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به في النظم اذ قد يجوز ولا يجب كما في الزمان المحمول على اذ مضافا الى الجملة كما سيأتي في قول النظم واختر بنا متلو فعل بنيا انتهى قال الدنوشري قال بعض الافاضل وقد يقال ان في عبارة الموضح حسنا من جهة أنها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فانه لا يفيد ذلك اذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به فاذن في قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر اذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذى ذكره الموضح انتهى *وأقول قد يقال ان الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لان الواضع حكيم يضع الشئ في محله فاذا وجب شئ لشئ أعطاه اياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ انه قد حكم على الموصولات وأسماء الاشارة بوجوب البناء وبعضها لم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى اعرابه كما تقدم ويجاب بان الحكم فيها اغلبى وعلى طريق الاجمال ولا يصح ان يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على الاحتياج الى هذه القاعدة مع انه قد يدعى العلم به من أول بحث المبنى وتوسطها في بحث الضمير دون تقدمها عليه أو تأخرها عنه بيناه في حاشية الالفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدنوشري أى ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر في فتحة ما لا ينصرف وفي كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف انك تقول أعجبنى الذى أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض أى قاضيه وفي ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بان ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل ان المستتر في حكم الحاضر الملفوظ به ١٠٠ المراد بخلاف المحذوف فانه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل فليس في حكم الحاضر والدليل عليه انك اذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كما تحكى الجمل ومنها ضربته واذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارا والاصل ضربته أعرب (قوله المرفوع بامر الواحد الخ) قال اللقاني اعلم ان لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الاعراب ومحل الرفع بالاضافة فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بحمل الرفع على بناء المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الامر في ذلك كله ان المحل والموضع حقيقة في المكان وان الاعراب وأنواعه حقيقة في الاثر المتقدم فان قبل لفظ الكلمة ذلك الاثر اتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الاعراب ولم يثبت له بالنظر الى ذلك الاعراب محل والا جعل ذلك الاعراب أو النوع محلا اللفظ نفسه على سبيل التوسع في الاعراب والمحل فحيث قيل مواقع الاعراب ومحل الرفع كانت الاضافة بيانية أى مواقع هى الاعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالاسناد فيه حقيقى اذ المرفوعية ثابتة له حقيقة اذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالجمل فهو حقيقى الاسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح أى عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقاني مفيد لامرين الافراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف في الحواشي *فان قيل هلا زعمتم في اسكن أنت وزوجك ان أنت الفاعل *قلت لان الضمير المرفوع لا يقع الاجنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب ولانك تقول في التثنية والجمع اضربا أنتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما ولا اضرب أنتم ولان الفاعل لا يحذف ويجوز لك في اضرب أنت ان تقول اضرب *فان قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر رب الخورنق اذ فكر يوما وفي الهدى تفكير *قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ في باب التحذير اياك أن العامل لما حذف انتقل ضميره الذى كان فيه الى اياك ومن ثم قال واياك أنت وعبد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير في الضمير وسهله انه بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يرد انهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذر الترك المصنف عدهما انتهى وقوله ان الضمير لا يقع الى جنب عامله الفعلى منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه في هو من ان يمل هو

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم * وكل مضمر له البنا يجب * واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف في الوضع لان أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه الحرف في الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر الى قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه في النظم بقوله *ومن ضمير الرفع ما يستتر* بقرينة تمثيله بقوله * كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر* وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) في مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد) المذكر (كقم) واستتر بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم) وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشرى ينبغى أن يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف انفصل الضمير كما فى قول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مروعا وكما فى قول الآخر * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت * وكذا يقال فى المبدوء بالتاء أو بفعل الامر الواحد ان فرض حذفهما فان الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز (قوله أو ما عدا أو لا يكون) قال اللقانى عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بها بل لا يصح الابتناء بل أحد العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا فى قوله كخلا الخ بالواو وثانيا فى قوله نحو قولك قاموا ما خلا الخ بأو وفى بعض النسخ بالواو فى الثانى أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشرى يزاد عليه قول آخر وهو انه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أى ما خلا فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذا والثانى فى كلام الشارح عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل نحو أقوم اخوتك ليس زيدا انتهى وقد أجاب الدمامينى عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه فى حاشية الفاكهى فى باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشرى ان قلت انما تركه المصنف لدخوله فى المرفوع بأمر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما فى الآية فان المستتر فى المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ما تقدم (قوله نحو فضرب الرقاب) ونحو سبحان الذى أسرى بعبده قال شيخنا 101 الغنيمى رحمه الله ونظر اذا جعلنا سبحان نائبا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه الا ضمير المخاطب * (تنبيه) * قال الدنوشرى مما يستتر فيه الفاعل وجوبا نعم وبئس وما جرى مجراهما فى بعض المواضع انتهى وسيأتى تصريح الشارح بذلك فى باب نعم وبئس وبقى انهم ذكروا فى فندلا زريق المال ان زريق فاعل بانذل (قوله وباسم الفعل الخ) فيه اشارة الى ان هيهات معطوف على قائم وبذلك صرح اللقانى وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والاولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تأكيد الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى ان كلام الشارح فى باب أسماء الافعال يشعر بانها تتأثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضى فاعلية ولا مفعولية كالمبتدأ أولا فهذا المثال مبنى على ذلك لكن يأتى فى كلام المصنف فى الكلام على حسب فى باب الاضافة التصريح بان أسماء الافعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ما سلف انما يقتضى منع ان يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهنا انما أثر فى جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيه) هل يستتر الضمير فى اسم الفعل الماضى ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور وهيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت قلت قد تردد فى ذلك شيخنا الدنوشرى فى باب أسماء الافعال وقال شيخنا العلامة الغنيمى يحتمل أن يكون الضمير المستتر فى تهيأت تقديره هى ويقرأ تهيأت بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع انه انما قال والله لافعلن ويحتمل ان فيه ضميرا مستترا تقديره انا جوازا فان قلت أنا حيث يستتر انما يكون وجوبا لا جوازا قلت ذلك ممنوع ألا ترى الى قولك أنا قائم وأنتما قائمان ففى كل ضمير مستتر جوازا تقديره أنا فى الاول وأنتما فى الثانى فان قلت من أين لك ان الضمير فى قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو وعائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وأنتما رجلان قائمان هما قلت قال الاندلسى الضمائر الراجعة الى المبتدا لابد أن تكون على وفق من تعود اليه غائبة

بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم) واستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم) ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون فى نحو قولك) القوم (قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وليس بكرا (ولا يكون زيدا) ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بأفعل فى التعجب أو بأفعل) فى (التفضيل) فالاول (كما أحسن الزيدين) بفتح الدال وكسرها (و) الثانى نحو (هم أحسن أثاثا) ففى أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وأثاثا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كأوه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى أنزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا أفعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر فى مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت اذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فعد أفعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهى الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضى) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام و) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهى اما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضراب أو مضراب أو مضروب أو ضريب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضى نحو زيد (هيهات) أى بعد فالضمير فى هذه الامثلة وما أشبهها

مستتر جوازا واذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز ذلك انه تخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل (ألا ترى أنه يجوز) في الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام الا هو) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا (وكذا الباقي) من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مررت برجل أمامك أو في مجلسك وجاء الذي عندك أو في الدار وزيد خلفك أو في المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو * (تنبيه هذا التقسيم) * للضمير الى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) في التسهيل وغيره (وابن يعيش) في شرح المفصل (وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح في شرح القطر وخالفهم هنا فقال (ع) هذا التقسيم (فيه نظر) لان (الاستتار) للضمير (في) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز ابرازه متصلا (فانه) لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو و (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه أو ما قام الا هو فتركيب آخر) أسند فيه القيام الى سببي زيد اوالى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما ان قوله فتركيب آخر يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا أن يقع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادي عنه أيضا في شرح التسهيل أنه أجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد أن يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلا أو منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما أصلوه من القواعد وهو انه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) في التقسيم (أن يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم) وقم (والى ما يرفعه وغيره) أي الظاهر (كقام) وهيهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الاعراب) الثلاثة (الى قسمين) أحدهما

لغائب ومخاطب لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أي اعراب كان انتهى وهو بعمومه شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها ان ضمير الجمع يستتر فيه ثم أنظر هل يخلفه الظاهر في هيت لك أولا انتهى كلام شيخنا الغنيمي في بعض مجاميعه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقي) قال اللقاني أي يجوز أن يرفع الظاهر والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الامام أن التنبيه في اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفي في اثباته مجرد المسند والمسند اليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الادب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقاني اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس معناه ان ذلك يخلفه في تاديته معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره فقول المصنف اذ الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذي بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار ان القسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه فليتامل (قوله يكون فاعلا بالاتفاق الخ) قال الزرقاني الذي عند الرضي انه تاكيد اذ قال ما نصه وأما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تاكيد له قاله في باب الضمائر (قوله والنظر الجيد ان يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لانه ذكر ان (ما الاتصال متعذر فاذن يتعين الانفصال وعدم ذكره في المستثنيات غير قادح في دخوله في القاعدة المذكورة (قوله وهو انه اذا أمكن الاتصال الخ) أي وهو هنا ممكن بالاتيان بالضمير مستترا والمتعذر انما هو الابراز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشري منقوض بضمير الفصل فانه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقاني واعلم انهم وضعوا للجمع المذكر صيغة تخصه وللجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فصيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقاني انما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير الذي هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضي

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يقيد ذلك بطريق الاصالة والافقد يقع ماذكر فى محل نصب فيما اذا كان مؤكدا للمنصوب كما سيأتى فى باب التوكيد ان شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو يا أنت فانه فى محل نصب الاأن يقال أن ذلك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشرى فائدة هذا الخلاف تظهر فيما اذا سمينا به فعلى القول بان الضمير هو المجموع يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى القول بانه أن يبنى وعبارة الاسنوى فى الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمى به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به فى الارتشاف ثم قال اذا قلنا بالاعراب فيعرب اعراب مالا ينصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله واللواحق الخ) قال الزرقانى من التاآت وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لا يتجاوزه الى غيره) هو نظير قوله سابقا فقط والظاهر ان مغايرة الاسلوب للتفنن وفائدة ذلك ماقدمنا من انه اشارة الى أن الباء فى كلام المصنف داخلة على المقصور عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشرى ظاهر صنيعه ان كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها ان مردفة بما يدل على أحوال المخاطب لقائى فهى كايا (قوله المذكر) التقييد به هنا وفيما بعد لاحاجة اليه كما مر فتنبه (قوله مشتركة) قال الزرقانى أى اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقانى قال الرضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به أسماء أضيفت ايا اليها كقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لاتضاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر اضافة ايا الى الاسم الظاهر وقال

(مايختص بمحل الرفع) لايتجاوزه الى غيره (وهو أنا) للمتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن ففرع انا) واحد فقط وهو (نحن) لان المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهى (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتم وأنتن) لان المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهى (هى وهما وهم وهن) وتعليله ماتقدم * (تنبيه) * المختار فى أنا أن الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفى أنت وفروعه ان الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان أنت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى أن التاء هى الضمير وهى التى فى فعلت وكسرت بان وفى هو وهى الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفى هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكى عن الفارسى انه المجموع وفى هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم فى هم والثانية كالواو فى هو (و) القسم الثانى (مايختص بمحل النصب) لايتجاوزه الى غيره (وهو ايا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع (نحو اياى للمتكلم) وحده (واياك للمخاطب) المذكر (واياه للغائب) المذكر هذه الثلاثة هى الاصول (وفروعها) تسعة ففرع اياه (ايانا) لاغير (و) فرع اياك بفتح الكاف أربعة (اياك) بكسر الكاف (واياكما واياكم واياكن و) فرع اياه أربعة أيضا (اياها واياهما واياهم واياهن) على ماتقدم من التعليل وفى بعض النسخ باسقاط العاطف * (تنبيه المختار) * من الخلاف (ان الضمير نفس ايا) فقط (وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وايا على حدتها لاتدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعانى الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ماذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان ان اللواحق هى الضمائر وكلمة ايا عماد أى زيادة يعتمد عليها اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثانى ماذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى مابعده وان مابعده ضمير أيضا فى محل خفض

الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل وأورد المصنف يعنى ابن مالك على نفسه ان هذا المذهب مقتض لاضافة الضمير وهى ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما يكون فى اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التى هى أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان مضافا لزم اضافة الشئ الى نفسه وهى باطلة وأجاب باختياره أن تكون الاضافة للتخصيص وليست منافية الالكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والازداد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله * علا زيدنا يوم النقارأس زيدكم * ولاحاجة الى انتزاع تعريفه وقد يضاف علم الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح وأما التزام اضافة الشئ الى نفسه فنلتزمه معتذرين بما اعتذر به عنها فى نحو جاء زيد نفسه كذا قال * قلت الذى اعتذر به من وقوع الاضافة فى قولهم نفس الشئ وعينه ان المضاف فى مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف اليه وغيره فان المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا فى الحقيقة منع لان تكون الاضافة فى ذلك هى اضافة

باضافة ايا اليه والثالث ماذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لاضمير واللواحق له ضمائر أضيف ايا اليها فهى فى محل خفض بالاضافة وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول النظم

وذوا رتفاع وانفصال أنا هو * وأنت والفروع لاتشتبه
وذوانتصاب فى انفصال جعلا * اياى والتفريع ليس مشكلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلاثة للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسا فى اثنى عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصلة أكرمنى أكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامى لى غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت امثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل فى كلام الموضح فلم احتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة فى تقومين وقومى وخالف الاخفش والمازنى ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد فى تقوم وقم وقد تقدم مافيه * (فصل) * القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلى منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها منه وهى هنا (انه متى تاتى) وامكن (اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله) لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل (فنحو قمت) بضم التاء (واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمت اياك) لان التاء اخصر من انا والكاف اخصر من اياك والى هذا أشار الناظم بقوله

وفى اختيار لا يجىء المنفصل * اذا تاتى ان يجىء المتصل

(فاما قوله) وهو زياد بن حمل التميمى * وما اصاحب من قوم فاذكرهم * أى قومى

الشئ الى نفسه حيث يلتزم المصنف فى اياك مثلا انه من اضافة الشئ الى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الزرقانى البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين انما هو بعد المستتر فى ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب اسقاط قوله البارزة انتهى وأقول اذا أسقط البارزة يلزم اسقاط قوله من التعليل فى قوله لان البارز اما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقا فيقول لان الضمير اما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبا فانه خارج عن الستين المذكورة كما لا يخفى واعلم أن الضمائر الستين لتسعين معنى فان المعانى فى كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة اذ كل منها اما مفرد مذكر او مؤنث أومثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة بستة يحصل منها ثمانية عشر فالفاظ كل من المتصل والمنفصل وان كانت اثنى عشر لكن معانيها ثمانية عشر واذا ضربت ثمانية عشر فى خمسة التى هى أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور فى المتصل ومرفوع ١٠٤ ومنصوب فى المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة وقال الدنوشرى هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما ياتى بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال والتمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر اذ الضمير فى قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا أن كلا ضمير برأسه وهو خلاف ما تقدم فى ايا أنها هى الضمير وان اللواحق لها حروف تدل الخ وكذا فى أنت وأنا ونحوهما الضمير ان واللواحق لها الخ اللهم الا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد (قوله قمتما وقمتم الخ) قال الدنوشرى التاء فى قمتما وقمتم وقمتن مضمومة كان القياس فتح التاء فى الجميع ولكن ضمت تبعا للميم لان الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى كما فى المراح (قوله قاما) قال السنباطى قضية كلامه أن ذلك لمثنى الغائب (الا مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح فى شرح الازهرية وهو سهو اذ المصرح به فى كتب القوم ان قاما للمذكر وان المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك (قوله حكم كلى) قال الدنوشرى مراده به قضية كلية انتهى يعنى ان الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التى هى اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والسمية مجاز وسبب ذلك ان القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هى الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشى المطول والمختصر عند قول التلخيص فى الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله انه متى تاتى الخ) قال الشهاب القاسمى القاعدة فى الحقيقة هى قوله متى تاتى الخ لا انه متى تاتى لانه مفرد والقاعدة القضية الكلية اه وقد أشرنا لذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشرى هو عطف تفسير لقوله تاتى (قوله فنحو قمت الخ) أتى بالفاء لان معرفة هذا ناشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها (قوله حمل) قال الدنوشرى هو بفتح الحاء والميم اه وكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال *

الحر ترى انه زيادبن منقذ وقال العيني المرادبه منقذ (قوله ومعنى البيت الاول على ماقاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد ومعناه انه ما يصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه اما لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الاول بالقلب وعلى الثاني باللسان اهـ ومن خطه نقلت وعلى الاول لاينهض ماردبه في المغني على ابن مالك لصحة كلامه عليه وبذلك ناقش الدماميني المصنف في حواشي المغني وقد يقال مراد المصنف في المغني انه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد وللمبالغة بقي أن يكون ماقاله ابن مالك مرادا وقال أيضا في شرح ١٠٥ الشواهد ويحتمل عندي أن يكون

(الايزيدهم حبا الى هم) فاوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق

بالباعث الوارث الاموات قدضمنت * (اياهم الارض في دهر الدهارير)

فاوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الاول على ما قاله ابن كيسان ماصحبت قوما بعدقومي فذكرت لهم قومي الا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيدوا قومي حبا الي ويدل عليه انه وجد في أصل قصيدته * لم ألق بعدهم حيا فاخبرهم * الا الى آخره وهم الاولى مفعول أول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فعدل عن الواو الى هم للضرورة وقال ابن مالك الاصل الايزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيدهؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباء في قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات امامجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم

* بين ذراعي وجبهة الاسد * أو منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت الميم مخففة بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف اليه

(و) اذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال (مثال مالم يتات فيه الاتصال ان) يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله * بنصركم نحن كنتم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرايا كم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله

فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الاوائل

أي فان ضللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفي نحو ماهن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لاانفك أحدو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدي

أو ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم أو أن يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما أنا وأما أنت أو يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لايا * ك فمرني فلن أزال مطيعا

فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تاكيدا لهم المتصل فلا يكون في البيت شاهد (قوله ويجوز في فاذكرهم) عبارة المصنف في شرح الشواهد ويجوز في فاذكرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب في جواب النفي لان انتقاض النفي انما هو بالنسبة الى المعمول ونظيره ماتاتينا فتحدثنا الافي الدار (قوله في بيت قبله) وهو الى حلفت ولم أحلف على فند فناء بيت من الساعين معمور الفند بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت ومابينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهارير بمعنى الشدائد) قال الدنوشري قال الفراء أصله اداهير جمع ادهر جمع دهر اهـ

 وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضي أن الدهارير هي الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أي سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف الى المرفوع) محل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما اذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سياتي في شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقاني والجواب من الجهتين أن الكلام في ضمير الرفع الخاص بذلك لافيما يقع في محل رفع ولا في المشترك (قوله أو يلي اللام الفارقة) قال الزرقاني أي بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اهـ وجرى هنا على انها لام فارقة وفيما سياتي في باب ان تبعا للمصنف على انها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقاني مفعول

مطلق وقوله اياك مفعول ثان وقوله فمر في جواب شرط مقدر (قوله أو ان ينصبه الخ) قال الدنوشري حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعا حادي عشر وهو أن يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل اسقاط الشارح له لان كون عامله معنويا ليس متفقا عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدا والخبر (قوله وانما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول * فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم * قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا أنا أو أنت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لان أنا ولي الا في المعنى) قال الزرقاني وذلك لان أوجه انفصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا الا بان يكون المعنى ما يقوم الا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعد التفتازاني ولقائل أن يقول أن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور فتأمل (قوله لانه كان يصح أن يقال الخ) قال السنباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض ١٠٦ الشاعر المتقدم فليتأمل اه وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لانه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتأت ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب اليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما أدعي صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وانما أدافع أو مثلي عن احسابهم لا عن احساب غيرهم لان أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحال الى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله اذ لا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزي قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار اليه صاحب الكشاف في سورة الكافرون وغيرها وزاد في المطول تعليلا آخر وصدر به وهو ان قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس بمستحسن أن يقال انا الذائد والمدافع أنا قال الغزي قوله لان قوله انا الذائد دليل الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يتحسن اه أي كان المدافع حينئذ مبتدأ وأنا خبرا أو قد جعل أنا أولا مبتدأ (قوله الى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامي الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لانه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا والذي فيه تعريف الشيء بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل في المضمر للجنس لا للعهد الذكري كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لان المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الاخص الخ) قال السنباطي قول الناظم وقدم الاخص في اتصال * وقدمن ما شئت في انفصال معناه ان

أو أن يكون منادى نحو يا اياك و يا أنت أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسيأتي أو أن (يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو) يتأخر عن عامله و (يلي الا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا الا اياه) أو معنى نحو انما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق * انا الذائد الحامي الذمار (وانما يدافع عن احسابهم أنا أو مثلي لان) أنا ولي الا في المعنى لان (المعنى ما يدافع عن احسابهم الا أنا) أو مثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وانما أدافع عن احسابهم اصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح أن يقال انما أدافع عن احسابهم أنا على أن يكون أنا توكيدا وليست ما موصولة وأنا خبرا ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود اذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة والحسب بالسكون العد وبالتحريك الشيء المعدود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه اذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله (مسئلتان) يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله

وصل أو افصل هاء سلنيه وما * أشبهه في كنته الخلف انتمى   كذاك خلتنيه

(احداهما) وهي الاولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله * وقدم الاخص في اتصال (وليس) المقدم (مرفوعا)

الضميرين في الابواب الثلاثة أعني باب سال وباب كان وباب خال يجب تقديم الاخص من الضميرين فيها حيث اتصلا ويجوز التقديم والتاخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الاول أعني حال الاتصال سلنيه وكنته وخلتنيه وعلى الحال الثاني سلني اياه وكنت اياه وخلتني اياه وسلنيه اياى وكنت اياه وخلته اياى ويلزم من ذلك ماقاله الموضح وهو انه يشترط لجواز الوجهين تقديم الاعرف وانه اذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكتفى كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر اذا علمت ذلك فلا يخفى ما في صنيع الشارح فتامل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لازمات فلا يرد ان اجتماع ما ذكر موجود في أنلزمكموها ولم يفروا منه لان ضمة الميم اعرابية وهي غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السنباطي أما فاعل كما مثله الموضح أو مفعوله نحو الدرهم اعطاؤك اياه جود عليك ومنعك اياه بخل عليك ويجاب أيضا وماخوذ من قوله اسما لكنه أشار الى انه خارج بقيدين وانه غير مضمر اه وقال السنباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس بمراد هنا قيد ذلك الشارح بما اذا كان أولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع اذ لو كان أولهما منصوبا والثاني مرفوعا التعين في الثاني الانفصال

(مرفوعا) بان كان منصوبا او مجرورا (فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين (ثم ان كان العامل) في الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما في باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الاصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه (كالهاء من) قولك لشخص في عبد (سلنيه) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسالني اياك ولكون الوصل أرجح لم يات التنزيل الا به (قال الله تعالى فسيكفيكهم الله أنلزمكموها ان يسالكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله صلى الله عليه وسلم (ان الله ملككم اياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وان كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف محلى الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من حبي اياه) فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) في الحماسة

لئن كان حبك لي كاذبا * (لقد كان حبيك حقا يقينا)

اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي تقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولیك اياه ومن الوصل قوله

لا ترج أو تخش غير الله ان أذى * واقيكه الله لا ينفك مامونا

فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه (وان كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل) لانه خبر في الاصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم غيري اختار الانفصالا (كقوله

أخي حسبتك اياه) وقد ملئت * أرجاء صدرك بالاضغان والاحن

كما تقدم للشارح ولو كان الاول مرفوعا ولا يكون الا مستترا نحو زيد ضاربك فيجوز في الثاني الايصال والانفصال قال الرضي وأما اذا كانا بعد الاسم والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله أيضا نحو ضاربك اياك اه وهذا يفهم ان المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لانه في العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدنوشري فيه رد على العيني فان في كلامه خللا من جهة انه أنشد حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وانه قال ان حب مصدر أضيف الى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وانه قال وفيه الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر ان الشاهد في عجز البيت لا في هذا وانه نسب حبيك الى أبي حيان وهو بزي عمه وانه أعرب الكاف فاعلا ويلزم على ذلك أن يكون لي حشوا وقد أعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وانما هو جواب القسم الذي آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع انه قال في صدر كلامه واللام الداخلة على اداة الشرط تسمى الموطئة لانها اوطات الجواب للقسم الى آخر كلامه فليتامل (قوله لانه خبر في الاصل الخ) قال الدنوشري هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم ايضا بانه منصوب بجائز التعلق والالغاء وهو لا يكون معهما الا منفصلا فكان انفصاله مع الاعمال أولى وردهما الناظم في شرح الكافية بانهما يقتضيان جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك ممتنع باجماع وما أفضى الى ممتنع ممتنع (قوله أخي حسبتك اياه) قال الدنوشري أعرب العيني أخي منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالأخوة وهو يخبر ان نواحي صدره ملئت بالاضغان والاحن وانما هو من باب الاشتغال فهو اما مبتدأ وما بعده خبره واما مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده

هكذا قال بعضهم وفيه تامل اه وهذا البعض مكي كما نقل الزرقاني ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى اذ يريكهم الله) قال المصنف في الحواشي في الاستدلال بالآية نظر لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلنيه وذلك لان المفعول الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول الثلاثي * فان قيل المفعول الثاني كان مبتدأ وهو مقول الفصل كالخبر * قلنا لانسلم ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين (قوله صنع امرئ بر) قال الزرقاني يقال رجل بر أى صادق واخال بكسر الهمزة والقياس فتحها الا انه من خال يخال (قوله أو احدى اخواتها) قال الدنوشري فيه نظر فقد قال الامام جلال الدين السيوطي في همع الهوامع أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع والغرة كقوله ليس اباى واياك * ولا تخشى رقيبا انتهى وقال الزرقاني قال المصنف يتقيد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكونا للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا التقييد في الجامع اه من النكت أقول ففي مفهوم قوله أواحدى اخواتها تفصيل خلاف ماوهمه كلام الهمع الذى نقله الدنوشري من تعين الفصل في جميع اخوات كان ومن اطلاق القول في ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر (قوله سواء أ كان قبله ضمير) قال السنباطي فيشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف والا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الاخص ويظهر بملاحظة ماقدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشري قال بعضهم مارجحه في الالفية ورجح في التسهيل التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في باب كان وفرق بان الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنته فانه لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشرله فهو شبيه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من الانفصال في باب ظن والاتصال في باب كان أكثر واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثاني حكم باب أعطيت ان كان بعضها ظاهرا او كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتامل (قوله ولوكان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقاني كان ينبغي للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة الى الاسم وذلك لانه اذا كان الضمير المقدم مرفوعا فانه يجوز في الثاني الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقاني أى من انه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال الا فيما استثني وليس هذا منه (قوله ولوكان غير أعرف) قال الزرقاني ذكر المحترز أيضا بالنسبة الى الفعل وأما بالنسبة الى الاسم فلم يذكر محترز الاعرف وفي الرضي مامعناه اذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثاني شاذ اذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربيهوك وضربيهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشري

أي مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدا وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني (و) الارجح (عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك النظم فقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله

بلغت صنع امرئ بر أخالكه) * اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا بكان أواحدى اخواتها) سواء أ كان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى (نحو الصديق كنته أو كانه زيد) فيجوز في الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور) في الترجيح في نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ماسبق وكلاهما وارد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بانه الدجال (ان يكنه فلن تسلط عليه) وان لا يكنه فلا خير لك في قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي

(لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والانسان قد يتغير

ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال (ولوكان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت اياه لما تقدم (ولوكان) الضمير المتقدم على الضمير الثاني (غير أعرف) أي غير أخص (وجب الفصل) لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقدم من ماشئت في انفصال * (نحو أعطاه اياك أو أعطاه (اياى) فان كلا من ضميري المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب (أو أعطاك اياى) لان ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضي الله عنه * اراهمني الباطل شيطانا * فنادر والاصل أراهم الباطل اياى شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أني شيطان وأجاز المبرد وكثير من القدماء

القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو أعطيتهوك ولكن الانفصال عند راجح (ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة أى من هنا أى من أجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف (وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة) بان يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير أعرف والى ذلك أشار الناظم بقوله * وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا * وذلك (نحو) قول العبد لسيده (ملكتنى اياى و) قول السيد لعبده (ملكتك اياك و) قول السيد اذا أخبر شخصا انه ملك عبده نفسه (ملكته اياه) ان شرط جواز الاتصال تقدم الاخص (وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد فى) ضميرى (الغيبة واختلف لفظ الضميرين) تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله * وقد يبيح الغيب فيه وصلا * وفى بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لو جهلك فى الاحسان بسط وبهجة * (أنالهماه قفو أكرم وارد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره فى المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط و بهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه وأتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولى الضميرين فلا يقال علمتنانى ولا علمتينا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف فى ضميرى الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد اعطيتهاه او أعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيته اياه

(فصل) قد مضى فى تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب (ان ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلى النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذى تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك (فان نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقى الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقى ما بنى على الاصل

يزاد عليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال الا أن يكون الاول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهماك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائى الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أى من هنا) أى من أجل ذلك التفسير الاول للاشارة الى ان ثم مستعملة فى الاشارة الى المكان القريب وان كانت موضوعة للاشارة الى البعد فهو مجاز والتفسير الثانى لبيان ان من الداخلة عليها للتعليل وليس اشارة الى بيان مجاز آخر مبنى على الاول وان ثم استعملت فى التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بيناه فى رسالة أحكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز (قوله وأفرادا الخ) قال الزرقانى أى أو أفرادا وتثنية أو أفرادا وجمعا أو تثنية وجمعا (قوله أولهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقانى فيه نظر لان قاعدة باب أعطى ان يكون المفعول الاول فاعلا من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب ان يكون الضمير العائد اليه هو المفعول الاول والضمير المثنى المفعول الثانى كما لا يخفى ويمكن ان يقال ١٠٩ ان الشارح فهم ان الغرض هنا المبالغة فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه واعرب الاعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان الاختلاف فى ضميرى المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميرى الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكماكه فلتحرر المسئلة فان كلام الشارح يحتاج الى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السنباطى أى لانه يصح ان يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميرى المتكلم وضميرى المخاطب فلا يصح فيه ذلك اذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان بيان ذلك ان نا فى علمتنانى للمتكلم ومعه غيره والياء فيها للمتكلم وحده وهكذا * (فصل) * (قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبنى فان زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فانها كلمة مستقلة بنفسها لم يبين منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها فى المغنى فى أوجه النون المفردة وقال انها تسمى نون العماد أيضا وذكرها المرادى فى الجنى الدانى فى حروف المعانى وعبارته النون لها فى الكلام مواضع كثيرة وانما أذكر هنا أقسام الذى يعد من حروف المعانى وهى أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكب الجواد (قوله لتقى الفعل الخ) قال الزرقانى استشكل ذلك بان الفعل لم يصن عن الكسر نحو تضربين ونحو قل أدعوا وأجيب عن الاول بان الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر فى وسط الكلمة وعن الثانى بما قاله الرضى من الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين فى نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو تضربين

أي وقومي وأكرمي وقال الدنوشري أوضح منه قول ابن المصنف فاذا نصبها الفعل وجب ان يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة الاتباع لانها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الاسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فانها لا تشبه الجر لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الافعال عن كسرة ياء المتكلم بالحاق نون الوقاية قال المحشي شيخ الاسلام زكريا هو ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعا ورمى فلا كثرة فيه فكان ينبغي ان يقال الحق المعتل بغيره طرد اللباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما ان الاعراب كذلك فانه يظهر تارة ويقدر أخرى اه وقوله والمقدرة أي ما كان حقها ان تقدر وفيه تامل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم رحمه الله قال لان الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لاجل ياء المتكلم لان ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فانها عمدة ولان ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربي أكرمني وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وانما

سميت نون الوقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر لو اتصل بالياء دونها أحدهما التباس ياء المتكلم والثاني التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الامر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا والبدل لحاقها على نصب الياء ولحقت ان وأخواتها بجواز الشبهها بالافعال ونقل السيوطي عن الناظم انها سميت نون الوقاية لانها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف الى ياء المتكلم اذ لو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل الابيض الغليظ اه وماذكره شيخ الاسلام في تقدير الكسرة في نحو دعا ذكره الرضي فانه قال ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني أما

وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل (فاما الفعل فنحو دعاني) في الماضي (ويكرمني) في المضارع (واعطني) في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني) بنون الوقاية (ان قدرتهن أفعالا) فان قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال

(تمل الندامى ما عداني فانني * بكل الذي يهوى نديمي مولع)

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر ان والمعنى تمل الندامى ملا مجاوزا الى غيري وأما أنا فلا أمل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية (ما أفقرني الى عفو الله وما أحسنني ان اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الاول شاذ والثاني منقاس (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني (قال بعضهم) وقد بلغه ان انسانا يهدده (عليه رجلا ليسني) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أي ليلزم رجلا غيري) وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس أمره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان أسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنني هو قول البصري وهو مبني على ان أفعل في التعجب فعل ماض (وأما تجويز الكوفي ما أحسني) بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية (فمبني على قوله ان أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحسينه ورد بان التصغير فيه شاذ وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس لجوده فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤبة

عددت قومي كعديد الطيس * (اذ ذهب القوم الكرام ليسي)

طرد اللباب واما لكون الكسر مقدرا على بغير الالف والياء لولا النون كما في عطاي وقاضي وقوله أو شبهه قال الزرقاني أي كاسم الفعل * فان قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك وتراك * فالجواب ان المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له في كونه توجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما ان الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لاجل الياء لكان يقدر ان حركة البناء زالت وهذه الموجودة لاجل الياء (قوله ان قدرتهن أفعالا) قال اللقاني هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلاني وما عداني اذ الظاهر في ذلك ان ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية لا يليها الا الفعل (قوله والمثال الاول شاذ) قال الدنوشري شذوذه انه ماخوذ من غير ثلاثي وهو افتقر اه وقال الزرقاني أي لانه لم يصغ من الثلاثي وهذا مذهب الاكثرين قال المرادي وليس من الشاذ ما أفقره خلافا لاكثرهم لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره (قوله اذ ذهب القوم الخ) قال الزرقاني اذ هنا للمفاجأة وغرض الشارح مدح نفسه بانه من الكرام ولذلك لم يقل إذ ذهب القوم ليسي بل وصفهم بانهم كرام

(قوله وأما نحو تامروني وتحاجوني الخ) قال الزرقاني فيه اشارة الى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من انها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونونا التوكيد فهي واجبة معهما فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التوكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربني وتضربنني لكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه ١١١ يوهم كما قاله الشهاب القاسمي أن الجواب انما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لانه اذا قيل المحذوف نون الوقاية فحذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها والا فلا حذف فلم يتحقق نصب الفعل الياء دون النون ولا حاجة للقول بانه لا حاجة في مثل هذا الفعل الى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لان نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتامل (قوله تدلكي) قال الزرقاني من الدلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشري هذا الخلاف لا ثمرة له (قوله بلا أثر) ان أراد لفظا وتقديرا فممنوع أو لفظا فقط فمسلم لكنه لا يضر اذ كثيرا ما يكون الاثر مقدرا نحو لتبلون (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من دراكني وما بعده والباء للابسة (قوله لحياتي) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أي صالحا (قوله فياليتي اذا الخ) اذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة وولجت خبر ليت أو ولجت جواب وجملة اذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لاجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الاكل لذهاب ما بيده من المال لاجل الكرم (قوله ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس) قال السنباطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلني نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تغليطه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتي ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الانصاف لان مجرد مخالفة هذا الامام لسيبويه والفراء لا يقتضي الغلط لانه كثيرا ما يخالفهما وهو أهل لمخالفتهما لانه امام مجتهد في العربية وكذا في تغليطه في لعل

بغير نون (فضرورة أشار لها الناظم بقوله * وليسي قد نظم) والعديد كالعديد يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى والعطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار اليه الناظم بقوله

* وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية (وأما نحو تامروني) وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه (أن المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله

* أبيت أسري وتبيتي تدلكي * ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة أبي عمرو ونحو يامركم فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره وأسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم (فنحو دراكني وتراكني) بكسر الكاف فيهما (وعليكني) بفتحها فالاول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى أتركني و) الثالث بمعنى (ألزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأما ليت) المشار اليها بقول النظم * وليتني فشا (فنحو يا ليتني قدمت لحياتي) وانما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه

(فياليتي اذا ما كان ذاكم) * ولجت وكنت أولهم ولوجا

باسقاط نون الوقاية من ليتي (فضرورة عند سيبويه) لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتني) باثبات النون (وليتي) بحذفها (وان نصبها لعل) المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل أعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعلي أبلغ الاسباب أكثر من الاثبات) لها (كقوله) وهو حاتم ابن عدي الطائي وقيل حطائط بن يعفر أخو الاسود النهشلي يخاطب امرأة عذلته على انفاقه ماله

(أريني جوادا مات هزلا لعلني) * أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى أريني جوادا مات لاجل الهزال أو بخيلا مخلدا الميت لعلني أرى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) اثبات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في (ليتي وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (فجعل ليتي نادرا) مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلني ضرورة) مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف

بجميع ما قرره قبل من قوله وان نصبها العل الخ فيه نظر ظاهر لمثل ما قلناه فليتامل (قوله بقية اخوات) قال الدنوشرى لو حذف

الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وان نصبها بقية اخوات ليت ولعل) واليها أشار الناظم بقوله وكن مخيرا * في الباقيات (وهي ان) المكسورة (وان) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالاثبات نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا الى كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران (كقوله) وهو قيس بن الملوح

(واني على ليلى لزار واننى) * على ذاك فيما بيننا مستديمها

فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وزار خبر ان وهو بزاى ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى واني لعاتب على ليلى واني مستديما على ذلك العتب وكقول امرئ القيس * كأني لم أركب جوادا للذة * ويجوز كأنني وكقوله تعالى ولكني أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * ولكنني من حبها لعميد * (وان خفضها حرف فان كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء (الا في الضرورة) فلا تلحقها النون والى ذلك أشار بقوله في النظم

واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا

(كقوله أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه الياس بالياء المثناة تحت (وان كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أي غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (نحو لي وبي) مما هو على حرف واحد (وفي) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاي وعداي وحاشاي) بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر وأما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء وأما خلاي وعداي وحاشاي فان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية اذا قدرن أفعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها احط لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف (قال) الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب بالاقيشر لانه كان أحمر الوجه أقشر

(في فتية جعلوا الصليب الههم * حاشاي اني مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر (وان خفضها مضاف فان كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الاثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) لما سياتي (وغلط ابن الناظم) في شرح النظم (في جعل الحذف في قد وقط أعرف من الاثبات) والصواب العكس كما مر (ومثالهما) أي الحذف والاثبات في لدن وقط وقد (قد بلغت من لدني عذرا) قرئ (مشددا) على الاثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر (و) روي (في حديث النار) بالاضافة (قطني قطني) بنون الوقاية (وقطي قطي) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الارقط (قدني من نصر الخبيبين قدي) باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد باسكان

بقية كان أحسن وقد يقال الاضافة بيانية وهو ماخوذ من اللقاني (قوله وهي ان الخ) قال الدنوشري اذا اتصلت نون الوقاية بان وأن ولكن وكأن فالامر ظاهر واذا قيل اني قائم مثلا بنونين فقط فاختلف في المحذوفة فقيل هي الاولى لانها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل انها الوسطى لانها في محل اللامات التي يلحقها التغيير غالبا وقيل هي الاخيرة لانها التي بها تناهي الثقل أفاده ابن الصائغ (قوله محافظة على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف في من وعن ضرورة وفي قد وقط قليل لا ضرورة اذ مقتضى التعليل كونه ضرورة في الجميع الا أن يفرق بان من وعن حرفان والحروف لا يليق بها التصرف بتغير أواخرها بخلاف الاسماء (قوله لانهما مبنيان على الكسر) قال الزرقاني أي وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون * فان قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبني على الكسر مع ان النون واجبة فيه * فالجواب ان اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب الدال فيه النون (قوله ولك أن تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قدي تأكيد القد والياء فيه

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه ان قد الخ) قال الزرقاني أي من كلام الموضح حيث قال وان خفضها

* (هذا باب العلم) * (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس اذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما سيصرح به اه قال الشهاب القاسمي فان أراد في الالفية بقوله اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وان أراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بان علم الجنس يعين المسمى مطلقا واذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر الباب كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * فان قيل كلا الاعتراضين مدفوع لان المصنف لا يسلم انه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * قلنا ثبت بالدليل انه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس لان تعيين هذا تعيين مطلق وذلك تعيين مثل تعيين ذي الاداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيما يأتي فان قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر فانهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب أن المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض ١١٣ الافراد دون بعض لعدم وجود ذلك اه وقال السنباطي قوله يعين مسماه يعني يدل على أن مسماه متعين والا فقد يعترض بأن مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو ان مسماه عين بعد ابهام وهو باطل وقال أيضا يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فانه لا يدل على مسماه حينئذ الا أن يقال هو دال على ذلك في الاصل وعروض ذلك له لا عبرة به (قوله تعيينا مطلقا) قال السنباطي لم يقل الشارح احترازا عن التعيين في الذهن لان المصنف يرى أن لا تعيين الا في الخارج كما سيأتي ذلك وان التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بان دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار اليه الشارح بقوله بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله أن المراد بالاطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم احتياجه في دلالته على تعيين مسماه الى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فان الاحتياج الى قرينة الوضع موجودة في كل من المحدود والمخرج المذكور ولكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لان دلالة الاعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع وان كان غير الوضع الاول فليتأمل (قوله فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع الخ) قال السنباطي أقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو موهم مخالفته لمقصوده من انه خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود اذ لا دلالة له على تعيين أصلا وانما هو كلي لم يوجد من جزئياته الا هذا الجزئي المخصوص (قوله فان أنت الخ) قال السنباطي ايضاح هذا المحل يحتاج الى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا كليا استعمالا لا القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعا كلي استعمالا فمحال لاستحالة كون جزئي آلة لملاحظة كليه والقسم الثالث هو الالفاظ الكلية الموضوعة لمفاهيمها الكلية كالانسان وضعه لمفهوم كلي واستعماله كذلك فانه وضع بملاحظة وضعه القدر المشترك بين الافراد

الدال ثم ألحق ياء القافية لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين وأراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول الناظم

وفي لدني لدني قل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي

وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعل بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا (وان كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدن وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أبي وأخي) لعدم السكون

* (هذا باب العلم) *

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسيأتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع أو الغلبة واليه أشار الناظم بقوله * اسم يعين المسمى مطلقا (فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل فانها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي (و) خرج (بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها) ليس تعيينا مطلقا بل هو (تعيين مقيد) اما بقرينة لفظية أو معنوية (ألا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه أل فاذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب

واستعماله باطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتمالها عليه وباطلاقه على جملتها كذلك والاول هو
العلم كما لا يخفى عليك مما ذكروا الثاني المضمرات وأسماء الاشارة الموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا
مشتركا بين افراد اشتراكا تواطؤ ثم عين اللفظ بازائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر اطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فانا مثلا
موضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة لها التكلم وأنت موضوع لفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا
موضوع لمشار اليه مفرد والقرينة المعينة له الاشارة الحسية والذي موضوع لمفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود
بين المخاطبين والقرينة المعينة له الاشارة ١١٤ العقلية اذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل في أنت وهذا المفيد للعموم المراد به
العموم البدلي لا الشمولي
(قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معنى وان كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لانه نكرة لفظا وكذا يقال في كلامه بعد في اسم في الاشارة *(فصل)* (قوله من المذكرين الخ) قال العلامة اللقاني هذا التبيين يبطل ما لاجله عدل عن أولي العقل الى أولي العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السنباطي في هذه العبارة شيء اهـ أي لان قوله وهو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لان أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقاني
لا يخفى انها من أولي العلم اذ القبيلة نوع من الناس فلو قال ما يؤلف من غيرهم لاجاد (قوله كشذقم) قال الزرقاني سيبويه
هو بالذال المعجمة قاله مكي في حاشيته اهـ وقال المصنف في الحواشي بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الاوزان النادرة التي
أهمل سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة انه من الشدق والاشدق العظيم الشدق كما هي زائدة في الشجعم وهو البليغ الشجاعة
ولهذا أكد به الشجاع في قوله والشجاع الشجعما اهـ وصنيع القاموس يقتضي انه بالدال المهملة وان الميم أصلية لانه ذكره في
فصل الشين من باب الميم (قوله باءت عرار) في الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه اذا قتل به (قوله بكحل) في حاشية الصحاح لابن بري
كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند *(فصل)* (قوله الى قسمين) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا ليس بمنقول ولا
مرتجل وقال المنقسم اليهما انما هو العلم الوضعي وقد يدعى ان تعريفهم المنقول بانه ما استعمل قبل العلمية في غيرها يشمل هذا القسم

فاذا جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي (ونحو هذا انما يعين
مسماه مادام حاضرا) فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لشخص مفرد
قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك
المحل غير معرفة اهـ (وكذا الباقي) من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال
ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام أبوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا
فارقه فارقه التعيين *(فصل *و) العلم الشخصي (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكورين
كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن
ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد
الارنب لامرأة شاعرة وهي أخت طرفة بن العبد لامه قال أبو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد
ابن ضبيعة رهط الاعشى اهـ (و) الثاني (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والاحياء جمع حي (كقرن) بفتح
القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب أويس القرني
رضي الله عنه ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها (والبلاد) جمع بلد
(كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه
وانما له واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه والبغال
كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم (والابل) اسم جمع (كشذقم) علم فحل
من فحولة الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح
العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون
الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل ان عرارا وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما
بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنز لبعض نساء العرب
(والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم الكلب وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم الكلب فقال

كجعفر وخرنقا وقرن وعدن ولاحق * وشذقم وهيلة وواشق

وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم
(فصل) وينقسم العلم بحسب الوضع (الى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل
كانه مأخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى (وهو) في كلام

سيبويه على وجهين أحدهما مالم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يأت من ذلك الا فقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الامر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما (وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعندس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) الى (منقول وهو الغالب) في الاعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقل) اما ان يكون (من اسم) جامد والاسم الجامد (اما) ان يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة (وفضل) وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة فانه في الاصل الفحل من البقر (واما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (اما الفاعل كحرث) فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن (أو المفعول كمنصور) فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد (ومحمد) فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (واما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (اما ماض كشمر) بتشديد الميم لفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام او أمر كاصمت لبرية قال الرضي وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اهـ وأما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت رجلا بواحد من صيغ

(قوله وفقعس) كذا مثل الزمخشري قال المصنف وقال الخوارزمي الفقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول ومحبب قال الدنوشري قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقد مفعل مما فاؤه واو وفي التنزيل موعدكم يوم الزينة وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة والروايه ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كمفازة وقد نقل انه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتانيث وحيوة أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التي هي ياء الى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه حييت ثم انهم عدلوا به الى أصل مرفوض وهو ترك الادغام عند اجتماع الياء والواو والاولى ساكنة كما في سيد وميت ولو بنيت فعلة من حي لقلت حية وعن أبي العباس انه انما صح مكوزة لانه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعل لاعلال الفعل اهـ وفي التسهيل المرتجل اما مقيس واما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل أو اعلال ما يصحح اهـ فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله استعمل قبل العلمية الخ) بانه لابد في العلم من ان يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى فيه اشعار بمشخصاته وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمي في شرح المطالع ان المرتجل ما نقل لا لمناسبة بين المنقول اليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بان الاعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بان من الاعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدنوشري هو تعريف غير مانع لانه يدخل فيه ما استعمل من أول الامر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل مالم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية

وان خلا من سابق استعمال * كسدحج فانسبه لارتجال

وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف الحضور فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما الشخص (قوله لفرس) قال الدنوشري هو غير مقصور عليه فقد ذكر الموضح في شرحه على الالفية انه علم لرجل أيضا اهـ (فائدة) قال الرضي وسيبويه جعل أبا جاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان أبا جاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل أي مات وحطي من حط يحط قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات قال السيرافي لاشك ان أصلها أعجمية لانها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها اعلاما اللفظ اذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كاصمت لبرية)

أصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع في الامر الضم امالان مضارع فعل يجئ عند بعضهم مكسور العين ومضمومها قال ابن الحاجب واما لان الاعلام كثيرة ما يغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول في ذلك في حاشيتنا على الفاكهي (قوله كأطرقا) قال الدنوشري هو من جملة بيت هو على أطرقا باليات الخيا * م الا الثمام والا العصى وعلى أطرقا متعلق بعرفت في البيت قبله وباليات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على أطرقا والا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من سجر وهي أعواد تنصب فتظلل (قوله وعن سيبويه الخ) قال الدنوشري ينافي ذلك ظاهر اقول الموضح في شرح الالفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطي ولا يضر على هذا الجهل بما نقلت عنه وهذا الاينافي ما تقدم من قول الشارح وهو في كلام سيبويه الخ *(فصل)* (قوله وينقسم العلم الى مفرد الخ) لا يخفى أن المصنف خالف ترتيب النظم في هذا المقام اذ الناظم قدم تقسيم العلم الى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذي قبله ولعل وجه صنيع الموضح ان من تتمة التقسيم الى الاسم الخ انهما اذا كانا مفردين يضاف الاول الى الثاني وهذا فرع عن معرفة ان العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا الى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبي كما بيناه في حواشي الالفية ناسب تقديم التقسيم الى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضا فتدبره ولا تغفل عن دقائق المصنف في مخالفته للنظم في الترتيب الذي أغفل الشارح بيانه (قوله والى مركب) قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هي عنه مجازا اه وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب ١١٦ انما هو بالاصطلاح المنطقي كما حررناه في حاشية الفاكهي في بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة أنواع الخ) قال السنباطي اعترضه أبو حيان بان ثم أشياء كثيرة سمي بها فصارت أعلاما وهي مركبة وقد عسر بت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بان المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك أن الواقع في كلامهم انما انقسم الى الاقسام التي ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لا يقتضي عدم (كبرق ذكره واهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتي وقد تعرض في باب ما لا ينصرف من التسهيل لذلك فقال في باب التسمية بلفظ كائن ما كان المسمى به من لفظ يتضمن اسنادا أو عملا أو اتباعا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل اعرابه فراجعه وهذا الجواب الذي أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادي في شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو ان ما ذكره أبو حيان مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكر تركيب الاسناد لان هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق اذ القوم في تقسيم اللفظ الى مفرد ومركب حصروا المركب في الاقسام الثلاثة فعلم ان المركب سواء كان علما أولا محصور فيها ويبقى الكلام في المركب العددي والظاهر انه من المزجي وان كان تعريف المزجي لا يتناوله بحسب الظاهر وسيأتي انه اذا سمي به يحكى فهو وارد على حكم المزجي الذي ذكره المصنف والناظم وقال اللقاني قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمي قلت يجوز ان يريد شيخنا فسح الله تعالى في مدته بوجه النظر عدم الانحصار في الثلاثة لان الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيدا وحسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على ان المراد الاسنادي الاصلي بدليل قوله وحكمه الحكاية والافلا حكاية هنا ولان التابع مع متبوعه كما سيأتي من أقسام المركب وهو خارج عن الاقسام الثلاثة بلا نزاع اه وقوله والافلا حكاية هنا مبني على كلام الرضي الآتي وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادي وكذا قوله ولان التابع مع متبوعه الخ فتامل (قوله مركب اسنادي) قال اللقاني ومثله المركب العددي نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمي قضيته انه يحكي بعد العلمية وفي الرضي في باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اه ويأتي كلام الرضي قريبا

الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل (واما) ان يكون (من جملة) وتلك الجملة (اما فعلية) فاعلها ظاهر (كشاب قرناها) أي ذوابتا شعرها أو فاعلها ضمير بارز كأطرقا أو مستتر كزيد من قوله بني يزيد بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله في شرح التسهيل (ولكنهم) أي النحاة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد

(وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة) لان الاصل في الاسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاقي لا مقصود

(فصل وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا الى مفرد) عن التركيب (كزيد) وأدد (وهند) وسعاد (والى مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك انه اما (مركب اسنادي) وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى

(كبر في نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبني و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال

كذبتم و بيت الله لا تنكحونها * بني شاب قرناها تصر وتحلب

(وقال) رؤبة في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر

(نبئت اخوالي بني يزيد) * ظلما علينا لهم فديد

والقوافي مرفوعة فلولا ان في يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى أخبرت متعد لثلاثة أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني و بني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث أي فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول أنا و زيد فعلنا ولا تقول فعلا

(قوله وهذا النوع مبني) لايخفى انه كونه مبنيا قول مغاير للقول بانه محكي و كيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قول المصنف وحكمه الحكاية) أي على الاصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد في حواشي المتوسط انصه جعل الشارح مثل تابط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق ان الجملة من حيث انها جملة قبل جعلها علما مبنية بل عدت قسما رابعا من مبني الاصل وان كانت أجزاؤها معربة واذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القضية امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضي التعذر اﻫ فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضي والمركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعلية وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو أزيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأة في الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لا مطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام و قد قام وكلما واذما وكان ولعل ونحوها انتهى وقوله اولا من الاعراب المعين قال الشهاب القاسمي وهو المخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزأين في زيد قائم وقوله آخرا وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق الاعراب الخ قال الشهاب قد يشمل هذا القسم خمسة عشر وقيل ان المنقول من جملة مبني وهو ما يفهمه كلام الناظم كما يأتي وقال الشهاب أجاز بعضهم في نحو قت علما الاعراب فتقول جاءقت ورأيت قتا ومررت بقت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بني من قال كتي وهل يدخل في نحو قت قنا فيه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه واعرابه كالمقصور فيقال جاء قنا ورأيت قنا ومررت بقنا وظاهر التعليل خروج نحو قاما اذ لم يغير الفعل لاجل الضمير (قوله فلولا ان في يزيد الخ) أي لانه قدره منقولا من قولك المال يزيد ولو قدر منقولا من قولك يزيد المال لاغيره لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف في شرح الشواهد وبني بدل أو صفة ويرجح الثاني ان البدل حقه ان يكون بالاسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمرو وان الصفة حقها ان تكون بالاسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبني كذلك قيل ويجوز ان يكون مفعولا ثالثا وفيه نظر لانه يكون حينئذ قد نبئ بأن أخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج ان يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوي ظلم أو بمعنى ظالمين وعليهما فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز ان يكون ظلما حالا أو مفعولا لاجله وفيه نظر أما الحال فلان صاحبها أما ضمير لهم فيؤدي الى تقديم الحال على عاملها المعنوي والاكثرون يمنعونه مطلقا وأما اخوالي فيؤدي الى تقديم المبتدا من حيث هو مبتدا وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على ان ضاحكا حال من زيد بل على انه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلانه اما تعليل لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لاجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوي وهو ممتنع في الحال مع شبهها بالظرف فالظن بالمفعول أو للفديد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والاكثرون يمنعونه في الظرف فالظن بغيره اﻫ ومن خطه رحمه الله نقلت وبه يعلم ما في كلام الشارح (قوله لان صلة المصدر) الحق كما قال البعض جواز ذلك في الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه في حاشية المختصر في الديباجة

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد وردّه ابن الحاجب بان الرواية انما صحت بالياء آخر الحروف وبان تزيد بالتاء من فوق لم يسمع في كلامهم الا مفردا كقوله يعثرن في حد الظبات كأنما * كسيت برود بني تزيد الاذرع قوله في حد الظباة حال لا متعلق بيعثرن (قوله في أن ماقبله مفتوح) عبارة اللقاني أي في فتح ماقبلها وجريان حركات الاعراب عليها وأنت خبير بان هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدي كرب ونحو سيبويه فليتامل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطي قدره قبل قول المتن فحكم الخ اشارة الى ان الفاء لتفصيل شئ مقدر وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثاني الخ لانه لا يصح ان يتفرع على هذا فليتامل (قوله فحكم الاول) قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب للبناء أي عما تركيبه للعلمية كمعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين احداهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل مالم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتدبه في اسكان ياء معديكرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف أعني على الاضافة أما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف وأما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل تشبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احداهما عقيب لاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معديكرب في النصب انتهى قوله وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف قال الشهاب القاسمي لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لانه لو فرض ان فيه مقتضى المنع لكانت اضافته تقتضي صرفا تامل ولا يخفى ان ماذكره من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي واضافة صدره الى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجي الا أن يقال تعريفه باعتبار ماهو الاصل فيه واذا أضيف صدره الى عجزه صار من المركب الاضافي وصدق تعريف الاضافي عليه وسيأتي في باب مالا ينصرف تجويز المصنف ماذكره الرضي (قوله وحكم الثاني الخ) قال اللقاني هذا الصنيع يقتضي ان المعرب من المركب المزجي هو الجزء الثاني فقط وهو لا يصح اذ المزجي المختوم بغير ويه معرب بجملته والاعراب يظهر او يقدر في آخر الجزء الثاني لانه آخر المعرب وكأنه تسمح في اسناد الاعراب الى الثاني انتهى ويؤخذ منه ان قول الناظم * ذا ان بغير ويه تم أعربا * أحسن من عبارة الموضح لنسبة الاعراب الى جملته (قوله الا ان كان كلمة ويه) قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب مالا ينصرف وقد يجوز أيضا اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معديكرب فيجيء في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما اخرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ماقيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فان كان في الجزء الاخير أي عما تركيبه للعلمية وقوله اضافة صدر المركب قضيته ان نحو جاءويه يقال فيه قام جاءويه ورأيت جاءويه ومررت بجاءويه تامل

والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء آخر الحروف أوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية اه قيل ولا يتعين ذلك في البيت الا ان يريد تزيد بن جشم بن الخزرج وتزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية (و) اما (مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها) في ان ماقبله مفتوح الآخر مالم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الاول أن يفتح آخره) كما يفتح ماقبل تاء التانيث و ينتقل عن الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) لبلدين والاصل قبل التركيب بعل و بك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (الا ان كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والاعلال (كمعديكرب) لرجل (وقالي قلا) لمكان و كسر الدال من معدي شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى (وحكم) الجزء (الثاني) منهما (ان يعرب بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا اعراب مالا ينصرف للتركيب والعلمية (الا ان كان) الجزء الثاني (كلمة ويه فيبنى على الكسر) في الاشهر عند سيبويه أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمي أن يعرب اعراب مالا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

اسما

(قوله والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغيرويه تم اعربا) أى لانه لا يعلم ان اعرابه اعراب مالا ينصرف من بيان كونه علما مركبا اما لظهور ذلك أو احالة على ما يأتى فى باب مالا ينصرف و يؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا فى قوة المشار اليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لانه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال انه غير معتبر وبما تقرر من افادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم اشارة الى تفصيل الموضح لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله واما اضافى) عطف على توهم اما فى المعطوف عليه والاضافى مما تركيبه قبل العلمية قال الرضى وان كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا الاعراب معين لفظا أو تقديرا وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضاربت زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الاعراب أو عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على آخر الجزء الاول الذى هو كبعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها او براعى الاصل فى الصرف وتركه وذكر لهذا أحكاما منها ما نصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى معد يكرب فى وجهى التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س ان المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وقوله لخصوص الاعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومه أى فى الاول ولا يخفى أن المراد بالاعراب العام هو جنس الاعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب ١١٩ العوامل فتقول فى ضرب زيدا مسمى به جاءنى ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا ومررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثانى على الاعراب المعين وهو النصب والجزء الاول على الاعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى اذ المراد بالاعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه ففيما تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من ان الجزء الاول يبقى على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالاعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل اذ العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الاول من جزأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علما جاء زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين فى سائر الاحوال فليتامل وقوله يبقى التابع مع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه انه اذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه فتامله وقوله من تعاقب الاعراب الخ ظاهر ان المراد بتعاقب الاعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقول الرضى من تعاقب الاعراب يقتضى انه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر (قوله فى الاعلام المركبة) قال السنباطى قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الاضافى بالغلبة يخالف قوله الآتى فى الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد الغلبة فيما سيأتى الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبية أى ان المركب الاضافى انما هو غالب بالنسبة الى الاعلام المركبة لا الى جميع الاعلام أى الى الاسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الاعلام الاسم فقوله حينئذ لان الاكثر فيها الكنى أى فى الاعلام المركبة فليتامل (قوله بمعنى يخفض) قال السنباطى أى لا بمعنى الجريان كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا فى اللفظ ولا فى الخط الا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ مخفف وان التاء سقطت من الكاتب *(فصل) * (قوله وكنية) قال الدنوشرى والكنية بضم أوله وكسره و جمع الاولى كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنيت أى سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض

اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم * ذا ان بغير ويه تم اعربا * (وأما) مركب (اضافى وهو الغالب) فى الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الكنى وهى مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) فى ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة لأن التنوين ملازم للسكون والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب (كعبد الله) مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجرى) الجزء (الاول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف اليه (بالاضافة) دائما والى هذه الاقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله

وجملة وما بمزج ركبا * ذا ان بغيرويه تم اعربا * وشاع فى الاعلام ذو الاضافة

(فصل ويتقسم) العلم (أيضا الى اسم وكنية ولقب) وهو المشار اليه فى النظم بقوله

* واسما أتى وكنية ولقبا * (فالكنية كل مركب اضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر) بن أبى قحافة

بهاعن الاسم وهى عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف أن تخاطب باسمائها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابى الحسن لامير المؤمنين رضى الله تعالى عنه وقد يكنى فى الصغر تفاؤلا لان يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقانى وصف المذكر من الكاتمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف اذ التانيث فى المركب لا فيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقانى عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان فى نحو أبى الخير واللقب فى نحو كرز والكنية فى نحو أبى بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم أشعار اللقب بما ذكر نظر الاصله كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه ان الاقسام متباينة ويلزمه أن محمدا وأحمدا ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفاق والذى يظهر ان الاسم ما وضعه الابوان أو نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم ان كان مشعرا بمدح أوذم أو مصدرا باب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يتضح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افريقية فى تلقيبه بابى القاسم مع النهى فاجاب بانه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتامل وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب لقائل أن يمنعه فان نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فانه أشعر بالمدح لانه فى الاصل وصف بمعنى من كثر حمد الخالق له لكثرة خصاله الحميدة فان صرحوا بالتباين فيحتاج الى تاويل حد ١٢٠ اللقب بحيث يخرج مثل ذلك والا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم الا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وان أشعر به باعتبار ملاحظة الاصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أوذم ما قصد به ذلك الاشعار فتامل ثم رأيت الرضى عبر بالقصد لكن فيه أمران الاول انه قد يقصد بمحمد ذلك والثانى أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال فى حواشى النكت بعد ان ذكر ان قضية تفسير اللقب بما أشعر الى آخره كون نحو محمد لقبا وانه لا مانع من ذلك وليس فى كلامهم ما ينافيه وان اعتبار لان الاشعار بحسب الاصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا لان المراد الاشعار بوجه قريب متبادر وان كلام الرضى يخرج ذلك عن حد اللقب ما نصه قلت اخراجه مطلقا ممنوع اذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشئ لقبا بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على انه يجوز ان لا يريد الرضى القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شانه فليتامل انتهى وفى حواشى المطول للفنرى فى الكلام على تعريف المسند اليه بالعلمية ما لفظه لان اللقب علم يشعر بمدح أوذم مقصود منه قطعا وأما الكنية فهو علم صدر باب أو أم وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبى الفضل وأبى جهل لا يضر وقوله ثم أشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد فى حواشى العضد قوله يشعر بمدح أى باعتبار مفهومه الأصلى لان ذلك قد يقصد تبعا وقوله الاصلى أى أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنباطى يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بانه من القسم الثانى لا من الاول (قوله وفرق الابهرى) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة الى أبهر قال فى المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقرية باصبهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقانى قد نص ابن الانبارى على أن اللقب اذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما فى قوله تعالى المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لانها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطى فى نكته قال عقبه ففى هذا تخصيص لاطلاق

رضى الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبى صلى الله عليه وسلم زاد الامام الفخر الرازى فى العلم الجنسى أو ابن أو بنت كابن دية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدنىء من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه الى أبيه ولم يبق الا رأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فادخل يده فى أنف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله

قوم هم الانف والاذناب غيرهم * ومن يسوى بانف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة اليه أنفى فرجع الكنية الى اللفظ وان أشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الابهرى فى حواشى العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم أو الاهانة (و) اذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

لان الغالب فى اللقب أن يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلى وذلك مأمون بتأخره ولان اللقب يشبه النعت فى اشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه (كز يد زين العابدين) أو أنف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله

* وأخرن ذا ان سواه صحبا * (وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما

(أنا ابن مزيقياء عمرو وجدى) * أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقياء بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقياء أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذر أحد أجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف فى سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه أن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) اعرابى اخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(أقسم بالله أبو حفص عمر) * ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر

فقدم الكنية وهى أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاء ذلك أن قائلها قال لعمر رضى الله عنه أن ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفى فكانه تفسير له ويقال فجر اذا حنث فى يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرثى سعد بن معاذ رضى الله عنه

(وما اهتز عرش الله من أجل هالك) * سمعنا به الا لسعد أبى عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فى أكحله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفى نسخة من الخلاصة ما) أى شئ وهو قوله * وأخرن ذا ان سواه صحبا * وذلك (يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة) لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال وأخر اللقب ان صحب الاسم أو الكنية فالامر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

وجوب تأخير اللقب وقدح لما علل الرضى به انتهى والذى علل به الرضى كون اللقب أشهر لان فيه العلمية مع شئ من معنى النعت فلو أتى به أولا لاغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى بعد ان نقل أن اللقب تقدم فى الآية الشريفة ما نصه ولك أن تجيب بانا لا نسلم انه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره ومحل قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم اذا كان اللقب تابعا للاسم فى كونه محكوما عليه أو به ويرشدك الى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان على الاسم وأما اذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل ١٢١ الامتناع فى شئ ويمكن اجراء ذلك فى مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى بن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود فى قوله تعالى انما المسيح عيسى ابن مريم الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا بانه عيسى فالظاهر الذى لا ينبغى غيره أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر فى اسمه المسيح انما هو الاخبار عن اسمه بانه عيسى وكان الاصل تأخير المسيح ويكون نعتا ونعت المعرفة اذا قدم أعرب على حسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر فى محله (قوله لان الغالب الخ) قال الزرقانى هذا التعليل يقتضى وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضى صرح بالاول فى النكت انتهى ومقتضى التعليل الاول ان الكنية التى من افراد اللقب

(١٦ - تصريح ل) كأبى الخير كاللقب المحض فتؤخر عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثانى عدم وجوب ذلك (قوله مزيقيا) قال اللقانى بالف التأنيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن أنظر ابن الناظم فى باب التأنيث انتهى أى لانه قال فى أوزان الالف الممدودة وفعيلاء كمزيقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطى ينبغى أن يستثنى من ذلك ما اذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليهما فانه فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لانه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله فى شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم) السنباطى يفهم منه بالاولى جواز تقديمها على اللقب

(قوله مضافا) فيه مسامحة اذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا اضافة فيه (قوله امابدلا الخ) قال الدنوشرى لم يجوزوا فيه أن يكون تأكيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعته) قال الدنوشرى يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اهـ وفيه اشعار بان قطعهما غير منصوص عليه فى كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقانى قف على ان حذف المبتدا هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لان عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت اذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فان كانا مضافين الخ) أى فالاضافة ممتنعة فى الاقسام الثلاثة وهو واضح الا اذا كان الاول مفردا والثانى بخلافه كزيد زين العابدين وقال اللقانى موجها لمنع الاضافة لانها لا تكون الا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين اضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها فى ذلك نظر الافراد المعنى كما فى هذا حب رمانك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطى الابهام فى هذا لا معنى له لان المراد به معين فلو قال أو الاول مفردا والثانى مضافا لكان أولى لانه لا يتصور فى هذين ١٢٢ القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف الا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير فى قوله فان كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ماذكر ويبقى عليه حكم الاسم وماقبله ولا يكونان الا كنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ماسبق واللقب وماقبله من الكنية ولا يكونان الا مضافين أو الاول مضافا والثانى مفردا وحكمهما ماسبق أيضا * فان قلت قول المتن ثم ان كان اللقب وماقبله شامل للقسم الآخر فلم خصه الشارح بغيره * قلت لان الاحوال الاربعة لا يتصور جميعها الا فيه بخلاف القسم الآخر فلا يتصور فيه الا حالان وهما المتقدم ذكرهما فان قلت لم يجعل المتن على عمومه ويبين فى التقرير ان الصحيح هذه الحالة لا تتصور الا فى كذا او كذا * قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى * فان قلت فكان ينبغى للشارح ان يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة فى محل واحد ليكون أقرب الى الفهم وأسلم من توهم انه انما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وان كانا مفردين الخ ليدخلهما تحته * قلت لان الكلام على حكم هذا الاخير يجر الى طويل فربما يحتاج الى اعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفا فى الاصل) قال الدنوشرى علل بعضهم ذلك أى منع الاضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم ارادة لمح الاصل فليتامل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الاضافة أن الموصوف لا يضاف الى صفته * قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبى فى هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الاضافة وانه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع انها فى الاصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهى وان سميت ألقابا معتبرة باصلها فلا يصح فيها الاضافة الا عند من يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام فى نحو الزبرقان مما ليس بصفة فى الاصل وفيه الالف واللام والحكم انه يجرى مجرى الصفة للحظ معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح فى التذكرة مانصه قوله فاضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن اللقب صفة لان الالقاب

تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفى نسخة أخرى من الخلاصة * وذا اجعل آخرا اذا اسما صحبا * فالاشارة بذا الى اللقب وهى أصرح فى المراد ولكن قال المرادى وماسبق أولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك أن تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب (ثم ان كان اللقب وماقبله) من الاسم (مضافين كعبدالله زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كان الاول مفردا) عن الاضافة (والثانى مضافا كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بان كان الاول مضافا والثانى منفردا (كعبدالله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفى آخره زاى وهو فى الاصل خرج الراعى فالاقسام ثلاثة فان شئت (اتبعت الثانى للاول) فى اعرابه (امابدلا) من الاول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الاول (أو قطعته) من التبعية امابرفعه خبر المبتدا محذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الاتباع جاء فى عبدالله زين العابدين برفعهما ورأيت عبدالله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبدالله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع ومن الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعنى ولو أظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وماقبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا الا أن الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ماسبق (وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو اضافة الاول الى الثانى) ان لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بأل كالحرث قبة أو كان اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدى فلا يضاف الاول الى الثانى نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والزجاج وهو

لاتضاف الى موصوفاتها * قلت كلامنا فى الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية الى الجمود فتجوز الاضافة ولا يستثنى شئ انتهى كلامه رحمه الله والحمد لله الذى هدانا لهذا وبما تقرر يعلم ان قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أى على منع الاضافة فى المسئلة الثانية أما الاولى فهى مشهورة فى كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه (قوله ويرده النظر) الى آخر ما قال الشارح قال الدنوشرى غايته ان التاويل المذكور يجوز للاضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكروه هنا جواز اضافة الاول الى الثانى قياسا ومقتضى ما يأتى فى باب الاضافة انه سماعى والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد وقوله انما أول الخ غير واضح فى نحوا كتب لى سعيد كرز فان المسمى لا يكتب فليتامل انتهى ويجاب بان قوله وانما أول الخ بالنظر للاكثر من انه نسب للاول ما يصلح لنسبته الى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لانه اذا نسب للاول ما يصلح نسبته للاسم كالمثال المذكور أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الاول الخ) قال الزرقانى هذا الجواب غايته ما يثبت جواز الاضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الالف) قال الدنوشرى رده بعضهم بان نون عينان مضمومة ولو كان كما قال كانت مكسورة فليتامل انتهى قال اللقانى الشاهد فيه حيث رفعه اذ المثنى المسمى به يعرف باعراب أصله وقال الشهاب ان لم يكن فى الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لان المثنى المسمى به يجوز أيضا ١٢٣ اعرابه اعراب ما لا ينصرف (فصل)

الصحيح والاتباع أقيس والاضافة أكثر (وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الاضافة (و) وجوب الاضافة (يرده النظر) من جهتى الصناعة والسماع أما الصناعة فلانا لو أضفنا الاول الى الثانى لزم اضافة الشئ الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة أحدهما الى الآخر اضافة الشئ الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير اضافة والا لقالوا عينين بالياء وأجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى جاءنى سعيد كرز بالاضافة جاءنى مسمى هذا الاسم وانما أول الاول بالمسمى والثانى بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثانى مجرد اللفظ وأجيب عن الثانى بانه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة فى المفردين وجواز الاتباع فى غيرهما أشار الناظم بقوله

وان يكونا مفردين فاضف * حتما والا أتبع الذى ردف

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الاضافة يأتى مثله فى حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب

(فصل * والعلم الجنسى) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذى الاداة الجنسية أو) ذى الاداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصى (تقول) فى تعيينه تعيين ذى الاداة الجنسية

(قوله تعيين ذى الاداة) قال اللقانى بين فيما ان تعيين ما عدا العلم من ذى الاداة وغيره مقيد فالجمع فى تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذى الاداة جمع بين متنافيين وقد يجاب بان قوله تعيين ذى الاداة أصله تعيينا مثل تعيين ذى الاداة والمماثلة بينهما فى الوقوع على معنى واحد وهو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أى وان افترقا بان التعيين فى العلم الجنسى مستفاد من جوهره وفى مصحوب أل منها وقال أيضا اعلم ان أل الجنسية هى المشار بها الى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتى المعرف بها الواحد مبهم من الحقيقة كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى سوق خاص أى أدخل فردا من هذه الحقيقة وهذا فى المعنى كالنكرة وان كان فى اللفظ كالمعارف وقد يأتى المعرف بها للاستغراق الحقيقى أو العرفى نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الامير الصاغة وهذا كله فى التلخيص وشروحه وقد يأتى المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الاسد مقبلا كما فى الكتاب وتبعه الشيخ المحلى فى شرح جمع الجوامع واعلم ان علم الجنس هو الموضوع الماهية متعينة فى الذهن أى باعتبار تعينها فيه يستعمل فى واحد مبهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك ان لقيت أسدا ففر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليهما المحلى وعلى ان هذا الاستعمال حقيقى باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم فى علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة فى الذهن ومشارا بها اليها باعتبار حضورها اذا تقرر هذا فقول المصنف تعيين ذى الاداة الجنسية ان أراد بها وهو الظاهر المشار بها الى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكروه وكان قوله فى الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لانه معرفة لفظا ومعنى وان أراد بها المشار بها الى الماهية أو الفرد معينا أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا فى بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به الى فرد مبهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتامل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لان تعريف الحضور هو أن يشار الى فرد حاضر والذى اعتبروه فى علم الجنس انما هو الاشارة الى الجنس الحاضر فى الذهن ولو فى ضمن فرد

بمعين أومبهم وكان الاشارة الى الفرد الحاضر زائد على ماذكر فليتامل مع انه يقال حينئذ أيضا ان كان الاطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا اذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وان كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضا لامكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف للحضور) قال اللقاني فيه بحث لان تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ الى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شئ انما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بان هذا زيد مؤول بمسمى زيد انتهى قال الشهاب أنظر هل يأتي هذا التاويل هنا انتهى والدنوشري أخذه فقال قد يقال التاويل الذي ذكره متات هنا (قوله في حمار قبان) قال الزرقاني قال في الصحاح حمار قبان دويبة وهو فعلان من قب لان العرب ١٢٤ لا تصرفه وهو معرفة عندهم ولو كان فعالا لصرفته انتهى أي لان النون أصلية (قوله أجيب بان الاعلام الجنسية) قضيته ان الاعلام الشخصية ليست كذلك وفي المسئلة خلاف فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لانه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما قدمه من أن الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح الى المنافاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لانه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر ان أراد انه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحلي لانه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وانما حقيقته اطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الافراد اذ لم يطلق الا على الماهية في ضمنها مع ان مثل ذلك جار في علم الشخص فانه يطلق مجازا على رسوله و كتابه وأقرب ما يصحح به كلامه ان شيوعه باعتبار انه لا يتقيد اطلاقه بالاطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتامل اه وقال السنباطي بعد ان ذكر ان الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الاول اعتباري ما نصه واعلم أن كلام الموضح اولا يوافق القول الاول وكلامه آخرا يوافق واحدا منهما فان يفيد ان كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم * وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أي أعم استعمالا أي ان علم الشخص لا يستعمل الا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا اسامة أو ان رأيت اسامة ففر منه أو اسامة أجرأ من ثعالة عاملوا

(اسامة أجرأ) من الجراءة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعين الجنس (بمنزلة قولك الاسد أجرأ من الثعلب وأل في) الاسد والثعلب (هذين للجنس) لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعين ذي الاداة الحضورية (هذا اسامة مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة (بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وأل في) الاسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الاشارة الى الجنس * فان قيل كيف يقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب ان أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فاذا أشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشياء لا أسدا بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا أبو الحرث انما تريد هذا الاسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد ان تشير الى شئ قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الاضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم الا أن قصد فيهما الشياع في المسئلتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (ان كان ذا سبب آخر) مع العلمية (كالتأنيث) اللفظي (في اسامة وثعالة) وكزيادة الالف والنون في حمار قبان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علما على ضرب من الكمأة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري * فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف اليه * قلت أجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (و يبتدأ به و يأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجرأ من ثعالة وهذا أسامة مقبلا (و يشبه النكرة من جهة المعنى لانه شائع في أمته وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه أولا ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية وآخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

عاملوا أسدا معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها فى الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هى كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد وهى من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل ان أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هى هى من غير اعتبار قيد معها أصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذى هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها و ينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول النظم

ووضعوا لبعض الاجناس علم * كعلم الاشخاص لفظا وهو عم

*(فصل ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف) للواضع (كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الارض فالسباع (كأسامة) للاسد وكنيته أبو الحرث (وثعالة) للثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة والى هذا النوع أشار الناظم بقوله

من ذاك أم عريط للعقرب * وهكذا ثعالة للثعلب

(و) النوع (الثانى أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهى الذات (والنسب) من بنى آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه وفى المحكم لابن سيده ما أدرى أى هى بن بى هو معناه أى الخلق هو وهو من أسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لاهينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا للذى لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبى المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبى الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للاحمق) لان العرب اذا حجوا أنسانا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها فقارا أى شيئا لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها مالا تطيق ولا يكون قال الموضح فى حواشى التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) علما (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسبياه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قاله ابن اياز ورد جعله علما الملازمته للاضافة قاله الموضح فى الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما (للغدر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم * الى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جنى فى المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثى حتى يسار لعلنا * نحج معا قالت وعاما وقابله

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علما (للبرة) بمعنى البر وقد اجتمع فى قول النابغة

انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار

والى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للبره * كذا فجار علما للفجره

(هذا باب أسماء الاشارات)

(قوله و ينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف فى الحواشى انه لم يقع التغليب فى العلم الجنسى (قوله قال الموضح الخ) فيه اشارة الى انه تخالف لقوله هنا الثانى أعيان تؤلف (قوله ورد جعله علما) قال الرضى ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقبلنا سبح الجودى والجمد

وقد جاء باللام كقوله

سبحانك اللهم ذو السبحان

قالوا ودليل علميته قوله

سبحان من علقمة الفاخر

ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وأبقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله

*خالط من سلمى خياشيم وفا

انتهى وقوله لانه أكثر ما يستعمل مضافا قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علميته لانه انما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص الآن يقال اضافة الاعلام قليلة فيبعد كونه علما مع ان أكثر أحواله الاضافة

(باب أسماء الاشارة)

(قوله وهى كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشرى جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله واشارة اليه فصل أخرج ماعدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع المظهرات داخلة فى هذا الحد فلا يكون مطردا لان المضمر يشار به الى ماعاد عليه والمظهر ان كان نكرة كان اشارة الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى واحد معين يدفع بان المراد بالاشارة الحسية وماذكر من الاسماء المنقوض بها ليس كذلك وانما لم يقل فى الحد واشارة اليه حسية لان مطلق الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ الاشارة فى كل من المعرف والمعرف يندفع بان الاشارة فى قولنا اسم الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه اذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أى آحاد مجتمعة قوله اما مذكرا او مؤنث قال اللقانى الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمها الى المذكر والمؤنث تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره الا ان يجعلا واقعين على شئ وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فالمفرد) أى الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقانى قوله فالمفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالهما فى اللفظ كزيد والزيدان لا فى المعنى كما هنا فان الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فاما قول الذبيانى نبئت نعمى على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى فقال الزمخشرى الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فبال الصفة ذكرت والاقرب ان المعنى لذاك الشخص أو الانسان انتهى وقد يشار بها الى الاثنين والى الجمع كما يأتى فى كلام الشارح والى كل شئ وذلك فى حبذا على القول بان كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنباطى يعنى منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب حى وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادى وليس المراد انها ليست منقلبة عن شئ فان البصريين لا يقولون بذلك وانما يقول بذلك السيرافى ومن وافقه على ان ذا ثنائية الوضع كما وقال أيضا حاصل مارجحه الشارح ان أصله ذيى فحذفت الياء الاخيرة فصار ذى فقلبت ألفا فصار ذا انتهى وقال الرضى قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذى بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها ألفا وانما حذفت اللام اعتباطا كالدم وقيل هو ساكن العين وهى المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الاولى حذف اللام فقلبت العين ألفا والامالة تمنعه واما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كان جعله من باب حييت أولى الى آخر ماذكره وقوله لان سيبويه حكى فيه الامالة قال الشهاب القاسمى أى ولا يمال الالف الا ان كان مقلوبا عن ياء والمحذوف اللام كما سيأتى فالالف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح امالة الالف المنقلب عنها وأما اللام فلا يجوز حينئذ ان يكون واوا لئلا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس فى كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس فى كلامهم تركيب على حيوة فليتامل أو ليراجع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما فى أسماء الافعال الا ان يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الاشارة لازمة للتعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تامل (قوله وللفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشرى انما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما فى المتن أو أربعة للمذكر على ما فى الشرح لان أفراد المؤنث أكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتامل انتهى ويجاب عن النظر الذى لم يبين وجهه وكانه لظهوره عنده وهو عدم تسليم ان افراد المؤنث أكثر بانه قد ورد فى السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له فى الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء

وهى كل اسم دل على مسمى واشارة اليه (والمشار اليه اما واحدا واثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين فى ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين فى ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة فى ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة فى المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر فى ستة فالمجموع مائة وثمانية (فالمفرد المذكر) فى القرب أربعة (ذا) بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال

هذاؤه الدفتر خير دفتر * فى كف قرم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفى كتاب أبو الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح (وللفرد المؤنث) فى القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة

(قوله وتى) ذكر الدنوشرى هنا فائدتين الاولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح ان يكون اسم الاشارة التاء لان التاء وحدها لا تكون اسم اشارة أصلا فاسم الاشارة تى بالتاء والياء محذفت الياء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون ان تى لا تستعمل الا مع ها التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده تى ولا هاتى ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لان النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الافك كيف تيكم بجاء بغيرها التنبيه قال بعض شراح الالفية لابن معطى (قوله وذه) فان قلت فما تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فاضافوها اليه قلت هذا ذكره سيبويه فى باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه ان الاصل صلاة الظهر وانما لم يشعروا بهذا الثلاثى توهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة قاله الصفار (قوله وتا) قال الدنوشرى قد يقال ينبغى أن يأتى فيها ما قيل فى ذا فليحرر (قوله واللام داخلة على مبتدا محذوف) قال الزرقانى أى ولا يكون ساحران خبر هذان لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدا وعلى الوجه الثانى اللام داخلة على مبتدا محذوف أيضا انتهى وبقوله وعلى الوجه الثانى يندفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام فى الخبر الا أن يقال تشبيها بان العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بالف المفرد هذه الالف الموجودة والافشأن ألف المفرد ان تقلب ألفا فى التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أوعلى أنه مبنى الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الاشارة يلزمه حالة واحدة وهى الالف وذلك لان البناء ١٢٧ لزوم الكلمة حالة واحدة وأما القائل بالاعراب فيرى انقلاب الالف ياء لان التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبنى على الانقلاب ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد قاله بعض شيوخنا (قوله وجمعهما) قال اللقانى أى لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لان أولاء ليس بجمع وان أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر من قول المصنف وجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء انه حمل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به الى أى جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه انه يشار به الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لان قوله بذا المفرد الخ مطلق فى العاقل وغيره فاذا تضمن ذلك اطلاقه فى المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فاطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا الا أن قصده لهذا الاطلاق يوهم التساوى وزعم الجوهرى وتبعه المصنف ان الاشارة الى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذى ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك متعمدا على وروده فى القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الاول أولى لوجهين أحدهما ان الكلام فى وضع هذه الادوات لمن يعقل أو لما لا يعقل كلام فى وضع لغوى لا تعلق له بالنحو فالظاهر ان الناظم لم يقصده اذ كلام النحوى فى اللغة خروج عن صناعته الى ما ليس منها وكلامهم فى معانى الالفاظ فى الغالب انما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوى نحو قول الناظم ان لحاق اللام فى ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبنى عليه من القياس ان الكاف واللام يلحقان اسم الاشارة قياسا اذا قصدت الاشارة بها الى البعيد أو لان كلامهم فى ذلك يجرى مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم فى حروف الجر وقلما يتكلم النحوى فى معانى اللغة على غير هذين المقصدين والثانى ان عادة الناظم اذا نص على الاطلاق ان يذكره فى مقابلة تقييد له والذى تقدم له هنا انما هو التقييد بحسب التذكير والتأنيث والى ذلك يصرف الاطلاق وما سواه تعسف (قوله ممدودا ومقصورا) قال اللقانى حالان من أولاء وجىء بحالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقانى قال النيلى وانما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وان كانت المبنيات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر الى ان لفظ أولى أقصر من لفظ أولاء الممدودة

مبدوءة بالتاء (وهى ذى وتى) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذهِ وتهِ) باشباع الكسرة (وذهِ وتهِ باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع (وذهْ وتهْ) بالاسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح فى الحواشى التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهى التاء فى امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بالالف (وللمثنى) القريبة (ذان) فى التذكير (وتان) فى التانيث بالالف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو ان هذان) بالالف وتشديد نون ان (لساحران مؤول) وتأويله اما على حذف اسم ان ضمير شان على حد ان بك زيد مأخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران أو على أن ان بمعنى نعم وهى لا تعمل شيأ لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون ألف المثنى ياء فى حالتى النصب والجر أو على ان الالف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الالفين وألف المفرد لا تقلب ياء أو على انه جىء به على أول أحواله وهو الرفع كما فى اثنان قبل التركيب أو على أن ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقوله الكوفيون أو على انه مبنى لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب (ولجمعهما) فى التذكير والتانيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتى (مقصورا عند) أهل نجد من بنى (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء فى

انتهى قال الرضي وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لان الالف مجهولة الاصل فتحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين الكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع ان أصلهما واو ومن ثمة يثني بعض العرب الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الاولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار وأما قولهم هؤلاء على وزن تو راب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألف ها وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز في ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد والارجح في قوله كسر الميم الذي هو واجب اذا فك الادغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضعيف ووجهه ارادة الاتباع انتهت وقال الزرقاني ان قلت الضم يوهم انه أمر الجماعة مع ان الام هنا للواحد فالجواب ان هنا ما يرشد الى المراد وهو خطاب الواحد في أولئك (قوله أو نعت له) قال الزرقاني كذا في شرح الشواهد للعيني هو ما يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من انه لا بد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبني على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه

(فصل)

(قوله ألحقته) قال اللقاني الهاء عائدة على المشار به لا اليه وان كان هو المذكور وقال قوله ألحقته كاف أطلق فيتناول ذي فتقول ذيك وفي الرضي وأما ذيك فقد أوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ (قوله لان أسماء الاشارة لا تضاف) يعني ان الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الاعراب ولا يظهر الا كونه جرا باضافة اسم الاشارة اليها وهو لا يقبل الاضافة لملازمته التعريف وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الالفية وقال الرضي يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الامرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جزما *(تنبيه)* قال المصنف وقد جاء بهذا يعني الافراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال

وأبغض من وضعت الى فيه * لساني معشر عنه أذود

(وبنو

واست بسائل جارات بيتي * أغياب رجالك أم شهود

فقياسه رجالكن يقول انه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز في الشعر فقط قال المصنف السؤال انما يكون لكل واحدة فقوله جارات أي كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقته ها التنبيه) قال اللقاني يقتضي قوله ويشار الى المكان الخ جواز دخولها في اشارة المفرد المؤنث وذكر الرضي منها

لغات القرآن ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والا كثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية

ذم المنازل بعد منزلة اللوى * (والعيش بعد أولئك الايام)

فاشار باولئك للايام وهي مما لا يعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء يمد ويقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على أولئك أو نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم

بذا لمفرد مذكر أشر * بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع * وفي سواه ذين تين اذكر تطع

وبأولى أشر لجمع مطلقا * والمد أولى

(فصل) ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا (واذا كان المشار اليه بعيدا ألحقته كاف حرفية) لان أسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف (تنصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن (ومن غير الغالب) ان تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملها قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) في المجادلة (ولك) مع الحاق الكاف (ان تزيد قبلها لاما) مبالغة في البعد وهذه اللام أصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذلك بفتح اللام والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبدى البعد انطقا * بالكاف حرفا دون لام أو معه

(الا في التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) الا (في الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) الا (فيما سبقته ها) التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير أشار الناظم بقوله

واللام ان قدمت ها ممتنعة *

تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلاثها قليلة (قوله وبنو تميم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغة من يقصره غير التميميين اشارة الى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللقانى اعترضه بعضهم بانه لا يلتئم مع مفهوم قوله وفى الجمع فى لغة من مده وأجيب بان القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز فى اسم الاشارة الخ) قال الزرقانى قال الرضى و كذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظم المشير أو المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال و كذا كقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا ١٢٩ ومنه قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه أو المشير انتهى وقوله من باب عظمة المشار اليه أو المشير أى هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد وسؤال الخ) قال المصنف قبل و كقوله

و بينا الفتى يرجو أمورا كثيرة

أتى قدر من دون ذلك متاح

قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجاء فلا يسلم ان التقدير دون أولئك الامور (قوله كيف لبيد) قال الزرقانى جملة مفسرة أو مستأنفة استئنافا بيانيا

(فصل)

(قوله ويشار الى المكان الخ) قال اللقانى معناه ان الامكنة يشار لها بهذه الاسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى انتهى وعبارة الرضى يعنى ان ههنا ألفاظا مختصة بالاشارة الى المكان فقط

و بنو تميم لا يأتون باللام مطلقا) لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فانهم يأتون باللام قال شاعرهم

أولالك قومى لم يكونوا اشابة * وهل يعظ الضليل الا أولالكا

والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشائب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من أن اسم الاشارة له مرتبتان قربى و بعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه فى شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فالمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد ولجمعه أولا للقريب بمد و بقصر وأولئك بالقصر للمتوسط وأولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد ولجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز فى اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة و بالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذى البعد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالاول عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد

(فصل ويشار الى المكان القريب) بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه (أو ههنا) مقرونة بها التنبيه (نحو انا ههنا قاعدون و) يشار (للبعيد) بالفاظ (بهنالك) مجردة عن ها التنبيه (أو ههنالك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أو هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أو هنا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال (أو هنا) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافى وأنشد لذى الرمة

هنا وهنا ومن هنا لهن بها * ذات الشمائل والايمان هينوم

(أو هنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أو ثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو وأزلفنا ثم الآخرين) وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان وأما قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

(١٧ تصريح ل)

والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان أو غيره واعلم ان قول المصنف المكان القريب اشارة الى أن قول الناظم داني المكان من اضافة الصفة الى الموصوف وانه تبعه فى تقديم المجرور والمقتضى لاختصاص هنا وما بعدها بالاشارة الى المكان بمعنى انه لا يشار بها الى غيره لا انه لا يشار اليه بغيرها ما سلم عن الرضى لكن لا بد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الاشخاص فلا يشار اليه بهنا واخواته كما حررنا فى حاشية الالفية (قوله أو هنالك) قال الزرقانى أى ولا يجوز هنا الحاق ها التنبيه لما تقدم من أن اللام لا يؤتى بها ما لم يتقدم ها التنبيه (قوله أو هنا) قال الزرقانى قال الرضى وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقوله أى القبائل تملأ خطأ (قوله أو ثم) مبنية على الفتح فى محل نصب

لامفعول مطلق على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلاث فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك والى البعيد بهنالك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار اليهما بقوله

و بهنا أو ههنا أشر الى * دانى المكان وبه الكاف صلا
فى البعد أو بثم فه أوهنا * أو بهنا لك انطقن أوهنا

(هذا باب الموصول)

وهو فى الاصل اسم مفعول من وصل الشئ بغيره اذا جعله من تمامه وفى الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفى و) موصول (اسمى ف) الموصول (الحرفى كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج الى عائد (وهو ستة ان) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان كان جامدا أول بالكون وان كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل فى التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله فى المغنى وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة فى ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهى الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الاصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح فى الحواشى (وكى) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذى) على وجه حكاه الفارسى فى الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذى يبشر الله عباده قاله الموضح فى الحواشى ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبى دهبل الجمحى

ياليت من يمنع المعروف يمنعه * حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم * قوت كقوت ووسع كالذى وسعوا

وعلى القول به فقال الرضى لاخلاف فى اسمية الذى المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال ان بالتشديد (نحو أولم يكفهم انا أنزلنا) أى انزالنا ومثال أن بالتخفيف (وان تصوموا خير لكم) أى صومكم خير لكم ومثال ما (بما نسوا يوم الحساب) أى بنسيانهم اياه ومثال كى (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (يود أحدهم لو يعمر) أى التعمير ومثال الذى المصدرية (وخضتم كالذى خاضوا) أى كخوضهم والمانع يدعى ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو ان الاصل

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقانى يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم قال الشهاب القاسمى أجاب أطال الله بقاءه فى الدرس بأن الظاهر ان المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل ان الانذار لا استفهام فيه وفيها استفهام (قوله أول) أى رجع وضمن معنى فسر قال اللقانى أى صح أن يؤول ان لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقانى فيه دور اذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويجاب بان المراد بصلته اللغوية أى ما اتصل به (قوله ولم يحتج الى عائد) قال الرضى ولا يحتاج الى عائد ولا ان يكون صلته جملة خبرية على قول الاكثر نحو أمرتك ان قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أى أمرتك بان قلت لك قم انتهى قال الزرقانى ظاهر قوله ولم يحتج الى عائد انه يجوز الاتيان به وليس كذلك الجواب بغير المحتاج اليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الاتيان به تامل اه ١٣٠ ولا يخفى وجه التامل فكثيرا ما ياتى فى الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة للماضى فقد حكى الموضح فى المغنى ان ان الداخلة عليه غيرها واستدل بدليلين ورد هما فراجعه فالخلاف كما هو جار فى الامر جار فى الماضى (قوله وما المصدرية) قال الزرقانى أى سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو ما دمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدمامينى وقال التحقيق انها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الاصالة ولا بطريق النيابة وانما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر فى المغنى بالزمانية قال وعدلت عن قولى ظرفية الى قولى زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة والمخفوض كالخوض لا يسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشرى الظاهر ان التصرف الناقص كاف اذ قد توصل بدام مع انها انما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره فى باب الاستثناء قال الشارح هناك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح فى بحث دام ان كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذى) أى حين الاستغناء بالمصدر والا فهو اسمى قال اللقانى ويشكل على كون الذى حرفا كون أل داخلة عليه لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضى الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم مراد الفاضل الرضى بكونها اسما ان المحل لها ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا انها تؤول بمصدر فلا منافاة قلت فى ذلك نظر فليتامل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشرى قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايفين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهى هنا لحكاية تمنيهم

(قوله كل القوم) قال الزرقانى أعربه فى شرح الشواهد تاكيدا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على ان كلا لا تضاف فى التوكيد الى ظاهر قيل ولا حجة فى هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين أنظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعانى الستة فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب والا فهى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله للعالم) عدل اليه عن العاقل لاطلاقه على البارى تعالى كما أشار اليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا مع انه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بانهم أرادوا بالمذكر ماليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف ان الذى يطلق على البارى جل وعلا بل ذكر بعضهم انه يوصف بالذى لوصفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق ١٣١ بين الذى وغيره من الموصولات المبهمات

كالخوض الذى خاضوه بحذف الموصوف والعائد أو أن الاصل كالجمع الذى خاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه أو انه أوقع الذى على الجمع كقوله

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

أو ان الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار مجرور تامين أو وصف صريح والى عائد أو خلفه قال الموضح فى شذوره وهو (ضربان نص) فى معناه لا يتجاوزه الى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها للمفرد المذكر الذى للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والانوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها) فالاول (نحو قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) والثانى (نحو ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) فاوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة ولك فى ياءى الذى والتى وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة أو جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما ساكنا فهذه الخمس لغات فى الذى والتى (ولتثنيتهما اللذان واللتان) بالالف (رفعا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ماقبلها (جرا ونصبا) تقول جاءنى اللذان واللتان قاما وقامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس فى تثنيتهما و) فى (تثنية ذا وتا) السابقين فى بحث الاشارة (أن يقال) فى تثنية الذى (اللذيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية التى (اللتيان) باثبات الياء مخففة (و) فى تثنية ذا (ذيان) بقلب الالف ياء (و) فى تثنية تا (تيان) بقلب الالف ياء (كما يقال) فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان باثبات الياء و) كما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى) كالذى وذا (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفتى (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا وأثبتوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى التثنية (كما فرقوا) بينهما (فى التصغير اذ قالوا) فى تصغير الذى والتى وذا وتا (اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا) الحرف (الاول) وهو اللام الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحة) الذى كان قبل التصغير (وزادوا ألفا فى الآخر) فى الالفاظ الاربعة (عوضا عن ضمة التصغير) التى تكون فى أول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع فى التصغير

لكن بل ورد اطلاقها عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط فى باب النداء لم يرد اذن شرعى فى اطلاق الاسماء المبهمة عليه تعالى والتجا فى صحة ذلك الاطلاق الى ماذكره النووى قدس سره فى الاذكار فى باب الدعاء عند القتال من قوله فى أدعية ماثورة يامن احسانه فوق كل احسان لا يعجزه شئ نعم ان حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن فى اطلاقه ما يغنى عنه وقد تبع حفيد السعد فى حواشى المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجوه الاعراب) قال الزرقانى هذا يدل على انها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع ان مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال

الرضى وقد تشدد ياؤهما نحو الذى والتى فاذا تشددتا أعربت الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى أى ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى التقاء الساكنين قال

وليس المال فاعلمه بمال * وان أغناك الا اللذى
تنال به العلاء وتصطفيه * لاقرب أقربيه وللصفى

وحكى الزمخشرى انه أى المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الاندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى انه يبنى على الضم كقبل ثم رآه فى الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشرى يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازى أو حال أى مرفوعين أو ذوى رفع عند البصريين (قوله وهى اللام الاولى)

بين الضمة والالف وماذكره الموضح هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذى والتى مخالف لقول الناظم فى شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية الذى والتى بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ماهنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبنى بل قد يحذف الآخر فى تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الاشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف) منهما وهو الياء فى الذى والتى والالف فى ذا وتا (أو تأكيدا للفرق) بين تثنية المبنى والمعرب الحاصل بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله

والنون ان تشدد فلا ملامه * والنون من ذين وتين شددا * أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفى حالتى الجر والنصب (خلافا للبصريين) فى زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع (لانه قد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين احدى ابنتى هاتين بالتشديد) فيهما فى حالتى النصب فى اللذين والجر فى هاتين (كما قرئ) فى حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان) بالتشديد فيهما فتجويز احداهما ومنع الاخرى تحكم (وبلحرث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد (قال) الفرزدق

(أبنى كليب ان عمى اللذا) * قتلا الملوك وفككا الاغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبنى منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمى بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبى وهذيل بن عمران الاصغر كان أخا لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل فى العنق من الاسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بنى كليب بان عميه قتلا الملوك وخلصا الاسارى من أغلالهم (وقال) الاخطل

(هما اللتا لو ولدت تميم) * لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر أذنه واسمه غياث ابن غوث الثعلبى وكان نصرانيا وجاز حذف النون فى اللذان واللتان لعدم الالباس (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى) نون (ذان وتان للالباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص ان فى نون الموصول ثلاث لغات) الاثبات والحذف والتشديد (وفى نون الاشارة لغتان) الاثبات والتشديد (ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره) أى لغير العاقل (قليلا الألى) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح فى شرح اللمحة (مقصورا) على الاشهر كقوله

رأيت بنى عمى الألى يخذلوننى * على حدثان الدهر اذ يتقلب

(وقد يمد) كقوله

أبى الله للشم الألاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوما صقالها

وهى فى هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله

تهيجنى للوصل أيامنا الألى * مررن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) فى الاحوال الثلاثة وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة

صوابه وهى اللام الثانية (قوله فى شرح التسهيل الخ) ان قيل هو وان ادعى الاستغناء أدعى مع ذلك أن لغة اللذ بلا ياء مخففة من الذى فصار الامر الى ان التثنية بعد الحذف تخفيفا فالتعويض من المحذوف صحيح رد بانه لا معنى حينئذ للاستغناء بل صار الامر الى ان اللذان تثنية الذى وحذفت الياء فى التثنية مع ان دعوى الحذف فى المبنيات غير مقبولة بل هى لغات مختلفة وقد يجاب بمنع انه لا معنى للاستغناء بل له معنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف للتثنية لان الحذف على هذا التقدير ليس للتثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بانه التنبيه على ان الحذف من المفرد وأما عدم قبول الحذف فى المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيبويه ان لد مخففة من لدن (قوله تعويضا من المحذوف) قال اللقانى قد يقال التزم التعويض عما هو الاصل فى التصغير دون فى التثنية فان التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس فى أحد الوجهين وقد يقال لان المحذوف فى المصغر حرف وحركة وفى المكبر حرف فقط (قوله وبلحرث) قال اللقانى أصله بنو الحرث فرخم فى غير النداء بحذف النون والواو (قوله فى حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقانى قوله يحذفون النون يعنى رفعا وغيره بدليل قوله وتلخص ان فى نون الموصول (قوله وتلخص ان فى نون الموصول) قال اللقانى وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجرى على سنن المتمكنة الجموع) أى لان مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفى فى كونه على سننها دعوى تخصيص الذى بالعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة فى اثبات المخالفة الا أن شان الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهى حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء (وهى لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما أو للشك (قال) شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصباحا) * يوم النخيل غارة ملحاحا

فنحن مبتدا واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر أغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث اللاتى واللائى) باثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياؤهما) اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية أشار الناظم بقوله

موصول الاسماء الذى الانثى التى * والياء اذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامه * ...

جمع الذى الألى الذين مطلقا * وبعضهم بالواو رفعا نطقا

باللات واللاء التى قد جمعا

(وقد يتقارض الألى واللائى) فيقع كل منهما مكان الاخرى (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح

(محا حبها حب الألى كن قبلها) * وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فاوقع الألى مكان اللائى (أى حب اللاتى) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بنى سليم

(فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا)

فاوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والألى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل الموضح فقال (أى الذين) اذ لا فرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا اشاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما أشار الناظم بقوله

* واللاء كالذين نزرا وقعا * (و) الموصول (المشترك ستة من) بفتح الميم (وما وأى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوى ماذكر * وهكذا ذو ومثل ماذا أى كما

ولكل منها كلام يخصها (فامامن فانها تكون) فى أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم الكتاب و) تكون (لغيره) أى غير العالم على سبيل التطفل (فى ثلاث مسائل احداها أن ينزل) ما وقعت عليه من من غير العالم (منزلته) أى منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من لا يستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

فاوقع من على سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندى

(ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى)

فاوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر معناه الدعاء أصله أنعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب فى الصباح عم صباحا وفى المساء عم مساء فكأنهم قالوا أنعم الله فى صباحك ومسائك ويعمن أصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة فى آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع

اللذان واللتان تثنية اللذ واللت لا على ماقاله المصنف من أنهما تثنية الذى والتى وان الياء حذفت لانهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظا قال بعض الفضلاء وأيضا الذى عام واللذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ اذ لم يقل أحد باختصاص المثنى بمن يعقل وأيضا من شرط التثنية الاعراب ومعلوم أن الذى ليس كذلك (قوله لان شبه الحرف الخ) قال بعض الفضلاء لاى معنى اعتبروا الجمع هنا لا فى الذى مع وهو موجود فى الجميع بل وفى التثنية أيضا والعجب من الشارح حيث قال وهى مبنية وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على سنن الجموع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يتقارض الألى واللائى) قال اللقانى ويعين المراد منها عود الضمير اليها من الصلة (قوله ومن عنده علم الكتاب) هم مؤمنو اليهود والنصارى. (قوله أن ينزل الخ) قال الدمامينى وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما فى قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسئلة أنه متى نسب الى المسمى شئ من ذلك الكلام شأنه ان لا ينسب نفيا ولا اثباتا الا الى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل وأما كون المعتقد لذلك المتكلم أو المخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه البتة (قوله فاوقع من على سرب القطا) قال الدنوشرى هو على تقدير مضاف أى على واحد سرب القطا لان من اغاهى واقعة على القطاة لا على السرب ولو قال فاوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل فى الآية فاوقع من على الاصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشرى لو قال ومن عادة العرب فى تحياتهم الخ كان أولى فليتامل (قوله فى صباحك) فى بعض النسخ اسقاط لفظ فى

(قوله الا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشكلة لان قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال انهم كانوا يعظمون الاصنام أكثر من الله لانهم لم يقولوا ذلك وانما قالوا نعبدهم ليقربونا الى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فانهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا جاء الجواب على وفق معتقدهم انهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن بأن الخطاب لعباد الأوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في

في القلة على أعصر وفي الكثرة على عصور والخالي نعته (فدعاء الاصنام) في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله * أسرب القطا هل من يعير جناحه * (و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (ان يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق) فانه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والاصنام) فان الجميع لا يخلقون شيأ (ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات) فانه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في الارض) فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الاول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (ان يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل بمن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة اسم لما يدب على الارض عاقلا كان أو غيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا والا دابة الارض تاكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اهـ (وأما ما) الموصولة (فانها) في أصل وضعها (لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد) أي الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض) فانه يشمل العاقل وغيره (و) تكون (لانواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانكحوا ما طاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه أما الاول فرده ابن الحاج بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل وأما الثاني فلانه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة لان النكاح انما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما

العبادة والخالق فرعا فجاء الانكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى فتامله (قوله كالمثال الاول) قد يقال فيه نظر لان من لا يخلق شامل لاشياء كثيرة مما لا يعقل كالاصنام والاوثان الا أن يقال ان أفراد العقلاء أكثر وقال الزرقاني الكثرة والقلة ليسا باعتبار الافراد بل باعتبار الانواع كما لا يخفى (قوله ويحتمل عندي) هذا يجري في المسئلتين الاوليين أيضا ويمكن أن يعم كلام الشارح (قوله ما عندكم ينفد) قال الزرقاني أي ما عندكم من متاع الدنيا ينفد أي يفنى ولقائل ان يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولانواع من يعقل) زاد بعضهم كونها لآحاد من يعقل نحو ولا أنتم عابدون ما أعبد وأجيب بانها مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين) (اللهم الخ) قال الدنوشري فيه نظر اما أولا فلان النكاح لا يتوجه الى نوع من يعقل حتى يقال ان ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد أفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة وقال السنباطي قوله لان النوع لا يعقل الخ يجاب عنه بانه لم يرد بالنوع الكلي المقول الخ بل الافراد بدليل الآية المذكورة اذ لا ينكح الكلي وانما ينكح الافراد وكأنه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلانه لا يصح هذا مردود اذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

(للبهم أمره) من الاشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة و بالحاء المهملة لاتدرى أبشر هو أم مدر (أنظر الى ماظهر) وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى قال ابن مالك فى شرح التسهيل أخذ من قوله تعالى انى نذرت لك مافى بطنى وللبحث فيه مجال (والاربعة الباقية) من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل فاما أى بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف فى موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل جاءنى (ويرده قوله) وهو غسان اذا مالقيت بنى مالك * (فسلم على أيهم أفضل) وجه الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لاتبنى ولا يصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهى الملازمة للاضافة لفظا أو تقديرا الى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما أجاز اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فاى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور أن ايا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لا يعمل فيها الا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين) فى الاستقبال والتقديم قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان فى شرح التسهيل (وسال الكسائى) فى حلقة يونس

(قوله وللبحث فيه مجال) قال السنباطى لعل وجهه ان المعنى استنزيله منزلة مالا يعقل الابهام فى الحقيقة وهذا قد علمت حقيقته وان كانت صفته مبهمة للعلم بانه ممن يعقل ولكن نقل المرادى عن أبى البقاء ان ما بمعنى الذى لانه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبى البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وان كان من أهله وعليه ينبغى ان يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وان يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن اشكال انتهى واعلم انه قال فى الكشاف وقال ماطاب ذهابا الى الصفة قال السعد يعنى استعمات كلمة مافى النساء مع اختصاصها أو غلبتها فى غير أولى العقول لان هذه التفرقة انما هى اذا أريد الذات أما اذا أريد الوصف كما تقول فى مازيد أى أفاضل أم كريم وفى الموصولة أكرم ماشئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ماذكره المصنف يعنى الزمخشرى وصاحب المفتاح وغيرهما وان أنكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة باى صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة الى غير ذلك من الاوصاف انتهى وقال الدمامينى فى شرح التسهيل بعد ان نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة اذا لم يكن للمتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فجعله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا زائدا على ذلك فانه يأتى بما نحو لما خلقت بيدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحو أنى نذرت لك مافى بطنى محررا المراد انها جعلت مافى بطنها وثمرة فؤادها خادما للمسجد ولم تقصد اذ ذاك ١٢٥ ذكورته من أنوثته وكذا المراد بقوله أنظر ماظهر أى هذا الشئ الذى ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقانى أى ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لانها اذا لم تكن موصولة فلا يتأتى الا أن تكون استفهامية وهنا مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لان حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله فتعينت الموصولية لكن له أن يقول هى استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للمجرور بعلى محذوفا أيضا أى فسلم على شخص مقول فيه أى فى طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك فى بنعم الولد وماليلى بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقانى رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمى قوله أى فسلم على شخص مقول الخ أنظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناء أى مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتاويلا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر اذا ما أتيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل ثم قال لان حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها انتهى فقوله لان حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتامله فان خالفه أشكل عليه تقديرهم فى ماهى بنعم الولد ونحوه فليحرر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشرى قضيته أن تعريفها بالاضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالاضافة والصلة لاختلاف جهتيهما وكل منهما يفيد مالا يفيد الآخر فتعريف الاضافة يزيل ابهام ماوقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ماوقعت عليه انتهى وهو كلام الدمامينى وقال اللقانى الرضى وأيا مضافا لمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لان فى أى ابهام من جهة نوعها ومن جهة نفسها ففى الاضافة تعيين نوعها وفى الصلة

تعيين نفسها انتهى وفى حاشيتنا على الفاكهى مالا يستغنى عن مراجعته (قوله ان أيا وضعت الخ) قال الزرقانى اعترض ذلك الرضى فقال وليس هذا أى التعليل بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشرى قال الرضى وقد علل له ابن الباذش بان قال أى موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل أكثر منه فى غيره استعملت معه أى الموصولة على الابهام وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقانى (قوله لم يقع الخ) قال السنباطى فيه نظر لانه يحتمل العموم أيضا كالذى قبله على معنى يعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذى قبله الخصوص على معنى يعجبنى الشخص المخصوص الذى سيقوم انتهى ويجاب بان الذى وقع منه القيام مخصص لتعينه فى الخارج لان الماضى يدل على الوقوع فى نفس الامر فليتامل (قوله وقد تؤنث) اذا أعربت فى هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لابى عمرو محتجا بان فيها التانيث والتعريف بالاضافة المنوية ١٣٦ وهو شبيه بتعريف العلمية ولهذا لم يصرف جمع فى التوكيد للعدل والتعريف بالاضافة المنوية وأجيب بان جمع أشد شبها بالعلم من أية لانه لا يستعمل ما يضاف اليه بخلاف أى كيعجبنى أيتهن قامت (قوله ما تبين لى أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمى لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما فى الآية والبيت المشهورين فان ما أجيبت به منهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فانه يسلم انها تعرب اذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمى قد يفرق بانه عند ظهور الاضافة يظهر الاحتياج

(ألا يجوز أعجبنى أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يلح له وجه المنع (فقال أى كذا خلقت) اهـ أى كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائى بالمنع ما معناه أن أيا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فكانك قلت يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبنى أيهم قام لم يقع الا على الشخص الذى قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما الا متأخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هى معربة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش والزجاج والكوفيين واليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم اذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعربت ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شئ وخولف فى ذلك قال الزجاج ما تبين لى أن سيبويه غلط الا فى موضعين هذا أحدهما فانه يسلم أنها تعرب اذا أفردت فكيف يقول ببنائها اذا أضيفت اهـ وزعم المانعون أن أيا فى الآية استفهامية وانها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا فى مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائى والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك فى المغنى بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أى حين اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كما روى بيت الآية) وهى أيهم أشد (بالنصب) وهى قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهى لغة جيدة

لدلالة الاضافة عليه لافتقار المضاف لمضاف اليه وأما عند عدم الاضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفى أى هو أظهر فى مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج اليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لو جود دافع ضرر الاحتياج فى الثانى دون الاول لانا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج اليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ويزيد بظهور احتياجه اليه انتهى وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما هو أظهر من هذا فى الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقانى أى وجملة الاستفهام مستانفة قال فى المغنى وذلك على قولهما بجواز زيادة من فى الايجاب (قوله ورد ذلك فى المغنى) قال الزرقانى أى رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بافعال القلوب وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من فى الايجاب وقول الشاعر اذا ما لقيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أى وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستانف بعد الجار انتهى وقال بعضهم لا يعترض على يونس بان التعليق خاص بافعال القلوب لانه يرى بعدم الاختصاص واعترض السنباطى على رده عليهم بالبيت لانه يحتمل أن

يكون المجرور محذوفا والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللقاني قال الرضي كان حق الاعراب ان يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك ان أل اسم مركب يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك معرب وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الاصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي اشارة اليه قال ان أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل

وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا (وأما أل فنحو ان المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني (وليست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفيا خلافا للمازني) في أحد قوليه (ومن وافقه) ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء وأجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن) الاخفش وهو ثاني قولي المازني وحجتهما ان العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول الناظم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي

فاما كرام موسرون لقيتهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

فيمن رواه بالباء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا افرادها) وان وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وان وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي

فان الماء ماء أبي وجدي * (وبئري ذو حفرت وذو طويت)

فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بني طيئ فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قمن (حكاه ابن السراج) في الاصول عن جميع لغة طيئ على

في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أي ضرب أو يضرب (قوله نحو ان المصدقين الخ) محل كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد والا فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فاكرمت المحسن قاله الرضي ومراده حيث لا عهد خارجي والا فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله وسكت عن الصفة الخ) الاظهر انه سكت عنها هنا احالة على ما يأتي قريبا في بحث صلة أل من ذكرها وللاشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال الدنوشري عبارة السيوطي في همع الهوامع وذو في لغة طيئ الى ان قال وهي مبنية على الواو وهذا قد ينافي عبارة الشارح الا أن يقال معنى كلام السيوطي انها ملازمة سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى وتجمع) قال اللقاني مع الاعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الاعراب أقول فانظر لم قال في التوضيح وحكى اعرابها أي ذات وذوات فخصها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجري الوجهان في غير ذات وذوات حرره (قوله وفي مثنى المذكر ذوا الخ) قال اللقاني فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذووان بالنون كما قال قبله في المثنى فان كلا منهما يختم بالنون * (تنبيه) * ظاهر كلام الرضي ان تصرفها مخصوص بحال الاعراب وكلام المصنف قد يقتضي أنه يكون حال البناء أيضا فليتأمل وليحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال الشنباطي على ما قرره الشارح في عبارة المتن حيث

قال أولا عند بعض طيئ وبعد كلام ابن السراج عن جميع لغة طيئ يكون قوله حكاه جملة معطوفة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بتثنيتها وجمعها) وتأنيثها (قوله ويرفعون التاء) قال السنباطي فيه تسمح كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهضن) قال الدنوشري نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفا وتنكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لأينق انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمرون ألا يجوز أن ذوات في البيت بمعنى صاحبات معربا خبرا لمبتدا محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى صاحبات ويكون مما أضيف اليه الفعل بتاويل المصدر كقولهم اذهب بذي تسلم أي بذي سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف اليه فالتقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لان ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم في العدد الكثير نوق ولو كانت ياء لكسروا الاول لتسلم الياء كما في قولهم عيس (قوله على أينق) نقل في التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوها مبالغة في التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقوا ثم أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اهـ واقتصر على القول الوسط لان خير الامور أوساطها (قوله ان لا تكون للاشارة) قال اللقاني لا يخفى ان ذا مشترك بين الاشارة والموصولية كما في الرضي وقد نص الاصوليون على صحة اطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف ان لا تكون ذا للاشارة انما ينبني على المرجوح اذ لا استحالة في اجتماع معرفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويجاب بان اشتراط المصنف ماذكر ليس لما ذكر بل لما أشار اليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل (قوله فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدماميني وهي مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في توضيحه الموضوع

الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب (ونازع في ثبوت ذلك) المحكي على الاطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في جميع لغة طيئ وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت اهـ قال الفراء في لغات القرآن وربما قالوا هذا ذو تعرف وهؤلاء ذو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذات تعرف اهـ (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيئ (ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين) على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم

وكالتي أيضا لديهم ذات * وموضع اللاتي أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا أعرابيا من طيئ يسأل ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به) فبني ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي (وقوله) وهو رؤبة

جمعتها من أينق موارق * (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبني ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وتجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أيانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكى) في ذات وذوات (اعرابهما) بالحركات (اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الاول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي واذا أعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي (وأما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها ان لا تكون للاشارة) لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وماذا التواني) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل (و) الامر (الثاني أن لا تكون) ذا (ملغاة) والغاؤها على وجهين أحدهما حكمي والآخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الالغاء (بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

المقدمة بصنعت والتقدير أى شئ صنعت (كما قدرها كذلك) أى مركبة مما الا انه ما فى محل جر (من قال) لسائل عن شئ (عماذا تسأل) والتقدير عن أى شئ تسأل (فاثبت الالف) من ما (لتوسطها) فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى سبحانه وتعالى عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقى ما ذكره بقوله (ويجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة) بين ما ومدخولها فكأنك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء وسكت عن الغاء ذا مع من لمنع أبى البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين وخص وجواز ذلك بما وذا لان ما أكثر ابهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا فى نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله فى المغنى وهو ظاهر قول النظم

ومثل ماذا بعد ما استفهام * أو من اذا لم تلغ فى الكلام

(و) الامر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الاصح) عندهم لان كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأن ما تجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف من فانها الابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الاول فلان بقية أدوات الاستفهام كما فى الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما الثانى فلان ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا أن يقال ان ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامرى

(ألا تسألان المرء ماذا يحاول) * أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ما الذى يطلبه ويحاوله باجتهاده فى الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى وفائه أم هو فى ضلال وباطل (و) الثانى نحو (قوله) وهو أمية بن أبى عائذ الهذلى كما قال ابن مالك أو أمية بن أبى الصلت كما قال العينى

ألا ان قلبى لدى الظاعنين * حزين (فمن ذا يعزى الحزينا)

أنشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزى الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار (والكوفى لا يشترط) فى موصولية ذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الحميرى

عدس ما لعباد عليك امارة * (أمنت وهذا تحملين طليق)

وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أى والذى تحملينه طليق وعندنا) معشر البصريين (ان هذا اسم اشارة) على أصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبره وهى (جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أى وهذا طليق محمولا لك) وعدس بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبى سفيان

الكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الافك أقول ماذا أفعل ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع فى الكشاف ١٣٩ فى سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع فى شعر ابن المرحل وكان ماذا فانكره ابن أبى الربيع فصنف فى الرد عليه مصنفا وأنشد لنفسه

غاب قوم كان ماذا
ليت شعرى لم هذا
واذا عابوه جهلا
دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن مالك) قال الدنوشرى ينظر على مذهب الكوفيين وابن مالك هل لذا اعراب أولا وهل تفيد شيأ أولا (قوله الا ان يقال الخ) قال السنباطى فعلى هذا فالمقصود اثباته ونفيه زيادة الابهام لا أصل الابهام وحاصله ان ما أكثر ابهاما من من فاشبهت ذا فى زيادة الابهام وقوله والمرجع فى ذلك الخ كأنه كالاستدراك على قوله الا ان يقال الخ أى وان أمكن ان يصح الفرق بما ذكر فالمرجع فى ذلك الى السماع وكلاهما مسموع (قوله ابن مفرغ قال المصنف فى شرح الشواهد بالفاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير ففرغه (قوله لان ها التنبيه الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضى اعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بان أسماء الاشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الاصل (قوله وتحملين حال) أى وحذف الضمير العائد على ذى الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحملين خبر ورد بانه ليس المراد الاخبار بانه محمول لها

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف نحو قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتمييز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغي ابقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومه وقال السنباطي ذكر هذا توطئة للاشارة الى ما سيأتي لكن يغني عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعمم في الاول كان أولى لكن قصد ان يجعل الكلام في شيء واحد لئلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصار على الاول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الامران قال في الكشاف في سورة النساء في تفسير ١٤٠ قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله الى قوله مهين قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من ومعناه يعني انه أفرد الضمير في يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وافراده ثانيا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الاشعار بالاجتماع المستلزم للتانس زيادة في النعيم وما في الافراد من الاشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقري وذكر ابن لب انه عرض ذلك على شيخه ابن الفخار فاجاب بانه تعالى لما ذكر في الاول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب في يدخله وان كان مجموعا في المعنى فهو في اللفظ مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معا فجاء خالدين لرفع هذا الايهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وان كان المعنى صحيحا أما الآية الثانية فذكر فيها نارا مفردة فناسبها الافراد في خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح انه لو روعي اللفظ لزم الاخبار بمؤنث عن مذكر فروعي المعنى بكسر كاف أملك انتهى وفيه ان مراعاة المعنى انما هي في المعنى وهو هي ولم يقل من هو (قوله وان من النسوان) قال الزرقاني أي لانه عضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فأمر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو وما تلك بيمينك ياموسى قالوا ان تلك موصول و بيمينك صلة أي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله

لعمرك لانت البيت أكرم اهله * وأقعد من افنائه بالاصائل

كانه قال لانت الذي أكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله

* يا دارمية بالعلياء فالسند *

فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيأ من ذلك قاله أبو حيان في النكت الحسان على غاية الاحسان

(فصل * وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (الى صلة) تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بصلة (متأخرة عنها) لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه الآخر كما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتمييز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول النظم

وكلها يلزم بعده صله * على ضمير لائق مشتمله

يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك ولا تقل من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أملك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله

وان من النسوان من هي روضة * تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * الاصل في رحمته * وسعاد التي أضناك حب سعادا * أي حبها (والصلة اما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها أن تكون خبرية) وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

خبرية

(قوله معهودة) أي معلومة للمخاطب ثم قاله ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بان قضيته ان الموصول واقع على مخصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من ان الموصول من صيغ العموم خصوصا وكونها معهودة شرط قال الدنوشري وقد يجاب عن هذا الاشكال بان المراد بوقوعه على مخصوص معين ان تعينه انما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافي كونه عاما أي شاملا لكل ما تصف بالصلة فليتامل ذلك فانه دقيق (قوله الا في مقام التهويل الخ) قال اللقاني اعلم ان المبهمة ضد المفصلة المعينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغي اذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الابهام أي الاجمال ولو من الكلام الذي قبل الموصول فالوجه ان يقال معهودة مفصلة الا في مقام الخ (قوله وهي ما قارن الخ) قال الزرقاني تفسيره الانشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما في الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الانشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج الى نكتة والنكتة في ذلك ان الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى بشانها وقد ذكر اللقاني ان عطف طلبية على انشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذا وفي تعريف الشارح للطلبية نظر لان معنى الطلب مقارن للفظه لا متاخر فان معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا ايجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب في الانشاء وان القسمة ثنائية وتثليثها انما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وان كانت خبرية) قال الزرقاني أي بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أي استعمالهم لها فهي انشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان في اتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر في التضعيف نظر (قوله وان منكم لمن ليبطئن الخ) قال الزرقاني أي لمن والله ليبطئن فاللام الاولى لام الابتداء وفي ليبطئن لام القسم (قوله نظرا الى حالة الاستعمال) قال الزرقاني الاستعمال مقابل الوضع يعني انها وضعت لان تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وانما استعملت للانشاء وقد علل الرضي منع وقوعها صلة بكونها انشائية (قوله الظرف المكاني) قال الزرقاني قيد بذلك لان الكلام في الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكاني دون الزماني وأما اذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة اذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفا فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي انظر شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا (قوله اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع ان متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمي فالظرف التام بان يفيد مع قطع النظر عن

خبرية (معهودة) للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (الا في مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن ابهامها) لذلك (فالمعهودة كجاء الذي قام أبوه) اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في شخص قام أبوه (والمبهمة نحو فغشيهم من اليم) أي البحر (ما غشيهم) أي الذي غشيهم أمر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول فان أريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي أنعم الله عليه وان أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما أوحى (ولا يجوز) في الصلة (أن تكون) جملة (انشائية) وهي ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذي أضربه ولا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجي له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما أحسنه لما في التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما أما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال وأما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري وجملة القسم انما جيء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذي لكنه قائم أو حتى أبوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي يغفر الله له وصاحب الافصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) في حصول الفائدة (فهو ثلاثة) الاول والثاني (الظرف المكاني والجار والمجرور التامان) والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذي عندك و) جاء (الذي في الدار وتعلقهما باستقر محذوفا) وجوبا وبذلك أشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي مكانا والذي بك اذ لا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذي سكن مكانا والذي مر بك والى ذلك أشار الناظم بقوله

ملاحظة متعلقه يصح الوصل به ثم ان كان متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص مالا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فان صرح به صح الوصل به ان أفاد بان كان خاصا وبهذا يظهر ان ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التمام فليتامل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند اليه وعلى كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لال على قلة أو ضرورة من قوله ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب خلافا للدماميني لانها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل محل غيرها عند صاحب المفصل حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف لكن المصنف في التذكرة ذكر ما قاله الدماميني فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الاعراب مطرد فيما عدا نحو قوله

انى لك اليندرمن نيرانها فاصطل

وقوله

من القوم الرسول الله منهم

لانها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب (قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أي وصح عطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أل أولا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطي فيه نظر وذلك لان القلة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختيار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار وان كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ انما هو محمول على ما ذهب اليه أو هو نفس ما ذهب اليه فليتامل

---

* وجملة او شبهها الذى وصل * به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو * أم صبي قد حبا أو دارج * وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصفة الصريحة (بالالف واللام) والى ذلك يشير قول النظم * وصفة صريحة صلة أل * (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني ان أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح) مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض المتسعة (وأجرع) مذكر جرعاء فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيا (وصاحب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الابل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) أل (بمضارع) اختياريا (كقوله) وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته) * ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل

فادخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار الى قلته بقوله في النظم * وكونها بمعرب الافعال قل * وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضى والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر اليه الشاعر أم لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة

(فصل) يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل أو قصد الابهام ولم تكن صلة أل فالاول كقوله

نحن الألى فاجمع جمو * علك ثم وجههم الينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه

(و يجوز

(فصل) (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فاما الاسمي فسياتي في بحث نعم ما يشعر بجواز حذفه وفي المغني ان الكوفيين والاخفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم أي والذى أنزل اليكم وأما الحرفي فسياتي في بحث كان انه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الابهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الألى الخ) أي بدليل فاجمع جموعك قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جموعك قاله الدماميني

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعا للنظم الذى ذكر فيه بطريق التبعية للكلام على أى والمناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف فى الاول بالنسبة لما يليه وكذا فى الثانى (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف فى عدم اشتراط كون المبتدا غير منسوخ لكن بقى المصنف لم يذكر فى المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبرا ولا تعرض به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضى غير المبتدا أما خبره وكون الضمير خبر المبتدا أقل قليل فلا يكون فى الكلام اذن دليل على أن خبر المبتدا هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدا الكثرة وقوعه ضميرا وأما خبران فحكمه حكم خبر المبتدا وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها (قوله المفيد للاختصاص) قال الدنوشرى فيه نظر ولا نسلم ان الضمير هنا مفيد للاختصاص فتامله انتهى وقال السنباطى أى لانه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبنى على كلام السكاكى فراجع التلخيص فى بحث تقديم المسند اليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشرى ينظر ما وجه البعد والتعليل يتضمن ذلك الابدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع الى الشئ بعد الاعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فان جعلت فى الظرف ضميرا يرجع على الذى وأبدلت الها منه كان على ١٤٣ ضعف لان الغرض الكلى اثبات الالهية لا كونه فى السماء والارض وكان أيضا فاسدا من وجه آخر وهو قوله وفى الارض اله لانه معطوف على ما قبله وان لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعا عنه وكان المعنى ان فى الارض الها انتهى وقد ذكر المصنف فى المغنى فى بحث اذ وفى الباب الثانى انه لا يعرف أن البدل يتكرر الا فى بدل الاضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه ومراده انه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بانه تكرر فى نحو لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا وان المختار فى الاول الرفع على البدل والثانى بدل لان المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى واذا لم يتكرر البدل الا بدل الاضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أولا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع فى الآية فمن العجب قول بعض الافاضل لا يرد ما قاله المصنف فى البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لان كلام الشارح فى منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعرى كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفى مسئلة تعدد البدل كلام للدمامينى فى شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه فى حاشية الالفية فى الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف فى صلة غير أى) قال الدنوشرى الفرق بين أى وغيرها أن ملازمتها للاضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعى التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلتها لم تطل بالاضافة وهو كذلك لان المضاف اليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضى لحصول الاستطالة فى نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما فى قول الحفيد وانما اشترط فى صلة غير أى الطول بخلافها لان الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل للحاصل انتهى وهو مشكل لانه يظهر عليه انه لا يشترط فى كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله نحو وهو الذى فى السماء اله) فى الرضى أن الصلة فى الآية طالت بالعطف عليها

(ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (اذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان (مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف فى نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لانه غير مبتدا) فانه فى الاول فاعل وفى الثانى نائب عن فاعل وفى الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا يحذف (فى نحو جاء الذى هو يقوم أو هو فى الدار لان الخبر غير مفرد) لانه فى الاول جملة فعلية وفى الثانى جار ومجرور (فاذا حذف الضمير) المنفصل المفيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه اذا الباقى بعد الحذف) للضمير جملة أو شبهها وكل منهما (صالح لان يكون صلة كاملة) لاشتماله على الضمير مستتر فى الفعل وفى الجار والمجرور والى ذلك أشار الناظم بقوله وأبوا أن يختزل * ان صلح الباقى لوصل مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها فأى (نحو أيهم أشد) فأشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و) غير أى نحو (وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفى السماء متعلق باله لانه بمعنى معبود (أى هو اله فى السماء أى معبود فيها) ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله فى المغنى (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (فى صلة غير أى) عند البصريين (الا ان طالت الصلة) اما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذى فى السماء اله أو تأخر نحو قولهم ما أنا بالذى قائل لك سوأ حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لاسيما زيد فانهم جوزوا فى زيد اذا رفع أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا مثل الذى هو زيد فحذف العائد

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة و يكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشري مجزوم بمن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلانيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشري أقول هذا الدليل فيه بل قد يدعى انه دليل كونها موصولا اسميا لان المراد بالسر والجهر في الآية ما يسر به و يجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه انه يعلم الاسرار والاجهار وهو صحيح أيضا فليتأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لانك اذا حذفته احتمل أن يكون الاكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز الذي ضربت لسوء أدبه لان المعنى مفهوم لانك لا تضرب زيدا لسوء أدب عمرو ولك أن تقول ٣ طرد الباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ١٤٤ ضربته في داره اذ لا يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمي يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان انه ان أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم ان دل عليه دليل أمكن الجواز وأن أريد حذفه نسيا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بأن هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لان هذا الشق الثاني حاصله انه لم يؤت ابتداء الا بعائد واحد او يفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل الى ما فيه أحدهما فليحرر انتهى والظاهر أن هذا انما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتامل * (تنبيه) * جاء بقي شروط لحذف العائد المنصوب ذكرها شراح الالفية والنكت وفيها نزاع أشرنا له في حاشية الالفية فمنها أن لا يؤكد ولهذا رد الفارسي على الزجاج في ان هذان لساحران أم الحليس لعجوز قال في الاغفال لان القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف في الحواشي وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الاخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيته زيد رأيت بالحذف وان الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيد لانك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبنى على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جني ويبقى النظر في هذا فان خبر ان يحذف نحو ان مالا وان ولدا وان ابلا وان شاء وذلك في الفصيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف ان هؤلاء مخالفون لسيبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الاخفش في الصلة صحيح لان المقتضي للحذف هو الطول والافلم لا حذف في خبر المبتدا الولا الطول والافقيه ما في الخبر من التهيئة فاذا كنت قد قدرت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافي بين حذف الشئ لدليل وتأكيده لان ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج في غاية الحسن ٣ قول المحشي ولك أن تقول طرد الخ كذا بالاصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول وحق العبارة ولك أن تقول لا يجوز هذا المثال طردا الخ فتامل اهـ

وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة الا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله

* ولا سيما يوم بدارة جلجل *

فيمن رفع يوم والتقدير ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله

وفي * ذا الحذف أباه غير أي يقتفى ان يستطل وصل

(وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي اسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعني بها بضم أولهما ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و(يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب ان كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الالف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جاء مصرحا به في مكان آخر وهو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو

(قوله قال الموضح في الحواشي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينا الخ فالاعتراض بالنسبة الى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لان ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى انك اذا قلت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى ان زيدا مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو مع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي ضربت في دار زيد كان المعنى ان زيدا مضروب في دار ولا يعلم انه في داره ومع الذكر يعلم انه في داره (قوله فانه متى كان العائد أحدهما) قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فان كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معا ظاهر وذلك لان الموصول ما افتقر الى صلة وعائد وهو انما يفتقر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلا وان كان الارجح تقديره منفصلا لان صورة المسئلة ان يكون كذلك وهو مثال فيكفي فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك اياه (قوله لانه منفصل) نقل اللقاني عن الرضى ان الشرط ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاء الذي ما ضربت الا اياه قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما اياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل نصب أي الذي أنا ضاربه انتهى وفيه انه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذي اياه أكرمت لانه منفصل تقدم لافادة الاختصاص ثم قال اما اذا كان التقديم لا لافادة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي اياه أعطيتهما فانه يجوز حذفه لانه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضى انتهى فالشرط كون الفصل لافادة الحصر لا كونه بعد الا وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهي وفي شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي وحذف هذا المنفصل يوقع في الامرين المذكورين (قوله وانما حذف الخ)

قال الزرقاني أشار الى جواب سؤال وارد على قوله يوقع في الباسه بالمتصل وذلك لانه حذف ههنا مع انه يوقع في الباسه بالمتصل وما جوزه الرضى من نحو ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما اياه مثل الآية الشريفة اه وفي جواب الشارح بحث لانه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلا الا ان يكون مراده ان هذا المنفصل في قوة المتصل لان المقام للاتصال وكأنه لم يحذف الا المتصل هذا وانما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا الا على ما ذهب اليه الرضى من انه يمتنع اذا كان منفصلا بعد الا كما أشار اليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بانت سعاد من انه انما يمتنع اذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد ان جوز في ما من قوله ما منت ان يكون موصولا اسميا أو حرفيا ومنت متعد لاثنين محذوفين والتقدير ما منتكه أو منتك اياه على كونها موصولا اسميا أو تمنيتها اياك الوصل على كونها موصولا حرفيا وأورد انه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي اياه أكرمت أو ما أكرمت الا اياه ما نصه انما امتنع في نحو ما أوردته لان حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف الا فيوهم نفي الفعل عن المذكور وانما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الاول فان فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فاذا حذف فانما يتبادر الذهن الى تقديره مؤخرا على الاصل فيفوت الغرض الذي فصل لاجله وأما الضمير في البيت فانه يستوي متصلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو ومما رزقناهم ينفقون وتقريره انه اذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة وذلك قليل في ضميري الغيبة ممتنع في غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وان قدر رزقناهم اياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وان العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الاطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن سمعة عند قوله

* وقد يبيح الغيب فيه وصلا * بعد ان أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله ان الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة اتصالها وهي اللغة القليلة لعلمهم بانه سيحذفونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا الى ما نقله المصنف انه رآه بخط

(١٩ تصريح ل)

جاء الذي أكرمته في داره فان العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كانه زيد على الاصح (و) الوصف نحو (قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به) * فما لدى غيره نفع ولا ضرر

فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذي اياه أكرمت) لانه منفصل وحذفه يوقع في الباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى ومما رزقناهم ينفقون والاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه

العز النسائى من السؤال المذكور لكن فى قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم اذا كانت ماموصولة والجواب ان الاتصال ممتنع فى اللفظ للقبح وقبحه لايمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقانى أى فيعتبر ماهو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هى المشار اليها فى النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه انه لم يقله فى المثال وانما قاله فى اشتراط كون الوصف غير صلة الالف واللام نعم لم يناقش فى المثال لان المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكى اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقانى كلام المكى قال وفيه بحث اذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لال صحيح اذ لم يشترط المصنف ان يكون المنصوب عائد أل لكن فى الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث اذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم ان وخبر كان فانظره فان الرضى نص على عدم منع حذف مثله اذ قال وأما فى غيره أى غير العائد المنصوب المنفصل بعد الا فلا منع أى من حذفه ولعل هذا مراد المكى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن ان يجاب بان قوله أو أنا الضاربه ليس عطفا على اياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذى أنا الضاربه بل على جاء الذى اياه أكرمت والتقدير جاء الذى الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل الهاء عائدة لال والفاعل المستتر عائد لغير أل بما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كانه قيل من الضاربه زيد فقال المتكلم أنا الضاربه أى هو أى زيد غاية الامر ان الصلة جارية على غير من هى له ومذهب البصريين وجوب ابراز الفاعل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا لقول القائل من الضاربه زيد وانما كما فرضناه كذلك وهذا وان كان فيه تكلف فى الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ خالد كغيره على المصنف بالسهو فليتامل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقديرا) قال الزرقانى فيه نظر لان النصب التقديرى للمعربات دون المبنيات فلو قال ناصبه للعائد محلا كان مناسبا وأجيب بان النصب لما كان عارضا على الاصلى وهو الجر سماه تقديريا لذلك (قوله قال الموضح فى الحواشى وماهذه الخ) قال فى حواش أخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أى فاقض قضاءك قال أبو حيان ليس مجمعا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة الى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالاقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لايجوز مثله فى القرآن انتهى

اتصال الضميرين المتحدين الرتبة فى ضميرى الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذى انه فاضل أو كانه أسد) لان اسم ان وكان المشددتين لايحذف الا شذوذا وأتى بمثالين أحدهما مالا يغير معنى الجملة وهو ان والثانى مايغيرها وهو كان (أو) الذى (أنا الضاربه) لان الوصف صلة الالف واللام واسمية أل خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فاذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح فى حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد المنصوب ليس عائدا على أل فى هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذى كما يفيده العطف بأو والعائد الى أل انما هو الضمير المرفوع المستتر فى الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير أل كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان عائدا على أل نحو جاء فى الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر) فحذف العائد الى أل المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاى بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لان الاصل فى العمل للفعل فكثر تصرفهم فى معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسى لايكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد ردىء جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد متصل ان انتصب * بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف فى كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالاضافة ان كان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصبا للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافا للكسائى (نحو فاقض ما أنت قاض) والاصل فاقض الذى أنت قاضيه فحذف العائد على ما وهو موصول اسمى قال الموضح فى الحواشى وما هذه تحتمل ان تكون مصدرية أى اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذى قام أبوه) لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذى (أنا أمس ضاربه) لان المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذى أنا مضروبه لان الوصف اسم مفعول

(قوله المجرور بالحرف) قال اللقاني قال الرضي وينجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لابد من حذف الجار أيضا اذلا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما تامرنا أي تامرنا به أي باكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي به أي باظهاره وقال فقلت لها لا والذى حج حاتم * أخونك عهدا انني غير خوان ثم قال وربما يحذف المجرور وان لم يتعين نحو الذى مررت زيد أي مررت به وان احتمل مررت معه أوله أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقاني قال الرضي ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو ان يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف

حرف الجر قياسيا في كل موضع

وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف ان كان) في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفقا فيهما (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلابد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم

* كذا الذى جر بما الموصول جر * (نحو ويشرب مما تشربون) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذى تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا أو معنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تركنن الى الامر الذى ركنت) * ابناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذى ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذى مررت أي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت في الذى حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أي به لان اصدع في معنى مر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح الآن منها بالذى أنت بائح أي به انشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدى الطائي

ومن حسد يجور على قومي * (وأى الدهر ذو لم يحسدوني)

فاى استفهامية مبتدا وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف (أي فيه) والذى سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بقي كما تقول أعجبني اليوم الذى جئت تريد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به الامام سيبويه أما اذا قلنا انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في أولا صار الضمير منصوبا على المفعول به

والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا باس بحذفهما مع الجر و ر بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أي على طريق التوسع وقوله بحذفها أي الكلمة التي هي حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتي قريبا في كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذى تشربون منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه ان جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه وممن مشى على عدم الجواز الاشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية ان تكون مصدرية كما استظهره في المغني ولم يلتفت الى اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تجويزه انه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبني للمفعول والصحيح ان ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لان ما ذكره في مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذى يراد به ان والفعل المبني للفاعل لا فيما اذا تلفظ بان والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستعارة * (تنبيه) * يمكن ان يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الاعراف ويدل على ان العائد المحذوف مجرور قوله تعالى في يونس فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك ان مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعنى كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالباء ويؤمن نقيض يكذب فاجراه مجراه لانهم قد يحملون الشئ على

نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وانه يمتنع حذفه اذا كان محصورا كما قال في النظم وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ماسيق جوابا أو حصر وذكر المرادي امتناعه في صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره ان حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف مام عن الرضي في المجرور والمنصوب وعن المصنف في المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت الخ) هذا اجمال لا باس ويأتي الفرق بينهما في باب الفاعل

(هذا باب المعرف بالاداة) (قوله المشهور عند النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه) على هذا جرى الناظم في شرح الكافية وذكره ولده في الشرح وحاصله انه اتفق الشيخان على استحقاق الاداة للتخفيف وعلى ان ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الاصلية وانه في حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف في أصل الوضع ان وضعت الاداة على حرف واحد وعارضنا معارض في الابتداء فزدنا على الاصل وقال الخليل فعل بان حذف من الاداة وعارضنا معارض في الابتداء فبقينا على الاصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أي في شرح التسهيل وقال فيه ان الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها في الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة أسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطي مضارعه من ضم الاول ما يعطي مضارع الرباعي اجمر للاعتداد بهمزته وان كانت همزة وصل زائدة فلا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يندفع قول اللقاني في صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذ لا معنى لأن أل بجملتها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بان الزيادة التي تنافي الاصالة الزيادة على الشيء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك

توسعا كأنه قال وأي الدهر ذو لم يحسدوني ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده أي به فحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الآية الشريفة موصول حرفي ولا حذف (و) شذ أيضا (قوله) وهو رجل من بني همدان

وان لساني شهدة يشتفى بها * (وهو على من صبه الله علقم)

أي عليه أنشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهو بتشديد الواو والمفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني مثل العسل والشهد يشتفي به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه (فحذف) حاتم الطائي (العائد) المجرور بفي مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذو (في البيت (الاول) وهو قوله ومن حسدا الخ (و) حذف الهمداني العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) في البيت (الثاني) وهو قوله وان لساني شهدة الى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به أو انما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه أو عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرف بالاداة) قال في التسهيل

(وهي أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل في ان المعرف أل قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها ان المعرف أل والالف أصل والثاني ان المعرف أل والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى وأسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة

(قوله فيثبتونها مع حركة ما بعدها) أي ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة اليها وقال ابن الناظم المشهور من قراءة ورش انه يبدأ بالهمز في نحو الآخرة والاولى ومثله في المرادي وحاصله ان ورشا لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فيما ذكر الا شذوذا وفي النشر خلافه (قوله و يثبتونها في القسم والنداء) أي جوازا بدليل ما قالوه في بابي النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله و يثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها الا ان دعوى أن الالف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل وتبعه ولده ان فيما ذهب اليه الخليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة ومرادهما أن الهمزة اذا فتحت تلتبس بهمزة الاستفهام فتحتاج الى الابدال أو التسهيل وذلك مؤيد لوقوع الفرع حيث لا يقع الاصل (قوله واذا كانت الخ) قال الدنوشري بيانه ان اللام لما كان يكثر ادغامها خففت فكانت أولى لكثر دورانها وأشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف والاظهار في آخر (قوله فهي لبيان الحقيقة) قال اللقاني ينتقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي أدخل سوقا فان كلا لا تختلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بدخولها فرد مبهم فليتامل انتهى ويمكن أن يجاب بان أل فيما نقض به للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على فرد بسبب القرينة وان الدخول لا يكون الا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فلشمول خصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما ينافي ان أل لخصائص الجنس على الشمول اذ التمييز طبق المميز افرادا وغيره والمميز اذا كان هو خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب ان أل في نحوه للجنس أي الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الامير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اه وخصه الدنوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بانه لا يشمل جميع خصائص الرجال وانما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بان المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتامل الا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله في المغني بعد التمثيل بانت الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) مفعول له

أجمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها و يثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الى كما يقولون قدي ويثبتونها مسهلة في نحو آلذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج وأما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو ها الله لا أفعلن ويا الله فلان أل صارت عوضا عن همزة اله وأما قولهم في التذكر الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد وأما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على التنكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالف التنوين ودخلت أولا لان الآخر يدخله الحذف كثيرا فصينت من الحذف بذلك وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا واذا أظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى وأولى الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال * أل حرف تعريف أو اللام فقط * (وهي) على كل قول (قسمان اما جنسية) وأنواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها أن يقال لا يخلو اما أن تخلفها كل حقيقة أو مجاز أو لا تخلفها أصلا (فان لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهي لبيان الحقيقة) والماهية من حيث هي (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شيء حي) والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني (وان خلفتها) كل (حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا) فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وان خلفتها) كل (مجازا فهي (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فانه لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز

(قوله الفرا) قال في القاموس كجبل وسحاب حمار الوحش وقال الهروي الفرا مقصور حمار الوحش (قوله وأل في الصاغة موصولة) فيه نظر لان محل كون الداخلة على الصفة الصريحة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت والا فهي حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أي لانه يشبه الضمير وهو واقع موقعه (قوله أو علمي) قال اللقاني العلمي هو العهدي اذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه فالصواب أو حضوري كما عبر به في علم الجنس انتهى وهذا على ما في بعض النسخ وفي بعضها أو حضوري كما قال الشارح ولا اشكال في هذا النوع لكن يبقى الكلام في التعبير عن النوع الثاني فانه على نسخة التعبير عن الثالث بحضوري يظهر ما في غالب النسخ من التعبير عنه بعلمي وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمي لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بذهني فليحرر * (فصل) * (قوله أي غير معرفة) قال اللقاني أي ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط اذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتي في علم) قال اللقاني فيه اشارة الى ان أل جزء العلم والا لقال كالداخلة على علم (قوله وفي القاموس الخ)

على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هانئ

وليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

فان قيل هذا الضابط يصدق على أل في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة أي صاغة بلده أو مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بان الكلام في أل المعرفة وأل في الصاغة موصول على الاصح (وأما عهدية) وهي ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر أن يقال (العهد اما ذكرى) بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا الى فرعون رسولا (فعصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة (أو علمي) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (اذ هما في الغار) لان ذلك معلوم عندهم أو حضوري وهو أن يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم أكملت

* (فصل وقد ترد أل زائدة أي غير معرفة) * وغير موصولة (وهي) ثلاثة أنواع وذلك لانها (اما) زائدة (لازمة كالتي في علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالاول (كالسموال) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمز طير يكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبي وهو أعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي (و) الثاني (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره

فجعلوه

قال الزرقاني لا مخالفة بينه وبين ما قبله في الضبط وانما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الاول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثاني علم طير يكنى بما ذكر (قوله واليسع) جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب اليه البيضاوي من كونها من قبيل اليزيد لان تلك انما تقع في الشعر وفي كلام الجوهري تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الالف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر الا في ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بان الشاذ قد يلحق بالمجوز للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمي الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثاني انه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل زائدة لازمة لمقارنة الوضع أي النقل قال اللقاني وأنت اذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لانه على القول الاول عربي وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكروا فيخالف ذلك قولهم أسماء الانبياء كلها أعجمية الا أربعة صالحا وشعيبا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثاني فال كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الاعجمي أي الموضوع بوضع العجم الا أن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمي قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجاب بان قولهم المذكور بالنظر للمتفق عليه وقوله وعلى الثاني الخ هذا يتوقف على ان أل ليست في لغة العجم وقوله الا أن يقال الخ فيه نظر لانا وان قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الاعلام انما هو الوالدان ومن ينزل منزلتهما كذا قرره في درسه انتهى أقول نص السعد في التلويح على أن الاعلام لا تنسب للغة دون

أخرى وقول النحاة ان بعض الاعلام أعجمي معناه انه أقرب الى كلامهم لانه على وزانه فلا اشكال على كل حال (قوله شـمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عز) قال الدنوشري بضم العين منادى مرخم حذفت ألفه (قوله اسم اشارة) قال الدنوشري فيه نظر وعبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر واليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لانه جعل أل في الآن قسم التي في العلم وقال بعد هذه معارف بالعلمية والاشارة

فعلاء وثناء وكانت فاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي شجرة أصلها تأنيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول

يا عز كفرانك لا سبحانك * اني رأيت الله قد أهانك

ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتي (في) اسم (اشارة وهو الآن) فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقا للزجاج والناظم) في قوله

وقد تزاد لازما كاللات * والآن والذين ثم اللاتي

(أو) كالتي (في موصول وهو الذي والتي وفروعهما) من التثنية والجمع فأل في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة (لانه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الامثلة (معارف بالعلمية) كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى (والاشارة) كما في الآن خاصة (والصلة) كما في الموصول (وأما) زائدة (عارضة) وهي نوعان وذلك لانها (اما خاصة بالضرورة كقوله)

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * (ولقد نهيتك عن بنات الاوبر)

أنشده ابن جني وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو أيضا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض وأصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لانها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)

وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة أل الداخلة على بنات أوبر في البيت الاول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما (لان بنات أوبر علم) لضرب من الكمأة (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) فأل الداخلة عليهما زائدة للضرورة والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولاضطرار كبنات الاوبر * كذا وطبت النفس يا قيس السري

والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علما قولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقاني أي معرفان وتجوز المصدرية (قوله واعترض الدماميني الخ) قال السنباطي وأجاب عنه الشمني بان المراد بال الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزءا من اللفظ أولا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شئ أم لا انتهى أقول واليه الاشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليتامل انتهى وفيه أن ما اشار اليه المصنف انما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها أل بازائه وجواب الشمني لا يلاقيه والاقرب الجواب بأن المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لا فيها على ما مر صدر الباب (قوله والاشارة كما في الآن) وليست زيادة أل في الآن مبنية على انه متضمن حرف التعريف فقط لبرادان هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فسقط ما ذكر الجلال في النكت (قوله لان بنات أوبر علم) أي كما ان ابن أوبر وبنت أوبر علمان فاندفع ما يرد أن بنت أوبر علم وهو اذا جمع ينوي تنكيره فاذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار اليه اللقاني (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقاني قد يرد بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة اذ يصدق عليه قول الناظم في النكرة قوابل المعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا الايراد ان المراد بقبول أل في تعريف النكرة قبولها في نفسه مع

قطع النظر عن كونه تمييزا لا يقبلها وانما منعه من القبول وقوعه تمييزا العارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقاني اعلم أن قصد المتكلم به الاشارة الى الاول فى علم المتخاطبين ثم الاول بعده فى علمهما فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أولوا ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهى مترتبين (قوله فالسابق منهما حال) سيأتى فى باب الحال ان الحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا ما نقله الدماميني عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لا نطيل بها وقال ان مذهب جمهور البصريين انه من تركيب وول كددب وانه لم يستعمل هذا التركيب الا فى أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدماميني بعد قول التسهيل والحق باسبق مطلقا أول فى حالة كونه صفة ١٥٢ لكونه بمعناه فنقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا الى نكرة نحو ان أول بيت والى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التى تجرى فى أسبق كلها تجرى فيه وان كان أول ملحقا باسم التفضيل لانه ليس فى الحقيقة أفعل تفضيل وانما هو جار عليه فى أحكام تلحقه (قوله واما مجوزة) عطف على اما خاصة (قوله أو اسم عين) قال الراضى وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان فى الاصل المنقول عنه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب وان لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله الا للغلبة كما يأتى انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمي يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفصيل كبير أمر فليتامل (قوله كقوله أيا جبلى نعمان) فيه ان نعمان فى البيت بفتح النون ونعمان الذى الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعى) فلك الآن أن تسمي ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد اطلاقه على المسمى نفسه الذى وردت التسمية به (قوله فلا يجوز فى نحو محمد) قال اللقاني لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر فى نحو محمد بقوله لم يقع وفى نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بادنى تامل قال الشهاب القاسمي وجهه كما أفاده فى تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال ان قول المصنف لا يقبل أل ظاهره انه لا يقبل أل من حيث هى أى معرفة

(ويلتحق بذلك ما زيد) فى النثر (شذوذا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فأول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقبي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل أول على الاصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثانى أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وأما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول مما) أى من شئ (يقبل أل قد يلمح أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (فى المنقول عن مصدر كفضل) فانه فى الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا اذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فانه فى الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها فى حمرته بالدم فان قلت فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك فى مرتبتين فقال ما حاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعا للنظم فى قوله

وبعض الاعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا

كالفضل والحرث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن أن يكون سمى بنعمان مجردا من أل كقوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعى) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز فى نحو محمد وصالح ومعروف) ان يقال فيها المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (فى نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصله الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة فاما قوله

(رأيت

أوغيرها وهو مشكل لانه يقبل أل الموصولة وان كان قليلا كما قال الناظم * وكونها بمعرب الافعال قل * لكن يرد على هذا الجواب ان المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الاصل الملوح لها غير شرط في هذا النوع أي أل المزيدة للمح الاصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقاني *(فصل)* (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالاضافة أو الاداة) قال اللقاني يعني في أصل وضعه وأما بعد الغلبة فعرف بالعلمية وقوله أو الاداة يعني العهدية كما في المغني الان لقائل ان يقول اللفظ الذي يستحقه كل من الافراد هو الاسم المجرد لا المعرف بأل العهدية اذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق الا في ذلك الفرد ولا دليل على انه علم له غالب عليه فتدبر وقوله يعني العهدية قال الشهاب القاسمي لعل وجهه ان مدلول مدخول الجنسية ليس الا الجنس من حيث هو او باعتبار وجوده في ضمن جميع أفراده أو في فرد مبهم فلا يناسب ان يغلب على بعض الافراد الا بتعريفه لانه لا يستعمل فيه بخلاف ما اذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا اشكال فيه لان الموضوع للفرد المعهود يصلح له كل فرد اذ ما من فرد الا ويصح ان يستعمل فيه لان يعهد فان كثر استعماله

في بعض المعهودات صار علما له بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على انه علم الخ قال الشهاب القاسمي لانتفاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين افراد ثم غلب على بعضها اذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد الا في فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالاعلام) قال اللقاني أي صار علما الا انه التحق بها في رتبة التعريف اذ المضاف الى العلم في رتبته وان لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله ان اللحوق في العلمية لا في التعريف لثبوته قبل قال اللقاني ثم لا يخفى ان المعرف بالاضافة هو المضاف وان الذي صار علما المركب (قوله قيل وهذا انما يرد الخ) قال اللقاني هذا الجواب ظاهر وحاصله ان من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أي غلب على عبد الله هذا دون من يشاركه في هذا الاسم ممن هو مسمى به مع انه لم يغلب على ابن مسعود لانه مات قبل اطلاق هذا اللفظ وأيضا فلان الكلام ليس في العلم الغالب بل في المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أي هذه الالفاظ وهي ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لان هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من اخوته وحينئذ ففي تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله الا في نداء أو اضافة) قال اللقاني لا يخفى ان أل هذه من أل الزائدة في علم قارنت وضعه أي نقله الحاصل بالغلبة وقد قال في أل الزائدة في علم قارنت اللازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والاضافة وغيرهما قليلا فان كان الاطلاق في الاول مرادا أشكل الامر وان لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا اشكال الا من حيث الاطلاق في موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال ان السمين في اعرابه في سورة الانعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك ان الزائدة في علم قارنت وضعه الغالب فيها الاثبات وهو يخالف ما عليه الموضع انتهى

(رأيت الوليد بن اليزيد مباركا) * شديدا باعباء الخلافة كاهله

(فضرورة) دخول أل على اليزيد (سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل في الوليد للمح الصفة وقيل أل في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم اذا أضيف كقوله

علا زيدنا يوم النقى رأس زيدكم * بأبيض ماضي الشفرتين يمان

حكاه في المغني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر

(فصل من المعرف بالاضافة أو الاداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالاعلام) الشخصية في أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالاول) وهو المعرف بالاضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من اخوتهم) فليتأمل (والثاني) وهو المقرون بالاداة (كالنجم) فانه في الاصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أي كثرة الكواكب لان كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي (والعقبة) فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف اليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة (والبيت) فانه في الاصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيبة مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم (والاعشى) فانه في الاصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد يصير علما بالغلبه * مضاف او مصحوب أل كالعقبه

(وأل هذه لازمة) دائما (الا في نداء أو اضافة فيجب حذفها) لان حرف النداء والاضافة لا يجتمعان أل

وقوله أشكل الامر قال الشهاب القاسمي كان وجه الاشكال انه لم يتجه فرق بين ماهنا وماهناك وقوله وهو يخالف ماعليه الموضح قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث انها لم يجعلها لازمة بل غالبة ومن حيث انه يشمل أل في غير الاعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضح فليحرر (قوله هذا يوم اثنين) قال القاني اعلم ان اضافته من اضافة المسمى الى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وان الاثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما اذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا الاثنان وحينئذ فاطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة اذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثاني فتدبر *(هذا باب المبتدأ والخبر)* قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج حيث ذهب الى ان المبتدأ هو الاصل لا الفاعل والى ذلك ذهب الجرجاني لان أصل الكلام انما هو الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بعض المتأخرين الى ان كل واحد منهما أصل. قال بعضهم ولم أره منصوصا انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا ثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو بمنزلته مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته أي بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى انه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بان التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الافراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجرد ١٥٤ عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بان هذا انما يرد اذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول اذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لاحي واثبات التجرد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم ان التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيتعين أحدهما وهو الاول بالدليل الخارجي كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور.

ويمكن ان يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ماذكر أصلا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام اذ التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديرا واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول انهما ترافعا أي كل منهما رافع الآخر وعلى مذهبه يزاد أيضا غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المحدود اذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وان عطف على قوله اسم فاته التنبيه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضا فلينظر على ماذا عطف فتامل انتهى أقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي ان قيل الاولى ان يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وان كان ذلك انما يطرد في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا نولك ان تفعل فقد أعربوا نولك مبتدأ وان تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك فان ذلك لانه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحرر عبارة لدخول هذه الاشياء قلت اذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشمل نولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بان صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول

هذه كما أشار اليه الناظم بقوله * وحذف أل ذي ان تناد أو تضف * أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الاضافة وهذا معنى قول النظم * وفي غيرهما قد تنحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عيوق طالعا) حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله أل في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان أسماء الايام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران

(هذا باب المبتدأ والخبر)

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال * مبتدأ زيد وعاذر خبر * وحده الموضح بقوله (المبتدأ اسم) صريح (أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته) أي بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى)

المكتفى به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم ايمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذى بمنزلته) أى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو وأن تصوموا خير لكم) فان تصوموا مبتدا وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه فى تاويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فانذرتهم مبتدا وهو فى تاويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدا وسواء خبرا لان ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقة بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) فتسمع مبتدا وهو فى تاويل سماعك وقبله أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله أن السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها (والمجرد) عن العوامل اللفظية (كما مثلنا) للصريح المؤول به (والذى بمنزلة المجرد) عن العوامل اللفظية

اجرائها فجعل خبرا انتهى هذا وقال اللقانى قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم اذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما فى الاسم وقد يجاب بان التجرد منه مراد وان لم يصرح به الا أن يقال المراد لا يدفع الايراد فتامل وقد يجاب بان مرفوع لاهية غير مكتفى به كما تاتى الاشارة اليه انتهى و يندفع ما أورده من أصله بجعله معطوفا على مخبر عنه أى محكوم عليه بانه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة الغنيمى يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الاول عليه كما حذف أو بمنزلته كما أشار اليه الشارح وكان ينبغى له أن يشير الى حذف مجرد وكانه لوضوحه لم يشر اليه و يصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم أن سلم انه رافع لمكتفى به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث انه وصف فيخرج الحسن وجه اذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لان الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشئ لكن رفعه له من حيث انه مبتدأ لا من حيث انه وصف و وجه ذلك ان وجه مسند الى الحسن والحسن مسند اليه فيكون ارتفاع وجه بالحسن لكونه مسندا اليه لا لكونه وصفا والا كان الامر بالعكس بان يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا اليه كما فى أقائم الزيدان ونحوه تامله (قوله لمكتفى به) قال بعضهم من مظهر كاقائم الزيدان أو مضمر بارز كاقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمى أنظر ما ياتى من قوله غير ماسوف الخ فانه حكم بان غير مبتدأ مع أن الوصف الذى أضيفت اليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال فى درسه معترضا قول المصنف ١٠٠ الآتى والخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض بعلى زمن فى غير ماسوف على زمن فانه خبر لانه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع مبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع انه ليس خبرا ويجاب بان غير مبتدا فى اللفظ والمبتدا فى الحقيقة هو ماسوف اذ هو فى معنى ما ماسوف فلا يصدق مع مبتدا غير الوصف بل مع مبتدا هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه من تقديره فى الدرس أطال الله بقاءه (قوله من يعتقد السامع عدم ايمانه) أى بناء على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام كما هو مذهب الشارح و يحتمل أنه قصد ان يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشرى فيه نظر اذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول وهو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال فى قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتامل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشرى هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر ان فى قوله تعالى ان الذين كفروا وما بعده فاعل به و يجوز أن يكون مبتدا وما بعده خبره وهذا الاخير مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتامل انتهى وقد مثل الزمخشرى بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وقول الاكثر وقال كثير ان سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل حجة الاولين ان سواء ليس بصفة فى أصل الوضع فاجراؤه على باب الاسمية أولى من اجرائه على الوصفية ولو كان صفة فى الاصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه و كذلك برجل سواء هو وأبوه أحسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فلذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبر ان لئلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسى الخ) لم يبين اعراب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبر ان وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بان الاستفهام الخ) فان قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق فى علمت أيهم فى الدار قلت ذاك استفهام اذ المعنى علمت جواب أيهم فى الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام البتة (قوله شاذ فى غيرها) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل فى باب القسم لا نسلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ فى غيرها على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد فى

باب أما اذا أطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجملة التى يضاف اليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الامير أى حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أى يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لانك اذا نصبت تشرب بان مضمرة يصير في الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع فيتصيد اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة اللقاني قوله أن السبك بدون حرف مصدري مطرد في باب التسوية هذا كلام مهم وقد يقال لا نسلم ان السبك بدون سابك لان همزة التسوية حرف مصدري فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر بل هي أقوى من لو مثلا لانها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله أن السبك بدونها شاذ سيأتى في نواصب الفعل أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسى وحيث حكمنا بان ان مقدرة فهى مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ ففي قوله شاذ وقفة (قوله من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدا وغير فاعلا أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذى يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من فكذلك ماهو بمنزلته انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وتبع المصنف أباحيان في الرد عليه بذلك ولتنزيل هذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا

ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه فالاول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كان مجرورين بمن والباء زائدتين (لان وجود) الحرف (الزائد كلا وجود ومنه) أى من المبتدا المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (بايكم المفتون) فايكم مبتدا والباء زائدة فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدا مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول أيكم المفتون أى المجنون وعلى الثانى الفتنة بايكم أى الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدا مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدا وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحجة الاول ان اغراء الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن ليلزم والشئ الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفى الجنس وهما لام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في المعنى قاله أبو اسحق الجزرى في نقده على مقرب ابن عصفور والثانى وهو الذى يشبه الزائد نحو * لعل أبى المغوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقيته فجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب أشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشئ (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقائم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشى أبواك والذى بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك مبتدا وهو بمنزلة الوصف فيما كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغى وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسيأتى في باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من أسماء الافعال (فانه لا مخبر عنه ولا

يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسيأتى في باب حروف الجر أن خبر المبتدا محذوف أى لكم لا جل الة رزقكم لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا وانما جملة يرزقكم صفة واعتبار التوصيف لمجرد تصوير النفى لا للاثبات فان الاستفهام للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح وجه * (تنبيه) * قال الدنوشرى من المبتدا المقرون بالحرف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدا مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى ان زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فان قلت هل من ذلك وصف المبتدا المضمر في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * في قول من زعم ان الاصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن اليزيدى وان كانت لكبيرة * قلت هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لان كان الزائدة لم يعمل فيها شئ وانما استتر فيها استقباحا لظاهره لو بقى (قوله لان صيغة مفعول الخ) ولان سياق الآية يقتضى الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشرى لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لانه لا يتعين في مثاله المبتدا والخبر فانه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولك زيدا ضربته (قوله وان تفعل فاعل بنولك) قال الدنوشرى فيه نظر أما أولا فهو مخالف لقوله في باب لا انه نائب عن الفاعل وأما ثانيا فالذى يفهم من قول الصحاح قولهم نولك ان تفعل كذا أى حقك أن تفعل وينبغى لك وأصله من التناول كانك قلت تناولك كذا وكذا ومانولك ان تفعل كذا أى ما ينبغى لك انتهى ومن قول الرضى في باب لا والنوال مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك وما ماخوذك هذا الفعل أى لا ينبغى لك أن تتناوله وتأخذه أى ان خبر لا مرفوع أغنى عن الخبر وان صح أيضا وكان أبا حيان لحظ ذلك فقال ماقال مما هو محكى عنه في

باب لا كما ذكره الشارح (قوله غير مكتفى به) أى فلا يحسن السكون عليه وهذا واضح اذا لم يعلم مرجع الضمير أما اذا علم كما اذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فانه يكتفى به ويحسن السكون عليه لانه بمنزلة أقائم أبو زيد وصرح الرضى فى نحو أقائم هما بعد ذكر الزيدين بان الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ ثانيا وأبواه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد نظير زيد قائم أبواه (قوله وفى الاكتفاء بالفاعل) قال الدنوشرى كان الاولى ابداله بالمرفوع كما هو ظاهر أى فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضى وانما ذلك شرط فيما اذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغنى فى باب اعمال اسم الفاعل (قوله ووافٍ مبتدأ) هذا غير متعين لجواز كونه اسم ما الحجازية وأنتما فاعل أغنى عن ١٥٧ خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور ضد

وصف) فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح (و) خرج بقوله رافع المكتفى به (نحو أقائم أبواه زيد فان المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفى به) فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولا بد للوصف المذكور) وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفى أو استفهام) عليهما وهل ذلك شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف (نحو قوله

خليلى ما وافٍ بعهدى أنتما) * اذا لم تكونا لى على من أقاطع

فما نافية ووافٍ مبتدأ وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل أيضا والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه فى قوة قولك ما قائم الا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله

(أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا * أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول مبتدأ والثانى * فاعل أغنى فى أسار ذان

وقس وكاستفهام النفى * واذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافا للاخفش والكوفيين) فى اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام (ولا حجة لهم فى نحو) قول بعض الطائيين

(خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا * مقالة لهبى اذا الطير مرت

(خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبرا مقدما) وبنو لهب مبتدأ مؤخرا (وانما صح الاخبار به) أى بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لانه) أى خبير (على) وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء

الاستتار) قال الدنوشرى يفهم من هذا الجواب ان الزمخشرى وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك واذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدأ بالاتفاق قال بعضهم الا فى مسئلتين الاولى نحو أقائم وضارب زيد اذا أعملنا الثانى فقائم مبتدأ والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقائم الزيدان أم ذاهبان اذا لم يجعل ذاهبان خبرا لمبتدأ محذوف أى هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتأمل انتهى وكلام المغنى فى باب المبتدأ من الباب الخامس صريح فى رد جواب الشارح لانه نقل أن الكوفيين أوجبوا فى نحو أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ نقل فى أماليه الاجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشرى زعم أن أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم ان أنت مبتدأ فعلم أن مراد الزمخشرى بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفى بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية انما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال فى ما الحجازية ثم انه يرد انهم قالوا فى باب النواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لان المبتدأ حينئذ ليس وصفا الا بالتأويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد (قوله لان الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف وما بعده افراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال اللقانى قد يناقش بان الملائكة جمع تكسير

حى من الازدفان قلت اذاجوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة * قلت عمله في المرفوع بعده وسياتى ان العمل من جملة المسوغات * فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيلي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد (واذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخواك) فقائم مبتدأ وأخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وان طابقه) أى طابق الوصف ما بعده (في غير الافراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك) بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومثلها جمع التكسير نص عليها الشاطبي (وان طابقه) أى الوصف ما بعده (في الافراد) تذكيرا وتأنيثا (احتملهما) أى الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم اخوك) وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر * ان في سوى الافراد طبقا استقر (وارتفاع المبتدا بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا) عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتدا وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما عليه له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا

فيؤول بالجماعة وهي مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعيل كما في ان رحمة الله قريب من المحسنين وبهذا أجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه افراده (قوله قلت الاخفش لا يشترط الخ) ذكروا في باب اسم الفاعل ان الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وأيضا فقد أسلف عن المغني أن الراجح ان الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لايهامه أن الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الاخفش وغيره الا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمرفوع (قوله واذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والفرض انه رافع للظاهر مع انه لم يرفع فيما اذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الامر بالعكس وكذا اذا طابقه افرادا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد فلا يجوز اذ لا يجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الاولى ان يكون مفردا وما بعده مثنى الثانية أن يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو مثنى وما بعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون مثنى وما بعده مجموعا أو بالعكس ففي الاربعة الاخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفي الاولين الكلام صحيح وهو محمل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للاربع للعلم ببطلانها فتامل انتهى (قوله تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري أخذا من اللقاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فافضل خبر مقدم وان كان ما بعده مثنى (قوله تعينت خبريته) قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وان كان قليلا على ما يصرح به في الفاعل الجواب (قوله وان طابقه في الافراد احتملهما) قال الدنوشري محل جواز الوجهين اذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لانه كان يجب تأنيثه حينئذ لاسناده الى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضا في نحو أراغب أنت عن آلهتي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه وبين معموله الا أن يقدر للجار متعلق وينتقض أيضا بنحو أقائم عندك هند فان الوصف مبتدأ لا خبر انتهى وقد نقض اللقاني بالاول قول المصنف احتملهما (قوله أقائم أخواك) قال الدنوشري زعم عبد الغفور محشي شرح ملا جامي انه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجل مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أقائم زيد بلزوم التباس المبتدا بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد وأجاب بعضهم بان زيدا في الاول يحتمل الامرين كل منهما بخلاف الاصل وذلك اجمال لا لبس فليتامل انتهى وأقول البعض المتوقف البدر الدماميني والمجيب الشمني وتحرير الفرق بين الاجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشري هذا صادق على

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء لانه تجرد للاسناد (قوله واعترض بان المبتدا الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان الرافع لابوه ليس المبتدا وانما هو صلته لان المبتدا هو أل الموصولة ولكن ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتأمل (قوله وهذه الاقوال كلها الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع اذ هما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلان الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لان مدار العمل على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكر وه عاملا انما هو باعتبار المعتبر وقوله فلان اجتماع عاملين الخ مردود أيضا بان هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلان العمل تأثير الخ (قوله وعن الكوفيين أنهما ترافعا) قال الدنوشري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم انهما ترافعا بان حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا ان حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متأخرا

قالوا ويلزمهم أن لا ينصب المبتدا اذا دخلت عليه ان وأيضا فانا نقول زيد قائم فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه فان كان قائم هو الذي رفع زيدا أيضا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم ان يخلوا قائم من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا ومن قال انهما أي المبتدا والابتداء رفعا الخبر بالنار ومثل هذا القدر والماء وذلك ان النار تعمل في القدر فتحمى ثم انهما يتناصران على العمل في الماء واحمائه (قوله قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد أخوك الخ) والظاهر انه أراد بكونه نفس المبتدا في نحو ذلك أنه ليس خلافه كما في نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف على ما سيأتي في مسئلة الاخبار بالظرف والا فكون الخبر نفس المبتدا مفهوما لا يصح وما صدقا لابد منه على ما سيأتي في الكلام على كون الجملة الواقعة خبرا ولا يتأتى هذا التأويل المذكور هناك (قوله واثبات الالف في اثنان الخ) قال الدنوشري فيه نظر اذ لا يظهر كون الرفع أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل ان الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال الاتاني ان قلت يلزم من هذا التعريف الدور اذ الخبر يتوقف على المبتدا والمبتدا يتوقف على الخبر لان من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم قلت لا يلزم اذ المراد من الخبر الاخبار اللغوي فان قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري مما كان الخبر فيه عين المبتدا قلت يصدق اذ الفائدة في الأول حاصلة باصل الوضع وفي الثاني بتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريته ذاهبة اذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب الاجنبي ويمكن أن يجاب عن الدور بنظير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بمتعلقه) أي كما في صورة الاخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي ان يزيد أو بصفته ليدخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم تجهلون فان الذي

الجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا الخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به ان الابتداء رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدا وحجة من قال به ان الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الاقوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين انهما) أي المبتدا والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما يفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو أيا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة أما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الاخ بزيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلان الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين وأما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد وأما الرابع فلان العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشئ الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت واثبات الالف في اثنان من استعمال الشئ في أول أحواله

(فصل والخبر) هو (الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدا غير الوصف المذكور) في قوله أو وصف رافع لمكتفى به (فخرج) بذكر المبتدا (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام زيد (فانه) وان حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدا) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور ونحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدا غير الوصف المذكور بل مع مبتدا هو

ثم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل انه أراد بمتعلقه ماهو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فانه لم يسلم فيه الحد للخبر وقد أجبنا عن الناظم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتم الفائدة أي مع المبتدا بقرينة ما علم من أول الباب الى هنا من ان الخبر يصاحب المبتدا دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من ان التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدا غير الوصف بقرينة قوله وفاعل أغنى فانه دل على ان الوصف لا خبر له (قوله وهو اما مفرد واما جملة) قال الدنوشري ان قلت الظرف والجار والمجرور من أيهما قلت يجوز ان يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة الى ظرفية وغير ظرفية ويجوز ان يقال تارة يلحق بالمفرد بان يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بان يقدر فعلا انتهى نقلته من خط شيخ الاسلام أحمد بن قاسم انتهى * (تنبيهات) * الاول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الانباري كقوله

قلت من عيل صبره كيف يسلو * صاليا نار لوعة وغرام

ولا قسمية خلافا لثعلب نحو والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا ولا مصدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده ان المضارع لا يكون مستقبلا البتة بل حال وان سمع يقوم غدا فمعناه ينوي القيام غدا والنية الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لانه مستقبل فلا ١٦٠ يتصور الاخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لان الاخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق وتأويله

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم * والخبر الجزء المتم الفائده * فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو اما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (واما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال * ومفردا يأتي ويأتي جمله * (والمفرد اما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد اذا أريد به شجاع على رأي فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدا نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (الا ان أول الجامد) بالمشتق (فيتحمل ضمير المبتدا) (نحو زيد أسد اذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فان أريد به التشبيه على اضمار الكاف أو انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدا عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدا مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (واما مشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا أخبر به عن مبتدا (فيتحمل ضميره) والى ذلك أشار الناظم بقوله

فاسد لانه لا يتأتى في نحو وما تدري نفس الآية اذ لا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غد ودعواه عدم السماع باطلة هذا النمر بن تولب يقول

فلما رأته آمنا هان وجدها * وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

وفي البيت رد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منعا ان يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما انهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء الى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشان والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح اذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فانه يجب فيه ان يتقدم عليه اسم وان بمعناه وهو مبتدا والمنصوب على الاختصاص معمول لاخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى للمؤمن فانه يلزم الابتدائية والاخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدا الواقع بعد اذ نحو اذ هما في الغار وخبر المبتدا الواقع بعد لو الشرطية نحو ولو أنهم صبروا (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره ان هناك من يرى أنه ليس جامدا والخلاف الآتي بالنسبة الى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر ان لا زائدة والمناسب اسقاطها واسقاط لكن أيضا ليناسب الاضراب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الاشعار والمنفي الدلالة على ذلك وهو ظاهر لان صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب المال فليس معناه ماذكر وان كان مشعرا بذلك (قوله اذا أريد باسد شجاع) قال اللقاني يعني اما اذا أريد باسد حقيقته وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من الاخبار بالمفرد الذي كلامنا فيه وان تحمل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده ان الجار والمجرور غير المفرد ووجهه تردده بين المفرد ان قدر متعلقه مفردا والجملة ان قدر فعلا وشعر بان الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الامر كذلك ونظهر كما قال الشهاب القاسمي انه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظ أسد ولذا وقع في تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقاني أي ضمير مبتدا ذلك الخبر ولا يخفى انه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه

وان * يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر فى ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدا والالف فى قائمان والواو فى قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما فى الرجلان والزيدون (الا ان رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدا لانه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (اذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدا (غير من هوله) فى المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف فى المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك (اذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر فى ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر

هو فان الضمير الذى رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدا الجملة أعنى زيدا على ان مثالى الموضح فى الوصف الجارى على غير من هوله الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه البتة اه وقد يقال الضمير فى غير المصنف ضمير عائد على المبتدا أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدا كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشرى فاذا قلت زيد قائم وهو كان تاكيدا الا فاعلا لكن أجاز سيبويه فى مثله ان يكون توكيدا وان يكون فاعلا كما نقله الدمامينى * (تنبيه) * يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له قال فى الارتشاف والمبتدا والخبر بالنسبة الى التذكير والتانيث ان كان المبتدا هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل اذا كان اسمه فاطمة فان كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف ان كان التانيث غير حقيقى كقوله * والعين بالاثمد الحادى مكحول * أى عضو أو شئ مكحول أو جامد فلا يكون الا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة الى الافراد والجمع فان كانا مفردى اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم الا ان كان المبتدا ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب اخلاق وهذه البرمة اعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وان كان منقسما الى أعضائه وان كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز الا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد انهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد ومشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل ان أريد بالجمع كله جاز افراد الخبر نحو وهن صديق أى وكل واحدة منهن صديق وان لم يقبل تثنية ولا جمعا كافعل التفضيل فان كان بمن فهو فى معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو الى مشتق فجيز بلا تاويل نحو هؤلاء أول طاعم ومجيز بتاويل حذف اسم جمع أى أول حزب طاعم أو على معنى ١٦١ الفعل أى أول من طعم وان كان المبتدا مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز ان يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد الا بحسب القصد وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله الا أن رفع الظاهر) قال اللقانى ينتقض بنحو زيد ما قائم الا هو اذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدا أى بدلا من المبتدا

(٢١ تصريح ل)

(قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمى ظاهره ان هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر ونقل الحفيد عن الرضى انه تاكيد ووجهه بحصول المقصود بالتاكيد (قوله اذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمى ان قيل الضمير الاصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو الا أن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف اليه قليلا اه وفيه نظر لانه انما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من ان الغلام مضروب لا ضارب والاصل المذكور مؤكد له لانهم قالوا اللبس تبادر الذهن الى غير المراد وان أراد بيان ان اللبس لا يكون الا بين معنيين فليس فى قوله كون الاصل فى الضمير ذكر ما يخالف ذلك لان لفظ الاصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف اليه وان كان لا يتبادر الذهن اليه *(تنبيه)* قضية كلام المصنف ان الفعل ليس كالوصف فى هذا الحكم وذهب ابن مالك الى انه مثله على ما بيناه فى حواشى الالفية ورأيت بخط المصنف فى التذكرة وتلخيص القول فى المسئلة ان تعلم ان ما فى أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما فى أواخر الفعل الماضى من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجارى على غير من هوله وذلك كقولك فى المضارع زيدا أكرمه أو نكرمه أو تكرمه وفى الماضى زيدا أكرمته أو أهنته أو أهانوه وأما الوصف فانه فاقد للامرين جميعا فاحتيج فيه الى الابراز تقول زيد مكرمه أنا أو أنت أو نحن ولولا الابراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف فى شرح الايضاح ثلاثة أقوال فى تعليل وجوب الابراز أحدها الالتباس ورده بوجوب الابراز عند البصريين فى نحو زيد هند ضاربها هو وان لم يكن الالتباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بان العلة فى هذا النوع الطرد كالعلة فى مكرم ونعد العلة الثانية ان الوصف أصله ان لا يتحمل الضمير وأصله ان لا يجرى على غير من هوله فاذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

قوله وجب الابراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة ان الاصل في قولك زيد هند ضاربها هو ان تقول زيد هند هو ضاربها لتجري الصفة على من هي له ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبر الشئ بعد ان كان خبرا لغيره والتزموا هنا ابراز الضمير تنبيها على ذلك الاصل اه سقناه برمته لنفاسته وسياتي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بان الفعل اذا جرى على غير من هو له يجب ابراز الضمير (قوله واستغني عن ابراز الضمير) قال الدنوشري يقتضي بظاهره جواز ابرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الاشموني من امتناع الابراز للالباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بان الاصل ان يرجع الضمير للمضاف دون المضاف اليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقاني ينبغي ان يخص بظهوره اذا لم يلبس عموم قوله * وفي اختيار لا يجيء المنفصل * اه وانما يحتاج الى التخصيص اذا لم يقل بظاهر كلام الرضي من ان البارز تاكيد ١٦٢ لمستتر (قوله لاحتمال ان يكون الخ) قال اللقاني * فان قلت يمكن تخريجه على ان ذرا منصوب بيانون محذوفا مفسرا ببانوها وان كان مضافا * قلت يمنع منه ان بانوها ماض مجرد من أل فلا يعمل فلا يفسر عاملا لكن التحقيق ان بانوها يحتمل فيه الضميران يكون منصوبا على المفعولية ومجرورا على الاضافة لان مذهب سيبويه ان الصفة المقرونة بال أو المجردة منها اذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون وجاز في الضمير بعدها الجر والنصب نقله عنه الرضي وأشار اليه الموضح في باب الاضافة اذا تقرر هذا فلا مانع من ان الوصف في البيت يراد به الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا ببانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجاب بمنع انه يكون ماض بل هو للاطلاق فيعمل كما قاله الرضي (قوله والذرا) قال الدنوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالالف عند البصريين لان ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشوة ورشا وكسوة وكسا (قوله نفس المبتدا في المعنى) المراد بالنفس ذات الشئ قال اللقاني ان أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذ الجملة في قولك زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدا أي قائم الاب اه ويدفع بان المراد بكونها نفس المبتدا أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار اليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشري يفهم ان الرابط اذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج الى رابط على ما تحتاج اليه عكس ما في النظم لان الاولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج الى الرابط (قوله وهي عينيه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فيه اشكال لانه ان جعل الخبر مجموع معنى الجملة

الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغني عن ابراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هي) فتاء التانيث في ضاربته تدل على أن الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا أن البصري التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالباس) خاصة (تمسكا بنحو قوله

قومي ذرا المجد بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به ان قومي مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وذرا المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مامون فان الذرا مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا أسند الى جمع وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشئ أعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون أعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهري اه فان أراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون (والجملة اما نفس المبتدا في المعنى فلا تحتاج لرابط) يربطها بالمبتدا والى ذلك أشار الناظم بقوله * وان تكن اياه معنى اكتفى * بها (نحو هو الله أحد اذا قدر هو ضمير شان) فهو مبتدا والله أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشان الله أحد ولا

المبين في باب القضية ففيه ان الظاهر ان ذلك المجموع ليس هو الشان وانما الشان مضمون الجملة الذى هو مفرد والظاهر فى المثال انه ليس الشان مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وان جعل مضمون الجملة الذى هو مفرد فكل جملة كذلك لان الخبر لابد من اتحاده بالمبتدا بحسب الذات ولا يتحد به كذلك الا مضمون الجملة الذى هو مفرد فكيف تتجه هذه الفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة احمد الغنيمى رحمه الله فى بعض المجاميع كلاما لا باس بايراده وان كان فيه طول فان فيه طائلا ونصه قول القاضى فى سورة الاخلاص لانها هى هو يعنى به ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لما كانت عينه لا تحتاج الى رابط كما قال هو وغيره * أقول يمكن أن يقال على وجه تشحيذ الاذهان أن أريد انها عينه بحسب المفهوم لاجل الافادة والاتحاد بحسب الماصدق مع التغاير فى المفهوم كما هو شان سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال انه مشكل أيضا اذ ماصدق ضمير الشان أعم من الله أحد والخاص لا يحمل على العام فى القضايا الكلية ودعوى الجزئية فى هذا المقام ينبو عنها تصريحهم بان ضمير الشان لا يخلو عن ابهام وبعبارة أخرى وهى ان ماصدق ضمير الشان مفرد وماصدق ضمير الجملة مركب ولا شئ من المفرد بمركب * فان قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدا اصلا واللازم باطل فكذا الملزوم * قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدا ليصح وقوعها خبرا * فان قلت فليكن الامر كذلك فى الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان * قلت قد صرحوا بانها غير مؤولة بالمفرد وان كانت فى موقعه فلابد من تحرير المقام للافاضل الكرام هذا وما عندكم فى الهامش على هذا المحل من الاشكال فقد تاملته مع غنيته عن بعض التامل فوجدته كلاما مزخرفا لاطائل تحته يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم يجده شيأ اما أولا فلما أفدتموه فى مجلس المفاوضة من ان الجملة وهى الله أحد عين ضمير الشان فاللازم على تقديره ان تكون الصفة عين ضمير الشان ولا محذور فيه ولا يلزم ان تكون صفة الله عين ذاته والاشاعرة لا يقولون به ولا ان يقال فى ذاته ١٦٣ انها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به فى الصفات كما ادعاه ذلك المحشى وكانه فهم ان ضمير الشان راجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه وألزم القاضى ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد الضعيف لو سلمنا ان الضمير يرجع الى الله سبحانه أو ان المراد من الشان صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشى بوجه اصلا وبيانه ان دعوى القاضى رحمه الله انما هو العينية بحسب الماصدق لما علمت مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق أن تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشى ألا ترى ان كلا من الاشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل فى قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم ان المبتدا والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم اجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد فى الماصدق بقول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التامل الا ان قول الاشاعرة هو الظاهر فينبغى المصير اليه والتعويل عليه وبهذا التحرير يظهر لك كل الظهور انه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق ان تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشى بل هذه الدعوى تجامع قول الاشاعرة ان الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة انها عينها هذا ما ظهر فى ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبناه لمولانا موسى افندى بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة فى هذا المحل * (تنبيه) * من أمثلة وقوع الخبر جملة هى نفس المبتدا فى المعنى ما جاء فى ذكر الاعتدال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فاحق ما قال العبد مبتدا وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدا وخبره (قوله وأما اذا قدر الخ) قال الزرقانى قال المكى ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدا والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشرى ان يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدا محذوف أى هو أحد وأجاز أبو البقاء ان يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو (قوله اذا قدر هى ضمير قصة الخ) قال الزرقانى على هذا فى كلام المصنف حذف من الثانى لدلالة الاول ولا يجوز ارتفاع ابصار بشاخصة لان ضمير القصة يلزم بعده جملة وبجوز على مذهب الكوفيين اهـ من حاشية المكى وقال اللقانى لم يقل اذا

يكون ضمير الشان لحاضر وانما يكون ضمير غيبة مفسر بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها فان كان بلفظ التذكير سمى ضمير الشان وان كان بلفظ التانيث سمى ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما اذا قدر هو ضمير المسؤل عنه فخبره مفرد وهو الله وأحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا) اذا قدر هى ضمير قصة فهى مبتدا وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة فى موضع رفع خبر هى وهى عينها فى المعنى أى فاذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا يحتاج الى رابط وأما ان قدر هى ضمير الابصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا أبصار الذين كفروا هى شاخصة كما قال الكسائى فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطق الله

قدر هي ضمير القصة لان ذلك متعين اذ جعله عائدا على ما في الذهن وابصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه باجنبي من التابع اه ومراده بالاجنبي شاخصة الذي هو خبر هي على هذا التقدير فان كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدا فلا يكون أجنبيا ثم انه لا يلزم من عدم جواز جعله عائدا على ما في الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتامل وقال الدنوشري انما لم يقيد المصنف بقوله اذا قدر هي ضمير القصة احترازا عن الاعرابين اللذين نقلهما الشارح لان كون هي عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم الا أن يقال ان من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هي ضمير الابصار خلاف الظاهر وعليه فخاشعة خبر هي وأبصار الذين كفروا مبتدا والجملة قبله خبره والتقدير فاذا أبصار الذين كفروا هي خاشعة نظير قوله هند هي قائمة تامل (قوله قاله الدماميني والمرادي) قاله المصنف أيضا في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب فالاولى نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بد وان أوهمه ذلك في الظاهر والا لكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا القرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منفيا (قوله وهو اما ضميره) قال اللهدي انما اكتفي في الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لان الحال تجيء بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى فصل رابط اه وهذا يقتضي ان الواو أقوى في الربط وفيه خلاف بيناه في حاشيتنا على المختصر في التذنيب ثم ان ماذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر وقال الحفيد لقائل أن يقول ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا انما هي خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة وأجيب بانه لما كان الاخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من رابط كل لان الشيء اذا كثر في الكلام ناسب أن ياتي على انحاء مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فان دعوى الكثرة في الخبر دونها مما لا دليل عليه ثم ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها مختلف في الربط ولعل المرجع السماع وقد بسطنا ذلك في حاشية الالفية في بحث الحال (قوله وهو اما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم انه لا يكون مرفوعا وليس كذلك قال الموضح في المغني الضمير هو الاصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران اه ولعله انما خص المجرور والمنصوب تبعا للموضح في المتن والا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لانه كان عليه ان يتمم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الافاضل مثله البر الكر بستين أي الكر منه والفرق بينهما ان منه حال من الضمير المستكن في بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح * فان قلت لم لا يكون صفة للكر كما كان صفة لمنوان * قلت عملا بالقاعدة من ان الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات والكر معرفة بالالف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لانه نكرة فجاز وصفه * فان قيل انما ذهبوا الى تنكيرهما نظرا الى عاملهما وانهم يقدرونه باستقر أو مستقر فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذي استقر فيقضي هذا التقدير الى حذف الموصول وابقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فاما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويجوز ان يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما في شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمي تغمده الله بغفرانه ودعوى ان أل في المستقر موصولة تخالف ما مر عن السعد من ان أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت للتعريف ولا شك ان الوصف هنا الثبوت كما نبهوا عليه ذلك في حواشي المطول عند قول التلخيص فالفصاحة في المفرد

حسبي) فنطق مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطق وهي نفسه في المعنى (لان المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي (وأما غيره) أي غير المبتدا في المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا الذي هي مسوقة له) والى ذلك الاشارة بقول الناظم * ويأتي جمله * حاوية معنى الذي سيقت له * (وذلك بان تشمل على اسم بمعناه) أي بمعنى المبتدا (وهو) أي الاسم المشتملة عليه الجملة (أما ضميره) أي ضمير المبتدا حال كون الضمير (مذكورا) وهو الاصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرا) وهو اما مجرور أو منصوب فالاول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدا أول ومنوان مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف) أي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثاني نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى)

الحسنى) برفع كل فى سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول (أى وعده) الله (أو اشارة اليه) أى الى المبتدا (نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لاتابعا للباس) فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآية أما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه أو عطف بيان عليه لانعت خلافا للفارسى ومن تبعه لان النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفى فالخبر حينئذ مفرد (قال الاخفش أو غيرهما) أى غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه (نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية) وتمامها وأقاموا الصلاة انا لانضيع أجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة وأقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لانضيع أجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب فى المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون من قوله والدار الآخرة خير للذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أى منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير مأجورون قاله فى المغنى (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) أى بلفظ المبتدا (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينها اعادة المبتدا بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أى من المبتدا (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدا ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة

ألا ليت شعرى هل الى أم معمر ❊ سبيل (فأما الصبر عنها فلا صبرا)

فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبنى معها على الفتح والخبر محذوف تقديره الى وجملة لاصبر لى خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذى فى اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لاغير أما الاشارة فلانه لايقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده وأما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص

(قوله فى سورة الحديد) أما فى سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لان قبله جملة فعلية وهى فضل الله المجاهدين فساوى بين الجملتين فى الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين وهذا انما أغفلوه أعنى الترجيح باعتبار مايعطف على الجملة قاله فى المغنى (قوله فكل مبتدا) قال الدمامينى وحذف الضمير فى مثل ذلك أعنى ماكان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الاجماع عليه ونقل غيره ان مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جائز فى الشعر وفى قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لاتابعا) انما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ماسيأتى (قوله مضاف اليها) قال الدنوشرى الاولى مضاف اليه (قوله وخص ابن الحاجب الخ) يشكل عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أى منهم كذا فى المغنى قال الدمامينى فيه نظر لان الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لاينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال انا لانضيع أجر المصلحين منهم الا ان تجعل من المحذوفة بيانية لاتبعيضية (قوله أو تشتمل الجملة على اسم بلفظه) قال الدنوشرى قال فى المغنى والثالث اعادة المبتدا بلفظه وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أرى الموت يسبق الموت شئ ❊ نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

قال الدمامينى أقول موضع الظاهر موضع المضمر فى معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول نحو زيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا فى عباب اللباب والتنغيص التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أى كدره ويروى يسبق مكان يشبه (قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشرى ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من فى العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفى اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان اللام فى الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظى دمامينى (قوله فلانه لايقال زيد قام هذا الخ) أى فلا بد فيهما من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ماسيأتى فى مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك الا ان سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولابد فى غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والا ورد على الربط بالاشارة كذا وهكذا ثم الربط فى إعادة المبتدا بلفظه ومعناه ضعيف لشئ آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء ان أراد بالرد قوله المتقدم ورد بمنع كون الذين مبتدا فهذا ليس ردا لكون العائد اعادة المبتدا بمعناه وانما هو

ز ولكون الذين مبتدا وهذا الرد أخذه من المغني لكن ذلك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدا لحسن هناك الرد لانه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فساقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح ز دا غير هذا فلم يتقدم له شيء غيره *(فصل)* (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام ١٦٦ المغني ما قرره شيخنا ص غير مرة ان الظرف والمجرور لا يحكم عليه بانه خبر إلا إذا كان المتعلق عاما فان كان خاصا فهو الخبر حذف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصادق في خطه اشارة الى الشيخ ناصر الدين والصفوي رحمهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقاني أي في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشري ظاهر كلامه ان الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد في حاشية الكشاف عند قوله تعالى أنعمت عليهم بان الظرف المستقر محكوم لمجموعه بانه في محل رفع بخلاف اللغو فانه انما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم وبالرفع في نحو مر بزيد للمجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط للعلم به من قوله السابق * والخبر الجزء المتم الفائده * وفيما سيأتي من قوليهما لا يخبر باسم الزمان عن على العين والتامان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل ان الناقصين ان تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المفيد لجواز الاخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة (قوله لان التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفته مما مر في باب الموصول (قوله لان الطالب للمحل الخ) قال اللقاني لقائل ان يقول يجوز ان يكون تأكيدا لفؤادي على محله من الرفع بالابتداء وقد يحصل الشرط وهو المجيء بعد الخبر إذ العطف وغيره سواء كما في الرضي

بموضعين أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي وأما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء وأما فأما الصبر عنها فلا صبر الخ باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد انه لا صبر له عنها إلا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني

(فصل ويقع الخبر ظرفا فنحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والصحيح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضح تبعا لطائفة (ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف) لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (ان تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى أصل صحيح ويرجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد إذا لهم مكر في آياتنا لان أما لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولان إذا الفجائية لا تليها الافعال على الاصح وقال الموضح في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول الناظم

وأخبروا بظرف أو بحرف جر * ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابن طاهر وخروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وخروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قاله في المغني ولا معول على هذين القولين (و) على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (ان الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله

فان يك جثماني بارض سواكم * (فان فؤادي عندك الدهر أجمع)

وجه الدلالة منه ان أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا للفؤادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ وإذا بطلت هذه الاقسام تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدا أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشري واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال وهو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف امامن المبتدا أي مكانك مني مكان قريب أومن الخبر أنت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضي (قوله ولا يخبر بالزمان الا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضي ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم العين مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في أكثره لانه باستغراقه كانه هو ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وان كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين ثم قال فان وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا أو منكرا فالاغلب نصبه أوجره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أوفي يوم والسير يوم الجمعة أوفي يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فجاز لتاكيد أمر الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضي وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة بما يشتمل على فوائده فعليك بمطالعته *(تنبيه)* قال المصنف في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورد بذلك اعراب الزمخشري اذ في اذا نبذت بدلا من حريم وليس بشئ اذلا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لانها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة في الاخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا على اعتبار الوضيعة لجواز أن يعتبر في الوضيعة أن يكون باعتبار المظنة بان يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسال عنه وتقصد افادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شانها أن تجهل في شئ من الازمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد افادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالوردو بخلاف تلك باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة ولا يعم الامكنة فلذا أفاد الاخبار بالامكنة دون الازمنة (قوله فان حصلت فائدة) قال اللقاني اعلم أن الرضي جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالاول كالوردو الثاني كقولهم اليوم خمر وقضيته ان الاول لا ضرورة فيه الى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتامل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الاخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحو في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أولا فيه ترددا نتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الالفية وفي الارتشاف وذهب الجمهور الى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بفي ثم قال واذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جاز وقوعه خبرا للجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه انه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدا عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف وانظر وجه اشتراط الجر بفي (قوله لصلاحيته في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني ان كون المبتدا هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له في كلام الائمة والمعول عليه ما في الرضي انتهى وسبقه

على ذلك بانه لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك أن تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (ويخبر) بالمكان عن أسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير أمامك ولا يخبر (بالزمان) الا (عن أسماء المعاني) اذا كان الحدث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق أن الاحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها (فان حصلت فائدة جاز) الاخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدا عاما والزمان خاصا) امابالاضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه وأما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي (واليوم خمر والليلة الهلال) بنصب اليوم والليلة (ف)التاويل فيها

لذلك الدماميني فقال فلا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لى المراد بذلك الى الآن انتهى ولايخفى ان مثل نحن أنا لصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف فى الجامع الا فى نحو الرطب فى تموز ونحن فى شهر كذا وانا فى يوم طيب انتهى فاشارة الى مسئلة الوصف المتقدمة عن الارتشاف خلافا لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله أنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن *(فصل)* (قوله والحكم على المجهول لايفيد) رأيت بخط المصنف فى الحواشى ما نصه حق المبتدا أن يكون معلوما لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعى فى تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه يكفى فى عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذى فيه المبتدا والخبر معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر (قوله كأن يخبر عنها الخ) لايخفى أن الخبر والحال اخوان وسيأتى أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدا نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ اذا وقعا مبتدأين كما سيأتى فى حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشرى متعلق بقوله مختص وهو مخرج

لنحو عند رجل درهم كما هو فى كلامهما ولكنه مخرج لنحو فى الدار رجل اذ المجرور ليس مختصا بما يصلح للاخبار كما هو واضح ويمكن أن يجاب بانه اذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفى بالذى يصلح الاخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف الوصف فان لم يقل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد يرد بان عطف البيان لا يكون فى المشتقات ولاشك ان لفظ مجرور مشتق انتهى ومما ينبغى التنبه له ان الشارح أشار بما صنعه الى اصلاح عبارة المصنف لانها تقتضى اجازة عند رجل درهم اذ الظرف مختص لقولهم ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب قول المغنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للاخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشرى قد يقال لانسلم أنه لادخل له فى التسويغ فليتأمل (قوله ولا يجوز رجل فى الدار) قال اللقانى لأن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما فى الدار جاز أن يقول رجل قائم فى الدار وان لم تتخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمى قال شيخنا أطال الله بقاءه فى الدرس زيادة على ماذكر هنا ينبغى الجواز فى مثل ذلك لان الاخبار عن النكرة بالحصول فى الدار المعينة مفيد بخلاف فى دار ما الا أن يقال الاخبار عن النكرة بلا مسوغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وان تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بان المسوغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لان الاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا لا ينطبق على قوله أاله مع الله اذ هو للانكار لا للسؤال ومعنى قوله فاشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها فيها عموم وظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى وقال اللقانى حصول الفائدة فيه يعنى الاستفهام وفى النفى بتعين المبتدا اذ النفى والاستفهام يتعلقان بكل فرد لان الاستفهام هنا انكارى انتهى قال الشهاب

واجب بتقدير مضاف كما قاله الفارسى و(الاصل خروج الورد) فى أيار (و) اليوم (شرب خمرو) الليلة (رؤية الهلال) فالاخبار فى الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وان يفد فاخبرا

والصحيح المنع مطلقا وماورد من ذلك فيؤول

(فصل ولا يبتدأ بنكرة) لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (الا ان حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يصلح للاخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف (نحو ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوغ الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا يجوز الابتدا بالنكره * مالم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل فى الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه (أو) كانت (تتلو نفيا نحو ما رجل قائم) ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لان النكرة فى سياق النفى تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاما نحو أاله مع الله) ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين

القاسمي الأن الاستفهام هنا لا ينحصر في الانكاري كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لانه لافرق بين العموم الشمولي والبدلي كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الانكاري لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي لانه أجيب بان عمومها متوهم بخلافه فيما ذكر فانه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الانكاري فشمولي لانه نفي في المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من مزيد وأجاب بان مزيد ليس مصدرا بل وصف لمحذوف أي هل شيء مزيد أي يزاد سلمنا انه مصدر الا ان خبره محذوف يقدر مقدما كما يفعل في * ان محلا وان مرتحلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لانا قاطعون بان المراد المفاصلة بين الجنسين لا افرادهما المخصوصة قال فان قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لانها انما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة أخص مما الماصفة والذي ضعفه انه اذا صح جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يكون رجل في الدار لانه أخص منه بدرجات ثم قال فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت ولعبد

خير باسقاط الصفة لم يجز قلت هو مستقيم في الاعراب وهو الذي نريده ألا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم الا أن كلامنا في شرط المفردات لان المبتدا مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى قال الدنوشري وذكر بعضهم ان المسوغ للابتداء بعيد هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتامل (قوله وفيه رد الخ) قال الدنوشري قد يقال لا نسلم انه قصد الرد وانما قصد ان ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشري ذكره في الاحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في تخريجه أخرجه في الضعفاء من رواية شهر بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره في النهاية كالذي ذكره الموضح وقال السوآء القبيحة يقال رجل أسوأ وامرأة سوآء وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الازهري حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشري هذا غفلة عن فرض المسئلة وهو ان النكرة اذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد ان الصفة نفسها تكون مبتدأ وان صح ذلك في نفسه فليتامل (قوله ومن العاملة المضافة) اشارة الى ان مثالي النظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل الاضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف انما يعمل في المضاف اليه الجر بسبب وصف الاضافة (قوله كتبهن) قال الدنوشري تبعا للقاني من غير عزوله أي أوجبهن يحتمل انه خبر وانه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى من الاول اذ يلزم عليه ان في اليوم متعلق بكتبهن والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتامل انتهى قال الشهاب القاسمي أقول اللزوم ممنوع لجواز ان يكون الجار والمجرور

معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أي الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية انما هو معنى العموم وخير خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أي منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سوآء ولود خير من حسناء عقيم) فسوآء مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أي امرأة سوآء) فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدا (أو) كانت النكرة (عاملة عمل الفعل كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) فامر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لان المضاف عامل في المضاف اليه الجر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم والليلة فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود والا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الارض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام انسان

على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله ويقاس) قال اللقاني فيه اشارة الى ان الصور المقيس عليها هي صور حصول الفائدة فكان الاولى ان يقول أولا بان يخبر عنها بمختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجلا في الدار) كأنهم لم يجعلوا المسوغ العمل في التمييز لان التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقاني (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام انما هو في أحد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لانه الذي اعتذر عن وقوعه نكرة لان المحكوم عليه ينبغي ان يكون معينا فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدا المحكوم به لان شرطه ان يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والاولى ان يمثل هذه المسئلة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قوله ولشبه تالي لولا الخ) قال اللقاني لان لولا تقتضي انتفاء جوابها فهي حرف نفي في الجملة لكن قد يقال ان حرف النفي ينفي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وان نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذه الدنوشري ومسخ لفظه *(فصل)* (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقاني اعلم ان للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتاخر والاصل منهما هو التاخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وباعتبار حكم هذه الحال ثلاث أحوال وجوب التاخر ووجوب التقدم وجوازهما والاصل منهما الجواز اذ الاصل عدم الموجب والمانع فالمصنف ان أراد الحالات بالاعتبار الاول لم يصح قوله ثلاث ١٧٠ اذ هي حالتان لا غير وان أرادها بالاعتبار الثاني لزم ان يقول احداها وجوب التاخر وذلك في

أربع مسائل لان قوله احداها التاخر هو أحد القسمين بالاعتبار الاول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الامرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثاني ثم ان قوله احداها التاخر ان أراد بالتاخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الامرين تكرارا وان أراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الاصل غير صحيح اذ الاصل هو التاخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله

كزيد قائم لا يصح التمثيل به اذ التاخير فيه جائز وان أراد التاخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعني جواز التقدم والتاخر معا بلا اما أولا فلان جواز الامرين من حيث هو جواز لا يقابل شيأ من التقدم والتاخر بل يجامعه وأما ثانيا فلان تاويله بالتقدم والتاخر الجائزين يستدعي ان المتاخر الجائز قسيم لمطلق المتاخر وقسم الشيء لا يكون قسيماله وغاية ما يتمحل ان يقال قوله احداها التاخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التاخر والتقدير احداها وجوب التاخر والتاخر من حيث هو الاصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لمواضع الوجوب السابق فليتامل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدنوشري قال بعضهم اذا كان مذ ومنذ مبتدأ أين وجب تقديمهما وتاخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فانه يجعل مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لان يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لانه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدا اذا كان مشبها بالخبر نحو زيد زهير شعرا أو أبو يوسف أبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا في التكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وأنت الذي تضرب زيدا وأنا الذي أضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافا للكسائي انتهى ملخصا وذكره

موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون أمثلة لحصول الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضح (ما أشبهها) في المعنى فيقاس على لدينا زيد وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على أاله مع الله نحو (كم رجلا في الدار و) على ما رجل في الدار نحو (قوله لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة * لما استقلت مطاياهن للظعن)

(و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل في الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وانما قيست عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) في التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو أاله (و) لشبه (تالي لولا) وهو اصطبار (بتالي النفي) وهو رجل فيما رجل (و) لشبه (المصغر) وهو رجيل (بـ) الاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تفتنون ذكره الموضح في شرح بانت سعاد

(فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التاخر وهو الاصل) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والاصل في الاخبار ان تؤخرا * لان المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تاخير الخبر (في أربع مسائل احداها

بمسئلة المبتدا المشبه بالخبر عجيب لمخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تاخير الخبر أيضا اذا كان طلبا نحو زيد اضربه وزيد اهلا تضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد او وقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطى فى شرح ألفيته وهو مبنى على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر فى مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تاخيره فى صور أخرى أيضا فيجب تاخير خبر ضمير شان وسياتى فى كلام الشارح والخبر فى نحو الرمان حلو حامض لانه سياتى انه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تاخير الخبر اذا كان بين المبتدا وبينه ضمير الفصل ويجب تاخيره فى باب الاخبار بالذى (قوله ان يخاف التباسه بالمبتدا) قال اللقانى أى اكتساؤه بصورة المبتدا فى ذهن السامع وعلى هذا فمعنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد ان الخبر مبتدأ أو شك انه يعتقده اذا الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح اذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه انه مبتدا بل يتردد فيه وفى انه خبر مقدم كما ذهب اليه سيبويه ولا يرد أيضا على قوله فى المسئلة الثانية ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل النقض بنحو أراغب أنت فقد جوز فيه ان راغب مبتدأ وما بعده فاعل وان راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقض به ان التجويز الثانى يستلزم ان الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدا بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التاخير لتقدم الخبر معه فى الآية ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم انه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد فى ذلك وفى انه خبر وما بعده مبتدا فليتامل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذى يوجب التجويز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمى أقول حاصل ما يشير اليه شيخنا أبقاه الله تعالى انه لا لبس فى ذلك بان يفهم السامع خلاف المراد بل الذى فيه هو الاجمال بان لا يفهم شيا من المراد وغيره والمحذور انما هو اللبس دون الاجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار اليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية ههنا فى مخالفة الاصل قال فلا يسبق الذهن الى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتهما الاصل من ان الاصل فى عامل الفاعل أن لا يكون اسما وفى خبر المبتدا أن يكون مؤخرا فليتامل (قوله أو متساويين) قال اللقانى لو اقتصر على قوله وذلك اذا كانا متساويين وأراد به التساوى فى جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لانه لو قدم 171 الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز

ان يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين أو) نكرتين (متساويتين) فى التخصيص (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فان كلا من هذين الجزأين صالح لان يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

عند سيبويه أن يكون خبرا ومبتدأ لكن جوازهما يدل على أن التقديم عند سيبويه لا يمتنع لان الظاهر كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما فى صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم التساوى فى رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوى فى مرتبة التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفى فى وجوب التاخر كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوى فى رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المخصصتين وقال الشهاب القاسمى اعلم ان من شراح الكافية من صرح بان المراد بالمتساويين المتساويان فى أمر التخصيص وبان المراد بالمعرفتين أعم من ان يتساويا فى رتبة التعريف وبان المراد بالمتساويين المتساويان فى أصل التخصيص وان تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وان كان المبتدأ أزيد تخصيصا منه بان اختص بصفتين فاكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمى بيان قال المصنف فى الحواشى اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الاسد زيد وتارة للنحوى نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتامل للمعانى نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فان المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين وانما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف اليه الخبر والذى دلنا على ارادة التقديم والتاخير ليس ما ذكره بعضهم من ان الثانى أعرف وان الاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان الاعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وانما الذى دلنا على ذلك انا ان لم نقدر محذوفا لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام والاجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الاعجاز او الاصل عدمه وان قدرنا مثلا مضافا للخبر لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا مجاز التقديم والتاخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعى فى الاجوبة المرضية على الاسئلة النحوية أن هذا مبنى على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله

فامنعه حين يستوى الجزآن * عرفا ونكرا عادمى بيان

وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا عنه وبالعكس يجاب عما أورده ابن هشام بان ما تحرز منه لا صورة له فى الخارج فيحترز منها لانه لا يطلق عليه جنين الا وهو فى البطن لا بعد خروجه واذا كان فى البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة لامه وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا ان النصب من تغيير الرواة وانهم اختلفوا فى توجيهه فقيل على نزع الخافض أما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدا بلا خبر وتقدير الكاف أبعد مع النصب لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف انما ذلك فى الرفع نحو زيد زهير او حاتم أى مثل زهير ولم يسمع زيد

زهيرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرور الدبار على معنى بالدبار ويعرب المنصوب خبر المبتدا ويمكن أن يوجه النصب بانه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الاصولي للزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا وهموا رواية النصب وانها ان صحت حملت على أن التقدير وقت ذكاة أمه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على الظرف وهو يدل للشافعي لان الثاني انما يكون وقتا للاول اذا أغنى الفعل الثاني عن الاول والاقن المحال وقوع الذكاة الاولى في وقت الثانية وان ابن عمرون رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وان التقدير مثل ذكاة أمه وان ساعدهم ابن جني على عادته بان المجاز على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بان سياق الحديث وسؤالهم نلقيه أم ناكله لم يكن لانهم سألوا ان ما أدرك ذكاته وذكي من هذا الصنف المأكول يحل أكله وانما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال اللقاني يرد عليه ما زالت تلك دعواهم حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه كما سيجيء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي

ثياب كريم ما يصون حسانها * اذا نشرت كان الهبات صوانها

قال فذمه وهو يرى انه مدحه ألا يرى انه أثبت الصون ونفى الهبات كأنه قال الذي يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى وايضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد اثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا الا معزولا * (تنبيه) * قال في المغني أول الباب الرابع اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فان كان المخاطب ١٧٢ يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو ولمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالمختار انه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما في الاشكال لانه كيف يجهل المخاطب احدى المعرفتين أي لا ينزل علمه عليه وكونه معرفة يقتضي تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك وهي حيث قال وأما تعريفه فلافادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط في التقديم اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين في الخارج ان أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر وجب ان يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها وجب ان تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا ينتج في قولنا رأيت أسود غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط

* تخوض بحرا نفعه ماؤه * أن الصواب ماؤه نفعه لان السامع يعرف ان له ماء انتهى واذا عرفت ما في كلام المصنف من الاشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وان لم يعبر بما هو المراد صريحا والمقرر من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم ان التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تاخير الخبر عن المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي ان ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن ان تلك القاعدة متوقفة على ما قاله في المغني في تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بانها ذكاته لا العكس (قوله بخلاف ما اذا كان معه الخ) أنت خبير بان معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين انهما متساويتان في جواز الابتداء واذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك لتعين أن الموصوفة هي المبتدا تقدمت أو تأخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز عن غير المتساويتين لا عما لا قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوي والظاهر أن القرينة هنا لا تكون الا معنوية

اتصافه بانه أخو المخاطب وأردت ان تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد واذا عرف أخاله ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت ان تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا وقيل ان كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم زيد وقيل ان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت أفضل منك مبتدا وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك أشار الناظم بقوله

فامنعه حين يستوي الجزآن * عرفا ونكرا عادمي بيان

(بخلاف) ما اذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالاول نحو (رجل صالح حاضر) فان القرينة اللفظية

(قوله التباس المبتدأ بالفاعل) قال اللقاني يرد عليه ان نحو أقائم زيد يجوز في زيد منه ان يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدنوشري مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتاكيد الفاعل نحو أنا قمت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو اسم فعل كذلك نحو زيد هيهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشكل على هذا قولهم في نحو نعم رجلا زيد ان زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لان اللبس مامون لكون فاعل نعم لا يكون الا معرفا بال أو مضافا اليه قال الشهاب القاسمي فان قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع انه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المحققين بافادة الاولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه انه مبني على ان الاسمية والتي خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما في حواشي المختصر والمطول على انه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير أفي الله شك والحق ان المانع من التقديم لزوم الغاء العامل القوى وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه في حاشية الالفية وبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب ايراد اللقاني و يظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم ان غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا في نحو قائم زيد وما قائم زيد ابتدائية زيد وفاعليته فهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر في الجملة الاسمية وغاية ما يلزم من التقديم في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى بقي ان في عبارة المصنف مناقشة لانه جعل لوجوب التاخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذي يحصل فيه الخوف ويجاب بان في الكلام حذف مضاف أي الثانية موضع ان يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبها به) قال اللقاني الضمير في به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغيره معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه باجنبي وهو قوله أو مشبها به لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للاقسام مع الاختصار

وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تاخرت (و) الثاني نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان أبو يوسف مبتدأ لانه مشبه وأبو حنيفة خبره لانه مشبه به تقدم أو تاخر (وقوله

بنونا بنو أبنائنا) وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الاباعد

فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابناء فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا أن يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تاخير الخبر (ان يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما اذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا رافعا الظاهر أو لضمير بارز فالاول نحو زيد (قام أبوه و) الثاني نحو (أخواك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لابد منه في قول النظم

* كذا اذا ما الفعل كان الخبرا * المسئلة (الثالثة أن يقترن) الخبر (بالا معنى نحو انما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما أنت الا نذير (أو) يقترن بالا (لفظا نحو وما محمد الا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله * أو قصد استعماله منحصرا * (فاما قوله) وهو الكميت بن زيد

فيارب هل الا بك النصر يرتجى * عليهم (وهل الا عليك المعول

فضرورة) لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك وهل النصر الا بك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قائم زيد لا يقال هل الا في الدار زيد من باب اولى المسئلة (الرابعة) مما يجب فيه تاخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما بنفسه) بان يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن في الدار) فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره (ومن يقم أقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التاخير وهو في الاول فعل ماض وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو لازم الصدر (أو مشبها به) أي

عما يستحق التصدير (نحو الذى يأتينى فله درهم) فالذى مبتدا وهو اسم موصول ويأتينى صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير (فان المبتدا هنا) وهو الذى (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وابهامه (واستقبال الفعل الذى بعده) وهو يأتينى (وكونه) أى الفعل الذى بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب) لتفيد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك احتمل الاقرار (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذى له الصدر (اما) أن يكون (متقدما عليه) أى على المبتدا (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدا وقائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتداء وهى مانعة من تأخيره (فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك أشار الناظم بقوله * أو كان مسندا لذى لام ابتدا (فأما قوله) وهو رؤبة

(أم الحليس لعجوز شهربه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه)

(ف) اللام داخلة على مبتدا محذوف و(التقدير لهى عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام فى الخبر) اذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف و(اللام زائدة) لا لام الابتداء كقوله

خالى لانت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

ويضعف التقدير الثانى ان زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر قاله فى المغنى واذا أراد الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذى فى الصدر (متأخرا عنه) أى عن المبتدا بان يكون ما فى الصدر مضافا اليه المبتدأ (نحو غلام من فى الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفى الدار خبر المبتدا (وغلام من يقم أقم معه) فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) فمال مبتدا وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها مخفوض باضافته اليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذى فى خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما فى الصدر وبقى عليه ضمير الشان نحو قل هو الله أحد فانه يلزم صدر الكلام والاخبار بالجمل واذا أخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب فى أربع مسائل) أيضا وفى غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعنى تأخير الخبر فى أربع مسائل (احداها ان يوقع تأخيره فى لبس ظاهر نحو فى الدار رجل) ففى الدار خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدا مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدا مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا فى هذه الاخيرة (وعندى انك فاضل) فعندى خبر مقدم وانك فاضل بفتح ان مبتدا مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر فى شئ من ذلك (فان تأخير الخبر فى هذا المثال) الاخير وهو عندى انك فاضل (يوقع فى التباس ان المفتوحة بان المكسورة) لفظا (و) فى التباس (ان المؤكدة) المفتوحة (بان) المفتوحة (التى بمعنى لعل) معنى فاذا قدم المبتدا وأخر الخبر يصير انك فاضل عندى فيحتمل ان تكون أن مفتوحة وهى وصلتها مبتدا والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت فى ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندى وهذا الباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التى بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخره) أى الخبر عن المبتدا (بعد اما) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم

الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى وفيه أيضا للام الابتداء الصدرية ولهذا امتنعت من أن يتقدم عليها المبتدا نحو لقائم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الاتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن فى قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقم أقم معه) قال اللقانى غلام فى هذا التركيب مبتدأ مستحق للتصدر لاكتسابه الشرطية لاضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط لغلام لا لمن وكذا قوله أقم معه جواب لغلام لا لمن والحاصل ان اسم الشرط صار فى هذا التركيب هو المضاف والجملتان له لا للمضاف اليه فاعلم ذلك والمعنى ان يقم غلام شخص قمت معه أى مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه ان الجازم هو المضاف فى ذلك فليحرر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله فى أربع مسائل) بقى خامسة وهى اذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بأنهما خبران فيجب تقديمهما (قوله ان يوقع تأخيره فى لبس) أى فقول الناظم ونحو عندى درهم (كقوله) كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسئلة الاخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدنوشرى فيه نظر اذ اللفظ بالمكسورة غيره

بالمقدوحة فاني يتأتى اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كتابة لكان أحسن ويحمل على ما اذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط) قال الدنوشري مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة (قوله فاما ان كان من المقربين فروح) قال المصنف في رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسألة خلافا لمن استدل بها على ذلك لان الاصل عند النحاة مهما يكن من شئ فان كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت مهما وجملة شرطها وأنيبت عنها اما فصارت اما فان كان ففروا من ذلك لوجهين أحدهما ان الجواب لايلي أداة الشرط بغير فاصل والثاني ان الفاء في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب ان يقدم شئ مما في حيزها عليها اصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار فاما فان كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التي في جواب اما لئلا يلتقي فاآن فتلخص ان جواب اما ليس محذوفا بل مقدما

بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى

(كقوله) عندي اصطبار (واما انني جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبريني)

فاما انني جزع بكسر الزاي مبتدا ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني من بريت القلم اذا نحته وأصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد قارب ان ينحلني وانما جاز تأخر الخبر عن المبتدا هنا (لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح (وتأخيره) أي الخبر عن المبتدا (في الامثلة) الثلاثة (الاول) بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع في الباس الخبر بالصفة) لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس واليه أشار الناظم بقوله

ونحو عندي درهم ولي وطر * ملتزم فيه تقدم الخبر

(وانما يجب تقديم الخبر في نحو وأجل مسمى عنده لان النكرة) وهي أجل (قد وصفت بمسمى) فضعف طلبها للظرف (فكان الظاهر في الظرف) وهو عنده (انه خبر) لاجل (لا صفة) ثانية وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي أجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسألة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع أحمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدا مؤخر (أو) يقترن بالا (معنى نحو انما عندك زيد) فعندك خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول الناظم * وخبر المحصور قدم أبدا * المسألة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أين زيد) أو بغيره اما مقدما عليه نحو لقائم زيد (أو) متأخرا عنه وذلك اذا كان الخبر (مضافا الى لازمها) أي الصدرية (نحو صبيحة أي يوم سفرك) فصبيحة خبر مقدم وأي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ مؤخر والى ذلك أشار الناظم بقوله * كذا اذا يستوجب التصديرا * المسألة (الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر وعلى قلوب

وأراد بالبعض الذي استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الامام تقي الدين السبكي وقد انتصر له ولده التاج في الاشباه والنظائر فقال وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل العصر زاعما أن الفاء يجب تقديرها في لفظ الشرط الثاني وهو ان والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول ووجه غلطه انه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم ان الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول ودخول الفاء غير مسلم له الا ان يكون الشرط الثاني وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب ان الجواب جواب الاول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض بالآية (قوله وتأخيره) قال الدنوشري ان قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسألة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمه لها قلت لطول الكلام عليها على ان بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر (قوله الثانية أن يقترن المبتدا بالا الخ) قال الدنوشري ويجب تقديم الخبر أيضا اذا اقترن المبتدا بفاء الجزاء نحو اما في الدار فزيد وكذا اذا كان الخبر اسم اشارة نحو هنا زيد وثم عمرو وكذا اذا كان الخبر كم الخبرية وكذا اذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير نحو لله درك اذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا اذا استعمل في مثل نحو في كل واد بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح ألفية السيوطي (قوله نحو لقائم زيد) قال في المغني ما نصه واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين أحدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى كلام الجماعة الجواز وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا انتهى فكلام الشارح مبني على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بان لام الابتداء لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار الى أن في كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم ان المصنف حرر في

الحواشي أن الناظم احترز بقوله عليه عما اذا عاد على بعضه ففيه تفصيل وقد بيناه في حواشي الالفية وبه يظهر أن عدوله هنا غير ظاهر ، ينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والآية على ما بيناه في تلك الحاشية اذ لا يجب التقديم في عند هند بعلها الغرض (قوله أهابك اجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك ينبني على قاعدة صديقي زيد وزيد صديقي لان الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديقي الخبر فيه صالح لان يكون أعم من المبتدا فنجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديقي زيد فانا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدا فما بقي الا أن يجعل مساويا والا كان الخبر أخص من المبتدا وهو غير جائز واذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديقي زيد وكذلك لا ينحصر ملء العين في الحبيب الا اذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدا أعم من الخبر والملء المالي مثل ملك الحمد ملء السموات كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت ※ (فصل) ※ (قوله وقد يجب) وقد

خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بالفاعل على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الاكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة

أهابك اجلالا وما بك قدرة ※ علي (ولكن ملء عين حبيبها)

فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد أضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز او انما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان المضاف اليه المبتدا يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

كذا اذا عاد عليه مضمر ※ مما به عنه مبينا يخبر

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك أشار الناظم بقوله

※ وجوزوا التقديم اذ لا ضررا ※

※ (فصل ※ وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه) ※ والى ذلك أشار الناظم بقوله ※ وحذف ما يعلم جائز ※ (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (فاما حذف المبتدا جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول) في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وأساءته مصدران مأخوذان من فعليهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف ※ فزيد استغني عنه اذ عرف

(وأما حذفه) أي المبتدا (وجوبا فاذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله

يمتنع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشان فانه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة اما نفس المبتدا في المعنى (قوله فنحو من عمل الخ) قال الدنوشري يكثر حذف المبتدا في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ماهيه نار أي هي نار قل أأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وبعد فاء الجواب وبعد القول نحو قالوا أساطير الاولين أي هو ويقل بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القرآن الا ثابتا (قوله دنف) قال الدنوشري الدنف المشرف على الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وان كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس اذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته كما أن ما للسؤال عن حقيقة الشيء ومن عن مشخصاته مطلقا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت فتحة للخفة والاظهر انها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل ابدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحيح أم سقيم وتكون خبرا في نحو كيف زيد وتقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لانها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على الفية ابن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على أي حالة وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازاة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوبا الخ)

قال الدنوشري ومن المواضع التي يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم في باب الموصول (قوله جيء به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقاني انما كان المقام للفعل لان المبتدا في هذا ونحوه هو أمري أو شاني والشان هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيده الا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشان ألا ترى الى ضمير الشان لا يخبر عنه الا بجملة (قوله فيقتلونه) قال الدنوشري هو ثابت النون في بعض النسخ وفي بعضها بحذف النون وهو منصوب بان مضمرة وان وصلتها في محل جر بالعطف على انكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقاني هذا القيد وان كان لا يضر ١٧٧ لكنه غير محتاج اليه اذ الكلام

الحميد أو ذم نحو أعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الحميد وعدو والمسكين على أنها اخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم قصدوا انشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو أظهروا المناصب لاوهم الاخبار وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من أن يكون النعت للايضاح أو التخصيص فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدا وحذفه كاظهار الناصب واضماره (أو) أخبر عنه (بمصدر جيء به) أي بالمصدر (بدلا) أي عوضا (من اللفظ بفعله) أي بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة) وقوله

فقالت حنان ما أتى بك ههنا * أذو نسب أم أنت بالحي عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمري حنان وأمري سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى اني أحن عليك أي شيء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحي وانما قالت له ذلك خوفا من انكار أهل الحي عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) في افادة المدح (أو بئس) في افادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أي عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدرا) أي زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كان سامعا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد او هو عمرو وأما اذا قدر مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه (فان كان) المخصوص (مقدما) على نعم أو بئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) أي فهو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل (ومن ذلك) أي من حذف المبتدا وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف وجوبا (أي مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله (و) من حذف المبتدا وجوبا (قولهم في ذمتي لأفعلن) ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده

فيها وقع فيه المخصوص من خبر مبتدا أو لا يكون كذلك متقدما فليتامل (قوله أو محذوف على رأي ابن عصفور) أي زيد الممدوح والحذف حينئذ واجب كما في الباب الخامس من المغني وفيه أن قول ابن عصفور مردود بانه لم يسد شيء مسده (قوله ومن ذلك) قال اللقاني انما غير الاسلوب لان ما تقدم ضوابط كلية وهذا انما هو في ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لانها كالامثال التي لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشري فائدة يجب حذف المبتدا أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزاك أي دعائي لك قال الرضي في شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلي

الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلناها بمعنى الذي وأما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الزرقاني أي عن الثاني ويمكن أن يجاب عن الاول بان المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم ان حذف المبتدا وجوبا يتوقف على سد شيء مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر في المسائل المتقدمة أن شيئا سد مسد المبتدا العدم وجوده والفرق بين المبتدا والخبر ان الخبر محط الفائدة

فاعتنى بشأنه فاشترط فى وجوب ذلك سد شئ مسده فتأمل (قوله أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) قال الدنوشرى ان قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد فى ذمته وانما الذى فى ذمته هو الجواب أى مضمون لأفعلن ونحوه أجيب بان المعنى فى ذمتى متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو فى ذمته بالالتزام كالدين والنذور اللذين فى الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الا على ضعف) أى مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هو سؤال لا حاجة اليه على ما حققه الشارح فقد قدم ان التحقيق انه لا مدخل للتقديم فى التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشرى وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم فى جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم هو قائم قال بعضهم واللائى لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل

(أى فى ذمتى ميثاق أو عهد) ذكره أبو على (وأما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد) فالاسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أى حاضر) لان اذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أى كذلك) أى دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة الخبر من عليه (أى عندى) واليه أشار الناظم بقوله كما * تقول زيد بعد من عندكما * ويقال ما عندك فتقول درهم أى درهم عندى فيقدر الخبر متأخرا قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندى درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغى ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم فى السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم فى الجواب ولان الاصل تأخير الخبر فترك فى مثل عندى درهم لان التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى * فان قلت اذا قدر الخبر متأخرا فما سوغ الابتداء بدرهم * قلت كونه جوابا للاستفهام (وأما حذفه) أى الخبر (وجوبا ففى) أربع (مسائل احداها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدا) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق التقييد بأمر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق (نحو لولا زيد لأكرمتك) فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أى لولا زيد موجود) وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الى لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هى دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك فى أن وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره أن فقد دليله كقوله لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفى الحديث) خطابا لعائشة رضى الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم) وحكاه فى المغنى بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (أن وجد الدليل) الدال عليه (نحو

والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائى لم يحضن كذلك انتهى أقول حقق المصنف انه لا حذف فى الآية فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ففى أربع مسائل) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الاخفش فان ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما فى المغنى (قوله حديثو عهد) قال التفتازانى فى شرح التلخيص فى بحث تعريف المسند اليه باللام يقال عهدت فلانا اذا أدركته ولقيته انتهى فقولك فى عهد فلان على حذف مضاف أى زمن عهده أى لقيه وادراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذى هو فيه اذ لا زمن لقيه وادراكه فهو من اضافة المصدر الى الفاعل على الاول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها لقوا الكفر وادركوه أى وصلوا اليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أى قريب لا محدث أى موجود بعد العدم يعنى لولا اتصاف قومك بالكفر فى زمن قريب ولو قيل فى الكلام لولا عهدهم فى الاسلام قريب أى اتصافهم به فى زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبر والله سبحانه أعلم على أن الاقرب أن العهد هو العلم واضافة العهد الى ضميرهم المقدر من اضافة المصدر الى المفعول وفى الكلام مضاف الى عهد مقدر والاصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقانى استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بان المحذوف اذا سد شئ مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغى وجوب الحذف لا جوازه كما قال به الرمانى ومن تبعه والجواب عن ذلك انا لا نسلم انه سد مسده

(نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم) فعموم خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي (المعري) في وصف السيف (يذيب الرعب منه كل عضب * فلولا الغمد يمسكه لسالا) فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة ايجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه أشار في النظم بقوله غالبا (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أي المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد سالمنا ما سلم (لولا مسالمة زيد ايانا) أي موجودة ويقال في لولا أنصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصار زيد اياه أي موجودة (ولحنوا المعري) في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس يعني التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل أن يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أي بين المبتدا والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا فقدره سيبويه من لد ان كانت واعترض عليه في تقديره أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروي بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسياتي المسألة (الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم) بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل

لان سده مسده اغناه واذا كان الخبر عاما وأما اذا كان خاصا فهو مقصود مراعى فهو كالمذكور فلا يسده كذا وقع في المذاكرة (قوله اذ من شان الخ) بهذا يندفع تنظير اللقاني وجود الدليل عند حذفه قال اذ المتبادر عند حذفه ان سلامته لوجود الانصار لا لوجود حمايتهم اياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالمة زيد ايانا الخ) ظاهره ان هذا تقدير للفظ لولا زيد سالمنا ما سلم وهو مشكل اذ اللفظ لا يقبل ذلك التقدير فان قيل انه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغي ان يكون المراد منه ان زيدا في قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أي مسالمة زيد والخبر محذوف أي موجودة وقوله سالمنا ما سلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ما سلم لا يناسب كونه من حيز الحال ولا يناسب الا كونه في حيز لولا فليتامل وان كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا ١٧٩ المعري) قال الزرقاني المراد باللحن هنا ارتكاب الخطإ لا اللحن في الاعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله ولحنوا ان الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفي المغني ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم ان الملحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يمسكه بدلا الخ) خرجه بعضهم على ان يمسكه حال وعاملها الفعل الذي نابت عنه لا وهو أولى من اعمال كأن في قوله كأنه خارجا من جنب صفحته البيت وهو مبني على قول الكوفيين ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لا (قوله انه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك ان سيبويه قدر ان ولفظ كانت ولا شك ان كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لانه خبر كان وبهذا يندفع نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح ظن ان مراد المصنف الاسم المنسبك من ان وما دخلت عليه وان ان صارت بعضه ولو كان هذا مراده لم يصح اضماران في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا اضمارها في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لان لكن المصنف في الجملة الرابعة مما له محل صرح باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه الزامه بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرفي لا يحذف الا ان أشكل تخريج الدماميني انه على حذف ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر وان كان هو تابعا للنظم في تخريج نحن الاولون الآخرون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل أمة فحذفت ان وبطل عملها الا ان الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح

أوله وسكون ثانيه وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل فى القسم قاله الزوزنى قال فاما عمرك الله فقد وضع العمر فيه موضع التعمير بدلالة ان الفعل منه لا يجىء الا مضعف العين وهذا ليس بيمين وانما هو استعطاف (قوله والاول أولى) قد يقال اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر كان الاولى حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لانه اذا دار الخ) ولان لفظ عمرك انما وضع ليستعمل مقسما به واذا جعل خبرا لم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان)

بكسر الميم اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل فى القسم مرادا به الحياة أى وحياتك (لأفعلن وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أى وبركة الله (لأفعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبا (أى لعمرك قسمى وأيمن الله يمينى) وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فان قلت عهد الله لأفعلن جاز اثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة فى القسم) به لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل فى غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور انه يجوز فى نحو لعمرك لأفعلن أن يقدر لقسمى عمرك فيكون من حذف المبتدا) والاول أولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور والأوائل أو من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر أولى لانها هى محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شئ وفى التقدير على شئ آخر والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وفى نص يمين ذا استقر *

المسئلة (الثالثة أن يكون المبتدا معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهى الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها (و) الى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدا وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف على المبتدا والخبر محذوف وجوبا أى مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جئ بمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه) أى الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق

تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فانه ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج الى شئ آخر والبيت ضرورة المسئلة (الرابعة أن يكون المبتدأ اما مصدرا) صريحا (عاملا فى اسم مفسر) بكسر السين (لضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذى حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أى الحال (خبرا عن المبتدا المذكور نحو ضربى زيدا قائما) فضربى مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربى لان الخبر وصف فى المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربى قائم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت أو ان تضرب زيدا قائما على رأى بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا الى المصدر المذكور نحو أكثر شربى السويق ملتوتا) فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (الى) شئ (مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الامير قائما) فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أى

قال اللقانى اعلم ان الواو فى نحو هذا البيت لمجرد الجمع فى الحكم لا للمعية بل المعية فيه انما هى من خصوص مادة الخبر والتى بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أى معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييد به مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على انه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو ان ضربت زيدا قائما (قوله عاملا فى اسم الخ) ظاهره ان الشرط العمل ولو بلا اضافة نحو ضربت عمرا قائما بلا اضافة واشترط الرضى الاضافة فقال ويكون المصدر مضافا الى الفاعل أو المفعول أو اليهما وقد يقال مراده التعميم فى الاضافة دون اشتراطها بدليل ان الاضافة فى أخطب ما يكون الامير قائما ليست الى شئ منهما والمراد بالاضافة النسبة كما عبر بذلك الجامى فلا

يرد ان الاضافة الى الفاعل والمفعول لا تمكن واذا لا تتصور فى المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء ان أخطب الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربى زيدا قائما حصر الضرب فى حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم تقم قرينة الخصوص على انه يرد عليه ان المصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة نحو وعليه رجل هو اعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق فى اقتضاض هذه البكر شائبة بقى انه اذا أضيف الى كليهما نحو ضاربنا ومضنا [illegible]

يبعد كما قال الشهاب فى حواشى الجامى ان نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما انها فى محل جر باعتبار الاضافة (قوله ان أريد الماضى الخ) بقى انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر اذ الا انها تكون للاستمرار (قوله والثانى وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافى كون كان ناقصة لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتى فى كلام الشارح فى باب الناسخ (قوله نحو ضربى زيدا قائما شديد) أنت خبير بان هذا المثال عين المثال المذكور فى المتن ظاهرا ولم يفارقه الا بزيادة شديد الذى هو الخبر وزيادته ليست الا لعدم صحة اغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها فى كون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه وانما مرجع ذلك لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر أن يقول الشارح بعد مثال المتن وهذا اذا اعتبر كون قائما حالا من ضمير يفسره زيد فان جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربى الخ وعنه احترز الموضح بقوله عاملا فى اسم الخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بينه الموضح فى الحواشى ويستفاد منه ان الفرق اعتبارى حيث قال ما نصه لابد ان يشترط فى تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدا ولهذا صرح بالخبر فى قول ذى الرمة غيلان مدرجى مترو حا على بابها فمدرجى مبتدأ ومضاف اليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله فى مترو حا وهو حال من الياء التى هى فاعل فى المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت معمولة للمبتدا لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقانى يعنى فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لا حال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربى زيدا اذا كان شديدا أو ضربه شديدا وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الاول يجوز عند البصريين ان يكنى عن المصدر الذى سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربى زيدا هو قائما (الثانى) قد يسد الحال مسد الخبر فى غير هذه المسئلة وذلك اذا أتى بمبتدا ومعطوف عليه بواو وبعده فعل أو وصف لاحدهما واقع على الآخر أو على ما يلابسه نحو زيد والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها فان ذلك جائز بدليل قوله * واعلم بانك والمنية شارب * بعقارها

أخطب كون الامير قائما (وخبر ذلك) كله فى الامثلة السابقة (مقدر باذ كان) ان أريد الماضى (أو اذا كان) ان أريد المستقبل (عند) سيبويه و(جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان أو اذا كان فحاصل خبر واذ أو اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر فى كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربى زيدا القائم والثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش) واختاره الناظم فى التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما) وفى أكثر شربى السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفى أخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثانى هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليها مفعوله وهى صاحبة الحال وهذا وان كان أقل حذفا من الاول غير مرضى عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف فى المعنى ألا ترى انه لا فرق بين ضربى زيدا قائما وضربى زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى فى والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به فى الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله

وقبل حال لا يكون خبرا * عن الذى خبره قد أضمرا

واحترز الموضح بقوله عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال من أن يكون المصدر عاملا فى صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربى زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل فى زيد وهو ضربى فلا يغنى عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا فى اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا فى المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادى فى شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه (لا يجوز ضربى زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديد (واجب) لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته أن يكون راجحا كما فى زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى آخره طاء مهملة أى مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أى حكمك لك مثبتا) أى نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية

خلافا لمن منعه وخرجه البصريون على ان الخبر محذوف والتقدير يجريان بيا ريها فيا ريها في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالتها عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يثبا ربان وورد بعدم اطراده في زيد والمنيـة شارب بعقارها وأجاب الدماميني بأمكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بدون عطف جاز اتفاقا * (فصل) * (قوله أي ناثر) قال الدنوشري تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوي أولا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لان المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدا اتحاده بحسب الاصطلاح فيدالك في البيت مبتدأ واحد قطعا وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بانه مبتدأ واحد وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام اللفظية فحلو حامض خبران قطعا لا خبر واحد والا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة ومارد به قوله لانهما بمعنى خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذ المعرب اذا سئل عن وجه الرفع ١٨٢ في حلو لا يسعه الا أن يقول على الخبرية وكذا في حامض وقوله ولهذا الخ مسلم ان فيه دلالة على

والثاني أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ وأشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

(فصل والاصح جواز تعدد الخبر) لفظا ومعنى لمبتدا واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك أشار الناظم بقوله * وأخبروا باثنين أو باكثرا * عن واحد سواء اتفقا افرادا أو جملة أو اختلفا فالاول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعي تقدير هو للثاني) من الخبرين (أو) يدعي (انه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الاخبار بكل منهما) على انفراده لو جود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ماذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله) وهو طرفة على ماقيل

(يداك يد خيرها يرتجى * وأخرى لاعدائها غائظه) بل من تعدد الخبر لمبتدا متعدد في نفسه حقيقة (لان يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لان التحقيق أن العطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ماذكره ابن الناظم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلو حامض) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لانهما بمعنى خبر واحد أي مز) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الا ترى ان المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثاني على الاول (على الاصح) لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في أحد قوليه (و) يمتنع أيضا ان يتوسط المبتدأ بينهما) وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان

انهما بمعنى خبر لانهما في صنعة الاعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح في الثالث لان الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم ان التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد الى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه ان أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد وان أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق الا على الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشري قال شيخ الاسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بان ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فانه بعد ان قسم الخبر الى ثلاثة أقسام قال فالاول ماتعدد لتعدد ماهو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على ماقيل) قال شيخ الاسلام قاله الخليل (قوله لان يداك في قوة مبتدأين) قال اللقاني انما يرد بهذا مع امكان أن يرد بان الثاني تابع كما في الآية التي يذكرها آخرا الآن هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحا لا معنى اذ المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهري في باب الهاء وقد فره بالضم يفره فهو فاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله الا ترى الخ) قال اللقاني ان المرارة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذهما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين ولا اشكال ان

هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتامل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لانه يقتضي أن يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعد غلمانه (قوله فحذف المبتدآن الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد الى كون الثاني تابعا بل لا يصح اذ لا تبعية اذ الواو في وبكم حينئذ داخلة على مبتدا مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر *(تتمة)* يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدا مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الاعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربتهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان

(هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر) (قوله اذا لم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشان فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع *(فائدة)* لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لانها لنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح اللمحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقد مذهب الكوفيين وان حجتهم ان كان وأخواتها انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج اليها الاترى أن المفهوم من

قام زيد ومن كان زيد قائما واحد

الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشئ بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع) بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدآن وبقي خبراهما فعطف أحدهما على الآخر

(هذا باب الافعال الداخلة على المبتدا)

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني

واشتراط قد لانها تقرب الماضي من الحال وان ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشان كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة بها فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضي ومما قيل انه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والاولى كما ذهب اليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قميصه قد من دبر قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدواني في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي الا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد اياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة وتبين ما في تقرير الرضي من القصور في تحرير الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز عما اذا كان الفعل الماضي ان أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضي من المخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولاطلاق العجدواني فتدبر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع اذن نحو طوبى للمؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا ان المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدا وما لزم النصب لا يكون مبتدا وقيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الاول للابتداء لذاته والثاني عرضي لكونه واقعا موقع ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح ان أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضا ما قاله يقتضي أنه لا حاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف فالحق أن المراد بالزم عدم التصرف مالزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدماميني لان ذلك الاسم بجموده أشبه الحرف والنواسخ لا تدخل على الحرف فكذا ما أشبهه (قوله فترفع المبتدا الخ) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله اذا مت الخ واختلف في تخريجه فقيل في كان ضمير الشان اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كما مر وقال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا انشاء) قال الدنوشري من عطف العام على الخاص ان قلنا بشمول الانشاء للطلب والا فهو عطف مغاير وقد يقال الانشاء والطلب من أقسام الكلام والغرض ان ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبيها بالفاعل) قال الدنوشري ينظر على ماذا ينصب قوله تشبيها ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتاويل تشبيها بمشبها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لانها أشبهت الفعل الخ (قوله كان) الاصح ان وزنها فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم ودبانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعل فعيل

(قوله لا تكون لاخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالاخوات (قوله وبات) قال الدنوشري قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أي يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أي وليس الفعل من النوم أي وليس نوما فاذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ماذكر من المصادر من النوم أي ليس مغناها النوم قليتامل ويجوز على هذا أن يقال بات زيد ناغما وقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد ان ذكر ثمانين فعلا من المعتل العين *(تنبيه)* ذكر في التسهيل ان العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شئ فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على ان ماضي يبات فعل مكسور العين كخاف يخاف لا فعل المفتوح وعكسه ناله ينيله لغة في يناله (قوله وأبيت) اشارة الى قول الشريف الرضي أبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والهمزة في أبيت للاستفهام التعجبي مجازا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الاولى التي هي حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المغني وقال ابن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللقاني أي بلا في الماضي أو بلن في المضارع قال في جمع الجوامع وشرحه للمحلي وترد أي لن للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا الاوجه في البيت لاحتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف في المغني وشرح القطر

كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كمحبوب اذا الفجائية (والخبر) اذا لم يكن طلبا ولا انشاء (فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لانها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى أنها لا تعمل في المرفوع شيأ وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لورود مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله * ترفع كان المبتدا اسما والخبر * تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا (وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية أولا (وهو ثمانية كان وهي أم الباب) لاختصاصها بامور لا تكون لاخواتها كما سياتي (وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمست خلافا فاصبحتم بنعمته اخوانا وأضحى يمزق أثوابي وظل وجهه مسودا وأبيت ريان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا (و) القسم الثاني (ما يعمله) اى هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفي) بحرف او اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كما في الارتشاف (وهو أربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك) وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز مازال زيد الا قائما كما يجوز ما كان

زيد الا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء والى ذلك أشار الناظم بقوله
وهذه الاربعه * لشبه نفى أو لنفى متبعه (مثالها بعد النفى) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثانى كفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تفتؤ) تذكر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندى
(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) * ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى
(اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين روى بالرفع على انه مبتدا حذف خبره أى يمين الله قسمى وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقى النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسى لا أبرح ومثالها بعد النفى بالاسم للنفى قوله
غير منفك أسير هوى * كل وان ليس يعتبر
ومثالها بالفعل الموضوع للنفى قوله
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * كل ذى عفة مقل قنوع
ومثالها بالفعل العارض للنفى قوله
قلما يبرح اللبيب الى ما * يورث المجد داعيا أو مجيبا
فان قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفى أبيت أزال أستغفر الله أى لا أزال قاله الفراء ووجهه ان من أبى شيأ لم يفعله والاباء مستلزم النفى ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح فى الحواشى (ومثالها بعد النهى قوله)
صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت) فنسيانه ضلال مبين
صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا ناهية واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة
ألا يا أسلمى يا دارمى على البلا * (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)
فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والأحرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى ياهذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمى فعل أمر من السلامة وهى البراءة من العيوب ومعناه الدعاء للدار بالسلامة ومى اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة أى أسلمى مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تانيث الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيأ والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وانما قام النهى والدعاء مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى (وقيدت زال بماضى يزال احترازا من) زال (ماضى يزيل) بفتح الياء (فانه فعل تام متعد الى مفعول) واحد ووزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول زل ضانك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاى لانه من باب ضرب يضرب

ثم استعمل فى كل ماذل قال الشاعر
ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان غير الحى والوتد هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثى له أحد انتهى وفيه نظر لانه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال فى المغنى ان الاصمعى وابن جنى حملا الا فيه على الزيادة وقيل انه غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتنوين أى شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغنى (قوله كل) قال الزرقانى يتنازعه ليس وينفك ويحتمل أن يكون ليس مهملا حملا على ما ويحتمل أن يكون اسمه ضمير شان ومعنى البيت لم يزل كل ذى عفاف واقلال وقناعة غنيا وعزيزا وأخذه من العينى وبقى انه يحتمل ان يكون كل اسم ليس مؤخرا وجملة ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس (قوله ألا يا أسلمى الخ) اعترض بانه أراد الدعاء لها فدعا عليها بالخراب

وأجاب المصنف فى شرح بانت سعاد بانه احترس أولا بقوله اسلمى وان زال وأخواتها انما تقتضى ثبوت الخبر للاسم على جرى العادة فى مثله كقولنا ما زال زيد يصلى (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا تركه الا أن يقال انه ترك لضده وعلى بعده يأتى فى الامر

ضربا (و) احترازا (من) زال (ماضى يزول فانه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل عن مكانك أى انتقل عنه (ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا) أى تنتقلا (ولئن زالتا) أى انتقلتا (ومصدره الزوال) أى الانتقال بخلاف زال ماضى يزال فانه وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائى والفراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينهما ياء وزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصانى بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان (أى مدة دوامى حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة) فاصل مادمت حيا مدة مادمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها فى الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر أى وقت صلاة العصر قاله فى المغنى وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال

ومثل كان دام مسبوقا بما * كأعط مادمت مصيبا درهما

فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولى مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبنى مادمت صحيحا أى يعجبنى دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقى وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

* (فصل وهذه الافعال) الثلاثة عشر (فى التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لانها وضعت وضع الحروف فى انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها (ودام عند الفراء وكثير من المتاخرين) لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان فى النكت الحسان وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها) الثلاثة فتئ وبرح وانفك (فانها لا يستعمل منها أمر) لان من شرط عملها النفى وهو لا يدخل الامر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الاقدمين) وقليل من المتاخرين (فانهم أثبتوا لها مضارعا) هو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقى) بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريف فى هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضى من العمل) بشرط وغيره والى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله ومعناه الانتقال) الانسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم ان الانتقال معنى زال ماضى يزال أيضا وقولهم معناه الاستمرار مرادهم انه معناه بواسطة النفى لان نفى الفعل يستلزم استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى ناقصة لانه قصد فيها انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فاما قوله دمت الحميد فما تنفك منتصرا * على العدا فى سبيل المجد والكرم ١٨٦ فمشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فانما يرفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب باختيار الاول وأل زائدة مثل ليخرجن الاعز منها الاذل (قوله وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها الخ) قال الدنوشرى يفهم ان ما وحدها ليست هى النائبة عن الظرف فما يفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لان الكلام الآن فى الافعال الناقصة ودام فى الآية تامة كما يأتى والمناسب لمطلوبه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر * (فصل) * (قوله ودام) قال الشهاب المراد به ان يثبت بقية المشتقات عاملة عمل المصدر وحينئذ فلا اشكال وذكر ان ما قاله اللقانى ليس هو لمعنى المصدر كما هو فى غاية الوضوح قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) قدم فى بحث الموصول ان ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الامر يشمل المضارع وقد يقال ذلك المطلق ما وما هنا المصدرية الظرفية (قوله لا يستعمل منها أمر) عبر به دون يوضع لان كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر وغير فلا يتعين وضعه استعمل أم لا (قوله وقليل من المتاخرين) فيه تنكيت على المتن قال اللقانى لو قال عند جمهور الاقدمين وبعض المتاخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو خرج الشارح بين عند ولفظ الاقدمين لفظ جمهور وفى التنكيت فتأمل (قوله ما للماضى) قال اللقانى من اقامة الظاهر مقام المضمر والاصل ما لهما اذ القسمان هما الماضى المتصرف تصرفا ناقصا والماضى المتصرف تصرفا تاما

وغير ماض مثله قد عملا * ان كان غير الماضي منه استعملا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فأك مضارع كان وأصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره وأصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة (والامر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا (والمصدر كقوله)

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * (وكونك اياه عليك يسير)

كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير (واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدي البشاشة كائنا * أخاك) اذا لم تلفه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين بن مطير الاسدي

(قضى الله يا أسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا وجملة أحبك خبره

* (فصل * وتوسط أخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في دام) نص عليه في ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم

* وفي جميعها توسط الخبر * أجز * (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر

لا طيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته) بادكار الموت والهرم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطي وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدنوشري ظاهره ان ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أي من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا حجارة والمبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجارة وبعبارة أخرى ان كونوا ربانيين فيه تفاؤل بخلاف كونوا حجارة (قوله فانه قال في المغني) أي في الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك قال الدماميني هذا مشكل لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من ان وصلتها المعرف بالاضافة سواء أضيف الى الضمير أو الى غيره بحكم الضمير مما يقتضي ان المضاف الى ذي الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة ان قال والحرف المصدري وصلته في ذلك معرفة فلا يقع صفة للمنكر ولم يخصه بان وان ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما اذا قيل أعجبني ما صنع رجل حسن على ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله انتهى واستفيد منه ان تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بانه صرح في المغني في الباب الخامس في الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بان يرسل يجوز أن يكون بتقدير او ارسالا (قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى انه يلزم حينئذ فصل العامل أي منغصة من معموله أي بادكار باجنبي وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بانه جاز للضرورة فيه نظر اذ لا ضرورة مع الاعراب الذي قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على انه عائد على العيش بتاويل الحياة كما قال اللقاني والجميع

في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ في لذاته بالتذكير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لا ركاكة فيه خلافا للشهاب وسيأتي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل ابقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم يفهم وجه الاولوية مع احتمال التنازع أيضا لا سيما في غير مرفوع سبي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بأنه لا مانع في ذلك من التقديم نعم ان كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدري ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله وآتيك مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط منها ان يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما الازيد فانظر النكت *(فصل)* ١٨٨ (قوله وتقديم أخبارهن جائز) لم مثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك نحو كم كان مالك وأين كان زيد وتحصل ان للخبر أربع حالات وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التأخر وجواز الامور الثلاثة وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكأنه لعدم تصوره اذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال ان الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها اهـ وما ذكرته أحسن فتأمل (قوله فان البصريين أجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفا الا ان ما ذكره جائز عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرير الحجة منه الخ) قال الدنوشري ان قيل هل يجاب بان الظرف متعلق بليس في نفسها فيخرج ذلك عن محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالافعال الناقصة لانها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بان المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اهـ وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المغني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال الصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اهـ ومراده انها دالة عليه استعمالا الا ليس ولا ينافي ان ليس تدل عليه وضعا ضرورة أنها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على انه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم به وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه اليه اللقاني والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بأنه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة

في السببي المرفوع الا أن يكون لا يراه وأولى منه قول الآخر

مادام حافظ سري من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (الا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء) أي صفيرا وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

(فصل) وتقديم أخبارهن) عليهن (جائز) عند البصريين اذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير (بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فاياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان أما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي (الا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي ما يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال * وكل سبقه دام حظر * (و) الا خبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه أشار الناظم بقوله * ومنع سبق خبر ليس اصطفي * وحجتهم انهم (قاسوها على عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم يأتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (وأجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب (بان المعمول ظرف فيتسع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بان يوم

في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة باتيهم وليس مصروفا خبره (واذا نفي الفعل بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافي) وهو ما (و) الفعل (المنفي مطلقا) سواء كان النفي شرطا في العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والفراء) من الكوفيين لانها من ذوات الصدور والى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذاك سبق خبر ما النافيه *

(وأجازه بقية الكوفيين) بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها لان نفيها ايجاب) بدليل انه يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع (وعمم الفراء المنع في) جميع (حروف النفي ويرده قوله) وهو المعلوط القريعي

ورج الفتى للخير ما ان رأيته * (على السن خيرا لا يزال يزيد)

فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل أن تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف

* (فصل * ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان) المعمول (ظرفا أو) جارا و (مجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا) والاصل كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك أشار الناظم بقوله

ولا يلي العامل معمول الخبر * الا اذا ظرفا أتى أو حرف جر

(فان لم يكن) المعمول (أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا) لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لان معمول معمولها في معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسي) من البصريين (وابن عصفور) من المتاخرين (فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد) لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك

كما يأتي في ما الحجازية ومرت الاشارة اليه قريبا (قوله لان نفيها ايجاب) رأيت بخط المصنف في بعض الاوراق وقد تقدم على بيت ذي الرمة السابق في كلام الدنوشري وهو * حراجيج ما تنفك الا مناخه * ما نصه ومنشا هذا الكلام كله ان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب والكلام هنا موجب لان زال لما نفيت كان اثباتا لان نفي الزوال اثبات واعترض بعض أصحابنا بانه اذا كان الكلام معناه الايجاب فينبغي أن يجوزوا تقديم الخبر لانه انما يمتنع في نحو ما كان زيد قائما للنفي وأما الآن فالنفي قد زال معناه فينبغي أن يزول اعتباره فاجابه بعض أصحابنا بان هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهي النفي وجهة معنى وهي الاثبات فلم يجز التقديم نظرا الى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا الى جهة المعنى واعترض وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى في الاستثناء فمنعتموه وجهة اللفظ في التقديم فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى في التقديم فاجزتموه وجهة اللفظ في الاستثناء فاجزتموه فاجيب بان التقديم أمر راجع الى اللفظ والنفي موجود في اللفظ فحملنا الحكم اللفظي على الحكم اللفظي وهو وجود صورة النفي فلم نجزه والاستثناء أمر ينظر فيه الى عموم المستثنى منه واخراج ما أريد اخراجه من مفهومه فهو اخراج من معنى الاول فحملنا الحكم المعنوي وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنى وهو كون معنى الكلام الايجاب (قوله ويرده قوله على السن خيرا لا يزال) هذا صريح في ان لا ليست كما ومثلها ان وقال الرضي ان كما ويتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا في ما وان وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلل الرضي ذلك بان حروف النفي لما لازمت تلك الافعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء في اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفي من زال واخواتها دون غيرها ولا في انه يفهم جواز التوسط اذا كان الفعل لا يلزمه النفي ككان فليحرر ومقتضى كلام المصنف والناظم في باب التعليق ان ما وان ولا لها الصدر وهو الموافق لقاعدة ان العامل اذا تغير معناه يتغير حكمه واذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبي كما نقله ابن غازي *(فصل)* (قوله ويجوز باتفاق أن يلي هذه الافعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم اشارة للاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرفي ليس حسنا مطلقا ولذا سال الزمخشري في ولم يكن له كفوا أحد فقال فان قلت الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك في كلامه فما باله مقدما في أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام انما سيق لنفي المكافاة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شئ وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه (قوله لما في ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمي يخرج من ذلك مع قوله الآتي اذ لا يفصل الخ بعدم الاعتداد بان معمول المعمول معمول ان أريد أجنبي من العامل ويؤخذ من كونه أجنبيا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله واليها لانه أجنبي منها اذ لا فرق

(قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدنوشري فيه نظر وانما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الاداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعد ونحوه انه من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الاظهر التغليط في كونه استعارة بالكناية لانه استعارة مصرحة كما لا يخفى اذ الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسدا في الحمام وهذا كله مما يعرفه من له أقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الغنيمي نقل عنه انه نظر في كلام الشارح بان الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شئ من أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقا الا في كونها تصريحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم أن العائد محذوف أي والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لانه لم يتحد متعلق الحرفين فان الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مرادا به الشان) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر في جواز دخول النواسخ عليه

(فصل)

(قوله تستعمل هذه الادوات تامة) قال الدنوشري فائدة اختلف في كان وكائنا في لاضربنه كائنا ما كان فقال الفارسي هما تامان في الموضعين وما مصدرية وهي وما بعدها فاعل كائنا أي كونه وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره اياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لاضربنه كائنا الذي كان اياه وكائنا حال من مفعول لاضربنه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج الى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية الفاكهي (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول ليلا) قال الدنوشري

زيدا كلا) اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق

قنافذ هداجون حول بيوتهم * (بما كان اياهم عطية عودا)

وجه الحجة منه ان اياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا قنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدا محذوف أي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (اضمار الاسم) في كان حال كونه (مرادا به الشان) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال

ومضمر الشان اسما انو ان وقع * موهم ما استبان أنه امتنع

(أو راجعا الى ما) الموصولة (وعليهن فعطية مبتدا) وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله

باتت فؤادي ذات الخال سالبة) * فالعيش ان حم لي عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان (لظهور نصب الخبر) وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك

*(فصل * قد تستعمل هذه الافعال تامة أي مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه أشار بقوله في النظم * وذو تمام ما برفع يكتفي * وتبعه في التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا المسمى ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة أي وان حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والارض أي بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا

نحو

نحو قول عمر رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمعنى أي عرس بها (وقوله) وهو امرؤ القيس بن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه

(وبات وباتت له ليلة) * كليلة ذي العائر الارمد

أي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا و) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي دام ظله و) أضحى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أي دخلنا في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (الا ثلاثة أفعال فانها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهي فتئ وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنقص في * فتئ ليس زال دائما قفي وذهب أبو حيان في نكته الى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب أبو علي في الحلبيات الى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو * انما يجزي الفتى ليس الجمل *

* (فصل * تختص كان بأمور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي) لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه

(أنت تكون ماجد نبيل) * اذا تهب شمال بليل

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدا والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة (و) الشرط (الثاني كونها بين شيئين) متلازمين (ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها انها

لم يقيده بآخره وصرح السيد عبد الله في شرح اللب بانه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات القوم أو بهم فتتعدى بنفسها أو بالباء (قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذي العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبد الله قوله أو طال (قوله انما يجزي الخ) قال الزرقاني عجز بيت صدره * واذا أقرضت قرضا فاجزه * ولا حجة في البيت على انها عاطفة بمعنى لا لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا * (فصل) * (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لانهم لم ينكروا ذلك بعدما كان في المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف قال أبو طاهر حمزة في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الاعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب الى السلامة لانه يوافق الحال ومن ادعى أنه لغو فقد أبعد لان كان انما يلغى عملها ولا يلغى معنى المضي فيها قلت هذا خطأ لان الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا بل ولا يلزم القائل بالالغاء لان كان الزائدة لا تخرج عن افادة الزمان خلافا للمبرد وأما التي ١٩١ بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا محال قال ولكن الوجه ان كان من قصد الخبر الآن عن حالهم لانهم أكبروا ذلك في وقت كونه في المهد فكأنه قال أكبروا تكليم صبي كائن في المهد طفلا فيكون الكون من لفظ المخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض

يظل بها الشيخ الذي كان فانيا
يدب على عوج له نحرات

فلم يك فانيا قبل دبيبه بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ المخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر لان تعين الزمان فيه لا يقتضي ما ذكر على أن الامر الزمان فيه معين وقوله أحدهما كونها بلفظ الماضي مع قوله أولا تختص كان فيه ركاكة وتهافت اذ الاول يغني عن الثاني وعلل السيد عبد الله اختصاص الزيادة بلفظ الماضي بخفته (قوله بين شيئين) أي لا في الابتداء لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري نازع الرضي رحمه الله في كونها زائدة مطلقا لدلالتها على معنى وفي نحو

* على كان المسومة العراب * ادعاء الزيادة واضح فتأمل اه وقال اللقاني زيادتها اما بأن لا تفيد شيأ الا محض التأكيد وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله * على كان المسومة العراب * وأما بأن تدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا قال الرضي في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا والاولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز أن لا تعمل مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فاذا جردتها عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو علي الى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اه المقصود منه

لاتدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهى دالة على المضى ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدا وخبره (و) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدا للمضى (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جياد بنى أبى بكر تسامى * (على كان المسوّمة العراب)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشئ الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت احدى التاءين من السموّ وهو العلو والمسوّمة اسم مفعول من السمة وهى العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسوّمة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة وتركت فى المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان فى حشو كما * كان أصح علم من تقدما (وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم * (وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيأ عند الجمهور هذا مذهب أبى العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان فى هذا البيت ليست بزائدة بل هى الناقصة والواو واسمها ولنا خبرها والجملة فى موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه) والخليل حيث ذهبا الى انها فى البيت زائدة واختلف فى اطلاقهما الزيادة فيها والذى فهمه النحويون انهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا فى تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاءظن اسنادها الى الفاعل فى نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسى فى التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت فى الضمير قلت تكون لغوا والضمير الذى فيها توكيد لنا فى لنا لانه مرتفع بالفاعل ألا ترى انه لاخبرله وقال أبو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها فى هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقدان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا فى موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله فى الضرورة نحو قوله

* ان لا يجاورنا الاك ديار * والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف فأحرى ان يتصل بالفعل اهـ

قال المرادى فى شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعنى الخليل وسيبويه مافهمه النحويون انما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت فى الزمن الماضى فجىء بقوله كانوا لنا تأكيدا لما فهم من المضى قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل أنتم عائجون بنا لعنا * ترى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمتنع أيضا فى البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اهـ كلام المرادى والحاصل على القول بزيادة كان فى البيت قولان فى الاعمال والاهمال وفى كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وانها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

زيد

(قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدنوشرى فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على أن المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما امتنع منه فعل التعجب من التصرف وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها أم الافعال فلا تنفك عن معناها غالبا اهـ من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار (قوله من السمة وهى العلامة) قال الدنوشرى يشكل بان المادة لا تساعد عليه اذ المسومة معتلة العين والسمة الفاء اللهم الا أن يدعى القلب المكانى فليتامل اهـ وفى بعض النسخ من الوسمة فلا اشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائد وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق وأما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

(قوله ان تحذف) قال اللقانى هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى لما يأتى من سيبويه فى قوله ولو تمر من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر (قوله دالا عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة اذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما اذا كان جارا او مجرورا أو جملة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتى فى باب اعراب الفعل ان اذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله ان راكبا وان ماشيا) قال الدنوشرى جعله اللقانى حالا لا خبرا وقال التقدير ان سرت راكبا وان سرت ماشيا وأقول فيه نظر لان فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشئ على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا على بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص وأيضا ١٩٣ المعلق عليه أحد الشيئين لا مجموعهما

زيد ظننت عالم هذا ما فى المغنى مرتبا (ومنها) أى من الامور المختصة بها كان (انها تحذف ويقع ذلك) الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر) دالا عليها (ويكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين) لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بان ولو دون بقية أدوات الشرط لان ان أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما ان كان أم بابها وهم يتسعون فى الامهات ما لا يتسعون فى غيرها والى ذلك أشار الناظم بقوله
ويحذفونها ويبقون الخبر * وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر
(مثال ان) والغالب فيها ان تكون تنويعية (قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا) أى ان كنت راكبا وان كنت ماشيا (وقوله) لا تقربن الدهر آل مطرف * (ان ظالما أبدا وان مظلوما)
أى ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية (وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثانى على الخبرية لمبتدا محذوف (أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير) وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته (ويجوز ان خير فخيرا) وان شر فشر برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه مفعول ثان لفعل محذوف (أى ان كان فى عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعهما) معا بتقدير ان كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الاول) من الاوجه الاربعة (أرجحها) لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثانى أضعفها) لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه (و) الوجهان (الاخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافآن يعنى على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لان فى كل منهما الاقوى والاضعف ففى نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب الثانى وفى رفعهما قوة رفع الثانى وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم * أنطق بحق وان مستخرجا احنا * أى وان كنت مستخرجا (ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) أى التمس شيأ ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد (وقوله لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل)

بدليل انه يكون ممتثلا اذا أتى باحدهما مسرعا (قوله وان بقية اما) قال الدنوشرى قد يقال بقيتها أم لا ان اللهم الا ان يكون أصلها ان ما ثم أدغم (قوله باعمالهم) قال اللقانى فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم اذ الاعمال مجازى عليها لا بها (قوله وفيه رد على التسهيل الخ) قال الشهاب القاسمى أقول وفيه نظر اذ لا نسلم ان مراد المصنف ان الاسم هو الاسم الظاهر المذكور أعنى عملهم بل الاسم ضمير مستتر فى كان عائد على العمل على ان تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل (قوله أى ان كان عملهم خيرا) قال اللقانى لا يتعين ذلك لجواز تقدير ان عملوا (قوله أى ان كان فى عملهم الخ) قال اللقانى فيه أمران الاول تقدير الجزاء مضارعا مقرونا بالفاء والثانى ان تقدير فى عملهم منظور فيه اهـ وقال الدمامينى وهذا لا شك فى جواز تقديره من حيث الصناعة فى الجملة وأما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان فى عملهم خير معنى غير مقصود لان مقصود المتكلم ان كان نفس عمله خيرا الا ان لهم أعمالا وفى تلك الاعمال خير وقد يدعى هذا بانه على التجريد فيكون نحو ان كان فى عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والاول أرجحها) لا يقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الاكثر اذ لا يلزم من الاكثرية الرجحان ولئن سلم فانما ذكره هنا ليبنى عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدنوشرى وجه أحسنية الرفع عنده على النصب ان فى النصب حذفا أكثر من الحذف فى حالة الرفع كما هو ظاهر اهـ وقال الدمامينى اذا نظرت الى الاحسنين رأيت رفع الثانى خيرا من نصب الاول لاستوائهما فى الاضمار ورجحان رفع الثانى بان

أضمرت نفس ما أظهرت، إذا نظرت إلى الاقبح خبرًا وأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لاشتراكهما في الاضمار وضعف نصب الثاني
بأنك أضمرت جملة وفي رفع الأول لم تضمر جملة ويوضحه أن سيبويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر
والتنوين) قال الدنوشري فيه نظر لأن آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشري راجع لشائلة
لا لجمعها على شول لأن قياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال إن فعلا لا يكون جمعا كما قالوا في صحب
على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف في الشول في هذا البيت الذي هو من
مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائل بغير هاء والجمع شول كراكع وركع وقيل ما قاله الشارح انها
جمع شائلة إلى آخر ما قال قال الغنيمي وقد يرجح الأول بأنه روي من لد شول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لد شولان شول أو زمان شول
أو كون شول فحذف المضاف والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد يرجح الثاني برواية
الجرمي من لد شولا بغير التنوين ١٩٤ على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول
كانتصاب غدوة بعدها وهو مردود باتفاقهم على ان ذلك مخصوص بغدوة والشارح اقتصر في البيت على ان المراد بالشول جمع شائلة الخ (قوله اذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا في بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يخص المنع بما اذا كان لغير علة تصريفية فاما لها فيجوز في نحو يد ودم اذ اصلهما يدي ودمي فقد حذف بعض الاسم الذي هو الياء وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على ان الموصول الحرفي لا يجوز

أي ولو كان صاحب لبغي ملكا إذا جنود كثيرة وقولهم ألا حشف ولو تمرا وفيه ما رد على أبي حيان حيث
شرط ان لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعم من الحشف (وتقول)
فيما إذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعم ولا أعلى على ما مثل به سيبويه من قولهم (الاطعام ولو تمرا)
فإن الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) فحذف يكون وخبرها
وبقي اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون ان ولو) الشرطيتين (كقوله
* من لد شولا فإلى اتلائها * قدره سيبويه من لد ان كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو
والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من
نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلا
وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي من زمن
كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها وإنما قدره سيبويه من لد أن كانت شولا ولم يقدره من لد
كانت لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في
تقديره ان إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان
الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه ان ما فر منه
وقع فيه الوجه (الثاني ان تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف
ولو تمر وان خير برفعهما) الوجه (الثالث ان تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكثر
ذلك) بعد أن المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل
(في مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه (وأصل
انطلقت لأن كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) المجرور بها (على ان نطقت
للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لأن كنت منطلقا انطلقت (ثم

حذفه) إلا بعد الحروف التي تذكر في النواصب كما قيد بذلك المرادي ثم المراد
لا يجوز جوازا مطردا وإلا فقد تحذف أن بشذوذه في غير ما يذكر في النواصب كما ذكره في المغني لكن محل الشذوذ مع بقاء النصب وإلا فهو
مطرد كما مر في باب المبتدأ في تسمع بالمعيدي (قوله ان ما فر منه الخ) قال الدنوشري الذي فر منه ان لدن لا تضاف للجمل (قوله ان تحذف مع
خبرها) أما حذف الخبر وحده فنص في المغني في بحث الحذف على أنه لا يجوز لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان
(قوله أصله انطلقت الخ) قال اللقاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لإمكان أن يدعى ان أما نائبة عن اسم الشرط وفعله والأصل مهما
تذكر منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا
نظير ما جوزوه في أما عالما فزيد عالم أي مهما تذكر شخصا في حالة كونه عالما أي مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء
بعد المنصوب في نحو * فإن قومي لم تأكلهم الضبع * فإنه مناف لما قرره فتأمل اهـ قال الدنوشري قوله أما أنت منطلقا انطلقت
يرد ما زعمه ووجه الرد ان أما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا وعجيب منه أن يتبجح بما قال وزعم أنه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز في بعض
المواطن مما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا

حذفت

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار ان كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت كان لذلك) الاختصار (فانفصل الضمير) الذى هو اسم كان فصار ان أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار ان ما أنت (ثم أدغمت النون) من ان (فى الميم) من ما (للتقارب) فى المخرج فصار أما أنت والى ذلك أشار الناظم بقوله * و بعد ان تعويض ما عنها ارتكب * وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس بن مرداس

(أبا خراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومى لم تاكلهم الضبع

(أى لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف) فخرت وهو (متعلق الجار) لان وما بعدها وأبا خراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها و براء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لانه أوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء فى فان قومى لان الثانى مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء فى جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول أشهر ونقل أبو الفتح عن أبى على ان ما الخالفة عن كان عاملة فى الجزأين عمل ماخلفته وحجته ان ما المنابت فى اللفظ نابت فى العمل وزعم انه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أى بدون ان المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعى

(أزمان قومى والجماعة كالذى) * لزم الرحالة ان تميل مميلا

(قال سيبويه أراد أزمان كان قومى) مع الجماعة فحذف كان التامة وأبقى فاعلها وهو قومى والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بان وهى ومنصوبها فى موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع ان تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد ان) الشرطية (فى قولهم افعل هذا اما لا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض) عن كان واسمها وأدغمت نون ان فيها للتقارب مخرجيهما (ولا) هى (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردى تقول أخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم أى ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر فى بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة قال معنى أما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا أى لان كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت فى الميم اه كلام الجاربردى فى باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو فى اما أنت لا فى أما لا والحذف فى هذا الوجه والذى قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوى وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الامير فانه جائر فتقول أنا آتيه وان أى وان كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أى من الامور المختصة

(قوله ثم حذفت كان لذلك) قال الدنوشرى قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتامل (قوله أى لان كنت ذا نفر فخرت) قال اللقانى لا يخفى ان تقدير فخرت يورث فى التركيب ركاكة وفى المعنى فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومى لم تاكلهم الضبع بل المتجه ان يقال مهما تذكر أنت فى حال كونك مذكورا بالنفر فانى مثلك ذو نفر اذ قومى لم تاكلهم سنة الجدب حتى تترفع على بة وملك ونفرك وهذا ينادى بكون اما نائبة عن مهما كما مر وقال الشهاب القاسمى يجوز أن يكون قوله فان قومى الخ تعليلا لمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك بذلك فان قومى الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتامل (قوله التامة) فيه نظر فانه لا مانع ان يكون قومى اسمها وقوله كالذى خبرها وهذا كالمتعين فانه شاهد ومثال الحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وان كان ما قاله الشارح محتملا فى نفسه (قوله أى ان كنت لا تفعل غيره) قال اللقانى لا يحوج الى هذا التكلف الذى لا دليل عليه اذ الظاهر ان ما مزيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فاما أداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما فى قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك فى التقدير قوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وان أفتاك الناس وأفتوك

بها كان (أن لام مضارعها) وهي النون (يجوز حذفها) تخفيفاً وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم * تحذف نون وهو حذف ما التزم

(وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم أك بغيا) وان تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعاً (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما) لان الاول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف نحو و (تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون) بالعطف على يخل المجزوم في جواب الامر واعلم انما تحذف نون تكون فيهن لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو أن يكنه فلن تسلط عليه) فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول (و) بخلاف (نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا يحذف أيضاً (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر (وخالف في هذا) الاخير (يونس) بن حبيب (فاجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكا بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الاسدي

(فان لم تك المرآة أبدت وسامة) * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي

فلست بآتيه ولا أستطيعه * (ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل)

فحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك من أخ يعني نفسه تواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مؤاكلة بني آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه

(فصل في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي)

(أما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط وأما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب باسقاط الخافض وأهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لاعمالهم اياها) عندهم (أربعة شروط أحدها ان لا يقترن اسمها بان الزائدة) فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله) بني غدانة ما ان أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم خزف

كما قال اللقاني (قوله لانتفاء الجزم) قال اللقاني لا يخفى ان شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبني فليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لان أصله غير مستعمل الا انه يشكل عليه رد الياء في يد ودم في التصغير حيث قال يدية ودمي اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شيء (فصل في ما ولا ولات وان) (قوله في النفي) أشار به الى الجامع في الالحاق المذكور فان قلت هذا قياس في اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم انه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له ولو سلم فلا نسلم انه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات اما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العز بن جماعة (قوله فان المنقول عنهم الخ) يؤيده انهم قالوا ان المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه ان ما لم تعمل شيأ فينافي أصل الكلام لانه مفروض في توجيه لغة الحجازيين المعملين لما وعلى هذا الجزآن بعدها مرفوع بمبتدأ وخبر ولم تعمل فيهما شيأ (قوله لاعمالهم اياها) قال اللقاني أضاف الاعمال الى ضمير الحجازيين اشارة الى ان أعمال غيرهم

قد يوجد بدون الشروط أو بعض كاعمال الفرزدق اياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال اللقانى لو قال المرفوع بعدها لكان أولى اذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله لا زائدة) قال اللقانى الفرق بينهما حينئذ ان الزائد فاصل أجنبي دون النافي المؤكدة لكن الزائد فى كلامهم هو المسوق لمحض التأكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق اذ العمل للاولى فى الوجهين اهـ وقال الشهاب القاسمى قد يقال الزائد فى الكلام لتأكيد الكلام لا لتأكيد خصوص ما بخلاف النافية فانها لتخصيص ما فبينهما فرق فليراجع هل الامر

برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس فى العمل وليس لا يقترن اسمها بان (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن ان نافية مؤكدة لما) لا مؤسسة لان نفى النفى ايجاب و(لا زائدة) كافة لما وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين أن ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعدما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادى وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حى من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاى المعجمتين وبالفاء قال الجوهرى هو الآجر زاد فى القاموس وكل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخارا الشرط (الثانى أن لا ينتقض نفى خبرها بالا) فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع فى) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا الا واحدة) وفى رسول من قوله تعالى (وما محمد الا رسول) فأما قوله

وما الدهر الا منجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا

(فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد (ما زيد الا سيرا أى) ما زيد الا (يسير سيرا والتقدير) وما الدهر (الا يدور دوران منجنون) فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف اليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب الذى يسقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا أن تكون آلة للفعل نحو ضربته سوطا (و) كذا القول فى * وما صاحب الحاجات الا معذبا * فانه فى تقدير (الا يعذب معذبا أى تعذيبا) والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش وأما مذهب سيبويه فلا لانه لا يرى ان صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وأنشد ابن مالك * أرى الدهر الا منجنونا * وحكم بزيادة الا واعترضه فى المغنى وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا فى الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثانى جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولاجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفى الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن فى نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد على انه خبر لمبتدا محذوف) أى بل هو قاعد ولكن هو قاعد (ولم يجز) فى قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لانه) واقع بعد بل أو لكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أى مثبت والى ذلك أشار الناظم بقوله

كذلك اهـ وقال الدنوشرى قوله لا زائدة رده بعضهم بانه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لانها عينها ويرد بان الزائد بمنزلة تكرير الجملة بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفى خبرها) قال اللقانى اشارة الى أن الشرط هو بقاء النفى فى الخبر دون غيره فاذا وجد صح العمل فيه وان انتقض فى غيره من المتعلقات به فانه يبطل العمل فى ذلك الغير كما فى ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما الا فى الدار اهـ ثم ان الشرط انما هو عدم الانتقاض بغير غير أما اذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غير وجوبا وجوز الاخفش الرفع (قوله فمن باب ما زيد الا سيرا) أى خلافا لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أعنى المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا بعد الايجاب) أى لانه مخصوص بالا وسياتى فى باب المفعول المطلق ان المحصور بالا أو انما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت الا سيرا أو انما أنت سيرا فاندفع ما يتوهم ان الوقوع فى الايجاب لا يقتضى النصب نحو وما محمد لان ذلك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم فى باب ما جمع بالف وتاء مزيدتين فى الكلام على خلق الله السموات ان السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشرى مع انه اسم ذات (قوله ولاجل الخ) قال اللقانى ان قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفى الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولاجل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر فى المعنى وقد

انتقض فيه النفي ببل فوجب رفعه لذلك (قوله وان كان ظرفا) أي بخلافه في باب ان وان كان عملها بطريق الالحاق بالفعل لانها من الحروف لانها أشبهت الفعل لفظا ومعنى كما يأتي وهذه انما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فسيء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أو صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه انما هو ان العربي لا ينطق بالخطأ ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الالفية في باب ما لا ينصرف (قوله ولكن

ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا أو جارا و مجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسيء من أعتب) فسيء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من أعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فاخضع للعدى) * ولكن اذا أدعوهم فهم هم

بخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر (فأما قوله) وهو الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش (واذ ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وان الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر و(مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (لابهامه مع اضافته للمبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه واعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (انه لحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل (وقيل مثلهم حال) لان اضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلا لهم قاله المبرد ورد بأن حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همبم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والاول أصح لانه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول النظم

أعمال ليس أعملت ما دون ان * مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فان تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم ابن الحرث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى * (وما كل من وافى منى أنا عارف)

والاصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بتشديد الراء تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك أن مزاحما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم

بني لابهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال ان مثلا خالفت المبهمات في انها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر

والشر بالشر عند الله مثلان

كما في الباب الرابع من المغني (قوله وقيل مثلهم حال) قال الاشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال اهـ قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك انها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل بأجنبي اهـ وقال اللقاني ان ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل ان خبرها محذوف فأسند الخبر اليها فدل على انها عاملة اذ المهملة لا خبر لها اهـ ثم قال الاشموني وأيضا فالخبر يجب تقديره مقدما على الحال ليصح عملها فيها لانه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لان مثلهم مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لانه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل يأتي فقدها

وان جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسألة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على ان صاحب الحال الضمير في الظرف و يفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الاصل نعت الخ ان نعت النكرة اذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالا من تلك النكرة (قوله اذا كان معنويا) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

نفسه وان لم يكن ظرفا ويبقى الكلام في معمول اسمها هل يغتفر تقديمه على الاسم مطلقا وان كان ظرفا أو جارا أو مجرورا (قوله وأما قول النابغة) قال الزرقاني الاحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو ظاهر منه اذ هو محتمل لان يكون على حذف مضاف أي لا مثلي باغيا فمدخول لا نكرة لان مثلا لا تتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فأتى به منفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الزرقاني أي بلزوم حذفه فان قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لعلية الحذف قلت يمكن أن يقال انه غاية لما تستلزمه العلية من معنى الخفاء في القائل فكأنه قيل قد خفي حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجعه في بحث أن المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بان العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صد الخ) قال في المغني وإعمالهم يقدرونها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر اه وقال في شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ أو بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب اما اعمالها أو تكرارها فلما لم تتكرر علم انها عاملة وأجيب بان هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فرد بان الاصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يندفع ما للقاني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فأنا مخالف له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكاني برحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله

يا بؤس للحرب التي * وضعت أراهط فاستراحوا

وبه يعلم ان براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالاشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشري يجوز أن تكون لا في البيت عاملة عمل ان فكأنه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقي) أي من جواز الاعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقي بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أي واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والاصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك في الاول لان باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتأمل (قوله لان أن لا تزاد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت في كتاب الازهية للهروي انها تزاد بعد لا وأنشد عليه

يا طائر البين لا ان زلت ذا وجل * من المقنص والقناص محجوبا

قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف انها لا تزاد بعد لا التي الكلام فيها وهي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فقدها فسأل عنها فقالوا والله تعرفها في منازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها (الا ان كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله)

بأهبة حزم لذ وان كنت آمنا * (فما كل حين من توالى مواليا)

والاصل فما من توالى مواليا كل حين فما نافية ومن توالى اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر أو ظرف كما * بي أنت معنيا أجاز العلما

والاصل ما أنت معنيا بي وفهم منه أن المعمول اذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا فاعمالها عمل ليس قليل) جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه (و) على الاعمال (يشترط له الشروط السابقة) في عمل ما (ما عدا الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك والى هذا أشار الناظم بقوله

* في النكرات أعملت كليس لا * وأما قول النابغة لا أنا باغيا * سواها ولا في حبها متراخيا * وقول المتنبي * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما (والغالب) في لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أي لا براح لي (والصحيح جواز ذكره) أي الخبر (كقوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا)

فتعز فعل أمر من التعزية وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء أو لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا والاول أولى وكذا القول فيما بقي والوزر الملجأ والواقي الحافظ (وإنما لم يشترط الشرط الاول) وهو أن لا يقترن اسمها بان (لان ان لا تزاد بعد لا أصلا) فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فأصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أي لا في نثر ولا في نظم فتامل (قوله أولهما) فيه نظر لانه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعا لان تاء التانيث ساكنة وضعا وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار ولات حين وأيضا يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقولون تاءان ولا تهنا (قوله قلبت الياء ألفا) أي لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هـذا ابدال شاذ كما في ستّ فان أصله سدس قاله الدماميني (قوله وعملها اجماع من العرب) قال الدنوشري فيه نظر فان العرب ٢٠٠ لا تعرف العمل وانما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال ان عملها صورة أي كون الاسم الواقع

بعدها منصوبا وحينئذ فلا ينافي قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقاني اه وأراد أن اللقاني أشار لذلك لان ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم الفراء أن لات الخ) قال الرضي وليس بشئ اذ لو كان حرف جر لجر غير أوان واختصاص الجار لبعض المجرورات نادر وأيضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل (قوله وهو شمردل) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي انه عبد الله التيمي ابن أبي أيوب وقال لهفا مبتدأ وهو مضاف الى ضمير النفس ففر من الكسرة وبعدها ياء الى الفتحة فانقلبت ألفا ولو روى لهفي عليك لجاز ويكون جاريا على أصله وعليك في موضع الخبر واللام في اللهفة متعلق بمادل عليه لهفي فيقول لهفي عليك حسرة شديدة من أجل رجل نابه ريب

الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف لينبغي ويبغي في موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كانه النون قال حين ليس مجير في القران أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين الى ليس فبناه لان المضاف اليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته فالفتحة في حين فتحة بناء ولا يمتنع أن تكون فتحة اعراب كانه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالاضافة فيه اه وهو صريح في أن الرواية لليس مجير وهو هكذا في ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روي بالوجهين تارة بليس وتارة بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشري لا يحتاج لذلك لوجود النفي اه وقال بعضهم انما قدم الخبر على المبتدأ ليتعين ويظهر كونه خبرا لا للتسويغ (قوله اذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقاني فيه نظر اذ الظاهر ان هنا مضاف الى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أي

أولها لغة في معناه أولهما وخصت بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها في ثمت وربت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان حكاهما في المغني (وعملها اجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى أنها لا تعمل شيأ وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولي الاخفش وعنه أيضا أنها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم (شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف أحدهما والغالب) في المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر في الشواذ ولات حين مناص (برفع الحين) على انه اسمها وخبرها محذوف أي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس أن يكون هـذا هو الغالب بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا في أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جار الاسم الزمان خاصة كمان منذ ومذ كذلك فتحصل في حين ثلاث قرآت الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلاثة أقوال اما على الابتداء أو على الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلاثة أقوال أيضا اما على الاسمية للات ان كان عاملة عمل ان أو على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس أو على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفي الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم * وما للات في سوى حين عمل *
(فاما قوله) وهو شمردل الليثي

لهفي عليك للهفة من خائف * جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور وقبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل محذوف (والتقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجير بالجيم اسم فاعل من أجاز (ومثله) في اهمال لات (قوله) وهو الاعشى ميمون

(لات هنا ذكرى جبيرة) أو من * جاء منها بطائف الاهوال

(اذ المبتدأ ههنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

النون وهي ههنا محتملة للمكان والزمان أي ليس في هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هي امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أي الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم فكأنه رآها وهي غضبي ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف (وأما ان) النافية (فاعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره انه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى أرض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما أي ان أنا قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها تنصب الجزأين مثل ان حراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ (وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين)

أنشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس

(فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس) غير الاستثنائية (و) في خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتأكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تأخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله

أليس عجيبا بان الفتى * يصاب ببعض الذي في يديه

وهذا من الغريب كما قال في المغني (و) تزاد الباء (بقلة في خبر لا و) في الجزء الثاني من معمولي (كل ناسخ منفي كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم

(وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)

فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق أي بمغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا شيأ فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في

ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة وهنا في الاصل ظرف مكان استعير للزمان اه قال الدنوشري وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه اضافة اسم الاشارة الى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أي وقد روي جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة *(فصل)* (قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وان عكس ما فعل الناظم لان ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على اعمال الاخوات وانما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشيء تعدى معناه الى الغير لانها لا تدخل على معنى لدلالتها على رفع توهم الاثبات أو تأكيد النفي وأنظر لم أطلقوا عليها الزيادة دون اللام في باب ان قال الدنوشري قال الرضي ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى ومنه يعلم ان الباء لا تزاد بعد ما التميمية ولا الحجازية الفاقدة شرطا غير ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبر ما كما هو قضية عطف ما على ليس وأشار اليه الشارح بتقديره وفي خبر وقال اللقاني قال الرضي ونحو قوله

لو انك يا حسين خلقت حرا * وما بالحر أنت ولا الخليق

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى أبو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر التميمية وأجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان باتفاق نحو ما ان زيد بقائم (قوله لرفع توهم الاثبات) أي فيتوهم السامع ان ليس زيد قائما كان زيد قائما لعدم سماعه ليس (قوله فان الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذي استند اليه لا يخفى ما فيه فانها لم تدخل معه الا لبطلان النفي بها بالنسبة للخبر والنفي بعد ليس بحاله فليراجع (قوله وفي الجزء الثاني الخ) فيه اصلاح للمتن لان ظاهر صنيعه ان المعنى وفي خبر كل ناسخ وهو مشكل لانه لا يظهر في قوله لم يجدني بقعدد لانها لم تزد في خبر الناسخ بل في مفعوله الثاني وقال اللقاني أي وخبر كل ناسخ واطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو تجوز باعتبار الاصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف ان يقول وكما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس زيدت في خبر لا التبرئة في قول بعض العرب (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال الدنوشري ان قلت القياس في خبر لا النافية للجنس أن يكون منفيا عن اسمها كما في قولك لا رجل قائم فان معناه نفي القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى في قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر الى الفهم ان الخير المطلق الذي هو الاسم منفي عن الخير المقيد الذي هو الخبر قلت بل يظهر فيه أيضا لان الخير الذي بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح ان يقال فيه ان هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا في الاعتداد به أو فيه ان لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعني ان القتل الذي ٢٠٢ بعده الحياة لا يسمى قتلا فالمقصود نفي القتل الذي بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل لكون مسمى القتل هو ازهاق الروح ونفوذها بحيث لا يعقبه عادة في الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف ومايقال من ان القصد من التركيب انما هو نفي الخيرية المطلقة عن الخير الذي بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير كوطئة كما قيل بذلك في قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمي أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله في بعض مجاميعه وفيه زيادة على ماهنا فانه قال بعد قوله ممنوع مانصه نعم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب ان جعل بعده النار ظرفا لغوا متعلقا بخير الاول فان قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو ممتنع لكن نص السعد في حواشي الكشاف على ان الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله بقادر من باب القلب لكن يبقى النظر في انه هل من شرط القلب صحة حلول الثاني بهيئته محل الاول أولا فان كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب في هذا التركيب فانه لا يصح ان يقال لا خير بعده النار خير انتهى وأقول في هذا الاخير نظر وما المانع من صحة قولها لا بخير الخ خصوصا على ماقاله بعضهم ان الباء في بخير بمعنى في (قوله كخبر ان) قال الدنوشري في ادخال الكاف اشعار بعدم الحصر قال الرضي ربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب قال وقد تدخل هذه الباء على غير مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج

قاله ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الازدي

(وان مدت الايدي الى الزاد لم أكن * باعجلهم اذ أجشع القوم أعجل)

فزاد الباء في أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة

دعاني أخي والخيل بيني وبينه * (فلما دعاني لم يجدني بقعدد)

فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور في غير ذلك كخبر ان) المكسورة (ولكن وليت في قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

فان تنا عنها حقبة لا تلاقها * (فانك مما أحدثت بالمجرب)

فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتنا من النأي وهو البعد والهاء في عنها عائدة على أم جندب المذكورة في قوله أولا

خليلي مرا بي على أم جندب * لنقضي حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تنا قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار (و) في (قوله

ولكن أجرا لو فعلت بهين) * وهل ينكر المعروف في الناس والاجر

فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن أجرا هينا لو فعلته أصبت (و) في قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع وأقردت بالقاف والراء سكنت وذلت وفي اليواقيت للزاهد المقلولي المتجافي المستوفز وفي أثر ان عمر كان اذا سجد اقلولى قال الفراء هو ان يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وأنشد * لما رأتني خلقا مقلوليا * أي متجافيا عن النساء والمقلولي أيضا الراكب على الشيء العالي عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدا الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تأتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال

وبعد ما وليس جر البا الخبر * وبعد لا ونفي كان قد يجر

(وانما دخلت في خبر أن) المفتوحة (في أولم يروا ان الله) الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن

(قوله لما كان في معنى أوليس الخ) قال اللقاني رجعه الى ذلك ليؤول الى خبر ليس ولو قيل انه ترجع الى خبر المنفي الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشري اذ المعنى اذا لم يعلم ان الله بقادر لان رأى هنا علمية وقد يقال ان الباء لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر ان وفيه ما فيه

*(هذا باب افعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللقاني فيه بحث يمكن ان يراد بافعال المقاربة في الترجمة حقيقتها أى البعض الذى هى فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا لا ينافي ان الباب له ثم اعلم ان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع أفعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على ما قاله اطلاق الكلمة على الكلام فان الاجزاء غير متميزة ولكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة ٢٠٣ وهو ان الكلمات كلها اشتركت في اطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالاثنين انتهى ويبقى ان دعوى اللقاني ان ذكر الشئ استطرادا لا ينافي ان الباب له محل نظر فان اذ الاستطراد ذكر الشئ في غير محله لمناسبة فكيف يكون استطرادا والمحل له ودعواه ان التعبير بافعال المقاربة من التغليب لا يخلو عن حزازة لان التغليب لابد له من علاقة وفي تحقيقها هنا خفاء اذ لا يظهر هنا شرف ولا خفة وذلك ظاهر ولا كثرة لان أفعال الشروع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف في كون المجاز مرسلا علاقته الكلية والجزئية لان الشرط في تلك العلاقة ان يكون لذلك الجزء من بين الاجزاء مزيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن ان يجاب بما ذكرناه في حاشية الالفية ان المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللقاني فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لان الدلالة عارض للوضع لا موضوع له (قوله وهي كاد) قال الدنوشري فيه اشارة الى رد القول بانها اذا نفيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في المحبوب والاشفاق أي الخوف في المكروه ومنه فاطلاق الرجاء عليهما من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للمخوف (قوله ترجع الى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافه وقال انها ترجع للحظة فليتامل (قوله هذا قول سيبويه وأبي علي) أي وقالا ان ذلك من مراجعة الاصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع ان بدليل قوله والتقدير ان يكون أبؤسا وبدليل قول المصنف في شرح الشواهد في رد هذا القول ومنع سيبويه اضمار ان يكون في قوله كل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان لان فيه اضمار الموصول الحرفي وقد الاضعفة انتهى ومر ما في ذلك في بحث حذف الخبر بعد لولا

بقادر (لما كان) أولم يروا ان الله (في معنى أوليس الله) بقادر بدليل انه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع ما في حيزها فليست حينئذ من النوادر وهي نظير ما أجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان أحدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني أحد بقائم

(هذا باب أفعال المقاربة)

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم ربيئة القوم عينا (وحقيقة الامر) في ذلك (ان أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بتثليث الدال (على قرب الخبر) للمسمى باسمها (وهو ثلاثة كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك و) الثاني (ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال وأنكرها أبو حيان مع انه ذكرها في لمحته (واخلولق) بخاء معجمة وقاف (و) النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير) وأنهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا (ومنه أنشأ) وأنشى (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (الا ان خبرهن يجب كونه جملة) لتوجه الحكم الى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر

(فأبت الى فهم وما كدت آيبا) * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فآيبا خبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبؤسا) فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

(قوله والاحسن من ذلك كله) أي لما يرد عليه مما علمته ومن جملة غير الاحسن حذف يكون وحذفها الذي صوبه في المغني خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لانه آخر كلام المغني عن كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المغني من جملة الاقوال الغير الحسنة فتنبه له (قوله وقال في المغني الخ) انما قال ذلك بعد ان نقل عن القوم انهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لان في ذلك الخ أي من كون خبرها جملة وليس كلام المغني بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون ان الاصل يبأس أبؤسا أو يأتي بأبؤس

لانه لم يتعرض لشئ من تلك الاقوال وكيف يصح ان يكون ما قاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه في التعليل لان في جميع ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك ففيه خلط على خلط هذا واعترض في الشواهد ما صوبه في المغني بان فيه مجيء الخبر بعد عسى بغير ان واضمار كان غير واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة في قنعة الاريب في تفسير الغريب أصل المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شئ يخاف ان يأتي منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطال به الدنوشري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الاصمعي مقتصرا عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله قلت وتكون الزباء تكلمت به تمثلا وهذا أحسن لان الزباء فيما زعموا كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة ان العرب تمثلت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشري قد يتوقف فيه من جهة ان الضمير يتوقف في رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف اذ لا مانع منه (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنوشري غير واضح في أفعال الترجي وأفعال المقاربة وواضح في أفعال الشروع فليتأمل (قوله يثقلني) قال الزرقاني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

فتوهي)

أن يكون أبؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بأبؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان أبؤسا خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله أن يقدر يبأس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا أي يمسح مسحا انتهى وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كاد أي يكون أبؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا تريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه

من خمر بيسان تخيرتها * ترياقة توشك فقر العظام

أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان أي توشك أن تكون فقر العظام (وأما فطفق مسحا فالخبر) فعل (محذوف) للدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر (أي) فطفق (يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم في قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * كما سيأتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم

ككان كاد وعسى لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الافعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجيء) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الحماسة

وقد جعلت قلوص بني سهيل * من الاكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد وروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب وهي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل ألغيت على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته أي جعلت القلوص الامر والشان كما قالوا ان بك زيد مأخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان أفعال التصيير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور أحدها ان يكون رافعا لضمير الاسم) الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فاما قوله) وهو أبو حية النميري

(وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

وقوله) وهو ذو الرمة

(وأسقيه حتى كاد مما أبثه * تكلمني أحجاره وملاعبه

فثوبي) في البيت الاول (واحجاره) في البيت الثاني (بدلا من اسمي جعل) في الاول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ماقيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي جعل وكاد وتقدم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تاويل أخذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة (ويجوز في) خبر (عسى خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل

(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ✻ اذا نحن جاوزنا حفير زياد)

روى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أمير المؤمنين بالعراق نيابة عن معاوية (و) الامر (الثاني أن يكون) الفعل (مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنه ما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج أرسل رسولا) فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن

كما يعلم مما ياتي من قوله اذا لم يشتغل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال اللقاني انما يتم هذا الجواب ان كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل وأما ان كانت خبرا عن جعل الاولى كما يخفى انه الظاهر فلا فتامله انتهى وان أراد ان هذا ظاهر الشعر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وان أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فان ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبدلية ومن المعلوم ان البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الاولين ولا يصح جواب المصنف الا بارادة ذلك الظاهر كما لا يخفى نعم ينبغي التنبيه على شئ وهو ان الجملة البدلية اغنت عن خبر جعل أو كاد الاولين كما سد البدل مسد الجزأين في نحو عسى زيد ان يقوم على القول بان ان يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحث ان ورده في بحث عسى بانه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شان البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البدل لانه وان تاخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لان الخبر انما هو عن جعل وكاد المقدرتين مع البدل واسمها انما هو ثوبي واحجاره فالضمير انما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناء على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وان أقر الشنواني كلامه وذلك لانه قرر ما يقتضي ان يثقلني رافع لضمير المتكلم وثوبي بدل اشتمال منه وكذا يكلمني رافع لضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف ان البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود الى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر ان يقول وأغنى البدل عن الخبر فتامل (قوله وفي البيت الاول تاويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ماذكره المصنف هنا ثلاث تاويلات الاول ماذكره العيني ان التحقيق انه أقام السبب وهو الانتقال مقام المسبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أي النشوان وهو بفتح الثاء وكسر الميم والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لانتقال ثوبي اياي فقدم ذكر السبب الثاني مما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرة باذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرجه على ذلك لانه شاذ وقد وجد عنه مندوحة الثالث ماذكره شيخ الاسلام الانصاري في الشذور انه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا بمجرده لا يصلح جوابا في البيت لانه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد ان يقال أن يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال انه أقام الضمير في الربط فليحرر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما اعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الاول انه مخالف لما صححه في المغني من ان عامل اذا شرطها لا جوابها والثاني انه يلزم على ما قاله ان جواب اذا له محل من الاعراب وفيه وقفة فليتامل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما نصه وقد يقال ان خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرون باذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لما تم رأيت الشيخ السنهوري في شرح الآجرومية صرح بما ذكره انتهى وقال اللقاني ان قلت اذا ظرف لما يستقبل لا يصح ان يكون عامله جعل ولا أرسل لان كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا اذ أفعال الشروع تستلزم كون اخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشرع انما يلزم منه حالية

الجزء الذى وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بان) قال اللقانى لايخفى ان الحرف المصدرى يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط فى خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبنى على ان الحرف المصدرى هنا يسبك مابعده بالمصدر وهو ما مشى عليه الشارح حيث أورد الاشكال وقد حقق ابن عصفور أن ان هنا لاتؤول بالمصدر وانما جىء بها لتدل على ان فى الفعل تراخيا كما بيناه فى حاشية الالفية وقد جزم بمثل ما قاله ابن عصفور فى الهمع قال الشهاب القاسمى فان قلت كان يجاء بالسين أو سوف فانها تدل على التراخى قلت الاصل فى الخبر الافراد وان والفعل يوفيان بذلك لانهما فى معنى المفرد وفيه نظر لان هذا لايناسب قوله لاتؤول بالمصدر انتهى ويأتى ان السين تدخل فى خبر عسى (قوله حرى واخلولق) قال اللقانى ووجهه ماقاله الرضى ان اصلهما حرى زيد بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وان (قوله وطفقا يخصفان) قال الدنوشرى قد تأتى طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفقا أى لزم لزوما

مالك حيث قال فى التسهيل أو فعلية مصدرة بإذا قال فى الموضح فى الحواشى الصواب ان يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط الشذوذ وأما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم ينقل أحد فيما علمنا ان قوله * وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى * ثوبى * شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببى خاصة فافهمه انتهى (و) الامر (الثالث ان يكون) المضارع (مقرونا بان) المصدرية وجوبا (ان كان الفعل) الدال على الترجى (حرى واخلولق) لان الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يأتى واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بان لانه يؤدى الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بانه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف اما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الاتيان واخلولق أمر السماء الامطار أو حرى زيد صاحب الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقى (وأن يكون الفعل مجردا منها) أى من أن وجوبا (ان كان الفعل دالا على الشروع نحو وطفقا يخصفان) لانه للاخذ فى الفعل والشروع فيه وذلك ينافى الاستقبال (والغالب فى خبر عسى و) خبر (أوشك الاقتران بها) أى بان لان عسى من أفعال الترجى وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى أن التجريد من أن خاص بالشعر واما أوشك فانما يغلب معها الاقتران بان حيث جعلت للترجى أخت عسى قال الشاطبى والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابدى وابن أبى الربيع أن أوشك من قسم عسى الذى هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو فى بلده انتهى كلام الشاطبى واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب فى عسى (نحو عسى ربكم أن يرحمكم و) فى أوشك نحو (قوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا) فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعى اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا فى اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه (والتجرد) من ان (قليل كقوله) وهو هدبة بن خشرم العذرى

(عسى الكرب الذى أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وأمسيت قال فى الموضح تبعا لليمنى الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفى نتيجة القواعد لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه فى الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلى يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير أو السببى (وقوله) وهو أمية بن أبى الصلت الثقفى

(قوله والغالب فى خبر عسى الخ) قال الدنوشرى قال بعض شراح ألفية ابن معطى وقد أدخلت السين فى خبر عسى لمشاركتهما فى الاستقبال قال الشاعر

عسى طيىء من طيىء بعد هذه * ستطفىء غلات الكلى والجوانح

وكاد وكرب بالعكس قال اللقانى يشكل كون أوشك مشاركة

(يوشك)

(يوشك من فر من منيته * في بعض غراتها يوافقها)

فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته (وكاد وكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى أصلهما (فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طيئ

(كرب القلب من جواه يذوب) * حين قال الوشاة هند غضوب

فيذوب خبر كرب مجرد من أن القلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) يرثي ميتا

(كادت النفس أن تفيض عليه) * اذ غدا حشو ريطة وبرود

فان تفيض خبر كاد وهو مقرون بان وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مذ ثوى بالمثلثة بمعنى أقام (وقوله) وهو أبو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فان تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تتقطع بتاءين خذفت احداهما وسقى يتعدى الى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المشغول بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش (ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلا * خبرها حتما بان متصلا * وألزموا اخلولق ان مثل حرى

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار اليها بقول الناظم

* وترك ان مع ذي الشروع وجبا * وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار اليه بقول الناظم أولا * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر * وثانيا بقوله

* وبعد أوشك انتفا أن نزرا * وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم أولا * وكاد الامر فيه عكسا * وبقوله ثانيا * ومثل كاد في الاصح كربا *

*(فصل وهذه الافعال ملازمة لصيغة الماضي الا أربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكاد زيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلح في منيت الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين

لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الاصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بان ويدفعه ان القرب المرجح للتجرد عارض فيهما دونهما اذهي موضوعة للاسراع المفضي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق على البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للمفعول وليس مبنيا للمفعول كذا قيل

(فصل)

(قوله وعينها واو) قال الدنوشري بعضهم نقل عن سيبويه انه حكى ان ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على ان العين ياء لا واو فليتامل

(قوله كضرب) قال اللقاني الاحسن تجلس وتعرف الموازنة في الفعل والمصدر انتهى وهذا راد الشارح قوله وفرح يفرح

بقولهم لا أفعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقوله * يوشك من فر من منيته *) أنشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهو أكثر استعمالا من ماضيها) حتى ان الاصمعي وأبا علي أنكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل أكثر النحويين لها الا بالمضارع (وطفق حكى) أبو الحسن (الاخفش طفق يطفق) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب وطفق يطفق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (اذا شرب الماء مجه) وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل وسنولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح في منبت الالباب وعسي أعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسي يعسو وعسي يعسي فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال * واستعملوا مضارعا لاوشكا * وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (وأنشد عليه) قول كثير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن

أموت أسى يوم الرجام وانني * يقينا (لرهن بالذي أنا كائد)

فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر ان (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

(أبني ان أباك كارب يومه) * فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كثير بن عبد الرحمن

(فانك موشك أن لا تراها) * وتعدو دون غاضرة العوادي

فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم) للفاعل (غير جار على الفعل) لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثير) عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أفتيت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى (و) الصواب (أن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل ذان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد اذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا) كقعودا (عمن قال طفق بالفتح) إذ ان قياسه الفعول (وطفقا) بفتحتين كفرحا (عمن قال طفق بالكسر) فان قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا كاد كودا) كقال قولا (ومكادا) كمقالا (ومكادة) كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر أوشك قاله الموضح في الحواشي

* (فصل وتختص عسى واخلولق وأوشك) * من بين أفعال هذا الباب (بجواز اسنادهن

لمناسبة طفق المكسور الفاء الفرح في المصدر لا لعلم كما سياتي ان مصدرها طفقا كفرح الكن كان عليه ان يفعل كذلك أولا فيقول بعد قول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذي أنا كائد) قال الدنوشري قال الغنيمي جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خبير بان كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدر أنا كائدا فعله لكان حسنا فليتامل (قوله وقد ثبت عن الموضح الخ) الا انه لم يغير ما وقع هنا لانه كان قد شاع هذا الكتاب بقي انه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل في البيت لانه لم ينصب واذا لم ينصب فلم لا يجوز ان يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فالاعتراض باق الا أن هذا يتوقف على ان كان تكون تامة (قوله واستعمل مصدر لاثنين قال اللقاني يرد عليه حرى فانه استعمل لها مصدر كما نقلناه عن الرضي الآن يريد حرى بفتح الراء فلا يرد عليه لانه مصدر حرى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال اللقاني يشكل على الاختصاص قول الرضي وغيره ويقال أيضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين الى على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع نحو هن حرى ان يفعلن انتهى وقد يجاب بان حرى مصدر واقع على الوصف أي حري

الى ان يفعل) حال كون ان يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول الناظم

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد * غنى بان يفعل عن ثان فقد

(نحو وعسى أن تكرهوا شيا) وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيا وهو شر لكم (وينبنى على هذا) الاصل (فرعان أحدهما انه اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه) الفعل (فى المعنى وتأخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة الى الضمير) العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بنى تميم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وجردن عسى أو ارفع مضمرا * بها اذا اسم قبلها قد ذكرا

(ويظهر أثر) هذين (التقديرين فى) حال (التانيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الاضمار) فى عسى (هند عست ان تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح فى موضع نصب على انه خبر عسى وعسى ومعمولاها فى موضع رفع على انه خبر المبتدا (والزيدان عسيا ان يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدا (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين ان يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) فى عسى هند (عسى) ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (فى) الامثلة (الجميع) وهى تامة وان والفعل بعدها فى موضع رفع على الفاعلية بها وهى ومرفوعها فى موضع رفع على الخبرية وللمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الافصح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن و) الفرع (الثانى انه اذا ولى احداهن ان والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند اليه فى المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه فى المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما انه يجوز (فى ذلك الفعل) المقرون بان (ان يقدر خاليا من الضمير) العائد الى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسندا الى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثانى انه يجوز (ان يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى وتكون ان والفعل فى موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثانى (لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد و) أبو سعيد (السيرافى و) أبو على (الفارسى ويظهر أثر الاحتمالين أيضا فى) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الاضمار) فى الفعل المقرون بان (عسى ان يقوما أخواك) فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما فى موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى ان يقوموا أخوتك) فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها (وعسى ان يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها (وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير) فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا أسند الى ضمير متصل وجب تانيثه لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجىء فى باب الفاعل (و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم

وحرتى فهو متحمل لضمير وأن يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضمير امعناه اذا استعمل فى الحدث فتامله (قوله الى ان يفعل) قال الدنوشرى فيه مسامحة فانه عبر بالميزان والمراد الموزون باى صيغة للمضارع كانت (قوله مستغنى به عن الخبر الاستغناء) عن الشئ فرع الاحتياج اليه وهذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة الى خبر منصوب فلو قال ولا تحتاج الى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدنوشرى لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد انها تكون تامة (قوله فتكون تامة) أى والخاص بهذه الادوات الثلاثة التام فى هذه الحالة وهى حالة ما اذا اسندت الى ان والفعل فلا ينافى انه أسلف ان كرب تكون تامة بمعنى قرب بقى انه سياتى فى باب ظن ان حسب وزعم يقعان على ان وصلتها فتسد مسد الجزأين فهلا قيل ان هذه الادوات عند الاسناد الى ان يفعل ناقصة وان يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى ان تكرهوا) قال الرضى يجوز أن يكون الفعلان متنازعين فى شيا وقد أعمل الثانى (قوله وينبنى على هذا فرعان الخ) أى على مجيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة أخرى كما ذكر فى هذا الفصل والحاصل ان لهذه الادوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله الثانى انه اذا ولى الخ) قال اللقانى ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فانه صادق عليه والتقدير الثانى ممتنع فيه ثم نقل عن الرضى ان وجه ذلك ان ربك اذن اجنبى وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص المصنف فى الجهة

الخامسة من المغني على ذلك ونقله عنه أولى لان شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وهذا دأب العلامة اللقاني ينقل عن الرضي ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم ان توليتم) ان قلت مدلول عسى انشا لانها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام فالجواب ان الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم ان لا تقاتلوا يعني أتوقع جبنكم عن القتال فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول زعم انها خبر لا انشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبرا لان في قوله اني عسيت صائما وهذا الدليل فيه لانه على اضمار القول (هذا باب الاحرف الثمانية) ٢ (قوله نظر الى ان الموضع للقلة)

الاضمار في الفعل عسى ان يقوم أخواك وعسى أن يقوم أخوتك وعسى ان تقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر في الامثلة الثلاثة الاول (توحيد يقوم) لانه مسند الى الظاهر وسيأتي ان الافصح توحيده (و) في المثال الاخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لانه أسند الى ظاهر مجازي التأنيث وسيأتي انه يجوز تذكيره وتأنيثه لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان أحد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسئلة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي (خلافا لابي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته الى ظاهر او مضمر (خلافا للفارسي) في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بان يسند الى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما اذا كان مسندا الى (التاء أو النون أو نا نحو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم ان كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم ان توليتم) قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك أشار الناظم بقوله

والفتح والكسر أجز في السين من ❊ نحو عسيت وانتقاء الفتح زكن

❊(هذا باب الاحرف الثمانية)❊

عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا) اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الاصح عند البصريين بشرطان لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على انه خبر لمبتدا محذوف أو واجب الابتداء كايمن أو واجب التصدير غير ضمير الشان كأي وكم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا أن يكون الاستفهام جوابا حكي من كلامهم ان أين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

لهذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بانه من وضع جمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدا الخ) قال اللقاني فيه مناقشة اذ الفاء تقتضي تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معا أي وقوعهما بعدها والحال ان النصب عقب الدخول على الاول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الاول للاول والثاني للثاني (قوله غير واجب الابتداء) أي بنفسه او بغيره كما مر في باب كان ولو قال الشارح ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخصر وأعم لانه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن ودخولهن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط ان لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالامر والنهي والدعاء والتمني ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم ❊ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهي وقعت خبر الان قيل ويجوز ان يكون الخبر محذوفا تقديره تهيئوا لكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبيا بل انشاء وكل طلب انشاء ولا عكس وهو ممنوع لان الاستفهام من الطلب كالتمني والترجي وأخواتهما وقد مر قريبا الاشارة اليه

(٢) قول المحشي قوله نظرا الى ان الموضع للقلة الذي في نسخ الشارح التي بايدينا نظرا الى ان هذا العدد للقلة

دخولهن وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها وينبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسياتي (ف) الحرف (الاول والثاني أن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما التوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها و) نفي (الانكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة واذا كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الانكار واجب ولغيرهما لا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالاول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لابد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما أن يكون

(قوله ليكون المبتدا الخ) قال الدماميني اعترض بان هذه العلة تاتي في ما الحجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من ان المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشري قيل الانسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويفهم من قوله فهما لمجرد توكيد النسبة انها تفيده مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاه بقيل ذكره اللقاني وعبارته الاوفق أن يقول الشك فيها كما قال الانكار لها أو الانكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل انه ان تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بعن أو بالمصدر فيعديه بفي أو اللام انتهى وقد أشار الشارح الى أنه ينبغي للمصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها فتامل (قوله وهو تعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري مخالف بحسب الظاهر لقول الملا جامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم الى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما توقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بدله أو اثبات ما يتوهم نفيه وقد يوجه بان يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه اثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التامل ويمكن أن يقال أيضا التوقف انما نشا من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائب فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف اليه والتقدير أو اثبات ما يتوهم نفيه وانما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففي التعريف المذكور نظر من جهة انه غير مانع لانه يدخل فيه نحو زيد شجاع وانه بخيل فما بعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتامل وعند التامل الصادق يظهر ان ما زيد شجاع لكنه كريم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لان الكرم هنا انما يتوهم نفيه من ان 211 الكلام الاول لا ثبوته فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام باثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الآجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولي الابصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر انه مبني على عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفا على رفع صار المعنى تعقيب الكلام السابق بنفي ما يتوهم ثبوته اذ الضمير في نفيه عائد على ما * فان قلت مآل العبارتين حينئذ واحد اذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه وبرفعه من غير نفي بان يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفي المثبت وبنفي المنفي فيصير مثبتا * قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا وهو ما لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار فانهم اعترضوا بان احدى العبارتين تغني عن الاخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بان فائدة الجمع بين العبارتين الاشارة الى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الاثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الاول ربما يتوهم ان الاستدراك في قولنا ما زيد بشجاع لكنه كريم انما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كريم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لان المتوهم ليس الثبوت وانما هو النفي وان كان لازما له فافاد بالتعبير الثاني انه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كريم ويصح بقولنا لكنه ليس ببخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهمه ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بان قوله أو نفيه عطف على الهاء في ثبوته أي تعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم انه كريم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كريم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتامل (قوله ولكونها للاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لانه وان تاتي في قولك هذا متحرك لكن هذا ساكن بناء على تعدد المشار اليه وان بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضداله نحو ماهذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ماقام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلاله نحو مازيد قائم لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان باتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان في النكت الحسان (والثاني) وهو التوكيد (نحو قولك لوجاءني زيد أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته فاذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجئ) فأكدت بلكن ما أفادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى أنها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كان) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كأن زيدا أسد أو حمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم أو أخفض منه ففيه تشبيه مؤكد بكأن (لانه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد أو كالحمار فقدمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشئ وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الارض ليس بها هشام

لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما اذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كأن زيدا قعدا ويقعد أو في الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كأنك دال عليه أي ما أنت دال عليه خلافا للفارسي (و) الحرف (الخامس ليت وهي للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر) فالاول (نحو) (قول الطاعن في السن (ليت الشباب عائد) فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثاني نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لي مالا فأحج منه) فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل أن التمني

تحرك الآخر لكنه لا يتأتى في قوله ماهذا اسود لكنه أبيض اذ لا يتوهم من نفي السواد نفي البياض ولا في قوله ماقام زيد لكن عمرا يشرب اذ لا يتوهم من نفي القيام عن زيد نفي الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجئ) قال اللقاني مبني على عرف أهل العربية من ان لو للدلالة على ان سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقولنا عرف كذا يعني بحسب المشهور عندهم اذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقاني عبارة المغني والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وانما نفي كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدماميني كسر الكاف بان الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهمزة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) ٢١٢ أي بعد نقل حركتها الى الكاف كما في الجامي (قوله وهو للتشبيه المؤكد) قال اللقاني ان قلت الذي يفهم من كان على القول بالتركيب التاكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد من ان قلت قد ادعى ان أصل كان زيدا أسد ان زيدا كالاسد وهذا التشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بان الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لانه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملاجامي (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج الى انها للشك ان كان الخبر مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه ودفع بان المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) يكون الذي في غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدماميني لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان في شرح التسهيل ويقال ليت بابدال الياء تاء وادغام التاء في التاء ويكون في المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف في الشرح يكون في الممكن وغير الممكن وليس بجيد لان غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والتمني لا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجيء (قوله فان عود الشباب الخ) أي بناء على ان الشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذي لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لان امكان عوده ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال اللقاني ان قلت هذا من النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد بلا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع في أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فان الاطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقاني ان قوله منقطع الرجاء احترازا من قول متوقع وقوعه فانه ترج فيستعمل له لعل (قول فان غدا واجب المجيء) هذا ما لم يكن قصده الآن لامر من الامور فان

كان قصده ذلك فلا منع لانه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الى قوله والاشفاق في الشئ المكروه) قال الدنوشري صريح عبارته ان التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للاشفاق في المكروه فيكون الاشفاق نوعا من التوقع وقد يقال ان الاشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الامر ان الاشفاق بصاحبه والمراد بالاشفاق هنا مطلق الخوف وان كان معناه في الاصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقترانها بالاشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لحصول الخبر خائفا من وقوعه والاشفاق في قوله تعالى فلعلك ٢١٣ باخع نفسك مصروف للمخاطب

يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في) الشئ (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وعند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق في) الشئ (المكروه نحو فلعلك باخع نفسك) أي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على مافاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن وأما قول فرعون لعلي أبلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته (قال الاخفش) والكسائي (و) تأتي لعل (للتعليل نحو) ماقال الاخفش يقول الرجل لصاحبه (افرغ عملك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك أي لنتغدى ولتأخذ انتهى (ومنه) أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما انتهى (قال الكوفيون) تأتي لعل (للاستفهام) قال في المغني ولهذا علق به الفعل (نحو) لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكى) انتهى وعلى هذا فالتقدير لاتدري أالله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لاتدري جواب أالله يحدث وما يدريك جواب أيزكى قاله قريب الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لايثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة) وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم

* لعل أبي المغوار منك قريب * وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال مانصه واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والاشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحضرمي وكان ترجى ان محبوبته يصيبها امرض ليكون ذلك وسيلة الى عيادته اياها

(فقلت عساها نار كأس) وعلها * تشكى فآتي نحوها فاعودها

فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كأس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي كان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبت هي عليه وأضلته عن مذهب أهل السنة

(ولي نفس تنازعني اذا ما * أقول لها لعلي أو عساني)

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر * يا أبتا علك أو عساكا * فالكاف اسمه وخبره محذوف وماذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب ومابعده خبره هو

نظير قوله تعالى لعلهم يتقون اذ الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرضي ما معناه ان لعل في كلام الله تعالى مراد بها الامر بالترجي أو الاشفاق (قوله فجهل منه) قد يتوقف في ذلك ويقال كل من الامرين لادخل له في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون (قوله أي اذهبا على رجائكما) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما اذا تكلم انسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجي (قوله يجيز جر اسمها) أي ويجيز نصب اسمها وفتح لامها الاخيرة وهو ظاهر

(قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد اذ المراد انها تجيز جر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو رؤبة وهو عجز بيت وصدره

* تقول بنتي قد اني أناكا * وبعده قوله * فاستعزم الله ودع عساكا * الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصب بها الاسم وهو الكاف وقوله قد انى أناكا أي قد حان وقت رحيلك الى من تلتمس منه مالا تنفقه وقوله يا أبتا علك أي ان سافرت أصبت ما تحتاج اليه ووجه الرواية في قوله فاستعزم الله أي استخره في العزم على الرحيل ودع قولك عساي لا أحظى بشئ اذا سافرت انتهى من كلام بعض

شراح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لان لهن الصدر الا ان المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لان التوسط يذهب الخ) وللتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج الى ذلك في ما المحمولة على ليس لما مر (قوله والا ان كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ماقرره الشارح غير حسن لاقتضائه ان الحرف اذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا واذا كان الخبر ظرفا أوجارا ومجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل انما ٢١٤ يجوز اذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أوجارا ومجرورا فكان المناسب ان لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط اداة الاستثناء وان قوله ان عند هند بعلها أى مما كان في الاسم ضمير يعود الى بعض متعلق الخبر بقي انه قد يجب التاخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا لفي الدار لقيد كون اللام داخلة على الخبر فتلخص ان للخبر الظرف في ثلاث حالات

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول ان أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شئ آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدره ومبتدا يقدر له خبر كما سيجيء وان أريد سد المصدر أعم من ان تتم الفائدة بما ذكروا به مع تقدير شئ فالمانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدا حذف خبره وقد يجاب بان الجملة المقرونة بان ان أريد بها ارادة نسبة اسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسندا اليها أو مفعولا وهما أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من ان يراد بان ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بانه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لانه تؤدي الى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله والى ذلك أشار الناظم الخ) قضيته انه لم يشر الى ضابط جواز الامرين والتحقيق خلافه كما بيناه في

مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين أحدهما أداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثاني ان من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير ان مالا وان ولدا وذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار (وهو) أى عسى (حينئذ) أى حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافي) بكسر السين (ونقل) أى نقل السيرافي القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته) سواء أكان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج) وثعلب (في اطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي لولا الحياء وان رأسي قد عسى * فيه المشيب لزرت أم القاسم

أى قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستاتي) في باب معقود لها بعد هذا (و) هذه الاحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أوجارا ومجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال

اذا انصرفت نفسي عن الشئ لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل

(الا ان كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لان شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) الا ان كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو ان لدينا أنكالا) فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (ان في ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله

وراع ذا الترتيب الا في الذي * كليت فيها أو هنا غير البذي

ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

(فصل تتعين ان المكسورة) وهي الاصل عند الجمهور (حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها و) تتعين (ان المفتوحة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) واليها أشار الناظم بقوله

وهمز ان افتح لسد مصدر * مسدها وفي سوى ذاك اكسر

(ويجوزان) بالف التثنية أى وتجوز ان المكسورة والمفتوحة (ان صح الاعتبار ان)

وهما سدا المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه (فالاول) وهو تعين ان المكسورة (فى) مواضع (عشرة) لايجوز فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى أن تقع فى الابتداء) حقيقة (نحو انا أنزلناه) اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لان المفتوحة فى تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفى ليلة متعلق بانزلنا لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أى من الابتداء الحكمى (ألا ان أولياء الله) لان ان الواقعة بعد ألا الاستفتاحية واقعة فى الابتداء حكما (أو) تقع (تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس أولاذ كجئتك اذ ان زيدا أمير) لان حيث واذ لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدى الى اضافتها الى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمى أو حرفى (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما ان مفاتحه لتنوء) فالموصول اسمى ووجب كسر ان بعدها لوقوعها فى صدر الصلة وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة فى حشو الصلة نحو جاء الذى عندى انه فاضل) فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذى وانما وجب كسرها فى نحو عجبنى الذى أبوه انه منطلق مع انها واقعة فى حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا أفعله ما أن حراء مكانه) بفتح ان لوقوعها فى حشو الصلة تقديرا (اذ التقدير ما ثبت ذلك) أى ما ثبت ان حراء مكانه (فليست فى التقدير تالية للموصول) لانها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفى الظرفى والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضى عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة (أو) تقع (جوابا لقسم) لم يذكر فعله أوذكر وجاءت اللام فالاول (نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه) والثانى نحو أقسمت ان زيدا القائم لان جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال انى عبد الله) لان المحكى بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول انك فاضل ونحو أتقول ان زيدا عاقل فانها فى الاول للتعليل أى لانك فاضل وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أولا فالاول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة ان ومعموليها فى موضع نصب على الحال والثانى نحو جاء زيد انه

(قوله وهما سدا الخ) فالاعتباران كما قال اللقانى بمعنى المعتبران (قوله وهو تعين) أى المفهوم كما قال اللقانى من قوله يتعين (قوله فى عشرة) قال اللقانى يرد على هذا ان الداخلة على مبتدا فى خبره لام الابتداء أى التاكيد كقولك أخرج فان زيدا الخارج قال الرضى وتكسر أيضا دخلت فى مبتدا فى خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فى المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف الى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لان هذه اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بافعال القلوب اه وقال الحفيد اعلم أن المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الامران انه اذا كان المبتدا قولا ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا اذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف ان يذكرهما فى قسم ما يجب فيه الكسر وسياتى انها اذا وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدا يجب الكسر نحو اعتقاد زيد انه حق ٢١٥ ولم يذكرها المصنف هنا الا ان يقال هذه داخلة فى الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناظم فى زيد انه قائم وسياتى (قوله فى الابتداء) قال اللقانى أى ابتداء الكلام التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة كما سيجىء قال الرضى فكسرت ابتداء أى مبتدأ بها سواء أكان فى أول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم أو كان فى وسط الكلام اذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا أنه فاضل فقولك أنه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا اه وسياتى فى كلام الشارح فى مسائل وجوب الفتح اشارة لذلك (قوله ومنه ألا ان أولياء الله) قال اللقانى اشارة الى ان المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لحيث) قال اللقانى قد ذكروا ان حيث تضاف قليلا الى مفرد وعليه فالمصدر سد مسدها وان كان قليلا (قوله اسمى أو حرفى) قال الزرقانى عمم الشارح فى الموصول لاجل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما ان حراء مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن ان مع الموصول الحرفى لا تكون مفتوحة لعدم تلوها للموصول تقديرا فى حشو الصلة قال اللقانى أى لفظا والا فهى فى الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها فى محل المبتدا (قوله مبتدا) قال الدنوشرى الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لانها فاعل بفعل محذوف) أى لان الموصول الحرفى لا يدخل الا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقانى اذا لم تجئ فسياتى أنه يجوز فى ان الوجهان (قوله ونحو أتقول الخ) اشارة الى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بان لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لانه لفظ محكية يغنى عن ذلك كما قاله اللقانى (قوله لان أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدنوشرى هذا على اطلاقه غير مسلم فانها فى نحو قولك بلغنى ان رجلا

منطلق مؤولة بمصدر منكر والى ذلك يشير قول المغنى واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف لحكم الضمير اه أى لان قوله بمصدر معرف يشير الى انهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقانى نقلا عن الرضى بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له الا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء انه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما وما أرسلنا قبلك الخ) المتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشا من الكلام الذى قبلها ولا يظهر ذلك هنا وانما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذى قبلها (قوله على أن ابن الخباز الخ) أى فالكسر لوقوعها بعد الا لاجل واللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الامرين الحالية واللام والا فلا مانع من تعدد الاسباب وأى مزية لبعضها على الآخر بقى انهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد الا وأما اقتران الخبر باللام فمعدود منها كما سيأتى فى كلام الشارح لكنه أرجعه الى الوقوع فى الابتداء وقد يقال ان الآية تشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقانى ان قلت التعليق خاص بافعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب ان يشهد بمعنى يعلم حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد عسى زيد أن يقوم وما الفرق بين ان المخففة النون وان المشددة والاظهر قوله ان وجوب الكسر فيما ذكر لانه ابتدئ بها كلام مبنى على ما قبله كما أشار اليه ابن الناظم ووجهه انه فى قوة ان زيدا منطلق (قوله ان يسد المصدر الخ) انما عبر بالمصدر دون المفرد لان العبرة به بدليل انها تكسر واقعة موقع المفرد فى نحو حسب زيد انه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشرى هو مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء لان الفاعل حقيقة هو ان وصلتها لا ان وحدها تامل وهو نظير من أنبت زيد وبنحو جاء القوم والمراد بعضهم وبنحو جاء الشتاء اذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزى الخ) قال الدنوشرى ظاهر

فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل فى الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال فى الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبنى فيه الا انه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مررت برجل انه فاضل) لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع أن بخلاف الواقعة فى حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة فى اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت فى نحو علمت أن زيدا لقعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى وسيأتى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبرا عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد انه فاضل) لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان أو منسوخ (ومنه) ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (ان الله يفصل بينهم) فجملة ان ومعموليها خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهى أسماء ذوات قيل و بقى عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه التابعة لشئ من ذلك نحو ان زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان فى ذلك كله واجبة الكسر والحق أن ان فى ذلك كله ابتدائية فهى داخلة فى قوله أولا ان تقع فى الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال

فاكسر فى الابتدا وفى بدء صله * وحيث ان ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل * حال كزرته وانى ذو أمل

* وكسروا من بعد فعل علقا * باللام (والثانى) وهو تعين أن المفتوحة (فى) مواضع (ثمانية) يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهى ان تقع فاعلة نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافون أنكم أشركتم) أى اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (نائبة عن الفاعل نحو قل أوحى الى أنه استمع) أى استماع نفر (أو) تقع (مبتدأ) فى الحال أو فى الاصل فالاول (نحو ومن آياته أنك ترى الارض) أى رؤيتك الارض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزى اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شئ ومنه ومن آياته أنك ترى الارض اه والثانى نحو كان عندى انك فاضل والفرق بين

قوله أولا أن تقع فى الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدا انها اذا وقعت فى الابتداء تكون داخلة فى أول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع معموليها فى تاويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج الى الخبر ومنه عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف فى ولو أنهم صبروا قاله فى المغنى (أو) تقع (خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أى على اسم المعنى (خبرها) أى خبر ان (نحو اعتقادى انه فاضل) فيجب فتحها لانها خبر اعتقادى وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادى خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادى فضله أى معتقدى ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادى لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذى هو اعتقادى لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط (بخلاف قولى انه فاضل) فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قولى ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدا فى المعنى والتقدير قولى هذا اللفظ لا غيره اما اذا أريد ان جملة ان منصوبة بقولى كانت من تتمة المبتدا فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد انه حق) فيجب كسرها أيضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لابد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدا وسكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولى انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق) لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (أو) تقع (مجرورة بالاضافة) الى غير ظرف (نحو انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة أى مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضى الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم فى حيث واذ (أو) تقع تابعة لشئ من ذلك وهى اما ان تكون (معطوفة على شئ من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم) فانى فضلتكم معطوف على نعمتى وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتى وتفضيلى (أو مبدلة من شئ من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنها لكم) فانها لكم بدل اشتمال

كلام المطرزى أن ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو فى الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج الى الفرق بينهما (قوله فلولا انه الخ) قال اللقانى عده من واجب الفتح انما يظهر على قول الجمهور ان الخبر لا يذكر بعد لولا وأما على قول غيرهم فالمانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول ان ما بعد لولا مبتدا وانه انما يجب حذفه اذا كان كونا عاما أما من يقول انه فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على انه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور هو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسد ان ومعموليها كما هو القاعدة فى وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره فى ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعنى به انه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الاخير (قوله فتبقى الجملة بلا رابط) ما المانع من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج الى خبر) أى فيقال حق أو باطل (قوله لا يخبر عنه بالفضل) اذ أول القول بالمقول وجعل على حذف مضاف أى مقولى دال فضله لا يظهر للمنع وجه الا انه تكلف وقال اللقانى أى مقولى هذا اللفظ المذكور وهو انه فاضل فالخبر مراد به التركيب المحكى بصورة ما وقع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذى هو الفضل ومعلوم ان الفضل ليس بمقول وانما المقول اللفظ وبقرينة ان هذا المتكلم كانه قال أولا ان زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعها ابتداء ثم أراد الاخبار بما نطق به على صورته فقال قولى أو مقولى انه فاضل (قوله لان الخبر

لابد ان يستفاد منه الخ) قال الدنوشرى ينبغى ان يعلل امتناع الفتح بانه يلزم عليه حمل صفة الشئ عليه اذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه انه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر الا ما استفيد من المبتدا الا قدرا زائدا عليه اه وتحته بغير خطه ما نصه اللهم الا ان يقال ان كونه حقا والحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله الى غير ظرف) قال الدنوشرى فيه نظر وكان عليه ان يقول اذا كان المضاف غير ظرف الا ان يجاب بان الى فى كلامه بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم (قوله اذا لم يكن المضاف ظرفا) أى ولهذا قيد الشارح أولا بقوله الى غير ظرف لكن قال اللقانى لم يستثن المصنف تلك من هذه لان المضاف فى هذه حقه الاضافة الى مفرد تحقيقا أو تأويلا والى تلك الاضافة الى جملة تحقيقا فعبر فى هذه بالمجرورة بالاضافة وفى تلك بالتالية لا بالمجرورة تنبيها على ذلك فلم تحتج الى الاستثناء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) عمم

تابعه والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الاحسن في القياس قال ابن مالك ولهذا لم يجئ الفتح في القرآن الامسبوقا بان المفتوحة (قوله وكنت أرى زيدا الخ) قال الدنوشرى قال ابن الصائغ في قولهم سألت عنه فاذا انه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذى هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل ففتحت موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقانى أصل أرى يريني الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ماقبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا ابدال الياء همزة للاحتياج الى ذلك لانه لما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم اسناد ٢١٨ الفعل الى ضمير المتكلم ولا يسند له الا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها

فان قيل لم يتعرضوا لهمزة الزيادة فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائما تركوها مع علمهم بانها لابد منها في مثل ذلك وأرى المبنى للمجهول غلب استعماله له في معنى الظن (قوله يتعدى الى اثنين) قال الدنوشرى فيه نظر لتصريح غيره بانه متعد الى ثلاثة كما قال الملاجامى في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقانى ان قلت لم يقل ومثل لبيك باسقاط الضمير عطفا على مثل وصل قلت المقصود ان لبيك ان الحمد فيه الفتح والكسر مثل انه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الاول ومثل يفيد الثانى (قوله والفتح اختيار الشافعي) قال الدنوشرى ينظر ماوجه اختيار الشافعي الفتح مع ان فيه تكثير الجمل

من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها أماكن المفردات لا أماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع أحدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو) فانه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوأ بجهالة الآية) قرئ بكسر ان وفتحها (فالكسر) على جعل مابعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير ان ومعموليها مبتدا خبره محذوف أو خبر مبتدا محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أى حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) واذا دار الامر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدا أولى لانه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤس أى فهو يؤس) الموضع (الثانى ان تقع بعد اذا الفجائية) نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجأنى كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان مابعدها يحصل بعد وجود ماقبلها على سبيل المفاجأة (كقوله) وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * (اذا انه عبد القفا واللهازم)
أنشده سيبويه ولم يعزه الى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أى (فاذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الافراد أى (فاذا العبودية أى حاصلة) على جعلها مبتدا حذف خبره (كما تقول خرجت فاذا الاسد) أى حاضر وذهب قوم الى ان اذا هو الخبر فعلى هذا لاحذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاى وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لى عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الموضع (الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو) انه هو البر الرحيم من قوله تعالى (انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة) أى لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا أو تقديرا فتح همزتها فهو تعليل افرادى (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على انه تعليل مستأنف) بيانى فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ماقبله فكأنهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جلى (مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم) بكسر ان على انه تعليل مستأنف (ومثله) في جواز الوجهين (لبيك ان الحمد والنعمة لك) يروى بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو أرجح لان الكلام حينئذ جملتان لاجملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار أبي حنيفة

وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعي انما اختار الفتح من حيث الرواية لامن حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما اه وقوله من حيث الرواية أى أكثريتها على ماقال الخطابى كما نقله الامام النووى في شرح مسلم حيث قال هما يعنى الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابى الفتح رواية العامة اه وهو مفيد ان أكثر الرواية على الفتح فلا ينافى ان الكسر مروى بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية انه رواية ابن عمر وابن عباس وماقاله صاحب الكشاف من ان الكسر اختيار أبي حنيفة خلاف ماقاله الزيلعى في شرح الكنز من انه يختار الفتح ثم ان تعليل رجحان الكسر بان تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب انما يظهر اذا كان كل من الجملتين

مقيد الثناء والظاهر ان جملة لبيك وحدها لادلالة فيها على الثناء فتامل واعلم أن النووي وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بان من كسر ان قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فان فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية باستحقاق ماذكر مع كونه غير مناسب لخصوصها ومن حيث ايهامه قصر استحقاق ماذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال ايهام التقييد لازم للكسر لان المكسورة كثيرا ما تكون للتعليل والتعليل محصل فهو موهم الا ان يقال الايهام في الفتح أقوى للزوم التعليل اه اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء ان المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ماذكره النحاة هنا فان كلامهم صريح في انها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الاذرعي على الاسنوي في نقله عن الزمخشري أن الشافعي رضي الله عنه يختار الفتح بان اختيارات الامام الشافعي رضي الله عنه لا تؤخذ عن الزمخشري أي لان أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقي انه يرد على ماعبر به المصنف في شرح بانت سعاد

حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف الموضح (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤبة (أو تحلفي بربك العلي * انى أبو ذيالك الصبي) يروى بكسر ان وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجي (والفتح) عند الكسائي والبغداديين وأوجبه أبو عبد الله الطوال (بتقدير على) وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا البيت جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا أعني الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب أن يكون مذكورا لا محذوفا (ولو أضمر الفعل) أي فعل القسم وذكرت اللام أو لم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (تعين الكسر اجماعا) من العرب (نحو والله ان زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت ان زيدا لقائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولي انى أحمد الله) بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية أي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول أي مقولي انى أحمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور (ولو انتفى القول الاول فتحت) وجوبا (نحو عملي أني أحمد الله) لانها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعى انحصاره فيه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون أخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون أعم منه كالانسان حيوان أو مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدا وبذلك فارقت اعتقاد زيد انه حق والجامع

أن الدماميني نقل رجحان الكسر في مباحث الحذف من حاشية المغني عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ماهنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام في الامالي الملبي مخبر عن ادامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التي هو فيها من الحج الاحسن عند المفسرين الثاني دون الاول للاهتمام بالمقصود ثم لتعلم أن الاخبار بالملازمة على العبادة لا يصح في العبادة الماضية وانما يصح الوعد في المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك في كونه شرع التلبية الى آخر المناسك لانه اذا بقي له شيء من الرمي أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لانه عبادة والشافعي قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعي يختار القول الاول وهو أن المراد كل عبادة لعمومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتذكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناظم وللظاهر ووجه نسخة بعدها بتانيث الضمير وهو عائد على أن الاشارة الى أن سبب الكسرة تاخر اللام عن أن (قوله اذ الاصل في الجواب الخ) ظاهره انه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمي كونه ليس قسما في البيت واضح اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما في نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء في حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم انه يمين ان نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدي معناه وان لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله ان زيدا قائم) قال الزرقاني أي على تقدير حلفت المحذوف للقرينة (قوله كالانسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الانسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الانسان بانه ناطق انما يكون مفيدا اذا أخذ من حيث انه جسم ما وأما اذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولانه يكون العمل جملة أني

أحمد وهو لا يصح لأنه ليس بعمل وفيه أنهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بأن ذاك بالمعنى المصدري (قوله نحو وإن لك أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام في الامالي قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجناس أن لا تجوع ولا تظما ولا تعرى ولا تضحى للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب في الآية جناسا أخبر من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعرى تجرد الظاهر من الغشاء فجانس في الآية بين التجردين وكذلك الظما حر الباطن والضحى وهو الظهور للشمس حر الظاهر فجانس بالجمع بين الحرين اهـ وفي البرهان في اعجاز القرآن لابن أبي الاصبع في باب التوهم ان الثعلبي حكى في التتمة ان سيف الدولة بن حمدان اعترض على المتنبي في قوله

وقفت وما في الموت شك لواقف * كأنك في جفن الردى وهو نائم
تمر بك الابطال كلمى هزيمة * ووجهك وضاح وثغرك باسم

٢٢٠

وقال له كلاما معناه انك فعلت في تركيب صدر البيت الاول على عجز يصلح أن يكون عجز الصدر الثاني وبالعكس كما فعل امرؤ القيس في قوله

كأني لم أركب جوادا للذة * ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال
ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل * لخيلي كري كرة بعد اجفال

وتلا قوله تعالى مثل الفريقين كالاعمى والاصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تضحى وذكر ما يدل على أنه يوهم فيهما عدم الملاءمة وليس كذلك ولو جاءت الاولى على خلاف نظمها بأن يقال كالاعمى والبصير والاصم والسميع لفسد المعنى وان حصل الطباق في اللفظ لانه سبحانه قسم المشبه إلى قسمين كالمشبه لانه قسمان مبتلى ومعافى وضاد بينهما ليصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظما لوجب أن يقال وأنك لا تعرى فيها ولا تضحى والتضحي البروز للشمس بغير سترة بمعنى التعري فلا وجه لعطفه على ولا تعرى وفي نظم الآية ضم نفي العرى لنفي الجوع لتطمئن النفس بسد الجوعة وستر العورة اللذين تدعو اليهما الضرورة وتطلبهما الجبلة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقديم الاكل على الشرب أوجبت البلاغة تأخر ذكر الظما عن الجوع وتقديمه على التضحي لانه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتأخر ذكر التضحي كما تأخر ذكر العرى عن الجوع لان التضحي من جنس العرى والظما من جنس الجوع وأفاد ذكر التضحي وهو عرى في المعنى لفائدة هي وصفه الجنة بأنها لا شمس فيها لان التضحي مشروط بالبروز للشمس وقت الضحى والانتقال من الاعم إلى الاخص من البلاغة اهـ ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدنوشري هذا بظاهره ينافي قوله أولا

بينهما ان خبران فيهما يصدق على المبتدا الا أن يقال باستغنائهما عن العائد لكونهما نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثاني أو) وجد القولان ولكن (اختلف القائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالاول (نحو قولي اني مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف مورديهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان (و) الثاني (نحو قولي ان زيدا يحمد الله) فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح أن يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو وان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظما فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) في وانك لا تظما (اما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة ان الاولى) وهي ان لك أن لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظما واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) لان حتى الابتدائية منزلة منزلة ألا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل) فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة فان في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك إلى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما انك فاضل فالكسر على أنها) أي أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر ان بعدها (والفتح على انها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصارا بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما

انتصب

انتصب عليها حقا في قوله
أحقا ان جيرتنا استقلوا * فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره أفي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله * أفي حق مواساتي أخاكم * وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في ومن آياته أنك ترى الارض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في أولم يكفهم انا أنزلنا وأصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أي وجب ان الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في أول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشئ تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا أقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب (و) الفتح (عند الفراء على ان لا جرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لا رجل) في التركيب (ومعناهما) بعد التركيب (لا بد) أو لا محالة (ومن) أو في (بعدهما مقدرة) أي لا بد من ان الله يعلم أو لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله

بعد اذا فجاءة أو قسم * لا لام بعده بوجهين نمي
مع تلو فا الجزا وذا يطرد * في نحو خير القول اني أحمد

* (فصل وتدخل لام الابتداء بعد ان المكسورة) نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لان أصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم

والفتح على انها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بعده لا منافاة فان المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لانه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشري ينظر ما اعراب لا جرم حينئذ وقد يقال ان لا نافية للجنس وجرم اسمها وهو مبني على الفتح والمعنى لا بد من الاتيان وقوله لآتينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني في شرح التسهيل لا جرم معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب باسقاط حرف الجر قال الفراء لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينك * (فصل) * (قوله وتسمى اللام المزحلقة) واعلم ان زحلق في لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل عن همزة ان لان صورة ان قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة ان وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشري عبارة ٢٢١ غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال كونهما بمعنى واحد يقتضي صحة التأكيد اللفظي وهو ليس بمكروه الا أن يقال مدار اللفظي على تكرير اللفظ بعينه او بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الزرقاني احترز بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فانه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في افتتاحه قاله الدماميني واعترض في ذلك الشمني بان الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغني والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للفرد وحينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز ٢ وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بان مضمون الجملة في قولك جاء القوم نسبة المجيء الى القول وكلهم قد أكد ذلك يعني أن المجيء قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله ان زيدا القائم فانه قد اجتمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المغني ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بان التأكيد المذكور للمنكر والمنكر لما كان المؤكد بالقسم عنده فكانه سابق والتأكيد ليس في الابتداء وأورد أيضا ان السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان ان للتأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فافادت الحصر والجواب عن ذلك ان كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا والشمني في ذلك كلام فانظره وأورد أيضا انه قد يجتمع بين كلمة الا وياء توكيد للنسبة كما في قراءة ألا يا اسجدوا ان قلنا ان يا ليست داخلة على منادى فانه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تأكيد في افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بان التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني واورد عليه أيضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه ايراده ان اللام للتأكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فاكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تأكيد في افتتاح وأجاب

٢ قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بايدينا ولتحرر هذه العبارة

فمن ذلك الشمني بان المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وان كانت مؤكدة للنسبة فسوف ليست كذلك وانما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتاخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعني اصالة والافاله صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسبي (قوله لم تدخلهما اللام) أي الا على ماقاله الموضح في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما ياتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءيها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل اللقاني عن الرضي انه قال الوجه دخولها على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ماوجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى ان هذا لهو القصص كما سياتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا فرأينا المانع كون ما بعده جملة وشرط ما بعده أن يكون اسما ٢٢٢ عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك أي كون القصص اسما بخلاف نحيي نعم لا يخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب في هذا المقام أن يقال كان الاولى تقديم لاسواء على لامتشابهان كما قال الشارح لانه اذا تقدم نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فانه يلزم منه نفي الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم اذا انفصل بمعموله نحو ان فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قال ابن مالك نحو انه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) أي ان واللام (قوله لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لان اللام للثبوت والثبوت ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الاخفش والفراء) قضيته ان الفراء يقول ان نعم فعل وفي الشذور انه يقول ان نعم وبئس اسمان (قوله عما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء) قال الزرقاني أي عما دل الآن على الزمان مع الانشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من ان أفعال الانشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغني في بحث الافعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللائح وبيانه ان ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الاسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع ان في كلام الشارح اشكالا وهو ان أفعال الانشاء اما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح في نعم على ما عليه المحققون وفي عسى على خلافه ووجه كون عسى للانشا انه ليس المراد الاخبار عن ترج سابق

الثاني

معمولها عليها وانما لم تدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا وتدخل على غيره بعد ان المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو ان ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وان ربك ليعلم) والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو (وانك لعلى خلق عظيم) وان زيدا لعندك اما اذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وانا لنحن نحيي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو ان لدنيا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو ان الله لا يظلم الناس شيأ) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حزام بن غالب بن حارث العكلي

(واعلم ان تسليما وتركا * للامتشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبيه لا يغير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من التساوي وكان حقه أن يقول للاسواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم وأخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين (وبخلاف نحو ان الله اصطفى) لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه أشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل على الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) ان زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء (لان الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبي على الاول دون

(قوله والفرق لائح) قال الدنوشري أقول الظاهر فيه ان نعم اختلف في اسميتها بخلاف عسى فان بعضهم ذهب الى انها حرف وأيضا فوزنها وزن الاسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر ان مراده بالفرق ما قاله الزرقاني واستشكاله (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشري هذا اشارة لقول ابن مالك * وقد تليها مع قد اه لكن هذا لا يفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله تشبه الماضي) قال الزرقاني قال الدماميني وأيضا فالفعل من لعسى أن يقوم ونعم الرجل للانشاء وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمني أقول محل هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم أو لنعم الرجل وكان الشارح لم يذكره هناك لان المصنف عال هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتاتى مع ذلك أن يعلله بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المغني) قال الزرقاني ان قيل ما نقله في المغني يمكن أن يكون استند فيه فكيف لحفظه يجعله الشارح مقويا ما لحفظه فالجواب ان الظاهر من جزمه بذلك انه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان) قال الزرقاني أي لان لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه في محل

الثاني والفرق لائح (وأجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو ان زيدا لقام) بدون قد ظاهرة (ففي الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (ان البصري والكوفي) اتفقا (على منعها ان قدرت) اللام (للابتداء) لا للقسم (والذي نحفظه) نحن وهو المنقول في المغني (ان الاخفش) من البصريين (وهشاما) الضرير من الكوفيين (أجازاها على اضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا لقام والصواب عند الكسائي وهشام الكسر اه كلام المغني الا أنه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر أيضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري (الثاني) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لانه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب انى لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر أو على ضمير الفصل (بخلاف ان زيدا جالس في الدار) لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (ان زيدا راكبا منطلق) لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد

رفع خبر لان وهي مع معموليها سادة مسد المفعولين انتهى من الدماميني وفي قوله لان لام القسم في مثل هذا المحل الخ اشارة الى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو ولقد علموا لمن اشتراه ولا تكون لام القسم مع ان المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم انك لرسوله فاللام فيه للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائي وهشام ما بينه الدماميني لان اللام للابتداء (قوله ويشترط في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردد في الاخبار اذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الاول مما لا يتاتى اذ الخبر في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع انه لم يسمع في شيء من كلام العرب كذا في الهمع وحينئذ فمثل قوله تعالى ان الله سميع عليم الثاني صفة للاول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقاني أي على أداة الشرط فلا يقال ان زيدا لان تاته يأتك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه على الخبر لان التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) انما احتاج للتنبيه على هذه مع ان دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيها على الاعتراض على ابن الناظم لانه شرط لدخولها على الخبر أن لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الآية التي ذكرها الشارح (قوله وأجازه المبرد الخ) قضيته ان خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطي ما يخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا القياما قائم وان زيدا الاحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر فينبغي أن

يتوقف فى ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع قال الشهاب القاسمى وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه و بين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمى قضية هذا الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح عند ابن مالك انه لا يجوز نيابته عن الفاعل (قوله وزيدا أجله أحرز) مثل بمثالين لان الاول تقديمه جائز والثانى تقديمه واجب (قوله لانه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف فى نحو كنت أنت الرقيب لان الضمير لا ينعت ولعل المراد ان ماذكر أصل وضعه وقال فى المغنى ان التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لانه اسم ان فى المعنى) بيانه ان هو فى ٢٢٤ قوله تعالى ان هذا لهو القصص عبارة عن هذا الذى هو اسم ان وقس عليه لكن يرد ان هذا انما يظهر لو كان اسم ان فى مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام فى اسم ان انما تدخل اذا تقدم عليه الخبر وأيضا يبعد ان يعطى حكم لشئ مطلقا لكونه فى معنى شئ آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشئ الا بقيد فليتامل (قوله ولا التفات لمن يجيز تقديمه الخ) اذ الحق انه لا يتقدم على المبتدا وقال الدنوشرى قوله ولا التفات الخ يحتاج الى تامل انتهى وظاهر كلام الشارح انه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع ان شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدا ويرد عليه ان كلام المصنف فى دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة بدليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز ماذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شئ نعم ان أجاز أحد ان هو لقائم زيد احتاج الى الرفع فتدبر (قوله لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب) قال الدمامينى هذا مشكل من جهة ان الاسم الواقع فى التركيب لابد له من اعراب قال ولا يدفع هذا التنظير فصل باسماء الافعال بل ما ورد على الاول يرد على الثانى وكذا القول فى أل الموصولة انتهى أى لان المصنف فى المغنى نظره بذلك قال والتنظير بال الموصولة يقتضى أنها لا محل لها وفيه وقفة لانهم قالوا اظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا ان لها اعرابا لما ظهر (قوله والحاصل ان لام الابتداء الخ) قال الدنوشرى ولا تدخل على غير ماذكر الا فى ضرورة هكذا قالوا لكنهم صرحوا فيما ياتى فى بحث إن المكسورة المخففة ان اللام التى بعدها عند اهمالها هى لام الابتداء خلافا لبعضهم وهى داخلة على خبر المبتدا فى نحو ان زيد لقائم

بينه و بين الظرف بان الحال لا يكون خبرا وهى حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينه و بين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامه ما كول (و) بخلاف (ان زيدا عمرا ضرب) لان الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للاخفش) من البصريين والفراء من الكوفيين (فى هذه) المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل قال الموضح فى الحواشى و ينبغى أن يجرى خلاف فى ان زيدا طعامك قد أكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد و بعد فالقول عندى قول الاخفش والفراء بدليل اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا أجله أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا اه (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد ان (الاسم بشرط واحد وهو أن يتاخر اما عن الخبر نحو ان فى ذلك لعبرة أو عن معموله) أى الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم أو جارا ومجرورا (نحو ان فى الدار لزيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل فى اول باب ان فقال لا يجوز أن يقال ان بك زيدا واثق وان عندك لزيدا جالس ثم قال وأجازه بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه فى تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل به بين الخبر والنعت وانما دخله اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان فى المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدا والخبر أو ما أصله المبتدا والخبر (نحو ان هذا لهو القصص الحق) هذا (اذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فان أعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتاخران أحدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بعد ذات الكسر تصحب الخبر * لام ابتداء نحو انى لوزر
ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا * ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا

والثانى الاسم واليه أشار بقوله * واسما حل قبله الخبر * وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما أشار بقوله * وتصحب الواسط معمول الخبر * والفصل

(فصل وتتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الاحرف) المتقدمة (الاعسى ولا) فان مالا تتصل بهما وتتصل بان وان وكأن ولكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وأن (نحو قل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد) فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن (نحو (كأنما يساقون الى الموت) ومثال لعل قوله * لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * ومثال لكن قوله * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * (بخلاف قوله) فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما أهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها (الا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فانهما أجازا ليتما قام زيد (ويجوز اعمالها) استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (اهمالها) حملا على أخواتها (وقد روى بهما قوله) وهو النابغة الذبياني (قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا) * الى حمامتنا أو نصفه فقد

روى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت * الى حمام شراع وارد الثمد

وبعده يحسبوه فالفوه كما ذكرت * تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد

فكملت مائة فيها حمامتها * وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها انها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت

ليت الحمام ليه * الى حمامتيه ونصفه قديه * تم الحمام ميه

فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الاعجام والاهمال وبصفة الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد (وندر الاعمال في انما) نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات ان الاربعة وهي أن المفتوحة وكأن ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في انما (مطلقا) في بقية أخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لانها أقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقربهما من ليت لان الكلام معهما غير خبر ذهب الى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها وقد يبقى العمل

لان الكيف يقتضي انه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك انما يتحقق في الاسمية والظاهر من عباراتهم أنها كافة مطلقا (قوله فمثال الخ) قال الدنوشري تقديره فيه نظر اذ يصير التقدير فمثال ان وان مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد ان يكون لا معنى له فتامل (قوله ولكن ما يقضى) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون ما في قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز اعمالها) قال في الزرقاني أي وعلى الاعمال فيجوز ليتما زيدا ألقاه ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لان ذلك يخرجها عن الاختصاص الا عند ابن أبي الربيع فظاهر (قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه ركة على قوله في المغني ان احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الاعمال (قوله يحتمل أوله الاعجام) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت وقوله والاهمال أي فيكون معناه مشرعة وهذا

بالثاني أمدح في حدة البصر وأبلغ في اصابتها قاله المكي وأيضا فان وارد يدل على الدخول فيكون ذكره مع الاول كالتاكيد بخلاف الثاني

(فصل) (قوله ان الربيع الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه اسقاط الشتاء وذكر الفصول الثلاثة مع ان التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن ان يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشري واذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر الا ان يقال انه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد انتهى وقوله والاصل الجواز اذ لا فارق مخالف لكلام الشاطبي فانه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض منه بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر فان جاء بعده فعلى نية التقديم والتاخير والحمل على الموضع لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سائرها وهذه المسئلة كانت سبب عمى الاعلم سأله بعض نحاة عصره لم جاز اعتبار الموضع في العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمد فنزل الماء في عينيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب على انه صفة لربي بالتاويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بان يكون علام الغيوب فاعلا بيقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للاول في المعنى مثله في قوله انا لا نضيع أجر المحسنين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان الاصول لا تثبت الا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى ان هذا انما يتاتى بناء على ان هذا العطف من عطف المفرد على محل ٢٢٦ اسم ان الزائل بالنسخ وانه لا يتاتى بناء على ان هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات بناء على ان من شرط العطف على المحل ان يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لان الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتامل وانظر قوله ان الزيدين استحسنهما شمائلهما هل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالاجنبي الذي هو الخبر هذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سياتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم ان الشرط انما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهندا قائم وخارجة لم يات الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك أو تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولقائل ان يقول يجوز ان يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرا معطوف على محل زيد وله خبر مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله لم يات الفساد قال الشهاب القاسمي هذا انما يظهر بناء على ما ذهب اليه الرضي من ان العطف على محل اسم ان لانتفاء الفساد الاتي بيانه قريبا حينئذ أما اذا قلنا ان العطف من عطف الجمل وعللنا المنع قبل الاستكمال بانه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد محله فتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور فيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتامل وفي شرح التسهيل لابي حيان ما نصه وتلخص ان في العطف حالة الرفع مذاهب أحدها انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني انه مرفوع على اسم ان لانه قبل دخول ان كان في موضع رفع والثالث انه معطوف على ان وما عملت فيه والرابع انه معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان كان يتحمل الضمير وكل من قال بشئ من هذه الاقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الاول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الاول وعلى هذه المذاهب يتفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم انه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ومن زعم انه معطوف على اسم أو على ان وما عملت فيه اعتقد انه من عطف المفردات قال من

---

*(فصل * يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله) وهو رؤبة

(ان الربيع الجود والخريفا * يدا أبي العباس والصيوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بابي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبي العباس الربيع والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الاحرف (بشرطين استكمال

استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن) مما لا يغير معنى الجملة (نحو ان الله برىء من المشركين ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو برىء (وقوله)

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * (وان لنا الام النجيبة والاب)

فعطف الاب على محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)

وما قصرت بي في التسامي خؤلة * (ولكن عمي الطيب الاصل والخال)

فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان بعد أن تستكملا

*وألحقت بان لكن وان * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك مجمعون (على ان الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على انه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله برىء ولنا الاب النجيب والخال الطيب الاصل (أو) على انه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك اذا كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في برىء أي برىء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه (لا) ان رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع) لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم (في مسئلتنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو ان وأن ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل ان أو أن أو لكن عندهم قلت أما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل

نحا الى هذا المذهب الاصل في هذه المسئلة عطف الجمل الا انهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا اذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه فاشبه عطف المفردات من جهة ان حرف العطف ليس بعده في اللفظ الا مفرد انتهى وهو يخالف ما قاله الرضي و يوافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل ان يقول الخ الا ان يقال مراد الرضي بعطف المفرد هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد ويدل عليه تعليله فتامله ثم عرضت قولي مراد الرضي الخ على شيخنا الجبرتي فوافق عليه وقول أبي حيان ولم يقدر واذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ مراده بالتقدير الذكر بدليل في اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضي وجوب الحذف فليتامل *(تنبيه)* يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبعده كما في المغني وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز في أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة وقد يقال تغييرها معنى الجملة غاية الامر أن تصيرها جملة غير جملة وعطف جملة على جملة لا يمتنع أي جملة كانت الا ان يقال انها تغير الجملة انشائية وهو لا يعطف على الخبر فليتامل (قوله بل على انه مبتدا الخ) قال اللقاني يرده أنه لو كان صحيحا لم يختص بالاحرف الثلاثة اذ غاية ما يلزم في غيرها عطف الانشاء على الخبر وهو صحيح عند غير أهل المعاني ولتعين ان الجملة اذا قدمت على الخبر تكون اعتراضا لا معطوفة مقدمة اذ المعطوف لا يتقدم فليتامل انتهى ويأتي في كلام الشارح ان وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الانشاء ويأتي ما فيه للشهاب ثم هو ليس بجائز عند أهل المعاني اتفاقا ولا مطلقا كما يأتي في المغني وغيره واقتضى كلامه ان الاختصاص بالاحرف الثلاثة على القول بان العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار اليه الشارح وقوله ولتعين ان الجملة الخ مبني على ما نقله بعد عن الرضي لا على ما قاله المصنف وما يأتي عن ابن عصفور تامل (قوله والعامل اللفظي الخ) قد يقال ان وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لانه يشبه الزائد لانه لا يغير معنى الجملة وانما أفاد التوكيد فقط (قوله فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه انه انما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بانه من العطف على محل اسم ان ولم يتقدم له ذلك صريحا نعم أشار الى وجه الشرط الثاني بان تلك الادوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكأن (قوله قلت اما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمي وأقول لا يخفى ما فيه أما ما أجاب به عن الاول اذا كان العطف من عطف الجمل فان فرض ذلك فيما اذا لم يتعين كون الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بانت سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وانه من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها الآن يريد امتناع ذلك بناء على انه عطف لا اعتراض وان فرضه فيما اذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء وان كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائي و) تلميذه (الفراء الشرط الاول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم

فمن يك أمسى بالمدينة رحله * (فاني وقيار بها لغريب)

فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند أبي زيد وضمير بها للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين

(والا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة) ما بقينا في شقاق

فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه أو المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعا والفراء لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء اعراب الاسم) برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدم من تأخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب أخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان في نقل المؤلف اه فيجيز ان كان الاسم مبنيا (كما في بعض هذه الادلة) المتقدمة وهي ان الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين

الجمل اذ لا يصح كون الخبر لاحد الاسمين حتى يقال انه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثاني اذا كان العطف من عطف الجمل فلانه انما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على الانشاء ولا يخفى ان الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتأمله انتهى وأقول بقي انه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد في تخريج الآيات التي استدل بها الكسائي والفراء على جواز العطف على محل اسم ان قبل استكمال الخبر من انها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الاول لدلالة الثاني فان ظاهر ذلك يقتضي جواز العطف قبل استكمال الخبر وان لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما يأتي عن اللقاني الاشارة اليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه الا أن يقال الاصل عدم تقدم المعطوف وعدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وانما ارتكب ذلك عند الحاجة اليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لافضى الى جعل ذلك منهجا قويما وصراطا مستقيما يعبره كل سالك وان لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه ان هذا لازم في العطف بالنصب قبل مجيء الخبر (قوله واذا كان من العطف على الضمير الخ) قال الدنوشري قال السيد عبد الله في شرح لب اللباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الحروف فيعلم منه ان ذلك ليس خاصا بان ولكن وان فبطل قول الشارح واذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لان كلام الشارح مبني على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد تعرض لكون الفراء لم يشترط الشرط الثاني ولو كان المحققون لا يشترطونه لنبه عليه فانه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله الفراء (قوله تمسكا بنحو ان الذين الخ) قال اللقاني كيف يتمسك به الفراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء اعراب الاسم انتهى وسيأتي في كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بانه كيف يقال ان الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بان التقدير من دوام على الايمان وقال غيره ان الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بألسنتهم وهم المنافقون والوجهان في يا أيها الذين آمنوا آمنوا وفي هذه وجه ثالث ان المراد يا أهل الكتاب آمنوا بمحمد أي يا من آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبي ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والجوابان بينهما وفي جوابه الاول نظر لان السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح أن يقال في اليهود وفي الصابئين والنصارى من دوام منهم على الايمان (قوله فمن يك أمسى الخ) من شرطية حذف جزاؤها وأقيمت علته مقامه تقديره من يمس بالمدينة فليمس فاني لا أمسى بها الا في غريب عازم على الارتحال وفيه مبالغة في التحسر على غربته (قوله خفاء اعراب الاسم) أنظر لو خفي اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك (قوله ان كان الاسم معربا) أي ظاهر الاعراب ليشمل ما اعرابه تقديري على ما تقدم

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه ايماء الى ان التعبير بخفاء الاعراب أنسب بتعليله لكن قد يقال هذه العلة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الاخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر اذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم انه سكت عما يقول الفراء في مثل قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الاعراب ولعله يلتجئ الى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بانت سعاد واعلم ان ظاهر الشارح وغيره ان العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور ٢٢٩ توارد عاملين على معمول واحد وبذلك صرح في المطول في الباب الثالث لكن بحث فيه الفنري بان الخبر المقدر للعطف على خبران يلزم كونه خبر الان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتدا أعني المعطوف على محل اسم ان وغاية ما نقول ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا الا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالضم في فلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتدا لا خبر الان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على ان العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم ان باعتبار المحل وأما اذا كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللقاني لا يخفى ان الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبح بمكان والاولى ما في الرضي من ان الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الاول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال ان الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وانما جاز ذلك كما جاز جمعت وفشاغيبة وغيمة (قوله ويتعين التوجيه الاول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدا بعد اللام أي فهو غريب تامل (قوله فانها التعظيم الواحد) قال الدنوشري فيه نظر اذ لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المغني (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني انها بمنزلة تكرير الفعل أي أرجعي أرجعي أرجعي

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدا وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدا الا انه مشكل أما على القول بالترفع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدا فاهربا منه وقعا فيه (و) ما تمسكا به من الادلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتاخير) فيكون من آمن خبران وخبر الصابئون محذوف (أي والصابئون) والنصارى (كذلك) والاصل والله أعلم ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الاول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبران محذوفا لدلالة خبر المبتدا عليه (كقوله

خليلي هل طب فاني وأنتما * وان لم تبوحا بالهوى دنفان)

فحذف خبران لدلالة خبر المبتدا عليه والتقدير فاني دنف أي مريض وأنتما دنفان والتوجيه الاول أجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (ويتعين التوجيه الاول) وهو التقديم والتاخير (في قوله فاني وقيار بها لغريب) والاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول (لاجل اللام) لانها لا تدخل في خبر المبتدا (الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله * أم الحليس لعجوز شهربه) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الاول (في قوله تعالى) ان الله (وملائكته) بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتاتى فيه) التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير (لاجل الواو في يصلون) لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (الا ان قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فانها للتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين فياتي التوجيه الاول أيضا ويصير التقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون * فان قلت كلا التوجيهين مشكل فان شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا * قلت أجاب عنه

(قوله الصواب عندى الخ) قال الدماميني هذا الرأى هو الذى اختاره السهيلى قبل حيث قال الصلاة كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف و يكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف للعطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتاتى على وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة فى رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشرى فى هذا الكلام نظر لا صحة له بل ينبغى أن يكون موضع الخلاف فى غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع توارد عاملين على معمول واحد تامل (قوله على ان الاصل وأنت معى) قال العلامة اللقانى ان قلت ما باله لم يخرجه على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلاستدعائه ان المقدر اما كذلك فالجملة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعد وأما معى فجملة وأنت معى حال من الضمير فى بلد تقدمت على عاملها المعنوى وهو نادر وأما الحذف من الاول فلاستدعائه تمنى انه فى بلد خوب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وانه أخبر عنها بانها فى بلد خوب وعطف الاخبار عن الانشاء وان كان فيه خلاف فلم يبق سوى انه حال من ضمير ليتنى وفيه انه يلزم صدور التمنى فى حال مصاحبتها وان المتمنى لا يتقيد بهذه الحالة انتهى ويأتى ما فيه عن الدنوشرى (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشرى فيه نظر لانه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هى العامل فى الحال لا الظرف حتى يلزم ما ذكره ولا نظر لرد بعضهم ٢٣٠ ما قلناه بانه يلزم عليه انه تمنى فى حال كونها معه وجودهما فى بلد ليس بها أنيس والمراد خلافه لانا لا نسلم ذلك وانما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم الا أن يقال قدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لان فيه حذف المعطوف عليه * (فصل) * (قوله فيكثر اهمالها) قال اللقانى ان قلت هل يجوز فى المهملة ان يقدر معها ضمير شان محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضى ومنع أبو على فى المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضى المهملة أى بالنظر الى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة فى نفس الامر فلا تقدير معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو على هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين فى محله (قوله فى قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديدها فهى بمعنى الا وان نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشرى المراد انه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول اعلم انه قد أورد الزمخشرى سؤالا فى الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع ان الفارسى نص على انه لا يجوز أن الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فان كانتا اثنتين لانه أخبر عن ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسى وقال ان الجارية مضافة والاضافة تكون بادنى ملابسة فلا تدل اضافة الجارية اليه على انها ملكه بل قد تكون جاريته فاضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فافاد انها ملكه وأجاب الزمخشرى عن السؤال بان كلا لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فانه فرق بين أجمع وجميع بان أجمع لا يقتضى الجمعية بخلاف جميع لكن انما ادعى ذلك فى حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما فى الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فما قاله الزمخشرى مشكل لان جميعا لا يفيد الجمعية الا اذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو انه اذا كان فى الخبر زيادة صفة أو اضافة أو تقييد صح أن يؤتى بلفظ المبتدا أو معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر ان

فى المغنى فقال الصواب عندى أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله سبحانه وتعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اه وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان وأما نحو ان زيدا وعمرو فى الدار فجائز باتفاق قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثانى) وهو كون العامل ان أو أن أو لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج

(ياليتنى وأنت يالميس * فى بلد ليس بها أنيس)

فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء والبناء للمفعول (على) ان أنت مبتدا حذف خبره و(ان الاصل وأنت معى والجملة) من المبتدا والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله فى بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور أو قلة فان أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال فى باب الحال * وندر * نحو سعيد مستقرا فى هجر * وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به اه والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم ان الاصل أنا وأنت فانا مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدا وما عطف عليه قوله فى بلد فحذف أنا اه
* (فصل * تخفف ان المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون) فى قراءة من خفف لما فكل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أى مجموعون خبر المبتدا ومحضرون نعته وجمع على المعنى (ويجوز اعمالها) على قلة (استصحابا للاصل)

واليه

واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل (نحو وان كلا لما ليوفينهم) ربك أعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبران وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) ان المكسورة المخففة (المهملة) والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وتلزم اللام اذا ما تهمل * حال كون اللام (فارقة بين الاثبات والنفي) في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بان يكون الخبر منفيا (نحو ان زيد لن يقوم) ومنه

* ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة * فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كان يكون الكلام سيق للاثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * (وان مالك كانت كرام المعادن) ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع وأباة جمع آب كقضاة جمع قاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفه مراعاة للحي والى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها ان بدا * ما ناطق أراده معتمدا

(وان ولي ان المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا أنه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك) بأبصارهم (وان نظنك لمن الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا أكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ أما دخول ان على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية ألا ترى أنها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها اذ الجزآن مذكوران بعد دخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيد القائم وأما كونه أكثر من المضارع فلان ان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولم يجز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عند غيرهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه مخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل (شلت يمينك ان قتلت لمسلما) * حلت عليك عقوبة المعتمد

فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها أخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على ان قتلت لمسلما (ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش) فانه أجازه كما قاله في المغني وزادهنا (والكوفيين) وهو يوهم انهم يجيزون تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة

ماقاله الدنوشري هو معنى كلام الفخر ومجيء الخبر موطئا أمر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز اعمالها) قال الدنوشري فان قلت لم قل العمل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص قلت يمكن أن يقال ان الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشري وذكر الرضي ان ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشري يقتضي ان ذلك ليس صفة وليس كذلك الا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشري واذا عملت لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم انتهى ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العاملة اذا خفي اعراب الاسم بان كان مبنيا أو مقصورا (قوله نحو ان زيد لن يقوم) ظاهره ان القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني يبعد ان يراد بان في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر اذ لو أريد به نفي النفي لجيء بالاثبات انتهى وحاصله ان فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع ما قاله بان الاتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لجاز) قال الدنوشري يرده ما مر انها لا تدخل على الماضي الا بقد خلافا للاخفش ولهشام فانه يجوز عندهما ماضيا رقد والجمهور يردهذا

ويحملون ما ورد من ذلك على أن ان نافية بمنزلة ما واللام الايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان ان قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود وقال ان لبثتم لقليلا حكاها الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به ان جاء لخاطبا فقد دخلت على الماضي غير الناسخ (وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما (كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان اللام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما وأجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم عليها فعل من أفعال القلوب نحو وقد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت ان وان قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل ان لم يك ناسخا فلا * تلفيه غالبا بان ذي موصلا

(فصل وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل) وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محذوفا) لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الاقرب عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الا انه لا يكون الا للشأن (فاما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب

(بانك ربيع وغيث مريع * وأنك هناك تكون الثمالا)

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلأ أو المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعل الغيث اسما للكلأ أي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وأمرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (ثم ان كانت) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية اما مع الاسمية فلانه حينئذ بعد ان باسم وخبر كما هي بهما بعد المثقلة العاملة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وان ليس للانسان الا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو (والخامسة ان غضب الله عليها) في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

اللهم الا أن يقال ان ان النافية عندهم تعمل عمل ان وهذا يحتاج الى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح لب اللباب للسيد عبدالله ان الكوفيين يجوزون تخفيفها فلعل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجعا الى الخبر) قال الدنوشري المراد بالراجع معمول الخبر

(فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشري الفاء للاستئناف لا للتعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها) قال الدنوشري الظاهر انه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة ذلك وانما الظاهر تعليل ذلك بقوله لانها أكثر الخ (قوله لانها أكثر مشابهة) قال الدنوشري انما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لان لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصودا به الماضي والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضي بين ان بالكسر وان بالفتح بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كأنها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى (قوله في غير السبع) قال الدنوشري فيه نظر لانها قراءة نافع

(قوله وهو الصحيح) قضيته ان في ذلك خلافا ولم يذكر في المغني في الباب الرابع في الكلام على ضمير الشان الاشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه في الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية وعدمن الاول خبران وضمير الشان ثم قال وينبغي أن يستثنى من ذلك في خبري ان وضمير الشان خبران المفتوحة اذا خففت فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة من قرأ أن غضب بالفعل والله فاعل وقوله اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة اذلم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان ولا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان اذ يمكن أن يقدروا الخامسة انها واما انك (قوله ويجب الفصل في غيرهن الخ) قال اللقاني ان قيل ما السبب في الاحتياج الى الفصل على الوجه المذكور أجيب بانه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لاتقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو أن اذا سمعتم وأن لو استقاموا ولا التي فعلها جامد أودعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر وان كانت الجملة غير ذلك احتيج الى فاصل بالسين أوسوف أو قد قال الرضي أو بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم وماقام وما يقوم لان المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شئ لضعفها انتهى وبه يعلم ان سكوت المصنف عن ماغير ظاهر وانهم لم يسكتوا عن ذكر لو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس فتامل انتهى وممن صرح بما أيضا ابن مالك (قوله أولئلا يلتبس الخ) قد يستدل بان الفصل لدفع الالباس لا للتعويض بلزوم لام الابتداء لان المكسورة اذا خففت وأهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض ٢٣٣ هنالك مع حذف أحد النونين

تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل في غيرهن) ليكون عوضا عما حذفوا من انه وهو أحد النونين والاسم أولئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل اما (بقد) لانها تقرب الماضي من الحال (نحو ونعلم أن قد صدقتنا أو تنفيس نحو علم أن سيكون أو نفي بلا أولن أولم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) في قراءة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال لن (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب أن لم يره أحد أولو نحو) وأن لو استقاموا (أن لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل ان الفعل اما مثبت أو منفي وكل منهما اما ماض أو مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن أولم أولا وأما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا (ويندر تركه) أي الفصل بواحد منها (كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا * قبل أن يسئلوا باعظم سؤل

والقياس علموا أن سيؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى قال قد أوتيت سؤلك ياموسى أي قد

والاسم لكن كون الفصل لدفع الالباس لايخلوعن نظر كما ياتي (قوله ولما كان التغيير الخ) لاحاجة اليه مع ما أسلفه عن الشاطبي فانه يعلم منه بعد التكلف في تاويله فانه قد ينازع في قوله ان التغيير مع الفعل أكثر لان التغيير متحد في الاسم والفعل وهو حذف احدى النونين والاسم وغاية الامرانه في الاسم

(٣٠ تصريح ل) جيء بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفي الحقيقة الاسم محذوف مطلقا ثم الاكثرية تخفى جدا بالنسبة لما أشبه الاسم اذ التغيير ان موجودان بالنسبة لهما ولم يقم شئ مقام حذف الاسم غاية الامر انهما حملا على الاسم لشبههما له في الجمود وعدم التصرف واذا تقرر ذلك فكان الانسب مجاراة لما سلف أن يقول ولما لم يسد شئ مسد الاسم في الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم وأما الفعل الجامد والدعائي فهما محمولان على الاسم لشبههما له في الجمود (قوله أو نفي بلا) قال الدنوشري ان قلت لا فائدة في الفصل بهما لوقوعهما بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضي قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فاذا اتفق وقوعها بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وان كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما الا في مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك انهما شيأ ان لانها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده معلا انتهى أقول وينتج ان الفصل لم يحصل به دفع الالباس لانه ان تقدم على ان فعل اليقين أوما نزل منزلته فهي مخففة أو فعل ظن فيجوز أن تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فمصدرية فالمخففة اما أن لا تشتبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيأ وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهي تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال ان الفاصل يحصل به في غير لا تأكيد دفع الالباس وقال الزرقاني في قوله لئلا يلتبس بان المصدرية ان قيل لا النافية لاتميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيد ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحرر

المقام *(فصل)* (قوله فيبقى اعمالها) أى وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال اللقانى ظاهر الاقتصار على جواز الثبوت عدم جواز الاظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اهـ (قوله أى كأن مكانها) قال الدنوشرى أى فى مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أى انها جميلة جدا فاذا دخلت فى مكان فكأن الظبية حلت فى مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشرى يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شان وظبية مبتدأ وتعطو خبره والجملة خبر ان ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله شجر العضاه) ٢٣٤ بكسر العين والضاد قال فى المصباح العضاه ككتاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشان) قال الدنوشرى لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر (تنبيه) لم يتعرض المصنف تبعا للناظم فى هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره فى باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وان لم يتعرضوا هناك لها كلها لان المحذوف اما الاداة أو الاسم أو الخبر أو اثنان منها أو الثلاثة ثم ذلك اما جائز أو واجب فتصير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها فى الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع مما لم أر من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وان سيبويه عقد له بابا فقال باب ان مالا وان ولذا قال الشنوانى فى حواشى المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه ان المراد حذفها اما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدمامينى انه قال فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير سيبويه تزعمون أنهم شركائى وأقول ليس فى ذلك شاهد الا على اعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدمامينى قاله المصنف فى المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسيأتى فى أول باب الاستثناء ان الكسائى ذهب الى انه منصوب بان محذوفة مع الخبر وتقدير قام القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وبقى حذف الاداة وحدها والمشهور حذف أن المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما فى أختها الساكنة النون المختصة بالافعال وذكر أبو حيان فى الارتشاف فى الكلام على ان من خير الناس أو خيرهم زيدا ان محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وأو خيرهم منصوب باضمار ان لدلالة ان تقديره ان من خير الناس أو ان

أوتيت مسؤلك (ولم يذكروا فى الفواصل الا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم

وان تخفف أن فاسمها استكن * والخبر اجعل جملة من بعد أن
وان يكن فعلا ولم يكن دعا * ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالاحسن الفصل بقد أو نفى او * تنفيس اولو وقليل ذكر لو

(وقول ابن الناظم ان الفصل بها) أى بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أى غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع له النسخة التى فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها والا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نصه وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك أشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فلينظر

(فصل وتخفف كأن فيبقى أيضا اعمالها) استصحابا للاصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها) والى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله

وخففت كأن أيضا فنوى * منصوبها وثابتا أيضا روى

(كقوله) وهو رؤبة (كأن وريديه رشاء خلب) فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغانى انه مثنى بالغين المعجمة والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله أبو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر (وقوله) وهو باغث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو أرقم بن علباء وقال صاحب المنقد هو علباء بن أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها

ويوما توافينا بوجه مقسم * (كأن ظبية تعطو الى وارق السلم)

يروى بالرفع) لظبية على انها خبر كأن (على حذف الاسم أى كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية (على) انها اسم كأن على (حذف الخبر أى كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على ان الاصل كظبية وزيدت أن بينهما) أى بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه أى حسنه وتعطو أى تتناول وعداه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك (واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم تعليله فى ان المخففة (كقوله)

ووجه مشرق اللون * (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شان محذوف أى كأنه وهذا البيت رواه

خبرهم زيد اهـ وفيه نص على اضمار ان المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقسي عن أبي البقاء رده بان ان لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمولي عاملين انه بعيد * (هذا باب لا العاملة عمل ان) * (قوله وأفردت بباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الاحرف الثمانية وادخال لا في أخوات ان فكان يقول هذا فصل لا وذلك لان الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وانما فصلها بترجمة عن أخواتها لمخالفتها لها في بعض الاحكام (قوله فلا لتاكيد النفي) كذا قال الناظم وتعقب بان نحو زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على اثبات ولا نفي بل هو محتمل لهما على السواء وانما استفيد الاثبات من التجرد عن حروف النفي فاذا دخلت ان أكدت الاثبات لان دلالتها أقوى من التجرد لان دلالتها وجودية والتجرد عدمي وليس المراد انهما اجتمعا لان التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا اذا دخلت فكيف يقال انها أكدت النفي مع انه لم يكن مستفادا قبلها الا أن يقال المراد انها لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فمعنى كونها لتاكيد النفي انها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر ان الاثبات في مثل زيد قائم انما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد ان لا تدل على تاكيد أصلا حيث جعلوا لا ريب فيه مما لا تاكيد فيه وللفنري كلام في المقام ينبغي الرجوع اليه (قوله وان لتاكيد الاثبات) ذكر في المغني في مآفي الكلام على سبب افادة انما الحصر ان ان لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الالفية (قوله ومنها ان اسم لا الخ) عد بعض الفضلاء من ذلك امر من ان يعطف على محل اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف ان اهـ وفيه انه انما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لان فيه جهة رفعة لا انحطاطا فتدبر (قوله لا يكون الا مظهرا) يغني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز أن يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الهمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومنها ان اسم لا لا ينون) قال الزرقاني فيه نظر لما لا يخفى من انه ينون وان أريد انه لا ينون في الجملة فكذا اسم ان لا ينون في الجملة (قوله وأن يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى ان المراد بالعمل ما يشمل النصب كما في المضاف والمشبه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في ان لا النافية للجنس نصا سواء بني اسمها أو أعرب لكنه خلاف ما

سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمغني على الاول رب وجه يلوح لونه وبدا صاحبه كحقين في الاستدراة (وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالاول (نحو كأن لم تغن بالامس و) الثاني (نحو قوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر * ب فمحذورها كأن قد ألما

ففصل بين كأن وألما بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا أفزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه وألم ماض من الالمام وهو النزول يقال ألم به أمر اذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليباين لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال) قياسا على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص

* (هذا باب لا العاملة عمل ان المشددة) *

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وأفردت بباب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من أربعة أوجه أحدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكونه لا محمولة على أن في العمل انحطت درجتها عن ان في أمور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا ومضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه اهـ ومنها ان ان تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط (وشرطها ان تكون نافية) لا زائدة (وان يكون المنفي بها الجنس) باسره (وان يكون نفيه نصا) وذلك اذا دخلت على

قول الشارح وذلك اذا دخلت الخ الأ أن يقال ان اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لانه عارض شبه الحرف الاضافة وشبهها الدماميني ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالبعض التاج السبكي وقال الزرقاني ان قلت هل هذا الشرط مغن عن قوله النكرة لاستلزامه اه فالجواب لا وذلك لان الجنس يصدق بالمعرف بال الجنسية فاخرجه بقوله نكرة (قوله وقدر) قال الدنوشري معناه ان النكرة متضمنة معنى من لا انها مقدرة ومعنى قوله للجنس انه لتنصيص نفي الجنس (قوله وان يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباله ولا غلامي له ولا مسلمي اه فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بانها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة اه وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بامور منها قولهم لا أبالي ولا أخالي فلو كانوا قاصدين الاضافة لقالوا لا أب ولا أخ لي فيكسرون الباء والخاء اشعارا بانهما متصلة بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في شرح التسهيل بانهم لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير من نحو لا أبالك الجر هو اللام لا الاضافة لان اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل واذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لاجل الياء لانه لم يباشر آخر الاب والاخ بالاضافة حتى يلزم كسره اه بالمعنى ثم قال فان قلت اذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك باثبات الالف والاب والاخ اذا أضيفا الى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب ان المانع من ردها اذا قلت أبي ثقل التضعيف لاجل الادغام في ياء المتكلم ألا ترى انك لو رددتها ٢٣٦ وهي الواو لكسرتها لاجل ياء المتكلم ولزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوي ثم تسكن الواو وتقلبها ياء فتقول أبي فلو فصلت بين الالف وياء المتكلم أمن التضعيف المستثقل فاعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها في الاضافة الى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب الى ان لا أبالك وشبهه الاسماء المضافة وفي الغرة لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر اه

نكرة وأريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وان لا يدخل عليها جار) وهو المرادية ولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (وان يكون اسمها نكرة) لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات (وان تكون النكرة متصلة بها) خلافا لابي عثمان فانه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في السعة لامها بدلا بالبناء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي (وان يكون خبرها أيضا نكرة) على الاصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وسيأتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام سفر حاضر) فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها

باختصار ومذهب ابن مالك ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق غير بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده * (تنبيه) * قال في التسهيل وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الاعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف اليه من ألف ولام وقال في الشرح قدر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا اليه مثل وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الاطلاق أما الاول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها انه قد ذكر مثل بعده نحو

بكيت على زيد ولا زيد مثله * بري من الحمى سليم الجوانح الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان من الاعلام المعامل بذلك ماله مسميات كثيرة كابي حسن وقيصر فتقديره بما ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اه وقال المصنف في التذكرة بعد ان قرر انه لا تعارض بين قراءة ابن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لان المثلية المنفية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثبتة المثلية في الخلق ما نصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أبا حسن لها ولا مثل أبي حسن فقال لو صح تقدير مثل لم يقع مثل خبرا للا في قوله * بكيت على زيد ولا زيد مثله * لان المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فبطل تقدير مثل في هذا البيت فكذلك يجب في الباقي ٢ هذا معنى ما يقول من صرف كلا من المثلين الى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة والهيئة مثله في الاخلاق كما تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال انها أحط مرتبة

٢ قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا فليحرر

غير مركبة وأما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل فى الخبر بل النكرة مع لا فى موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الاخفش والمازنى والمبرد (فان كانت غير نافية لم تعمل) فى الاسماء شيأ (وشذ اعمال) لا (الزائدة فى قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزارى

(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * اذا للام ذوو أحسابها عمرا)

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها أشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لولان لو شرطها ممتنع والفرض انه منفى بلم وامتناع النفى اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا فى نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادى ان لا اذا قصد بها النفى العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لغير نفى الجنس بل (لنفى الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لا رجل قائما) فالمنفى هنا الواحد دون الجنس اذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفى واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (ان أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفى الواحد ونفى الجنس وهو الظاهر لان النكرة فى سياق النفى تعم فاذا أردت نفى الواحد ميزته بقولك عقبه بل رجلان واذا أردت نفى الجنس لم تعقبه بشئ بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وان) وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا (دخل عليها الخافض) فانها لا تعمل شيأ و(خفض) الخافض (النكرة) لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ) بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة يعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح أصل المعنى باسقاطها (وشذ جئت بلا شئ بالفتح) على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها فى موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنى فى كتاب القد وقال فى الخاطريات ان لا نصبت شئ ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابى على وأقره (وان كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) فى الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذى لعموم أو لان العرب جعلتها فى جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال بهما لا بد فيه من العاطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (وانما لم تتكرر) مع المعرفة (فى قولهم لا نولك ان تفعل) و(فى قوله)

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شائية من شأننا شانى

(للضرورة فى هذا) البيت واللام فى للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر فى لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول فى موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت

من ان كما تقدم وقد قيل ان ان لا عمل لها فى خبرها وقد يقال انها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اه وأصل هذا الدمامينى فانه قال ينبغى ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون فى ان التى لا مجمولة عليها انها لا عمل لها فى الخبر مطلقا فاظنك بهذه اه وكلام المغنى يشعر بان المراد اتفاق البصريين لانه قال ولا خلاف بين البصريين (قوله لانها غير مركبة) عدم التركيب لا يقتضى ان يكون الرفع بها الا ترى ان خبر ان مركب اتفاقا وقد قيل انه مرفوع بغير ان (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقانى ظاهره انه مرفوع بالمبتدا وهذا لا يتاتى الا اذا قلنا ان لا غير عاملة مطلقا أى لا فى اللفظ ولا فى المحل وأما اذا قلنا انها عاملة فى المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيبويه مشكل لانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدا يعمل فى الخبر (قوله لو لم تكن الخ) قال ابن جنى سالت أبا على فقلت الزائدة لم أولا فقال لم تات لم زائدة فى كلامهم فيجب ان يكون لا هى الزائدة (قوله وقعت لا بين عامل ومعمول الخ) قال الدنوشرى هذا فيه نظر فان الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وان لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولان لا لا تحول الخ) قال الدنوشرى مراده بذلك حيلولة مانعة عن العمل (قوله وان ما بعدها خفض بالاضافة) انظر هلا قيل ان اعرابها ظاهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الاعمال والتركيب) قال الدنوشرى الظاهر ان لا حينئذ لا خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها فى ما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التقابل

(قوله من الشنآن) قال الدنوشري قال الشيخ ابراهيم السفاقسي في اعرابه شنآن هو البغض وفعله شنئ يشنأ شنأ وشنأ نامثلثي الشين فهذه ستة ومشنوءة وشناءة وشناء ومشناة ومشناة ومشنأ ومشنئة وشنأنا وشنأنا فهذه خمسة عشر وهي أكثر ما حفظ للفعل قلت وحكى الجوهري شنا بتثليث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله الا ان يشذ شئ كالشنآن وفيه قراءتان احداهما بفتح النون والاظهر فيه انه مصدر لكثرة ماجاء منه على فعلان كالنزوان والغليان وقل في الصفة كقطوان في الحمار العسر السير وعدوان في الفرس الكثير العدو وأنشد أبو زيد وقبلك ماهاب الرجال ظلامتي * وفقأت عين الاشوس الابيان والاخرى بسكون النون والاظهر فيه انه وصف فقد حكي رجل شنآن وامرأة شنآنة وقياس هذا أن يكون من فعل متعد وحكي أيضا شنآن وشناي وقياسه ان يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد المتعدي واللازم نحو فغرفاه أي فتح وفغر فوه أي انفتح وجوزوا ان يكون مع السكون مصدرا وقد حكي من مصادره وجاء في غيره قليلا كلويته ليانا وقال الآخر

فما الحب الا ما تلذ وتشتهي وان لام فيه ذو الشنان وفندا وأصله الشنآن فحذف الهمزة ونقل حركتها الى الساكن قبلها وقيل فيه مسكنا انه مخفف من شنآن المحركة لكثرة توالي الحركات فان قلنا في الآية انه مصدر فالاظهر انه مضاف للمفعول أي لا يحملنكم بغضكم لقوم ويجوز ان يكون مضافا للفاعل أي بغض قوم اياكم وقيل انه وصف معناه شنآن قوم أي مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وان كان فعله متعديا بل معناه

بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى الى وأزال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم أزال مستتر فيه وجوبا وخبره شانيا آخر البيت بنون من الشنآن وهو البغض ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وللمتعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وأنت مبتدأ وشانئة من المشنئة خبره ومن شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى أشاء الذي شئته حتى لا أزال شانيا للذي لا أنت شانئته من شاننا أي أمرنا (ولتناول) معطوف على للضرورة (لا نولك بلا ينبغي لك) ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدأ وأن تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي أذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف وقال الموضح لا أدري كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله أن لا نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم ينزل كتاب بان المرفوع السادمسد الخبر لا يرفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا بالاول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله اهـ فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان أشار الناظم بقوله

عمل ان اجعل للا في نكره * مفردة جاءتك أو مكرره

(فصل) واذا كان اسمها مفردا أي غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث فالاول (نحو لا رجل و) الثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لا رجال) ولا هنود والى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا (و) بني (عليه) أي على الفتح (أو على الكسر ان كان جمعا بالف وتاء) مزيدتين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور (ان الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

منبغض من قوم (قوله ولتناول لا نولك بلا ينبغي لك) قال الدنوشري قد يقال ان الاسم بكسر الذي هو نولك لا يجوز ان يكون بمعنى الفعل لان الفعل الذي هو ينبغي يدل على حدث هو الانبغاء أي الطلب وعلى زمان ولا شك ان النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا اذا دخلت على الفعل) أي غير الماضي الذي ليس دعائيا قال الرضي يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أي لقيت مرحبا أولا رحب موضعك مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لان الدعاء بالفعل أولى فكأنه قيل لا سلمت سلاما ولذا دخلت على نولك كما مر وانما لم تتكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها ان تدخل على لفظة شئ سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شئ أو بحرف الجر أي حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ أو انتصب نحو انلك لا شيأ أو ارتفع نحو أنت ولا شئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بهما من بين حروف الجر وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين *(فصل)* (قوله نلذ)

بالنون ماضيه لذ من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشري هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما أن فتحه) قال الدنوشري فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال انه على حذف مضاف أي نائب فتحه الخ (قوله شيا) قال الدنوشري أي فتحا الخ والمراد انه قاسه على المفرد (قوله الثالث انه بفتح لان الحركة الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فان ابن عصفور قد حكى أن الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذي يفهم من المغني أن كلا من الفتح والكسر جائز والارجح الفتح (قوله لان خبر الناسخ الخ) ٢٢٩ قال الدنوشري صريحه أن قولهم له نفس أمارة جملة وقعت خبرا عن ما وهذا ينافيه ما قدمته بداه من ان ما اذا بطل نفيها بطل عملها اللهم الا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل باعمالها مطلقا وهذه المسئلة في المطول أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها رجزا وهو قولي قال الامام السعد في المطول قولا من الاشكال ليس بالخلي خبر ما أن يقترن بالا يجوز فيه الواو حيث خلا وذا مخالف لما قد حررا و بين أهل العلم قد تقررا من أن ما اذا بالا يبطل نفي لها فانها لا تعمل اهـ بقي ان كلام الشارح صريح في أن لا تعمل مع انتقاض النفي ويرشحه أنه لم يذكر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض لكن صرح العصام في شرح الكافيه باشتراط ذلك وهو القياس وسيأتي في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب فالوجه أن جملة وقد عنتهم شؤن حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال عن شرح اللب تجويز اقتران الماضي التالي الا بالواو (قوله في علة البناء) قال الدنوشري فيه غموض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف في ذلك والظاهر أن قوله في علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين في علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الاعراب الخ) أي فكلام المبرد مشكل قال الزرقاني ما حاصله ان كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بان سبب البناء هنا وفي المنادى ورد على المثنى والمجموع فبنيا كما أعرب اللذان واللتان لورود التثنية على المثنى وهو الذي والتي لانه الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لانه ليس على نسق المجموع

بكسر التاء وفتحها (روي بهما) في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما ان فتحه في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن عصفور وهو قول الاكثرين (و) قال أبو الفتح ابن جني (في الخصائص) ما حاصله (انه لا يجيز فتحه بصري الا أبو عثمان) المازني وعبارة الخصائص لم يجز أصحابنا الفتح الا شيا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اهـ الثاني كالاول الا أنه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث أنه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة بجواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح (و) بني (على البناء ان كان مثنى أو مجموعا على حده) أي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة (كقوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا * ولكن لوراد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية ألف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز أمر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا * باء) الا وقد عنتهم شؤن

فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤن جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبرا لناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي * فامسى وهو عريان * وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى أن المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال ألا لا من سبيل الى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

(قوله واعترضه ابن الصائغ الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لان الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك ان ذلك مدلول النكرة لانها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لامكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال انه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الاظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يمنع بان الاسم تضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراد من قال انهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمغني ان علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله

فتولى غلامهم ثم نادى * أظليم أصيد كم أم غزالا

حيث جعلوا ظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المغني (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين ثور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا أبالي) قد قدمنا أوجه الاشكال والجواب عنه ٢٤٠ قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفه بقوله (ما اتصل به الخ) مشكل لشموله للنعوت اذ النعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري حمل الحديث على ما ذكر غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو مأخوذ من كلام المغني في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقاله في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال ان اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشية دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأي البصريين ممتنع ولعل السر في العدول وهو عن تنوينه ارادة التنصيص على العموم اه وهذا مبني على ان اسم لا المعرب لم يتضمن من وفرما فيه فتنبه له ونقل اللقاني عن الرضي ما يستفاد منه الجواب بابسط من ذلك فقال قوله فعربان ان قلت فما تصنع في مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت في الرضي ان الظرف بعد النفي لا يتعلق بالمنفي بل بمحذوف وهو خبر واليوم في الآية معمول لعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كقولك الاشكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع فيجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع أو غيره

* (فصل) *

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجويز النحاة الخمسة الاوجه المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والاول واذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم

واعترضه ابن الصائغ بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم اذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله

* أثورا ما أصيد كم أم ثورين *

ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وأما كم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين (وأما المضاف وشبهه فمعربان) أما فنحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت وأما لا أبا لك فاللام زائدة لتأكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من وجه دون وجه فأما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الاضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا أبالي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم (والمراد بشبهه) أي شبه المضاف (ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور (نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الاعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني

(فصل * ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه أحدها افتحهما) أي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية (وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين) من السبعة (وقوله)

(قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب اسقاط لكم اذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أي لسنوا رؤسا كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن الوردي وغيره ان القافية وان الرواية * اتسع الخرق على الراتق (قوله الا انهما متماثلان الخ) قال الزرقاني قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد في قولك جلس وقعد زيد فاعلا بهما لان العاملين متماثلان مع ان الصحيح خلاف ذلك وهو انه فاعل بأحدهما فقط والجواب ان العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفي المثال المذكور ليسا كذلك أو يقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب الحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الاولى الخ) قال الدنوشري قد يقال قضية التقسيم ان تجعل لا في الموضعين أو لا فيهما عاملة عمل ليس (قوله ملغاة لتكررها) قال الزرقاني الملغاة هي التي كانت عاملة عمل ان وألغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشري فيه نظر فلا يتاتى ما قاله الا على الاول وهو انها ملغاة على انه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما اذا قلنا انها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثاني فيجوز ان يقدر لكل من لا والاولى والثانية خبر ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد لانهما عاملان متماثلان على قياس ما سبق اه بقي انه قد يقال ما المانع من كون الشيء الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما في معمول المصدر المضاف اليه بل ما هنا أولى بالجواز لان العامل هناك واحد وهنا مختلف الا ان يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا لفظا لانه في لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدا يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما اذا كان الخبر ظرفا ونظيره تجويز المصنف في المغني زيد في الدار وعمرو بخلاف زيد قائمان وعمرو فليحرر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشري واضح اذا جعلت لا الاولى ملغاة وأما اذا

وهو عبيد الراعي بن حصين

وما هجرتك حتى قلت معلنة * (لا ناقة لي في هذا ولا جمل)

ويرفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت مني وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل يضرب به لبراءتها منه (والثالث فتح الاول ورفع الثاني كقوله

هذا لعمركم الصغار بعينه * (لا أم لي ان كان ذاك ولا أب)

واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه أبو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة ابن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة (وقوله) وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس

باي بلاء يا نمير بن عامر * وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر)

باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة أي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم رؤس بل أتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رفع الاول وفتح الثاني (كقوله) وهو أمية بن أبي الصلت في أحوال الجنة

(فلا لغو ولا تأثيم فيها) * وما فاهوا به أبدا مقيم

واللغو الباطل والتأثيم من أثمته اذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأبيد (والخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس

(لا نسب اليوم ولا خلة) * اتسع الخرق على الراقع

وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم

وركب المفرد فاتحا كلا * حول ولا قوة والثاني اجعلا

مرفوعا أو منصوبا أو مركبا * وان رفعت أولا لا تنصبا

ولكل منها توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر لهما معا أي لا حول ولا قوة لنا أي موجودان لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز أيضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر أي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز أيضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه ان تجعل لا الاولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلا تخبر عن الاسمين ان

قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة و الثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن احداهما وخبر الاخرى محذوف كما فى زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما الئلا يلزم محذور ان احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثانى توارد عاملين على معمول واحد قاله فى المغنى فى مسئلة لا رجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الاول ورفع الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء فى رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة وهى ملغاة او عاملة عمل ليس وأما رفع الاول وفتح الثانى فوجهه ان لا الاولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر فى هذا الوجه كالوجه الذى قبله سواء على المذهبين وأما فتح الاول ونصب الثانى فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال بن الدهان فى الغرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتنوين المنادى) المفرد المعرفة وجعله الزمخشرى منصوبا على اضمار فعل أى ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لانه لما اطرد فى لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة فى الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من أثنى عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة فى الثلاثة الاول بلغت اثنى عشر وجها وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء أو على الاعمال عمل ليس ونصب الثانى وأنهاها ابن الفخار فى شرح الجمل الى مائة وأحد وثلاثين

قدرت عاملة عمل ليس فلنا خبر عنها الا عن اسمها (قوله ان قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقانى راجع للامرين معا وقوله تكرارا أى زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقانى بان قدرنا الاولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أى ان قيل هذا لا يجرى فيه التعليل لان لا الثانية اذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع ان هذا هو المتقدم فالجواب ان محل هذا اما اذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لانه مبتدا (قوله وخبر الاخرى الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة من حيث قوله الاخرى بالتانيث مع ان ما بعد احداهما مبتدا على تقدير انها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقانى أى مؤكدة لمعنى النفى المستفاد من لا الاولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدنوشرى ان قدر عطفه على مدخول الاولى من عطف ٢٤٣ المفردات اتجه ان لها خبرا واحدا وان جعل من عطف الجمل فلا اه وقال الزرقانى احترازا عما اذا لم يقدر معطوفا وسيتضح (قوله والابتداء) هذا مبنى على ان العامل فى خبر المبتدا الابتداء لا المبتدا وعلى غيره كان ينبغى ان يقول والمبتدا (قوله ويجوز ان تجعل لا الثانية الخ) قال الدنوشرى لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الاول انه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثانى يجب تقدير خبرين لانه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اه ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لان خبر لا العاملة عمل ان مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله وهى ملغاة أو عاملة عمل ليس) أى ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال وجها الشهاب القاسمى أقول ينبغى ان يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على اعمالها عمل ليس لان الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللاولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحد لزم ان يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر (قوله كالوجه الذى قبله) فيه عند التامل احالة فى المحال عليه ويلزمه الاجمال فى المحال لانه سكت عن كيفية تقدير الخبر فى المحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله فى السكوت عن التفصيل فى المحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا ينافى ما نقله عن ابن مالك وغيره من انه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فان هذا على مذهب سيبويه وذاك على مذهب غيره (قوله مرفوع بما كان مرفوعا به الخ) قال الدنوشرى هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره ان لا مع اسمها مبتدا فى محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بها لكونهما مبتدا الا بما كان مرفوعا به قبل

دخولها ولينظر ذلك (قوله عطفا على محل لا الاولى) قال الدنوشرى هذا على غير مذهب سيبويه وقوله عطفا على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون خبرا فهو مرفوع ولا حذف ويحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله اذا هو) قال الدنوشرى قد يقال الاصوب الاتيان باذ لا باذا الا أن يقال ان اذا هنا للماضى اه وأتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير فى ارتدى وتاز راعلى لفظ هو مفردا والعجب ان العينى لم يوجه الافراد فى الضمير وقال ان الافراد فى الفعلين كقوله تعالى اذا رأوا تجارة أولهوا انفضوا اليها ولا يخفى عدم ٢٤٣ موافقة المشبه للمشبه به والافراد

وجهاهذا اذا عطفت وكررت لا (فان عطفت ولم تكرر لا وجب فتح الاول) على اعمال لا عمل ان (وجاز فى الثانى النصب) عطفا على محل الاول (والرفع) عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بنى عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء بحاله على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك أشار الناظم بقوله

والعطف ان لم تكرر لا احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى

(فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز) فى الوصف المفرد (فتحه على انه ركب معها) أى مع النكرة (قبل مجىء لا) وصار الوصف والموصوف كالشئ الواحد ثم دخل عليهما لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معا تضمنا معنى من وقيل انه أجرى على لفظ الموصوف لانه أشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة لانها فى محل نصب بلا وقال الشاطبى النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البناء هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لانهما فى محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشئ واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا فى النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضى جعل حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل انتهى (نحو لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون يستوى فيهما اللفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا فى ذلك كله مبنى ولا فرق فى النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز فى ماء الثانى بالفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانصارى فى شرح المفصل كون ماء الثانى صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشئ بنفسه مع انه جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظى أو البدل انتهى وجوابه انه لا بعد فى جعله صفة لانه لما وصف ببارد صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد و(لانه يوصف بالاسم) الجامد (اذا وصف) كمررت برجل رجل عاقل (والقول بانه توكيد) لفظى أو بدل (خطأ) لان الماء الثانى لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح

فى الآية اما لان العطف باو واو على ان الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق

(فصل)

(قوله واذا وصفت النكرة الخ) قال اللقانى هذا الضابط صادق بنحو بارد فى لا ماء ماء بارد اذا بنيت ماء الثانى مع انه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على انه ركب) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان الاسم مجموع الاسمين وينافيه قوله اذا وصفت النكرة فان ظاهر ذلك ان الاسم الاول والثانى صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشرى صريحه انهما حينئذ اسم لا وقد يتوقف فيه من حيث ان كلا منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه انه قدم عند القول بان علة بناء الاسم المفرد التركيب ان المراد من عبر بانهما ركبا ان ذلك شبه تركيب لبقاء معنى

الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشرى فان قلت هل يقدر فى هذا أى خمسة عشر حركة بناء غير حركته الاصلية لاجل لا أولا قلت مقتضى النظائر التقدير اذ لم يقدر ان تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لاجل لا ويقدر على الثانى لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة اعراب) قال الدنوشرى على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحه فيه تغليب بان يقال ان الفتحة تشمل كلا من الاعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشرى هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلها مع اسمها) قال الدنوشرى هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشرى لو قال لفظ المبنى والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بانه توكيد لفظى خطأ) قال اللقانى وجه التخطئة ان التوكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التأكيد وان يراد به معنى المؤكد اذ بدونه لم يكن اللفظ الاول معادا ويجاب بان

الواجب اعادة المادة وأصل المعنى لا الهيئة وعدم الزيادة على المعنى اهـ المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول ايش المانع من أن التأكيد اللفظي هنا اعادة الاول بعينه اذ التأكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التأكيد فالتأكيد بماء الثاني مع قطع النظر عن وصفه فان قيل يتبين

بالوصف انه ليس عين الاول لان اللفظ اذا قيد بقيد يتبين ان المراد به مقيد لا مطلق قلنا اذا ذلك لا يضر لانه كما يتبين بالوصف ان ماء الثاني مقيد يتبين به ان ماء الاول أيضا مقيد لانه عين الثاني فتقييده هو أيضا فليتأمل (قوله لعدم مساواته للاول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني أي كما جاءت النكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور واذ هي حال موطئة لانها ذكرت توطئة للنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا اذ هو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فتمثل لها بشرا سويا (قوله وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما زاد أن اسم لا يركب مع صفته قبل دخولها فصارا بمنزلة كلمة وركبا مع لا فلا يرد ان في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم ان البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين والمعنى لامكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر الى المحل) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه ان اسم لا المضاف والمشبه به مرفوعان محلا أي باعتبار ما كان قبل دخولها * (فصل) * (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني الا فيما يأتي عن الخليل وسيبويه

كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوته اذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاءني زيد رجلا صالحا ضاحكا انه على حذف الموصوف وهنا لم يذكر التابع لجري قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فان فقد الافراد) في النعت (نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا أو) فقد الافراد في المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بان كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريف أو لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح) فيهن لانه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر الى المحل (والنصب) بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومفردا نعتا لمبني يلي * فافتح وانصبن أو ارفع تعدل
وغير ما يلي وغير المفرد * لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال

والعطف ان لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما في البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل (فان لم يصلح) البدل (له) أي لعمل لا بان كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمرو فيها) فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد) لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما

* (فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا) * النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع ولا حياء بالاوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل

(ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد) * اذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل الماضي (وهو) نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليل حتى توهم) ابو علي (الشلوبين انه غير واقع) في كلام العرب ورد على الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل أفلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني (وتارة يراد بهما) أي بالهمزة ولا (التوبيخ) والانكار (كقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم

فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوى أي انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال أرعوى فلان عن القبيح أي انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أي قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الاطباء وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) في الاستعمال واعترضه الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة وحدها لا المجموع الاولا والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع ألا يفيد الانكار التوبيخي على النفي (وتارة يراد بهما التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه) * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى أي أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها لمن يكسب أشياء بيده (وهو) أي كون الحرفين يراد بهما التمني (كثير) واختلف في ألا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها (و) المعتمد (عند سيبويه والخليل ان ألا هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهي (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) كما ان أتمنى لا خبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت) كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازني) والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما للمجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لألا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الامرين اما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) رد بانه (لا دليل لهما في البيت) أي الذي استدلا به (اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا) لألا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أي نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة) من المبتدا والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الاولى جملة ولى واذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله

وأعط لا مع همزة استفهام * ما تستحق دون الاستفهام

في ألا التي للتمني من عدم الخبر ومنع مراعاة لا واسمها والغائها اذا تكررت (قوله وأدخل اذا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فان المعنى على الاستقبال فالمضارع واقع في محله لا في موقع الماضي (قوله وأجاب الشمني) لا يخفى ان جوابه لا يلاقي جعل البيت شاهد القسم الذي أريد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقيين على معناهما

(قوله واذا جهل الخبر الخ) اعلم انه يتصور في الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخر باب ان ولم يتعرضوا الا لحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز والحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم في الكافية * والاسم للعلم به يقدم * وذلك كقولهم لا عليك أي لا باس عليك وحذف لا كما في حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث في الجامع الصحيح للامام البخاري وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخاري بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله ٢٤٦ بباب تسمية الله شيا واورد قوله تعالى قل أي شئ أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم لدلالة الآية نصا على تسميته تعالى شاهدا وقال العز بن عبد السلام في الامالي ما معنى الغيرة ههنا ان حملناها على مذهب الشيخ على الارادة أشكل التعليل لان النهي يقع عن المراد وعن غيره نعم هذا يستقيم على رأي المعتزلة وان حملناه على رأي القاضي على صفة فعلية أي يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفي مناسبة التعليل لانه يصير المعنى لان الله أكثر عذابا نهى عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهي (قوله وركب مع لا الخ) أي ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمي لانه لا عمل للا على هذا لكن المبتدا المؤخر مرفوع فلو عملت في الخبر نصب المحل لزم ان لا ترفع المبتدا وتنصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدماميني في الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشي المغني ولا يخفى ضعف هذا القول يعني قول الزمخشري وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها الا المبتدا التشبيه ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم وقد جوزوه (قوله ودعوى ابدال ما لا يحل الخ) قال الزرقاني أي لان خبر لا لابد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقاني أي من أن الاستثناء المفرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقاني أي على النكرة *(هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر)* (قوله فتنصبهما مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما مر عن اللقاني في باب ان وأجاب بنظير ما أجاب به هنالك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقاني أي بمنع انه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل انه يقال ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن المذكور للتشبيه به اه وأجاب الكافيجي بانه

شرع في ألا البسيطة على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال (وترد ألا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيا فالاسمية (نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فالا داخلة على ليس تقدير الآن يوم منصوب بمصروفا مقدم من تأخير والاصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان) بالجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيا فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية نحو (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم) وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي (مسئلة * واذا جهل الخبر) سواء قلنا انه خبر لا ام المبتدا (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله) عز وجل (واذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا فوت) أي لهم (قالوا لا ضير) أي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين والى ذلك أشار الناظم بقوله

وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر * اذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون اذا كان مع الا نحو لا اله الا الله أي لنا أو في الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشري في جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جي باداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها في نحو لا رجل في الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا التخريج نظائره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

(هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين)

هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على

مثاولا بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما ان قولك زيد حاتم مئاول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشرى فيه نظر فان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثانى الذى أصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضميرا الخ) لاحاجة لقوله وضميرا بعد قوله معرفة ثم الحال قد تاتى معرفة وجامدة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لايتم الكلام بدونه) قال الدنوشرى ٢٤٧ أى ليس هذا شان الحال دائما

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لايتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبى ينصب مفعولين بل القلبى ثلاثة أقسام مالايتعدى بنفسه نحو فكر) فى كذا (وتفكر) فيه (ومايتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (ومايتعدى لاثنين) بنفسه (وهو المراد) هنا واليه أشار الناظم بقوله

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا * أعنى رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم

(وينقسم) هذا القسم المتعدى لاثنين (أربعة أقسام أحدها مايفيد فى الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثانى وهو ضمير فصل لامحل له من الاعراب وانما ساغ مجىء وجد للعلم لان من وجد الشىء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (انهم ألفوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو زياد بن يسار (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثانى (والاكثر وقوع) تعلم (هذا على أن) المشددة (وصلتها) فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه (كقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) * والا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولى تعلم والا الى آخره جملة شرطية والهاء فى تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء فى قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضى قال يعقوب تقول تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر

(دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط) * فان اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبنى للمفعول والتاء مفعوله الاول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر أى ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فان أراد زوالها كان حسدا (والاكثر فى) درى (هذا أن يتعدى بالباء) نحو دريت بزيد (فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به) فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثانى (و) القسم (الثانى مايفيد فى الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا) فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثانى (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن أبى سنبل الاعرابى

وان كان بعض الاماكن لايتم الكلام بدونه نحو وماخلقنا السموات والارض ومابينهما لاعبين (قوله واليه أشار الناظم الخ) كما أشار الى ذلك أشار الى ان كل قلبى لايتعدى بقوله أعنى رأى الخ (قوله وجد وألفى) قال اللقانى دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضى واما الابانة الشىء على صفة وهو وجد وألفى وعدا من أفعال القلوب لانك اذا وجدت الشىء على صفة لزم ان تعلمه عليها ان لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وانما ساغ الخ قال الدنوشرى *(فائدة)* لايستعمل ألفى الا مزيدا وقال ويكون ألفى بمعنى أصاب نحو ضاع مالى ثم ألفيته أى أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشرى وقال تعالى وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الاخفش والوجود عند السيرافى وقال قوله فى الآية تجدوه أى تتيقنوه لابمعنى أصاب والالم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا ألفى (قوله وانما ساغ الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان مجىء وجد بمعنى علم غير مفرع على غيره (قوله فانك قاتله) قال الزرقانى أى صائده أى قاتله بصيدك فلا اشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضى قال يعقوب الخ) ظاهره ان تعلم فى المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر ان يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغتبط) قال الدنوشرى قد يقال كيف يقول له اغتبط مع انه ينبغى أن يكون هو المغتبط بفتح الباء وقد يقال ان معناه ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقانى أما

بمعنى وعد فقد جعلهما الرضي لاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها القول بأن الشئ على صفة غير مستند الى وثوق قال وقد تستعمل زعم في التحقيق وأما حجا وهب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضي أيضا (قوله أخا ثقة) قال الدنوشري ينظر هل ثقة صفة لاخا فيكون منونا منصوبا أو هو مجرور مضاف اليه بمعنى الوثوق اهـ أقول ضبطه المصنف في نسخة مصححة بخطه بجر وراو كذا رأيته مضبوطا في نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعيني عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألمت بمعنى نزلت) قال الدنوشري هذا معنى مجازي اذ الالمام حقيقة الزيارة الخفيفة يقال ألم به اذا زاره زيارة خفيفة قاله بعض شراح ديوان أبي الطيب اهـ وهو ٢٤٨ عجيب فقد قال في الصحاح الالمام النزول وقد ألم به أي نزل به ولم يتعرض لاستعمال

(قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة) * حتى ألمت بنا يوما ملمات

فأبا عمرو مفعوله الاول وأخا ثقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الانصاري رضي الله عنه

(فلا تعدد المولى شريكك في الغنى) * ولكنما المولى شريكك في العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين القفر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولي (فقلت أجرني أبا خالد * والا فهبني امرأ هالكا)

فياء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثاني وهالكا نعت امرأ والاقل في هب هذا وقوعه على أن وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب أن أبانا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفي واسمه أوس

(زعمتني شيخا ولست بشيخ) * انما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدب دبيبا يدرج في المشي درجا رويدا (والاكثر في زعم هذا وقوعه على أن) بتخفيف النون (أو أن) بتشديدها أي مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وافراد الضمير في مثل هذا أفصح من تثنيته لان العطف فيه بأو وهو رأي البصريين والتثنية رأي الكوفيين فالاول (نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) الثاني نحو (قوله) وهو كثير عزة

(وقد زعمت أني تغيرت بعدها) * ومن ذا الذي يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الاول للرجحان والثاني لليقين (و كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات) الاولى لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أي بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا) * فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد في الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم) أي يتيقنون ذلك (و) الرجحان في حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابي

الالمام بمعنى الزيارة ثم قال انه يقال زر ورني لماما أي في بعض الاحايين وفي الاساس ألم به نزل وزورني لماما أي غبا ثم قال ومن المجاز لم شعثه أي أصلح حاله فعلم ان الالمام بمعنى النزول حقيقة (قوله والاقل في هب هذا الخ) قال الدنوشري قال في الصحاح وهبني فعلت ذلك أي احسبني واعددني ولا يقال هب اني اهـ وكان عليه ان ينبه على ان الشارح أشار لرده تبعا للمغني فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه الى صريح المفعولين ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ان أبانا كان حمارا (قوله وافراد الضمير الخ) قال الدنوشري يقف على افراد الضمير وتثنيته بعد العطف بأو اهـ أقول الذي نص عليه المصنف (وكذا في حواشي الالفية كما نقل عنه المنكت أول باب النكرة والمعرفة ان أو التي للشك والابهام يفرد بعدها الضمير والتي للتنويع يطابق بجوان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك في بحث الجملة المعترضة من مغني اللبيب فقال في قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهموه الان أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك في حاشية الفاكهي في باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشري يعني المبني للفاعل وأما أري المبني للمفعول فقال الرضي ويستعمل أري الذي لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كانت أريت بمعنى أعلمت

(قوله وكنا حسبنا) الظاهر ان هذا البيت كناية عن انه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فتبين والحلاف ذلك وهذا يضرب المثل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاقه وهذا البيت من أبيات في الحماسة وبعد هذا البيت فلما القينا عصبة تغلبية * يقودون جردا في الاعنة ضمرا
سقيناهم كاسا سقونا بمثلها * ولكنهم كانوا على الموت أصبرا فلما اقرعنا النبع بالنبع بعضه * يبعض أبت عيدانه ان تكسرا
وهذه الابيات من أحد المصنفات (قوله ومالا يستطاع في موضع المفعول الثاني) قضيته ان الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته في

(وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة) * عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث (و) اليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامري

(حسبت التقى والجود خير تجارة) * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

فالتقى مفعول أول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لانه اسم تفضيل واسم التفضيل اذا أضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات (و) الرجحان في خال (كقوله

أخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى) * يسومك مالا يستطاع من الوجد

اخالك بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف ومالا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلتني زلت بعدكم ضمنا) * أشكو اليكم حموة الالم

أنشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال في الصحاح وظمئت الى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المشددة والتقدير خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق * (تنبيهان) * اثنان (الاول ترد علم بمعنى عرف و) ترد (ظن بمعنى اتهم) واليهما أشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمه * تعدية لواحد ملتزمه (و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الرأي أي المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الافعال الاربعة (الى) مفعول (واحد) فقط فاولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) أي

موضع كذا محتجا بانهما كلمة واحدة والحق ما قدمتك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو في الدار انتهى المقصود ومنه وما كان يلقنه هذا البعض لاصحابه أشار اليه السيد رحمه الله في أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامي في باب الموصول في اعراب ماذا صنعت فانه قال ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس (قوله ترد علم بمعنى عرف) قال اللقاني قال الرضي لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فعني علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا القائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزأي الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو

 موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الاصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قال في شرح المطالع ومن هنا نسمع النحويين يقولون علم [illegible] الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد فتامله ثم ان الرضي ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لانه يشهد على بطلان ما ذكره هنا وان للمعنى تاثيرا في باب التعدية اختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين احدهما لازم والآخر متعد كاضاء وأظلم وقد عقد لذلك بابا في الخصائص وذكرناه في حاشية الالفية في باب التعدي واللزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا في موضع الظن السيئ (قوله واليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخذ ذلك عن ذكر الالغاء والتعليق وأوهم انهما يجريان فيهما وليس كذلك فاضعه

لا تعرفون شيا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالظاء المشالة أي بمتهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته) أي ذهب أبو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نويته وقصدته (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد اذا حزن أو حقد ويختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة (وتاتى هذه الافعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتاتى علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتاتى رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي أبصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد كذا أي أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد أي ضربت رئته وتاتى حجا بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا أي غلبه في المحاجة وبمعنى رد نحو حجيت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة أي أقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله أي بخل به وبمعنى وقف كقوله * فهن يعتكفن به اذا حجا * أي اذا وقف وتاتى وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتاتى عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال أي حسبته أحسبه بضم السين في المضارع وتاتى زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأنا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال كقول أبي زبيد الطائي

مالهف نفسي ان كان الذي زعموا * حقا وماذا يرد القوم تلهيفي

اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم أي طمع في غير مطمع وتاتى درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتاتى حسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاتى خال للعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس أي غمز في مشيه وغير ذلك (وانما لم نحترز عنها لان الاسم يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثاني) من التنبيهين (العرب ألحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين) بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى انى أرانى أعصر خمرا فارى عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر خمرا المفعول الثاني و(كقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامه

(أراهم رفقتي) حتى اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل أي انطوى وانقطع والى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم الى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي و(مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تاويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل)

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقاني لا دليل فيه على أن رأى هذه متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة الى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حلالا قال الدنوشري ويمكن أن يقال الثاني حال وفيه نظر ثم قال اللقاني وتارة الى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا الى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية الى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي (قوله فلا يتعديان) قال الدنوشري يقتضي أنهما فعلان وانما ذلك فعل واحد هو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف ثنى نظرا الى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد) الاولى اسقاط الضمير بأن يقول وبمعنى ضرب ثم الاولى ان يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتاتى وجد الخ) قال الدنوشري ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا من ذلك قول المتنبي

والظلم من شيم النفوس فان تجد
ذا عفة فلعله لا يظلم

وتاتى وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيد على محبوبه أي حزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أي حقد فتتعدى الى واحد واذا كان وجد بمعنى استغنى فمصدره الجدة والوجد وفي الحديث مطل ذي الوجد ظلم وأعل الجدة كما أعل يعد والاصل الوجدة لانه مصدر وجد (قوله والى هذا أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الالغاء والتعليق كما فعل المصنف لئلا

قد

يتوهم جريانه مافيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشرى قال بعضهم فيه بحث اذ معمولا هذه الافعال متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح ان يدعى كونهما مبتدأ وخبرا لوجود اتحادهما خارجا يبين لك ذلك انك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى ان صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويجاب بان نحو الفقير غنى صحيح أى الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجود اذ الوصف العنوانى لا يشترط وجوده دائما بل يكفى وجوده فى بعض الاوقات انتهى والبعض الذى نقل عنه هو اللقانى وأما ما أجاب به فقد ذكره المناطقة فى بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بان كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد فى شرح التهذيب بانه لا يناسب قواعد اللغة يعنى لان الوصف حقيقة فى الحال هذا وقال الشهاب القاسمى قد يجاب عن البحث بانه ان أراد شيخنا ان أفعال التصيير لا يكون معمولاها الا متغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض فان ترك هنا من أفعال التصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر واتحاده معه خارجا فان المائج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وان أراد انه قد يكون معمولاها كذلك فسلم ولا يضر لان افعال الباب لا يجب ان تدخل على المبتدا والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الاسلام اقتصر أى ابن المصنف على دخولها عليهما لانه الغالب ولانه المراد هنا والا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمرا الا على وجه التشبيه أى ظننت المسمى بهذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد عمرو الا على وجه التشبيه المقتضى لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف فى الحواشى مما يتعين ان يكون من هذا نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يتعذر جعله ظرفا للنبذ لان الظرف لا بد ان يكون حاويا للفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لان الظرف لا بد الخ لا يخلو اطلاقه عن نظر وقد حرر الزركشى فى البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر انه نفيس فقال فى الترجمة التى نصها ظرف المكان حجة عند الشافعى وقد ذكر انه روى مسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى على ابنى بيضاء ٢٥١ سهيل وأخيه فى المسجد وهو دليل

قد (تقع مصدر البصرية خلافا للحريرى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى أريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس) رضى الله عنهما (هى رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها فى الحلمية (النوع الثانى) من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى أخرى (كجعل وردوترك واتخذ وتخذ وصير وهب) واليهما الاشارة بقول الناظم

لما ذهب اليه امامنا عالم قريش وصاحب الحسب والنسب رضى الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت فى المسجد وزعم انهما كانا خارجه لا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر فى الاصول ان الظرف بعد فاعله ومفعوله فى الفعل الحسى يكون لهما بخلافه بعد غير الحسى يكون للفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا اذا قال ان قتلت زيدا فى المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه وان ان قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول فى الظرف هذا ملخص ما قال قال ابن حجر فى شرح المنهاج ولك ان تقول ما قاله فى القاعدة له وجه وجيه لان ظرف المكان من الحسيات فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعد لزم كون الفاعل والمفعول فيه لان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوى فانه أجنبى من الظرف الحسى فاكتفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الأصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما انه فى القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفى القذف بعكسه ووجهوه بان ذكر المسجد قرينة على ان القصد الزجر على انتهاك حرمته وانتهاكها يحصل بوجود المقتول فيه لاستلزام وقوع معصية القتل فيه وبوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقذوف * فان قلت فهل لما ذكره وجه * قلت يمكن ان يوجه بان القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسى حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسى فى انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فانه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشرى فيهما خلاف فقيل (٢) تارة يتعديان الى مفعول واحد نحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا الى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشرى صير وأصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذى هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا عالما وان كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى الى مفعولين أحدهما بحرف الجر اذا ضعف نحو صيرتك الى موضع كذا أى نقلتك اليه وان كان بمعنى التغيير الى وصف كما هو فى أخوات كان تعدت الى مفعولين نحو صيرت زيدا

(٢) قول المحشى فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح ان يكون خلافا ففيه سقط ولعله فقيل هما من الاخذ كما قاله الجوهرى وليسا منه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الاثير وأطال فى الرد على الجوهرى بما محصله فى القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله فى آخر العبارة الى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعده كما مثل به الموضح فحرر اه

عالما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت القصة خلخالا والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنت زيدا عالما أى صيرته عالما قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعا (قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم اختلفوا فى ترك فبعضهم جعله يتعدى الى واحد وجعل الثانى منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فالى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد وربيته حتى اذا ماتركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (قوله وهو من السريع الخ) قال الدنوشرى أما الشطر الثانى فظاهر وأما الاول فلا ويعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله نظير نحو ولا أبا لك حيث قيل ان اللام مؤكدة لمعنى الاضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة انه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم الا ان يقال الخ) قال الدماميني بعد هذا ادعاء الزمخشرى فى قوله تعالى وماهم بضارى به من أحد وان النون من ضارى حذفت للاضافة الى أحد ولم يضر وجود من لانها جزء من المجرور (قوله وقيل ٢٥٢ الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقانى هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كمثله شئ والمناسب لما هنا ان لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهى تاكيد لمثل الاولى اذ المؤكد بكسر الكاف وهو الثانى هو كذلك فى المعنى (قوله فداك) قال الدنوشرى الفداء يمد اذا كسر ويقصر اذا فتح (قوله لانه انما سمع الخ) قال الدنوشرى قد يتوقف فى كون وهبنى الله فداك مثلا (فصل) (قوله لهذه الافعال) قال اللقانى المراد به مجموعها لا جميعا لما علمت من ان التعليق لا يجرى فى الظن ومرادفاته وما تعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الالغاء فى أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار الى قول الرضى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن انتهى لكن منعه فى الظن قول ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطى فراجعه ثم قال اللقانى ثم قول المصنف لهذه الافعال من قصر الاحكام على الافعال لا العكس اذ للافعال أحكام أخر خاصة ففى الرضى ومن خواصها أيضا دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول أعطيت ان زيدا درهم ثم قال ولا تقول ان مع جزأيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزأيها فى تقدير مفرد فى جميع المواضع بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين فى نحو علمت زيدا قائما سادان مسدان مع اسمها وخبرها ويفيدان فائدتهما اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية انتهى وقوله من قصر الاحكام على الافعال يعنى أو ما ألحق بتلك الافعال قال ابن الناظم وقد ألحق بافعال القلوب فى التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسال واستنبا فى قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما فانظرى ماذا تأمرين فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسالون أيان يوم الدين ويستنبئونك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أى برق ههنا وقول الشاعر

والتى كصيرا * أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا) حسدا فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعالى (واتخذ الله ابراهيم خليلا) فابراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلى

(تخذت غراز اثرهم دليلا) * وفروا فى الحجاز ليعجزونى

فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة وفى آخره زاى اسم واد قاله العينى وأنشده الموضح مختوما بنون وقال انه اسم جبل وهو مفعول أول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه فاعل وفروا ويعجزونى راجع الى بنى لحيان فى البيت قبله وفى بمعنى الى واللام فى ليعجزونى للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج

ولعبت طير بهم أبابيل * (فصيروا مثل كعصف مأكول)

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو فى صيروا نائب الفاعل وهى المفعول الاول ومثل المفعول الثانى وكعصف مضاف اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني فينبغى أن تكون الكاف اسما أضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان يقال تنزل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله فى المغنى فى حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقى تبنه قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) فى الدعاء (وهبنى الله فداك) أى صيرنى حكاه ابن الاعرابى عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثانى (و) وهب (هذا ملازم للمضى) لانه انما سمع فى مثل والامثال لا يتصرف فيها

*(فصل * لهذه الافعال ثلاثة أحكام أحدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع فى) افعال هذا الباب (الجميع)

ومن أنتم انا نسينا من أنتم * وريحكم من أى ريح الاعاصر علق فيه نسى لانه ضد علم انتهى وهو ماخوذ من قول والده رحمه الله فى التسهيل و يشاركهن يعنى الافعال القلبية فيه يعنى التعليق مع الاستفهام نظر وأبصر وتفكر وسال وما وافقهن أو قاربهن لا مالم يقاربهن خلافا ليونس وقد علق نسى انتهى وفيه ان الملحق بافعال القلوب اصالة الافعال الاربعة الاول والباقى لموافقتهن وتقاربهن وليتامل فى كون تفكر ليس من أفعال القلوب وفيه ان نسى ليست مما ألحق وان يونس يجيز الالحاق فى غير ماذكر واقتصر فى المغنى على ان التعليق جائز فى كل فعل قلبى ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل انه قال ان الجملة انقسمت الى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسالون أيان يوم الدين الى آخر كلامه وهذه الافعال ليست من أفعال القلوب على ما فى التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة فى موضع المفعول المصرح برى البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه فى المغنى الرد عليه بان من التعليق لننزعن من كل شيعة أيهم لان نزع ليس بقلبى ذكر ذلك فى بحث أى فى الباب الثانى فى الجملة الثانية مما له محل من الاعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك انه لا يسلمه وانما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه الا أن يقال المقصود بالرد عليه فى أصل الحكم وهو جريان التعليق فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها الا فى كون الآية من التعليق بقى ان نظر التى عدت من الملحقات ان كانت من النظر القلبى فهى من أفعال القلوب فلا معنى للالحاق فيها وان كانت من النظر البصرى أشكل انه فى المغنى فى كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد ان قسم الجملة المعلقة الى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما وذكر الخلاف فى مسئلة عرفت زيدا أبو من هو ونقل كلام الزمخشرى فى سورة هود وانه قال انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول أنظر أيهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال ما نصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع الا من جهته انتهى فكيف يقول انه لم يقف عليه الا من جهته مع انه قدمه ومثل له والظاهر ان النظر فى قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما بصرى وأيضا حيث كان يونس يجيز التعليق فى غير الفعل القلبى لا معنى لهذا ٢٥٣ الكلام من المصنف فليحرر المقام (قوله

(الجميع) الجامد منها والمتصرف والقلبى والتصييرى ويختص الحكمان الباقيان بالقلبى المتصرف (و) الحكم (الثانى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو تاخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم و) التاخر نحو (زيد قائم ظننت قال) منازل بن ربيعة المنقرى

أبالاراجيز يا ابن اللؤم توعدنى * (وفى الاراجيز خلت اللؤم والخور)

لضعف العامل بتوسطه) قال الدنوشرى اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين ففى هذه الحالة أنت بالخيار فى الاعمال والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد ظننت قائم وان كان الفعل منفيا تعين الاعمال نحو زيدا لم أظن قائما ومن مواضع الالغاء وقوعها بين معمولى ان نحو ان المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومصحوبها نحو قوله وما أدرى وسوف اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى * ولكن دعاك الخير أحسب والبر وقال أيضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال شئ فان كان لام التاكيد تعين الالغاء نحو ان زيدا لظننت أبوه قائم وان كان حرف استفهام نحو أتظن زيدا منطلقة فالاعمال متعين وان كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الافعال نحو أين تظن زيدا قائما أو متى تظن زيدا قائما فان جعلتهما معمولين لقائم فانت بالخيار ان شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن وان شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن فقلت أولا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وان جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والذى يليه اسماه ومعموله وقيل يجوز الالغاء انتهى * (تنبيه) * نقل عن الرضى انه اذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا أبو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية ولعل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثانى (قوله أو تاخره) قال الدنوشرى قال بعضهم ففى هذه الحالة يجوز الالغاء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغاء فعدم انتفاء الفعل فلو نفى تعين الاعمال نحو زيدا قائما لم أظن لانه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدا والخبر ثم تاتى بالظن المنفى وأما شرط الاعمال فان لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الالغاء نحو لزيد قائم ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف فى الحواشى قال أبو الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لان الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء ألا ترى انها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدا (٢) ولا يمتنع النصب على ان

(٢) قوله ولا يمتنع الى قوله انتهى لعل فى هذه العبارة سقطا فحرر اه

يقدر مبتدأ أي وأما خلت ألا ترى الى قوله لن تراها البيت تقديره الا وأنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الاولى طلبية انها استفهامية اذ الهمزة داخلة على توعدني أي أتوعدني بالاراجيز (قوله لان ضعف العامل الخ) عبارة الرضي لان العامل القوي أعني فعل القلب يقدم أحدهما وتأخر على الآخر قال الشهاب قوله القوي كانه احتراز عن الابتداء واشارة الى وجه الاعمال (قوله وشجاك مفعوله الثاني) قال الدماميني الشجا يطلق

ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب في الحلق من عظم وغيره فعلى الاول جعل طعن الاحبة ومفارقتهم شجا له أي حزنا باعتبار ان ذلك سبب فيه وعلى الثاني يكون استعارة شبه مفارقة الاحبة بما يعترض في الحلق من عظم وغيره من جهة ان كلا منهما مؤثر للالم والتاذي المفضي الى الهلاك (قوله وهو لام الابتداء الخ) قال اللقاني ان قلت يرد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة لان لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو ان زيد القائم قلت قد صرحوا بان الاصل فيها التقدم وأصله لئن زيدا قائم أخرت اللام لاصلاح اللفظ قاله الرضي انتهى وقال الدنوشري ويبعد ان تكون من شرطية وماله من خلاق جواب القسم المضمر (قوله ولقد علمت الخ) قال اللقاني يعني ان التعليق سبب دخولها على القسم وجوابه الفعل وفي الرضي وأما قوله

فوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدني يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الدبيري

وان لنا شيخين لا ينفعاننا * غنيين لا يجري علينا غناهما

(هما سيدانا يزعمان) وانما * يسودا ننا ان ايسرت غنماهما

فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا أيسرت غنماهما بان كثرت ألبانها ونسلها وأجرى علينا من ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدا والخبر (أقوى من أعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالاعمال فيه أقوى من اهماله لان العامل اللفظي أقوى من الابتداء (وقيل هما) أي الالغاء والاعمال (في المتوسط بين المفعولين سواء) لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان * (تنبيه) * هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين وأما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وأبو حيان وشاهد الجواز قوله * شجاك أظن ربع الظاعنينا * يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول أول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم (الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله صدر الكلام بعده) وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل في المحل وتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو لقد علموا لمن اشتراه الآية) وتمامها ماله في الآخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر فيه وما نافية وله في متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل بلازم الابتداء لان لها الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان فرفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ وأصلها التقديم على ان (ولام القسم كقوله) وهو لبيد على ما قيل (ولقد علمت لتأتين منيتي) * ان المنايا لا تطيش سهامها

فاللام في لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه في محل نصب معلق عنها العامل بلام

ولقد علمت البيت فانما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده الكلام لان فيه اللام المفيدة القسم للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله * واني * قسما اليك مع الصدود لأميل انتهى وقضيته ان النافي جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر ان الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضي علمت بمن ثم وعلمت أيهم ضربت على ان أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعني ان التعليق سبب الخ قال الشهاب يعني ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل اذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتامل (قوله والقسم وجوابه في محل نصب الخ)

القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد أننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان انتهى وفي المغني ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتي * انتهى فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم (وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية (ولا وان النافيتان) الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ

قال الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم قد يشكل هذا الان لام القسم متأخرة عن القسم لان القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه ولم تتصدر عليه الا ان يجاب بان القسم لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه كالشئ الواحد كان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الاشكال مبني على ان المعلق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو احد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول تالى استفهام أو متضمنا معناه أو مضافا الى متضمنه أو تالى لام ابتداء أو القسم أو لو أو ما أو ان النافيتين ولا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن ما نصه وان تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لان العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لانه والذى بعد الاستفهام شئ واحد في المعنى فكانه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم ان أحدا لا يقول ذلك واحد هذا لا يقع الا بعد النفي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ومر نحوه عن الرضي وقد يقال ماذكره أولا في سبب التعليق الموجب وهذا في المجوز ومن هنا يظهر ان جواب الشهاب لا يجدى الشارح نفعا الان كلام المصنف في السبب الموجب لان ما حاوله نظير ما علل به الناظم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صبيحة أي يوم سفرك لان المضاف الى ماله الصدر له حكمه وهو صبيحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المغني على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها في بحث الجملة الثانية مما له محل من الاعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال الى ان قال وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لا أبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشري في ذلك فقال في قوله تعالى ليبلوكم أيكم أحسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له الى ان قال وقال في تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى انه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجئ ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مبسوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المغني (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن ان يجاب على تقدير ان المعلق جملة الجواب فقط بان الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناظم في باب أعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمي ان قلت لم يعرف الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تامل (قوله ولا وان النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تقييده بان يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضي وقد يكون أي المعلق أحرف النفي وهو ان وما ولا نحو علمت ان زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار فاما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل واما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلانها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى ان هذا مبني على ان علة تعليق هذه الامور لزوم وقوعها في صدر الجمل ولعل هذا مما لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المغني في بحث اذا في أثناء كلام ما نصه والثاني ان ما لا تنقاس على لا فان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله الا ان قرطا على حالة * الا اني كيده لا أكيد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر والا فلا وعليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه وقد

كره في مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضي هذا وقال الشاطبي في بحث كان دل قوله يعني الناظم * كذاك سبق خبر ما النافيه * على ان غير ما من أدوات النفي لا صدر لها وسبب ذلك مبني على قاعدة وهي ان العامل اذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه ان لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لان لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الاصل ان يكون النفي داخلا على الايجاب فكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فاذ دخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه لترد على المتكلم به فاذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الايجاب الى النفي فجاء ذلك فيما تغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فادخلت عليهما لن ولم تغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بلن يفعل كله جوابا عن سيفعل وبلم يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلته وما وضع كالكلمة الواحدة دل على أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الاصلي اذن فيجب ان لا يتغير حكمه بخلاف ما فانها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير ٢٥٦ بدخول ما عليه فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال فاذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا لن أضرب لم يكن فيه الا النصب لانك لم توقع بعد لم ولن شيأ يجوز لك ان تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقوله سأضرب كما ان لم أضرب نفي ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الامام وهو أولى ما يفسر به وقد فسره السيرافي والفارسي وابن خروف على غير ذلك فعليك به في الشروح ولكن القاعدة في نفسها صحيحة وهي مبينة في الاصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وان مع ان القاعدة المذكورة تقتضي المنع لان اثنان كلا منهما داخل على موجبه اذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وان قام زيد واذا كان كذلك فقد غيرا معنى الفعل الذي دخلا عليه فوجب ان يغيرا حكمه وقد نصوا على ان ان في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لا فالظاهر ان الناظم سكت عن ان لقلة النفي بها بالاضافة الى غيرها واتبع في لا قول السيرافي وابن الانباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى واذا أحطت بذلك علمت ان ما كتبه الدنوشري هنا مما يتعجب منه لانه نقل صدر كلام اللقاني وعبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهي فقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ويرده قول الفاكهي وما وان ولا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر اذ لهما صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على انه فاعل لقريب وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لان النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي لظهور أثرها في الأغلب كجعلته غنيا فهو أمر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن بخلاف أفعال القلوب فانها ضعيفة من حيث انه لم يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي أفعال باطنة

به (نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله ان زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو (وعلمت ان زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وان أدري أقريب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بادري المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (أو فضلة) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والاصل ينقلبون أي انقلاب وليست أي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله * والتزم التعليق قبل نفي ما *

وان ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم

(ولا يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو

(قوله والى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق الخ) المشار اليه أمران عدم دخول الالغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الأمر ووجه الاشارة الى الاول في تعلم انها ليست من قبيل هب وكلامه في الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله ولتصاريفهن) قال الدنوشري هذا لا يشمل المصدر ان قلنا انه أصل الفعل وقد يقال انه يشمله انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتأخر لان المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشري في بعض النسخ بدله وعمرا جالسا ونصب الجزأين فيه يقتضي ان عمرا عطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو بعيد فان الظاهر ان كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فانه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر انه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى وقال الشهاب القاسمي وهذا يعني عطف غير بالنصب على المحل يقتضي ان المعلق انما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتأمل (قوله ولك ان تدعي ان البكا مفعول الخ) قال الدنوشري أي هو مفعول أول والمفعول الثاني الظرف وهو قوله عزة (قوله وان الاصل

اثنان هب وتعلم) فانهما يلزمان الامر والى ذلك أشار الناظم بقوله

وخص بالتعليق والالغاء ما * من قبل هب والامر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف الا هب) من أفعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في آخر النوع الثاني (ولتصاريفهن ما لهن) من الاعمال والالغاء والتعليق (تقول في الاعمال) للمضارع (أظن زيدا قائما و) لاسم الفاعل (أظان زيدا عمرا قائما و) تقول (في الالغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم و) مع التأخر (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أنا ظان قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة أنا ظان متوسط بينهما ومع التأخر له زيد قائم أنا ظان فالغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (في التعليق) بما (أظن ما زيد قائم وانا ظان ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولي وذلك مأخوذ من قول الناظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كماله ركن أي علم (وقد تبين بما قدمناه) في حكمي الالغاء والتعليق (ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين أحدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة) لا في اللفظ ولا في المحل (و) ان (العامل المعلق له عمل في المحل) لا في اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) لغير (عطفا على المحل) أي محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فائدتان احداهما انه من محل الخلاف قال أبو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها أيضا الا ان الافعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا لها وصححه ابن عصفور في شرح الجمل اهـ الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فان كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن تتعلق به والا فلا (قال) كثير عزة

(وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا أدري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو ان الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت أدري أي شيء البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي

(٣٣ تصريح ل) ولا أدري) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها أو ان الاصل بالعطف باو وهو الموافق للمغني وبعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو في أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل ان المناقشة في كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الاول يمنع ان الجملة الاولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لان ما زائدة لا استفهامية والوجهان الاخيران بتسليم ان الجملة الاولى معلقة لان ما استفهامية لا زائدة ومنع ان المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الاولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهي انفردت * بعطف عامل مزال قد بقي * معموله أو بلا (قوله وصح عطف موجعات الخ) قضيته ان المعطوف مفرد في معنى

الجملة وقال اللقاني في قوله ولا موجعات حذف المفعول الثاني أي ماهي والالزم عمل أدري في المفرد وذلك لا يجوز وبين لك ان المعطوف جملة قول الرضي فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضي مع ما مر عن الدنوشري في الكلام على نسخة وعمرا جالسا (قوله أني وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العيني فاعل

معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات (و) الوجه (الثاني) من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق (ان سبب التعليق موجب) للاهمال لفظا (فلا يجوز) معه الاعمال (نحو ظننت ما زيدا قائما) بنصبهما (وسبب الالغاء مجوز) للاعمال والاهمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز الغاء العامل المتقدم) والى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الالغاء لا في الابتدا * (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم أجازوا الالغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة

كذاك أدبت حتى صار من خلقي * (اني وجدت ملاك الشيمة الادب)

برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير

أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما أخال لدينا منك تنويل

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم أخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر (وأجيب) عنهما (بان ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها ان يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والاصل لملاك ولدينا ثم حذف) اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا إنما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا أجل سيبويه قوله * وأخال اني لاحق مستتبع * بكسر ان على تقدير اني للاحق (و) الوجه (الثاني أن يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا) للالغاء (نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الالغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الاول وأخال في البيت الثاني (قد سبق) بمتقدم عليه أما وجدت فقد سبق (باني و) أما أخال فقد سبق (بما النافية) فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الالغاء) لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل) اني (وجدته و) ما (أخاله) فحذف ضمير الشان منهما (كما حذف في قولهم) أي العرب (ان بك زيد مأخوذ) والاصل انه والى الوجه الاول والثالث أشار الناظم بقوله

وانو ضمير الشان أو لام ابتدا * في موهم الغاء ما تقدما

والوجه الاول أولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد أفلح من زكاها والاصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الالغاء المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الياء من اني منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر أما اذا قدرا داخلين على العامل بطل الالغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك

* (فصل) * ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب (اختصارا أي لدليل) يدل عليهما (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت

صار مجاز (قوله وعلى هذا أجل سيبويه الخ) فان قلت فهلا كسرت ان في قوله اني رأيت ملاك الشيمة الادب * قلت لان الكسر انما يجب اذا تقدم الفعل المعلق على ان (قوله لان التوسط الخ) قال اللقاني هذا الوجه هو المسمى في علم البيان بالاعتراض وحاصله ان يؤتى بجملة فأكثر في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون المأتي به لا محل له من الاعراب لنكتة غير دفع الايهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضي وعندي ان التحقيق تركه اذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما اذ المعتبر في تركيب الكلام الكلام واجزائه ما عداه ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط في قوله اني وجدت ملاك الشيمة الادب اذ لا معنى لقولك اني ملاك الشيمة الادب بدون وجدت فتأمله (قوله مقتض أيضا) قال اللقاني يوهم انه قسيم للاول ولو حذف أيضا ليفيد انه أعم من الاول كان أظهر على انه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا توسط العامل (باي كان أولى اذ لا اقتضاء للتوسط في الالغاء كما مر * (فصل) * (قوله بالاجماع) قال الدنوشري فان قلت ما سبب الاجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما ان مضمونهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع اجماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتى ان ذالك القرينة فهو بمنزلة المذكور ولانه معلوم (قوله ترى حبهم عارا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان ترى ان حملت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وان حملت على الظن فيكون تكرارا مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون هنا من الرأى بمعنى المذهب (قوله لان الكلام فى حذف المفعولين الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلتهما فحذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام فى حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفى فيه الاحتمال انتهى وأقول فى الجملة السابعة من الباب الخامس من المغنى الخامس قولهم فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع فى التنزيل الا كذلك (قوله فعن سيبويه الخ) قال الدنوشرى الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة ههنا ووجودها هناك لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو فى الغالب من علم أو ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف فى الحواشي قال كلام سيبويه صريح فى جواز حذف المفعولين اقتصارا فانه قال وأما ظننت ذلك فانما جاز السكوت عليه لانك قد تقول ظننت فتقتصر كما فى ذهبت ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهب فى الذهاب فذالك ههنا هو الظن كانك قلت ذالك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدلك على انه الظن انك لو قلت خلت زيدا وأرى زيدا لم يجز انتهى وفيه أيضا أن الاشارة الى المصدر لا تستلزم ان تكون موصوفة بالمصدر ثم قال سيبويه وتقول ظننت به جعلته موضع ظنك كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها فى قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكانك ظننت فى الدار أى ظنى فى الدار انتهى وهذا نص آخر واقتضى كلامه ان الاشارة فى المثال السابق ان لم تجعل للمصدر والباء فى المثال الثانى ان لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار على المفعول الواحد وهو لا يجوز وانما يجوز فى الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه فى الباب الخامس من المغنى فقال بدليل ما بعده ويجاب بان المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ورد بان تضمنها معنى القسم الخ) فيه انهم لم يدعوا التضمين وقد أسلف فى الكلام على لقد علمت الخ ان المصنف قال فى المغنى ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم نعم أسلف فى الفرق الاول بين الالغاء والتعليق ان المغاربة قالوا ان هذه الافعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى ان سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لان الجملة عنده فى محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال الدنوشرى لم يبين الاصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتامل انتهى والمتبادر من سياق الآية ان الاصل وظننتم ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصار لوجود الدليل (قوله فى المثل) قال الدنوشرى قد يقال كون مثلا مشكل (قوله أى يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون فى الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبنى على الفائدة التى ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصارى والحذف فى المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصارى والظاهر ان الحذف فيهما اختصارى لان الدليل أعم من المقالى بان يكون المفعولان مذكورين فى اللفظ ومن الحالى بان يكون المعنى مرشدا اليهما فليتامل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللقانى نحوه فقال جعله الرضي من الحذف اختصارا قال أى يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لان تقديره المفعولين

(باى كتاب أم باية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب)

فحذف فى الآية مفعولا تزعمون وفى البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أى تزعمونهم شركاء وتحسبه) أى حبهم (عارا على) وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركاء لان الكلام فى حذف المفعولين معا الا فى حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أى لغير دليل فعن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الاخفش) والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقا) سواء فى ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم فى ذلك ان العرب تجرى هذه الافعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص * ولقد علمت لتاتين منيتى * والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم (وعن الاكثرين الاجازة مطلقا) لمجىء ذلك فى افعال العلم (لقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أى يعلم) والاصل والله أعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما نعتقده حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) فى أفعال الظن نحو (وظننتم ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع (وقولهم) فى المثل (من يسمع يخل) أى يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاقتصارى

صادق بالحذف اختصارا واقتصارا كما لايخفى ومجرد ذكره يسمع لايكفى دليــلا بدون ذكر المفعولين فى اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثانى قطعا وقال الدنوشرى لامانع من هذا الجعل (قوله ويمتنع بالاجماع الخ) نظر فيه اللقانى وأيد النظر بكلام الرضى ويأتى فيه (قوله لان المفعولين هنا أصلهما الخ) قال البجائى فى شرح الكافيــة وانمــا لم يجز الاقتصار على أحدهما لان الغرض فى قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانمــا حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت معزى كلامك ولو اقتصرت على فاضــل ضيعت الذريعة مع احتياجك اليها (قوله وأجازه الجمهور) فى شرح ابن الناظم عكس ما نقله المصنف لانه قال وأما الاقتصار على أحدهما فجائز اذا دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسبن الخ) أى على قراءة يحسبن بالياء وعلى قراءة تحســبن بالتاء فلا حذف لان الذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان فان قيل أصــل مفعولى حسب المبتدا والخبر ولا يظهر ذلك فى الآية لعدم صحة الحمل قلت فى الآية ايجاز والتقدير ولا تحســبن بخل الذين يبخلون بمــا آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وان كانت الآية فى اليهود كان التقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون باظهار ما آتاهم الله فى التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خيرا لهم وقوله بخلوا سيطوقون ما بخلوا به أى اثم ما بخلوا باظهاره (قوله

وليس الكلام فيه (وعن الاعلم) يوسف الشنتيرى تفصيل فقال (يجوز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون افعال العــلم) وعن أبى العلاء ادريس يجوز فى ظن وخال وحسب لانه سمع فيها ويمتنع فى الباقى ونســبه لسيبويه (ويمتنع بالاجمــاع حذف أحدهما اقتصارا) أى لغير دليل لان المفعولين هنا أصــلهما المبتدا والخــبر فكما لايجوز أن يؤتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول النــاسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أى لدليل (فمنعه) أبو اسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول فى هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيــه ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف فى جواز حذفه اذا دل عليه دليــل (وأجازه الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بمــا آتاهم الله من فضــله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون بما يبخلون به هو خيرا لهــم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسى (ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم) تقديره فلا تظنى غيره منى واقعا فحذف المفعول الثانى والتاء فى نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان * (فرع) * اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما أولا بست قاله الموضح فى الحواشى * (فائدة) * هذا الخــلاف فى الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف فى شئ عند البيانيين لان

وكقوله وهو عنترة ولقد نزلت الخ) جعله الرضى على ما نقــل اللقانى من الحــذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظنى شيا غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه اللقانى كون جعل الحذف اقتصارا انه ذكر الحذف اختصارا بعــد ذلك وقد يقــال هــذا التوجيــه انما هو فى كلام الرضى ولا يلزم ان يكون الفرا جعــله من ذلك لان غاية ما نقــله الرضى عــن الفــراء انه من حــذف أحــد المفعولين وكلام الرضى لا يقدح فى الاجماع نعم ان ثبت عن الفراء كان قادحا فليحرر هذا ولو قيل ان قوله منى هو المفعول الثانى تنازعه قوله نزلت وتظنى ولا حــذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمى أنظر على تقدير الجمهور أى حاجة لتقدير قائمــا بعــد ظننته أيضا وهلا اكتفى ظننت المذكور باحد مفعوليه لان الغرض منه مجرد التفســير فتامل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت انه يمنع حــذف أحد مفعوليها ولو لدليــل وهنا لو قدر يلزم حذف ثانى المفعولين وهو قائمــا (قوله مجــرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمى فيه نظر انتهــى ولم يبين وجه النظر وفى الباب الخامس من المغــنى بيان أنه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين ان يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أى أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل أى يكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد ايقاع وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه او أوقع عليه فيجاء بمصدر مسند الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل

محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى ان ماقاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف في المغني انما اعترض عليهم اطلاق الحذف في كل محل وقوله في القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لان مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر في قول الشارح وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما ومما يؤيد النظر انه لاشك في أن تزعمون في قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله * ترى حبهم عارا عليك وتحسب * ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة هذا الباب خصوصا ما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله فلا تظنن غيره * مني بمنزلة المحب المكرم اذ لامجال لتوهم تنزيل الفعل هنا منزلة اللازم وقول المصنف في المغني أي اذا أوقعوا هذين الفعلين وقوله أي يكن منه خيلة تفسير منه لانهم اذ لو كان منهم لم يصح أن يمثل به للحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه * (تنبيهان) * الاول قال ابن الناظم أشار الناظم الى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين فجائز اذا دل عليهما دليل والى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت مقتصرا عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل ان ما يحذف في الاول يحذف لفظا فقط وفي الثاني لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونهما مفيدا مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لا دل عليه دليل عطف الخاص على العام اذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الاسلام الانصاري وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمي فيه نظر والظاهر انه من عطف المباين وان المقصود بيان ان الحذف جائز في مواضع منها اذا دل عليهما دليل لانهما حينئذ في حكم المذكور ومنها اذا

أفاد الكلام بدونهما وان لم يدل دليل كما اذا قيد بالظرف لان العلة في امتناع الحذف هو انه لا فائدة في الاخبار بمجرد الظن او العلم بان كل أحد لا يخلو عن ظن واذا قيد الفعل حصلت الفائدة لان الظن المقيد غير معلوم ومنها ما اذا أريد العموم لان ثبوت الظن على العموم غير معلوم والمعلوم قد يحذف لقصد العموم كما تقرر في المعاني ومنها ما اذا أريد التجدد لان حدوث الظن غير معلوم انما المعلوم ثبوته مطلقا أو قضية كلامهم سيما الرضي امتناع الحذف في المواضع المذكورة وان قصد الاخبار بمجرد الفعل من غير نظر الى تعلقه بالمفعول على انه تقرر في المعاني انه في هذه الحالة لا يذكر المعمول وقد يحمل على ما اذا كان الفعل بمجرده مفيدا لخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ خالد على الثاني فراجعه والوجه الاول * الثاني سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع مرفوعها والظاهر جوازه للدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيدا قائما

* (فصل) * (قوله تحكي الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشري يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا أو باطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد قائم لفظا فتنصب هذه الثلاثة لانها ليست أعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضي قال ابن هشام اذا قيل قلت كلمة ان أريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا أو مسمى كلمة كزيد أو قام أو هل فممتنع اجماعا وهذا فيه الرد على الرضي فليحرر ثم قال الرضي ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قالوا سلام قوم منكرون أي سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقاني يعني ان اجراء القول مجرى الظن في العمل لا في المعنى أيضا اذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضي واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا

غرض المتكلم يختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شئ كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شئ وأما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما لان الغرض معلق بافادتهما

* (فصل تحكي الجملة الفعلية بعد القول) * عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل القول في جزأيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فجزآها معه كالمفعولين في باب أعطيت فصح أن ينصبهما وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناهما فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن الناظم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس غيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس بن غيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن (ويعملونه فيها) أي في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقا) من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة أى كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض كلام المتأخرين اه ونقل الشهاب القاسمى فى بعض الهوامش كلام الرضى المذكور وقال الى ان قال وجواز الحاقه فى العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى يفيد أن القول الجارى مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسيأتى حكاية فى ذلك فى كلام الشارح (قوله شاوين الخ) قال الدنوشرى فسر اللقانى الشاوين بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه ان السبقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول العينى شاوين تثنية شاو وهو السبق يقال عدا شاوا أى طلقا (قوله وهزيز الريح دويها عند هبوبها) أو عند هزها الاشجار كما فى الصحاح وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مر بأثاب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثابة) قال الدنوشرى الظاهر انه كتمر وتمرة اسم جمع لا جمع (قوله اذا قلت انى آيب الخ) قال ٢٦٢ الدنوشرى ينظر معنى البيت فانه خفى علينا اه وذكر العينى ما حاصله ان هذا البيت من قصيدة

(اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه * تقول هزيز الريح مرت بأثاب

بالنصب) لهزيز على انه مفعول أول لتقول وجملة مرت بأثاب مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والأثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفى آخره باء موحدة جمع أثابة وهى نوع من الشجر (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملا

(اذا قلت انى آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لانى على انها مع معموليها سدت مسد مفعولى قلت وآيب أى راجع وأهل بلدة مفعول آيب والضمير فى عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التى توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى رأى سليم أشار الناظم بقوله * وأجرى القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) فى أعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهى كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف والماضى والامر فلا يعمل شئ من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع فى هذا الباب (وسوى به السيرافى) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوى به (الكوفى قل) فيجوز على قولهما اعمال الماضى المسند الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد الى ضمير المخاطب (و) يشترط فى المضارع (اسناده للمخاطب) لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمه عن ظن نفسه فلا يجوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا لما مر ولو قال واسناده للمخاطب وسوى به السيرافى الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط فى زمن المضارع (كونه حالا قاله الناظم) فى شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبى ربيعة

أما الرحيل فدون بعد غد * (فمتى تقول الدار تجمعنا)

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمع مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه فى الحال ان الدار تجمعه وأحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه فى الحال اه وهذا مبنى على ان متى ظرف لتقول (والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لان

يمدح بها بعيره وان أهل بلدة كلام اضافى منصوب بآيب وأصله آيب الى أهل بيته يقال أبت الى بنى فلان اذا أتيتهم ليلا ووضعت جواب اذا والباء فى بها بمعنى فى والضمير راجع للبلدة والضمير فى عنه للبعير والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة أو ما يوضع تحتها والباء فى بالهجر بمعنى فى والهجر بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر (قوله لانها لم تقو قوة المضارع) دعوى لا دليل عليها وقال الدنوشرى وما ذكره الشارح هنا من بيان وجه اشتراط هذه الشروط غير واضح فليحرر (قوله لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب) لا يخفى ما فيه من المصادرة فان التعليل غير المدعى وكان الظاهر أن يقول لان الاعمال انما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من المخاطب فتقول وانما يستفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام فى فعله ممنوع (قوله اذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقانى فى توجيه الرد نصها لان متى ظرف لتقول فهى استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا فى الحال والا لم يستفهم عن وقته اذ لا استفهام عن حاصل وفيه بحث اذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويجاب باى وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق ان متى ظرف لتجمعنا) قال اللقانى يعنى ان متى ظرف لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع فى مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن فى المستقبل ان الدار تجمعنا فان قيل المسؤل عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب ان ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سيأتى ان شاء الله تعالى لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

تقول على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارع المخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية وليس التفريع عليه (و) يشترط فى المضارع المسند الى ضمير المخاطب (كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائى) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتاخير (وقال) عمرو بن معديكرب المذحجى

(علام تقول الرمح يثقل عاتقى) * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقى فى موضع المفعول الثانى وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح اذا كان فى النسب واذا فى الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم أطعن أنا لم أطعن واذا كرت الخيل كرت (قال سيبويه والاخفش) من البصريين (و) يشترط فى الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما (فلو قلت أأنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة (وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فان قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف والنصب) للمفعول (بذلك المحذوف جاز اتفاقا) فليتامل (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف) زمانى أو مكانى (أو مجرور أو معمول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما والى ذلك أشار الناظم بقوله

وكتظن اجعل تقول ان ولى * مستفهما به ولم ينفصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل * وان ببعض ذى فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة) * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثانى ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثانى متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكانى كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفى الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الاسدى

(أجهالا تقول بنى لؤى) * لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى والاصل أتقول بنى لؤى جهالا وبنى لؤى مفعوله الاول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم مظهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم فى نية التاخير (قال السهيلى) ويشترط أيضا فى المضارع (أن لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى بتعليله فى شرح التسهيل وأقره

والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو أتقول زيدا قاعدا ومن تقول اخاه قائما واجهالا تقول [illegible] البيت فالمراد وقوعه بعد الاستفهام وان لم يكن مستفهما عنه اه وبه يعلم سقوط النظر الذى ذكره الشارح وقول الناظم ان ولى مستفهما به ولم يقل ان كان مستفهما عنه مرشدا الى ما قاله الدمامينى وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر فلعل بها ينكشف الحال هل الشرط فى القول ان يكون مستفهما عنه أو وقوعه بعد الاستفهام (قوله علام تقول) قال الدنوشرى الاستفهام هنا داخل على سبب القول لا على القول فيعلم انه لا فرق (قوله وأطعن بضم العين) قال الدنوشرى اقتصار الشارح على ضم العين فى مضارع طعن بالرمح وغيره لعله لكونه الاكثر الاشهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح وعبارته طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه وزجره فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا (قوله والعمل فيما عداه لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على خبث ما قد يخالفه فليتامل (قوله قال السهيلى ويشترط أيضا فى المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بان القول اذا عمل عمل الظن يجرى مجراه فى المعنى أيضا

(قوله ويجوز الحكاية الخ) قال اللقانى يعنى ان الشروط المذكورة شروط فى الجواز لا فى الوجوب الا ان القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللسانى هكذا ينبغى ان يفهم ويظهر أثر المعنيين فى ان الاول لا يقتضى وجود اللفظ البتة والثانى يقتضى وجوده فى الخارج فى أحد الازمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) عمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر ان كان المشار اليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل ان القول عامل أولا وان كان المشار اليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم *(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)* (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدمامينى فى شرح التسهيل وأورد عليه فان لم يأتوا بأربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة * فان قلت استعمل فى الغالب غير موصوف فاجرى مجرى الاسماء * قلت وكذا مفاعيل جمع لمفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج فى شئ من ذلك الآن ٢٦٤ يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجرى مجرى الاسماء

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون ان ابراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر ان (فى قراءة الخطاب) للأخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية واذا أعمل القول عمل ظن فهل يجرى مجراه فى العمل خاصة أم فى العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن فى اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجرى مجرى الظن فى العمل ولا يتضمن معناه كقوله

قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله اسرائينا

فليس المعنى على ظننت لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد فى الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة فى اسرائيل واذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز فى الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال فى النهاية نعم وبحث الشاطبى المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال انه يجرى مجراه فى المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال فى العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم أره نصا

(هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح فى الحواشى (وهى أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وانما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع واما بقية اخواتهما وهى ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال أظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طرد الباب قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (وما ضمن معناهما من نبا) بتشديد الموحدة (وأنبا وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر وحدث)

فى حكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لان مفعولا الخ) قال الدنوشرى ويضم الى ذلك لزوم اضافة العدد الى الصفة ويمتنع ان يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهى أعلم) قال اللقانى بفتح الميم ماضيا لا بضمها مضارع علمت لان هذه تتعدى الى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى ان جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعى لتقدير الشارح كان بل لا بد من تكلف جعلها تامة لان جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لانه يلزم حينئذ ان يقال المتعديين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقانى نعت لعلم ورأى احترز به عن أعلم وأرى الذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبنى على ما سيجى من ان علم بمعنى عرف تنقل الى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما الخ) قال اللقانى اشارة الى فرق بينه وبينهما وهو ان أصلهما ثلاثى مستعمل فى العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته فى العلم أيضا بخلاف الخمسة التى ستذكر فليس لها ثلاثى مستعمل فى العلم الاخبر بمعنى علم قال الرضى وأما أخبر وخبر وانبا ونبا وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخبر بكسر الباء أى علم وأما حدث ونبا ثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة ألحقت فى بعض استعمالاتها باعلم المتعدى الى ثلاثة لان الانباء والتنبىء والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج انتهى وقوله بمعنى الاعلام فيه مخالفة لقول المصنف ضمن معناهما ثم تمثيل المصنف بقوله اذ يريكهم الله اشارة الى ان أرى أعم من أرى القلبية

والحلمية وفي الرضي والحق بعضهم أرى الحلمية بأعلم سماعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع انتهى وقد جرى الشارح على التقييد بذلك وان كان خلاف ظاهر اطلاق المصنف (قوله كما في قول النابغة) أي يهجو زرعة بن عمرو بن خويلد

وحدث) بتشديد الدال (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي أجازوه ممكن عندنا فانهم اذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي تقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلمية سماعا نحو (اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها * يهدي الى غرائب الاشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس

وأنبئت قيسا ولم أبله * كما زعموا خير اهل اليمن

فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى لم أبله أجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير

وخبرت سوداء الغميم مريضة * فأقبلت من أهلي بمصر أعودها

فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان وقول رجل من بني كلاب

وما عليك اذا أخبرتني دنفا * وغاب بعلك يوما ان تعوديني

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن حلزة اليشكري

أو منعتم ما تسألون فمن * حدثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله

الى ثلاثة رأى وعلما * عدوا اذا صارا ارى وأعلما

ثم قال

وكأرى السابق نبا اخبرا * حدث أنبا كذاك خبرا

وقال الناظم في شرح التسهيل ان أولى من ذلك يعني من نصب نبا واخواته ثلاثة أن يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في آية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل اهـ (ويجوز عند الاكثرين حذف) المفعول (الاول) استغناء عنه (كاعلمت كبشك سمينا) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كاعلمت زيدا) ولا تذكر من أعلمت به لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به وبمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول أبي العباس وأبي بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الاخفش لابد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

(قوله والسفاهة كاسمها) مبتدأ وخبر وأراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لان السفه كما ينكر فعله يكره اسمه (قوله وقول الاعشى) أي يمدح قيس بن معد يكرب (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أي لم أبله بلوا مثل الذي زعموا أي قالوا وما موصولة والعائد محذوف أي كما زعموا فيه كذا قال العيني وفيه نظر لانه يلزم حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله قال ويجوز أن تكون مصدرية أي كزعمهم فيه (قوله ومعنى لم أبله أجربه) من بلوته بلوا اذا جربته واختبرته (قوله بمصر) صفة لقوله أهلي وقوله أعودها جملة وقعت حالا (قوله ان تعوديني) أي بان تعوديني والباء تتعلق بخبرنا وان مصدرية والمعنى ليس عليك باس بسبب عيادتك اياي وقت غياب بعلك (قوله وان فيه سلامة من التضمين الخ) التوسع الذي هو نزع الخافض كذلك بل قد يقال التضمن أولى لتكثير المعنى الحاصل به ولانه قيل بانه قياسي

 فتدبر (قوله كفاعل علم) أي فانه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم انك اذا أعلمت شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيد المسئلة اذ قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمي

وما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطي في نكته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عدم وجوده بلا خلاف اهـ وقد جزم الرضي أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقاني منصوب على الحال من الهاء المجرورة بمنع مؤ ولا بذا اقتصار الا بمقتصر اذ المقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا الحذف ولا يصح نصبه على انه مفعول له اذ المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الالغاء والتعليق) في تخصيص جوازهما بالثاني والثالث دليل على امتناعهما في الاول ولا خلاف في ذلك كما قال الرضي اذ هو كأول مفعولي أعطيت (قوله خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمي قد يوجه بان الثاني والثالث بمنزلة الثاني في غير هذا الباب لانهما غير الاول والثاني في غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لان الفعل يكون اذ ذاك الخ) قال الرضي وليس ما قال بشئ لان أعماله بالنسبة الى شئ والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شئ آخر (قوله لبقاء الاول غير مرتبط) أي بالمفعولين الاخيرين فلا ينافي انه مرتبط بعامله (قوله اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان) عبارة غيره فاذا بني الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا الا مرفوع وعاد بلا منصوب وهي أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته ان معنى قوله لا حينئذ أي حين البناء للمفعول ليس لنا الا منصوبان بحسب الاصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيأ) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الادلة على الالغاء) أي مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل أو لا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله في المبني للفاعل بيان للواقع فان قول ذلك البعض كذلك وليس المراد ان الدليل قاصر على ذلك والاشكل

حذف الثلاثة لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا عن علم أو ظن وأما الاعلام فانه يخلو منه اهـ (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أي لدليل (ومنعه اقتصارا) أي لغير دليل (ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول الناظم

وما لمفعولي علمت مطلقا * للثان والثالث أيضا حققا

(خلافا لمن منع الالغاء والتعليق مطلقا) أي سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو أبو علي الشلوبين ونسبه الى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبني للفاعل) وهو أبو موسى الجزولي فانه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل اذ ذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى أعلم وأخواتها الا ان منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ وخبر لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها أو أخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا حينئذ الا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما شيأ (ولنا) من الادلة (على الغاء) في المبني للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر) فالبركة مبتدأ ومع الاكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله

وأنت أراني الله أمنع عاصم) * وأرأف مستكفي وأسمح واهب

فانت مبتدأ وأمنع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم (و) من النظم (قوله

حذار فقد نبئت انك للذي * ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى

فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان (قال ابن مالك) في النظم وغيره (واذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدي) كل منهما (لواحد تعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أي أبصرته اياه وأعلمت زيدا الخبر أي عرفته اياه قال الله تعالى (من بعد ما أراكم ما تحبون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأما واذ يريكموهم اذ التقيتم في أعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولي كسا في الحذف) لهما ولاحدهما (لدليل وغيره) وفي كون الثاني منهما

ما يأتي من جملة الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبني للمفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أي مؤولة بمفرد فلا ينافي ما يأتي قريبا ان كيف تحيي الموتى في موضع نصب على انها مفعول ثان لأرني (قوله انما حفظ الخ) قال اللقاني انما رد هذا على من أثبت لعلم معنيين تتعدى باحدهما الى واحد وبالآخر الى اثنين وأما من قال ليس لها الا معنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى الى واحد وتارة تتعدى الى اثنين كما قال الرضي فلا (قوله وقد يجاب عن الاول بالتزام الخ) أجاب المنكت بان ما قاله مبني على ما اختاره في التسهيل من ان النقل بالهمزة قياسي في المتعدي الى واحد كالقاصر لانه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم ان المتبادر من عبارة المصنف ان جوابه كجواب المنكت الا ان المنكت جعل مناط الجواب ان ذلك مذهب الناظم والمصنف التزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المنكت حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم ان يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقاني يحتمل ان يراد بالقياس قياس علم المتعدي لواحد على لبس المتعدي الى واحد وان يراد به الاطراد أي لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفي الاول اثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الاصوليين منعه والثاني مذهب الاخفش (قوله وبادعاء ان الرؤية هنا علمية) يعني وبادعاء ان التعليق يكون عن المفعول الثاني فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب الزمخشري (قوله ويجوز في مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة في زائدة والمعنى ان العلم لا يجوز ان يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدر) الثاني تقول هذا من ازالة الضرر بالضرر لما يأتي أول باب الفاعل من انه لا يقدر فاعل مؤول ولا بالاسم من غير سابك ويمكن ان يجاب بان ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سيأتي صح ان يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من ان التعليق لا يدخل في غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا ليونس فيجرد عدم التسليم لا ينبغي فتأمل *(هذا باب الفاعل)* (قوله لغة من أوجد الفعل) قال الزرقاني في هذا شيء لان أل في الفاعل للعهد الذكري والمعهود هو الفاعل الاصطلاحي المبوب له فكيف يخبر عن الفاعل بقوله لغة انتهى وقد يجاب بان هذا نوع من الاستخدام فانه كما حققنا في حواشي المختصر لا يختص بالضمير بل اذا أطلق لفظ مشترك ومريد به معنيان باعتبار معنييه أو يجيء له بحالين كذلك أو خبرين كما

لا يكون جملة الى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تعد بالواحد بلا * همز فلا ثنين به توصلا
والثاني منهما كثاني اثنى كسا *

ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول ألا ترى ان الحكم غير زيد في قولك أعلمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول أعلمت الخبر ورأيت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني أعلمت زيدا ورأيت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أعلمت ورأيت كما تقول كسوت (وفي منع الالغاء والتعليق) في المفعولين معا لانهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قيل وفيه نظر في موضعين أحدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها) الى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الاسماء كلها (و) الموضع (الثاني ان أرى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثاني (نحو رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان (وقد يجاب) عن الاول (بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمز قياسا) على المتعدي لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال وأما السماع في المتعدي فكثير وذكر أمثلة منها علم الشيء وأعلمته اياه أي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثاني (بادعاء ان الرؤية هنا) أي في أرني كيف تحيي الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الحوفي في ألم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا ومخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اهـ ذكره في سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن يقول اكسني كيف شئت كما تقول أرني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا ولم أره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم

والثان منهما كثاني اثنى كسا * فهو به في كل حكم ذو ائتسا

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (أو ما في تأويله)

هنا كان استخداما ومثلوا لهذا النوع بقول بعضهم * مثل الغزالة اشراقا وملتفتا * ولاشك ان الفاعل من حيث هو مشترك وأخبر عنه بانه من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوى وبانه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحى فتدبر (قوله أى الاسم) أى الصريح وكان ينبغى للشارح وصف الاسم بذلك اشارة الى ان الضمير انما يعود الى الاسم باعتبار وصفه بكونه صريحا وقال اللقانى ما واقعة على لفظ وفى للظرفية وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أى لفظ حاصل فى عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك ما بعده ولو قال بدل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لايخفى ان تأويله مراد به معناه اللغوى أى ترجيع اللفظ الى الاسم فى الاول والفعل فى الثانى بأى وجه لا العرفى الذى هو ترجيع بالسبك من الفعل وحرف مصدرى والا يخرج الفاعل الذى هو لفظ الجملة كأعجبنى قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور ولكن يرد على الحد أمران اسم كان وأخواتها وما تصرف منها والجملة المراد بها معناها اذا أسند الفعل الى مضمونها نحو أولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون أى أولم يتبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فان الحد صادق عليهما بدون المحدود وقد يجاب عن الاول بمنع الاسناد اليه وبان كان مسندة الى مصدر خبرها مضافا الى اسمها كما مر وفيه نظر لانا ننقل الكلام الى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من ان المراد بالتأويل معناه اللغوى تعرف ما فى قول الشارح الآتى ان المؤول ما اقترن بسابك وقوله وفاعل المصدر أى لان المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد أجاب الشارح عن الايراد الاول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثانى بان الصحيح ان فاعل يهد ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد أى أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمى قد ينازع ٢٦٨ فى الامر الثانى قول ابن مالك فى شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كانه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا انه على تأويل أولم يهد لهم كثرة اهلاكنا وجاز الاسناد فى هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز فى باب المبتدأ نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الاسناد الخ فانه يشعر بان الفاعل الجملة لتأويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تأمل (قوله أسند اليه الخ) قال الدنوشرى مراده بالاسناد فى هذا المقام ذلك مطلق الربط والتعليق لا ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات فى بعض الاحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقانى عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله لقائل ان يقول لايخلو اما ان يراد بالفعل المذكور الاصطلاحى أو الحقيقى الذى هو المصدر وأياما كان ففيه اشكال لان الفعل الاصطلاحى غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لايحتاج معه الى قوله أو ما فى تأويله ويمكن ان يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحى والضمير فى قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقانى سيأتى ذكره فى الاحكام وأخذه فى الحد دور وقد يجاب بان المأخوذ فى الحد هو تقدم الفعل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لان الحكم ومتعلقه أى المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه فهو هنا خارج فيندفع الدور ان يكون الحد لفظيا أى بالنسبة الى من عرف ان ثم لفظا أسند اليه فعل متقدم وجهل انه مسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمى قد يجاب بمنع لزوم الدور لامكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل تأمله (قوله والسابك هنا) أى فى باب الفاعل واحترز به عن السابك فى غيره فانه أعم (قوله دون لو وكى) لانه لابد ان يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الود مع فاعله يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر ولا بد ان يتقدم كى اللام الجارة لفظا أو تقديرا فتكون كى ومدخولها مجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز بقوله فاعل عن المبتدأ فانه يقدر من غير سابك فى باب التسوية

أى الاسم (أسند اليه فعل) تام متصرف أو جامد (أو ما فى تأويله) أى الفعل (مقدم) أى الفعل وما فى تأويله على المسند اليه (أصلى المحل) فى التقديم (و) أصلى (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو أقوم وقم (والمؤول به) أى بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون لو وكى (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى انزالنا ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم أى خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب الليالى * أى ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا أن خاصة نحو وما راعنى الا يسير أى أن يسير ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به فى قول الشاعر * بدا لى من تلك القلوص بداء * واليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أى من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) فى

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجامد) كنعم (والمؤول بالفعل) يشمل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لا فرق بين في اسم الفاعل بين السالم كما مثل وغير السالم (نحو منيرا وجهه) في قولك أتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه في النظم بقوله

الفاعل الذى كرفوع أتى * زيد منيرا وجهه نعم الفتى

فاتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب أو ضروب أو مضراب أو ضريب أو ضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله

ما رأيت امرأ أحب اليه البـــذل منه اليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله * الا ان ظلم نفسه المرء بين * واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيدا أن تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فاياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (نحو زيد قام) في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره و ينبغى أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور أنهما قالا في قلما * وصال على طول الصدود يدوم * ان وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وان الذى سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصلى المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فان) زيدا ليس فاعلا (لان المسند وهو قائم) مقدم في اللفظ (أصله التأخير لانه خبر) وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفى أو استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله أصلى المحل (وذكر) اصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة) غير أصلية لانها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو أعجبنى قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لانه واقع موقع فعل مبنى للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبنى للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبنى أن يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحمد بعد ذلك الفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لانه عمدة اذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وقال سيبويه لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى

(قوله أو اسم موضوع الخ) قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار بهذا الى تتميم الحد وهو ان المسند اما فعل أو ما في تأويله أو اسم الخ والعطف بأو يدل على هذا ووجه ذلك ان الاسم الموضوع موضع الفعل ليس من المؤول بالفعل قال الدنوشرى ويحسن أن يكون اياك أنت وزيدا أن تخرجا لغزا وقد نظمته بقولى من جملة أبيات أين لى ما ضمير ذو ضمير * له رفع به وله استناد وقد عدوه فاعله وقالوا * له التأكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال اللقاني كان التعبير بقوله رافع لتوهم دون مخرج لكذا اشارة الى أن نحو زيد قام خارج بقوله أسند اليه فعل أو ما في تأويله اذ الفعل فيه انما هو مسند الى ضميره لا اليه ولكن على هذا كان ينبغى أن يعبر بمثله في نحو قائم زيد لظهور ان الوصف فيه مسند الى الضمير وقال الشهاب القاسمى قد تقرر في المعانى ان في نحو زيد قام قد تكرر الاسناد فيصدق ان الفعل مسند الى زيد ولو بواسطة الاسناد الى ضميره انتهى (قوله وذكر الصيغة مخرج الخ) قال اللقاني قد يقال كما يخرج ذلك يخرج بعض افراد الفاعل كفاعل نعم و بئس وشهد مخففا (قوله فانها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما) هذا أحد قولين واستدل له بسوير بالبناء للمفعول وذلك انها لو لم تكن مفرعة بل كانت أصلية كان الواو والياء أصليتى الذات وكان يلزم قلب الواو وادغامها في الياء فيه قال سير لانه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتقلب ياء وتدغم وعلى انها مفرعة لا تكون الواو أصلية الذات لانها منقلبة عن الالف فلا يتاتى فيها ذلك والقول الآخر أنها ليست مفرعة واستدل بضم الهمزة في قولك انطلق لانه يضم اذا كان الثالث مضموما أصالة ولذا كسر في ارموا أمر الان أصله ارميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبنى الخ) قال الزرقاني وجه اخراجه ان قراءة مصدر المبنى للمجهول فالقرآن نائب الفاعل به أى أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافا لخلف) قال الدماميني وقد يوجه هذا القول بان العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذا) قال الزرقاني

يمكن أن يقال ان الثوب مرفوع بالضمة لانه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لانه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن الفاعل فانه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا نظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فان ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الالفية بقي ان من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف في شرح بانت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل ان البا معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح في بعض كتبه وهو من الحسن بمكان ٢٧٠ ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه أي ليتق الله وليفعل خيرا وأقول تفسير كفى على هذا القول باكتفى غير صحيح اذ فاعل كفى حينئذ ضمير المخاطب وكفى ماض وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر (قوله وقوعه بعد المسند) قال الدنوشري يلزم عليه الدور لانه جعله حكما وأخذ الحكم في التعريف يلزمه الدور * وأجيب بانه تعريف لفظي والتعريف اللفظي هو الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد قاله السيد في شرح المفتاح اهـ وهو ماخوذ من كلام اللقاني السابق عند قوله مقدم وقال بعضهم انما ذكر المصنف هذا الحكم مع علمه من الحد توطئة لما بعده (قوله ما ظاهره) قال الدنوشري ما في كلامه واقعة على اللفظ الذي يتوهم انه فاعل تقدم (قوله وجب تقدير الفاعل الخ) قال اللقاني علته ما سياتي من ان الفاعل لابد منه (قوله في نحو زيد قام) قال اللقاني سياتي في باب الاشتغال ان وجوب الفاعل الابتدائية في زيد في المثال قول غير المبرد ومتابعيه وان المبرد ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اهـ وقال الدنوشري لعل الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الامران) قال اللقاني رحمه الله الواو اما للاستئناف واما العطف الجملة على جملة الشرط وجوابه أي ان وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستلزامه ان المقدم في الآيتين ظاهره انه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة الى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لا بالنظر للشيء الخاص (قوله واذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محصله انه قد اجتمع في قوله أأنتم

سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيأ فقد تلقاه الآخر (وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجر باضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسياتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجر (بمن أو الباء الزائدتين) أو اللام الزائدة فالاول (نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير) أي ما جاءنا بشير (و) الثاني (نحو كفى بالله شهيدا) أي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون أي هيهات ما توعدون (الحكم الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله (فان وجد) في اللفظ (ما ظاهره انه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في المسند (وكون) المسند اليه (المقدم اما مبتدأ أي في نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد (وأما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لان أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجمل الفعلية) على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره (وجاز الامران) الابتدائية والفاعلية (في نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال (و) جاز الامران في (أأنتم تخلقونه) فانتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور والاصل أتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل (والارجح الفاعلية) لان الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا في عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون اهـ وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير

يخلقونه مرجح الفاعلية ومرجح الابتدائية فتعارضا فتساقطا وحينئذ فقول المصنف هنا والارجح الفاعلية بالنظر لقوله أأنتم تخلقونه
غير ظاهر لان المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف ان مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة في العطف اذ الاستفهام
انما هو عن الافعال دون الذوات فهو أمر معنوي بخلاف مراعاة المناسبة فانها أمر لفظي وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه
(قوله التؤدة) قال الدنوشري تفسيره الوئيد بالتؤدة وبالرزانة والثاني فيه نظر والظاهر ان ذلك تفسير للوأد لا الوئيد (قوله ضرورة) قال
اللقاني في المغني عن ابن السيد ان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في نثر ولا شعر ذكره في بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدا
الخ) ان قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفي فالجواب ان ذلك لا يجوز لان الجار والمجرور اذا رفع الظاهر خلا
من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكلف (قوله لتمكنها الخ) هذا مبني على ان الضرورة ما ليس عنه مندوحة

الفاعل عن المسند وهو مذهب البصري (وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكا بنحو
قول الزباء) بفتح الزاي والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

(ما للجمال مشيها وئيدا * أجندلا يحملن أم حديدا)

وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدا اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب
على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا
بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد
الرزانة والتاني (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما
تقدم (أو مشيها مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده (أي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا) فحكمك
مبتدا حذف خبره لسد الحال مسده (أي حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنتقل
اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما استفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار
ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا
داعي اليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية
فتخريج على شاذ كما مر في بابه وأما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه
من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى تقديره تكلف ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان
الضمير المستتر في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام
لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين
قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على رأي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما
ولا يجوز ذلك على رأي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم (الثالث) من أحكام الفاعل
(انه) عمدة (لا بد منه) لان المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فان ظهر) الفاعل (في اللفظ) بان
نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك) واضح (والا) يظهر في اللفظ (فهو
ضمير مستتر راجع اما المذكور) متقدم على المسند (كزيد قام كما مر) في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه
الضمير (كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففي

لا ما وقع في الشعر (قوله
على المصدرية) قال
الزرقاني أي والعامل
مقدر أي يمشي (قوله كما
مر في بابه) لان هذه الحال
تصلح لان تكون خبرا
هذا اذا قدر الخبر يظهر
أما اذا قدر يكون كما في
المغني فلا شذوذ أي
مشيها يكون وئيدا أي
يوجد (قوله ففيه ضعف
من وجه آخر) ان كان
الضعف من جهة تقدير
الهمزة هذا وقال اللقاني
وجه ضعف البدل انه في
قوة احلاله محل المبدل
منه ولو حل محله لزم خلو
الخبر المشتق عن ضمير
المبتدا اذ يصير التركيب
هكذا أي شيء أي مثبت
كائن المشي للجمال وئيدا
وفيه بحث اذ يغتفر في
الشيء حال كونه تابعا ما لا
يغتفر فيه حال كونه غير
تابع ومثله في ذلك ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله على القول بان ان اعبدوا الله بدل من الهاء في به فتامله (قوله انه لا بد منه)
قال اللقاني محمول على فعل مبني له يحتاج اليه فلا ينتقض بالمبني للمفعول ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل وهو قل وكثر
وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية نحو يا قوم اضربن ويا هند اضربن اه ويمكن أن يجاب بان المحذوف
لعلة كالثابت وياتي في كلام الشارح انه يطرد حذفه في أربعة مواضع غير هذه (قوله لان المسند حكم) أي محكوم به (قوله والزيدان
قاما) أشار به الى أن قوله فان ظهر من الظهور أي التلفظ لا الظهور المقابل للاضمار حيث قال اما ظاهرا أو ضمير (قوله والا فهو
ضمير) اي فالفعل المذكور تو كيدا في نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يزني) قال اللقاني الاقرب انه ظرف
لمؤمن أي لا يزني وهو مؤمن حين يزني لا ليزني اذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع في وقته للعلم الضروري بذلك الا أن في

تقديم الظرف على واو الحال شيا الان وأو الحال كواو العطف فى امتناع أن يتقدم عليها ما فى حيزها (قوله أى الشارب) قال اللقانى قد يقال ان الزانى فى قوله لا يزنى الزانى نعت للمؤمن محذوفا فالضمير فى يشرب يرجع اليه مجردا عن صفة الزنا أى لا يشرب هو أى المؤمن (قوله لما دل عليه الكلام) قال اللقانى أى بقرينة السياق اذ ذكر التراقى والراقى والفراق قرينة على ان فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه ان الحال فى كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقانى يصح ذلك والجر عطفا على ما وهو أصح معنى وأوفق فى المثال (قوله هى أى الروح) اشارة الى انه كان الاولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللقانى لو قال بلغت هى أى الروح كان أوفق لقوله والا فهو ضمير مستتر ولما ذكره فى الامثلة الباقية (قوله وقوله فان كان لا يرضيك الخ) قال اللقانى أسقط نحوا اشارة الى انه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو جاءت حتى فيه على انها استثناء كالغائية كما فى قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

لكان ما بعدها فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ فى الفاعل والمعنى فان كان لا يرضيك الأن ٢٧٢ تردنى أى ردك اياى اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت شطب الشيخ على هذا الى آخر القولة

يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أى ولا يشرب هو أى الشارب) لان يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو ولا يزنى الزانى وليس براجع الى الزانى لفساد المعنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالاول (نحو كلا اذا بلغت التراقى) فنى بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام (أى اذا بلغت) هى أى (الروح) والتراقى أعالى الصدر (و) الثانى (نحو قولهم) أى العرب (اذا كان غدا فائتنى) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه

(فان كان لا يرضيك حين تردنى * الى قطرى) لا أخالك راضيا

ففى كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أى اذا كان هو أى ما نحن الآن عليه من سلامة) فى غد هذا فى المثال (و) فى البيت (فان كان هو أى ما تشاهده منى) ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز فى كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا فى المثال ولا يرضيك فى البيت فى موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك فى موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم ٣ وقطرى بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطرى بن الفجاءة الخارجى والى ذلك أشار الناظم بقوله

و بعد فعل فاعل فان ظهر * فهو والا فضمير استتر

ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائى اجازة حذفه) وتبعه السهيلى (تمسكا بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع فى باب النائب عن الفاعل نحو وقضى الامر وفى الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفى أفعل بكسر العين فى التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفى المصدر نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما الحكم (الرابع انه يصح حذف

(قوله أى اذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم فى موضعين ولك تقدير كل منهما فى كل من المثالين قاله الاشمونى وقوله فى تقدير الثانى وان كان هو أى ما تشاهده منى أى الحال الذى تشاهده منى فيه اشارة الى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لا على الكلام فتامل (قوله و يطرد حذف الفاعل فى أربعة مواضع) قال الزرقانى بقى عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة أى وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشرى قد نظمت هذه الاربعة وزدت عليها خامسا بقولى فعله)

بعجب ومصدر واستثنا * وباب نائب بها يستغنى
عن فاعل لفظا كذا اذا سكن * وبعده مستتر بلا وهن

اه وبقى موضع سادس وذلك اذا قام مقامه حالان نحو * فتلقفها رجل رجل * والاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشئ الواحد نحو حلو حامض فى قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه واثباته ومنفى عن غيره مثبت له (قوله وفى المصدر نحو أو اطعام الخ) قال الزرقانى أى فان الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه وقال الجلال السيوطى وعندى انه فى مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا أول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر فى باب المبتدا فالمصدر الذى هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على ان اطعام فى تاويل أن يطعم وهذا تاويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع انه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لان فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعنى التثنية

٣ (قوله وقطرى بفتح القاف الخ) قال الدنوشرى هكذا فى بعض النسخ وبعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء فليحرر والجمع والتانيث

(قوله ومنه قوله تجلدت الخ) قال اللقاني ان قلت ما الداعي الى تقدير فعل مع ان بل تعطف مفردا على مثله قلت هو ان بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد المنفي لما بعدها ومحال نفي كل وجد وثبوت أعظمه فتعين انها بين جملتين لغرض ابطال الاولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لاعظم فليتامل اهـ وبه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أي ملفوظ به) قال الدنوشري فسر محقق بقوله أي ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وأما اذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام ولقائه فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لان مثل هذا الكلام الخ) عبارة اللقاني قرر الشيخ التفتازاني كونه منه بان الجواب المذكور انما يثبت عند

فعله) جوازا (ان أجيب به نفي كقولك بلى زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بلى قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد)

فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعرو وشيء فاعله وبل للاضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أي ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال (ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اهـ وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن أن يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأبي بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو أولى مما بعده والآصال جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل ويجمع آصال على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم (وقوله)

تحقق السؤال المذكور فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدرا مفروضا * فان قلت كيف يقابل المقدر * قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اهـ وقد أشار الشارح الى هذا السؤال وجوابه فيما مر في تفسير قول المصنف محقق كما عرفته والسيد مع السعد بحث اجاب عنه الحفيد فانظر حواشي المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز ان يكون الله فاعلا بينجيكم محذوفا على حد أبشر يهدوننا المتقدم (قوله وما يقال قائله الدماميني (قوله لان الفاعل لا يتقدم) هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني فانه ليس المراد بقولهم تقديم المسند اليه يفيد الاختصاص انه كان مؤخرا وقدم على انه فاعل على حاله بل المراد ان المسند اليه اذا أتي به مقدما كما في الآية وصح ان يكون فاعلا معنى أفاد التخصيص كما لا يخفى على من أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وان كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظا فلا ينافي انها مطابقة لها معنى لان من خلق اختصار لقضايا فعلية لان معنى من قام أقام زيد أم عمرو والى غير ذلك كما حققه السيد وقال ان مجيء الجواب جملة فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم اشارة الى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بانه يجب ان يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك ان خلق الله السموات والارض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج الى الاستفسار فليس السؤال الا جملة اسمية وترك المطابقة اشارة الى بلادة الكفار لانه اذا تحقق خلق السموات والارض وحدوثهما ينبغي ان لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخالق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشري قد أغرب في ذلك فقلت

أفدني أيها النحوي جمعاً * له جمع يجيء بالاطراد وجمع الجمع بجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق بادي وفيه نظر فإن مثله كثير (قوله وهو قياسي) قدمه على بقية المعطوفات فقد يفهم انها سماعية لكن الظاهر انها قياسية انتهى (قوله

وهو ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازاني والنيلي وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العيني هو نهشل وقال بعضهم هو الحرث بن نهيك النهشلي

(ليبك يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطيح الطوائح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (ان رجال فاعل فعل محذوف) أي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي يأتي اليك المعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجل ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن أما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف (وهو) أي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت (قياسي وفاقا للجرمي) بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته أبو عمرو (وابن جني) بكسر الجيم واسكان الياء ليس منسوبا وانما هو معرب كني واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول أبو حيان وبالثاني صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز في نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (في المسجد رجل) ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد) فانه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظهم قيل زيد أي يعظهم زيد والى ذلك أشار الناظم بقوله

ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد في جواب من قرا

(أو استلزمه) أي استلزم الفعل الرافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق

(غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أي وحلت له الخمر لان أحلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد وحكي ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل أي وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطري (أو فسره) أي فسر الفعل الرافع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فاحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

خبر مبتدأ محذوف) رده في المغني في بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد ان أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف اخبارها لان هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل فيهن للفاعل انتهى وفي قوله مبتدآت حذفت اخبارها قلب كما قال الدماميني والاصل اخبار حذفت مبتدآتها ونوزع في ذلك (قوله صرح بالتقدير الاول أبو حيان الخ) قال الدنوشري الحق عندي طريقة ثالثة وهي تجويز الوجهين جميعا (قوله لان أحلت الخ) قال اللقاني فيه بحث اذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالخمر فالذي يستلزمه حل العبيطات لا الخمر فليتأمل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطفا على عبيطات وان كان منصوبا على التوهم اي توهم انه قيل غداة حلت عبيطات السدائف * لكان جيدا نظير بدا لي أني لست مدرك ما مضى * البيت المشهور وقال الشهاب القاسمي هذا البحث مردود لانه ليس مرادهم ان أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر واسناده اليه لانه والتقدير لا حاجة الى ذلك بل المراد استلزامه له في الجملة لان المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار اسناده المخصوص الا ترى انهم يستدلون في باب الاكتفاء بتقدير شيء في كلام لوجوده في آخر وان كان وجوده في ذلك الآخر لا يستلزم وجوده في الاول باعتبار تعلقه به

(قوله الحكم الخامس ان فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده و بعض ماقبله الظاهر انها من أحكام الرافع لا الفاعل (قوله مع تثنيته وجمعه) قال اللقاني ان قلت أطلق مع انك تقول في الضمير قاما وقاموا وقمن قلت التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل اذ المراد بتثنية الفعل وجمعه الحاق الفعل حرف التثنية والجمع و يأتي بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا مثنى أو مجموعا فظهر ان الفعل يوحد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والاصل فتقول قام أخواك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الاشارة بذلك الى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين ان ذلك تأكيد لفظي لكما تقول (قوله لانه لو قيل قاما أخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه أفي الله شك وقدم في باب المبتدا والخبر انه انما يمتنع تقديم الخبر الفعلي اذا كان رافعا لضمير المبتدا المستتر لا البارز لانه لا لبس لضعف لغة الحاق علامة

والتقدير وان استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الاخيرة (واجب) لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (ان فعله) وما هو بمنزلته (يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام أخوك) أو أقائم أخوك (كذلك تقول قام أخواك) وأقائم أخواك (وقام اخوتك) وأقائم اخوتك (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لانه لو قيل قاما أخواك وقاموا أخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التأنيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) واليها أشار الناظم بقوله

وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

(وحكى البصريون عن طيئ و) حكى (بعضهم عن أزدشنوءة) بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوءة وأزد عمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزدا وأسدا فقيل لانه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى الى كذا وأزدى الى كذا وقيل لانه كان كثير النكاح والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني اخواك) وفي الحديث أومخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك اذ يخرجك قومك والاصل أو مخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجاهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا * أولى فأولى لك ذا واقيه)

فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بالفيتا وذا واقيه حال من المضاف اليه وهو الكاف

التثنية والجمع وهو مشكل على ماهنا ثم مر ان التحقيق كما بيناه ثم ان المانع الغاء العامل القوي وهو الفعل واعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا اللقاني ان قلت ما الفرق عند الجمهور بين التأنيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو ان نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تأنيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الاول والباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفي بها انتهى و يرد عليه انه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلامتهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليتامل (قوله لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا) قال الدنوشري أو بدل تامل (قوله بعلامة اضمار) الاضافة بيانية (قوله وحكى بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر ان المراد بالبعض طائفة من البصريين قال و يحتمل أن يكون المراد ببعضهم بعض من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكى عدل عن قوله وحكوا عنهم الحاق الفعل علامة التثنية والجمع الى ما عبر به اذ المحكي عنهم انما هو ضربوني أو ضربني أو ضرباني فيصح فيه التاويل لان الاتيان من الصحيح ومقابله وقوله و بعضهم الظاهر ان الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيئ لجواز أن يكون ذلك لغة طيئ وازدشنوءة وان الحاكي له عن طيئ جميعهم وعن ازدشنوءة بعضهم ويحتمل ان ضمير بعضهم عائد على النحويين والامر سهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير الى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع انه نائبه وأجاب بانه مثاله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى فى عينالئ فالشرط موجود وهوان المضاف بعض من المضاف اليه هنا اذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فاولى لك دعاء الخ) قال العينى فان قلت ماوقع أولى من الاعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره دعائى أولى فاولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فاولى لك بالفاء عطف على أولى الاول كرر للتاكيد انتهى وقال أبو البقاء فى اعراب قوله أولى لك فاولى أولى فيه قولان أحدهما فعلى والالف فيه للالحاق لا للتانيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون و يدل عليه ماحكى أبو زيد فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لانه صار علما للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ولك الخبر والثانى ان يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه وليك شر بعد شر ولك تبيين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ليم بالبناء للمفعول) أى شذوذا لان الاصح ان أفعل التفضيل لا يصاغ الا من المبنى للفاعل كما سياتى فى بابه (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدنوشرى الجمع بين هذا والبيت الاول على رواية ألوم اكفاء وهو اختلاف حرف الروى فان آخر الاول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يبين قائله وكذا العينى وفى يتيمة الدهر فى ترجمة ٢٧٦ أبى فراس الحمدانى وكتب الى سيف الدولة يا أيها الملك الذى * أضحت له جمل المناقب نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب راقت ورق نسيمها فحكت لنا صور الحبائب حضر الشراب فلم يطب شرب الشراب وأنت غائب انتهى ولا يخفى ان أبا فراس من المولدين فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد وان كان خلاف المتبادر من كلام المصنف وغيره حيث أدرجوا هذا البيت مع الشواهد (قوله ألقحنها غر السحائب) ضمن ألقحنها معنى أولد فعداه الى ضمير المحاسن ومحاسنا مفعول ثان لنتج قال اللقانى وفى كل من قوله نتج الربيع وألقحنها استعارتان احداهما مكنية والاخرى تخييلية اذ شبه الربيع بالام من الحيوان ايضا وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى ادرار شئ كالمطر والنطفة فى آخر كالربيع والانثى من الحيوان وهذا كناية واثبات الالقاح الذى هو الايلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبرا ان ذلك يتعين عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع محسن) قال الدنوشرى كلامه مردود بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كانه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفع لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل انه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمفردات لان جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه واتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جوازا والمطابقة أفصح لان الافصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد وفيما عداه المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقانى (قوله لانها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقانى

وواقية معناه مصدر الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فاولى لك دعاء أى قاربك مايهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب اذا اشتد الوطيس فهو يلتفت الى ورائه مخافة أن يتبع فتلقى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية

(يلوموننى فى اشتراء النخيـ * ـل أهلى) فكلهم ألوم

فاهلى فاعل يلوموننى فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر واشتراء مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل باضافة المصدر الى فاعله ونصب مفعوله و كلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده

وأهل الذى باع يلحونه * كما لحى البائع الاول

(وقال) آخر

(نتج الربيع محاسنا * ألقحنها غر السحائب)

فغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسنا ومحاسن جمع محسن كمساو جمع مسوأ على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا أسند الى جماعة الاناث لحقه الالف والتاء دون النون نحو أقائمات الهندات (والصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (ان الالف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وان طيئ وأزدشنوءة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيرا وتانيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التانيث) بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير قول الناظم

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

(لا انها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتاخير) للمبتدا (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الابدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

أيضا (ان هذه اللغة) وهي الحاق العلامات (لاتمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بغير أو. (خلافا لزاعمي ذلك) بكسر ميم الجمع أي خلافا لمن زعم أن الظواهر مبتدآت ولمن زعم انها ابدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وانما كان الصحيح انها أحرف لاضمائر (لقول الائمة) من أهل اللغة (ان ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الاول (والابدال) من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب و(لايختصان بلغة قوم بأعيانهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح أن هذه اللغة لاتمتنع مع المتعاطفات (لمجيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب ابن الزبير بن العوام رضي الله عنهما

تولى قتال المارقين بنفسه * (وقد أسلماه مبعد وحميم)

فالحق علامة التثنية وهي الالف في أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر

ذريني للغنى أسعى فاني * رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه * (وان كاناله نسب وخير)

والحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لاجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال لانعلم أحدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس الرد بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل (انه ان كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي) جامدا كان أو متصرفا تاما كان أو ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم * وتاء تانيث تلي الماضي اذا * كان لانثى (وبتاء المضارعة في أول المضارع) ولم يتعرض له في الناظم (ويجب ذلك) التانيث (في مسئلتين احداهما أن يكون) الفاعل (ضميرا متصلا) لغائبة حقيقية التانيث أو مجازيته ونعني بحقيقي التانيث ماله فرج والمجازي خلافه فالحقيقة (كهند قامت أو تقوم و) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وانما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير

هذا الوجه لايتاتى في قوله وان كاناله نسب وخير (قوله بغير أو) لهذا نوقش أبو البقاء حيث جعل من ذلك اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الالف ضمير وان أحدهما بدل بعض وان كلاهما بتقدير أو يبلغه كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو وكلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالدين في وبالوالدين احسانا الاعلى مابعدهما وليس لك أن تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أعجبني زيد وجهه أخوك لان بدل الكل تقرير للمبدل منه وايذان بانه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض مايتناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مرادا به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقاني يعني أن الزاعمين يلزمهم ان التقديم والابدال يختصان بقوم بأعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر اذ اللازم أن الفعل اذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم اسناده الى ضمير ذلك الفاعل فيلزم منه عند التقدم أن الظاهر مبتدأ أو بدل ولزوم الاسناد الى الضمير خاص بهم قطعا (قوله وأحقرهم وأهونهم عليه) قال الدنوشري الظاهر أن أحقرهم وما بعده منصوبان بالعطف على محل جملة شرهم الفقير لانها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه باعتبار ان الناس اسم جمع (قوله لاجل فقره) قال الزرقاني اشارة الى ان الضمير في عليه يرجع الى الفقر الدال عليه قوله الفقير في البيت قبله وكلمة على للتعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ماهداكم أي لهدايته اياكم (قوله وان كان مؤنثا) قال اللقاني أي تانيثا معنويا أو اما لفظيا (قوله تاما كان أو الخ) وقال الدنوشري يوجب حمل الفاعل على ماهو أعم من المجازي وكون التاء في أول المضارع للتانيث قد يتوقف فيه من حيث انها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لادلالة له على معنى والمسئلة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لايدل على معنى على الاطلاق ممنوعة وانما يصح في حروف المباني اذ لاشك في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وياء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل حد الكلمة بمستقل (قوله ضميرا متصلا) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالمتصل مالم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا أي لايمكن أن يفتتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به مالايمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وصله ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التانيث في المثال المذكور على الاول دون الثاني ويؤيد الثاني ماياتي من قضية كلام الشارح في تعليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التانيث) قال الدنوشري فيه نظر فان ذلك لايتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان رمتا

المنفصل نحو) هند (ماقام) الاهي (أومايقوم الاهي) والشمس ماطلع الاهي أومايطلع الاهي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور ولان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فانه لايمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث (و) تاء التانيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (ان كان التانيث مجازيا) واليه أشار الناظم بقوله

ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضا نافعتين

فلا مزنة ودقت ودقها * (ولا أرض أبقل ابقالها)

وكان القياس أبقلت لان الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بانه انما يثبت ماذكر بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فان من العرب من لايجيز في الهمز الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لايخفف الهمز بالنقل ويؤيده ماقاله ابن كيسان أن الاعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان وجود الهاء في ابقالها ياباه (وقوله) وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد الدار الحارثي

فاما تريني ولي لمة * (فان الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء والمسئلة (الثانية) من وجوب التانيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقي التانيث نحو اذ قالت امرأت عمران) والى هاتين المسئلتين أشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

(قوله ماقام أومايقوم الاهي) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومر آخر الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف وانظر لم وجب التذكير في ماقام أو يقوم الاهي ولم يجز الامران بناء على ماياتي عن الناظم في المؤنث الحقيقي الظاهر المفصول بالا وأي فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لان قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر انه لايجب فيه التانيث وكلام الدماميني في شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين في ذلك فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المفصول بالا نحو غلام هند حضر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا اذ لو قيل هند قامت احتمل ان المعنى قامت أمها مثلا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بان يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طرد للباب (قوله وفي هذا التاويل نظر لان الهاء الخ) قد يقال لامانع من اعتبار الامرين والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكم لذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا وفي عروس الافراح للبهاء السبكي في آخر أحوال المسند اليه أهمل المصنف يعني الخطيب القزويني أمورا من اتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالاولى لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض ابقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك أنه لاشذوذ في هذا البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد الظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي أما اذا أريد المؤنث المجازي عن مذكر فانه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتامل (وشذ

(قوله فان الحوادث أودى بها) انما لم يقل أودت وان كان لايضر الوزن لان القافية مؤسسة والتاسيس هو الالف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كالف عالم والروي هو حرف القافية والقافية هي الحرف الاخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي التانيث) قال الزرقاني هو على ماقال الشارح ماكان من الحيوان بازائه ذكر كامرأة ونعجة وأتان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم ويرد على ماقاله ماليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول الشارح هنا ماله فرج أشمل لكن ينبغي أن يريد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له الا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشري المراد بالحر هنا الفرج قال في المصباح الحر بالكسر فرج المرأة والاصل حرح فحذف الحاء التي هي لام الكلمة وانما قيل ذلك لانه يصغر على حريح ويجمع على احراح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة الى أصولها وقد يستعمل بدون دم من غير تعويض قال الشاعر

كل امرئ يحمي حره * أسوده وأحمره

انتهى ويجوز أن يكون الحرفى كلام ابن مالك من المخفف ويجوز أن يكون من الشذوذ خفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على انه مختص بفرج المرأة أى دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تاويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشرى يسهل الشذوذ فى ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وانما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله انه ينقاس على قلة) قال الدنوشرى فيه نظر فلا دلالة فى كلامه على القياس بل على القلة (قوله لان المراد الجنس) أى لان أل فى ذلك على الاصح لاستغراق الافراد كما يأتى فى باب نعم وبئس (قوله وسيأتى ان الجنس) يعنى سواء دل عليه بالاسم المقرون بالاداة كما ذكرا والمجرد منها كشجر وتمر كما سيجيء (قوله الحقيقى) الاظهر ترك هذا القيد وان وقع التقييد به فى القطر لاخراج المجازى نحو طلع اليوم الشمس بناء على ان ترك العلامة أحسن لان الوجه ان الاتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك فى التنزيل على ما قال الدماميني وان نوقش فيه ومما يدل على عموم كلام المصنف انه لم يتعرض ٢٧٩ بعد ذلك للمجازى المفعول وكيف يتوهم ان كلام المصنف خاص بالحقيقى مع قوله الآتى الا ان كان الفاصل الخ فان كلام ابن مالك انما هو فى المجازى بدليل الآيتين اللتين استشهد بهما فان صيحة ومساكن من المجازى كما لا يخفى وكذا بنات العم لانه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله فى القطر لما جمع بالف وتاء مزيدتين باصطفى البنات وهذا توهم فاسد لان ما جمع بالف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسيأتى النص فى كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وبهذا يندفع ما يأتى عن اللقانى من المنازعة فى استشهاد ابن مالك فتدبر

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعض العرب (وهو ردىء لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يأتى بلا فصل انه ينقاس على قلة (وانما جاز فى) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) فى المدح (وبئس المرأة) فى الذم بترك التاء فيهما (لان المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازى (وسيأتى ان الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك واليه أشار الناظم بقوله

والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لان قصد الجنس فيه بين

(ويجوز الوجهان) التانيث والتذكير (فى مسئلتين احداهما) المؤنث الحقيقى الظاهر (المنفصل) من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير بن الخطفى يهجو الاخطل

(لقد ولد الاخيطل أم سوء * على باب استها صلب وشام)

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أى العرب (حضر القاضى اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد من الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التانيث والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد يبيح الفصل ترك التاء فى * نحو أتى القاضى بنت الواقف

(والتانيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه (الا ان كان الفاصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (الا) الاستثنائية الايجابية (فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش) وأوجب التذكير فى الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل فى الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد الا هند (وأنشد) الاخفش (على التانيث) فى الشعر

(ما برئت من ريبة وذم * فى حربنا الا بنات العم)

فبنات العم فاعل برئت وأنث مع وجود الفصل بالا (وجوزه ابن مالك فى النثر) على قلة فقال

والحذف مع فصل بالا فضلا * كما زكا الا فتاة ابن العلا

(قوله جمع شامة) قال الدنوشرى لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كتخم وتخمة جمعا لغلبة التانيث عليه وهى علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لان الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لان الفصل لو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه فى عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر فى نحو قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشرى قال اللقانى هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لان الكلام فى مؤنث حقيقى تجب معه التاء لولا الفصل بالا والبنات ليس كذلك لانه جمع تكسير فهو من المسئلة الآتية وأقول اذا كان الفصل بالا مع المؤنث الحقيقى المذكور يمنع من التاء فغيره أولى بالمنع فالتانيث فى البيت أحق بالمنع لا سيما مع الفصل بغير الا الا أن الشيخ نظر الى ان المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقانى فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على ان الفاعل فى البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الاولى بل من الثانية انتهى ولا اشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقانى وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا ومستثنى عاما

(وقرئ ان كانت الاصيحة) بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين (فاصبحوا الاترى الامساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازى التانيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أى من مجازى التانيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كاعراب وهنود (لانهن فى معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك جاز التانيث) فى الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح و) مع الجمع المكسر نحو (قالت الاعراب و) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر و) جاز (التذكير) فى الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة و) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال و) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فاتى فى جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفى جانب التانيث مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جودو بهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبنى نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذى وانما لم يجب التانيث مع المؤنث المجازى لامرين أحدهما ان التانيث غير حقيقى فتضعف العناية به والثانى ان هذا المؤنث فى معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث فى جاءتني كتاب زيد أى صحيفته والى ذلك أشار الناظم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر كالتاء مع احدى اللبن

(الا أن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) فى الفعل (فى نحو قام الزيدون) وفى التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التانيث) فى الفعل (فى نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للكوفيين فيهما) فانهم أجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتانيث (و) خلافا (للفارسى) من البصريين (فى جمع) تصحيح (المؤنث) فانه انفرد عن أصحابه بجواز الامرين ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو الا الذى آمنت به بنو اسرائيل) فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (اذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى) * والطامعون الى ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بان البنين) فى قوله بنو اسرائيل (والبنات) فى قوله بناتى (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) اذ الاصل بنوة حذفت لامه وزيد عليه واو ونون فى التذكير وألف وتاء فى التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف فى تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

كثيره كنساء فى الاول وآخذه فى الثانى وأشياء فى الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقانى أى الجمعى بدليل قوله لانهن فى معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللقانى ان قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتانيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قن قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث فى اللفظ جمع فى المعنى فيجوز فى ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر فى نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث فى نحو النساء قن (قوله وقالت الاعراب) ٢٨٠ قال الدنوشرى رد التمثيل بذلك بان الاعراب اسم جمع لا جمع عرب والا لزم كون المفرد أوسع دائرة من الجمع لان العرب يختصون بسكان البادية والاعراب يختصون بها وذكر بعضهم ان الاعراب جمع اعرابى فليتامل وعبارة الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربى بين العروبة وهم أهل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء فى الشعر الفصيح الاعاريب والنسبة الى اعراب اعرابى لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا لعرب كما ان الانباط جمع لنبط وانما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه فى وجوب الخ) أنظر وجه الفرق عنده قال الدنوشرى فى حواشى الفاكهى ولعله شرف المذكر انتهى وذكر الرضى غير ما تراه لان ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسى وعبارة الرضى وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقى فى المجموع بالالف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك الا أنه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها ان كانت ألفا تغيير كما فى الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات الا أن المقدر فى حكم الموجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللقانى قضيته ان نحو جاءت الحبليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله اذ الاصل بنو الخ) هذا مشكل لانه يقتضى اعتبار أصل المفرد فيلزم ان يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات فى جمع عدة وجهات فى جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن ان يبين عدم السلامة بتغيير

الشكل في الجمع (قوله أي اللاتي) قال الدنوشري فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا الى أل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدنوشري قد يرد هذا النظر بان أل انما كانت معرفة لا موصولة في المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فال فيها موصولة لانها للحدوث والمعنى اذا جاءك اللاتي تجدد منهن الايمان وحدث بعد ان لم يكن (قوله ان يتصل الخ) قال اللقاني قالوا ولكون ذلك هو الاصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وقضية كلام المصنف ان ما ذكره هو الاصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع في كلام بعضهم ان الاصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى انه خلاف ذلك وانه مخالف للاصل أي الراجح (قوله ان يخشى اللبس) قال اللقاني أي فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول ٢٨١ اللبس حينئذ وخوف اللبس بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمرا وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ووقع في خط الشهاب القاسمي وغيره تقديم الفاعل في أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للمقام تأخيره وتقديم المفعول كما وقع في أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أي كما في عيسى ضرب موسى فانه يتوهم ان عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما يأتي في كلام الشارح آخر الباب (قوله وخالفهم ابن الحاج الخ) لم يجز ابن الحاج ولا غيره الخلاف في مسئلة وجوب تقديم المبتدا على الخبر اذا خيف اللبس فلينظر وجهه هذا وقال اللقاني يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الاخير بان الامور المذكورة غاية ما تنتج جواز الاجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر انه هو الفاعل فليس من الاجمال بل من اللبس اذ الاجمال ان لا تتضح الدلالة واللبس ان يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الاخير بانه لا يظهر لاختلاف الاعراب فيه اختلاف معنى لان كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتامله انتهى وهذا الفرق وان اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدى الفعل ولزومه ياباه لانهما جعلا حذف الجار في نحو وترغبون ان تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والاجمال فقال

والفرق بين اللبس والاجمال * مما به يهتم في الاقوال
فاللفظ ان أفهم غير القصد * فاحكم على استعماله بالرد
لانه اللبس وأما المجمل * فربما يفهمه من يعقل
وذاك ان لا تفهم المخالفا * ولا سواه بل تحير واقفا

تغيير فيهما اما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبان التذكير في جاءك المؤمنات (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة (أو لان الاصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته (أو لان أل) في المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتي وهي) أي اللاتي (اسم جمع) وتقدم انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر أما الاول فلان الفصل بغير الا ارجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلان أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرد فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الفاعل (ان الاصل فيه أن يتصل بفعله) لانه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجيء المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما (وقد يتأخر الفعل والفاعل و) يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم

والاصل في الفاعل أن يتصلا * والاصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الاصل * وقد يجي المفعول قبل الفعل

(فاما جواز الاصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أي الاصل (ففي مسئلتين احداهما أن يخشى اللبس) في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين أو اشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم * وأخر المفعول ان لبس حذر * فيتعين في هذه الصور أن يكون الاول منهما فاعلا والثاني مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك) في النظم وغيره (وخالفهم) في ذلك (ابن الحاج) في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه

(٣٦ تصريح ل)

وحكمه القبول في الموارد * فأحق له نظما أعظم الفوائد (قوله انه لاخلاف الخ) اذا تساويا تعريفا ولاقرينة يجب تقديم المبتدا على الخبر فاى فرق بينهما وبين مفعول زال هذه اذلا يظهر لهما أثر انتهى قال الدنوشرى وقد يقال تجويز الوجهين في الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكوما عليه وبه ولم يعلم مراد الله في ذلك فجاز الوجهان وماذكر لاينافي ذلك تامل انتهى بقى ان كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل بمرفوعه ان خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبر بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

الاغراض الواهية (محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبس (وبان الاجمال من مقاصد العقلاء) فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان (وبانه يجوز) أن يقال زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر) اذلا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتى باللفظ المحتمل (وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الاصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الاصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر وأبي اسحق المروزى وأبي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا عند تعين الامتثال فاما قبل ذلك فلا (وبان الزجاج نقل) في معانيه (انه لاخلاف) بين النحويين (في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أي اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال في الباقى فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لانه لو أخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فاذا أخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر (وكذا الحصر بالا عند) أبي موسى (الجزولى وجماعة) من المتاخرين فانهم أوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا (وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الانبارى) من الكوفيين (تقديمه) أي المفعول مع الا (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن على الخزاعى

(ولما أبى الا جماحا فؤاده) * ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شئ (وقوله) وهو مجنون بني عامر

تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بى كلامها)

فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين

وهل ينبت الخطى الا وشيجه * (ويغرس الا في منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب الى الخط

(قوله وذلك واضح) قال الزرقانى وجه ذلك ان المبتدا والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال في الباقى) فيه نظر لان الباقى لا التباس فيه بل انما فيه اجمال أو مفروض في الاجمال تدبر (قوله ان انحصر المفعول) قال اللقانى ان قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت اذا حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول في كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليتامل (قوله عند الجزولى) قال اللقانى الذى أوجب الاتفاق في انما دون الا هو انه لادليل على ان محل الحصر هو تاليها فحيث قدم المفعول مع الا ارتفع اللبس وهذا المقدار منتف في انما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز ان يستثنى باداة واحدة دون عطف شيآن وهو لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا أحدا الا عمرا زيد كما قاله في المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لايجيزه ولهذا رد في المغني في الباب الخامس قول أبي البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبل) في القاموس دعبل كزبرج بيض الضفدع الى ان قال وشاعر خزاعى رافضى (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) انما احتاج الى هذا لان المصنف انما استشهد بالمصراع الثاني من البيت ولو استشهد بالاول كان ظاهرا غنيا عن التكلف اذ المفعول وهو الخطى قدم على

الفاعل وهو وشيجة (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيج بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لايخلو عن تعسف انتهى أي لانه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسيأتي (قوله قال في التسهيل الخ) قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم و وشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا أن يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد الا زيدا فاضل وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشئ اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمر فاعل وربه مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز

جاء الخلافة أو كانت له قدرا * (كما أتى ربه موسى على قدر)

فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة واليه أشار الناظم بقوله * وشاع نحو خاف ربه عمر * والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففي مسئلتين احداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه) فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لاجل ذلك (لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في نثر ولا في شعر وأجازه) الاخفش وابن جني) من البصريين (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه وأجازه البصريون في ضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الاسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه

(جزى ربه عني عدي بن حاتم) * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشئ وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب الفساد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الاعمال والبدل فمستثنيان

المقام أكثر النحويين منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا أحد أو تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف أو معمول لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت رجزا في ذلك مطلقا التابع وذاكرا مسئلة كون ما بعد الا معمول لغير العامل في المستثنى

ماقبل الا لايكون ذا عمل * فيما يكون بعدها نلت الامل
في غير مستثنى كذاك أثبتا * ما منه مستثنى وتابعا أتى
فهكذا قد قاله في المغني * نقلا عن التسهيل ذاك المعنى
وجوز الرضي قد رأيتكا * اذ لم يكن الا الردى بلا تكا

وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر انتهى وقد تبع السعد في المطول آخر باب القصر الرضي وقال في بيان الصورة الاخيرة فان ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله في مسئلتين) قياس ما يأتي في التنبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا نحو ضربك زيد (قوله ان يتصل) قال اللقاني يرد عليه ان هذا الاتصال انما يمنع من التأخر وأما انه يوجب التوسط فلا بل يجوزه ويجوز التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن أنظر هل يجوز في خصوص هذه الامثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله واذ ابتلى ابراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل اذ ولا يمنعان من التقديم أولا عليهما أو على الفعل فقط

راجع هذا وحرره وقال الدنوشري يمكن ان يقال الواجب حينئذ اما التوسط واما التقدم فالتوسط واجب مخير فصح ان يقال ان التوسط واجب (قوله ان يحصر الفاعل) قال اللقاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال اللقاني مقتضاه ان البصريين يمنعون التقديم هنا وان أجازوه في المفعول المحصور بالا كما مر والفرق ان تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور

لحيثهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فتى جاء مايخالفه فلا يعول عليه في قياس ماليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك أشار في النظم فقال * وشذ نحو زان نوره الشجر * (و) المسألة (الثانية) من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (أن يحصر الفاعل بانما) باتفاق (نحو انما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء (وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي) فانه يجب تأخير الفاعل المحصور بالا نحو ماضرب عمرا الا زيدا (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بالا (بقوله

ماعاب الا اللئيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط الا جبا بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل ماعاب فعل ذي كرم الا اللئيم ولا جفا بطلا الا جبا وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم * (وهل يعذب الا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب أحد أحدا بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني (وقوله

فلم يدر الا الله ماهيجت لنا) * عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ماهيجت والاصل فلم يدر ماهيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والآناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور وغير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ماهيجت درى بناء على ان ماقبل الا لا يعمل فيما بعدها الا في مستثنى أو مستثنى منه أو تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال

وما بالا أو بانما انحصر * أخر وقد يسبق ان قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (فجائز نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تأخيره (وأما وجوبا) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (ففي مسئلتين احداهما أن يكون) المفعول (مما له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فأي آيات الله تنكرون) فأي مفعول مقدم لتنكرون (أو) اسم شرط نحو (أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل في

اذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين فمعنى ماضرب عمرا الا زيد ان عمرا لم يضربه الا زيد ومعنى ماضرب الا زيد عمرا ان الضرب لم يقع من أحد الا من زيد فانه وقع منه ملتبسا بعمرو (قوله وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور الخ) قال في المطول آخر باب القصر بعد ان اعترض تقدير عامل للمرفوع كلام نعم يصح هذا فيما اذا قدر المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ماضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ماوقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل للشامن ضربت لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بان تقدير السؤال لابد منه في دعوى الحذف وان لم يذكره الشارح هنا

فتدبر (قوله أن يقع عامله الخ) قال اللقاني هذا الضابط شامل لنحو أما زيدا فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه اهـ انتهى قال الشهاب لو زيد في الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشيء آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الاحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذي ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيدا والآخر فيه اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم انه لا فرق في المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه ظرفا كما مثل المصنف أو غيره كما في أما زيدا فاكس جبة والاصل أما فاكس زيدا جبة وانه اذا كان ظرفا فيجوز تقديم المفعول به وتأخير الظرف كما أشرنا اليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فانه يكتفي بالفصل بذلك وقوله فلا ٢٨٥ يجب تقديم المفعول به لان الفرض

عامله من جهتين مختلفتين (المسئلة الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أي لعامل المفعول (منصوب غيره) أي غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أي على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلي الفاء أما الملفوظة أو المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول * فان قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول * فالجواب انها انما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي ههنا ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها أما (بخلاف) ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول * (تنبيه) * يدرك بالتأمل فيما تقدم (اذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين متصلين) (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الاصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا لتعذر الاتصال في الفاعل (واذا كان المضمر) المتصل (أحدهما فان كان) المضمر (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (وتأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير مفصولا مع امكان اتصاله (وان كان) المضمر (فاعلا والظاهر مفعولا) (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (و) وجب اما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه و(على الفعل) معا (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا ضربت (لانه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال

وأخر المفعول ان لبس حذر * أو أضمر الفاعل غير منحصر

فاقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع الى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وان

الفصل بين أما والفاء وانما نبهنا على ذلك لتردد بعضهم فيه (قوله فالجواب انها انما تمنع فيما بعدها الخ) الاظهر أن يقال أنها انما تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لان رتبته التأخير ونظير ذلك أن المفعول اذا كان له الصدر يتقدم على عامله وأما دعوى ان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم ففيه نظر لان حقها انما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافي صدارتها كما علمت فتدبر (قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمنفصلين بل قد يقال لا يتصور اشتراط كونه لا حصر في أحدهما الا اذا عمم في الضمير لان الحصر انما يكون في المنفصلين أو المنفصل أحدهما وهو المحصور فيه فكان الاولى للشارح أن يجعل قيد كونهما منفصلين مستفادا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بان في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أو أضمر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع وسيأتي في باب العطف ان الواو قد تحذف مع ما عطفت ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقرينة قوله وما بالا أو بانما انحصر أخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر ما كان من الفاعلين ضميرا منفصلا غير محصور فانك اذا قلت ضرب زيدا انا عمرو وانا الآن وأكرمك أما أنا وأما زيدا وقلت ان أكرمك لزيد وان أهانك لهو هذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بان مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل اقراره مسئلة التقديم بقوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل مع شموله

ماقبلها لها ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمى بقوله فى مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم الخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر الخ مخصوص بقوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ماذكر من الجوابين عن الناظم لاينافى دعوى المصنف بان فى كلامه ايهام التساوى لانهما لايفيدان عدم الايهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فهما مصححان لتعبير المصنف بالايهام دون الدلالة والاقتضاء فتامل (قوله وانه يجب تاخير الفاعل الخ) لايخفى انه اذا وجب تاخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالاولى ان تضم هذه الصورة الى مسئلتى وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشرنا اليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب *(هذا باب النائب عن الفاعل)* (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقانى قدم فى أحكام الفاعل انه لابد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل ٢٨٦ يوجب تاويل ماتقدم بما اذا قصد بقاء الفعل على صيغته الاصلية (قوله للجهل به) نظر فيه المصنف بان الجهل به انما يقتضى أن لايصرح باسم الفاعل لاان يحذف وتقصيله وبما يتعلق به يطلب من حاشيتنا على القاموس كهى (قوله أو لغرض لفظى) قال اللقانى اعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل أولا فيتصادقان فى الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطا فى الفكر وينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لافائدة والمترتب على الفعل فائدة لاغرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهى غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطا فى المقال فائدة لاغرض اذا تقرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان (وتانيث اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوى) قال اللقانى أى معنى يشار اليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لايفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها لعلم الفاعل بالسامع اذا كان الفعل لايصلح الا له كما فى قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا (قوله كان لايتعلق) قال اللقانى ان قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت فى نفسه لايتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله ووجوب التاخير الخ) قال الدنوشرى لم يعبر فى الاولين بالوجوب وكان الاولى ذلك ولو قال فى وجوب الرفع كان أحسن لان الرفع الذى فى نائب الفاعل ليس عين الرفع الذى فى الفاعل وأشار بقوله واحدا الى انه لايجوز تعدده كالفاعل والاسناد الى غير المفعول له اسناد مجازى كاسناد الفعل المبنى للفاعل اليها فانه مجازى كما صرح به علماء المعانى انتهى وهو ماخوذ من كلام اللقانى فانه قال لو قال فى وجوب الرفع والعمدية والتاخر كان أحسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة فى مطلق الرفع والعمدية لافى رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحدا اشارة الى معنى آخر ناب عنه

يكون المفعول محصورا فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول فى مسئلتين أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على عامله فى مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه يجب تاخير الفاعل فى مسئلة واحدة وهى ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير فى المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخيره عن الفاعل فى مسئلة واحدة وهى ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذى لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) اذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظى) كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ماعوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قال حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح فى شرح القطر وغيره (كتصحيح النظم) كما وقع للاعشى ميمون ابن قيس (فى قوله) فى قنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد

(علقتها عرضا وعلقت رجلا * غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبنى علق فى المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم اذ لو قال خلقنى الله اياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أى تعليقا عرضا من غير قصد قال فى الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوى امرأة أى اعترضت لى فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القنة هريرة كما صرح به فى بيت أول القصيدة فى قوله ودع هريرة ان الركب مرتحل * وهل تطيق وداعا أيها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذى عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (او) لغرض (معنوى كان لايتعلق بذكره غرض) اى قصد (نحو فان أحصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا) اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الى فاعل مخصوص بل الى أى فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه فى رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

فيه وهو منع التعدد للنائب كالفاعل ثم ان كلامه مشعر باستواء الاربعة في النيابة أي في كون كل نائبا عن الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به حقيقي والى غيره مجازي لانهم قالوا اسناد الفعل الى مابني له من فاعل ومفعول به حقيقة والى غيره للملابسة مجاز وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناد الفعل الى مابني له من الفاعل أو المفعول به حقيقة والى المصدر ومابعده مجاز والسر فيه ان اسناد الفعل الى غير مابني له يستلزم تنزيله منزلة مابني له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف اسناد الفعل المبني للمجهول الى المفعول به فانه الى مابني له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظر والوجه التبعيض

وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوي وهو لا ينافي

((وتأنيث الفعل لتأنيثه) ان كان مؤنثا غير مجرور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الاول منها (المفعول به) لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضي الامر) والاصل أغاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك أشار الناظم بقوله * ينوب مفعول به عن فاعل * فيماله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول أولا فالاول (نحو ولما سقط في أيديهم و) الثاني نحو (قولك سير بزيد) لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبو علي (الرندي) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدى (لانه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور اذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب (ولانه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسؤلا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الاحيث يتقدم الاصل (ولانه) أي المجرور (اذا تقدم لم يكن مبتدأ) وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيين تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولان الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفعل في (نحو مر بهند) وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قولهم سير بزيد سيرا) بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد ابهاما منه وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه (و) لنا من الاجوبة (انه انما راعى محل) يظهر اعرابه (في الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائدا وغير زائد ومدخوله ظرف فالاول

التبعيض انتهى وقال الزرقاني ان قلت البيان غير المبين فيكون النائب الاربعة وليس كذلك فكان المناسب ان لو قال صفة لواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها ان من بيانية وهي للتبعيض الثاني ان المراد البيان اللغوي والنعت مبين للمنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعيض ان المراد بنيابة الاربعة نيابتها على سبيل البدل (قوله والمعتل العين أو اللام) مثلهما معتل الفاء وانما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال.

كمذ ورب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن اياز ان لباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز اذا كان معه من قولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني نظر فان دخول من في هذا المثال غير جائز كما ستعرفه في بابه انتهى وأقول سيأتي في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به ان التمييز مطلقا لا ينوب وعلله (قوله بالراء) أي المضمومة نسبة الى رندة قرية من بلاد الاندلس كما نقله الدنوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والسكون ومهملة نسبة الى رندة حصن بالاندلس (قوله اذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما قدمه من ان البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه) اشارة الى رد ما قاله الحفيد ان عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وان النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع الى المعهود فيما يأتي في قوله * وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لانه يوهم

الحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك اثباته بالجملة معرفة الطرفين مع ان ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصدر انه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف اليهما المصدر محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس انه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل انه يجوز اتباع مفعوله المجرور محلا بالنصب وغير ذلك من الابواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من * طلب المعقب حقه المظلوم * فان الرفع يظهر في الفاعل اذا أضيف المصدر الى المفعول ثم ذكر ٢٨٨ الفاعل (قوله الا شذوذا) قال الدنوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى على أرباب الذوق ويمكن ان يكون قوله الا شذوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر ووجهه انه يمكن أن يكون ذلك من باب * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد الخ ويدعى ان الظرف يشمل نحو نجد وحينئذ فلا حاجة الى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على نجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت نجدا في الفصيح فتامل (قوله وانما لم يقدر الخ) قال الدنوشري لا يقال عليه يجوز حينئذ أن يكون في مسؤلا ضمير يعود الى المكلف لانا نقول لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين فللبس لانه يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لانهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون مجرور النائب ضميرا يتحمله مسؤلا فالالباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لاجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس باي شئ كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر ان جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه به اما بان يقول بعد فراغه من كلام الخفاف والى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بان يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا اشارة الى جواب ذكره الخفاف وهو انه متفق الخ ومثل له بنظير لم يضرب من أحد وهو نعم امرأة هند قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ قال الشهاب القاسمي قد يجاب

(نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلترعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرور بحرف أصلي مغد (نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب) اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية (أو مر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوزان) خلافا لابن جني (لانه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه مع دون أن وان وكي الا شذوذا فلا تقل (مررت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مر زيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته وأما قوله * يسلكن في نجد وغورا غائرا * بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا الا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) انما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤلا هو أي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا للكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد) من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ فالنائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأة هند اذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لان المبتدا حينئذ يصير عائدا على شئ من الخبر مؤخر انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوزان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لان من لا تزاد في الايجاب الا لوقوع أحد في الاثبات لان نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله * اذا أحد لم يعنه شان طارق * نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولان الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند فلانه لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فاما قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فبالك اذا كان مجرورا بحرف أصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتانيث الفعل مع ان فاعله

هنه يمنع وروده فان المصنف لم يدع ان كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وانما أراد رد استدلال المخالف بان الفعل لا يؤنث للمجرور بانه لا يلزم اذا كان المسند اليه مؤنثا ان يؤنث له الفعل دليله انه لا يقال كفت بهند بالتانيث فلا يضر ان المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الاشموني عقب أجوبة المصنف فبان لك انه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه اذا كان غير مجرور يجب ان يثبت له اذا كان مجرورا اه قال الدنوشري وقال بعضهم انه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بان نائبه الفضلية فيه ثابتة وصد عنه الفعل ظاهرا فقويت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فانه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الاشموني المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيته ان المختص في المثال كون نفخة لغير توكيد لانها للعدد لا وصفها ٢٨٩ بواحدة وهو خلاف كلام الشارح فليحرر وبقي ان شرط الاختصاص محله ما لم يرد الابهام نحو فمن عفي له من أخيه شيء نبه عليه المنكت وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الالفية (قوله المؤكد) قال الدنوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه ان ضمير المصدر اذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم ابهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لان جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفهم انه لا ينوب لان مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز ان يقول قيم وقعد

فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود ففسره بالمعرف فدل على انه غير مبهم واذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون النائب في البيت المجرور بعلى ويحذف من الثاني لدلالة الاول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم الا أن يقال يجوز ذلك للدليل لا سيما اذا كان مماثلا للمحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينظر هل النوعي صفة لضمير أو للمصدر والظاهر الاول اه فالظاهر ان قول الشارح واضمار ضمير المصدر الخ تتمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الاظهر ان يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدل المجيز على اضمار ضمير المصدر المؤكد بقوله ويعتلل أشار المصنف الى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب ان النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتامل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدنوشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفة لان التقدير وان يكشف غرامك تعتد وهذا بمجرده لا يفيد ثم ظهر انه يفيد والمعنى

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى مضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه (ويمتنع سير سير لعدم الفائدة) اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للمفعول (على اضمار) ضمير (المصدر أحق) بالمنع لان ضمير المصدر المؤكد أكثر ابهاما من ظاهره (خلافا لمن أجازه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما أجازا اجلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والصحيح المنع (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(وقالت متى يبخل عليك ويعتلل) * يسؤك وان يكشف غرامك تدرب

(فا)لنائب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة و(المعنى ويعتلل) هو أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيقيد ما لم يفده الفعل لانه انما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لان أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن قضاء غرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أي الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة هنا مذكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفة بن العبد

(فيالك من ذي حاجة حيل دونها) * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أي الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه أجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك أن يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعرابه واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روي حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي

* وباشرت حد الموت والموت دونها * بالرفع أيضا جاز ولم يحتج الى هذا التوجيه (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين

(يغضي حياء ويغضى من مهابته) * فما يكلم الا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود أو اغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه أبو البقاء في شرح لامية ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع أن المفعول له مبني على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء (الرابع) عما ينوب عن الفاعل (ظرف) زماني أو مكاني (متصرف مختص) فالزماني (نحو صيم رمضان و) المكاني نحو (جلس أمام الامير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا ثم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فلا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع نيابة (نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيد) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله

وقابل من ظرف او من مصدر * أو حرف جر بنيابة حري

(و) حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) والى ذلك أشار الناظم بقوله * ولا ينوب بعض هذي ان وجد * في اللفظ مفعول به * لان غير المفعول انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل لغير موجب (وأجازه الكوفي) أي أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أي من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالاول (كقراءة أبي

جعفر

وان يكشف غرامك بالوصال تعتد ذلك وتجعله عادتك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اه وفي المصباح ربب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الاشموني في خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما فتحة بناء) أي لاضافته ٢٩٠ لمبني كما في لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد رد السفاقسي قول الحوفي قام الظرف وهو بينهم مقام الفاعل بانه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال بني لاضافته الى مضمر وموضعه رفع لان الاضافة الى المضمر لا تسوغ البناء مطلقا والاجاز مررت بغلامك ولا قائل به بل له مواضع مخصوصة اه ووجه الرد ان هذا من تلك المواضع ولذا قرئ تقطع بينكم بالفتح (قوله بالعلمية في الاول) قال الدنوشري ظاهره ان رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوي في تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض اذا احترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون وانما قلنا ظاهره الخ لاحتمال انه موافق للبيضاوي فيما قال من انه جزء العلم لا علم ولكنه نسب ما للكل للجزء حيث قال بالعلمية في الاول فنسب العلمية اليه وهو وصف لشهر رمضان لا لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ ان الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوي أقعد فليتامل (قوله لامتناع رفعهن) قال الدنوشري أي لامتناع تصرفهن وقول الشارح لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر اذ المعقول ان الجر عن لا يجعل الظرف متصرفا أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف فيها فسقط ما للدماميني وظهر انه لا وجه لتردد الشهاب في انه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضح في شرح القطر الخ) قال الدنوشري أوضح منه ما قاله في شرح الشواهد فأما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الاصل ليجزي الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وانما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وانابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها (قوله ظرف المكان) لا الزمان لان دلالة

جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) فبني يجزى للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا (و) أجازه (الاخفش بشرط تقدم النائب) على المفعول به كالمثال الثاني و (كقوله

وانما يرضى المنيب ربه * (ما دام معنيا بذكر قلبه)

فعنيا اسم مفعول من عني بحاجتك أصله معنوي كمضروب أعل بقلب الواو ياء وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه (و) نحو (قوله

(لم يعن بالعلياء الا سيدا) * ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى

فيعن مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزي الغفران قوما وانما أقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز اه وان لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معطي المجرور (مسئلة * وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصبت الظرفين والمصدر (ومن ثم) أي من أجل انه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول أم الثاني (في نحو أعطي زيد دينارا وأعطي دينار زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا ان كان) غير النائب (جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب (ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا * بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متجددا أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان أصحهما الاول ويعزى لسيبويه

* (فصل * واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول) واحد (فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا فانقله) ابن هشام (الخضراوي) وابن أبي الربيع (وابن الناظم) في شرح النظم (والصواب ان بعضهم أجازه ان لم يلتبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبشك سمينا) فتقول أعلم زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان

الفعل على المكان الالتزام وعلى الزمان بالتضمن والاولى أتعدد فالمكان شبيه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع ان رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الشنواني بانه يمكن أن يقال ان ذلك معلوم من باب التوابع فانه ذكر فيه انه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الالفية فان قلت كان ينبغي أن يقول وما سوى الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فان هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب انه عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج الى ذكر الفاعل ولا المشبه به (قوله لفظا) قال اللقاني يقابل محلا فيدخل فيه التقديري كأعلمت موسى قائما لكنه ينتقض بالمبنيات نحو أعلمت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله اذا كان المنصوب من المفعولين خبرا في الاصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم فليتأمل والظاهر انه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برافع الفاعل المحذوف الخ) قال الدنوشري المحذوف صفة للفاعل وينظر ما معنى هذا القول اذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن أن يقال كما قال مولانا حسين بن ابراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذاهبين الى صيغة المبني للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيرها

في النكت الحسان وقال الشاطبي أجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول وأجرى فيه الخلاف في الثاني وألزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح اه وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فياتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثاني في باب كسا) وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول (ان ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا) للالباس تقدم أو تاخر لان كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين الماخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا ماخوذ والفرض العكس وقال بعض المتاخرين ينبغي أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه (وان لم يلبس نحو أعطيت زيدا درهما جاز) نيابته (مطلقا) أى سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة أم لا لان زيدا آخذ أبدا ودرهما ماخوذ أبدا (وقيل) يمتنع (مطلقا) طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثاني (ان لم يعتقد القلب) في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثاني (ان كان نكرة والاول معرفة) قاله الفارسي فلا يقال أعطى درهم زيدا ويتعين أعطى زيد درهما لان المعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) في الثاني (فقال البصريون اقامة الاول أولى) لانه فاعل معنى (وقيل) عن الكوفيين انهم قالوا (ان كان) الثاني (نكرة) والاول معرفة (فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن) قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال أبو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره باخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامة الدرهم مفعولا لاعطى لانه معمول لغيره اه (و) المفعول الثاني (في باب ظن) وهو ما كان خبرا في الاصل عن الاول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء أكان جملة أم لا وسواء أكان نكرة والاول معرفة أم لا (للالباس في النكرتين) نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد اذا كان أفضل من زيد هو الاول (و) في (المعرفتين) نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (ان كان الثاني نكرة) والاول معرفة (لان الغالب) في الثاني (كونه مشتقا وهو حينئذ) أى حين اذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لانه مسند اليه) الفعل المبني للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولي و) ابن هشام (الخضراوي وقيل يجوز) نيابة الثاني في باب ظن (ان لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان ألبس نحو ظن عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم يكن جملة) اسمية أو فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونا جملة على الاصح (و) هذا القول (اختاره ابن طلحة) والسيرافي في الاقناع وابن الانباري (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتاخرين (وقيل يشترط) في اقامة الثاني (أن لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه

ويكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فليتامل (قوله فيكون المقدم هو المسند اليه) قال الدنوشري ان أراد به ان المسند اليه في ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وان أراد به ان المقدم في نحو أعطى زيدا عمرو بنصب الاول ورفع الثاني هو المسند اليه فلا وضوح له فليتامل (قوله ورفعه مجاز) قال الدنوشري ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أو لا يجوز ذلك (قوله وان كانا معرفتين) قال الدنوشري الظاهر أنهما اذا كانا نكرتين كان الامر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشري يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثاني بلزوم عود الضمير منه الى الاول المتاخر رتبة وهو ممنوع بان يقال تقدم المفعول الثاني قبل النيابة رتبة كاف في رجوع الضمير على المتاخر وان كان بعد النيابة رتبته التاخير على انا لا نسلم انه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتامل ويرشده ان ابن طلحة أجاز نيابة الثاني بشرطه ولم ينظر الى انه يلزم عليه عود الضمير الى الاول المتاخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشري ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أو لا ثم رأيت في كلام بعضهم ان شبه الجملة كالجملة في الامتناع على هذا المذهب (قوله لانه يؤدي الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ممنوع لانه مع نيابته

في

باق على كونه مفعولا ثانيا مسندا الى الاول الذي لم ينب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بان اسم كان مسند اليه بكل

اعتبار على ان الاخبار عن النكرة بالمعرفة فى باب النسخ جائز فليتامل (قوله لصحة اطلاق الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه ان المفعولية لا تطلق على الثانى والثالث وليس كذلك ولو قال لان الاول مفعول حقيقى والثانى والثالث ليسا فى الحقيقة مفعولين وانما المفعول فى الحقيقة النسبة بينهما فاذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول فى الحقيقة النسبة التى هى قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى واحد كان أولى لايهام عبارته انهما لا يقال لهما مفعولان اصطلاحا وليس كذلك بل اطلاق المفعولين عليهما حقيقة عرفية غير متحاشى عنها فى عرفهم وأما فى نفس الامر فليسا مفعولين ٢٩٣ وانما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فتامل

فى كان رجل زيدا او الباب ان واحد قاله الشاطبى (و) المفعول الثانى (فى باب اعلم أجازه قوم) منهم الجزولى والشلوبين فى التوطئة وتلميذه ابن الحاج فى الرد على ابن عصفور فى المقرب (اذا لم يلبس فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما) (ومنعه قوم منهم الخضراوى والابدى) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى أبدة بلد بالاندلس (وابن عصفور لان) المفعول (الاول) واقع عليه الاعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان أصله الفاعلية فهو أحق بما كان متلبسا به (و) أما المفعولان (الاخيران) فاصلهما (مبتدأ وخبر شبها) فى نصبهما (بمفعولى أعطى) فاطلاق المفعولية عليهما مجاز (ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال) الفرزدق

(ونبئت عبد الله بالجو أصبحت) * كراما مواليها لئيما صميمها

فالتاء هى المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثانى وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وأنثها باعتبار القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشئ خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى أخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام (وقد تبين) بما ذكر من جريان الخلاف فى ثانى كسا واشتراط كون الثانى فى باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف فى الثالث باب أعلم (أن فى النظم أمورا) غير مناسبة (وهى حكاية الاجماع على جواز اقامة الثانى من باب كسا حيث لا لبس) فانه قال وباتفاق قد ينوب الثان من * باب كسا فيما التباسه أمن

(وعدم اشتراط كون الثانى من باب ظن ليس جملة) حيث قال

فى باب ظن وأرى المنع اشتهر * ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(وايهام ان اقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو اقامة الاول (ولا مع المختلف فيه) وهو اقامة الثانى (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذى غلط ولده) فى شرح النظم (حتى حكى الاجماع على الامتناع) فهذه ثلاثة أمور الاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين أحدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث فى باب أعلم هو الثانى فى باب علم وقد ذكر الثانى فلو ذكر الثالث لكان تصريحا علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثانى ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهى ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوى فلا ينسب حاكيها الى غلط غايته ما فى الباب ان حاكى الاتفاق لم يقف على الاختلاف

* (فصل يضم أول فعل المفعول) * الذى لم يسم فاعله (مطلقا) سواء أكان ماضيا أو مضارعا والى ذلك أشار الناظم بقوله * فاول الفعل اضممن * (ويشركه) فى الضم (ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة) معتادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا فالثانى (كتضارب و) الاول نحو (تعلم) وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة

(قوله بما كان متلبسا به) قال الدنوشرى أى من كونه عمدة ووجوب رفعه وتاخيره وغير ذلك من الاحكام الثابتة للفاعل (قوله كانت تسمى جوا) قال الدنوشرى ربما يفهم ان تسميتها بذلك هجرت فليتامل (قوله والمراد أعيان القبيلة) قال الدنوشرى أى والمراد به أى بصميمها (قوله الاولان مسلمان) قال الدنوشرى غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثانى من باب كسا ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين وعدم اشتراط أن لا يكون الثانى من باب ظن جملة ولا شبهها للاستغناء عنه بما تقرر فى باب الفاعل انه لا يكون الا اسما اما صريحا واما مؤولا ونائبه مثله (قوله أحدهما الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه ان عدم تعرض الناظم موهم كما ذكره الموضح وان كان تعرضه له التزاما دافعا لهذا الايهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثانى الخ) قال الدنوشرى قد يرد بان حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع اقامة الثانى تدل على عدم تثبته الذى أوقعه فى الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر * (فصل) * (قوله ثانى الماضى الخ) قال بعضهم انما ضم والثانى مما أوله تاء مزيدة لانه لو بقى مفتوحا مع ضم الاول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتاء نحو أنت تعلم زيدا العلم مضارع علم العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشرى لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فان زيادتها

غير معتادة لكونها لامعنى لها اه وقال بعضهم المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدى لازما والتاء فى ترمس ليست كذلك لان الفعل باق على التعدى (قوله وفى جمل الزجاج الخ) فيه اشارة الى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لاكثر النحويين لانه لازم (قوله ومثله بقام وجلس) فيه نظر لانهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت الى زيد وجلست فى المسجد كيف والتعدية بحرف الجر مطردة (قوله وعلله بانه لو بنى الخ) قال الدنوشرى لانسلم ذلك تقول جلس فى الدار أو جلس الجلوس المعهود اه وفى جمع الجوامع اذا بنى

احترازا من التاء فى قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه فانها زائدة ولا يضم ثانى فلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادى والى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله

والثانى التالى تا المطاوعه * كالاول اجعله بلا منازعه

(و) يشركه (ثالث المبدوء بهمز الوصل) سواء أكان متعديا أو لازما فالثانى (كانطلق و) الاول نحو (استخرج واستحلى) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وثالث الذى بهمز الوصل * كالاول اجعلنه كاستحلى

وفى جمل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين اه وخصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال (و يكسر ما قبل الآخر من الماضى) واليه أشار الناظم بقوله والمتصل * بالآخر اكسر فى مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله * لو عصر منها البان والمسك انعصر * واختاره قطرب قال الخضراوى وهى لغة بكر بن وائل وكثير من بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى المعتل اللام فتنقلب الياء ألفا فتقول فى رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طيئ فتحصل فى معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه (و يفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) واليه أشار الناظم بقوله

* واجعله من مضارع منفتحا * هذا كله فى صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (اذا اعتلت عين الماضى وهو ثلاثى كقام) من الواوى (وباع) من اليائى (أو) كان (على) وزن (افتعل وانفعل كاختار) من اليائى (وانقاد) من الواوى (فلك) فى العين (كسر ما قبلها باخلاص أو اشمام الضم فتقلب) الالف ياء (فيهما) واخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بنى أسد قال الشاطبى وفى كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثانى ضم الشفتين مع اخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لان أول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام فى الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام فى أولها قبيل النطق بكسر الحرف اه وقال المرادى الاقرب ما حرزه بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء اه (ولك اخلاص الضم فتقلب) الالف (واوا) والى فاء الثلاثى المعتل العين أشار الناظم بقوله

واكسر أو اشمم فاثلاثى أعل * عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله

وما لفا باع لما العين تلى * فى اختار وانقاد وشبه ينجلى

(قال) رؤبة فى الضم الخالص (ليت وهل ينفع شيأ ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت)

الفعل اللازم للمفعول ففى النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وفتحه) قال الدنوشرى ينظر هل يقدر فى هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أولا (قوله اذا اعتلت) قال الدنوشرى أحسن منه قول الالفية أعل عينا لاخراجه نحو عور بخلاف هذا لان المعتل ما أحد أصوله حرف علة وان لم يعل أى يوقع عليه الاعلال بخلاف المعل فانه الذى أوقع عليه الاعلال (قوله فى العين) قال الدنوشرى لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالذوق السليم (قوله او اشمام الضم الخ) قال الدنوشرى يمكن شموله للمذهبين الاخيرين من المذاهب الثلاثة المحكية عن الشاطبى وينظر هل يمكن اجراؤه على المذهب الاول منها والظاهر الثانى لان الالف لا تقلب بعد حركة مترددة بين الضم والكسر اللهم الا اذا كان

جزء الكسرة أكثر كما يأتى عن المرادى (قوله فيهما) أى الاخلاص والاشمام وقيل فى حالتيهما فبوع والاول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادى الخ) قال الدنوشرى قول المرادى هذا قريب من القول الاول من الثلاثة المارة الا أن هذا زيادة تحرير كما ذكره وذكر الاشمونى ان الحركة المنطوق بها حركة تامة ممتزجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادى وحكى ما قال المرادى أيضا وقال ان ذلك يسمى روما (قوله بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشرى ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

فبوع مبنى للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيا مفعول مطلق أى نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعينى والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفى بدليل انه روى وما ينفع شيا ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر

(حوكت على نيرين اذ تحاك) * تختبط الشوك ولا تشاك

حوكت من الحياكة وهى النسج مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفى آخره راء علم الثوب ولحمته أيضا فاذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيا وهذه اللغة (وهى) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة فى كلام هذيل (وتعزى لفقعس ودبير) الجميع وهما من فصحاء بنى أسد قاله المرادى فى شرح التسهيل وقال الشاطبى حكيت عن بنى ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متاخرى المغاربة (امتناعها فى افتعل) كاختار (وانفعل) كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (و) المشهور (الاول) وهو (قول ابن عصفور والابدى وابن مالك) وينطق بالهمزة فى نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وبعت أو ضم كعقت) مبنيات للمفعول والى ذلك أشار النظم بقوله

* وان بشكل خيف لبس يجتنب *

(واصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافنى زيد وباعنى لعمرو وعاقنى عن كذا) فحذفت الفاعل (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعت بالكسر) فى الخاء والباء (وعقت بالضم) فى أوله (لتوهم أنهن فعل وفاعل وانعكس) المعنى المراد (فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام أو الضم فى) (خفت وبعت الاولين (والكسر فى) عقت (الثالث و) تعين (ان يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر فى الاولين والضم فى الثالث (وجعلته المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا ان العرب تختار الكسر فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مضمومة وتختار الضم فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر (و) لهذا (لم يلتفت سيبويه) فى ذلك (للالباس) بل أجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالباس غير مانع (لحصوله فى) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل أو للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء ألفا واكتفوا فيه بالفرق التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) اذ يحتمل ان يكون مبنيا للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شد ومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر فى الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضارع الثلاثى مجرى فعل من المعتل فيكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بنى ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث وهو ابن ادعم بنى مرة قاله الدمامينى وقال أبو محمد بن السيد البطليوسى ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا فى مختصر الانساب اه ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب (ردت الينا ولو ردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل (وجوز ابن مالك الاشمام أيضا) قال فى التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذى من أشم) من العرب (فى قيل وبيع) من المعتل (أشم هنا) يعنى فى المضعف فتحصل فى فاء

(قوله وليت الاخيرة الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا يتعين كونهما توكيدا للاولى بل يجوز كونها توكيد الثانية الا ان يقال ان مخالفتها الثانية فى حركة الآخر مانعة من كونها توكيدا لها وفيه نظر (قوله ولحمته أيضا) قال الدنوشرى ربما يفهم من قوله أيضا انه يطلق تارة على العلم وتارة على اللحمة وينظر حينئذ ما معنى كون الحلة تحاك على علمين أو لحمتين (قوله ودبير) قال الدنوشرى ينظر ضبطه اه وهو عجيب ففى القاموس فى فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشرى يفهم من سياقه ان ابن مالك لا سلف له فى امتناع ما ذكر وقد يقال ان جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لان الوجه المرجوح ممنوع مخل بالفصاحة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لانه كثيرا ما يقع له بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته (قوله للالباس) وأما نحو مختار فليس من باب الالباس أى ايقاع خلاف المراد فى الفهم بل هو من باب الاجمال وبين اللبس والاجمال بون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراده) قال الدنوشرى ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى ان لنا ان نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع افادة كلامه ان البصرى لا يرى الكسر

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره ان ما ذكره المصنف ليس بحد وقال اللقاني قوله اذا اشتغل الخ هذا قصد به المصنف الحد والضبط لاقسام الاشتغال ولذا تراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو منتف منه لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتامله اهـ ويمكن ان يجاب بان المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالاخص وأيضا اقتصر على ما هو الاصل كما يعلم مما يأتي في التتمات (قوله ناصب لضميره) مبني على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتي قريبا عن النكت انه يكون في المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكهي (قوله اسم متقدم) قال الدنوشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمرا اضربتهما وينظر هل نحو قولك زيد الدرهم أعطيته اياه من باب الاشتغال أولا اهـ وأقول قال ابن هشام انه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الالفية ثم قال الدنوشري وفي نكت السيوطي نحو اذا السماء انشقت من باب الاشتغال وانه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب وفيه أيضا ان شرط الاشتغال ان لا يكون الفعل ٢٩٦ مسندا الى ضمير الاسم وفي فهمه غموض فيراجع ويتفهم مثاله الذي ذكره *(فائدة)*

المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما أشار اليه الناظم بقوله

* وما لباع قد يرى لنحو حب * وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان أصله ان زيدا الماء في الحوض اذا اصبه فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شئ وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين

(هذا باب الاشتغال)

وحده ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول (اذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو لمحله) أي لمحل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه ينتصب لفظه واذا وصل اليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ أو المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ (فالاصل) جواب اذا (ان ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) للعامل (وهو الرفع بالابتداء فما بعده) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجملة الكلام) من المبتدا والخبر (حينئذ) أي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه الى التقدير) للعامل (وهو

النصب

نحو قوله تعالى واياي فارهبون واياي فاعبدون من باب الاشتغال واياي فيه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير واياي فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك اذ هي صلة ولا يصح ان تكون مفعولا مقدما لارهبون لانه نصب الضمير الذي بعد نون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله بالمعنى البجائي في شرحه على الآجرومية في باب المفعول وهذه مسئلة نفيسة قال الرهاوي في حاشيته على البجائي قوله هذا من باب الاشتغال قال السعد في حاشية الكشاف قد سبق الى بعض الاوهام ان قوله واياي فارهبون من باب الاضمار على شريطة التفسير وهو وهم لان حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الاضمار ان يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعلقه والفعل انما يكون مشغولا بضمير الاسم اذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وههنا لو لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا في اياي اذ الفاء متوسطة بينهما ومن المحال ان تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب ان يقال في اياي فارهبون ونحوه انه ليس من باب الاضمار بل اياي منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما في باب الاضمار الا انه فرد من ذلك الباب لان التقدير واياي ارهبون فارهبون وانما يقدر الفعل مؤخرا اوهوا وكذ في الاختصاص لانا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز الا عند التعذر وهو هنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار تعلق الرهبة بالمتكلم فان تكرار الفعل بشئ يدل على مزيد اختصاص له به اهـ والذي أوقع الشارح في ذلك عبارة الكشاف فانه قال اياي فارهبون من باب قولك زيدا رهبته فتنبه لذلك اهـ كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشري ينظر هل ذلك

مشكل على ماسيأتى فى مسائل ترجيح النصب على الرفع وعلى مسائل استواء الامرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتى مفصلا ثم ظهر ان ذلك ليس مشكلا عليه لان الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منشأ ما ذكر من عدم النظر فى كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشرى اعلم ان هذا كلام اجمالى وتفصيله أن يقال ان التفسير اذا كان بأى جاز الجمع بينهما وكذلك اذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التى لا محل لها من الاعراب وكذلك اذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيرى بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التى جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم ان منع الجمع بين المفسر والمفسر الذى وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر للعامل نحو زيدا ضربته فاجازه بعضهم والصحيح منعه وبعد فالمسئلة محتاجة الى التحرير فلتحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم فى الفعل فى قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا

النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أى بعد الاسم المتقدم (لا محل له لانه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال فى المغنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها تفسير اهـ (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أى حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (وجملة فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب فى نحو زيدا ضربته أقوى من النصب فى نحو زيدا ضربت أخاه والنصب فى زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب فى زيدا مررت به والنصب فى زيدا مررت به أحسن من النصب فى زيدا مررت بأخيه قاله المرادى فى تلخيص شرح أبى حيان على التسهيل والى ذلك أشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل أضمرا * حتما موافق لما قد أظهرا

وزعم الكسائى ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما فى المعنى لشئ واحد ورد عليهما أزيدا مررت به وأزيدا هدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يسوى) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) فى النظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(لان حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لانه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) فى التنبيه الاول الآتى (فيجب النصب اذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمته) وأهمله فى الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رأيت الا فى الشعر هذا

لا يخلو عن نظر (قوله أحسن من النصب الخ) قال الدنوشرى ينظر هل لتعبيره هنا وفيما بعده بأحسن وفيما قبله بأقوى سر غير التفنن أولا (فائدة) * كون النصب فى زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب فى زيدا مررت به رده بعضهم بقوله وليس الامر كذلك عندى لان الحاجة فيهما للتقدير من غير اللفظ واحدة وزيد السببى يتجوز وهو ما يلزم النصب من وقوع فعل بزيد ولم يقع فى الحقيقة فعل الا بوجه التجوز بخلاف زيد فى زيد مررت به وممن نص على ان النصب فى الاول أرجح من الثانى ابن كيسان فى الحقائق وهو ظاهر كلام سيبويه

لانه ذكره ثالثا وقد يحتمل أن لا يكون سيبويه قصد تفاضلا وفى المسئلة نظر آخر فقد يقول زيدا أكرمت أباه وزيدا نصحت له فتقدر فى الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشرى ينظر هل معنى الغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائدا لا اعراب له وللفراء وشيخه الكسائى أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما ان هناك عاملا محذوفا موافقة لغيرهما او المخالفة فى غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقانى بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا ثم فى قوله لا يصدق عليه تجوز اذ حد الاشتغال انما يصدق على الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيدا رأيته) قال الدنوشرى رحمه الله توقف بعض المشايخ فى نحو هل زيد فى الدار هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدا ويكون مرادهم بكون الفعل فى حيزها أن يكون مع ذلك ظاهرا لا مقدرا ويتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذا بعموم

مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز أن يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم في صدر الكتاب من أن هل مشتركة بين الأسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل (زيد أخوك) فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومتى عمر القيته) فيجب النصب لما ذكر في هل وسيأتي الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيدا القيته فاكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (الا أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر) عند سيبويه (وأما في) نثر (الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل) فلا يجوز في الكلام متى عمر القيته وحيثما زيدا القيته فاكرمه (الا ان كانت أدوات الشرط اذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا أم لا (وان) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا أو معنى (فيقع الاشتغال بعدهما (في) نثر (الكلام نحو اذا زيدا القيته) فاكرمه (أو) اذا زيدا (تلقاه فاكرمه) لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا (و) تقول في ان والفعل ماض لفظا (ان زيدا القيته فاكرمه) ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (ان زيدا تلقه) بحذف الالف (فاكرمه) لان ان لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما لمضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره (ويجوز الاشتغال (في الشعر) بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه (وتسوية الناظم) في النظم (بين ان وحيثما مردودة) لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها

والنصب حتم ان تلا السابق ما * يختص بالفعل كان وحيثما

(ويترجح النصب في ست مسائل احدها أن يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الامر والدعاء) بخبر أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) المقابل للانشاء فالامر (نحو زيدا أضربه و) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه و) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيدا غفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وانما ترجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال أبو على كنت أستبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي الامر والنهي حتى مر بي قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

(وانما وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لان الضمير) المجرور بالباء (في محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا ان الضمير في محل نصب لان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وانما اتفق السبعة عليه) أي على الرفع (في نحو الزانية والزاني فاجلدوا) كل واحد منهما مائة جلدة (لان) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فان (تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني) فحذف المضاف الذى هو حكم وأقيم المضاف اليه مقامه

كلامهم وهو محل نظر (قوله الا صريح الفعل) قال اللقاني أي الفعل الصريح أي المصرح به لا المقدر فانه لا يليهما أي لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بمعموله كقولك ان زيدا القيته فاكرمه مقدرا ان الاصل ان زيدا القيت لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقرر لك هذا ظهر لك اشكاله لقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الامر والدعاء) فان اللقاني لم يذكر النهي من أقسامه لان الطلب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال اللقاني يتعلق في المعنى بكل من الامر والدعاء لان كلا منهما يرد بصيغة الخبر * فان قلت تعلقه بهما مشكل لان الامر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلقه بهما يفضي الى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة * قلت الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيره والبناء للملابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هي الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالامر والدعاء حاصلا بالصيغة مدلولان لها اذ هما طلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله ان كان الفعل طلبا على حذف مضاف أي ذا طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة ان الخبر المحتمل لما ذكر يقابل الانشاء أي

الكلام الخبري لاخبر المبتدا (قوله ثم استؤنف) قال اللقاني اشارة الى أن الفاء استئنافية عاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشاء على الخبر عكسه (قوله ولم يستقم عمل الخ) لان شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف في الآخرة (قوله أظلمني وأظلمه) قال الدنوشري في بعض النسخ أظامي بلا نون والظاهر ان موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما محل جملة أظلمني وما معناه وهل هو من الظلم أولا وما معنى قوله أظلمنا وينظر هل موسى علم ويكون رب

مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في مبتدا مخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا) المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدا ما لم يكن المبتدا موصولا بفعل أو بظرف وصلة أل غير ذلك (ولذا) أي ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدا اذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (قال في قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ❊ وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(ان التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه بجعل خولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدا غير الموصول وأجاز الاخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن اياز في نتيجة المطارحة أيضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرومة بضم الهمزة من الكرم كالأعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حي والمراد حي أبيها وحي أمها يعني ان كرمها ثابت من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر أكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه (وقال المبرد الفاء) في فاجلدوا (لمعنى الشرط) لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى أن زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قولي سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في زيدا فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى

يارب موسى أظلمي وأظلمه ❊ فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

المعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمرو بن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله بن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسي (و) أبو الحسن طاهر بن أحمد (بن بابشاذ) التركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار (الرفع في) الاسم المنظور فيه الى (العموم) بالامر (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا الشبهه بالشرط في العموم والابهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه الى (الخصوص) بالامر (كزيدا أضربه) لعدم مشابهته للشرط المسئلة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل) المشتغل (مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه) فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لان اللام ولا

منادى حذف منه المضاف اليه اذ رب مضاف الى موسى اهـ وهذا مما يتعجب منه لان أظلمني لا يستقيم الوزن معه الا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطال به بلا طائل قال الزرقاني رب منادى مضاف وموسى مضاف اليه فهي مجرور بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة وأظلمي أفعل تفضيل مبتدأ وأظلمه معطوف عليه وجملة فاصبب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلمي منصوبا بفعل محذوف من معنى أصبب أي أهلك أظلمنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت انه ورد بالنصب فأظلمه بالنصب معطوف على أظلمي ولا يضر في الوزن تحريك الميم بالفتح في الاول وبالضم في الثاني أي الزائد منا في الظلم قال في باب أفعل التفضيل من التسهيل واذا قيدت اضافته أي فعل التفضيل بتضمين معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل

استعمال العاري ولا يتعين الثاني خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ الا بعض ما أضيف اليه وشذ أظلمي وأظلمه اهـ وقال ابن يسعون في المصباح في شرح أبيات الايضاح بعد أن أنشد هذا البيت معناه أظلمنا فاصبب عليه كقولهم أخزى الله الكاذب مني ومنه ثم قال فان قلت أضمر المبتدأ كما أضمرته في قولك خولان فانكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لانه للمتكلم فكما لا يتجه هذا أنا على اشارة المتكلم الى نفسه من غير أن ينزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن اضمار هذا ههنا فان قلت ان قوله أظلمنا على لفظ الغيبة فليس مثل هذا أنا قلت فانه وان كان كذلك فان المراد به بعض المتكلمين ولا يمتنع ذلك ألا ترى انهم قالوا يا تميم كلهم فحملوه على

الغيبة لما كان اللفظ له وان جعلته على هذا كأنك قلت أظلمنا في عاملك كان مستقيما (قوله لا يعمل ما بعدهما الخ) قال الدنوشري عندي في لا الطلبية وقفة و ينبغي مراجعة اعراب قول ابن مالك * واليا اذا ما ثنيا لا تثبت * اه والوقفة في لام الامر أقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله ومنه زيد لا يعذبه الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وان كانت في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا و يشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسئلة الاولى و يكون تكرارا مع قوله ولو بصيغة الخبر . . . فليتامل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب الله زيدا لانه اذا أمكن تقديره مثل المذكور فلا ينبغي العدول عنه (قوله لان الغالب في الهمزة الخ) ان قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقديم فعل مبني للمجهول أجيب بان الاصل موافقة المفسر للفسر وذلك انما يكون بالنصب (قوله كباقي أخواتها) أي غيرها لما تقدم من التفصيل فيها (قوله فالمختار الرفع) قال اللقاني قد يقال مقتضى ما سياتي من أن الاسم بعد الهمزة فاعل بفعل محذوف على المختار في نحو أأنتم تخلقونه أرجحية النصب هنا بالفعل فتامله (قوله لان الفصل بالظرف كلا فصل) قال الدنوشري هل يشمل الظرف الجار والمجرور نحو أفي الدار زيدا تضربه أولا والفصل له صورة وله أحكام كثيرة منها الفصل بين اذن والفعل والفصل بين المتضايفين والفصل بالجملة المعترضة

الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا * قلت أجاب ابن عصفور بانهم أجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفي بها و يشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيد لا يعذبه الله) برفع يعذب (لانه نفي بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة (و يجمع المسئلتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) * واختير نصب قبل (فعل ذي طلب * فان ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالامر والدعاء (وعلى الفعل المقرون اداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة (الثالثة أن يكون الاسم المشتغل عنه واقعا (بعد شئ الغالب) في ذلك الشئ (أن يليه فعل) واليه أشار الناظم بقوله * و بعد ما ايلاؤه الفعل غلب * (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة أن تدخل على الافعال وان لم يجب دخولها على الافعال كباقي أخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها (فان فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل (الا في نحو أكل يوم زيدا تضربه) فيترجح النصب (لان الفعل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو أزيد ضربته أم عمرو) لان الضرب محقق وانما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة و رياحا و يذم طهية والخشاب

(أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا)

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قاله الموضح في الحواشي و ثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة و باء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى أهل القبيلة و رياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سال مروان الاخفش عن أزيدا ضربته أم عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته أم عمرا بالنصب اه (وقال الاخفش أخوات الهمزة) في ترجيح النصب (كالهمزة) في ذلك (نحو أيهم زيدا ضربته) فانهم

والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام وتقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وان شاء الله نفعل ذلك ونضيفه مبتدأ الى ذيل المغني وفي الاشباه والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقنع في ذلك وغيره وهي أحد مواد كتابنا ذيل المغني الذي هو عديم النظير اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه اما بان لا مع ما بعدها صارا كالكلمة والاعراب جار على الآخر واما ان لا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها و يرد عليه الاشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لان النصب يخرج الى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لان الاستفهام عن الاسم غير موجه الى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ للفعل فلا يكون به

أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الاصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لان الاستفهام عن الصفات غالبا لاعن الذوات فحملت حينئذ على الاعم الاغلب والفعل حينئذ يراعى فى الجملة (قوله أولا زيدا رأيته) قال الدنوشرى ان قلت لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها فى غير الدعاء كما صرح به فى المغنى وغيره وهنا لم تتكرر مع دخولها على الماضى والجواب ان ذلك مقتطع من كلام والتقدير لا زيدا رأيته ولا أكرمته مثلا (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدنوشرى بغير خطه ان قلت ما الفرق بين هذه الاحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها ٣٠١ فهى أقوى من غيرها (قوله فلا يليها غالبا الا فعل) أى ومن غير الغالب اضافتها الى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح فى باب الاضافة ان حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية ان لا يكون عجزها فعلا نقله عن سيبويه فهى كهل فى انها لا تدخل على مبتدا أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه الاتانى بقوله أما الان حيث فى هذا المثال شرطية فتختص بالافعال فيجب النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه اذ هى بدون ما غير جازمة مع انها شرطية كما فى اذا زيدا تلقاه فاكرمه وأما لانها فى نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوى الرفع والنصب فى الاسم الذى بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام والناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمرا كنت له أخا ولست باخيك وبكرا أعينك عليه مثل بهما الجزولى فى الكبرى وقال يختار النصب فى عمرو وبكر لان كان وليس فعلان (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدنوشرى قد يقال ان فى الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغى التساوى لا أرجحية النصب ويجاب بان مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ماسواه وهذا الكلام ليس على اطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا أريد التجدد فى احداهما والثبوت فى الاخرى قال الله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون قال صاحب المفتاح سواء عليكم أأحدثتم الدعوة أم أنتم عليكم صمتكم فينبغى أن يختار النصب اذا أريد التجدد منهما والرفع اذا أريد الاستمرار منهما وكذا النصب يختار اذا أريد مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع

مبتدأ أو زيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم ضرب زيد (ومن أمة الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أى من الامثلة (النفى بما أولا أوان نحو ما زيدا رأيته) أولا زيدا رأيته أوان زيدا رأيته فيترجح النصب لانهم شبهوا أحرف النفى باحرف الاستفهام فى ان الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) فى الاسم بعدها (وقال) أبو عبد الله (ابن الباذش) بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من أحرف النفى وهى لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية فى وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك فى شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم) فى شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه أدوات الشرط فلا يليها فى الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اه وهو فى ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء فاذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصب بالقياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع سيبويه فى اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع فى حيث فظن الموضح ان المنازعة فى حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم فى المغنى فقال واضافة حيث الى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه اه ولعل وجه النظر فى قوله فاكرمه فانه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا

المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (باما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبنى) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا

ولا فرق فى الفعل بين أن يكون رافعا للفاعل أو ناصبا للمفعول فالاول (كقام زيد وعمرا أكرمته و) الثانى (نحو والانعام خلقها لكم بعد) قوله (خلق الانسان من نطفة) وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما على الاخرى أحسن من تخالفهما قاله فى شرح الكافية (بخلاف) ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما (نحو ضربت زيدا وأما عمرو فاهنته فالمختار الرفع) لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم

أو يوجبه (قوله لئلا يلزم الفصل الخ) كذا علل الدماميني وهو أولى من قول المصنف في المغني لان اما نائبة عن الفعل فكأنها فعل والفعل لا يلي الفعل لانا لا نسلم انها نائبة عن شيء أصلا ولو سلم كما ذهب اليه بعضهم فانها نائبة عن جملة الشرط باسرها الا عن فعل فقط فلم يجاور الفعل فعلا ولا نائبا عن فعل (قوله كالعاطف) فيه ايماء الى أن الحروف الثلاثة ليست عاطفة كما قال الشارح بل هي حروف ابتداء (قوله حتى زيدا ضربته) قال اللقاني هذا الكلام صريح في ان المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبله خلافا لما صرح به في قوله *والزاد حتى نعله ألقاها* من ان نصب الاسم بالعطف انتهى قال الشهاب القاسمي قد يجاب بانهم انما صرحوا هنالك بما ذكر لامكان حمل ألقاها على التأكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا تأمل (قوله لان الصفة الخ) قال الدنوشري قد يقال كان الاولى أن يقول لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا في المضاف للموصوف ان جعلت الجملة صفة لكل (قوله أي من أجل ان الصفة الخ) الانسب بقوله الآتي أو صلة الخ أن يقول أي ومن أجل ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان المصنف رحمه الله تعالى علل به وجوب الرفع في الجميع والفعل ليس صفة الا في الاول في الاخيرين (قوله ولا يصح نصب كل لان الخ) هذا يخالف ما أفاده كلام المصنف لان صريحه ان عدم النصب لان الفعل في الآية يتعين كونه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف كما دل عليه قوله ومن ثم الخ وما والثاني ذكره الشارح مانع آخر فكان اللائق بذكره بعد تقرير أن المانع من النصب كونه صفة (قوله لان تقدير تسليط الخ) قال الدنوشري هذا واضح اذا أريد بالزبر العموم لا صحف أعمالهم أما اذا أريد بها صحف أعمالهم فلا مانع من النصب ويكون التقدير فعلوا كل شيء هو في صحف أعمالهم وهذا لا محذور فيه والآية يصح فيها ذلك وينظر هل في قول الموضح ان كان الفعل صفة اشارة الى أنه ان لم يكن صفة بل جعل مفسرا يصح ذلك أولا (قوله متعلق بيختص) قال الدنوشري فيه نظر بل هو متعلق باذا الفجائية من حيث المعنى لان

الاسم الواقع بعد أما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام (لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي (وقرئ وأما ثمود فهديناهم بالنصب) لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده (على حد زيدا ضربته) الا أن الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته لئلا يلزم الفصل بين أما والفاء بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال وأما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفاء من لفظ المذكور والاصل وأما ثمود فهديناهم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفاء على مفسره فصار وأما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو قاله الشاطبي (وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا رأيت أباه وما أكرمت زيدا بل عمرا أكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة (الخامسة) مما يترجح فيه النصب (أن يتوهم في الرفع ان الفعل) المشتغل بالضمير (صفة) لما قبله (نحو انا كل شيء خلقناه بقدر) لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه أن يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة واحتمل أن يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة لله فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة لله لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة (وانما يتوهم ذلك مع النصب) لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا ويمتنع جعله صفة لكل شيء (لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم) بفتح المثلثة أي من أجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف (وجب الرفع) لكل (ان كان الفعل) المتصل بالضمير (صفة) لكل شيء (نحو وكل شيء فعلوه في الزبر) أي الكتب ولا يصح نصب كل لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتدائية والفعل المتأخر صفة له أو لشيء وفي الزبر خبر كل (أو) ان كان الفعل (صلة) لموصول (نحو زيد الذي ضربته أو) ان كان الفعل (مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح) فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله أما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول وأما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل يفسر عاملا (أو) ان (وقع الاسم بعد ما يختص بالابتداء كاذا الفجائية على الاصح) متعلق بيختص وفي المسئلة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا

والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع حكاها فى المغنى وعلى الاصح فيجب الرفع (نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليه أشار الناظم بقوله

وان تلا السابق ما بالابتدا * يختص فالرفع التزمه أبدا

(أو) ان وقع الاسم (قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده) واليه أشار الناظم بقوله

كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد

(نحو زيد ما أحسنه أو) زيد (ان رأيته فاكرمه أو) زيد (هل رأيته أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد فى هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدور: (تنبيهان) * اثنان (الاول ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما فى مسئلة اذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لان من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها (وكلام الناظم) فى البيتين السابقين وهما قوله وان تلا السابق الى آخرهما (يوهم ذلك) لانه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الاقسام ألجأته الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره التنبيه (الثانى لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب) كما فعل الناظم فى شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر ثم علله بأخصر مما قدمناه (بل جعل) سيبويه (النصب فى الآية) المذكورة مرجوحا (مثله فى زيدا ضربته) فانه (قال) فى أثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فانما جاء على حد قوله زيدا ضربته (وهو عربى كثير) انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجرى أجمع البصريون فى هذه الآية على ان الرفع أرجح لعدم تقدم ما يقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى المسئلة (السادسة) مما يترجح نصبه (ان يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه (كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا فى الاول ومحلا فى الثانى ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين فى زيد ضربته وعمرا أكرمته أجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه فى ذلك النصب على حده فى زيدا ضربته ويقال هل رأيت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا من المسؤل عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته أو وعمرا لقيته قاله الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان فى مثل الصورة الرابعة) وهى ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بفعل (اذ ابنى الفعل) السابق (على اسم) بان أخبر بالفعل عن اسم (غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبنى فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية

الخلاف الذى ذكره مختص بها فليتامل ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيد ما أحسنه) قال الدنوشرى جعل المانع ماذكر ولا ينافى ذلك ان فعل التعجب لا يعمل فيما قبله لضعفه بالجمود ففيه مانعان على هذا (قوله اثنان) قال الدنوشرى صرح به اشارة الى انه مثنى لا مجموع فقد يلتبس لان النون كثيرا ما تشتبه بالتاء (قوله يوهم ذلك) قال الدنوشرى قد يخالف ما سبق من قوله ولم يذكر من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فان سبق صريح فى ان الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالايهام هذا ولكن قال بعضهم ان ذلك من باب الاشتغال لان العامل فى حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد اذا أو ما أو هل الى غير ذلك الا ان هذا الجواب غير متات فى نحو زيد ما أحسنه لان الفعل بحسب ذاته لا يعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر فى الوصف من انه اذا كان فيه مانع لا يكون من الاشتغال اللهم الا ان يقول مرادهم انه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء المانع شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فليتامل انتهى وهو مأخوذ من حواشى الشهاب القاسمى (قوله مرجحا) قال الدنوشرى هو مفعول ثان لقوله يعتبر لانه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أولا (قوله اذا بنى الفعل الخ) قال المرادى وحكم شبه الفعل اذا وقع خبرا فى هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لانها تصير الجملتين فى معنى جملة واحدة شرطية هذا وقال الدمامينى فى بحث روابط الجملة

بعد كلام نقله يجب على هذا ان يدعى ان الفاء قد اختصت بمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله لحصول المشاكلة الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم وهل الاولى العطف على الصغرى أو على الكبرى والاول أولى قال شيخنا بل الاولى الثانى لاستقلال الجملة وهذا لا ينافى التساوى كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا فى المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففى بحث الجملة السادسة مماله محل من المغنى ان الخبر مجموعهما كما فى جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والخبر لذلك المجموع وكل منهما جزء الخبر فلا

(لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان على انه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير فى الجملة الثانية والى ذلك أشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا * به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك (نحو زيد قام وعمرا أكرمته لاجله أو فعمرا أكرمته) فيجوز فى عمر الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة فى ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا انها ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها أما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى أو الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال فى البسيط ان أبا على رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجرى ان اعتبار الاسم الذى فى ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولى والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع ترجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما اذا بنى الفعل على ما التعجبية نحو (ما أحسن زيدا أو عمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمر وفى هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس فى الكلام فعل مبنى على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (فان لم يكن فى) الجملة (الثانية ضمير الاول ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى يمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على حد فى زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادى فى التلخيص (والفارسى وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أى النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعنى بالنصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس فى المثال الذى ذكره ما يقتضى كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان فى قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء) فى حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا

محل له اه (قوله فلا أثر للعطف) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال فلا أثر للنهى للنصب لكان أحسن فلينظر ما وجهه ثم ظهر ان قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب لان العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فاشار هنا الى انه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا وأما قوله ولا أثر للنصب فلا معنى له ولا يلتفت اليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لان ما التعجبية تمنع من ذلك اذ لا يقع بعدها الا فعل انتهى وهو عجيب فان البعض الذى نقل عنه هو اللقانى وقد وجه كلامه وعبارته يعنى ان العطف على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الانشاء على الخبر وعكسه كما هو رأى جماعة واذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أى لا ثمرة له اذ الثمرة انما تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى لطافة انه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لان النصب فيما قبله أثره ان الجملة معطوفة على الجملة المخبر بها عن المبتدا فتكون هى أيضا مخبرا بها عنه والرفع أثره انها عطفت على جملة المبتدا والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدا بخلاف مسئلة ما التعجبية فان الجملة معطوفة على جملة المبتدا والخبر رفعت الاسم أو نصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعلهم يقولون التقدير خلاف الاصل والا فالضمير قد يقدر اذا لم يوجد فى اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكى فى ذلك فى المغنى ثلاثة أقوال ثالثها الجواز فى الواو والمنع

في غيرها (قوله كذلك يكون أسما) قال الدنوشري كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله والثالث ان يكون الوصف) قال الدنوشري لو اقتصر على الشرط الثالث لاغنى عن الشرطين قبله فكان يقول ان يكون اسما صالحا (قوله نحو زيدا أنا ضاربه) قال الدنوشري صريحه انه من باب الاشتغال وفيه نظر فان ضابطه غير صادق عليه لان شرطه ان يكون بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ عن الضمير لان المبتدأ فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالاجنبي كما صرحوا به في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم واذا قلنا انه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب لزيد وصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أنا ضارب زيدا أنا ضاربه قال شيخنا ويجوز ان يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحينئذ فضاربه المذكور ينظر ما الرافع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك في حاشية الالفية (قوله والقدر أنت حذره) قال الدنوشري فيه نظر فانه قدم انه يشترط في الوصف ان لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم الا أن يقال ان حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه ٣٠٠ أولا على مذهبهم انتهى ولا يخفى انه

لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده ثعلب

فذرني أجول في البلاد لعلني * أسر صديقا أو يساء حسود

خرج على ان التقدير أو يساء بي حسود (وهذه أمور تمات لما تقدم) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها ان) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها ان يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (الثاني ان يكون ن) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث ان يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك أشار الناظم بقوله

وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

(وذلك) الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالاول (نحو زيدا أنا ضاربه) والثاني نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنا ضارب زيدا أو أنت معطى الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر (بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لانهما) أي عليك وضربا (غير صفة) لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (نعم يجوز النصب فيه) (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري) كضربا النائب عن فعله الطلبي (وهو المبرد والسيرافي و) عند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و(بخلاف زيد أنا ضاربه أمس لانه غير عامل على الاصح) لا بمعنى الماضي

لا يتوهم ان قصد الشارح بحذر التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغه (قوله وخبره ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليكه لما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبرا اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده في محل رفع على انه سيأتي في باب أسماء الافعال ما يشعر بان أسماء الافعال تقع معمولة لعامل لفظي لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا الى ذلك في باب المعرب والمبني ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية يقتضي ان الافعال التي نابت عنها الاسماء ملاحظة في الكلام مثل الافعال التي سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لان المصادر معمولة لتلك الافعال فلهذا لوحظت في الكلام وقال الدنوشري قوله من الفعل النائب عنه ينظر بالنسبة الى اسم الفعل فان الظاهر انه مع فاعله خبر لا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل (قوله نعم يجوز النصب الخ) قال اللقاني بهذا تبين لك ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما لا يتقدم عليهما فكأنهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الحواشي فان قلت بقي عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيدا ضربا اياه قلت فيه نظر من وجهين أحدهما ان الناظم يختار في هذا الكتاب انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع ان أو ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نائبا عنه في اللفظ انه يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شيء بل أقيم مقامه غيره فكأنه لم يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الاشموني أما المصدر

نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيد أنا الضاربه ووجه الاب زيد يحسنه) فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرها ولا يجوز نصبهما (لان الصلة) وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو أكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تأخيرا الامر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لان الاصل في ذلك المبتدا والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلقة) الرابطة (بضميره) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق هو زيد الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيدا مررت به) فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الاخ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وفصل مشغول بحرف جر * أو باضافة كوصل يجري

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم) السابق (بشرط أن يكون التابع) للاجنبي (نعتا له) لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني (نحو زيدا ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو أجنبي من زيد لانه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الاجنبي (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي (نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا أخاه) فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول النظم

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل (فان قدرت الاخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة) (تضبت) الاسم السابق (أو رفعت) لان الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم (الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيهما * فان قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الاول أيضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما * قلت عامل المبدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة

الذي ينحل الى الحرف المصدري فلا يجوز النصب قبله اتفاقا لما مر ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبع في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لا بد الخ) قال اللقاني لا يحسن عد هذا شرطا في الاشتغال اذ لا يعد من شروط الشيء الا ما يختص ذلك الشيء باشتراطه والعلقة لا بد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه ٣٠٦ والذين كفروا فتعسا لهم لان لهم لم يتعلق بتعسا بل بمحذوف كما بيناه في حاشية الالفية قال ابن هشام قال بعض العصريين يحتمل ان يقال اللام في سقيا لك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لان لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدنوشري قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكره غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكلمه وبهذا يتبين ان الضمير الذي به العلقة يكون مرفوعا ومنصوبا أو مجرورا ووجه عدم الاستيعاب ان هذا المثال خارج عن الاقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين ان الضمير الذي به العلقة في المثال مرفوع وهو المستتر في تكلمه لعوده على هند وأما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أي أهنت هندا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) اشارة الى اختصاص الواو بعطف الذي لا يغني متبوعه كما سيجيء قاله اللقاني وتعقب بما نقل عن الرضي من التعميم لسائر حروف العطف وذلك (قوله فان قدرت الاخ بدلا الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح ان يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا فيزاد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح ان يكون بيانا صح ان يكون بدلا الا في موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) ان أراد لفظا فسلم لكن لا يجوز ان يقدر وان أراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم ان هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قالوه في ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن أعبدوا الله (قوله والا لم يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لانه وان كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصودا للاسناد فلا يقال انه جملة وان قيل بتقديره حقيقة ونظيره في

التوكيد اللفظي احسن احسن وسيأتي أيضا فيه ان نحو قمت قمت توكيد للضمير فقط الا ترى ان العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بان لاولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لان الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه المؤكد أصلا (قوله يجب كون المقدر الخ) قال الدنوشري ويقدر في نحو زيدا شكرت له المماثل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب ان يقدر من المعنى لئلا يجيء المضمر أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علة واهية لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة ان نعمت زيدا لغة ونعمت لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الخباز نقلا عن أبي البقاء (قوله أو لازمه) اشارة الى ان في كلام المصنف قصورا وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيدا ضربت أخاه كما سيبينه ويأتي تحقيقه عن اللقاني (قوله جاوزت زيدا مررت به) قال اللقاني هكذا في الرضي وغيره وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المجرور نظرا لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه مار بزيد لا مجاوز فكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيدا ضربت أخاه) ظاهره ان الاهانة من معنى ٣٠٧ الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج

وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيدا ضربت عمرا نفسه ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الامر (الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيدا ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيدا مررت به (جاوزت زيدا مررت به) ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيدا ضربت أخاه (أهنت زيدا ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت أخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم المنصوب الا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخرا عنه الامر (الرابع) ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابس الضمير يجري (اذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظا (نحو زيد قام أو) تقديرا نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملابس الضمير نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد) قد (قام) لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق (وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة) لليت عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز أن يكون عمرو فاعلا لمحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو وان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر او مقدر (أو

الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور وقال اللقاني في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بهما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل ان اتحد معناه بالنظر الى جميع مفاعيله ومتعلقاته

قدر ذلك كزيدا مررت به فان المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس الا وان اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيدا ضربت أخاه أهنت وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت وهكذا وان لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيدا مررت بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضي وغيره وبان الاقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) الحصر نحو انما زيدا ضربته لانه لو قدر مقدما وقيل انما ضربت زيدا ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروبا وغير الحصر اما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معمولا لما بعد الفاء نحو وأما ثمود فهديناهم لانه يلزم على تقديره مقدما الفصل بين اما والفاء بجملة تامة (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) قال اللقاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضي بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظنهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا من منطلقا لم يجز لان المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد على زيد او يجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الاهو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا ما مر في نصبه لفظا ومحلا (قوله لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو) أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجمل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فان قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم

نظر لانه لم يتقدم له ذلك (قوله وان أحد من المشركين) قال اللقانى هنا بحث وهو ان أداة الشرط انما تقتضى فعلا أعم من ان يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسير (قوله لانها لا تحتمل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا اليه سابقا لان احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للانشاء لا لخبر المبتدا (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت) اعترض بانها وان ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج الى تقدير بخلاف الابتدائية فتترجح الابتدائية بعدم الاحتياج الى تقدير ثم ان فى ذلك التباس المبتدا بالفاعل (قوله وفيه نظر لان رفع الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فان ابن مالك صرح فى قوله تعالى أسكن أنت وزوجك بان التقدير فليسكن زوجك ومخالفة ابن هشام له لا تضره ولا نسلم ان ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد فى القرآن لاسيما اذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال فى الهمع شرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجر المضمر كحتى ٣٠٨ والكاف جزم بذلك أبو حيان فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أى ويرجح الاول بالقرب والثانى بالسلامة من الحذف (باب التعدى واللزوم) (قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدنوشرى دخل فيه شكرته وشكرت له الاول فى المتعدى والثانى فى اللازم وقال السعد التفتازانى ان الثانى من المتعدى أيضا واللام زائدة انتهى وكلام المصنف الآتى صريح فى ان نصحته لازم والجار محذوف سماعا مع الجواز فى النثر وقد اعترض اللقانى فى حواشى التصريف ماقاله السعد فانظر حاشيتنا على الالفية واعلم ان دخول نحو شكرته وشكرت له انه ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف فى هوامش ألفية ابن معطى مانصه فى هذا النوع قولان أحدهما انه قسم برأسه المتعدى وذلك لتساوى الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثانى ان هذا النوع لا يتصور لانه محال كون الفعل قويا ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغى ان يجعل الاصل فيه التعدى بالجار ثم حذف توسعا وكثر الاصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير بان بعض العرب يمكن ان يلحظ الفعل قويا وبلحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص فى وقتين وقيل ان الاصل التعدى بالجار لان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتلخص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الأصل التعدى بالجار الاصل التعدى بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا لم يحكه عن أحد وكأنه غلط فى فهم كلام ابن بابشاذ فتأمله * فان قلت انه المحكى عن ابن عصفور ماذكرت قال عنه فان كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الاصل حصوله بنفسه والجار زائد نحو مسحت برأسى ورأسي وخشنت بصدره وصدره لان التخشين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده * قلت فكان يجب ان

واجب الرفع (بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام) لان أدوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور فى شرح الايضاح (وقد يكون الاسم السابق (راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فانهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسى فى التذكرة ونقله ابن الحاج عنه فى النقد على مقرب ابن عصفور فسقط ماقيل انه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل) من نفى أو استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل فى بابه (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم) لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كمفسره وقد قال فى باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا (ونحو قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب فى الهمزة دخولها على الافعال وتقدم فى باب الفاعل مايغنى عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية فى أبشر يهدوننا أرجح من الرفع على الفاعلية فى أأنتم تخلقونه وتقدير الاسمية فى أأنتم تخلقونه أرجح منه فى أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهى أم نحن الخالقون صرح بذلك فى المغنى (و) الابتدائية والفاعلية (قد يستويان فى نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) ففى الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفى الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين

(هذا باب التعدى واللزوم) فى الافعال

(الفعل ثلاثة أنواع أحدها مالا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها) فى حال نقصها فان منصوبها خبر لهما على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين (وقد تقدمت) عقب باب المبتدا (والثانى

يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصح وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كانه زيد مع انها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالافعال القاصرة لصحة اتصال هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار الى النقض الاول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمي جواب الاول ان المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف هنا لقيد العلم به من مقابلة المتعدي للافعال الناقصة وكونه قسيما لها مع ماصرح به في بحث الضمائر من اتصال ها الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بان هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشري ربما يشكل على ذلك الافعال اللازم بناؤها للمفعول فانها لا تتصل بها الهاء المذكورة لان ذلك يخرجها عما لزمته وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني عن هذا بانها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وان عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح ان لم يقل ان المبني للمفعول أصل ٣٠٩ برأسه وفي هامش نسخته بغير خطه

انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشري وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله الا ان ناب) قال اللقاني معناه ان فعل المجهول متعد بالنسبة الى مرفوعه وفيه نظر اذ التعدي الى شئ هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى انه مقتضى كلام المصنف ساقط لان المتعدي المقابل للازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف في العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطلق المتعدي على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء انهما ليسا كالشئ الواحد من كل الوجوه والا لم يجز الفعل بينهما وخلف بضرب زيد ولم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع ان الفاعل غير منصرف ونحو أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اذ لا فاعل هنا ونحو ضربي زيدا والضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رد به على هشام وانه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل مر يزيد وعمرا بالنصب لبقاء معنى المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشري يشمل ذلك صام وقعد اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان

المتعدي وله علامتان احداهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله * علامة الفعل المعدى ان تصل * ها غير مصدر به العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به) أي بضرب (هاء ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) ألا ترى انك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فانه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا (و) المتعدي (حكمه أن ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب) أي تأملتها (الا ان ناب) المفعول به (عن الفاعل) فانه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك أشار الناظم بقوله * فانصب به مفعوله ان لم ينب * عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان أصل العمل للافعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشئ أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع (الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهي) مطردة فالاولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى انه لا يقال

قوله أن يصح ان تتصل الخ يقتضي ان نحو صام وجلس متعد دائما ولو لم تتصل به الهاء المذكورة لانه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويجاب بان المراد الصحة في كل وقت وهذان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدي ونحو أفعال الانشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته انه يبنى من فعل الفاعل المتعدي والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء

فهما مثلا حينئذ لازمان انتهى وقال اللقانى رحمه الله أعلم ان كلامه صريح فى ان علامتى اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أى متى وجدتا أو احداهما فى فعل كان متعديا منعكستان أى متى انتفتا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل اما أن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فاذا كان الاول متعديا والثانى لازما فاين الواسطة التى لا توصف بتعد ولا لزوم وهى القسم الذى صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم ان قول المصنف ان تتصل به هاء ضمير غير المصدر له قيد آخر وهو وغير الخبر وحذفه للعلم به من جعل المتعدى مقابلا للأفعال الناقصة وقسيما لها مع ما صرح به فى بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنته أو كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة بمنزلة المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم ان قوله أن لا يتصل الخ له قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالافعال الناقصة فالتقدير أن لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة فى غاية الوضوح انتهى وفيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وان أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للايضاح (قوله لا يقال زيد خرجه) قال اللقانى فيه بحث لان المحققين من النحويين على ان الفعل القاصر الذى يتعدى الى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل اليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذى يسمى منصوبا على اسقاط الخافض كما فى واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعى فقد لا يرد (قوله من وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدنوشرى مشكل بنحو حسن زيد اذ حسن من أفعال السجايا كما قيل وهو يزول المرض بنحو ويجاب بانه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل ويأباه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر ان حسن ليس من أفعال السجايا لان فعل السجية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو ان يدل على عرض) قال الدنوشرى يقتضى ان سائر الافعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجاب بان العرض هنا مخصوص وينظر هل الافعال الدالة على النظافة والدنس داخلة فى قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشرى هذا يشمل نحو علم وفهم مع انه متعد اللهم الا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان منزلة الثابت وأقول فحينئذ يشكل على تعريف أفعال السجايا ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) فى عده من أمثلة العرض تنكيت على الناظم حيث عده من أفعال السجايا فاقتضى انه من الاوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) أنظر هذا مع عد الناظم له فى أفعال السجايا وقول شارح القصارى المار فى كلام الشارح الدال على ان أفعال السجايا بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشرى مردود بانه حينئذ من أفعال السجايا وليس قاصرا ولو عبر بدل صار بكان كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع الا متعديا لتمكن المطاوعة وذكر الفارسى ان اللازم قد يكون مطاوعا نحو قول يزيد بن الحكم

* بأجرامه من قنة النيق منهوى * وفى الشعر أيضا منغو وهما من هوى وغوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لأهويته وأغويته كما تقول أدخلته فاندخل قال ابن هشام قال الجوهرى وقد يقال اندخل فى الشعر وليس بفصيح (قوله والمطاوعة قبول الاثر الخ) قال الدنوشرى المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السبكى وجدت بخط والدى أنه يقال كسرته فانكسر ولا يقال

زيد خرجه عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وانما يقال الخروج خرجه عمرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو اليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجية) بالسين المهملة أى الطبيعة والسليقة (وهى ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها (نحو جبن وشجع) من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التى لا شعور لها بما يصدر عنها أو ضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصارى واليها الاشارة بقوله وحتم * لزوم أفعال السجايا والعلامة الرابعة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أى العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كمرض وكسل ونهم اذا شبع) بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار أكولا فليس لازما واليها الاشارة بقوله أو عرضا والخامسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على نظافة كنظف وطهر ووضؤ) بضم العين فيهن ويجوز فى طهر فتح العين السادسة المذكورة فى قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة فى قوله (أو) ان يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد) واليها الاشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدى (فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى) المطاوع بكسر الواو (لواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم

الثامنة

فانكسر ويقال علمته فتعلم يقال فاتعلم وفرق بينهما بان التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمور من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فانه يعقب الانكسار من غير توقف على شئ آخر وينظر في فهمته وحفظته وجرعته الماء هل هو من قبيل كسرته أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فاتعلم ولا يقال كسرته فانكسر والفرق بينهما ان العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشري وكانه أراد السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جمع الجوامع والا فالشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الافراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وماذكره من أنه لا يقال فانكسر يخالف لما نقله الناصر اللقاني عن البيضاوي في تفسير وعلم آدم الاسماء كلها من انه يقال كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال ان حصول الاثر غالب لا لازم (قوله بان حكم الملحق) قال الدنوشري عرف بعضهم الالحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له في التكسير والتصغير وغير ذلك

الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعلل) بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية (كاقشعر واشماز) بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم وأصلهما اقشعرر واشمازز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بان حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاستناد الى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعلل (وهو افوعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كاكوهد الفرخ اذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لافعنلل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كاحرنجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعنلل باصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سألتمونيها فالاول نحو (افعنلل بزيادة احدى اللامين) وهل هي الاولى أو الثانية قولان (كاقعنسس الجمل اذا أبى ينقاد و) الثاني نحو (افعنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في آخره وهي من حروف سألتمونيها (كاحرنبى الديك) بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (اذا انتفش للقتال) فان قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة ان افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز

قد جعل النعاس يغرنديني * أدفعه عني ويسرنديني

قال أبو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت أجيب عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله * كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا * (وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد من قول النظم وعد لازما بحرف جر ويختلف

(قوله كاكوهد الفرخ) مثل به للملحق ردا على أبي حيان حيث قال وكذا اشماز واطمان والالحاق به نادر نحو ابيضض وأما اكوهد الفرخ واكوال الرجل فوزنهما أفعال والواو فيهما أصل انتهى ووجه الرد ان الواو تكون أصلا في بنات الاربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدنوشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدنوشري ان قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بان الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدي بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه نحو ضربت زيدا بالسوط ولم يذكره الموضح لان المتعدي بالنسبة لما لم يتعد اليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراده بالتعدية ههنا ايصال الفعل لمدخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم الباء للتعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الاولى عدد الامثلة انتهى واعلم أن الامور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريح وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الالفية بقي هنا شئ لا بد من التنبيه عليه وهو ان للتعدية أسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا في رسالة من رسائل الفرائد وأما اجراء غير المتعدي مجرى المتعدي فعلى وجوه الى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فان ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم عن صيغته الى صيغة المتعدي وتغيير معناه وهذا مما دق فيه نظر العلامة الزمخشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا في طهارته وعن محمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره فان كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والا فليس فعول من التفضيل في شئ وقال صاحب الكشف قوله ان كان شرحا الخ فيه ايماء الى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لانها شئ واحد رجع المبالغة فيه الى انضمام

الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لان حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق

(اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالاكف الاصابع)

فحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع بن خطفة أبو قبيلة جرير والاصابع فاعل أشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع أى أشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل أشارت الاكف بالاصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) ان كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعى جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته) وكلته ووزنته (والاكثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونصحت لكم ان اشكر لى) وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى وفي التنزيل واذا كالوهم أو وزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعى خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة بن جؤية

لدن بهز الكف يعسل متنه * فيه (كما عسل الطريق الثعلب)

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أى هو لدن أى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أى يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز وفي للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح

(آليت حب العراق الدهر أطعمه * والحب يأكله في القرية السوس)

آليت حلفت ويحتمل أن يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح وأطعمه على تقدير لا أطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في حذف في ونصب الطريق والاصل ذكر

التطهير اليها الا ان اللازم صار متعديا ثم قال ومن هاجل النظير كتعدية تنويهم على نبوأنهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبوأنهم من الجنة غرفا وقرئ لنثوينهم من الثواء وهو النزول للاقامة يقال ثوى في المنزل وأثوى غيره والوجه في تعديته أى لنثوينهم الى ضمير المخاطبين والى الغرف أما اجراؤه مجرى لننزلنهم ونبوأنهم أو حذف الجار واتصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم انتهى وحمل النظير على النظير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه تعدية واظب بنفسه في قول صاحب المفتاح وافتخار اعواظبتها فان واظب نظير لازم المتعدى بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها فيه نظر وقال السيد انه من الحذف والايصال والاصل بالمواظبة عليها الا أنه نزع الخافض وفيه ان الحذف والايصال في مثل هذا ليس بقياسي كما يأتي وقال في رسالة التضمين ان من هاجل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال ان ذلك في عكسه وهو اجراء المتعدى مجرى اللازم كما ذكره في الكشاف في تفسير سورة التوبة حيث ٣١٢ قال عدى فعل الايمان بالباء لانه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد له أيضا ما يأتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضى في قوله * اذا رضيت على بنو قشير * لحمله على نقيضه وهو سخط وما يأتي في باب علامة التانيث وهو كثير في كلامهم وان شاء الله نتعرض له فيما يأتي *(تنبيه)* قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف بالجار لصراحته وشمول الجار المضاف وان لم يكن متأتيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لا يخفى ان هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بانه قد يحذف ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتي في باب حروف الجر من ان الجار قد يحذف ويبقى عمله كثيرا كرب بعد الواو ومن بعد كم اذا جرت بالباء نحو بكم درهم وهو قياس نعم قول الشارح لان حرف الجر لا يعمل محذوفا على اطلاقه مشكل (قوله في وبالاكف حال منها) قال الدنوشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله وقال التفتازاني) قال الدنوشري على كلامه يصح العطف فيهما بالنصب اذ اللام زائدة تقول نصحت لزيد وعمرا بالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرو أولا الذي قاله شيخنا انه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لان ظهور النصب في الفصيح انما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبن كلامه على هذا التقدير انما بناه على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتامل وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فانهما يتعديان بانفسهما فاذا نصب المفعول بعدهما فلا يدعى انه حذف قبل حرف الجر (قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) أى مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعى وقد ذهب بعضهم الى نصب حب على شريطة التفسير كما بينه في المغني وقد تكلم على البيت في ثلاثة مواضع في بحث اذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس

(قوله والثالث قياسي وذلك الخ) قصر القياسى على ماذكر فيه قصور كما يعلم من تصفح كلامهم فى مبحث حرف الجر (قوله وذلك فى أن وان) قيل يشكل على قياسيته فيهما ماسياتى فى كلام الشارح من اختصاص ان المخففة اذا كانت مع صلتها متعجبا منه بحذف الجار نحو * وأحبب الينا ان تكون المقدما * ويجاب بان الكلام فى حروف الجر المتعدية والباء الجارة للتعجب منه زائدة لا متعدية

فى لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أى فى الطريق) وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله فى المغنى (و) الشاهد فى البيت الثانى فى حذف على ونصب حب (أى على حب العراق) والى هذين القسمين أشار الناظم بقوله * وان حذف فالنصب للمنجر * نقلا (و) الثالث (قياسى وذلك فى ان وأن) بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الاولى وسكونها فى الثانية (وكى) لطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا اله الا هو ونحو أوعجبتم ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة) أى بانه لا اله الا هو (ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كى مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كى) مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمنى قاله فى المغنى (واشترط ابن مالك) فى النظم وغيره (فى) حذف الجار من (ان وان أمن اللبس) فقال فى النظم وفى ان وان يطرد * مع امن لبس فمنع الحذف فى نحو رغبت فى ان تفعل أو عن ان تفعل (لاشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى فى أو عن لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن فحذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا فى المراد) فبعضهم قدر فى ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ماذهب اليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار الى هذا فى منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفى الكشاف يحتمل فى أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوى والجواب الاول موافق لقول الموضح فى المغنى وانما حذف الجار فى أن تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى وماذهب اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعدما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن مانقله ابن مالك تبعا لابن العلج من ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر على بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد نشا بعد الاخفش الصغير أبى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون أربعة

* (فصل * لبعض المفاعيل الاصالة فى التقديم على بعض) آخر واصالة المفعول (اما بكونه مبتدأ فى الاصل) والآخر خبر كما فى باب ظن (أو) بكونه (فاعلا فى المعنى) والآخر مفعول معنى كما فى باب أعطى (أو) بكونه (مسرحا) أى مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقديرا والآخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقديرا) كما فى باب اختار فيتقدم كل من المبتدأ فى الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيدا فى ظننت زيدا قائما) فتقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ فى الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر

(قوله لطولهن بالصلة) ان قيل هذا يقتضى جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بان الموصول الحرفى عهد سده مسد جملة نحو علمت ان زيدا قائم ولم يعهد فى الاسمى فعلم أن للحرفى مزيدا اعتبار فى الطول وقال السهيلى حذف الجار مع الحرفى دون الاسمى استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت فى أن تفعل الخ) قال الدنوشرى صريح كلام جمع هنا انك اذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بفى ولا عن يكون لبسا وهذا يخالف ما صرحوا به فى مواضع من ان ذلك اجمال لا لبس فلينظر هل اطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشرى قد يتوقف فى تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد اما فى واما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا فليتأمل (قوله لكان قولا قويا) استدل

له ابن مالك بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تاخير منصوب الفعل اذا كان ان مشددة أو مخففة لانه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وخلت أن أستفعل فاما تان الآيتان فقال الاخفش التقدير لان وجواز هذا انما يترتب على تقدير الجر أما لو قدر النصب وانه يكون مثل علمت أنك منطلق وان المنصوب باسقاط الحرف فرع عن المنصوب بمتعد فلا يقع الا حيث (قوله خلافا للاخفش)

أى فانه قال يقاس عليه اذا أمن اللبس كقوله * وأخفى الذى لولا الاسى لقضانى * أى لقضى على *(فصل)*

(وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما الان زيدا فاعل معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أومن القوم) فتقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى اليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز واليه يشير قول النظم والاصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الاصل) فيجب التقديم كما أشار اليه النظم بقوله *ويلزم الاصل لموجب عرا* (كما اذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا و (كاعطيت زيدا عمرا) وكاخترت الشجعان الجند وياتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أوكان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا الا قائما و (كما أعطيت زيدا الا درهما) وما اخترت زيدا الا القوم وياتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الاول ضميرا نحو) العالم ظننته مجتهدا و (انا أعطيناك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم وياتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الاصل فيجب التاخير واليه أشار الناظم بقوله *وترك ذاك الاصل حتما قد يرى* (كما اذا اتصل) المفعول (الاول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيدا غلامه و (كاعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمرا (أوكان الاول (محصورا) كما ظننت قائما الا عمرا و (كما أعطيته الدرهم الا زيدا) وما اخترت القوم الا بكرا (أو) كان الثانى (مضمرا والاول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا) اما الامتناع فى الاولى فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلان المحصور فيه واجب التاخير وأما فى الثالثة فلانه اذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه (فصل يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والاصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والاولى (و) فى نحو (الا تذكرة لمن يخشى) والاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى (وكالايجاز والاختصار وذلك (فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه أى الاتيان بسورة من مثله (واما) لغرض (معنوى كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن أى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أولاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كان يكون محصورا) فيه (نحو انما ضربت زيدا) لان الحذف ينافى الحصر (أو) يكون (جوابا) لسؤال (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة أجز ان لم يضر * كحذف ما سيق جوابا أو حصر
*(فصل *وقد يحذف ناصبه) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله ويحذف الناصبها (ان علم كقولك لمن سدد) بالمهملة (سهما القرطاس ولمن تأهب لسفر مكة ولمن قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (باضمار تصب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب باضمار (تريد) ودل

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو فى هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما ياتى أما الامتناع فى الاولى الخ (فصل) (قوله لغرض) قال الدنوشرى مشكل فى جانب الله تعالى لان الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شئ على شئ (قوله أى العورة) قال الدنوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أولا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكت قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيدا انتهى ولعل المراد انه اذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والاول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر

و بهذا يندفع ما يقال الحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتذر عليه عن المصنف فى اسقاطه هذا القسم بانه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب *(فصل)*

(قوله وفيما جرى الخ) قال اللقاني الفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له والجاري مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أي كثير الدور على الالسنة (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشري فيه نظر فان العامل محذوف واذا حذف وجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيته في مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله (هذا باب التنازع في العمل) (قوله مذكوران) قال الدنوشري يقتضي ان لا تنازع بين العاملين المحذوفين أو المحذوف أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب باضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك الحذف كما أشار اليه الناظم بقوله * وقد يكون حذفه ملتزما * وذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال كزيدا اضربته) لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) فيما سيأتي (كيا عبد الله) لان يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض (وفي الامثال) العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أرسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها أصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الامثال) في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير (نحو انتهوا خيرا لكم) فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين (وفي التحذير بإياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (اياك والاسد) فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متأخرا (عن اياك أي اياك باعد) على أحد التقديرين الآتيين في باب التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد أي (واحذر الاسد) والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الاسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير اياك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي باعد) رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الاسد الاسد) بتقدير احذر (وفي الاغراء) بشرط (أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة و) التكرار (نحو السلاح السلاح بتقدير الزم) في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك

(هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا باب الاعمال)

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهانهما) في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف (ويتأخر عنهما) أي عن العاملين (معمول غير سببي مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما (وهو) أي المعمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها اثنا عشر مثالا مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيدا ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع أقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل في

فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال القائل زيدا أي ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء ان التنازع لا يتأتى بعد النطق وانما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد ان يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما كالعطف أو الترتيب نحو آتوني أفرغ عليه قطرا أو يكون خبرا عن اسم نحو زيد مكرم ضارب أخاه وتوقف شيخنا في هاؤم اقرؤا كتابيه من حيث الارتباط فينبغي بيانه فذكرت له ان طلب أخذ الكتاب أعم من طلب قراءته فبينهما ارتباط بالعموم والخصوص ولم يرتضه وينظر هل يجوز في الآية ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاول أو معطوفة عطف بيان كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان وقال يا آدم ويكون العمل للاول أو الثاني ولا تنازع أو لا يجوز على التنازع في الآية ينظر هل ذلك يشكل على اشتراط التصرف في العاملين فان قيل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للتصرف فليبين وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد ان يكون عند قول الشارح الآتي واستفيد من أمثلة الموضع الخ والحاصل ان الشرط كما في المغني في الباب الرابع ان يكون بينهما ارتباط اما بعطف نحو أرجو وأخشى وأدعو الله أو يكون الثاني جوابا للاول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو جوابا صناعيا نحو آتوني أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للاول نحو وأنه كان يقول سفيهنا وأنهم ظنوا كما ظننتم قال في الحواشي ولينظر هاؤم اقرؤا كتابيه

فقال يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للمتصرف ان مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد بكون الاسمين مشبهين للفعلين انهما يشبهانهما في العمل لا في التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا اشكال في التنازع في اسم الفعل لانه مشبه للفعل في العمل فليحرر (قوله ٣١٦ أقام أو قعد) الانسب بما بعده العطف بالواو (قوله والاصل آتونيه) قدره الزمخشري آتوني قطرا وهو الصواب لان الموضع لا يجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السنباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتي التصريح به في كلام الموضح في الحديث الآتي وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام (قوله وقد يتنازع في ثلاثة) فيه اشارة الى انه لم يسمع في أكثر من الثلاثة ولهذا قال في الحواشي لا يقال عاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع في أكثر من ثلاثة اه ومثله في المرادي واعترض بانه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * قعدت فلم أبغ الندى عند سائب

وفي البخاري في باب امر النبي صلى الله عليه وسلم الذي لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا قال الكرماني ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال سلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال الدنوشري والصواب ولما لعدم استقامة الوزن الا بذلك والبيت من الطويل اهـ وأظهر منه كما يرشد اليه المعنى ان الصواب تستكسه أي تطلب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذي رأيته بخط المصنف في الحواشي ياصر بالياء المثناة تحت وفي الصحاح أصره يأصره حبسه اهـ والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده

طلب المرفوع أقام أو قعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع أقام ويضرب عمرا وعكسه ضربت وأقام زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال

كيحسنان ويسيء ابناكا * وقد بغى واعتديا عبداكا

والموضح اقتصر في الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني أفرغ عليه قطرا) فآتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على انه مفعول له وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه ولو أعمل الاول لقيل أفرغه (ومثال الاسمين قوله

عهدت مغيثا مغنيا من أجرته) * فلم أتخذ الا فناءك موئلا

فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية وأعمل الثاني لقربه وأعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبني للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه) فها اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه وأصل هاؤم هاكم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البحر عن صفوان بن عسال ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم هاؤم فقام الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم قال المرء مع من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا اهـ قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكني لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث اهـ قلت قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان أعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان أعملت الاول اهـ وسيأتي الكلام في الواقع بعد الواو واستفدنا من أمثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون (في اثنين ظرف وهو دبر و) نائب (مصدر) وهو ثلاثا فأعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر وأعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول أبي الاسود

كساك ولم تكسه فاشكر له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ولا يفارقك وفيه مدحه بالمحبة والمودة (قوله لان الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا انما يتم لو كانت علة اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أساس فى الكلام على تعريف التنازع الذى اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا ناقص وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قرروا فى غير موضع ان العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمبتدا اذا كان جامدا يعمل فى الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا) انما يحسن هذا لو علل أولا عدم التنازع فى الحرفين بعدم السماع والمناسب لما علل به ان يقول ومنع ان التنازع لا يكون الا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بان تطلب الخ) لا يخفى ما فى ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن تعمل فى محل لم تفعلوا وليس كذلك وكان الاظهر فى الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لان لم طالبة لتفعلوا وان لم تفعلوا وقد بينا فى حاشية الالفية ان العامل فى تفعلوا لم لا ان كما قد يتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) قال ٣١٧ الدنوشرى مردود بان المصرح به ان ذلك غير شرط (قوله ورد بان منصوب عسى لا يحذف) قال السنباطى أى على اعمال الاول لانه يضمر فى عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب بقى انه اذا عمل الثانى يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها اذ هى حرف لا يضمر فيها وأيضا انما يضمر المرفوع واسم لعل منصوب وحينئذ ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لان التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السنباطى أى اذا عمل الاول واذا بطل اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما كما سيأتى فى كلام الشارح ولا ينافى هذا قول ابن الخباز فى سرنى اكرامك المثال وجب نصب عمرا بالثانى لا بالاول لاحتمال حمله على حذف معمول الاول لدلالة الثانى لا انه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقانى يعنى لان الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا مفصولا به فان تقدم فالاول والا فالثانى (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطى يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما اذا كان الجامد أولهما فان كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتامل (قوله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب الخ) قال اللقانى فان قلت فما حكم فعلى التعجب فى التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجمله وأحسن بزيد وأجمل به وقال الشهاب القاسمى هذا ممنوع بل يصح التركيب الاول لان فيه حذف المتعجب منه فى الفعل الاول وهو جائز لقرينة كما قال فى الالفية وحذف ما منه تعجبت استبح * ان كان عند الحذف معناه يضح والقرينة هنا ذكره فى الثانى وقوله وأحسن بزيد وأجمل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقانى أشار به الى المنع سواء أعمل الثانى كما فى أيهم

قال المرادى فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم أعمال الثانى اه (وقد علم مما ذكرته) فى حقيقة التنازع من أن المتنازعين لا بد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلفى الاسمية والفعلية (ان التنازع لا يقع بين حرفين) لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم فى تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل الشاطبى عن الفارسى انه أجاز فى التذكرة التنازع فى قوله

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو اه وسيأتى الكلام عليه فى باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثانى ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف (و) علم من تقييد العاملين بالتصرف انه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلين أو اسمين أو مختلفين لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال أحمد بن الخباز فى النهاية فاذا قلت سرنى اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثانى لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله اه (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) فى كتابه المدخل (اجازته فى فعلى التعجب) مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى أو بلفظ الامر فالاول (نحو ما أحسن وأجمل زيدا) فتعمل الثانى فى الاسم الظاهر وتعمل الاول فى ضميره وتحذفه لانه فضلة (و) الثانى نحو (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثانى فى الظاهر المجرور وتعمل الاول فى ضميره المجرور ولا تحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عند لانه بصرى ويحذف على القول بان المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينه وبين معموله اذا أعمل الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتاخير انه (لا) يقع التنازع (فى معمول متقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته) لان الثانى لم يات الا بعد ان أخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته

ضربت وأكرمت أم أعمل الاول كما في أيهم ضربت وشتمته على ماسيجيء قال الشهاب القاسمي هذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت والآخر أيهم ضربت وشتمته وانما يأتي ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه ليس كذلك فينبغي أن يوجه بانه أشار الى أنه لافرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر باو اشارة الى أنه لافرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتامل (قوله خلافا للفارسي) ظاهره أن القائل بجوازه في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط وان الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر الفرق وانظر على قول الفارسي اذا تنازع ثالث متأخر اثنين منها والظاهر انه يضمر في الاخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الاضمار في الملغي أولا كان أو غيره عند مجوزه في المتقدم لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر الذي هو المحذور (قوله متى تصب الخ) رواه في المغني بنصب مهما وجعله شاهدا لابن يسعون على ان مهما حرف

عد بل مدخول الاستفهام (خلافا لبعضهم) في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قدار تكبوه في نحو أفلم يسيروا في الارض فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بان هذا الحكم ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لان الاول استقل به قبل مجيء الثاني (خلافا للفارسي) فانه أجاز في قوله * متى تصب أفقا من بارق تشم * ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال وأقول الذي يظهر أن تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز عمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا للكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) * وهيهات خل بالعقيق نواصله

(خلافا له) أي للفارسي (وللجرجاني لان الطالب للمعمول) وهو العقيق (انما هو) هيهات (الاول وأما) هيهات (الثاني فلم يؤت به للاسناد) الى العقيق (بل لمجرد التقوية) والتوكيد لهيهات الاول (فلا فاعل له) أصلا (ولهذا قال الشاعر) فاين الى أين النجاة ببغلتي * (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس) فاللاحقون فاعل أتاك الاول وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك) على اعمال الاول (أو أتوك أتاك) على اعمال الثاني وليس بمتعين لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه (لا) تنازع (في نحو) قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه * (وعزة ممطول معنى غريمها)

وبنه ثم قال انه مفعول بتصب واقعا ظرفا ومن بارق تفسير لهما أو متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى أي شيء تصب في أفق من البوارق تشم فليراجع (قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ما ذكر لا يمنع أنه منه بناء على مذهب الفراء فينبغي أن يوجه بان الثاني لما لم يكن له فائدة الا التوكيد لموافقته الاول لفظا ومعنى واتحاد المعمول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتامل (قوله في نحو وعزة ممطول الخ) قال ابن عصفور في شرح الابيات يجوز التنازع فيه ثم انه قدر كونه تابعا من الفاعل وفاعله ممطول فممطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب الكوفيين أحدها ان يكون رافعا للغريم كما يقول الفراء في قام وقعد لانه أخوالك الثاني أن يكون الاصل معنى هو فحذف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضميرا مستترا على قولهم ان الصفة اذا جرت على غير من هي له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لانه في نية التقديم وارتبط معنى بعزة لان الضمير فيه لما أضيف اليه ضمير المبتدا كأنه قال غريمها وجوزه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك انه قال وانما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لانهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في ان ربطوه به فلذلك أجروه مجراه في الاستتار وان قدرت عامله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أي ممطول غريمها معنى غريمها الا على انه مضمر لان الكوفيين لا يجوزون في باب التنازع الاضمار قبل الذكر ولهذا لا يجوز أن يكون

هذا على قول بقية الكوفيين في استتار الضمير في الصفة وتجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله لان هذا يأتي الخ) دفع هذا اللقاني بان نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الاصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف انما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضرب وأكرم أخاه ولا اشكال فيه فليتأمل اه قال الشهاب قوله والمصنف انما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لان السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا والا لم يصح ٣١٩ هذا التعليل بمجرده فالاشكال

لانه لو قصد فيه التنازع لاسند أحدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لان أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيأ فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه وأقول ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين أخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدا وليس ممطول ومعنى خبرين لها (بل غريمها مبتدا) ثان مؤخر عن خبره (وممطول ومعنى خبران) لغريمها خبر بعد خبر (أو ممطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لان الوصف يجوز وصفه على الاصح وحجة المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد الى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع انه (لا يمتنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لان السببي) وهو أخاه (منصوب) باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك ان أعملت الاول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع انه لو كان منه لزم اخلاء العامل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا أنا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد الا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

* (فصل اذا تنازع العاملان جاز اعمال أيهما شئت باتفاق) * من البصريين والكوفيين لان اعمال

بحاله فليتأمل اه واعلم ان التحقيق ان المراد على الارتباط كما أشار اليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لاجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكر أخاه وهذا يمكن ان يستفاد من كلامه هنا بان يكون مراده بقوله ولا في نحو عزة الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله في نحو زيد اضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يبعده اطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لان الوصف الخ) أي فكونه صفة مبني على ان الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها يوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز واطلاق الشارح يوهم عدم الفرق بين العامل وغيره ثم ان كونه صفة مبني على ان المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لانه خفي الأعراب فجاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس ممطول خلافا لمن غلط لان المبتدا لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل اليه) فيه انهم جوزوا في باب الاخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم وأيضا الاشكال في جواز زيد ضرب أخاه وأكرم معه فما الفرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدنوشري سبق ما فيه من المناقشة وانه ما المانع من ذلك * (فصل) * (قوله جاز اعمال أيهما شئت) قال الدنوشري فيه نظر لانه سيأتي عن الفراء في نحو قام وقعد أخواك ان أخواك

معمول للعاملين معا فليتأمل اه ولك أن تقول ما يأتى عن الفراء انما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما يأتى فلا ينافى انه يوافق على جواز اعمال الاول أو الثانى (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والاحق بالعمل الاقرب لا الاسبق قال الدمامينى وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افادة الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين واشموله ما اذا كان التنازع فى أكثر من عاملين وان كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه فافاد ان الثانى أولى بالاعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الاول عند البصريين وهذه الاولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من انه لا يحفظ من كلامهم اعمال الثانى وقال الدنوشرى قوله فهل يلحق الخ ٣٢٠ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الاخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى عما قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الاول أولى بالعمل مما سواه والثانى أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه قال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه ان المقصود بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرره شراح الكافية فراجعه (قوله ولان الاضمار الخ) قال اللقانى فيه أيضا بحث لان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشئ مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب القاسمى جواب هذا البحث ان هذا لا يضرنا لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار قبل الذكر فى حد ذاته التأخير ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة ان وروده فى غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين الاضمار وهو واضح فتامله (قوله وفى الباب) قال اللقانى لا يفيد اطراد الجواز لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد وقال الشهاب القاسمى جوابه انه لو صح هذا لم يثبت فى العربية حكم من الاحكام لوروده ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شئ على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائى ومن بعده يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد فلا يقاوم النثر والنظم

كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم فى المختار هل هو الاول أو الثانى أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الاول لسبقه و) اختار (البصريون الاخير لقربه) والى هذا أشار الناظم بقوله

ان عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبل فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهل البصره * واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران لم أر فى ذلك نقلا (فان) تنازع اثنان و (اعملنا الاول فى المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (اعملنا الاخير فى ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك و بعضهم) كالسيرافى (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لانه فضلة) وهو الذى يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب

(بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه)

فاعملت الاول وهو يعشى فرفعت شعاعه وأعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية و يعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله (ولنا) من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع (ان فى حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل فى شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وان أعملنا الثانى) على اختيار البصريين (فان احتاج الاول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) ان لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة (لان الاضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحا به (فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور بربّ والمرفوع على الفاعلية بنعم و رتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة (و) جاء الاضمار قبل الذكر (فى) هذا (الباب) الذى نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا (نحو) قول بعض العرب (ضربونى وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته

البصريين في الاضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الاحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيلي لانه لا يقال انه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم والكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة (قوله لانه يجوز

التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر

جفوني ولم أجف الاخلاء انني * لغير جميل من خليلي مهمل

فأعمل الثاني ونصب الاخلاء وأعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك (والكسائي وهشام) الضرير (والسهيلي) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر و (تمسكا بظاهر قوله) وهو علقمة ابن عبدة يمدح الحرث بن جبلة الغساني (تعفق بالارطى لها وأرادها * رجال فبذت نبلهم وكليب (اذ لم يقل تعفقوا) على تقدير أعمال الثاني (ولا أرادوا) على تقدير أعمال الاول ويمكن أن يجاب عنه بانه أعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجميع لانه يجوز أن ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور وهذا قول الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أي استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما في المغني (فالعمل لهما) لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قام وقعد أخواك) فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اهـ (وان اختلفا) أي العاملان في طلب المعمول فان كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربني وضربت زيدا هو) انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما أخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول لمرفوع مع أعمال الثاني (وان) أعملنا الثاني و (احتاج الاول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل اليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف جر (فان أوقع حذفه) أي المنصوب (في لبس) ظاهر (أو) لم يوقع في لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه في المسائل الثلاث فالاولى (نحو استعنت واستعان علي زيد به) فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فأعملنا الثاني وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو أضمرناه مقدما قبل استعان لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع في لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا اياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فأعملنا الثاني فيه وأعملنا الاول في ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظنني وظننت زيدا قائما اياه) فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فأعملنا الثاني ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم نحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر

أن ينوي الخ) أولان في تعفق ضميرا يعود الى العائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تأويله بالمذكور) الاحسن أن يقال باعتبار تأويله بذلك أو بما ذكر لان الافراد في مقام الجمع من خصائص الاشارة والموصول كما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله والحاصل الخ) قال السنباطي هذا الذي ذكره توطئة لكلام الفراء لا حاجة اليه بل مغير لمقصود المتن فليتامل (قوله في لبس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر ان حذفه مطلقا لا يخلو عن لبس في الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشري صريح قوله فلا يعلم الخ انه من باب الاجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أوقع في لبس يخالفه و بعضهم قال لو حذف به هنا الفهم انه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المحذور وهذا أحسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بان خبر كان والمفعول الاول والثاني من باب ظن يجوز حذفه لدليل فايجابهم ذكره واضماره مؤخرا مشكل على ما قالوه فليتامل اهـ وما نقله عن بعضهم قاله

الشهاب القاسمي فانه وجب اللبس بان المتبادر استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثاني يعني مع ان المراد استعنت بزيد اما لو أريد استعنت على زيد فينبغي جواز الحذف اذ المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فان المصنف صحح حذفه لانه دليل (قوله لانه عمدة في الاصل) قال الشهاب القاسمي المجوز للحذف يرى انه صار فضلة أو في

ضو رثها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على اسقاطها من نسخته وانظر ماوجه ذلك وعدم ضمها الظن مع ان التعليل الاول مطرد فيها لان خبرها مرفوع في الاصل والقول الثاني يأتي فيها نعم تعليل الاخير لايجري فيها فان الحذف لدليل انما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهره ان القائل بذلك بعينه وينبغي تصحيح جوازه بل يعينه كلام ابن مالك في شرح التسهيل وقد يقال اظهاره يخرجه عن التنازع كما قيل فيما اذا لم يطابق المفسر (قوله لانه حذف الخ) قال اللقاني ان قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف من الاول

فيمتنع وقد تبين انه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما ارادفه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون الاول لفصله عن المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها متهيئ للعمل فيها لان التهيؤ بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشري اذا أعملنا فيه الثاني تعين أن يقال علماني وعلمت الزيدين قائمين اياه فليتامل وقال السنباطي هذا المثال من أفراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتامل فقول الشارح نقلا عن أبي حيان فلا بد أن يقال اياه متقدما أو متأخرا لا يوافق كلا المذهبين الآتيين في المسئلة المذكورة (قوله اختلف المخبر عنه الخ) قال الدنوشري يغني عنه قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتأمل (قوله خبرا عن اسم الخ) مفعولا) قال اللقاني تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له الا انه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير لان مخالفته انما تحصل بافراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسر له) أي للضمير بدليل التصريح به فيما سيجيء (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنازع فيه مع ان التنازع في اسمين معا والجواب ان الحصر بالاضافة الى الاسم المخبر عنه (قوله وجب العدول الى الاظهار) وكذا ان امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطي في شرح الجزولية تقول ان تزرني ألقك فان أعملت الاول قلت ان تزرني ألقك في هذه الحالة راكبا أي ان تزرني راكبا ألقك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر والاجود اعادة لفظ الحال كالاول وفي كتاب المسائل وهو شرح الايضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع في الحال لانها لا يكنى عنها

مبتدأ (وقيل في باب ظن) وكان (يضمر مقدما) كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننتنيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابيه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضمر ولا يحذف بل (يظهر) كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضمر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل) فان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أحد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفرعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول اياه متقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان (وان كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب) لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومر بي زيد (وقيل يجوز اضماره كقوله

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

فأعمل الثاني وأضمر في الاول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى والى ما تقدم أشار الناظم بقوله

وأعمل المهمل في ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما

ثم قال

ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه ان يكن هو الخبر

(مسئلة اذا) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و (احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج اليه (خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفا في الافراد والتذكير أو غيرهما) من التأنيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الاضمار (الى الاظهار) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وأظهر ان يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا

(نحو أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين وذلك لان الاصل) قبل الاعمال (أظن ويظنني الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما (فأظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا وأخوين

(قوله وبجوابه الخ) قال اللقاني الحق انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أظن وأعماله اهـ وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذي قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجاب بمنع أنه لزم التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمثنى والمفرد لا ابهام فيه بل هو أمر معلوم وايضاحه ان المتكلم لما قصد أن يأتي بمفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له *(هذا باب المفعول المطلق)* أخره عن المفعول به المتقدم في باب تعدي الفعل ولزومه نظر الان ذلك أحوج للاعراب لانه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضي لانه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته ان صيغ المفعول المطلق التي هي ٣٢٣ صيغ المصادر بعينها للاثر

مفعولا) ثانيا لانه أخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فاعملنا الاول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيدين أخوين) على انهما مفعولان لاظن (وأضمرنا في الثاني) وهو يظنني (ضمير الزيدين وهو الالف) في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول (وبقي علينا المفعول الثاني) ليظناني (يحتاج الى اضماره وهو خبر) في الاصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التي هي الآن المفعول الاول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به فان الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الاخوين (وفي كل منهما محذور) لا محيص عنه (فوجب العدول الى الاظهار فقلنا أخا فوافق المخبر عنه) وهو الياء في الافراد (ولم يضره مخالفته لاخوين لانه) أي أخا (اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) في هذه المسئلة قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث (والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد) وجوابه ان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم (وعن الكوفيين انهم أجازوا فيه وجهين حذفه واضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه) فيقولون على الحذف أظن ويظناني الزيدين أخوين ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الاضمار أظن ويظناني اياه الزيدين أخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتأخيره وهي تأخير المفسر مفقودة هنا وان أعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق

(هذا باب المفعول المطلق أي الذي يصدق عليه قولنا مفعول)

بغير صلة (صدقا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيدا بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي (و) المفعول المطلق (هو اسم يؤكد عامله) فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أي نوع العامل فيفيده زيادة على التوكيد

الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سيأتي عن السيد وقال السيد أمير بادشاه في رسالته في الحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضي وأنت خبير بانه لا يعقل في مثل الحسن والموت اذ لا يعقل تأثير وايجاد منه قال فان قال المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يأبى عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التأثير وانما كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التأثير والاثر فلزم وجود التأثير والاثر في كل مصدر خاء منه فعل فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته

لمشاركته اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه (قوله أي الذي) أشار الى وجه تسميته بذلك فان قيل لاي شئ قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشئ فالجواب لانه الذي فعل حقيقة ويرد عليه نحو قمت اجلالا لك وقطعت قيامي وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل اليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا انما (قوله يؤكد عامله الخ) قال الدنوشري قال الدماميني تبعا للرضي المراد انه يؤكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فان الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل الا على الحدث فلم يتحدا والاتحاد شرط في التأكيد اللفظي الذي هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا وقال الابدي ليس هذا من التأكيد اللفظي بل من التأكيد الرافع للتجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشري يؤخذ من كون المصدر مبينا للنوع رد قول ابن حجر في شرح المنهاج في باب الطلاق ردا على امام الحرمين انه لا يصح أن يكون ثلاثا في قولك أنت طالق ثلاثا مفعولا مطلقا لانه مبين ولا يكون الا تمييزا لان التمييز مبين ووجه الرد ان المفعول المطلق مبين أيضا

فتبيينه لايمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأو فى قوله يبين نوعه مانعة خلو فلا يضر ان المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصر واعليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو ضربت ضربتى الامير أو ضربا شديدا (قوله أو عدده) ان قلت ظاهر كلامه الحصر فى الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا فانا لانجد فرقا بينه وبين اضرب زيدا وذلك لا تاكيد فيه قلت المصدر فى الاصل مؤكد فانه مجامع لعامله فى الاصل وبهذا باين اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وانما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة اليه لان المفعول المطلق من المنصوبات والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا كخبر كان ضربك ضربا شديدا ياباه مثال المصنف ويرد بان المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق فى تعريفه ونعم ما فعل لان النصب حكم من أحكامه فاخذه فى التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الامير) قال السنباطى سياتى فى كلام الموضح قريبا ان نحو هذا مما ناب فيه صفة المصدر عنه لان تقديره ضربا مثل ضرب الامير فكان الاولى التمثيل بضربا شديدا انتهى وقال المصنف رحمه الله تعالى فى الحواشى قال ابن معطى النوعى اما نكرة موصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف نحو ضربته ضرب زيدا وأجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يستحيل أن يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب ثم حذف الموصوف ثم المضاف وأجيب بان هذا موجود فى ضربته الضرب المعهود اذ يستحيل ايقاع الضرب المعهود وانما وقع

(أو) يبين (عدده) أى عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن المبتدا (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الامير أو) ضربت (ضربتين) فالاول مثال لما يؤكد عامله والثانى مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو) ضربك ضربتان و(ضربك ضرب أليم) فانه وان بين العدد فى الاول والنوع فى الثانى لوصفه بالاليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فانه وان كان توكيد العامله فهو حال من الضمير المستتر فى عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والى ان المفعول المطلق يفيد المعانى الثلاثة أشار الناظم بقوله * توكيدا أو نوعا يبين أو عدد * (وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الامثلة (والمصدر) كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل وهو (اسم الحدث الجارى على الفعل) وليس علما ولا مبتدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح فى باب أعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو) غسلا ووضوأ وعطاء من قولك (اغتسل غسلا وتوضا وضوأ وأعطى عطاء فان هذه) الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لان اغتسل قياس مصدره الجارى عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره الجارى عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجارى عليه الاعطاء

مثاله وأجاب الجوينى بان ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفا لان ذا اللازم الجنسية لا ينتصب على المصدر الا اذا وصف لفظا كضربت الضرب الشديد أو تقديرا كضربت الضرب أى الكامل على حد قولهم زيد هو الرجل أى الكامل فى الرجولية قال الدنوشرى فائدة قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب أكثر من مصدر واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو عن أن يكون عين الاول أو لا فان كان عين الاول نصبهما الفعل على أن يكون الثانى تاكيدا للاول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا وضربت ضربا ضربا ضربا وان لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضربا ضربتين فذهب الاكثرون منهم الاخفش وابن السراج والمبرد الى أن الفعل لا ينصبهما بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل أو منصوب باضمار فعل وذهب السيرافى وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر الى ان الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وان اختلف أنواعها ومذهب الجماعة أصح (قوله وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيد بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أى الاثر لا المصدر الذى هو التاثير قال واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التاثير والاثر انتهى وقضيته ان صيغ المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لايقاع ذلك الاثر والا يلزم التجوز فى كل مفعول مطلق ولا سبيل اليه لوجود امارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وفى عدم التمييز بين التاثير والاثر وان صرح به ابن سينا نظر لانهما من مقولتين مختلفتين فالاول من مقولة الفعل والثانى من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجى بين التاثير والاثر على ما هو رأى الاشاعرة لا ينافى الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل من الشمس فى البيت أمر موجود لكن اذا نسب الى الشمس يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى وكانه أراد بالاتحاد الخارجى انه لم يتحقق فى الاضاءة والاستضاءة فى الخارج أمر زائد على الضوء والا لا يصح الحكم بان النسبة التى هى من الامور الاعتبارية فهى عين الوجود الخارجى وقوله لا ينافى الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من ان العلم والمعلوم واحد بالذات وبالاعتبار اثنان وفيه كلام

وخرج

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لايناسب صنيع المصنف لانه ظاهر في انهما يدلان على شئ واحد وانما امتازا بالجريان على الفعل وعدمه الا أن يحمل قوله اسم الحدث على ماهو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة فيدخل اسم المصدر لانه اسم للمصدر الذي هو اسم للحدث اذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجاري في اخراج اسم المصدر بل كان يقول لخرج اسم المصدر لانه اسم لفظ المصدر لا اسم الحدث لان معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما ان معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتامل (قوله فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقاني في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر اذ قوله جزاؤكم وان كان لفظه مصدرا معناه المجزي به لحمله جهنم فمعنى الآية ان جهنم هي الشئ الذي أنتم تجزون به وفي الكشاف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل النصب بمعنى الفعل الذي تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتامله متصفا (قوله سربال طباخ) السربال القميص (قوله أصلان) قال الدنوشري ينظر على مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لان الفرع الخ) قال الدنوشري قد يمنع ذلك فان قيل هذا خاص بالالفاظ ولا فائدة له اذا لم يكن كذلك قلنا بل فائدته اذا لم يكن كذلك تعلق الغرض بذكره اذا كان أنقص من الاصل وتوسيع الطريق اذا كان مساويا لاصله وماذكره هنا من ان الفرع لابد فيه من معنى الخ لا يخالف ماذكروه في جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أنقص ولا يجوز أن يكون أزيد من أصله لان الفرع هنا معناه الاولى من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك

وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوأ بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمى المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه أي أخذ منه كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله اما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا ولا فعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو الخبز ماكول أكلا وأمثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قياما وأما قوله

أما الملوك فانت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله

* بمثله أو فعل او وصف نصب * وماذكره من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول النظم * وكونه أصلا لهذين انتخب * (وزعم بعض البصريين) كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر (ان الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون ان الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لابد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

*(فصل * ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق مايدل على المصدر من صفة) له (كسرت أحسن السير) والاصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه

(فصل)

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشري يشعر بان الاصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله مايدل على المصدر) قال الدنوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لان السوط ليس دالا على المصدر اللهم الا أن يقال المراد بدلالته عليه اشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فايتامل (قوله والاصل سرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقاني يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفا وصف المعرف بال بالمضاف وأجيب بانه لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أي من أجل ان الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله أو بالمضاف الى مثله أي صورة اذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرف الخ انظر ماذا يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشري لا يشكل على قوله والاصل الخ ماقال اللقاني انه يلزم وصف ماقبه أل بالخالي

منها وهو محذور لان كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه أل أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتامل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا نطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطي الصماء أن يتخلل بثوبه على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الامير اللص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لان صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب ان التمثيل باعتبار مثل الذى هو صفة محذوفة كما كانت عبارته أن ينطق به غاية الامر ان هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف اليه عنها و ينبغي أن يزاد نحو ضرب الامير على ما قالوه لانه ليس واحدا مما ذكره مما ينوب (قوله اذ الاصل الخ) انما كان الاصل ذلك لانك لا تفعل فعل غيرك (قوله اذا أضيفت اليه) قال الزرقاني أي اذا أضيفت الصفة الى المصدر فان أشد مضاف الى السير والسير مضاف اليه أشد فان قلت الصفة لم تضف الى المصدر الذى هو موصوفها فالجواب انه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل انها مضافة اليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو كلا منها رغدا وأما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لانها لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بان تعرب معمولة لمحذوف أو غير ذلك (قوله والاجازت اقامته الخ) قال الدنوشري

ونابت منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه (وضربت ضرب الامير اللص) اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان أضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله و كذلك صفة المصدر اذا أضيفت اليه نحو سرت أشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو كلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل أكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والاجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبدالله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول أول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعا للفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذى يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك

كقوله   من كل ما نال الفتى * قد نلته الا التحيه

وقوله   هذا سراقة للقرآن يدرسه * والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب

قدير د بانه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتامل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الاسلوب حيث نكر الاول وعرف الثاني بالاضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فان الضمير حينئذ مفعول أول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفا ويقبح رفع جالس

ورفع عبد الله على الالغاء لتوسط العامل و يكون الضمير منصوبا على انه مفعول أي مطلق ووجه قبحه ان الالغاء تقتضي عدم اعتباره وتأكيده يقتضي اعتباره فيتنافيان اه وجوز الشهاب القاسمي النصب على الاشتغال اذا كان الهاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بان الهاء للمصدر على سبيل الوجوب أولا فيجوز أن يكون لعبد الله على انه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذى يظهر الثاني فتامله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي ان الضمير العائد الى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله انما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه ان له حالتين فليتامل (قوله الا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملك هنا (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولو زعم ان القرآن مبتدأ وان اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه و ينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فان كان المراد الاول أشكل بما صرحوا به في باب نواصب الفعل انها تزاد ومثلوا لذلك بنحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وانما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به لانه يلزم عليه تعدي الفعل الى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعنى البيت

أي يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو) فاني أعذبه عذابا (لا أعذبه أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت و ينبغي ان تكون أل في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا أيضا (أو) من (اشارة اليه) أي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالاول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثاني كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لابد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنئته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب من شنا فان الشنا مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحببته مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للحبة (وفرحت جذلا) فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا وأحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أي للمصدر المحذوف (في مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا (واسم عين ومصدر لفعل آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الارض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن انباتا قاله

كما قاله الشمني ردا على الدماميني هجو رجل من القراء يسمى سراقة بانه يرائي و يقبل الرشا وانما صيره ذنبا الحرصه على أخذها فاقتضى ان قوله ذئب بالذال المعجمة والهمزة والباء و رشا بضم الراء جمع رشوة والدماميني قال سراقة بضم السين أظنه سراقة الصحابي وقال ان قوله عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التاخر فاقتضى ان ذنب بالذال المعجمة والنون ورشا بكسر الراء وهو الحبل وان الضمير في بها عائد على الرشا وأنثه لان الرشا في معنى الآلة وان معنى البيت ان سراقة درس القرآن فتقدم والمرء يتاخر عند اشتغاله بالايهم لكن امتهن نفسه في السقي وأرخى الارشية في الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشري يرد بذلك على من يزعم أن الكلام في ضمير المصدر والضمير في الآية عائد الى عذابا قبله وهو ليس بمصدر نعذب ووجه الرد ان الضمير عائد الى التعذيب وهو بمعناه فان قيل يلزم على ذلك خلو الصفة يعني لا أعذبه أحدا من العالمين من ضمير الموصوف أعني عذابا قلت قال شيخنا الامام علامة الانام أبو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبدالله اذا كان أبو عبدالله كنية له فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيا في الربط لان الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان ٣٢٧ صرح بذلك في اعرابه فليراجع اه ومراده بمن زعم اللقاني (قوله وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الخ) لذلك خطئ من جعل قول المتنبي

هذي برزت لنا فهجت رسيسا

على انه أراد هذه البرازة لان مثل ذلك لا يستعمله العرب (قوله شنئ) قال الدنوشري بكسر الشين له خمسة عشر مصدرا بينها السفاقسي في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن وفي حفظي انه قال ليس لنا فعل له خمسة عشر مصدرا سواه فليراجع وفي القاموس شنئ كعلم ومنع فاقتصار الشارح على الاول قصور منه اه وقد أسلف كلام السفاقسي في باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفي المسألة ثلاثة مذاهب هذان والثالث مذهب ابن جني وظاهر كلام أبي علي وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله

السالك الثغرة اليقظان سالكها * مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فمشي الهلوك منصوب بفعل مضمر أي تمشي مشي الهلوك لا بالسالك وان كان في معنى الماشي لانه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لان المعمول من تمام الصلة واستدل للمازني بانه لما كان في معناه تعدى اليه كما يتعدى الى ما هو من لفظه واستدل لابن جني بان المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظي فيلزم ان يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعي و ينبغي الحاق العددي به هذا خلاصة ما نقله الدنوشري عن بعض شروح ألفية ابن معطي (قوله كما تقدم) قال اللقاني أي من قوله اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ وأعطى عطاء لكن لقائل ان يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده به ما ليس جاريا على فعل أصلا فما تقدم من الامثلة الاول كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضؤ وعطاء على عطا أي أخذ الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشري يؤخذ من كلام الجامي انه أي نباتا مصدر نبت وعبارته وأما بحسب الباب فهو

الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر الفعل آخر نحو (وتبتل اليه تبتيلا) فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا (والاصل) فى مصدر انبت وتبتل (انباتا وتبتلا) لان قياس مصدر أنبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلا لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أى من المصدر (كقعد القرفصا) بالمد والقصر (ورجع القهقرى) بالقصر فقط فان القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نابا عن المصدر قلت أجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلى المحتمل للقليل والكثير وفى هذا الجواب نظر لانه يقتضى ان انتصاب النوعى فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح فى الحواشى (أو) من لفظ (دال على عدده) أى المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وأنيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آلته) أى آلة المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والاصل ضربته ضربا بسوط أو عصا ثم توسع فى الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ماله من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادى فى التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد فى كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل اه (أو) من كل وما فى معناها مضافة الى المصدر (نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما * (يظنان كل الظن ان لا تلاقيا)

والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما فى معناها مضافة الى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفى التنزيل ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفى التنزيل ولا تضرونه شيا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له فى المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقى وهو الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل فى قول النظم

* وقد ينوب عنه ما عليه دل * * (مسئلة * المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق

أنبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه أى قعدت وجلست جلوسا وأنبته الله فنبت اه وقال الشهاب القاسمى بعد أن نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى انه يفيدان نباتا مصدر نبت اه وفى حواشى ابن الناظم يجعله من القسم الاول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسالا وكأنه للاشارة الى ان المراد بمصدر فعل آخر أعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما فى أنبتكم من الارض نباتا أولا كما فى وتبتل اليه تبتيلا أو انه يصح فى النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما فى جعل نباتا من الملاقى فى الاشتقاق مع امكان جعله اسم مصدر اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة وبهذا يسقط قول اللقانى انه لا يصح فى نباتا فى الآية أن يكون مصدرا الفعل آخر اذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم لعين النابت وبهذا يمكن أن يجاب عن اشكال اللقانى المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقانى القرفصا بكسر القاف والفاء مقصورا وبضمها ممدودا جلسة المحتبي بيديه لا بثوبه ومنه قيل قرفصت فلانا اذا شددته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك فى تحفة المودود وقال ابن ولاد قال الفراء يقال قعد القرفصا اذا ضممت أولهما مددت واذا كسرت أولهما قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويمس اليته بالارض اه وقال المهلبي فى زيادته على ابن ولاد حكى الجرمى فى كتاب الابنية ان القرفصا بالضم يمد ويقصر اه ونحوه للدنوشرى وقال كلام الشارح مبنى على قول الجرمى وان بعضهم قال ان القرفصا مثلث فى أوله وثالثه هذا وقال اللقانى ان قلت ما الفرق بين اشتمل الصماء وقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثانى من نيابة الدال على نوع فلا قلت هو ان الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهى جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السنباطى تقدم انه يكون من النوع الاول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشرى هو ظاهر فى قصر الحكم على المؤكد والظاهر انه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضربك حسن والحاصل كما قال بعضهم ان المصدر لا يخلو أن يكون مبهما أو مختصا فان كان مبهما فلا يثنى ولا يجمع لان التثنية ضم الشئ الى مثله والجمع ضم الشئ الى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضمه الى شئ آخر لانه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هى حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شئ يضم اليها فصح

فلا يقال) ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضروبا) بالجمع (لانه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كماء وعسل) ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته (و) المصدر العددى وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال) ضربت ضربتين (وضربات لانه) فرد لجنس (كتمرة وكلمة واختلف فى) المصدر (النوعى فالمشهور) من الخلاف فى تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضربا مختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وانه لا يقال منه الا ما سمع (واختاره) أى المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بمجيئه فى الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافى والى المنع فى المؤكد والجواز فى غيره أشار الناظم بقوله

وما لتوكيد فوحد أبدا * وثن واجمع غيره وأفردا

(فصل) النحاة (اتفقوا على انه يجوز لدليل مقالى أو حالى حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد والدليل المقالى ما مرجعه الى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلى جلستين) فجلوسا مصدر نوعى لوصفه بالطول يحذف عامله لجواز الدليل مقالى وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددى حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل الحالى ما مرجعه الى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا) ولمن تكرر منه اصابته الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعى واصابتين مصدر عددى لحذف عاملهما لجواز الدليل حالى وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا وأصبت اصابتين (وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) فى شرح الكافية (انه لا يحذف عامله لانه انما يجىء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه فى شرح الكافية وصرح بذلك فى النظم فقال

وحذف عامل المؤكد امتنع * وفى سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) فى شرحه بانه ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجردا لتقرير فمسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى و(بانه قد حذف جوازا) اذا كان خبر اسم عين فى غير تكرير ولا حصر (فى نحو أنت سيرا ووجوبا) مع التكرير أو الحصر (فى نحو أنت سيرا سيرا) وما أنت الا سيرا (وفى) غير ذلك (نحو سقيا ورعيا) وحمدا وشكرا لا كفرا فوقوع مثل هذا اما للسهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه فى شرحه وأجاب الشاطبى بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر يؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا وانما هى مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلى وانما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لانه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه الى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربين) *(فرع)* ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على ان الفعل ينصب أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لان ضربا يصح للمفرد والمثنى والمجموع فالابدال منه يعنى ان المقصود ضربتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فان قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وان وصفت ضربا صح سواء قدمته فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين او أخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشرى انما جمع الظن لاختلاف أنواعه لان من خلص ايمانه ظن ان ما وعدهم الله من النصر حق ومن ضعف ايمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن ان الدائرة تكون على المؤمنين فاختلفت ظنونهم وقال الآخر ثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل

(فصل)

(قوله فى شرح الكافية) علله انما عزاه لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفى الخلاصة لم يتعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف فى حواشى ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت فى النفس فان ذكر الشىء مرتين أثبت له من أن يذكر مرة والمراد بالتقرير رفع المجاز (قوله فجاز حذف عامله) فى اطلاقه نظر لان من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو فضرب الرقاب ونحو لى تبكى بكاء ذات عضله ويأتى عن المصنف تحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أى فتجعل مصادر نوعية ويقدر

لما مخصصا محذوفا أى سقيا عظيما أو نافعا وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبي فى تعميم الحكم بأنها ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر المؤكد) أى بحسب الاصل وأما بحسب الحال فهى بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم ان اطلاق كونها من المؤكد بحسب الاصل مشكل فان منها ما هو من النوعى كما سيأتى فى كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والحذف حتم ما نصه الحكم صحيح والمثل فاسد لانه لا يمتنع اندل ندلا وانما يجب الحذف فى مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيد ورويد عمرو وسبحان الله الثانى ما كان للطلب وتكرر كقوله * فصبرا فى مجال الموت صبرا * بخلاف ضربا زيدا نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف الى معمول الفعل فاعلا نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم اياه وبان هذا السماع نحو سقيا ورعيا وجدعا وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو أتوما واغترابا والمصدر فيهن مؤكد فى الاصل وأما الآن فانه صار بمنزلة الفعل الذى سد مسده وذلك لا يكون مؤكدا ولا مبينا للنوع ولا عددا وفى النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لانى أعد قوله مكرر وذو حصر واحدة وانما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فيهن فى الاصل مؤكد الا الاخيرة فبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * ومن مفهوم قوله * وفى سواه لدليل متسع * ٣٣٠ لان معناه يجوز ذلك الاتساع فان شئت لم تحذف هذا الذى يفهم منه وارتفع التناقض ولله الحمد وانما الاعتراض فى التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لانه موافق عليه (قوله ما لا فعل له) قال الدنوشرى ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفرا وافا وتفا قال بعضهم التقدير ألزمه الله دفرا الخ وهو يقتضى انه مفعول به لا مفعول مطلق والدفر بالدال المهملة النتن والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظافر (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشرى ينظر هل العامل الذى قدره وهو احزن معناه معنى ويح وويل فانهما بمعنى الحزن كما ذكر اولا وكذا يقال فيما بعده (قوله فما وال) قال الدشرى وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله فى الطلب) قال الدنوشرى يفهم منه انه مستعمل فيه مع معناه الاصلى فيكون مجازا أو حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشرى ومن ذلك عقرا أى عقره عقرا وبعدا أى بعد بعدا وسحقا بضم السين أى سحق سحقا وفعله بضم الحاء يقال سحق الشئ فهو سحيق اذا بعد وتعسا أى تعس تعسا أى لا انتعش من عثرته ونكسا بضم النون وقد يفتح نونه اما فى لغة قليلة واما اتباعا لتعسا فتقول تعسا ونكسا بفتح النون والنكس عود المرض وبؤسا أى بئس بؤسا أى اشتدت حاجته وخيبة أى خاب خيبة وجوعا وبوعا أى جاع جوعا وبوعا اتباعا لجوعا وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتبا أى تب تبا أى خسر واعلم ان هذه المصادر على اختلاف انواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعا لا قياسا فان كانت معارف فبين وان كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم يقولوا اسقى له ورعى له والنصب فى هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الالف واللام على هذه المصادر سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك قال سيبويه لو قلت السقى لك والرعى له لم يجز والجار والمجرور الواقعان بعد نحو سقيا متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقدير أعنى لك ولا تعلق بالمصدر فنحو سقيا لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون الى انه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافه فانظر المغنى فى بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف فى

ففقدتها النيابة عن افعالها واعطاء معانيها الا التأكيد فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشئ لا يؤكد نفسه انتهى ملخصا مع اعترافه بان أنت سيرا للتوكيد حيث قال فى شرح قول النظم كذا مكرر وتقول فى المؤكد أنت تسير سيرا فيظهر أيضا يعنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما أتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد فى شئ وانما هى من المصادر النائبة عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله * وحذف عامل المؤكد امتنع * قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) أى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو نوعان ما لا فعل له) أصلا من لفظه (نحو ويل زيد وويحه وبله الاكف) بالاضافة الى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا) بناء على قول المازنى ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه أحزن الله زيدا ويله وأحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحم لانها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وأنشد

فما وال ولا واح * ولا واس أبو هندى

قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر فى بله الاكف أترك لان بله الشئ بمعنى تركه والاكف جمع كف (وما له فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالاول (كسقيا ورعيا) والثانى ككيا (وجدعا) والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله وعيا

رعيا وكواه الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف أو الشفة أو الاذن أو غير ذلك (أو) الوارد (امرا أو نهيا نحو قياما لا قعودا) أي قم قياما لا تقعد قعودا (و) كذلك النوعي (نحو فضرب الرقاب) أي فاضربوا اضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) نحو (قوله)

على حين ألهى الناس جل أمورهم * (فندلا زريق المال ندل الثعالب)

أي اندل يا زريق المال ندل الثعالب أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فراء مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك أشار الناظم بقوله

والحذف حتم مع آت بدلا * من فعله كندلا اللذ كاندلا

(كذا اطلق ابن مالك) القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) للحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطري بن الفجاة الخارجي

(فصبرا في مجال الموت صبرا) * فما نيل الخلود بمستطاع

أي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجري مجرى هذا في التزام اضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل وأشار بقولهم هذا الى التحذير بغيرايا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي أقيم مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخي) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ مخاطب (نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك) أي أتتوانى توانيا (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندي

أعبدا حل في شعبي غريبا * (ألؤما لا أبا لك واغترابا)

أي أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ الغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك انه يلعب ألعبا وقد علاك المشيب أي أتلعب لعبا (و) نوع (واقع في الخبر وذلك في) خمس (مسائل احداها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهي من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا لا أكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا الا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا فهذه الامور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى (وصبرا لا جزعا) والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أي أعجب عجبا (وعند خطاب) شخص (مرضي عنه أو مغضوب

بحواشي ألفية ابن معطي الجدع بالدال المهملة قال أحمد يستعمل في الانف والاذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لا قعودا) قال الدنوشري جعله الشارح كما يفهم من قوله أي قم قياما لا تقعد قعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو قال قائل ان مثل ذلك الاول مفعول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير افعل قياما لا قعودا لكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الاول من حذف المجزوم وبقاء الجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وقوله من حذف المجزوم الخ بناء على ان لا ناهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد قعودا وزعم أبو حيان انها نافية للجنس وقعودا اسمها وقد يقال انه وردمنونا وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الانشاء (قوله وكذلك النوعي) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضرب الرقاب) قال الدنوشري عرفوا الضرب بانه امساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز (قوله علم رجل) قال الدنوشري زعم الشيخ زكريا انه علم قبيلة وقدر العامل اندلي وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو توكيدا وهو مفعول لمحذوف آخر ثم ظهر انه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالاضافة الى معرفة هذا وقال بعضهم ان المعرف بال الجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذا منه (قوله واقع في الخبر) قال اللقاني أراد بالخبر ما ليس بطلب والا فلا شك ان قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا من الانشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب (قوله الا ان يظهر على الجواز) قال الزرقاني مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أي انه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا الا ان يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بان يقال أحمد حمدا وأشكر اشكرا ويدل على هذا قوله ولا يلزم الاضمار الخ وعلم من قول الشارح الا ان يظهر الخ ان حمد النبس مما أضمر عامله وجوبا وقال اللقاني قال في المتوسط فان قيل لم قلت ان فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان يقال المراد بانه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له أو تقول

انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكد كيدا ولا أهم هما) قال الدنوشري هما بضم أولهما مبنيان للمفعول (قوله أي الناقصة) قال الدنوشري ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا أي ولا أكاد أقارب الفعل (قوله ان يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقعا بعد أداته لان التفصيل انما جاء من أداته لا من المصدر وقوله لعاقبة ما قبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ما قبله فرجع

عليه أفعله) أنا (وكرامة ومسرة) أي أفعل ما تريد وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا تستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعله ولا كيدا ولا هما) أي لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا تقدير كلام سيبويه واختلف في تقديره أكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشئ ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للرضى عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة ما قبله) من طلب أو خبر فالاول (نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء) فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الامر بشد الوثاق والتقدير فاما أن تمنوا منا واما أن تفادوا فداء والثاني كقوله

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد أي اما أدرأ واما أبلغ والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لتفصيل كاما منا * عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في الانواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سيرا سيرا) والتقدير أنت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا للقيام التكرير مقامه (و) المحصور بالا أو انما نحو (ما أنت الا سيرا وانما أنت سير البريد) والتقدير ما أنت الا تسير سيرا وانما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تأكل أكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أأنت سيرا) والتقدير أأنت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المغني أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتأمل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال

كذا مكرر وذو حصر ورد * نائب فعل لاسم عين استند

فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو أنت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن اسم العين الا مجازا كقوله * فانما هي اقبال وادبار * أي ذات اقبال وادبار وقال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

لقول ابن الحاجب ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة وفسر الجامي المضمون بمصدر الجملة المضاف الى الفاعل أو المفعول ولا يخفى انه لا يظهر في الجملة الاسمية الا أن يريد بالفاعل ما يشمل الفاعل في المعنى والمبتدا كذلك فمضمون زيد قائم قيام زيد ومنه الجملة المنسوخة فمضمون كان زيد قائما قيام زيد الماضي اذ كان قيد للخبر وانظر هلا قيل المضمون المصدر المضاف للفاعل مطلقا ومضمون شدوا الوثاق شدكم الوثاق وعبارة بعضهم المضمون هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله من الحمد لله (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري قدر بعضهم فاما تمنوا بدون أن وحذف النون وهو لغة جاء عليها قول الشاعر

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لان الكلام في قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر الشامل للوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وان شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أي يوصون وصية وأما وصية بالرفع فيقدر أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات اقبال) هذا قال الشيخ عبد القاهر انه بمعنى معمول (لغيره

وانما جعلها نفس الاقبال والادبار مبالغة كما حققه في المطول في بحث المجاز العقلي (قوله هي نص في معناه) ان أرادوا انها لا تحتمل غيره فممنوع وان أرادوا انها تحتمل غيره فهو مساو للاول فهو مشكل (قوله زيد ابني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الاظهر انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على انه مفعول به وعامله محذوف أي أعني الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق اذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالاثبات لكن التاكيد انما يناسب المعاني الحقيقية لانها التي يعتنى بدفع التجوز عنها فالتاكيد يصير اللفظ نصا في المعنى الحقيقي فليتامل (قوله

(لغيره فالاول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له علي ألف عرفا أي اعترافا) فجملة له علي ألف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفا فالاول (نحو زيد ابني حقا) فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا رفع المجاز وبثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متاثر والمؤثر غير المتاثر (و) الثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) فجملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكانك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثاني (لا أفعل كذا البتة) فجملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة أي بتته بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومنه ما يدعونه مؤكدا * لنفسه أو غيره فالمبتدا
نحو له علي ألف عرفا * والثان كابني أنت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيهيا) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أي على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فهذه أربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كمررت فاذا له صوت صوت حمار و) اذا له (بكاء بكاء ذات داهية) فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فانتصب انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل الآخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم ان ثم مصوتا فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز أن يكون خبر المحذوف ويمتنع الصفة

فاذا له صوت) قال اللقاني قالوا في تقديره وتقدير ما أشبهه فاذا هو يصوت صوت حمار واذا هو يبكي بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير في المتوسط وفيه ايماء الى ان الدال على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ما هنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضح في التشبيه في طي المحمل لان ما قبله بمنزلة على أي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تأويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم ان صوت مرتفع بالابتداء لا الفاعلية لان الاصح ان الرافع حينئذ فعل الاستقرار واذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية ولانا وان قلنا العمل للظرف فانما هو بالنيابة عن الفعل الذي كان وأيضا فلعدم الاعتماد (قوله لانه لا يحل الخ) حاصله ان ان والفعل لا يحل محله لانه ليس للحدث وقيل وجه ذلك ان المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لان ان والفعل بعد قولك له يفيد الاباحة وليست المراد (قوله تعين أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين قال المصنف في الحواشي وتعين الحالية عندي ولا يرد بجموده لانا نقدر مثل أو نؤوله بمنكر ولا بتنكير صاحبها لانا نلتزم قول س أو يقدر تنديه ونحوه وعلى الاول فالعامل الاستقرار (قوله هو يصوت) هذا وقوله الآتي بمنزلة قولك فاذا هو يصوت يقتضي ان المصدر محذوف الزوائد أي تصويت حمار الا أن يضبط يصوت بوزن يموت (قوله ولم ترد ان الخ) اذ لم يكن هذا مرادا لم يجز الوصفية ولا البدلية

ان كانت معرفة ولا يجوز الا فى الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثانى ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى أنهما متكافئان لان فى النصب التقدير والاصل عدمه (ويجب الرفع فى نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكماء لانه) أى الذكاء فعل (معنوى لا علاجى) والمراد بالعلاجى ما يحتاج فى احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوى بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع مع غير العلاجى لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه فعل شيأ بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد أسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا أو يجب الرفع أيضا فى نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهى (وفى نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لان صوته مبتدأ وصوت حمار خبره (وفى نحو فاذا فى الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثانى فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل الفعل المقدر الذى ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (لكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه (تنبيه مثل له صوت صوت حمار) فى النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلى يصف فرسا

(ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طى المحمل)

فطى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لان ما قبله) وهو ما أن يمس الارض الا منكب (بمنزلة له طى) فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بعناه ونصبه صار ما أن يمس الارض بمنزلة له طى انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ فى التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق وأراد بطى المحمل انه مدمج الخلق كطى المحمل وان له تجافيا كتجافى المحمل بكسر الميم الاول وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر فى النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جمله * كلى بكى بكاء ذات عضله

*(هذا باب المفعول له * ويسمى المفعول لاجله و) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لاجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجىء وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الاول (كونه مصدرا) لان المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس) ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) لا غير فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم وأوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد أى مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثانى (كونه قلبيا) أى من أفعال النفس الباطنة (كالرغبة) لان العلة هى الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشىء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة للعلم) من أفعال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرندى ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان

بالعلاجى ما يقابل المعنوى بان يكون من الافعال الظاهرة وان لم يكن له علاج وحركة كالبكى بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم ان لا علاج فيه فليحرر اه وفيه اشارة الى قصور تفسير الشارح للعلاجى ويجوز الرفع استيفاء الشروط على البدلية أو الوصفية

(هذا باب المفعول له)

(قوله والذوات لا تكون عللا الخ) يرد عليه ان هذا يقتضى عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتامل (قوله أى مهما يذكر شخص الخ) أى ان ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لان العلة لا بد لها من معلول وليس فى لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لان يعلل (قوله اذا لم يرد عبيدا باعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين فى معنى المصدر بسبب الابهام بعيد من المرام لان علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الافعال ولا فرق بين ابهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على تقدير اما تملك الخ) أى فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

(قوله وجوابه بأن هذه شروط الخ) الاولى أن يجاب بمنع ان العلية محل الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي مانصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم ان دل على غرض لان الغرض ٣٣٥ أخص من العلية لانه عبارة عن

أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا) ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بان هذه شروط لنصبه لا لتحقيق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ماقيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخرا عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جبنا) فان الجبن وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتا) بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تأهبت) اليوم (للسفر) غدا لان زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الاعلم) يوسف الشنتمري (والمتأخرون) كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فان الحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتك محبتك اياي) لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال

ينصب مفعولا له المصدران ✻ أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد ✻ وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي حملني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الاولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر الناظم على اللام لانها الاصل فقال وان شرط فقد فاجرره باللام (ففاقد) الشرط (الاول) وهو المصدرية (نحو والارض

العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه قعدت عن الحرب جبنا فان قيل اذا ضربته تاديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب قلت معنى التاديب ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولاشك ان ارادة حصول التاديب هو العلة الباعثة على الضرب اهـ وبه يعلم انه يتعين ان يكون قوله هنا غرضا كان كرغبة بالغين المعجمة لا بالمهملة كما قال الشارح وأما قول المعترض ان الغرض ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه فمدفوع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتك رغبة اظهار رغبة فتامل (قوله أو بالعكس) قد يقال من العكس تاهبت السفر فلم منع وقد يقال تاهبت السفر فيه مانعان آخران كون السفر ليس قلبيا وعدم الاتحاد في الزمان (قوله وأجاب عنه ابن مالك الخ) فان قلت فما تصنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون فضلا قلت انما تنتصب مع ان الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان الى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدنوشري فيه نظر فان قوله أي الذي حملني الخ ينافيه عند التامل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشيء لا يكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه يأتي في اشتراط كونه علة لان الشيء لا يكون علة لنفسه

وضعها للانام) فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام (و) فاقد الشرط (الثانى) وهو القلبية (نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق) فاملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية املاق) فالخشية مصدر قلبى فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد فى الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندى

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) * لدى الستر الا لبسة المتفضل

فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا فى الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذى يبقى فى ثوب واحد والمعنى جئت اليها فى حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد فى الفاعل (نحو) قول أبى صخر الهذلى

(وانى لتعرونى لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة عرو والهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى وهو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (فى أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال فى المغنى اللام فى لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفى للشروط) والى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة ان كان) مقرونا (بال و بقلة ان كان مجردا) منها والى ذلك أشار الناظم بقوله * وقل ان يصحبها المجرد * والعكس فى مصحوب أل (وشاهد القليل فيهما) أى فى المقرون بال والمجرد منها (قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء) * ولو توالت زمر الاعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر) * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولى فى منعه الجر والاكثر فيه أن يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجر (يستويان فى المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو وان منها لما يهبط من خشية الله) أى لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) فى جر المفعول له المضاف (لايلاف قريش) فايلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهى متعلقة

(قوله وليس مصدرا) قال الدنوشرى فيه مسامحة تدرك بالتامل (قوله والثانى الخ) قال اللقانى لم يذكر الشيخ الثالث فحوضر بالأنه ليس من هذا الباب والحق انه لم يذكره لاخراجه بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشرى يقال نضوت ثوبى انضوه اذا خلعته ونضوت السيف انضوه اذا سللته من غمده (قوله وهو الاتحاد فى الفاعل) قال الدنوشرى أقول وفيه أيضا عدم كون الهزة فعلا قلبيا (قوله فظاهره التخالف) قال الدنوشرى قد يقال بل نصه وصريحه التخالف

قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقانى (قوله والدلوك الميل) قال الدنوشرى ربما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل اذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح فقيل (قوله ويجوز جر المستوفى للشروط) فيه اشارة الى ان الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على ان الجر هو الاصل لجوازه مطلقا ويدل له انه يقع جواب السؤال بلم والاصل تطابق الجواب والسؤال وانه اذا كان ضميرا كان الجر واجبا والضمائر ترد الاشياء الى اصولها (قوله ادعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وان منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقانى ان قلت

ان الضمير فى منها للحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جر المستوفى للشروط قلت المراد بالقلبى ما شأنه ان يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقانى يحتمل أنه أشار بقيل الى ان لايلاف مصدر الرباعى المتعدى الى اثنين أى ألفت زيد عمرا أى صيرته يألفه فهو مضاف فى الآية الى مفعوله الاول وفاعله محذوف أى لايلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور فى الفاعل اذ فاعل الايلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على ان الايلاف حينئذ ليس قلبيا وانما القلبى الالف فتامل ذلك فانه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل انه أشار به الى ان ما ذكره بعد قوله والجر فى هذه الآية واجب أو الى ما أشار اليه من اختلاف ليعبدوا

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى في) قال اللقاني أن قلت هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف كما مر قلت المقتضى للبناء تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية هذا وقال الشهاب ان قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لان اليوم في مضى اليوم لا يسمى ظرفا اصطلاحا قلت كانه استغنى بقوله ضمن الظاهر في التضمين بالفعل لان التضمين بالفعل لا يكون الا اذا كان منصوبا لان المرفوع كاليوم في المثال ليس مضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمين نعم قد يقال لا يكتفى في التعريف باي لزوم كان فتامل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال اللقاني معناه حصول التضمين مع كل فعل عمل فيه لوقوع معناه في معناه انتهى قال الدنوشري قال ابن غازي نافلا عن بعضهم كل ما كان من الاسماء مضمنا معنى في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك ان العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن فهذه على معنى في لان المعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لان تضمنها معنى في ليس بمطرد فيها لو قلت أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان ٣٣٧ والتلول أو ضرب زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد لم يجز ثم قال الا ان قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا على ابهامها قولهم هو مني منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو مني مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قريبا مني ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا مني ولا مكانك درج السيول مما الظرف فيه سماعي فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه انها غير ظروف وليس كذلك انتهى

ليعبدوا (أي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لانهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الاعلم والمتأخرون لان زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في الايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه أنهما في مصحف أبي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمتك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو) من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمنا) فهنا اسم اشارة من أسماء المكان أزمنا جمع زمن

وفي حاشيتنا على الالفية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كامكث هنا أزمنا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الالفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شئ وهو ان كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فانه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام مواطن ويوم حنين ويجوز ان يراد بالموطن الوقت كمقتل الحسين على ان الواجب ان يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك ان قوله تعالى اذ أعجبتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح ذلك لان كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا في جميعها فبقي ان يكون ناصبه فعلا خاصا به الا اذا نصبت اذ باضمار اذكر انتهى قال السفاقسي ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب اضمار الفعل فهو مبني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار الى منعه ابن الحاجب في مختصره في الاصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذنيب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الافاضل تحقيق الكلام وتدقيقه ان قوله ويوم حنين ان جعلته عطفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في فكأنه قال لقد

من أسماء الزمان (و) الاسم (الذي عرضت دلالته على أحدهما) أي (الزمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز بهما) أي بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثاني (ما أفيد به كلية أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة على العموم والاحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما أضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لاحدهما) أي الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار) فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي صفة للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا باضافة أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف و(أنيب عنه) المضاف اليه بعد (حذفه) أي المضاف (والغالب في هذا) المضاف اليه (النائب) عن المضاف المحذوف (ان يكون مصدرا و) الغالب (في) المضاف المحذوف (المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت أو لمقدار) فالمعين للوقت (نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار نحو (انتظرتك حلب ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم في المثل (لا أكلمه القارظين) بالتثنية (والاصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أي مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب والى ذلك أشار الناظم بقوله

وقد ينوب عن مكان مصدر * وذاك في ظرف الزمان يكثر

وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه ألا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما الا ان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم أحقا انك ذاهب) فاحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقراء

نصركم الله في مواطن كثيرة في يوم حنين وهذا المعنى باطل لانه يعين مكان النصرة وزمانها ولا شك انه ليس زمان النصرة في المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أجعلت اذ أعجبتكم بدلا أم لا وأما اذا عطفت ويوم حنين على محل في مواطن كما هو الظاهر فحرف العطف قائم مقام نصركم العامل في مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جاز ان يكون اذ أعجبتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيت مرارا في مصر وليلة العيد مرة اذ أفاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذي لا غطاء على وجهه المنير فلا تخش من قعقعة سلاح الزمخشري فانها جعجعة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والاصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه مما ناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمنا مقدار حلب ناقة ونحر جزور أي وقتا قدر حلب ناقة ونحر جزور

على

على انها خبر مقدم وانك ذاهب فى تاويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته انك ترى الارض (والاصل أفى حق) ذهابك فحذفت فى وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار فى قوله * أفى حق مواساتى أخاكم *و (قال) فاتدبا الفاء ابن المنذر القشيرى

(أفى الحق انى مغرم بك هائم) * وانك لاخل هواك ولا خمر

فصرح بفى وشبه هوى من هو مغرم بها فى كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الحلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجارى مجرى أحدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهى جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان وهذا يقع خبرا عن المصادر) كما تقدم فى أحقا انك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وان مابعدها من ان ومعموليها فى تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا انزلنا ورده أبو حيان (ومثله) أى مثل أحقا انك ذاهب فى الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) انك قائم (أو جهد رأيى) انك قائم (أو ظنامنى انك قائم) فغير شك وجهد رأيى وظنامنى منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط فى والاصل فى غير شك وفى جهد رأيى وفى ظن منى على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور فى النظم بقوله * الظرف وقت أو مكان ضمنا * فى باطراد * وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر بفى) فانه يصدق عليه انه اسم ضمن معنى فى اذ التقدير وترغبون فى نكاحهن وهو ليس بظرف (فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لانه ليس باسم زمان ولا مكان أما اذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الامر (الثانى نحو يخافون يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته) من أسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فانهما ليسا على معنى فى) اذ ليس المراد ان الخوف واقع فى ذلك اليوم والعلم واقع فى ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لان الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره (يعلم) حال كونه (محذوفا) لدلالة اعلم عليه لا أعلم المذكور الذى هو اسم تفضيل (لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا) هذا وقد قال الموضح فى الحواشى ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكى فى كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس

* واضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى وفى الارتشاف لابى حيان وقال محمد بن مسعود الغزنى أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله انتهى وفى جعل حيث مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفى التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادى بقوله لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدمامينى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتى رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى (و) الامر (الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما) أى الدار والبيت (انما هو على التوسع باسقاط الخافض) وهو فى والاصل دخلت فى الدار وسكنت فى البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

(قوله كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا) كذا فى النسخ والتلاوة هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن الشارح أراد به الاسراء الا أن الواو ليست من التلاوة (قوله لانه ليس فاعلا فى المعنى) قال الدنوشرى قد يقال ان التمييز لا يجب أن يكون فاعلا فى المعنى بل قد يكون كما فى طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا فى المعنى كما فى وفجرنا الارض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما فى امتلأ الاناء ماء الا أن يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون الا فاعلا معنى كذا قيل وهو منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلا (قوله وسكنت) قال المصنف فى الحواشى الظاهر ان سكن متعد مثل بنى تميم سكن ضد تحرك قاصر وليس الكلام فيه ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا الا على السكنى مثل الرجعى والبشرى (قوله انما هو على التوسع) أى واجراء اللازم مجرى المتعدى وحينئذ فلا حاجة الى قيد الاطراد لان ماذكر يخرج بقوله ضمن معنى فى لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس مضمنا معنى فى وبه يعلم ما فى كلام المصنف وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الالفية

(على الظرفية فانه لا يطرد تعدى) سائر (الافعال الى الدار والبيت على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لان الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان الا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجىء

* (فصل) * الظرف الزمانى والمكانى (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال فعلا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات احداها أن يكون مذكورا) واليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كامكث هنا أزمنا وهذا هو الاصل) لان الاصل فى العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا) لدليل مقالى (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أى سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى فى الاستفهام ان كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا. وذلك فى ست مسائل وهى أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذى عندك) فعندك صلة الذى (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب فى الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر الا فى الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذى امام ولا رأيت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شئ آخر ومثل للزمان بمثالين أحدهما قياسى والآخر سماعى فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما مثل (أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم) فى المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوب لفظا بفعل محذوف وأضيفت الى اذ اضافة بيان أو اضافة أعم الى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبنى لتضمنه معنى أل وأل الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أى كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا واسمع

(قوله فانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت الخ) فيه انه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة الى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانها انما ينصبها أفعال السير وبالنسبة الى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لمتى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانهن لا يعمل فيها الا ما يتطاول لان العمل واقع فى جميعهن اما تعميما كصمت يومين أو تقسيطا كاذنت يومين فان لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره فى جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمى اذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالامر مسلم الا ان الكلام فى ان ما هو ٣٤٠ ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا أن يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن يكفى اذن الواضع فى ذلك ولو بقاعدة وان كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت فى الدار ولا شك فى صحته فتامل * (فصل) * (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لا تخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم فى النظم حذف مضاف لان الواقع فى الظرف الحدث الذى هو معنى من المعانى وهو لا ينصب وانما ينصب ما يدل عليه اما مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكان الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصدر لانه الواقع فى الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهى أن يقع صفة) قال اللقانى فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فانه لا يقع صفة الخ) لهذا رد فى المغنى فى الفصل الذى عقده للتدريب فى ما تبعا لابى حيان قوله من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا عن ما بناء على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدمامينى وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى كان أكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على انه صلة انتهى وأجاب الاستاذ أن سمعت بان الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لان أبا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أو لا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد فى ايار والرطب فى تموز والحق فى الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه

الآن

الآن ما اقول لك فحينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغى للموضح ان يقول ليس اغير لانه يرى ان قولهم لاغير لحن لما صرح به فى المغنى و بالغ فى انكاره فى شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته فى باب الاضافة و يستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم لفعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتى الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب

*(فصل أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء فى ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) والى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين و بقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا أردت المكان اذ لا فرق بينهما فى صحة تقدير فى ونصبه على الظرفية قاله الشاطبى (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر الى غيره فى بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فانها مفتقرة فى بيان صورة مسماها الى غيرها وهو ذكر المضاف اليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والاضافة فيها بيانية أى صورة هى مسماه والمراد ما افتقر الى غيره فى بيان حقيقته وينحل الى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان فانه لا تعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى الابهام يحصل فى المكان من وجهين أحدهما ان لا يلزم مسماه ألا ترى ان خلفك قدام لغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان فهى جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثانى ان هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (وشبهها فى الشياع كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفى (وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثانى) ما اشتق من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل و (اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو) لا فرق فى ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما وأشار الى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار الى شرطه بقوله

وشرط كون ذا مقيسا أن يقع * ظرفا لما فى أصله معه اجتمع

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز فى القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفى (وأما قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ) نصبه

معلوما العدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به الشمنى عن رد أبى حيان على الزمخشرى وابن عطية وقال بعد ان نقل عنه انه نقل عنهما اعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهل عن قاعدة عربية وحق لهما ان يذهلا عنها وهى ان هذه الظروف الخ ما نصه هذا تحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف (قوله والاضافة فيها بيانية) رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم ما نصه لا فى بيان شخص مسماه فان نحو البيت والدار تختل صورة مسماها أعنى الصورة الكلية من غير افتقار الى شئ بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على ان الاضافة ليست بيانية وان اقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتأمل (قوله ومكان) هذا اذا لم يرد به معنى بدل فان أريد به ذلك فلا يستعمل الا ظرفا نحو هذا مكان هذا أى بدله (قوله وأشار الى مثاله الخ) قال المنباطى فيه اشارة الى ان قوله ما صيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر فى نفسه بل هو المتعين فى عبارة الناظم اذ لا يجوز عطفه على مبهما لانه حال وقوله وما صيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح اذ ظاهره انه ليس مبهما انتهى وقال الزرقانى قوله وأشار الى مثاله غير حسن وذلك انه يفهم كما صرح به فى اعراب الالفية ان قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر (قوله فشاذ نصبه) لا يخفى ان قول المصنف فشاذ خبر عن قوله فنى قوله فشاذ ضمير مستتر يعود اليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذ بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل فى غير مواضعه

لمخالفة مادته لمادة عامله (اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة) وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق (ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا) لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما

(فصل الظرف) الزماني والمكاني (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا اليه كاليوم) فانه يستعمل مبتدأ أو خبرا (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبني اليوم و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك و) مضافا اليه تقول (سرت نصف اليوم) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يرى ظرفا وغير ظرف * فذاك ذو تصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) في استغراق الماضي (وعوض) في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية وانتهائها اذ المعنى ما فعلته منذ خلقني الله تعالى الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوض لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي عن الظرفية (الا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال في درة الغواص واختصت من بذلك لانها أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن) نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما (اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها) أي بالظرفية (لان الظرفية والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا فان جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين والشمال عزين والفرق ان من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة والى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

وغير ذي التصرف الذي لزم * ظرفية أو شبهها من الكلم

(هذا باب المفعول معه)

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو (انا سائر والنيل) فيصدق على النيل في المثالين انه اسم لدخول أل عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وسمي النيل مفعولا معه لانه

(فصل) (قوله أوخبرا) فيه ان غير المتصرف يخبر به نحو قدومي سحر ولذا قال في التسهيل فان جاز ان يخبر عنه أو يجر بغير من فمتصرف *(هذا باب المفعول معه)* (قوله وهو اسم فضلة الخ) يرد عليه نحو وزججن الحواجب والعيونا لان الواو بمعنى مع كما سياتي غايته انه لا فائدة في الاخبار بالمعية فاحتيج للحذف أو التضمين ولهذا قال في الحواشي ان أولى ما حد به المفعول معه الاسم الفضلة الواقع بعد واو دالة على المصاحبة المقصودة ليخرج بالمقصودة ما ذكر (قوله كسرت والنيل) مثله فاجمعوا أمركم وشركاءكم اذا لم يقدر عامل ثلاثي ولا مضاف ثان وهو الاسم قال المصنف في الحواشي وقول بعضهم ان جمع يخص الذوات مردود بل يعمهما وأجمع يخص المعاني ونظيره قول بعضهم فرق بين الاجساد وفرق بالتخفيف بين المعاني بدليل قولهم ما الفارق ولا يقولون الفرق والصواب ان الثلاثي مشترك كما ان جمع مشترك ودليله واذ فرقنا بكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين انتهى وهذا البعض هو الشهاب القرافي كما أسلفنا صدر الكتاب (قوله لانه منصوب) يقتضي ان كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولي ظن

فعلي

(قوله بناء الخ) قال الدنوشري هذا غير ظاهر وكان الظاهر والاولى أن يقول ولا يجوز ٣٤٣ أن يكون ان والفعل مفعولا معه خلافا

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (فخرج باللفظ الاول) وهو قوله اسم (نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيد الموضح بذلك في شرح اللمحة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما (فان الواو) وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر (لا تهاداخلة في) المثال (الاول) في اللفظ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني (و) خرج (ب) اللفظ (الثاني) وهو قوله فضلة (نحو اشترك زيد وعمرو) فانه عمدة (و) خرج (ب) اللفظ (الثالث) وهو قوله تال لواو (نحو جئت مع زيد) فانه تال لنفس مع لا للواو التي بمعناها (و) خرج (ب) اللفظ (الرابع) وهو قوله بمعنى مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فان التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء رأيت حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيدين (و) خرج (ب) اللفظ (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمري) بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (ب) اللفظ (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه (خلافا لابي علي) الفارسي فانه أجاز في قوله * هذا ردائي مطويا وسربالا * اعمال الاشارة وأجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر اهـ كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال

ينصب تالي الواو مفعولا معه * في نحو سيري والطريق مسرعه

(فان قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا اشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول (والاصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أو غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسألة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسألة أشار الناظم بقوله

وبعد ما استفهام أو كيف نصب * بفعل كون مضمر بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

لبعضهم وكنت سألت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لي ان قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول فليتامل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا اعتراض ضعيف لان المراد ان عمرا في المثال يمتنع نصبه وان كان حينئذ فضلة لما ذكر (قوله قدروا الضمير الخ) هذا التقدير على تسليم ان النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال انه مفعول به بتقدير وملابستك زيدا (قوله ويتعين ذلك) أي كون الضمير فاعلا في الثاني أي كيف أنت وزيدا لانه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الاول لانه بتقدير ما تكون فضمير تكون يحتمل الفاعلية ان كانت تامة والاسمية ان كانت ناقصة هذا مراده فيما يظهر وهو مبني على ان الاصل في كلام الموضح المذكور متعين وفيه نظر لان سيبويه قدره من مادة الكون فيهما وقال بعض

أفاضل العصر ان وجه قوله دون الاول ان ما الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لانها بالافعال أولى اهـ وهو فاسد لانه يقتضي انه مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله

بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرا بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل (سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها أعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها والثانية طرقها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة * خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

وهذا مخرج على أن فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

والاصل عليك السلام ورحمة الله

(فصل للاسم) الواقع (بعد الواو خمس حالات) احداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده لما بينا) من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لانه الاصل وقد

أمكن

(قوله لا الواو الخ) بقي عليه التعرض لرد مذهب الاخفش فانه زعم ان أصل قمت وزيدا قمت مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع الى ما بعد الواو وقال ابن الخباز وأبطل النحويون ذلك بان قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الابطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه ألم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وقال الزجاج في اما العبيد تقديره أما تملك العبيد (قوله ورد بان الواو الخ) بهذا رد على من قال في حروف النداء انها العاملة في المنادى لقوله يا اياك دون اياك وعلى من قال العامل في المستثنى الا لقولهم الا اياك دون الاك الا ان الناظم أجاب عن هذا الاخير بانهم حملوا التام على المفرغ قال المصنف وعلة الفصل في هذا الباب على قول الجرجاني ان الواو حملت على واو العطف التي هي أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم هكذا ظهر لي انه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه ٣٤٤ أيضا لم نر حرفا ينصب الا وهو يرفع ويرد هذا الا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في اسناد الحكم السابق اليه وان ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح في باب التعجب ان أفعل في ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم فقال فتحته كالفتحة في زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لزيد لا لضميرما اه فانت تراه كيف فسر المخالفة بان أحسن الجاري على ضمير ما لفظا انما هو في المعنى وصف لزيد (قوله لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للمنفي وهو ما يصلح لا للنفي وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لان ما بعد الواو قد يصلح للامرين كما يأتي في الفصل على الاثر وكان الظاهر أن يقول لان ما بعد الواو لا يصلح أن يجري على ما قبله في بعض الاحوال وحمل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشري الاشارة فيه الى اعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للمنفي لا للنفي فليتامل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه اذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه

(فصل)

(قوله للاسم بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد اعلم ان هذه الاحوال انما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسي لا سماعي أما من يقصره على السماع فلا يتأتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد اعلم ان معنى الرفع والنصب مختلف لانه مع النصب يكونان جاآئين معا وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاآئين معا أو منفردين والثاني قبل الاول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال ان قصد المعية

نصا نصب لا غير وان لم يقصد المعية نصا رفع لا غير اه وقوله وان لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي يتجه ان يزاد على هذا انه ان قصد نسبة الحكم بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فان أريد خصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتامل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم ان الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف انما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لان معنى النصب والرفع مختلف لان النصب فانه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمورا ثلاثة بل المحقق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية أولا يقصد فان كان الاول نصب قطعا أولا رفع جزما فاين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أولا من انه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لانه اما ان يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصا وتارة ٣٤٥ يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها

أمكن بلا ضعف) واليه أشار الناظم بقوله * والعطف ان يمكن بلا ضعف أحق * ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في) المثال (الاول) وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك الا بعد الى اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما كان وزيدا كما امتنع هذا لك وأباك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها الفعل والتقدير ما كان لك وزيدا وهو أحد الوجهين في التسهيل (و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع (الشمس من جهة المعنى) لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت والى هذا أشار الناظم بقوله * والنصب ان لم يجز العطف يجب * (و) رابعها (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم * مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما الحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول) وهو فكونوا أنتم وبني أبيكم (من جهة المعنى) لانك اذا قلت كن أنت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مامورا وأنت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني أبيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه أمر بني أبيهم بشيء بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ويدل على ذلك انه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو قمت وزيدا (من جهة الصناعة) لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل أو باي فاصل كان والى ذلك أشار الناظم بقوله

* والنصب مختار لدى ضعف النسق * (و) خامسها (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقوله

وتارة يقصد الاعم من احتمالها ونصوصيتها ففي الاول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فاين جواز الوجهين وظهر ان قوله قطع النظر غير كاف بل لا بد ان يراد وبالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين قلت قصد الاعم على وجهين أحدهما قصده من حيث عمومه والآخر ان يكون المقصود بالذات معنى المعية أهم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر ولا يتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر المخاطبين بصاحبة الآخرين على

(٤٤ تصريح ل) الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليتامل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشري فائدة الكليتان تثنية كلية بضم الكاف والكلوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى وسيأتي انه لا يجوز كليات بضم عينه للاتباع كما لا يتبع في زيات (قوله بعظم القلب). قال الدنوشري ينظر ما معناه فان القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتامل وقال الشهاب القاسمي يرد على قوله ليس المعنى على انه أمر بني أبيهم الخ ان المصنف في شرح القطر معترف بانه ليس المعنى ذلك الا ان المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجاز هنا انه لا شبهة في جوازه لانه لم يقع ولا يلزم من

الجواز الوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدنوشري هو من بحر الكامل (٢) ودخل الخرم في أوله ويجوز كونه رجزا مخبونا وروى غدت
مكان شتت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لان الذى من المنصوبات التى الكلام فيها انما هو المستثنى فيحتاج
كلام الناظم الى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل ان المصنف أشار لذلك لكن قال السعد فى حواشى العضد وينبغى ان يعلم انا
اذا قلنا جاء فى القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت
العبارات فى تفسيره فيحمل كل تفسير على ٣٤٦ ما يناسبه من المعانى الاربعة والاستثناء استفعال من ثنيت فهو فى الاصل الاستثناى

علفتها تبنا وماء باردا) * حتى شتت همالة عيناها

(وقوله) اذا ما الغانيات برزن يوما * (وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لان الماء لا يشاركه التبن فى العلف والعيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء اذا كان حاجباهما دقيقين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية فى) البيت (الاول) لان الماء لا يصاحب التبن فى العلف (وانتفاء فائدة الاعلام بها) أى بمصاحبة العيون للحواجب (فى) البيت (الثانى) اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة فى الاعلام بذلك (ويجب فى ذلك اضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ما فى البيت الاول والعيون فى البيت الثانى (على انه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أى) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب (وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسى ومن تبعهما) واليه أشار الناظم بقوله

* أو اعتقد اضمار عامل تصب * (وذهب الجرمى) بفتح الجيم نسبة الى بنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه قاله ابن درستويه (والمازنى) بكسر الزى نسبة الى بنى مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جنى وسبب تسميته بذلك ان المازنى ساله عن مسائل فاجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أي المثبت للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمى فجعلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والاصمعى) بفتح الميم نسبة الى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدى) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاى (الى انه لا حذف وان ما بعد الواو) فى البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تاويل العامل المذكور) قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معا أى انصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لان التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بانلتها) لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أنلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ وأجيب بان ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة * لها سدب ترعى به الماء والشجر * واختلف فى التضمين أهو قياسى أم سماعى والاكثرون على انه قياسى وضابطه أن يكون الاول والثانى يجتمعان فى معنى عام قاله المرادى فى تلخيصه

(هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بالا أو ما فى معناها بشرط الفائدة قاله فى التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمى ان حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه الا

فيفعل فيه ما فعل فى رداء ومعناه انك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أى رجعت به من قولك ثنيت عزمى عنه (قوله أو تقديرا) ذكر فى شرح التسهيل أمثلة للمخرج تقديرا منها جاء زيد الا عمرا ثم قال واذا قلت جاء زيد الا عمرا فكانك عرفت علم السامع بموافقة زيد لعمرو وقد قدرت انه توهم انك اقتصرت على زيد اتكالا على علمه بتوافقهما فازلت توهمه بالاستثناء ثم قال فى الكلام على المفرغ قد يقام المستثنى مقام المستثنى منه اذا لم يذكر وفرغ العامل لما بعد الا واحترز بالتفريغ من نحو ما قام الا زيدا الا عمرو وما قام زيد الا عمرا فان الاصل فيهما ما قام أحد الا زيدا الا عمرو وما قام زيد ولا غيره الا عمرا (قوله بشرط الفائدة) ظاهره انه من جملة الحد

وقال الدمامينى انه حكم وليس من قليلا
الحد فحقه ان يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا ان كان المراد ان احدا لا يجهل ذلك كما هو مراده بغير المفيد فى
باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على احد المذاهب الثلاثة ان

(٢) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه ان الخرم اسقاط أول الوتد المجموع ولا يدخل الا خمسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اه

الغاية تقتضي اخراج ما بعدها (قوله عن نحو جاءني ناس الا زيدا) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق اثبات لم تخصص فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاءني أحد الا رجلا أو الا زيدا أو خصصت نحو قام رجال كانوا في دارك الا رجلا وبنحو جاء في القوم الا رجلا مما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم الا رجلا منهم جاز وسبب عدم الفائدة في الاول أن المستثنى منه اذا لم يعم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال انه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويزول الاشكال) قال الدنوشري أراد بالاشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا من حيث ان في قولك لزيد على عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة في ضمن العشرة ونفيا لها صريحا وأجاب بما حاصله يرجع الى جواب الشاطبي المذكور ويلزم عليه أن لا يكون الاستثناء من النفي اثباتا ولا من الاثبات نفيا اه ووجه اللزوم ان بيان انه لم يرد دخول المستثنى في المستثنى منه لا بعنوان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز ان يكون غير معلوم الحكم (قوله للاستثناء أدوات) أي من حيث هو ولا يلزم استعمال الادوات كلها في كل استثناء متصلا كان أو منقطعا وقال أبو حيان ولا يستوي المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا

قليلا منهم وقوله تحقيقا أو تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله أو ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس الا زيدا وجاءني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه أن ذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لانه كان مراد المتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الاخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه وبه يتضح الحال ويزول الاشكال و(للاستثناء أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الاول (حرفان وهما الا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني الى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الالف الاخيرة (وحشا) بحذف الالف الاولى واليهما أشار الناظم بقوله * وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بان حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني (و) الثاني (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (ولا يكون) واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين (وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (و) الرابع (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسماء سواء) بكسر السين والمد (كبناء و) هذه الاخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه أخذ ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني (فاذا استثني بالا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة الى العمل (مثله عند فقدها) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع

(قوله واعترض بان حاشا الحرفية الخ) ان كان المراد انه لم يسمع من العرب الا في حاشا التنزيهية ويدل لذلك قوله وانما ذلك وانهم قاسوا الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وان كان سند من أثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذان الدليلان الخ) ربما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية اذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا) أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بان لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام الا زيدا أو لا نحو ولا تقولوا على الله الا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال الدنوشري فيه بحث لانه يرد عليه نحو وما محمد الا رسول قد خلت فان الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لان الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفي بالا فلا عمل لها وعند فقدها النصب بما الحجازية على أنه خبرها اه وقد يقال

المراد أنه مثله في مطلق عمل ما قبلها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لان التام أنسب بالباب المقصود للمنصوب لان الكلام في المنصوبات ولغير ذلك كما بيناه في حواشي الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد الا اذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فما قبل الا وهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محمد شئ وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لانه يؤدي الى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن الا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يتأتى في النفي نحو ما مات الا زيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدنوشري قال بعضهم ولا فرق أيضا في النهي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط في معنى النهي أي لا تولوا الادبار الا متحرفين (قوله وان يفرغ سابق) قال الدنوشري انما قال سابق ولم يقل عامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار الا زيد (قوله وجب نصب المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز رفعه في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني وغيره وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك جائز في لغة الجمهور فانه قال أبو الحسن بن عصفور فان كان الكلام الذي قبل الا موجبا جاز في الاسم الواقع بعد الا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع الا تابعا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا زيدا بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشربوا منه الا قليل بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم الا أبو قتادة اهـ كذا في شرح المنهاج للشمس الرملي وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به في كلامه وانما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتي معافى الا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون اهـ وجاز حمل الاستثناء على المنقطع وسيأتي عن المغني ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور سبقه اليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى فشربوا منه الا قليل ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر ان حمل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فانه رد قول صاحب المثل السائر ان أبا نواس لحن في أمر ظاهر فقال لمحمد الامين

يا خير من كان ومن يكون * الا النبي الطاهر الميمون فرفع بعد الاستثناء في الموجب بأن أبا نواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

ما بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا نحو بجار متعلق به نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا وما مررت بأحد الا بزيد الا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير ايجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه من الايجاب (وهو النفي نحو وما محمد الا رسول) فما قبل الا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول على الخبرية (والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق) فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فانتصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشئ الا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الانكاري لما فيه من معنى النفي (نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون) فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة (فاما قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فحمل يأبى) في افادة النفي (على لا يريد لانهما) أي لان يأبى ولا يريد معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى والى مسئلة التفريغ أشار الناظم بقوله

وان يفرغ سابق الا لما * بعد يكن كما لو الا عدما

(وان كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فان كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بالا والى ذلك أشار الناظم بقوله

كثيرا وهذا الموضع من جملة ما ذا فهموه وقال لمن طلل عاف في المحل ذفين * عفا آية الا خو الدجون فابتدأ بقوله خو الدجون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك النفي ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فان الامين لا يفضله اه وحيث جعل مبتدأ وخبرا فالجملة في محل نصب على الاستثناء كما نبه عليه في المغني وقال انه فاتهم زيادة عد تلك الجملة في الجمل التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه الا بتأويل) قال الزرقاني فيه مع كلام المصنف اشارة الى ان محل جواز الرفع والنصب وترجيح البدل حيث وجد النفي صراحة وأما اذا كان المعنى عليه فالمنظور اليه الاثبات ولذا احكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشربوا منه الا قليل   منهم وحينئذ قطع النظر عن معنى

* ما استثنت الا مع تمام ينتصب * (نحو فشربوا منه الا قليلا) فقبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الا بتأويل كما سيجي فأما قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الاعراب منها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الاخطل

وبالصريمة منهم منزل خلق * عاف (تغير الا النؤي والوتد)

برفع النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب (فحمل تغير) في افادة النفي (على لم يبق على حاله لانهما) أي لأن تغير ولم يبق معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية أقوال أحدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة (وان كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فان كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه) في اعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الابذي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم يتبين بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل

النفي واذا روعي معناه جاز الرفع بالنظر اليه ولا يترجح وكلام المصنف في المغني يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الالفية ان معنى النفي كالنفي الصريح وفيه نظر لانه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشربوا منه الا قليل لامع انه لم يقرأ به احد من السبعة انظر كلام المغني في بحث لولا (قوله ولكن نقل الاعراب منها الخ) لا يخفى انه يرد عليه نحو ما قاله اللقاني من نقل اعراب أل الموصولة الى ما بعدها ويجاب بما أجاب به فليراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره (١) فانهما يمكن أن يصدقا عليه وأن لا يصدقا اذ لا جمع لاعتبار أحدهما على الآخر ومجرد التقديم في العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فليحرر (قوله ألا ترى أنك اذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد عهدت المخالفة بينهما وفيه انه لا يلزم من المخالفة بينهما في ذلك جواز المخالفة في النفي والاثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الابذي تنافي البدل يلزم نفي بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله مررت برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائدة في اللفظ لتخطي العامل لها ومعناها مراد كما في قولهم جئت بلا زاد وان جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه فقوله تعطى معنى العطف وفيه نظر لان التخالف حاصل وان كانت بمعنى غير لان غير نافية لما بعدها قيل لو

(١) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بايدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتامل

استدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه فى النفى والاثبات كان أولى وفيه انه من تتمة اعتراض ثعلب ان البدل لا توجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضى فى جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدمامينى (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدمامينى فى الهندية لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير وجود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والاخراج الثانى من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى الضمير (قوله والنصب عربى جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذى قرئ به فى امرأتك الاكثر فيلزم مجىء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغى ذلك ومن هنا جعل الزمخشرى النصب على الاستثناء من أهلك ليكون من تام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بانه يستلزم التناقض بين القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى أنها تبعتهم وانها لما سمعت هذه العذاب التفتت فصاحت فاصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال فى الجملة

لا كريم ولا شجاع جاز فى البدل وقال فى الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو ماقام الا زيد وليس شئ من أحرف العطف يباشر العوامل قال فى المغنى وقد يجاب بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ماقام أحد الا زيد اه والى ترجيح الاتباع أشار الناظم بقوله

* وبعد نفى أو كنفى انتخب * اتباع ما اتصل مثال النفى (نحو مافعلوه الا قليل منهم) بالرفع فى قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو فى فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو فى نية تكرير العامل والتقدير مافعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفى النهى والاستفهام مثال النهى (ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك) بالرفع فى قراءة أبى عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغنى عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون) بالرفع فى قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر فى يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربى جيد وقد قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى مافعلوه الا قليل منهم (و) فى (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ولا يتأتى الاتباع فى الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على أن شربوا فى معنى لم يكونوا اشربوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى قاله فى المغنى وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتى وبغير المردود نحو ماقام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخى ماجاءنى أحد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل انما كان مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ماجاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال كما سيجىء (واذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (أبدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو مافيها من احد الا زيد برفعهما

الثامنة من الباب الخامس من المغنى والاظهر ان الاستثناء من جملة الامر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع انه على الابتداء ومابعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة معمولة فى تحقيق الاستثناء فى الآية الشريفة (قوله فاما قراءة بعضهم الخ) به تعلم ان مراد المصنف بقوله فى المسائل السفرية انهم أجمعوا على النصب فى هذه الآية اجماع العشرة (قوله فى معنى لم يكونوا اشربوا منه) قال الزرقانى أى من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك لانه قال فمن شرب منه أى من النهر فليس منى فاذا شرب منه أحد لم يكن منه أى من شياعه (قوله وليس قاله فى المغنى) أى فى القاعدة الاولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ماقاله الشارح وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدا حذف خبره أى لم يشربوا اه وعلى هذا الاخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقييد الشارح بقوله فيما مر وكان غير مردود لاجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوزه ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراخى الخ) فى التسهيل واختير فيه متراخيا النصب قال الدمامينى والاصل فى هذا قول النبى صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر ويمكن أن يكون من هذا ما للعبدى المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشرى مايخالف هذا وذلك انه قال فى الكشاف فى قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى ويقذفون

من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب الا من خطف الخطفة ان من فى موضع رفع بدل من الواو فى لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذى خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة لان الاستثناء متراخ (قوله قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هذا لا يناسب قوله الآتى وزيد فى المثال الثانى الخ والمناسب له أن يقول هنا فالله فى المثال الاول بدل من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لانه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أى وحينئذ يفوت النفى والاثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة ان الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلاله انما هو الابتداء الذى هو العامل فى محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل (قوله لانهما موجبان بدخول الا عليهما) قال بعض المشايخ ٣٥١ كان الاولى ان لم يكن متعينا تأخير هذا عن

وليس زيد بشئ الا شيأ لا يعبأ به بالنصب) قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل يعنى الجلالة من اسم لا لانه فى موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه (لان لا الجنسية لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدا قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح فى باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما فى محل مبتدا عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبى حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد فى المثال الثانى مرفوع على البدلية من محل أحد لانه فى موضع رفع بالابتداء وشيأ فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه فى موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما (و) لان (من والباء الزائدتين) بعد نفى أو شبهه لا يعملان فى موجب (كذلك) فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء فى هذه الامثلة مرجوح قلت أما الاخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائى

ابنى لبينى لستما بيد * الا يدا ليست لها عضد

بالخفض وأما الاول فقد قال أبو القاسم السهيلى فى أماليه لا يجوز فى نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز فى نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز فى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو أن النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفى على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافى واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفى وامتنع اعتبار حكم الايجاب اهـ (فان قلت لا اله الا الله واحد) فالرفع أيضا فى اله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة (لانها) موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية (لا تعمل فى موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل الا أخوك صالح خلافا للمازنى) فانه قال اذا تأخرت صفة المستثنى منه على المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها رجل الا أخاك صالح فرجل مبتدا تقدم خبره فى المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا أخاك ونقل ابن الخباز فى النهاية عن المازنى انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال أبو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازنى غلط وقال

قول المصنف كذلك تامل وأقول تاملناه فوجدناه لا يصح اذ لا يحسن أن يقول الشارح مثل قول المصنف ومن الخ ولم يجز خفضهما على اللفظ والشارح قصد أن يكون ما قاله توطئة لكلام المصنف لبيان وجه التشبيه فى قوله كذلك وليكون قوله ومن الخ عطفا عليه لكن يرد عليه انه يلزم عطف الشئ على نفسه كما لا يخفى ولو أن الشارح مزج قوله لم يجز خفضهما بعد الواو التى فى قول المصنف ومن الخ لكان أحسن كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام هذا وكلام المصنف مشكل لان قوله كذلك بعد قوله ان لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب يقتضى أن من والباء كذلك وهو فى من مسلم دون الباء لانها تعمل فى المعرفة نعم لا تعمل فى موجب كما تقرر فى باب ما ولا العاملين عمل ليس فى الكلام على زيادة الباء وان قال بعض الفضلاء هنا انه لا يشترط فى زيادتها الا مران فانه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حاول الجواب عن هذا بجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرورهما مثبتا ويلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والاظهر أن قول المصنف كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فليتامل (قوله ابنى لبينى الخ) ابنى بصيغة المثنى بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه حرف النداء وليست فى قوله الا يدا وصف الشئ بنفسه لان المعتمد بالصفة ليدا الاولى صفة يدا الثانية ويدا الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز فى نحو ما فعلوه الا قليل) أى لانه يصح ان يقال فعلوه الا قليلا ولا يصح اله الا الله ولا يكن لهم شهداء الا أنفسهم (قوله فتدافعا) اذ تدافعا تعين النصب على الاستثناء لان النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع فى المثال على تقدير الرفع فى المستثنى على

الأتباع أن المستثنى منه وهو رجل من حيث ابدال المستثنى وهو أخوك منه يصير في نية الطرح لأن ذلك حقه وان لم يكن لازما من حيث ان وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لان وصف الشئ يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله اذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشري تجويزهم هنا البدل فيما اذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به في وجوب تقديم النعت على البدل فليتامل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الاسلام أبي بكر الشنواني فتوقف فيه وقد يقال هذا مبنى على عدم وجوب الترتيب (قوله فان لم يمكن الخ) قال الدنوشري قدم هذا القسم لكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (قوله نحو ما زادهذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لاعاصم اليوم من أمر الله الا من رحم كما مثل به ابن الناظم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا في قولنا لا اله الا الله ان اسم الله عز وجل بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على شئ واطلاق البعض وارادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بدلا على الموضع مثل لا اله الا الله قال نقرة المشايخ لا يمكن هنا البدل لانه لا يقال لا شئ اليوم من أمر الله الا من رحم ولو ورد المحذوف منه أعني الخبر لم يجز أيضا الابدال لانه لا يقال لا لهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم ٣٥٢ وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لانه الراحم فكأنه قيل الا الله فالاستثناء متصل ومثل الآية على الانقطاع أن تقول عند مجيء سيل عظيم لا عاصم اليوم من هذا السيل الا من أقام في الجبل ولا يمكن في ذلك البدل اه ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للمفعول فقيل بانه منقطع وقيل بانه متصل على حذف مضاف أي الا جهر من ظلم وقول ابن عطية على قراءة البناء للفاعل انه يحتمل ان من في ما

موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بانه لا يصح في هذا القسم الرابع اذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزمخشري يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد الا عمرو ورده أبو حيان بانه لا يمكن أن يكون الفاعل لغوا زائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لان البدل راجع في هذا الباب الى كونه بدل بعض من كل اما حقيقة نحو ما قام القوم الا زيد أو مجازا نحو ما قام القوم الا حمارا وكلاهما لا يمكن هنا لان الله علم وكذا زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيبويه ما يقتضي ان ما جاءني زيد الا عمرو لغة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتاني زيد الا عمرو وما قام أخوانه الا أخوانكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أي ما أتاني أحد وهذا عكس ما في الآية لانها في وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى في الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيد الخ) قال الدنوشري الظاهر ان وجه فصله عما قبله ان الاول وارد عن العرب والثاني قيس عليه وأقول قد أشار الشارح الى ذلك بقوله في القياس وعزو الدنوشري انه ساقط من نسخته وانظر هل يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال القلقي فيما سيأتي في غير ما نفع هذا المال غير الضر من ان الاستثناء

ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأى سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه فلو أوقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد الا ابنك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتامل قاله الموضح في الحواشي (وان كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقا) من الحجازيين والتميميين (نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص) فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه (اذ لا يقال زاد النقص ومثله) في القياس (ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو (وان أمكن تسليطه) أي العامل على المستثنى نحو

مافام القوم الاحمارا اذ يصح ان يقال قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب) لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجحه وتجيز الاتباع) ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه ابدال وقع

(كقوله) وهو جران العود عامر بن الحرث

(وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس)

فابدل اليعافير والعيس من أنيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما انهم جعلوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم

منقطع مقدر الاتصال فراجعه متاملا (قوله ولا يجوز ان يقرأ بالخفض الخ) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بانه انما يرتكب عند الحاجة اليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) انما احتاج لتوجيه الرفع لانه على الاتباع كما تقدم ووجه الاتباع انه بدل بعض من كل وذلك مشكل لانه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني انه جعل الحمار الخ) حاصل هذا الوجه ان المثال من أقسام اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع وهو ادعاء ان مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري في أبواب كثيرة منه ان ينزل ما يقع في موقع شئ بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم * تحية بينهم ضرب وجيع * وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون اليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب * تحية بينهم ضرب وجيع * قال في دلائل الاعجاز لا يجوز ان يكون سبيل قوله * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * سبيل قولهم عتابه السيف لان المعنى في بيت أبي تمام على انك تشبه شيا بشئ بجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على انك تشبه عتابه بالسيف ولكن على ان تزعم انه يجعل السيف بدلا من العتاب الا ترى انه يصح ان يقول مداد قلمه قاتل كسم الافاعي ولا يصح ان يقول عتابك كالسيف الا ان يخرج الى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد انه عاتب عتابا خشنا مؤلما قد بلغ في ايلامه وتاثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اهـ ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكر معه ما يحيل دخول الاداة كقوله

أسد دم الاسد الهزبر خضابه
موت فريص الموت منه يرعد

فانه لا سبيل فيه الى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد ودلالة الوصف على انه فوقه ولهذا قال في دلائل الاعجاز انه يقرب من اطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لانهم جعلوه قسيما للتشبيه لان التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا في شئ من أطرافه تجوز

ووقع في كلام بعضهم انه مجاز وعليه جريت في حاشية الالفية والمراد انه مجاز عقلي اذ التصرف في النسبة الا ترى انك لو قلت ان كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا فجعل الغرض المقدر كالظاهر وبهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح فان قيل على قياس ما ذكرت ان نحو زيد أسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء في انه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارفة قصدا الى التهكم كما تقول أسد نار يدفي غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة يذهب رونق الكلام اهـ فان في قوله قلنا نعم نظرا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق فان قلت قضية كلام الكشاف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة ان ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فانه قال فان قلت المثوبة مختصة بالاحسان فكيف جاءت في الاساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ومنه فبشرهم بعذاب أليم اهـ قلت ليس مراده ما ذكرت وانما مراده ان الآية من باب الايجاز وان في الكلام تنويعا مقدرا والتقدير ان نقمتم منهم وادعيتم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به في صورة مريم وهذا آية ان يجعل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كانه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فاعتبوا بالصيلم وقوله شجعاء جرتها الذميل تلوكه * أصلا اذا راح المطي غرانا وقوله * تحية بينهم ضرب وجيع * ثم بنى عليه خير ثوابا وفيه ضرب التهكم الذي هو أغيظ للتهدد من أن يقال عقابك النار اهـ والمراد ان بعض التنويع قد يستعمل في التهكم

وليس بلازم فيه لعدم تصوره في قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له امام فقراءة الامام قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فاعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها في الفضليات والبيت غضبت حنيفة ان تقتل عامر * يوم النسار فاعتبوا بالصيلم والصيلم الداهية وهي فيعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوي في سورة البقرة في تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعني انه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للانذار والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لارباب حواشيه خبط في المقام لا يخفى على من له بالتنويع المام واعلم ان ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخيلا هو المذكور في كلام الشيخ عبد القاهر في بعض المواضع وقال في بعضها ان المقصود به نفي ما صدر به يعني لا تحية بينهم وعليه جرى في الكشاف في تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه الا السيف وبيانه ان يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد نفي المال والبنين عنه واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال في موضع آخر انه يدل على اثبات النفي فمعنى ليس بها أنيس الا اليعافير انه لا أنيس بها قطعا لانه جعل أنيسها اليعافير دون غيرها وهي ليست بانيس قطعا فدل على انه لا انيس بها وهو قريب مما لو قلت ان كانت اليعافير أنيسا فلها أنيس ووجه دلالته على بقاء النفي ان العرب استعملته مرادا به الحصر فان الكلام قد يدل عليه نحو الجواد زيد والكرم في العرب وقال السيد في شرح المفتاح دخول المستثنى في المستثنى منه لا يتعين بناؤه على التنويع لاحتمال ان يبنى على التعليق كما صرح به في الكشاف أي انما يكون فيها أنيس ان لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشري الخ) أي وفي ذلك محذور وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغي للشارح ان يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الآتي قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين الخ كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وجوز الصفاقسي الخ) نقل هذا عن الصفاقسي لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ لتأخر الصفاقسي عن ابن مالك ثم كان ينبغي له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التي نقلها المصنف في الباب الثالث من المغني وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج الى ذلك أي الى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان خيرا له والمجوز لاجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الاصول من اتباع امامنا الشافعي كرم الله وجهه فانهم لا يشترطون في المجاز القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هذا وقال ابن كمال باشا فان قلت كيف استثنى الله وانه تعالى منزه ومتعال عن أن يكون في السموات والارض قلت كما استثنى غير ان سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * يعني ان كان الله تعالى ممن في السموات والارض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة في نفي العلم بالغيب عنهم وسد الطريق الى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فان شراح الكشاف قاطبة صرحوا بان الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافي انقطاعه في نفس الامر وفيه نظر والعجب ان الامام البيضاوي جوز اتصال الاستثناء في آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بني تميم حيث يقولون ما في الدار أحد الا حمار كأن أحدا لم يذكر فانه على تقدير الكلام على النسق المذكور يضج رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اهـ وحاصله ان الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال ان قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عنه (فصل) (قوله على المستثنى منه) اشارة الى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا فانه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال الا زيدا قام القوم لان الا مشبهة بلا العاطفة وذهب الكسائي الى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما

(وحمل عليه) أي على اتباع المنقطع (الزمخشري) قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض اهـ وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اهـ

(فصل * واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقا) سواء

* أعدّ عيالى شعبة من عيالكا وأما تقديمه على العامل فى المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفا فنحو اخوتك الازيدا اقاموا فيجوز أو غير متصرف نحو اخوتك الازيدا فى الدار فيمتنع وانما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله
* ألا كل شئ ماخلا الله باطل * (قوله سواء أكان متصلا أو منقطعا) أى فالاطلاق فى مقابلة التفصيل السابق فى الفصل قبله لان الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الاطلاق بما تقدمه نفى أولا كما يتوهم وانه فى مقابلة قوله الآتى وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضا فى غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف فى المسبوق بالنفى وانما ذكره تبعا لقول الناظم فى النفى ولعلهما قصدا دفع توهم عموم اجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن موضوع المسئلة والاشارة الى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام الازيد أحد (قوله كقوله ومالى الخ) قال ابن عمرون هذا البيت مشكل لان العامل فى شيعة الابتداء وهو لا يعمل فى المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى فى الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تكلفته لهم فى * لمية موحشا طلل * اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الارجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شئ فى موضعه (قوله ٣٠٠ غير النصب) شمل الرفع كما مثل والجر نحو مامررت الازيد باحد فانه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله فى المسبوق بالنفى) مثله مافى معناه وهو النهى والاستفهام بدليل تعليله الآتى بان مابعد الا عام بقوله لوقوعه فى سياق النفى فاقتضى ان كل مايفيد العموم مثله (قوله وان المؤخر عام) قال اللقانى كونه عاما مبنى على أنه واقع فى سياق النفى وأوضح من هذا أن يقدر أحد نكرة فى سياق الايجاب فلا تعم بل تكون مطلقة مساوية فى المدلول لما قبلها وانما يتخالفان بالاجمال والتفصيل . اهـ وقال الشهاب أنظر هل يأتى ماقاله المصنف وان كان المؤخر جمعا أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص فى الواحد كزيد فظاهر كلامهم يعم فليتأمل (قوله منه) قال السنباطى الصواب اسقاطها اهـ أى لان الضمير فى قوله فصح ابداله عائد على المؤخر وهو المستثنى منه فالمبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لابدل بعض) أى من كل كالولم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالى ناصر الا أبوك هذا مراده وان كان المناسب لقوله وان المؤخر عام الخ أن يقول لابدل كل من بعض لان ذلك هو اللازم لولم يرد بالمؤخر الخصوص والداعى لارادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح (قوله وانما ألجاهم الخ) بقى فى المقام اشكالان أحدهما عدم الفائدة فى البدل فى نحو ماجاءنى الازيد أحد اذ قد علم ان زيدا من جنس الاحد ثانيهما انه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدر فى المثال الثانى لانه وان أمكن تقدير المستثنى منه فى نحو مالى الا أبوك ناصر بان يقال مالى أحد لا يمكن فى المثال الاول لوجود أحد فيه فلو قدم لزم التكرار الا أن يمنع التكرار لان أحد المقدر عام ليصح الاخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الصائغ الوجه الخ) قال ذلك بعد إن رد قول ابن عصفور الذى مشى عليه المصنف بانه يلزم عليه وقوع أحد فى الايجاب يعنى فى نحو ماقام الازيد أحد لان البدل على نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ماجاءنى الا أحد زيد ويجاب بان لزوم أحد لغير الايجاب اذا كان عاما الا اذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع الاجموعين) قال لان ماقام الازيد فى معنى ماقام غير زيد وغير زيد هو أحد يعنى لانك أردت باحد هذا الخاص بعينه وهذا

سواء أكان متصلا أم منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع (كقوله) وهو الكميت يمدح بنى هاشم

(ومالى الا آل أحمد شيعة * ومالى الامشعب الحق مشعب)

والاصل ومالى شيعة الا آل أحمد ومالى مشعب الامشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد باحمد النبى صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) فى المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (فى المسبوق بالنفى فيقول ماقام الازيد أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالى الا أبوك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضى الله عنه

لانهم يرجون منه شفاعة * (اذا لم يكن الا النبيون شافع)

بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء فى المثال ويكن التامة فى البيت (فرغ لما بعد الا) وهو أبوك فى المثال والنبيون فى البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر فى المثال وشافع فى البيت (عام) لوقوعه فى سياق النفى (أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل (لابدل بعض) (ونظيره فى أن المتبوع أخر) من تقديم (وصار تابعا) بعدما كان متبوعا (مامررت بمثلك أحد) بالجر والاصل مامررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما ألجاهم الى دعوى ان المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الصائغ الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع الا مجموعين ويكون بدل شئ من شئ لعين واحدة والى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختران ورد

معنى قول الدنوشرى معناه أن يعتبر أن الا بمعنى غير فيصدق على المستثنى منه المتاخر الواقع بدلا من المتقدم والمعنى فى مالى الا ابوك ناصر مالى غير أبيك ناصر وغير أبيك يصدق على الناصر اه وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ويرد عليه انه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأى نظير لهذا *(فصل)*(قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشرى أى سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سياتى صريحا فى قوله الا عمله الا رسيمه والا رمله فافهمه وقال أيضا وينبغى أن يكون هذا من خصوصيات الواو فليحرر اه وقد أشار الشارح الى ذلك بتقييده تبعا للتسهيل بالواو وان أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح فى بدل الكل من الكل ولذا قال اللقانى ان فى كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم الا زيدا الا ثوبه وأعجبنى القوم الا زيدا الا وجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أومعه صود بحكم ما قبلها شمل البدل باقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لان البدلية مستفادة من الاتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه واتيان ذلك فى غير بابى العطف والبدل فليتامل اه ٣٥٦ وسياتى فى كلام الشارح التمثيل لاقسام البدل التى أشار اليها وهذا مبنى على عدم اختصاص البدل ببدل كل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه فى حواشى الالفية (قوله الغيث) قال اللقانى فيه بحث لان الناصب عنده فى الاستثناء هو الا كما يصرح به فيما ياتى بقوله ونصبت الباقى بالا على الاستثناء والبدل على تقدير العامل فالا هى عامل البدل قدرت معه أو صرح بها معه فلا يكفى اذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لان العاطف اذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وبعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى اذا صرح به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ماجاء الا زيد الخ فهذا لا عمل فيه للا البتة اه أى لان الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل الا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالامثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يلحق عطف البيان بالبدل فانه مماثل لما قبله اه وقد أمر اللقانى جعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالارجح كونه تابعا فى جره) قال اللقانى فيه حذف حرف الجر مع البدل وابقاء جره وذلك سماعى فى غير ان وان (قوله والعلاء بدل من الفتى) قال الدنوشرى اذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقلنا ان البدل على نية تكرار العامل فهل ينوى الا فيه أو يقال الا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اه وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون الا الموجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثانى مطلقا لان العامل فى البدل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الاظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به الجمل كما فى شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به العدو اغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا ان المراد السعى فى الحج فقط (قوله على رسيمه) فيه انه اذا كان معطوفا على رسيمه

(فصل) واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت) واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب اليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثانى وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملهما قول الناظم * والغ الا ذات توكيد * (فالاول) وهو العطف (نحو ماجاء فى زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (والا) الثانية (زائدة للتوكيد) والاصل ماجاءنى الا زيد وعمرو (والثانى) وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أى الناظم (لا * تمرر بهم الا الفتى الا العلا * فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالارجح) فى الفتى (كونه تابعا له فى جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أى الفتى (منصوبا) بالا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف (والعلاء بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما المسمى واحد والا الثانية) زائدة (مؤكدة) للا الاولى وبدل البعض من كل نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من أحد فالارجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما أعجبنى شئ الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شئ ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما أعجبنى أحد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل فى قوله

مالك من شيخك الا عمله * الا رسيمه والا رمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السيرافى (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف الى ان رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل (والا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم فى السعى الركض والرمل فى الطواف الاسراع (وان كان التكرار لغير توكيد) وهو التاسيس (وذلك فى غير بابى

العطف

فرسيمه بدل والمعطوف على البدل له حكمه وحينئذ فلم يجتمع العطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وانما يكون من الاجتماع اذا كان رسيمه معطوفا على عمله ويدل لذلك كلام ابن خروف فانه صريح في انه اذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتامل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ماعدا ذلك) قال الشهاب فان قيل ماعدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الاول لانه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب ان وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتاتى هنا لانه لم يتقدم ماعدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه ٣٠٧ (قوله نحو ماقاموا الا زيدا الخ) عدل عن تمثيل الناظم بقوله كلم يفوا الا امرؤ الا علي لانه نظر فيه في الحواشي بوجهين بيناهما مع جوابهما في حاشية الالفية (قوله حكم المستثنيات المكررة) قال اللقاني يعني سواء كانت مما يمكن استثناء بعضه من بعض أم لا فان قلت كيف يصح هذا التعميم وقضية ايجاب نصبها اذا تأخرت وهي مما يستثنى بعضه من بعض وليس كذلك قال الرضي وان كررتها لغير توكيد فاما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه أو لا فان أمكن فاما أن يكون في العدد أو في غيره فالذي في غير العدد نحو جاء المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه موجب والقياس كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور وتعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ماجاءني المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس أن يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثنا لانه غير موجب ثم قال والذي في العدد نحو له عشرة الا تسعة الى الواحد في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما في موجب غير العدد والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله علي عشرة الا تسعة الى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخلا

العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا مفرغا) بان لم يشتغل بمعمول قبل الا مفرغا (بان لم يشتغل بمعمول قبل الا) تركته يؤثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت وجوبا على الاستثناء (ماعدا ذلك الواحد) الذي أثر فيه العامل (نحو ماقام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على انه فاعل) له (ونصبت الباقي) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الاول لتاثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العامل (وتقول مارأيت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي) من المستثنيات (بالا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه الخلاف وتقول مامررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم

وان تكرر لا لتوكيد فمع * تفريغ التاثير بالعامل دع

في واحد مما بالا استثني * وليس عن نصب سواه مغني

(وان كان العامل غير مفرغ) بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا (فان تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ماقام زيدا الا عمرا الا بكرا أحد) فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك أشار الناظم بقوله

ودون تفريغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم

(وان تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فان كان الكلام ايجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا) لما مر من أن جواز الاتباع مختص بغير الايجاب (وان كان) الكلام (غير ايجاب أعطي واحد منهما) أي من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب واتباع (ونصب ماعداه) وجوبا (نحو ماقاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا لك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح) والى ذلك أشار الناظم بقوله

وانصب لتاخير وجيء بواحد * منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الابدي رفع الجميع على الابدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ) من حيث الاعراب (وأما بالنظر الى المعنى) من حيث المفهوم (فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر) في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء (وما يمكن) استثناء

بعضهم من بعض كالاعداد (نحو له عندى عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحدا) فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففى النوع الاول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (ان كان المستثنى الاول داخلا) فى الحكم (وذلك اذا كان المستثنى من غير موجب فما بعده) من المستثنيات (داخل) فى الحكم كذلك نحو ما قام أحد الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل فى اثبات القيام له لان الاستثناء من النفى اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك (وان كان) المستثنى الاول خارجا عن الحكم (وذلك اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفى عنه لان الاستثناء من الاثبات نفى وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك أشار الناظم بقوله * وحكمها فى القصد حكم الاول * (وفى النوع الثانى) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو ان كان المستثنى الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج (وان الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيمرى وتبعه القاضى أبو يوسف ويمكن ادراكه فى قول الناظم * وحكمها فى القصد حكم الاول * (وقال البصريون والكسائى كل من الاعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أى من الذى قبله والذى قبله مستثنى عن الذى قبله وهكذا حتى ينتهى الى الاول (و) هذا القول (هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان (محتملان)

وكل شفع خارجا والاعراب فى الشفع والوتر كما فى غير العدد الذى هو غير موجب هذا هو القياس اهـ قلت قد صرح فى توجيه الوجهين بأن ما جاز فيه مستثنى من غير موجب فى المعنى فلا مخالفة يظهر بالتامل (قوله فى الحكم) عبارة اللقانى أى فى مفهوم المسند الى المستثنى منه سواء كان الاسناد ايجابا أو سلبا (قوله وفى النوع الثانى الخ) قال اللقانى هذا النوع شامل لنحو جاء القوم الا بنى تميم الا زيدا منهم والقول الاول لا يجرى فيه كما لا يخفى الا أن قوله من أصل العدد يخصص المسئلة المتنازع فيها بما اذا كان المستثنى منه عددا ويبقى نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيل الحكم كذلك) اعلم أنه ينبنى هذا الموضع على قواعد أحدها ان الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى وهذه القاعدة مما لا نزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الاصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الاثبات نفيا ومن النفى اثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقى بعد الثنيا ومعناه انه أخرج المستثنى وحكم على الباقى من غير حكم المستثنى ففى مثل على عشرة الا ثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الاصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفى مثل ليس على الا سبعة لا يثبت شئ بحسب دلالة اللفظ لغة وانما يثبت بحسب العرف وطريق الاشارة كما فى كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من الشرك ومن القائل بنفى الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية انه من الاثبات نفى بانه مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له اهـ ومن ٣٠٨ هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمى الانصارى عليه رحمة الله البارى فى قول ابن فرشته فى شرح المنار فى بحث العام ان الحكم اذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن يثبت لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كما فى قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم الا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندى عشرة الا واحدا ولا يصح العشرة زوج الا واحدا اذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية انه لا يجمع بين الا والواو العطف فان الا تقتضى الاخراج والمباينة والواو تقتضى الضم والمجانسة الثالثة ان الاستثناء المستغرق باطل الرابعة ان الحمل على الاقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فاذا قيل له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة أو الا ثلاثة تعين عود الثانى لاصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا ان قال الا ثلاثة والا اثنين لعطف الثانى بالواو فان قيل عشرة الا ثلاثة الا اثنين فان أعيد الثانى لاصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجح وهو ممنوع للقاعدة الرابعة وان أعيد الى الاول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط فى هذا أن يكون الثانى أقل من الاول ليتاتى الاخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الاصل (قوله لان الحمل على الاقرب الخ) قال المصنف فى الحواشى ونظيره قوله تعالى انا أرسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قال المرأة مستثناة من الاول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثانى متصل كذا ظهر لى وبعد فلا يمتنع عندى فى مثل عشرة الا أربعة الا اثنين أن يستثنى الاثنان من الاصل لان الحمل على الاقرب أرجح لا متعين وكفى بباب التنازع شاهدا وان كلا من الفريقين يجيز اعمال كل من العاملين الا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة الا ثلاثة الا أربعة * فان قلت ما المانع أن يكون فى الآية الاستثناء الثانى من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لانهما من الآل ومن المجرمين * قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الاول فواضح وأما الثانى فلان معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح اخراجها من المعذبين * فان قلت فما المانع من أن يستثنى من هم فى انا لمنجوهم وحينئذ تكون معذبة ويكون حملا على أقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء * قلت هو قول الزمخشرى وليس عندى كغالب أقواله الاعرابية لان انا لمنجوهم أجمعين انما ذكرت توكيدا

لا تأسيسا لاستفادة معناها من الاخراج من حكم المعذبين وعن الكسائي أنه سأل أبا يوسف عمن قال له على مائة درهم الا عشرة الا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن ذلك نقلت وقوله ان الا آل مستثنون من القوم المجرمين معناه انه مستثنى من لفظ قوم المقيد بمجرمين لكون مجرمين وصفا له فلا يتناول قوما من لم يتصف بالاجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى عن الحكم باستثنائه فهو منقطع لاختلاف الجنسين وهذا ما قاله في الكشاف وتبعه القاضي ونوقشا بامكان الاتصال بتغليب المتصف بالاجرام على غير المتصف به لقلتهم هذا والارسال على كون الاستثناء منقطعا خاص بالهلاك فآل لوط لم يرسل اليهم أصلا وقوله انا لمنجوهم متصل بآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لانه محذوف لان المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا اليهم والمذكور يدل عليه للتلازم بينهما وبما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة الا في سياق النفي لانها تعم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما الا زيدا ويحسن ما رأيت أحدا الا زيدا الا ان ذلك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل رأيت قوما أساؤا الا زيدا وهذا يقتضي عموم النكرة ٣٥٩ اذا وصفت وهو ما ذكره بعض الاصوليين من الحنفية وكلام النحاة في باب المبتدا والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوز في الكشاف أن يكون الا آل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال ان الاستثناء حينئذ متصل والارسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين ولآل لوط وقوله انا لمنجوهم استئناف والمعنى انا أرسلنا الى قوم أجرم كلهم الا آل لوط منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط واقتصر على أن الا امرأته مستثنى

(محتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال ان الاظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقربه في المثال) المذكور وهو له عندي عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحد (ثلاثة على القول الاول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الاربعة والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد واذا استثنى الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ويحتملهما) أي الثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان احداهما أن تسقط) المستثنى (الاول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وان كان معك) مستثنى (رابع فانك تجبر به) الثالث (وهكذا تفعل (الى) أن تنتهي الى المستثنى (الاخير) فالمستثنى الاول في المثال المذكور أربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الآخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا) تفعل حتى تنتهي (الى الاول) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم أخرج

من ضمير منجوهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لان آل لوط متعلق بأرسلنا والا امرأته متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك الا في الاقتصار على ان الا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم لانه جوز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعا كون الا امرأته استثناء من الا آل لوط وعلى اطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده الا أن يجعل انا لمنجوهم اعتراضا وقد استشكل كون الا آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بأن الضمير متحد مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا اذ لا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الاخراج وأجيب بأن قوم وان نكرة فهو في حكم المعرف لان المراد قوم لوط بدليل آية هود وقوله في العنكبوت حكاية عن ابراهيم عليه السلام ان فيها لوطا بعد حكاية قول الملائكة انا مهلكوا أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لان المراد بالاجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم اذ ذاك لقوله ما سبقكم بها من أحد العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصور على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستتاره في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقييدها كما لا يخفى على ان الصحيح ان ضمير النكرة مطلقا معرفة واعترض على صاحب الكشاف في تعليله عدم كون الا امرأته مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما أولا فلانه انما يتم عنده على تقدير كون الا آل لوط متصلا لا منقطعا مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانيا فلان الارسال اذا كان بمعنى الاهلاك

فلا اختلاف اذ التقدير الا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم وأما ثانيا فلانه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء بامرين الاول ما أشار اليه المصنف من ان انا لمنجوهم انما ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثانى وذكره أبو حيان أيضا انه لما كان الضمير فى لمنجوهم عائدا على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كانه مستثنى من آل لوط لان الضمير هو الظاهر فى المعنى نعم قال فى التقريب شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد تخلل انا لمنجوهم فلو قال الا آل لوط الا امرأته لجاز ذلك قال الطيبي لاسيما ان قوله انا لمنجوهم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا جملة منقطعة عما قبلها على تقدير سؤال سائل فيبعد من البليغ أن يجعل ما فى حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان فى حواشى البيضاوى قوله لاختلاف الحكمين الاولى أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشئ بين العصا ولحائها وتاويل ما قاله ان ههنا حكمين الاجرام والانجاء فيجر الثانى الاستثناء الى نفسه لئلا يلزم الفصل الا اذا جعل اعتراضا فان فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز ان يكون استثناء من آل لوط ولهذا جوز الرضى أن يقال ٣٦٠ أكرم القوم والنحاة بصريون الا زيدا لكن لا يخفى أن الاعتراض بما له

أربعة وواحدا وادخل اثنين يبق سبعة وايضاحه أن تقول له عندى مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة أخرج المستثنى الاول والثالث وما أشبههما فى الوترية وأدخل الثانى والرابع وما أشبههما فى الشفعية فالباقى بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا أخرجنا من المائة خمسين لانها أول المستثنيات فهى اذن وتر وأدخلنا عشرين لانها ثانية المستثنيات فهى اذن شفع وأخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهى اذن وتر فصار الباقى ستين ثم أدخلنا خمسة لانها رابعة المستثنيات فهى اذن شفع فصار الباقى خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك فى شرح التسهيل

(فصل وأصل غير أن يوصف بها) لما فيه من معنى الاسم الفاعل ألا ترى ان قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (اما نكرة) محضة (نحو صالحا غير الذى كنا نعمل) فغير وصف صالح ولا أثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بان غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فان موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لا قوام باعيانهم) وذهب السيرافى الى أن غير التعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما فى قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير فى الآية بدل لا صفة (وقد تخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه) كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله أى غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذى بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذى بعد الا الى غير فى الاستثناء فيعرب الاسم الذى بعد الا بما يستحقه (وتعرب هى) أى غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بالا فى ذلك الكلام فيجب نصبها) فى أربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما فى (نحو قاموا غير زيد و) الثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى (نحو ما نفع هذا

تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اه بقى هنا شئ وهو أنه تقدم ان المراد بالاجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف فى السؤال الاول ان المرأة من الآل ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من آل لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشئ كفعله وانما أطلنا الكلام لان هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الائمة الاعلام وسئل عنها الجلال السيوطى فى الفتاوى فما أتى بالمرام

(فصل) (قوله وهم جنس الخ) قال اللقانى المعروف ان المعرفة الشبيهة المال

بالنكرة هى المقرون بال الموضوعة للجنس أى الحقيقة مرادا به فرد مبهم من أفراده كقولك ادخل السوق أى ادخل سوقا أى فردا من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فانه معين باعتبار صلته المعهودة وان كان مبهما باعتبار عينه ومن أعرب غير فى الآية صفة فلانها تتعرف عنده بالاضافة اذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل اعراب غير الخ) أى فهى بمنزلة أل الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة أل وفى دعوى نقل الاعراب الاشكال المشهور وكلام الشارح صريح فى أن الا حينئذ لا اعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب انه قال يحتمل خلافه وان كون الا بمعنى غير يقتضى أن تكون مضافة الى الاسم الذى بعدها وعلى هذا فهل هو فى محل جر حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك اعرابه باعرابها ونقل اليه اه (قوله وتعرب هى الخ) وان أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الاضافة والكلام فى غير والا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفى الاحكام اللفظية لا فى التوجيه والتسوية بين مستثنى الا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما بيناه فى حواشى الالفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الالفية * واستثن منصوبا بغير معربا * الخ فراجع حواشينا ان أردت

(قوله غير الضرر) قال اللقاني أي يجب نصبه لأن الضرر مستثنى من المال منقطع اذهو من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا اذ البدل على نية تكرار العامل فالضرر لو استثنى بالا وجب نصبه اتفاقا فغير كذلك * وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظا لا يتناوله منفيا عنه ما أثبت للمستثنى منه كقاموا الا حمار أو مثبتا له ما نفى عن المستثنى منه كما قاموا الا حمارا فالضرر في المثال لا يصح استثناؤه من المال متصلا ولا منقطعا اذ لا يمكن ان يثبت له النفع المنفي عن المال اذ ليس المعنى ما نفع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على انه بدل منه لانه أعم من المال فالصواب بشهادة الذوق انه من باب تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من أحسن اليه فالاستثناء في هذا منقطع مقدرا تصاله أي لا خير فيه الا الاساءة ان كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشيء من الخير المنفي عنه فالاستثناء في مثال المصنف منقطع مقدر الاتصال مفرغ في المفعول أي ما نفع هذا المال شيأ من اثر اذا النفع الا الضرر ان كان فيها فغير منصوبة على انها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تسلط نفع على الضرر لانه بتقدير كونه من النفع فليتأمل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وحاصله يرجع الى ان ذلك من التنويع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقاني لقائل ان ٣٦١ يمنع ان النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة لاحد (قوله وعند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللقاني لقائل ان يمنع وجوب النصب في غير على الاستثناء عندهم لامكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر في الظرف ورفعها على انه مبتدأ خبره الظرف واحد بدل من غير على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه أي ما فيها غير زيد أحد منهم أي من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال اللقاني قد يمنع ان النصب عندهم فيه راجح لان الرفع على ان غيرا

المثال غير الضرر عند الجميع) في المسئلتين (و) الثالثة اذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين و) الرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد أحد وترجح) نصبها في مسئلتين احداهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (في نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند تميم في) الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير حمار ويضعف) نصبها (في) مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة (ويمتنع) نصبها (في) مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفي الصحاح قال الفراء بعض بني أسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاءني غيرك وما جاءني أحد غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي وأقول لا شاهد في تمثيله لجواز ان تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة غير أشار الناظم بقوله

واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا

وتفارق غير الا في خمس مسائل احداها ان الا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي

(٤٦ تصريح ل) من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال اللقاني قد يمنع ان النصب عندهم فيه راجح لان الرفع على ان غيرا صفة كاشفة لاحد راجح على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الاصل أو مساوله وكذا يمنع ضعف النصب في نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير الا في خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد الحصر على الصحيح فلا ينافي انها تفارقها في أكثر من ذلك كما بيناه في حواشي الالفية (قوله يقع بعدها الجمل) أي الاسمية أو الفعلية ان سبقت الا بنفي لان ذلك انما يكون في الاستثناء المفرغ وكان الفعل اما مضارعا نحو ما زيد الا يفعل الخير واما ماض مسبوق بمثله أو مقرون بقد وتفصيل المقام يطلب من حواشي الالفية فانا قلدناها فرائد الفوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة الا اذا تمنى الآية وقال جاء بعد الا جملة ظاهرها الشرط وهو واذا تمنى ألقى وقال الحوفي ونص النحاة الخ ثم قال فان صح ما نصوا عليه يؤول على ان اذا جردت للظرفية ولا شرط فيها وفصل بها بين الا والفعل الذي هو ألقى وهو فصل جائز فيكون الا قد وليها ماض في التقدير ووجد شرطه وهو تقدم فعل قبل الا وهو أرسلنا انتهى قال المصنف في الحواشي والذي يظهر أنا ما هو فيما اذا ولي الا لفظ الفعل وهذا لم يقع في الآية فلا اشكال ولا حاجة لتأويل اذا بانها جردت عن الشرطية لان ذلك في غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول الا في حال القاء الشيطان في أمنيته وقت تمنيه وأما على ما تقدر فالشرطية كلها هي الحال أي الا وحالته هذه الجملة الشرطية أنه اذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته (قوله دون غير) أي لانها مختصة بالاضافة الى المفرد (قوله الثانية انه يجوز ان يقال الخ) أي ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء بخلاف الا

وذلك لان الاستثناء بغير على سبيل تضمنها معنى الا وانما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الاصفة ولا يتصور الاستثناء ويجاب بانه متصور صناعة والمانع في الآية شرعي (قوله الثالثة انه يجوز الخ) أي ان الا اذا كانت مع مابعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامتها مقامه بخلاف غير لاصالتها في الوصفية (قوله الرابعة انه يجوز الخ) لا يشكل عليه قول التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما أي بغير والا جائز لان ذلك كما في شراحه مذهب بعض والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى بالا ثم ظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب اليه الشلوبين من انه من باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة انه يجوز ان يقال الخ) أي اذا فرغت العامل لما بعد الا على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير لابد من جره ٣٦٢ باللام لان من شرط المفعول له ان يكون مصدرا وغير ليس مصدرا *(فصل)*. (قوله وقال سيبويه الخ) قال اللقاني قال الرضي وانما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي وصف الاستواء الذي كان في سواء فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول أنت لي مكان عمرو أي بدله لان البدل ساد مسد المبدل وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد أفاد ان زيدا لم يأتك بفرد عن البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى تضمنا بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس فيه الآن معنى الظرفية (قوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقاني هذا قول جمهورهم لا جميعهم قال الرضي وزعم الاخفش ان سوى اذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا لرفعه فتقول جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول لي جمل فوق السداسي ودون السباعي *(فصل)* (قوله أو البعض) قال اللقاني يرد عليه ان المعنى حينئذ ليس بعضا من المستثنى منه وهو بديهي البطلان فان أجيب بانه ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفعل كان هو الوجه الاول بعينه انتهى وهذا غير الرد الآتي في كلام الشارح كما لا يخفى

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم الاجيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ماقام القوم غير زيد وعمرو ويجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ماقام الازيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ان يقال ماجئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ماجئتك لغير ابتغاء معروفك

(فصل والمستثنى بسوى) بلغاتها (كالمستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزجاج) في الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا) واليه أشار في النظم بقوله

ولسوى سوى سواء اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا

(ويؤيدهما حكاية الفراء أتاني سواك) وقوله * فسواك بائعها وأنت المشتري (وقال سيبويه والجمهور هي ظرف) للمكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك) فليست هنا بمعنى غير لان غير الا تدخل ههنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله) وهو شهل بالمعجمة ابن شنان (ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا) فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون في السعة أتاني سواك قاله المطرزي (وقال الرماني و) أبو البقاء (العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا) قال الموضح (والى هذا) المذهب (أذهب) لانه أخلص

(فصل والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب) لانه خبرهما وفي الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه ومابينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر (وتقول أتوني لا يكون زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيد في المثال خبران لليس ولا يكون (واسمها ضمير مستتر) فيهما (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي (أو) عائد على (البعض المدلول عليه بكله السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل

(قوله وردبانه غير مطرد لتخلفه الخ) أجيب بان دعوى فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التقريب وقد يكون مفهومامن قوة الكلام كالاتصاف بالاخوة فى المثال المذكور فتدبر (قوله وردبمارد به الاول) يجاب بما أجبنا به عن الاول فالتقدير ليس هو أى الانتساب اليك بالاخوة انتساب زيد (قوله يجرى فى الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلبى فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك فى الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثاله الآية المذكورة لان نساء خبر كن لقوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون كما بينه المصنف فى السابع من مغنى اللبيب ومر لنا فى باب المبتدا والخبر ما يتعلق ٣٦٣ بذلك (قوله فى موضع نصب

تضمنا عند الكوفيين (فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى ليس القائم) زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا (أو ليس) هو أى ليس (بعضهم) زيدا على القول الثانى وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع الا واحدا قاله الموضح فى شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا أو ليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الاول وبان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (وعلى) القول (الثانى) وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد) الشامل للذكور والاناث فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتى هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فانه فى قوة أولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن * فان قلت لا فائدة فى قول القائل فان كن الاناث نساء * قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده * فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النساء * قلت فائدة التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجرى فى الصفة والخبر والحال (وجملتا الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيدا فى موضع نصب على الحال من) المستثنى منه * فان قلت كيف حكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضى لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة * قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا (أو مستأنفتان فلا موضع لهما) من الاعراب * فان قلت دعوى الاستئناف يخل بالمقصود * قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما أن الا زيدا لا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما أشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال ويبكون بعد لا

*(فصل * وفى المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدها الجر على أنهما حرفا جر) واليهما الاشارة بقول الناظم * واجرر بسابقى يكون أن ترد * (وهو قليل و) لقلته (لم يحفظه سيبويه فى عدا ومن شواهده قوله)

ترَكنا فى الحضيض بنات عوج * عواكف قد خضعن الى النسور
أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير)

والقوافى مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهى أنثى الاشمط وهو الذى يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الآخر

خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

بجر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (فقيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التى انتصبا عن تمامها كما قيل به فى التمييز الرافع لابهام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها حكاه المرادى فى باب التمييز عن قوم (وقيل لانهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما على قاعدة أحرف الجر فيكونان فى موضع

على الحال) قال اللقانى يرد عليه ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به اذ الضمير فى ليس و يكون اما البعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر يأباه وكون المرجع أى بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه فى والذين يتوفون منكم الآية اه وانظر هل يمكن الجواب بان قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير على قياس ما مر من توجيه البدل فى التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وان كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهى ان الجمل بعد النكرات صفات ويحتمل تخصيص اطلاقهم بما اذا كان المستثنى منه معرفة *(فصل)* (قوله بنات عوج) أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج وهو فرس مشهور (قوله أبحنا حيهم) أى القوم المحدث عنهم (قوله والقوافى كلها مجرورة) لذا أورد الشارح البيت الاول وان لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب لموضعهما الجملة) قال الدنوشرى ألغز فى ذلك صاحبنا العلامة على الابيارى بقوله

أبن لى جملة عملت * وللاسماء قد نصبت
فاجبت ارتجالا بقولى خلا وعدا اذا جرا * جوابك فى العلوم ثبت

وليحرر ذلك وينظر من أى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لانهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشرى ينظر فى قولك القوم اخوتك خلا زيدا بالجر هل يجوز على الاول ويمتنع على الثانى لانه

لافعل فيه ولا شبهه (قوله وعلى الباء من وردا) قال الدنوشري الامران هما ما تضمنه قوله بعد قوله والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة اه قال الشمني في حاشيته الجواب عن هذا أي الاول أن تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف فيه وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال وتعلق عدا هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانهما أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمي أن المراد السابق بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لانه أورد عليه انه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال الا أن يراد بما يمكن في البحث السابق اه ٣٦٤ وهذا كما يقال زنا وحده (قوله وفيه نظر لان المقصود الخ) هذا النظر للرضي وأجاب بعضهم عنه بان البعض الذي هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلوه ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه. وقريب من هذا قول الدنوشري قد يقال جوابا عن هذا النظر ان هذا الضمير العائد الى البعض المذكور عام لكونه في قوة المفرد المضاف والمفرد المضاف يفيد العموم فهذا يفيد العموم فاذا خلا كل بعض من القوم من زيد كان غير داخل في الحكم عليهم فليتأمل اه. وقد يقال لا حاجة لهذا التكلف لان المراد بالبعض كما مر من عدا زيدا التقدير (قوله وتدخل عليهما ما المصدرية) قال أبو حيان في شرح التسهيل فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب شان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادتها بعد الفعل الفاعل لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثنائهما وقال السنباطي قد يجاب بان محل امتناع وصلهما بالجامد في الجامد اصالة وهذان متصرفان في الاصل كما يفهمه كلامه سابقا اه وكلامه السابق مامر من أن عدا بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله الا كل شئ الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لجواز كون ما زائدة وخلا حرف جر اه. وهذا سهو لانه لا يصح كون خلا حرف جر لان ما بعدها منصوب كما هو الرواية (قوله أخذا من قوله تعالى) قد يقال لبيد متقدم على انزال القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف اليه) أي صفة يعني لا صناعة لاختلاف اعراب المضاف والمضاف اليه ولا يصح ارادة انه صفة لاحدهما التفسير الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه اشكال لقول الرضي في أن الواقعة موقع الحال حيث قال والواجب كسرها وانما لم يجز الفتح ليكون بتأويل المصدر فان المصدر يقع حالا لان المصدر انما يكون حالا اذا كان صريحا

المفعول به كمررت بزيد الا أن تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وعلى الباء من وردا (و) الوجه (الثاني النصب على أنهما فعلان) ماضيان (جامدان لوقوعهما موقع الا) لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب ان صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شئ فقد جاوزه انتهى (وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي القائم زيدا وأما على مصدر الفعل أي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكله السابق أي عدا هو أي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستانفتان فلا موضع لهما (وتدخل عليهما) أي على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما (فيتعين النصب) في المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) واليه الاشارة بقوله وبعد ما انصب (كقوله) وهو لبيد (الا كل شئ ما خلا الله باطل) أي ذاهب وفان أخذا من قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شئ غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله

تمل الندامى ما عداني فانني * بكل الذي يهوى نديمي مولع

فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي وعدا صلته (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف (اما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم

الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الاول (أو مجاوزين زيدا) على الثانى وبه قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى أن يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه (وقد يجران على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى وأشار اليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال فى المغنى فان قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اهـ وهو مخالف لما هنا

(فصل والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفى المغنى ان ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وأنشد عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أى غير سيبويه (النصب) رواه الاخفش وغيره (كقوله اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ) بنصب الشيطان وأبا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا * قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه فى قبح الحال وسوء الصنيع تتنزه المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به وجعل أبا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة فى الذم قاله الدمامينى وقد ثبت النصب بنقل أبى زيد والفراء والاخفش والشيبانى وابن خروف وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام فى موضعها) حال كونها (جارة وناصبة وفى فاعلها كالكلام فى أختيها) عدا وخلا وتقدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناظم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم أسامة أحب الناس الى ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده فى المغنى بانه نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى ويؤيده ان فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قول الاخطل

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

فنادر قال الموضح فى شرح اللمحة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كأن المراد أنك أخرجته منه وعزلته عنه اهـ (ولا يجوز (دخول الا على حاشا (خلافا للكسائى) فى اجازة ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه أيضا أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وجعلوا ما ورد من ذلك عن الشذوذ قاله المرادى فى شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائى بان حاشا ضعفت فى الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بأم فى الاستفهام نحو أم هل

(هذا باب الحال)

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال وفى تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور فى هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها (وستأتى ومؤسسة) ويقال لها المبينة (وهى) التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها أو حدها (وصف فضلة مذكورة

لا مؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أى القوم ولا ينافى افراد الضمير فى عدا جمعه هنا لانه بمعنى ما يذكر ثم انه سبك المصدر من معنى عدا العدم سبكه من لفظها لانها جامدة *(فصل)* (قوله فان قلت الخ) قال الدنوشرى هذا لا يتأتى الا فى حاشا التنزيهية لا الاستثنائية التى الكلام فيها فتأمله اهـ وفيه ان الذى يقتضيه حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى بها عما قبلها أو عما دل عليه الكلام لا تنزيه ما قبلها عن المستثنى بها كما ذكر فى السؤال فتدبر (قوله رأيت الناس الخ) قال الدنوشرى رأيت فى هذا البيت من الرأى فلذا اكتفى بمفعول واحد وفعالا بفتح الفاء تمييز أى كرما ويروى فاما الناس وهو الاصح والفاء فى فانا على توهم أما فى الكلام على رواية رأيت *(هذا باب الحال)* (قوله واشتقاقها من التحول) سيأتى انه ينقل عن أبى البقاء انها مأخوذة مما ذكر وفيه ان هذا انما يتأتى فى المشتقات وهذا اللفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا ومأخوذا مما ذكر (قوله ويجوز فيه التذكير والتأنيث) قال الدنوشرى قال الشارح فى اعرابه الحال بالتذكير ويجوز فى العائد عليها التذكير والتأنيث وفى لفظها كذلك لكن الراجح فى اللفظ التذكير وفى المعنى التأنيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسسة فقوله بعد ثم توكيدها لغيرها داخل فى الصفات (قوله وهى وصف الخ) انما كان هذا تعريفا للمؤسسة فقط لان من جملة فصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

لبيان الهيئة) للفاعل أو للمفعول أو لهما معا فالاول (كجئت راكبا) فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثاني نحو زيد (ضربته مكتوفا) فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد (لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلى شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره أنبه على بعلي أو أشير الى بعلي قاله في المتوسط (وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى) فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك) فان ضاحك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما ياتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه (و) خرج (بالباقي) وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان) فارسا وراكب وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعت (وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر (وقال الناظم) في نظمه (الحال وصف فضلة منتصب * مفهم في حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج للخبر) في نحو زيد ضاحك فانه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب) فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه) اي النعت (انما سيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت)

(قوله والمفعول) قال الدنوشري مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لانه فاعل معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في المتوسط واورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول انها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف اليه ومن المبتدا على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بانه من المفعول به كما دل عليه ما ذكره في هذا بعلى شيخا ومجيئها من المضاف اليه لا يثبته ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط نعم اقرار الشارح له مشكل لانه من اتباع المصنف وابن مالك وأما ما ياتي من مجيئها من المبتدا فعلى الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدا على الاصح) فيه تصريح بان المبتدا لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجيء الحال من المبتدا ياتي في فصل أصل صاحب الحال التعريف وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول لانه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبني على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال قال الزمخشري في ان كانت لكم الدار الآخرة ٣٦٦ عند الله خالصة الآية خالصة حال من الدار واعترض بان الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع منه الحال لان الافعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث محقق الى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت بل ان القيام المنسوب اليه ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد للمسند انما تقييده كان قبل ودليل ان اسم كان فاعلا ان الزمخشري وابن الحاجب لم يذكرا اسم كان في المرفوعات وذكرا خبرها في المنصوبات وقال ابن جني به في الدمشقيات يدل على نصب كان واخواتها الاحوال فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان البيت وقال ابن الشجري من منع اعمال كان في الحال فغير ماخوذ بقوله لانها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوا حالا من حرف التنبيه واسم الاشارة (قوله وخرج بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لان بينه وبين فصله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى وسياتي في الكلام على تعريف المصنف انه جعله للادخال فاوجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادي ذكر في التسهيل والكافية ان الحال قد تجر بباء زائدة أي نفي عاملها ومثله في شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبنيا للمفعول وفيه كلام ذكرناه في حاشية الالفية (قوله ومنتصب مخرج لنعتي المرفوع والمجرور الخ) بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بان الحد غير مانع لشموله النعت لان قولك مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوب ووجه الدفع ان هذا خارج بقيد النصب وكان الاظهر ايراد نعت المنصوب ويجاب عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد وأجاب المرادي عما أورده ابن الناظم بانه خارج

به (فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق القصد وانما أفهمه بطريق اللزوم) لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض (وفى هذا الحد) الذى ذكره الناظم (نظر لان) المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهى لا تتصور الا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزأ من الحد مع انه (حكم) من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) اذ لا يحكم على شئ الا بعد تصوره (والتصور) لماهية المحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جملتها النصب وهو حكم (فجاء الدور) وهو توقف الشئ على ما يتوقف عليه أما بمرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو بمراتب كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (ا) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفى فى ذلك

*(فصل * للحال) من حيث هى (أربعة أوصاف أحدها ان تكون منتقلة) وهو الاصل فيها لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لا ثابتة) دائما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكا) ألا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فيها فلذلك قال (وتقع وصفا ثابتا فى ثلاث مسائل احدها أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) أو لعاملها نحو (ويوم أبعث حيا) أو لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا فان الابوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

بقيد لزوم النصب وكانه أراد اللزوم غالبا فلا ينافى ما أسلفه من أنه قد يجر بالباء الزائدة ثم انه انما يحتاج الى الاخراج بقيد اللزوم لو أورد نعت المنصوب ويكفى فى الجواب عما أورده قيد النصب وان حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق الوصف وانما أفهمه بطريق اللزوم) أى فدلالته على ذلك بالالتزام فهى دلالة عقلية عند أهل البيان والاصول ولا يقال فيما دل بالعقل على شئ انه يفهمه وانما يقال يفهمه فى الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على النظم لانه ليس فى كلامه انه يفهم كذا قصدا (قوله فجاء الدور) قال الدنوشرى اعلم أن هذا الدور انما يلزم تمييز حقيقة ليتميز عند المنشئ للكلام ليعطيه بعد تعقله النصب لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالا فاذا جعل النصب فى الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يعطيه النصب حتى يتعقله فاذن اذا عرف به ماهو موضوعه وفيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور اه وأقول فى دعوى لزوم الدور على الوجه الاول نظر قال اللقانى قوله فرع التصور ان أراد فرع تصور الحاكم وهو الحاد منع الدور اذ التصور المتوقف عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه واذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وان أراد فرع تصور الناظر فى هذا الحد منع الدور بالوجه الاول ومنع ان النصب بالنسبة اليه حكم لان المراد التعريف به من حيث انه متصور له لا من حيث انه ادراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعها فتامله (قوله وأجيب باختلاف الجهة) أجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الاشمونى بانا لا نعلم ان النصب الذى هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لان النصب لا ينحصر فى الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال الا أن الماخوذ فى التعريف ليس نصب الحال بل النصب المطلق فليتامل ولو سلم فيكفى فى الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتامل اه وفيه نظر لان تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشرى كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه ان الغرض من الحد ما ذكر لما مر من اللقانى وهو مشهور انه يكفى فى الحكم على الشئ تصوره بوجه ما وان الاكتفاء فى بعض أجزاء الحد بتصور المحدود بوجه ما لا ينافى افادة الحد الكنه فتامله تعرفه *(فصل)* (قوله من حيث هى) دفع به ما يقال كلامه فى الحال المؤسسة فلا يصح قوله وتقع فى ثلاث الخ بل فى مسئلتين وتسقط المؤكدة لانها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبى أتى به لان المصنف كان من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب اذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الاصلى للحال الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الاصل وينفى الغالب فان قيل المحوج لذلك قول المصنف وذلك لانه اشارة للانتقال فيكون راجعا لما ذكر قبله قلنا ذلك اشارة للبعيد وأيضا من المعلوم بالبديهة ان المشار اليه هو الحكم الثابت بطريق الاصالة لا المنفى والحق ان الشارح انما قصد الايضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوطئة لقوله وتقع وصفا والعادة له انه لا يقصد بقوله والمراد ازالة خفاء فى الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر فى المقام فتدبر (قوله ثابتا) قال اللقانى أى لازما لوجود علاقة بينها وبين صاحبها أو عاملها عقلا أو عادة أو طبعا وان لم تكن ملازمة أى دائمة (قوله فان الابوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) فعلم انها مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم

من مقتضياته الجمعية) فالجمعية مستفادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاي أفصح من ضمها) أي فالضم فصيح وليس من لحن العامة ففيه اشارة لرد ما نقله المصنف عن الجواليقي في شرح الشذور من ان الضم من لحنهم (قوله والثاني) أي ما دل عاملها على تجدد صفة لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والانزال حادث) أي فلا يحسن أن يكون مما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو الانزال (قوله وهو أحد ما فسر به الخ) وقيل المراد بالذكر الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله اليكم ذكرا رسولا (قوله من ربهم محدث) أي فالمراد محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضح) أي قال ان من الثانية ما يدل عاملها عن تجدد صاحبها أو على تجدد صفته بدليل قوله فجعله مما له ضابط وسيأتي ما يخالفه في هذا الكتاب حيث حكم على ان الحال التي لا تفيد تأكيدا ولا يدل عاملها على تجدد صاحبها الاضبط لها وانه يقتصر فيها على ما سمع وحينئذ كان المناسب للشارح ان يبقي المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه في شرح اللمحة ثم ان هذا يفيد ان كل ما دل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف في الحواشي التحقيق في قائما بالقسط انه نصب على ٣٦٨ المدح كما قالوا في قوله اذا قلت هاتي نوليني تمايلت * على هضيم الكشح ريا المخلخل ان هضيم بتقدير أمدح لا حال لانها صفة لازمة ولعل الشارح أشار بقوله اذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد للاحتراز عن هذا (قوله وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز) اعترضه أبو حيان بان ما ذكره من عدم جواز ذلك ليس كما ذكر بل هو جائز ويحمل على أقرب مذكور فيكون راكبا حالا مما يليه (قوله على علو رتبتهما) أي الملائكة وأولي العلم حيث قرنا به تعالى من غير فاصل (قوله فان القرآن قديم) أي الذي هو صاحب الحال واذا كان قديما فلا يمكن أن يكون متجددا حادثا فتمثيل ابن الناظم سهو بل الآية اما مثال لما مرجعه السماع أو لما دل عامل الحال لا على تجدد صفة صاحبها لا ذاته والاقرب الاول بل هو المتعين فينبغي ان يشرح به كلامه فانه لم يذكر في المغني ما دل فيه العامل على تجدد صفة صاحب الحال وعلى هذا يتعين أن يكون مراد الدماميني منع قول المغني ان القرآن قديم لان المراد منه العبارة لا الصفة النفسية والعبارة متجددة وقال شيخنا الحلبي ان مراده انه لا يصح وصف القديم بالانزال فكما لا يصح أن يكون مما دل عامل الحال على تجدد ذات صاحبها لا يصح أن يكون مما دل عاملها على تجدد صفته انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله الجواب عن هذا) أي عن اعتراض صاحب المغني على ابن الناظم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناظم لا لكلام المغني كما هو عادته وحاصل جوابه يرجع لامرين الاول تسليم قول المغني فان القرآن قديم وانه لا يلزم سهو ابن الناظم لان المراد بدلالة العامل على ما ذكر الدلالة الوضعية وهي لا تنافي التخلف لعارض وهذا ما أشار اليه بقوله ان أنزل الخ الثاني منع قوله فان القرآن قديم لان المراد به هنا العبارة والعبارة حادثة اتفاقا للحنابلة وقد يكون المصنف تبعهم لانه صار في آخر عمره حنبليا وعلى الامر الثاني اقتصر اللقاني فقال قد يقال لا وهم في ذلك اذ المراد بالكتاب النظم المؤلف باللسان العربي ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالانزال على ما تقرر في محله نعم ان أراد ابن الناظم ان الانزال يدل على

من مقتضياته الجمعية) المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه أو تجدد صفة له فالاول (نحو خلق الله الزرافة) بفتح الزاي أفصح من ضمها (يديها أطول من رجليها فيديها) بدل من الزرافة (بدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجليها متعلق بأطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها أطول بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبر والجملة حالية اه ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو أحد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله مما له ضابط وسيأتي له ما يخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها الى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط اذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازاني كأنه للدلالة على علو رتبتهما (ونحو أنزل اليكم الكتاب مفصلا) أي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم ابن الناظم) في شرح النظم (فمثل بمفصلا في الآية) المذكورة (للحال التي تجدد صاحبها) قال في المغني وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى وقال الدماميني في شرحيه والسهو انما هو منه أي من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا أن أنزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف الدلالة عن ظاهرها بناء على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى

تجدد المنزل أي حدوثه وقت الانزال فالوهم ثابت لاخفاء فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها اذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا ضرورة ان اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما ياتى فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته الا ما علم تخالفه وهو الاعراب والتعريف ضرورة ان الحال واجبة النصب والتنكير وان كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتانيث والافراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد قائمة أمه وجاءت هند قائما أبوها وفي الجمع ما ياتى ويستفاد منه ان الجمع لا بد وان يكون مطابقا في العقل وغيره وكانهم سكتوا عن بيان ذلك احالة على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال الى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لا بد من تاويله ولهذا أشكل قول المولى أبي السعود العمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤن خالدين ان خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدا وقيل من فاعل يشاؤن انتهى ووجه الاشكال ان الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الانواع المستلذ بها التي يشاؤنها وهي لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا اشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بان المراد به عدم الانقطاع ولا شك ان نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب ان الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لان من الانواع المتلذ بها الولدان والحور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه أو انه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصار في حكم العقلاء أو انها حال سببية والاصل خالدا أهلها ولم يذكر في الاشكال كون الجمع جمع مذكر وهو لازم ويحتاج في الجواب عنه الى تغليب الحور على غيرهم لان المستشكل نظر الى ان الانواع المتلذ بها من الماكولات والمشروبات لا تتصف بتذكير ولا غيره فلا مزية لاحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم ان بعض الفضلاء قال ان الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومراد هذا البعض انه حال من الضمير المشتمل عليه لفظ لهم وهو هم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى ٣٦٩ فيها الواقع حالا من الضمير في لهم أو من فاعل يشاؤن وساغ تقديمه مع كونه في خبر الموصوف للتوسع فيه والتقدير لهم ما يشاؤن حال كونهم كائنين فيها على سبيل الخلود انتهى ويمنع من هذا قوله لاعتماده

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله * وكونه منتقلا مشتقا * يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل احداها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا) فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (أي شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى فيهن

 على المبتدا اذ المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوعه خبرا لما عنه ومتعلق الخبر لا فيها فانه حال من أحد الامرين الا ان يتكلف ويقال لفظ فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء الخبر من المعتمد على المبتدا فيكون معتمدا على المبتدا بهذا الاعتبار بقي هنا شئ وهو ان حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يشاؤن المشعر بتضعيفه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بان وجه ضعفه افادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهله مع كون خلودهم مذكورا في مواضع متعددة وأجيب أيضا بان الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك ان الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهوم من يشاؤن موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على انه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله ان تدل على تشبيه) أي ضمنا بدليل قوله أي شجاعا الخ لانه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيد ان قوله أي شجاعا باطل لانه مناف للتشبيه وسياتي له وللقاني عند قول المصنف لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فان قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهنا قد جمع بينهما فالاقرب ان اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد في المطول أول بحث الاستعارة ان ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وانه لا جمع فيه بين الطرفين لان أصل مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالاسد وكلام المصنف الآتي يقتضي انه استعارة تصريحية بان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي ان قول المصنف أي شجاعا انما يناسب التجوز لا التشبيه اذ عليه يكون الاسد مثلا مستعملا في حقيقته وقال الدنوشري قوله ان يدل مراده به ان يدل دلالة التزامية لان الدلالة المطابقية خاصة باداة التشبيه وتفسيره أسدا بشجاعا وقمرا بمضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضي ان يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لانه جار على أحد القولين فيه انتهى وفي قوله ان ذلك جار على أحد القولين نظر لانه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولا واحدا (قوله ومعتدلة) تفسير لتثنت

غصنا وفيه نظر لان معنى تثنت انعطف بعضها على بعض للين أغصانها (قوله فى المثل) قال الدنوشرى يقتضى انه دائما يستعمل فيما شبه بمعناه الاصلى ولو وقع مصطرعان معالا يقال ذلك فيهما وهو محل وقفة (قوله وقع المصطرعان) قال اللقانى الاقرب ان عدلى مفعول مطلق وأصله وقوعا مثل وقوع عدلى غير اذ النيابة انما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته (قوله أى مصطحبين اصطحاب الخ) هذا الاينافى ان الامثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا امثلها وسيأتى ان الشارح قابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الامثلة لان المراد ان الحال بنفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لان الحال مصطحبين وهو ليس على حذف مضاف وانما المضاف المحذوف بعده فتامل (قوله واليه يرشد قوله وكر زيدا الخ) أى فى كلام المصنف مخالف لما يرشد اليه كلام الناظم (قوله لانها اذا اولت بالمشتق الخ) أى كما فعل المصنف وسيأتى عن اللقانى شبهة وجوابها (قوله فيدا حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول ٣٧٠ هو زيد وقوله وفيه أى يدا معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لان المتبادر منه ان الحال مجموع اللفظين وانه هو الدال على المفاعلة وهو الذى تشهد به البديهة ثم رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم ما نصه قوله فى شعر هذا الموضع قصدوا اليه فلم يقفوا عليه وحقيقته ان يقال يكثر الجمود حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك اذا كان بعده ما ينعقد معه مبتدا وخبر وسواء فى ذلك السعر وغيره نحو كلمته فاه الى فى وبعه يدا بيد ووجهه ان الاصل فى ذلك انما هو المبتدا والخبر ثم لما ضعف الابتداء بالمسوغ فى اللفظ أعطى جزء الكلام الحكم المستحق لجملته قصدا الى اصلاح اللفظ ومبادرة لاعراب المقصود واظهارا لما يخفون لو رفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدا فى المعنى حال فى

تقدير

اللفظ وهذا كما يقول الكوفى فى زيد بك واثق والافيقال لهم ان كان الحال المنصوب والمجرور فبم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وان كان الاول فقط فباى شئ يتعلق الظرف ونظير هذا الذى ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب الى الرفع لغرض افادة الثبوت انتهى وقوله فباى شئ يتعلق الظرف جوابه انه يتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين وقال أيضا قد تبين ان السعر وما يدل على التفاعل انما الحال فيه فى الحقيقة الجملة والجملة لا اشكال فى وقوعها حالا وانها لا تؤول أجزاؤها بمشتق بل المؤول جملتها كلها ان كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو وهو ضاحك والا فلا تاويل نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسئلتنا هنا فلا تاويل (قوله قاله فى المغنى) قال فيه التقدير فى سقيا لك أرادتى لك ويمكن أن يكون التقدير فيما نحن فيه التقابض أو تقابضنا بيد (قوله ففاه حال) فيه مامر من ان الظاهر من كلام المصنف ان الحال مجموع فاه

على التشبيه (وقالوا) فى المثل (وقع المصطرعان عدلى عير) فعدلى بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو أهليا مضافا اليه وعدلى مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف (أى مصطحبين اصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما) وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلى عير واليه يرشد قوله فى النظم ٭ وكر زيد أسدا أى كاسد اى مثل أسد وصرح بذلك فى التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو اصرح فى الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفى فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (ان يدل على مفاعلة من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك فى سقيا لك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قاله فى المغنى وفيه معنى المفاعلة (أى متقابضين و) زيد (كلمته فاه الى فى) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى فى بيان وفيه معنى المفاعلة (أى متشافهين) وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه فى التسهيل وزعم الفارسى ان فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافى الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى فى فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من فى غيره وأجاب أبو على بانه انما يقال ذلك فى معنى كلمنى وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان أصله جاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافى بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه ان يأتى التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قال الرضى وفى نصب الجزء الثانى خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جنى الى انه صفة للاول وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع فى موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادى والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف فى شئ من المكررات الا الفاء خاصة انتهى قال الرضى أو ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة (أى مترتبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل وهى أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالاول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن فى قوله تعالى ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن والاعتماد فيها على الصفة وهى عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهى سويا والثانى نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح فى المغنى فقال وانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ فى وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت اللسان بعربى والصفة والموصوف كالشئ الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا ولا ماذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فاربعين حال من ميقات وليلة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أى حال قاله ابن الانبارى (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا فى حال كونه بسرا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبا وسيأتى باوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال (أو فرعا له) أى لصاحبها

الى فى (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال اللقانى ينافى قوله فى الحد وصف والحق ان كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال اللقانى مصدر بمعنى القراءة فهى مؤولة بمقروأ وعربيا فهو مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيجىء (قوله فتمثل لها بشرا) قال اللقانى دعوى الحال يقتضى ان المعنى فتمثل لها فى حال كونه بشرا ولا يخفى انه وقت التمثل ملك لا بشر فالاقرب انه منصوب باسقاط الخافض أى فتمثل لها ببشر أى تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم انه وقع هنا للبيضاوى ما لا يليق حيث قال أتاها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمرد سوى الخلق لتستأنس بكلامه ولعله ليهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها انتهى فقوله ليهيج الخ عبارته غير لائقة بمقام مريم مع ان التحقيق ان عيسى عليه السلام كان من عالم الامر أى أمر التكوين الممثل بقوله تعالى انما أمرنا بشئ اذا أردناه ان نقول له كن فيكون اذ ليس ثم قول ولا كان ولا يكون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم فى قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم أى فى التكوين بالامر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى فنفخنا فيه من روحنا من قبيل التمثيل استعير لافاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها الا حقيقة النفخ الذى هى اجراء الريح الى جوف صالح لامساكها والامتلاء بها كما فسره به المولى أبو السعود فى سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضى بانه نظر للعادة الالهية الجارية بخلق المسببات عقب الاسباب لان السبب لابد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد وانما تمثل لها بصورة حسنة لتأنس به ولا تنفر منه وتصغى لسماع البشرى وكان بصورة أمرد لالف النساء الى الاطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهو الملك) أى ضمير الملك (قوله لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسى فى سورة الزمر ان معنى التوطئة على هذا ان الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجرى عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ الخ) قال الصفاقسى فى سورة الزمر فى الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا وعربيا توطئة ومعنى التوطئة ان الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الآتى فى نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا الخ صوابه أن يكون حالا لانه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسى ولأن لفظ اللسان جامد لانه ليس من المشتقات فكيف ينفى جموده فتدبر (قوله فمقتضاه ان الموطئة هى صفة الحال) مقتضاه أيضا ان الحال نفسها تسمى موطأة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم ان ما ضبطه به أولا من كسر الطاء جار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) اشارة الى أن الضمير فى بعته عائد على البر المفهوم من المقام وايضاحه ما قاله اللقانى ونصه الضمير فى بعته أى المنصوب عائد على الشئ المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه ان مدا جامد قصد به تسعيره بكذا ولا يجوز ان يعود الضمير المذكور الى المشترى يعنى بعت له مدا اذ يخرج حينئذ عن هذا الحكم فتأمله (قوله فاربعين حال) وقيل مفعول به لان تم بمعنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدنوشرى أعم من أن يكون الاول هو المفضل على نفسه

بأعتبار طور من أطواره أو يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسرا أطيب منه عنبا تأمل (قوله وهو سهو) قال اللقاني قد يقال ان من هي المفعول بناء على انها كبعض معنى واعرابا كما عليه الزمخشري وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أي شيأ من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدر وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللقاني طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلقت لا من من اذ الحال قيد في عاملها والطين ليس قيدا في أأسجد لعدم مقارنته له على انه ليس مقارنا أيضا لخلقت اذ الطين سابق على ايجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل انه منصوب مفعولا به على اسقاط الخافض أي خلقته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما في قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فانه موقوف على السماع ان هذا مما سمع (قوله وانها لا تؤول بالمشتق) قال اللقاني فيه نظر اذ المفهوم أنها تؤول بتكلف اذ القيد في قوله بلا تكلف هو محل التخلف بين المنطوق والمفهوم واذا ثبت انها تؤول بتكلف فلا بدع في ارتكابه بالدليل فقوله ٣٧٢ في الرد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا محذور في ذلك (قوله لان اللفظ فيها الخ) قال الحفيد قال أولا احداها ما دل على تشبيه ولا شك ان المراد معنى الكلام الحقيقي حال التشبيه ولا تنافي بينهما لان كل واحد من زيد وأسد استعمل في معناه الحقيقي في قولهم كر زيد أسدا نعم اذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا الا انه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أي شجاعا لانه مناف للتشبيه وكذلك الكلام في بدت الجارية قمرا وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا لان معنى قولهم بعته يدا بيد اذا بيد يدي أي شيأ صاحب يد بشيء صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقي فلا يكون مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو أدخلوا رجلا فرجلا أوثم رجلا أو رجلا رجلا فان المراد من الرجل معناه الحقيقي والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها منها مقدرة مشتقة ولكن حذفت للاختصار انتهى ومر ما في دعواه بطلان قول المصنف أي شجاعا وقال اللقاني في قوله مراد به غير معناه الحقيقي نظر لانه في الاول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها ان لا تشم رائحته من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وانه من التشبيه الحقيقي البليغ بحذف الاداة وهذا هو التاويل المشار اليه في النظم بقوله * وكر زيد أسدا أي كاسد فتامل وشبهة المصنف ان الحال نفس صاحبها معنى فلابد من تاويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها ان التاويل كاف في ذلك اذ الحال حينئذ هو مماثلا أو كائنا مثل كذا انتهى وفي قوله وذلك منتف هنا نظر اذ ليس في كر زيد أسدا رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسدا بشدة كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمي لقائل ان يمنع كون المراد غير معناه الحقيقي في المسئلة الاولى من الثلاث بان يقدر مضاف فاصل كر زيد أسدا مثل أسد فالاسد مستعمل في معناه وكذا قمرا أصله مثل قمر وكذا غصنا وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لان الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو بغيره فقليل فلا يرد ان اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف في المغني ان

(نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فان الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصلا له) أي لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فان الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال اما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل للمخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في غير أن وان وكي وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونصه ويغني عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر او ترتيب أو اصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل * (تنبيه * أكثر هذه الانواع) العشرة (وقوعا مسئلة التسعير والمسائل الثلاث الاول) جمع أولى وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (والى ذلك يشير قوله) في النظم

(ويكثر الجمود في سعر وفي * مبدي تأول بلا تكلف

ويفهم منه انها تقع جامدة بقلة في مواضع أخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير وقد بينتها كلها) بقولي أولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل وبقولي ثانيا أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى قولي في التنبيه والى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أي ابن الناظم في شرح النظم (ان) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وانما قلنا نحن (به) أي بالتأويل (في) المسائل (الثلاث الاول) وهو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متأصلا أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لان الغالب كونها

تقديم الحال في لمية موحشا طلل لدفع ايهام انه نعت لا للتسويغ كما سيأتي نقله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم الخ) عبارة المصنف في الحواشي انما التزم تنكيره لئلا يتوهم الصفة التابعة ان كان لمنصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة ان كان لمرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب ومررت بزيد الراكب ولانها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضي التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فاما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاثة لان المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغني عما ذكره الشارح من الحمل في ذلك (قوله وذلك ان العرب قالوا جاء وحده) ان أراد ان الحال تلك النكرة فممنوع اذ المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها الا على الحال وان أراد ان الحال هي المعرفة فتاويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فاين اللزوم فكان الظاهر أن يقول وتكون الحال نكرة غالبا ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم انه يستغني عما ذكره من التأويل بان وحده وعوده مما لا يتعرف بالاضافة كغير ومثل وبان العراك مفعول لاجله وبان الباقي أل فيه زائدة كما يأتي عن شرح الشذور فلذا سمت الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أي معتركة) أوله ابن الخباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف ابلا) قال المصنف في المستوفى قال لبيد يصف عيرا وأتنا انتهى ومثله في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والاتن يقول أرسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أي أرسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال أي على انها لم تتم الشرب لنغصها الماء بالدخال والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به هنا نغص مداخلة بعضها في بعض والمعنى أي نغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها في المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجي يعني ان ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لان مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه (فان وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم * والحال ان عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك ان العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي) متوحدا أو (منفردا و) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي عائدا) أو راجعا على بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجرمي وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه (و) قالوا (ادخلوا الاول فالاول) فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بال فيؤولان بنكرة (أي مترتبين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض بكثرتها (و) قالوا في الابل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهو بلفظ المعرف بال فيؤول بنكرة (أي معتركة) قال لبيد

فارسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عاركه معاركة وعراكا أي ازدحم وصف ابلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لان الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضحكا) لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات (وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي جوز تعريفها انها اشبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

مثلها وكانت غير الاول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجرى الاصل تعترك العراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال لا أحوال انتهى وحكى الاصمعى وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحدوحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون ان تاتى الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الاول فالاول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله اذا أحسن أحسن منه اذا أساء فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة في النكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع أحوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم * ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة (كطلع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبرا) فصبرا وهو ان يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كله مع كثرته (على التاويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لانها بمعنى مفاجاة (أى مباغتا) وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغتة أى فجاءة والبغت الفجاة قال الشاعر

ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أى (راكضا) والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اى (مصبورا أى محبوسا) ووقوع المصدر النكرة حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فاجاز) قياسا (جاء زيد) (سرعة) لان السرعة نوع من المجىء (ومنع جاء ضحكا) لان الضحك ليس نوعا من المجىء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبنى على الخلاف في انه حال أو مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علما فعالم) والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فعالم (أى مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم) كانه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فان له علما وأما علما فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالى أما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى أنهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذى وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل

ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة اذ هى نوع من عاملها فهى كرجع القهقرى وكذلك شعرا وعلما في الامثلة يصح جعلها تمييزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقانى عن الائمة وقال المصنف في الحواشى وعندى انه ينبغى ان يجوز ما وردمن ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدا زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف فجاء زيد ركضا في معنى ذا ركض وكان ينبغى أن ياتى هنا الخلاف الذى في باب النعت فلا أدرى ما الفرق والبابان سماع وسياتى للشارح حكاية القول بانه على حذف مضاف (قوله لان السرعة نوع الخ) فيه تجوز اذ السرعة والبطء وصفان للمجىء لا نوعان منه والا كانا مركبين من المجىء ومن شيء آخر هو فصل والنوع انما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أى وهو العامل السابق وفيه ان العام لا يدل على الخاص وان جعل الدليل المصدر وردان كل مصدر يدل على فعله فيلزم ان يقيسه المبرد مطلقا وهو انما يقيسه في نوع الفعل وقد رد المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الالفية

التسهيل وهـذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب (و) قاساه أيضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كز يد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير فى الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعرا حال فى تقدير الصفة أى شاعرا والعامل فيها ما فى زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فى زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه قاله الخصاف فى الايضاح واستظهره أبو حيان فى الارتشاف والموضح فى المغنى (أو قرن هو) أى الخبر (بال الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلما حال والعامل فيها ما فى الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفى الخاطريات لابن جنى أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون فى قولك أنت الرجل معنى الفعل أى أنت الكامل فهما وأدبا والثانى أن يكون على معنى تفهم فهما وتادب أدبا انتهى قال فى الارتشاف يحتمل عندى أن يكون تمييزا كانه قال أنت الكامل أدبا أى أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز ويتحصل من الخلاف فى المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس فى موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف وتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه فى ثلاث مسائل بعد أما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال

* (فصل * وأصل صاحب الحال التعريف) لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة (كان يتقدم عليه الحال نحو فى الدار جالسا رجل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشا طلل) وتمامه عند الاعلم يلوح كانه خلل ونوى

لمية موحشا طلل قديم * عفاه كل أسحم مستديم

فجالسا فى المثال حال من رجل وموحشا فى البيت حال من طلل وسوغ مجىء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفى المغنى ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفى الرضى ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر وفى البيت هو أو الوصف وما ذكره من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن فى الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عاملى الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك فى شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها

(قوله ويجوز أن يكون شعرا تمييزا الخ) فيؤخذ منه جواز حذف صاحب التمييز ومر أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم فى الكلام على أأسجد لمن خلقت طينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما تفقا فيه ولا فى بحث الحذف وقال اللقانى الاظهر ان المنصوب فى قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده تمييز محول عن الفاعل والاصل زيد مماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الاسناد عن المصدر وأخر ونصب تمييزا *(فصل)* (قوله فالمسوغ فى المثال تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه فى باب المبتدا والخبر نقلا عن المغنى من أن التقديم لا مدخل له فى تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس بالصفة) فيه ان هذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضا والا فالفرق الا أن يقال الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة أشد لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات أحوج منها الى بيان الصفة فالحمل على الوصف حينئذ أرجح وأما اذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب ان تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال أرجح (قوله وقيل من الضمير المستكن فى الظرف) أى الذى هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من الحال انما تاتى من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح انه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف أن يمثل لتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا لان فجاجا صفة للسبل بدليل قوله تعالى لتسلكوا منها سبلا فجاجا فحقها ان تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال وهى من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملى الحال وصاحبها) أى وعدم جواز ذلك فمن جوزه جعل الحال من النكرة والناصب له الاستقرار الذى تعلق به الظرف ومن منعه جعلها من الضمير المستكن فى الظرف وبهذا ظهر انه لا يلزم من مجىء الحال من المبتدا أن يكون قيدا للابتداء وهو معنوى لانها انما تكون قيدا له لو كان هو العامل فيها فاحفظه فان بعضهم يعلل منع مجىء الحال من المبتدا بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضى ان المبتدأ معرفة وانه لا يمتنع مجىء الحال منه (قوله لانه يجب ان يكون عاملهما واحدا) هذا ليس بلازم عند سيبويه وقد ذكر

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل فى صاحبها فى الباب السابع الذى ذكر فيه مااشتهر بين النحاة واستصوب خلافه واستشهد لسيبويه بامور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه انه يختار مااشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جنى الخ) ماقاله ابن جنى أى اذا جاز العطف فالتوكيد والابدال منه كذلك اذلا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى ان البيت من تقديم المعطوف على المعطوف عليه الذى أراد ابن جنى التخلص منه وقد اعترض عليه بانه تخلص من ضرورة باخرى وهى العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بان عدم الفصل أسهل (قوله امابوصف) ان قلت فلم قال فى الكشاف ان جملة ليس له ولد ليست حالا من امرؤ مع ان بعده هالك قلت لان امرؤ مفسرة لا صفة فتعين ان الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشرى والحاصل ان فرض الاخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعا فان وجد الولد فان كان ابنا أو بنتا فلا شئ للاخت أو أختين فليس للاخت النصف وكذا ان كان له بنت لان الاخت حينئذ انما أخذت بالعصوبة مابقى لا النصف وقد وهم فى ذلك الزمخشرى والامام والآية أيضا مقيدة بان لا يكون للميت أيضا أب ٣٧٦ وبان تكون الاخت شقيقة أولاب (قوله أمرا) من عندنا جوز فى الكشاف ان يكون واحد الامور وأن يكون ضد النهى (قوله مع قولهما انه لا ياتى) أى فهذا وجه قول المصنف وليس منه زاد اللقانى ولان الحال وصف وأمرا جامد اقال الا ان هذا قد يمنع بان الاسم اذا وصف كان المشتق انتهى أى والاسم هنا وصف بقوله من عندنا (قوله وذلك مفقود هنا) ممنوع لانه كبعضه فى صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لصحة يفرق أمر لان النكرة فى الاثبات قد تعم ولان كل بمعنى الامر لانها بحسب ماتضاف اليه (قوله فجعله من التخصيص بالاضافة) أى فهو حال من المضاف وهو كل لانه الذى يتخصص بالاضافة لا من أمر الذى هو المضاف اليه وان أوهم صنيع الشارح خلافه لانه جعل المخالفة فى المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولانه سيذكر من الاقوال الآتية انه حال من كل بقى ان عبارة الشارح فى مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو اضافة كقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا اه وهو ظاهر فى جواز الامرين فلم يخالف ماهنا بل أشار الى عدم تعينه (قوله وفى نصب أمرا أوجه) أى غير ماذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقى حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما ياتى فى بابه بل المراد انه منصوب باخص محذوفا ونحوه وقال فى الكشاف أى أعنى بذلك أمرا كائنا من لدنا وذلك تفخيم لشانه و يقويه قراءة زيد بن على أمر اه ومر عن المصنف فى الكلام على قائما بالقسط مايخالفه وان الاختصاص الحقيقى يكون نكرة (قوله الرابع على الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا المغايرتها لما قبلها ومابعدها وأشار الى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون القائل به واحدا فيحتمل ان القائل بالحالية واحد جوز ذلك ويحتمل ان بعضهم قال انه حال من كل وآخر قال انه من الفاعل وهكذا (قوله الخامس انه مفعول منذرين) قال الدنوشرى فيه وقفة من جهة المعنى اه أى لان المتبادر ارادة المفعول به ولا معنى لتعلق الانذار بالامر

لاظهر الاسمين أولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جنى فى * عليك ورحمة الله السلام * ان العطف على الضمير فى الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الاولى ماشخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذى لا أنيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا امابوصف كقراءة بعضهم) وهو ابراهيم بن أبى عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير فى الجار والمجرور الذى انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ماصححه فى باب المبتدا (وقول الشاعر

نجيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا)

فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر فى ماخر وهو بالخاء المعجمة الذى يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء (وليس منه أى من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم فانهما أعربا أمر المنصوب حالا من أمر المجرور بالاضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتى الحال من المضاف اليه الا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف اليه أو كبعضه أو عاملا فى الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك فى شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة وفى نصب أمرا أوجه أحدها انه على الاختصاص الثانى على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل فى أنزلنا أى آمرين أو من ضمير المفعول وهو الهاء فى أنزلناه أو من الضمير المستتر فى حكيم الخامس انه مفعول منذرين (أو) مخصوصا

(قوله غير مضاف اليه) أشار الى دفع ما يقال المخصوص بالاضافة انه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه فى باب المبتدا فانه لما جعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لان العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصوصا بعطف) أى مخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدماميني فى شرح المغنى فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب اليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه فى هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وأيضا انه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال للعاطف مؤكد وأيضا ان الواو فصلت الاول من الثانى ولولاها لتلاصقا فكيف يقال انها أكدت لصوقها وأيضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها ٣٧٧ موضع الحال نحو ان رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة تصلح فى موضعها الحال لانها بعد منفى والمنفى صالح لان يجعل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا قال نجم الدين سعيد فى شرح الكافية أقول على الوجه الاول ان جار الله العلامة عرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع انها لو سلمت لم تصلح لردان

هذا المذهب غير معروف لبصرى ولا كوفى وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف و يبين من قاله به منهم والزمخشرى لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه أعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون ذلك أمرا اختاره ولم يسبقه اليه أحد قال وعلى الثانى ان تغاير الشيئين لا ينافى تلاصقهما والجملة التى هى صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار انها فى أصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الآن عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالصاق ليس الالتصاق اللفظى كما فهمه ابن مالك بل المعنوى وبالواو تأكيد الثانى وان انتفى الاول وعلى الرابع ان الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سيأتى قريبا ما يرده هذا من كلام المصنف اه والذى يأتى قريبا ان مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ فى الصفات (قوله اما فى النفى فلا) أى فلا يحتاج اليه وان جاز اعتباره لانه لا يمتنع ان يكون للشئ مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ الخ) ويجوز ان يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لان الوصف لا ينعت اذا عمل بل هى حال من آمين قال المصنف والمسوغ اما تقدم النهى واما التقييد بالمعمول ولا يمتنع الوصف لان نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فاما بعد العمل فجائز لانه قد كمل وقدر أبو البقاء مضافا أى ولا قتال آمين وهو

(باضافة نحو فى أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة الى أيام (أو مخصوصا (بمعمول) غير مضاف اليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل فى الفاعل وهو أخوك أو مخصوصا بعطف نحو هؤلاء اناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم فى شرح العمدة (أو مسبوقا بنفى نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفى وزعم الزمخشرى انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوى ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادى ان من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك فى الايجاب نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها اما فى النفى فلا (أو نهى نحو قول الناظم * لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) فمستسهلا حال من امرؤ الاول لكونه مسبوقا بالنهى والبغى التعدى والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطرى بن الفجاءة الخارجى كما قاله ابن مالك فى شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم

(لا يركنن أحد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام)

فمتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهى والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بنى طيئ كما قال ابن مالك

(يا صاح هل حم عيش باقيا فترى) * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك أشار الناظم بقوله

تحسن لان الاحوال لا تتعلق بالذات وقد رد المصنف على أبي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضاً) فيه ان هنا مسوغاً للحال وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وذلك الاخبار عنها بظرف مختص مقدم (قوله لا يقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لان التخصيص بالحكم انما يكفي فيما تقدم لزوماً كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه قد يكون مفعولاً وأما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ ضعيفاً لا يكتفى به الا عند الحاجة اليه على انه لا مانع من تعدد المسوغ *(فصل)* (قوله ان يتأخر) هو الارجح فالاصل في هذا الاصل هو التأخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التأخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضاً تأخيرها عن صاحبها عند المغاربة اذا كانت جملة مقرونة بالواو رعاية لاصل الواو الذي هو العطف كذا نقله الفنري في بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدماميني وان ابن أصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر انه تحريف وكلام ابن أصبغ انما هو في تقديمها على عاملها اما على الصاحب فلم يذكر في جوازه خلافاً وأوجبوا في الخبر اذا تعدد نحو الرمان حلو حامض ٣٧٨ تأخيره وقياسه ان الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين الخ) من قصر الموصوف على الصفة قصراً اضافياً أي الا مقصورين على التبشير والانذار لا يتجاوزونه الى ما اقترح الكفار عليه من الامور التي أخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تأخيره) لم يبين علة ذلك كأنه احاله على ما سبق في باب المبتدا من ان تقديمه يؤدي الى انعكاس المعنى المراد ولذا قال انه يجيء فيه خلاف الكسائي اذ المعنى المراد مع الا ظاهر وعلله بعضهم بانه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلته لا تظهر كلام الكسائي هناك وهنا (قوله كمررت بهند جالسة) انما لم يمثل بذي الحال مذكراً نحو مررت راكباً بزيد لاحتمال ان يكون من الفاعل (قوله بان تعلق العامل الخ) وبان الحال لا يتقدم صاحبها وصاحبها لا يتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما علل به الشارح لان الزائد غير معد لكن قد يرد على تعليل الشارح ان تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمتبوع وقد تعدى اليها من غير الواسطة التي تعدى بها الى المتبوع اذا كان المتبوع مجروراً كمررت بزيد العاقل أو نفسه أو وعمرو وهكذا ويجاب بالتزام ان حقه ان يتعدى الى التوابع بتلك الواسطة وان لزوم تأخيرها أيضاً عوض لان التوابع لا تتقدم على متبوعها واذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الاشموني في انظر مررت بزيد الكريم فان العامل في النعت العامل في المنعوت الا ان يقال النعت والمنعوت كالشيء الواحد لان القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لا يتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلل بعضهم المنع بان الباء من حروف الصفات تتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقاً فقيده فصار مخصوصاً لهند لا مطلقاً وضاحكة من صفات هند وقيد لها فقد اجتمع صفتان احداهما الباء المقيدة للمرور والاخرى الحال المقيدة لهند وفي مثل ذلك

ولم ينكر غالباً ذو الحال ان * لم يتأخر او يخصص أو يبن من بعد نفي أو مضاهيه

(وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضاً) فبيضاً بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزاً خلافاً لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً ولا مجروراً وهو من أمثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة ولكن ثلاثة المائة مبهمة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً (وصلى وراءه رجال قياماً) رواه مالك في الموطا فقياماً حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ أصلاً وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مروياً بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أولا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع

(فصل وللحال) المؤسسة (مع صاحبها ثلاث حالات) كما ان للخبر من المبتدا ثلاث حالات (احداها وهي ان الاصل ان يجوز فيها ان تتأخر عنه وان تتقدم عليه) فاعلاً كان أو مفعولاً (كجاء زيد ضاحكاً وضربت اللص مكتوفاً فلك في ضاحكاً ومكتوفاً ان تقدمهما على المرفوع) في الاول وهو زيد (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكاً زيد وضربت مكتوفاً اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقاً وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضاً ثم قيل عنهم مطلقاً وقيل ان لم تكن فعلا الحالة (الثانية ان تتأخر عنه وجوباً وذلك كأن تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين) فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا (أو يكون صاحبها مجروراً اما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه

بواسطة

بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير واليه الاشارة بقول النظم * وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا (وخالف فى هذه) المسئلة الاخيرة (الفارسى وابن جنى وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (فاجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناظم) فى النظم ولا أمنعه فقد ورد وقال فى شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) فى الفصيح (كقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام (و) نحو (قول الشاعر

تسليت طرا عنكم بعد بينكم) * بذكراكم حتى كأنكم عندى

فطرا يعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت) نحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة (وان كافة) فى الآية (حال من الكاف) فى أرسلناك (و) ان (التاء للمبالغة لا للتانيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا فى أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على روايه فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه فى الحواشى ولم يتعقبه وقول الزمخشرى الا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بالا على صاحبها (و) يلزمه (تعدى أرسل باللام) والاكثر تعديه بالى (والاول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (ممتنع) كما تقدم (والثانى) وهو تعدى أرسل باللام (خلاف الاكثر) ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح فى باب الفاعل فى المفعول المحصور بالا وأجاز البصريون

لا يجوز ان تلى صفة أحدهما غير موصوفها بل تلى كل صفة موصوفها كمررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلى صفة الموصوف الثانى صاحبها وتلى صفة الاول صفة الثانى ولا يجوز ان تلى صفة الاول الموصوف الثانى وتلى صفة الثانى صفة الاول (قوله لا يتعدى بحرف واحد الخ) أى لانه يلزم تعلق حرفى جر بعامل واحد وذلك لا يجوز اذا كانا بمعنى واحد كمررت بزيد بعمرو وأما لو اختلف المعنى فيجوز تعدى الفعل بهما كمررت بزيد بالبادية أى فيها وظاهر كلام الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز مع كون المعنى واحدا لان الثانى انما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالاول والاول تعلق به فى حال الاطلاق (قوله وخالف فى هذه الاخيرة الفارسى الخ) ان قلت يؤيد المخالف ان الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهند فينبغى ان يجوز ذلك فى الحال فالجواب ان الظرف مقدر بفى وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هى هند والشبه الذى بينهما انما هو فى المعنى لا فى اللفظ والمشبه بالشئ لا يكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال فى شرح التسهيل الخ) وقال فى شرح الكافية لان المجرور مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب فان قوله على قميصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قميصه كما أفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى يرشد اليه وأما قول الزمخشرى كالحوفى انه فى محل نصب على الظرف كأنه قيل وجاؤا فوق قميصه بدم كذب كما تقول جاء على جماله بأحمال وانه ليس بحال لان حال المجرور لا يتقدم ففيه ان المعنى لا يساعد على نصبه على الظرف بمعنى لان العامل فيه اذ ذاك جاؤا وليس الفوق ظرفا بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم (قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) القصر اضافى لانه للرد على من زعم ان الرسالة للعرب خاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس وعدم تجاوزها للجن وغيرهم واعلم ان عموم رسالته صلى الله عليه وسلم للناس كافة ثابت فى مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس انى رسول الله اليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم انه ناظر ذميا فى ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس فقال الذمى هذا لا يثبت الا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعى لعدم تواتره فلم يرجوابا وهذا من القصور وقد بينا ذلك فى حاشية أم البراهين فى العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة اه أى لان الحال انما هى من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بان الحاق الخ) رده بهذا فيه تكلم اذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لان المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله ان كافة لا تستعمل الا حالا) قال فى المغنى فى الباب الخامس وانه لا يستعمل الا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يثبتها بالقياس بل هو فى مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم ان الحال من الناس لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك وتكون التاء للمبالغة (قوله ويدفع الاول بان تقديم المحصور بالا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على انه يمكن أن يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وكل فى محله ومنع اللقانى كلام المصنف أيضا بان المنصوص عليه انما هو منع تقديم صاحبها المحصور فيه ولا يقاس هذا عليه لحصول

والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالابدال على المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لاتضر فان تعدى أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو أو كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله أولا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ماجاءني راكبا من أحد وما رأيت راكبا من أحد (واما) مجرورا (باضافة) بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول (كأعجبني وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وانما تجيء الحال من المضاف اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال) المتقدم وهو أعجبني وجهها مسفرة (وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا) فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من ابراهيم المضاف) اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ألا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويأكل أخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا في الحال) كان يكون مصدرا او وصفا فالاول (نحو اليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب (و) نحو (أعجبني انطلاقك منفردا) فمنفردا حال من الكاف المضاف اليها انطلاق وانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول الناظم

ولا تجز حالا من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تحيفا

وانما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازة ذلك قال أبو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد

الالتباس بالاول دون الثاني يعرف بالتامل اه وهذا انما يظهر بناء على ان علة منع تقديم المحصور فيه حصول الالباس (قوله وفصل الكوفيون فاجازوا الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه اجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أي غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد ان ههنا تقديما على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لان ما هنا في المجرورين بحرف زائد (قوله وأما باضافة) كان وجه المنع ان الحال انما تتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله في البعض الحقيقي) أي الذي يصح مجيء الحال منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها في العامل وأما ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم اخوانا يحتمل أن يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى أو من الضمير في اتبع اه بمعناه (الحالة الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أي على صاحبها (وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا) فيه (نحو ما جاء راكبا الا زيد) وفيه البحث السابق

* (فصل * وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا احداها وهي الاصل انه يجوز فيها أن تتأخر عنه) كجاء زيد راكبا (وأن تتقدم عليه) كراكبا جاء زيد (وانما يكون ذلك اذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاث أي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء فالماضي (كجاء زيد راكبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علاماته الفرعية وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلك في راكبا) في جاء زيد راكبا في المثال الاول (و) في (مسرعا) في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجوز تقديمها على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع في الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بان هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداعي الى شئ نكر قوما خاشعا أبصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين ويجاب بان الاصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤب بمعنى ترجع (أي متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي أن ثعلبا نوظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى تؤب الحرب أي متفرقين ترجع الحرب أي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بغلته

عدس مالعباد عليك امارة * (أمنت وهذا تحملين طليق

تحملين) جملة (في موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه * فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببي * قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله أنه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا وجملة

الحال وصاحبها) أي حقيقة والتوجيه المتقدم انما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما اذا كان) قال اللقاني اشارة الى نحو تقديم الحال في جاء راكبا رجل اه بقي أن المصنف أشار بالكاف الى عدم الحصر فيما مثل به لان مثله ما ذكر ومثله اذا أضيف صاحب الحال الى ضمير ما لابسها نحو جاء زائرا هندا أخوها *(فصل)* (قوله وهي الاصل) الحكم بالاصالة على جواز التقديم والتأخير بالاضافة الى وجوب أحدهما فلا ينافي أن الاصل التأخير بالاضافة الى التقديم (قوله وانما يكون ذلك اذا كان العامل الخ) قال اللقاني الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سياتي بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدري ثم لابد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يتعرض له مانع أخذا مما سياتي اه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه ما مر فلا تغفل (قوله أو يكون ماضيا) أي بخلاف ما لم يسمع له ماض أو لم يجئ له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ومجيء زيد راكبا الآن ومجيء راكبا ليعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجامد فيقول بخلاف دع زيدا راكبا (قوله في تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسبة لما ياتي من تقديمها وهذا تحملين طليق ومن عدم عدها فيما سياتي فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقاني ان وجه الشبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير ظاهر في شرح كلام المصنف (قوله في نحو راكبا زيد جاء) أي من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذا من قوله لبعدها عن العامل وانما يعتد بالفاصل فيجوز عنده زيد راكبا جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الاطلاق انه لا فرق بين أن يكون الفاصل أجنبيا أولا ليصح الرد عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لان الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب الخ) هذا يرد على الجرمي دون الاخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) ه لا نبه على مذهبهم أولا كما نبه على مذهب الجرمي والاخفش (قوله وحكي أن ثعلبا الخ) أي فثعلب كان يرى رأي الجرمي

(قوله كيف جاء زيد) قال الدنوشري ينظر هل له نظير أولا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يرد أن الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الخ) أي لأن الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء إن أراد بعدم افتقارها الى الاستقرار انها لا تتعلق بشئ فهذا خلاف شأن الظرف وان كان المراد انها لا تفتقر لخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال الحفيد بقي عليه أن يعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئت فانه لا يقال وانما لم تتقدم مراعاة لأصل الواو فان أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اهـ ومر في كلام الشارح

ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأي الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك أشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا * أو وصفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال عليه أي على عاملها (وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما انها ظرف شبيه باسم المكان كما أن سواك كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الى الاستقرار بخلاف أين ومتى قاله أحمد بن الخباز في النهاية الحالة (الثالثة أن تتأخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا ينصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) فانه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فعمل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف أخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بأن والفعل ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزال مسرعا) فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعموله اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الاشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه * فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في صاحبها المبتدا * قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة بتقديره أشير اليها خاوية والضمير المجرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى أن اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليها خاوية (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس (كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي)

بعد الكلام على وهذا تحملين طليق ان الجمهور على جواز تقديمها ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها ان ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الاسناد وعلى هذا يكون من الاحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخرا لانه فعل منصرف لم يعرض له مانع اهـ وفيه أن المصنف قال انها واجبة التأخير وعلله الشارح بما يأتي فينبغي أن تضم الى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم جميع الافعال الجامدة تعمل في الحال الا عسى وليس فانهما لا يعملان فيه (قوله مقدرا بالفعل وحرف مصدري) قال الاشموني فان كان المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضربا زيدا الاصل ضرب زيدا قائما (قوله أو يكون العامل لفظا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لانه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فان نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فان قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشري السؤال وجوابه مردودان لان اسم الاشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف انحصاره في كأن وبذلك صرح في الحواشي فحصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه في عشرة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المغني بان حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله

فربطبا و يابساحالان من قلوب والعامل فيهما كان لمـا فيــه من معنى أشـبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح أن يكون رطبا و يابساحالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المـراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لاتا كل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمني نحو (ليت هندا مقيمة عندنا) فقيمة حال من هنـد والعامل فيها ليت لمـا فيها من معنى أتمنى دون حروفه والى ذلك أشار الناظم بقوله

وعامل ضمن معنى الفعل لا * حروفـه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن (أو) يكون العامل (عاملا آخر) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده ان يعـمل فيما قبله (نحو لأصبر محتسبا) فمحتسـبا حال من فاعل أصبر المسـتتر فيه (ولاعتكفن صائمـا) فصائمـا حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائمـا ان يتقدما على عاملهما (فان ما في حيز لام الابتداء) وهو محتسبا (و) ما في حيز (لام القسم) وهو صائما (لا يتقدم عليهما) أي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لعن زيد محتسبا اصبر (و يستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه واحداهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضـلة) خوف اللبس فالاول (كهذا بسرا أطيب منـه رطبا) قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في أطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا أطيب

ثعيرنا انثاعالة * ونحن صعاليك أنتم ملوكا الاصل نحن في حال صعلكتنا كانتم في حال ملككم والعامل في صعاليك وملوكا حرف التشبيه من قوله كانتم وفي هذا تقديم الحال الاولى عليه فيرد على ما هنا من وجهين عمله مع انه لم يذكره وتقديم حاله مع انه مضمن معنى الفعل وفي الارتشاف وأجاز ابن مالك ان مجرى اداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل فيتوسط بين حالين فيعمل في احداهما متقدمة والاخرى متاخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح ان نصب الحالين على تقدير اذ كنا صعاليك واذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أي هي مؤنثة وقوله احذر على عينيك والمشافر * عرفاء دلوكا كالعقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرفاء الدرة التي يضرب بها (قوله وحرف التمني) مثله حرف الترجي وهو لعل وقد نص المصنف على ان ليت ولعل وكان تعمل في الحال دون ان وان ولكن (قوله ليت هندا مقيمة) قال اللقاني فيه نظر اذ جعله مقيمة حالا من هند وكون العامل معنى ليت يصير المعنى أتمنى هنـدا في حال اقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى ان هندا اذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب أنها حال من ضمير هند المستتر في الظرف أي أتمنى الكون في حال الاقامة اه وفيه نظر كما يلزم من اقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تـكون عنـده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هـذا وقال الدنوشري بعد ان نقل كلام اللقاني و بيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه الاقامة فيجوز تمني الاقامة مع كونها عنده ثم تاملت المسـئلة فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى أتمنى هنـدا في حال اقامتهـا أن تـكون عندنا وهـذا تقوله اذا لم تكن مقيمة عندك ويجوز ان تقوله وهي عنـدك لـكنها عازمة على عـدم الاقامة فتتمنى مقيمة عندك اه المقصود في قوله أولا و بيان ذلك نظـر لانه لا يصح به بيـان كلام اللقاني لا ما ذكره في وجه النظـر لانه عكسـه ولا ما صوبه بناء على مغايرته لمـا قبـله لانه لا يلزم من الكون عنده الاقامة وفي قوله ثانيا ويجوز ان تقوله وهي عندك الخ نظر لان العزم على عدم الاقامة لا ينافي الاقامة بل العزم على دوامها لان الاقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لي فرق بين ما نظر فيه اللقاني وما صوبه فان الذي يخطر بالبال ان المـآل واحد فتـدبر (قوله عرض له مانع) قال اللقاني أي من تقديم معمول العامل على نفس العامل لان المانع صير العامل عماله صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالاولى وهذا طبق ما تقدم من قوله في باب المبتدا والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدما أو متاخرا فقوله فان ما في حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل اما مع التقدم على المـانع وهما بدونه اه وبه يعلم ان ما وصف به الشارح المانع وما وطا به للتعليل هو المراد لـكن التعليل لا يتجه فتدبر (قوله واحداهما مفضلة على الاخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز عن راكبا أحسنهم مقبلا فانه لا يجوز كما في شرح التسهيل ثم ان المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه في محل آخر ليشمل ما اذا اختلف صاحب الحال أيضا كما في المثال الثاني وما نقله الشارح عن ابن خروف في تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه في المحل الآخر لانه يجعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متامل كلامه (قوله هـذا بسرا الخ) قال الدنوشري قال بعضهم البسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول ثمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فاذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل منصفة فاذا بدا من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل

مذنبه بكسر النون ولها أسماء أخر بين ذلك ويقال في الواحدة بسرة بإسكان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمره بسرا (قوله ان الناصب
كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على اضمار كان قوله * وذو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلانا * لانه ذو الرمة وغيلان
على كل حال فلا وجه لاضمار اذ كان أو اذا كان وقال الخضراوي التقدير اذا دعي فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا لكان (قوله
المضمران في كان) أي أولا وثانيا اذ التقدير هذا اذ أو اذا كان بسرا أطيب منه اذ كان أو اذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول
ابن الناظم وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال أفعل في اذ أو اذا فيكون ما وقع فيه يغني السيرافي شبيها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب)
مبتدا للاخبار عنه بالمجرور المختص المتقدم وهو لك العامل في كل يوم الاستقرار الذي تعلق به الخبر (قوله انه يجوز تقدير كان ناقصة)
فبسرا ورطبا خبران لكان المقدرة أولا وثانيا (قوله وانما تتعدد الحال الخ) قال في الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعل التفضيل
الا لمختلفي الذات مختلفي الحال نحو زيد ٣٨٤ مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقي الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدي
الذات مختلفي الحال نحو زيد
قائما أخطب منه قاعدا ثم
قال ولو اشترك المختلفان في
وصف هو لاحدهما أكثر
على كل حال ارتفع الاسمان
اللذان كانا انتصبا حالين
فتقول هذا بسر أطيب
منه عنب فبسر خبر المبتدا
وأطيب وما بعده جملة من
مبتدا وخبر في موضع الصفة
لبسر وأطيب هو المبتدا
وعنب خبره وهو الاختيار
فوقوع المبتدا في محله
ويجوز أن يكون أطيب
خبرا مقدما وعنب المبتدا
انتهى وبه يعلم ما في قول
بعضهم ان أطيب في هذا
بسر أطيب منه عنب لعل
أطيب حينئذ صفة
وقول الدنوشري ويصير
ذلك جملتين احداهما هذا
بسر والثانية أطيب منه
عنب والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنب ما فيه من معنى العموم مثل تمرة خير من جرادة انتهى وقد بنا
يقال ان أطيب هو المبتدا وسوغ الابتداء به عمله في منه والخبر عنب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشري ولو وقف على كلام
الارتشاف لم يحتج لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أي ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم ان هذا قيد في القسم الثاني في كلام المصنف
لا الاول كما فعله الشارح ثم انه لا يخفى ما في عبارة الشارح من الخفاء وقوله اذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف واحداهما مفضلة على
الاخرى (قوله زيد مفردا الخ) فان قلت هلا جعلا تمييزا قلت ليسا من قسميه لانهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من
المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الاشارة) رده الرضي كما نقله اللقاني بان العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسر لتقيدت
الاشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية ونحن نعلم ضرورة انه يصح أن يقال في غير حال البسرية انتهى وقوله
لتقيدت الاشارة أي ومثلها التنبيه وسيأتي في الشارح رده بالمثال الآتي على الاثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغي ان يستثنى أيضا
كاف التشبيه على ما مر عن المغني في قوله ونحن صعاليك أنتم ملوكا فلا تغفل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى انه يلزم من توسط الحال

من نفسه في حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فأطيب ناب مناب عاملين لان التقدير
يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا وأشار بذلك الى التمر والمعنى بسره أطيب من
رطبه انتهى وفي ذلك تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في أظهر قوليه
والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي في
حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذ واذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا أو وهو تمر فالمقدر
اذ والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على أطيب لاتساعهم في
الظروف ولهذا جاز أكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن
بعض أصحابه انه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسيء فجاآ معرفتين وانما تتعدد
الحال مع أفعل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر أطيب منه عنب قاله الموضح
في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا أي اسم الاشارة أو حرف
التنبيه (و) الثاني نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر في أنفع
الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفي
هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول اما ها التنبيه أو اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان
القياس وجوب تأخر الحالين في المثالين على افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة
فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو أخر الالتبسا فان قيل اجعل احداهما تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي
الى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز
قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذ لم يجز تقديمه قاله في الحواشي والى ذلك أشار
الناظم بقوله
ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا مستجاز لن يهن
(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا مخبرا بهما)
متأخرين عن المخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله

بما عاذ عوف وهو بادئ ذلة * لديكم) فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما عن المخبر عنه نحو في الدار أو عندك جالساً زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة كما تقدم في البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا) بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله أعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصري (والسموات مطويات بيمينه) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور وفي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الاخفش) وسبقه الى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) في التسهيل وشرحه وأشار اليه في النظم بقوله وندر * نحو سعيد مستقراً في هجر * (والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و(ان البيت) المتقدم (ضرورة وان خالصة) في الآية الاولى (ومطويات) في الثانية (معمولان لصلتهما) وهي في بطون (ولقبضته) فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيه للمبالغة كما في راوية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في غير أبنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق (ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته) لتأولها بالمشتق (لانها بمعنى مقبوضته) والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ وبيمينه) خبره كما قال الاخفش بل بيمينه (معمول الحال لتعلقها بها) (لا عاملها) أي لا عامل الحال

(فصل ولشبه الحال بالخبر) في المعنى (والنعت) في التقييد (جاز ان يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك أشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد * لمفرد فاعلم وغير مفرد

(فالاول) وهو ان يتعدد لمفرد (كقوله

على اذا ما جئت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا)

فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتي بيت الله حال كوني رجلان حافيا أي ماشياً غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلي ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعجميين فقرأه رجلاي بالاضافة الى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي تبعه عليه الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاي الخ (وليس منه) أي من تعدد الحال لمفرد (نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوراً) لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح (والثاني) وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد (ان اتحد لفظه ومعناه

وأبي أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك (قوله لصلتهما) قال اللقاني فيه نظر اذ المعنى حينئذ وقالوا الذي استقر في بطون الانعام حال كونه خالصاً هو لذكورنا ومعلوم انه لم يستقر في البطون حالة الخلوص أي لذكورهم بل انما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وان السموات عطف) لا يتعين هذا بل يجوز عطفها على الارض على انها مؤخرة من تقديم والاصل والارض جميعاً والسموات مقبوضته *(فصل)* (قوله ولشبه الحال بالخبر) الشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدماميني في الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جاز ان يتعدد) أراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضي تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب زيداً اما قائماً واما قاعداً وكذلك بعد لا لانها تكرر في الاغلب نحو جاء زيد لا راكباً ولا ماشياً (قوله ويحتمل ان يكونا حالين) قال الدنوشري هذا مردود عند التامل الصادق لان صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا فيتعين التوجيه الاول تامل انتهى وفيه نظر اذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

(قوله ثنى أو جمع) قال الدنوشرى ظاهره أن ذلك واجب والذى فى الرضى ان ذلك هو الاولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل المفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وقال أيضا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا أقل من ان يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغنى ويجب كون الاولى أى فى المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدمامينى حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بانه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لان كلام الرضى يفيد ان تاخيرهما ضعيف وكلام المغنى يفيد انا اذا ارتكبنا هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا او يجب عند عدم القرينة جعل الاولى من الحالين لثانى الاسمين والثانية منهما الاول الاسمين تقليلا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفى شرح التسهيل للدمامينى وههنا بحث وهو ان مسئلة الجمع مثله أى والتثنية لاتدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ٣٨٦ ثم واحدة كالخبر فى الزيدون قائمون انتهى وأيضا اذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها

وكل حال راجعة الى صاحبها فلا تعدد فى الاحوال كما قاله ابن الناظم فى يداك يدخيرها البيت وأيضا الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والاصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمى فيه بحث اذ لو كان الاصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه هو انتهى والذى ادعاه انه ليس من التعدد

ان الله يبشرك الخ لكن سياتى فى بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو وما يخالفه وتحرير هذا المبحث فى حاشية (خرجت الالفية (قوله وان اختلف) كان الاولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر ان يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيدان افراد الضمير مع عوده على مثنى بالتاويل (قوله قلت انما يجوز الخ) أنت خبير بان هذا لا يصلح جوابا للسؤال لانه لم يبين سر تخالف الاصطلاحين ولعل فى الكلام سقطا قبل قوله فاذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمامينى فى شرح التسهيل بعد ان نقل عن قوم ان الاول للاول والثانى للثانى قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا أسهل من فصلين وان النشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد لنا فى الحمل من مرجح وهو ما ذكرناه فقد بان بهذا التقرير ان محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وبحثنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد ياتى الخ لانه صريح فى ان الاول أعم من ان يكون ثم لبس أو لا ويدل على هذا جعله عهدت سعاد شاهدا للمسئلة (قوله وعاد سلوانا هوا واها) قال الدنوشرى عاد من أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشئ وتركه وفى القاموس سلاه سلوا وسلوا وسلوانا وفيه وفى الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يامى ما أسلوا واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعا الدمامينى (قوله والمعنى انى الخ)

ثنى أو جمع) فالتثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين (والاصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتانيث وأصل الدؤب مرور الشئ فى العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت (وان اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) من الحالين (للثانى) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثانى من الحالين للاول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة * فان قلت فما بال علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الاول من أوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثانى للثانى وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه فاذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب (قال عهدت سعاد ذات هوى معنى) * فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء فى عهدت وقرينة التذكير والتانيث أرشدت الى ذلك والمعنى انى كنت انا وسعاد متحابين فاما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هى فعاد هواها سلوانا (وقد ياتى) الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الاول للاول والثانى للثانى (ان أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس

فيه ردعلى المغنى حيث قال والتقدير زدت أناسلوة وزادت هى غراماوهذامن عكس الزمان حيث يأتى دائما بضد المقصود (قوله على أثرينا) أى أثر قدمه وأثر قدمها (قوله وسلموا الخ) أى جواز تعدد الحال وظاهره انهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لان بسرا حال من الضمير فى أطيب ورطبا حال من الضمير فى منه فلم تتعدد الحال لمفرد بل لمتعدد وان كان واحدا فى المعنى فلم يسلموا الجواز الذى وقع التنازع فيه فتدبر *(فصل)* (قوله ردوه الى المبينة) قال الزرقانى أى ٣٨٧ فيؤول العامل بأوجدنا مثلا قالوا

(خرجت بها أمشى تجر وراءنا) * على أثرينا ذيل مرط مرحل

فجملة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كونى ماشيا وحال كونها جارة على أثرى قدمى وقدمها ذيل مرطها لتخفى الاثر عن القافة قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسى وجماعة النوع الاول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضى العامل الاحالا واحدة (فقدروا نحو قوله خائفا) فى البيت (صفة) لرجلان (أو حالا من ضمير رجلان) فيكون حالا متداخلة لامترادفة (وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحب الحال (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه

(فصل) الحال بالنسبة الى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهى الغالب نحو هذا بعلى شيخا ومقدرة وهى المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا

(فصل الحال ضربان مؤسسة) وتسمى مبينة أيضا لانها تبين هيئة صاحبها (وهى التى لا يستفاد معناها بدونها) أى بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا (وقد مضت) أول الباب (ومؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلى الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لانها (اما) مؤكدة (لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته) * والزم توقى خلط الجد باللعب

فمصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهى مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى وذلك لان الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الاصخاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضاحكا حال من فاعل تبسم وهى مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولى مدبرا) فان الادبار نوع من التولى ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بها قد أكدا *
(واما) مؤكدة (لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا) فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة له لان جميعا يدل على الاحاطة فهى مؤكدة للعموم الذى فى من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال فى المغنى وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (واما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما أو فخر كأنا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهابا أو تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كأنا عبدك فقيرا اليك أو وعيد كأنا فلان متمكنا منك أو لمعنى غير ذلك (كزيد أبوك عطوفا)

لانه لابد من تجدد فائدة عند ذكر الحال انتهى أى فى وأرسلناك للناس رسولا مما كانت الحال تأكيدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليحتاجوا الى تأويلها وفى الارتشاف ما يفيد ان تأويلهم انهم يجعلون المنصوب فيما استفيد المعنى مما قبله منصوبا على القطع (قوله لان التبسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمى هذا بناء على ان التبسم والضحك بمعنى اما بناء على ان التبسم الاخذ فى أوائل الضحك فهى مؤسسة انتهى وفى كون ماقاله الشارح بناء على انهما بمعنى نظر لان الشارح جعل التبسم نوعا من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشرى ومثل فتبسم ضاحكا لاتعثوا فى الارض مفسدين يقال فسد الشئ فسادا وفسودا كما يقال فى ضده صلح يصلح صلاحا وصلوحا وكان الاصل فى مصدريهما الصلوح والفسود لانه قياس فعل اللازم مثل قعد قعودا مرزوقى (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقانى ان قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيوتهم خاوية قلت لا لان المبتدا فى معنى المشتق اذ تلك فى معنى المشار اليه فمعناه أشير الى بيوتهم فى حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه ان هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف الى الفاعل أو المفعول على مامر فى باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا)

مضمونه ثبوت الابوة لزيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور وهو مبني على تفسيره المضمون وعلى ما قلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لانها مؤكدة) ولانهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يضم اليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذى ذكرناه الجواز فليحرر (قوله لمحذوف وجوبا) لان الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله تقديره أحقه الخ) ان قلت مقتضى هذا ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة * قلت لا شك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف والحنو فكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أى أثبته وليست مؤكدة لمضمون أحقه اذ الاثبات لا يدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التى هى كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقني أو أعرفني) وقع فى عبارة غيره وان كان انا قدر أحق أو أعرف أو أعرفني انتهى وضبط بعض أرباب الحواشي الاولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الامر (قوله لتاوله بمسمى) هذا لا يظهر فى كل مثال وانما يظهر اذا كان الخبر علما كزيد فى مثال المصنف وفى نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن خروف انما يظهر اذا كان المبتدا اسم اشارة مقرون بهاء التنبيه (قوله لاستلزام الاول المجاز) فيه ان المجاز أجمع البلغاء على انه خير من الحقيقة

(فصل)

(قوله عن الجملة وشبهها) أى وليس المراد به عن الجملة فقط لان المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله واذا وقع الظرف وعديله حالا) كذا فى النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتاويل وقع كل منهما يأباه قوله فانهما يتعلقان (قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أى واما مستقرا فى قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فمعناه عدم التزلزل والانتقال لا الوجود قول
والكينونة الصادق بالتزلزل لان معنى زيد كائن فى الدار انه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ما قاله ان الحمل على ما ذكر لا ينافى ارادة الكون المطلق لان العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكي فى الاشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى ان من نذر أن يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف فى نهار رمضان بخلاف ما لو قال وأنا صائم لا يلزمه الصوم وانما نذر الاعتكاف بصفة فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع فى الاول لخصوصية المثال لا فى كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف فى التذكرة ما نصه فرع فقهي قال لله على أن أعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال لله على أن أعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لا بقيد الجمع مع انه قيد بالحال فيهما فما الفرق الجواب ان الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا للشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته ففى الاول يلزمه الجمع بينهما من حيث انه نذر قربة فوجب الوفاء بها وفى الثانى لا يلزمه الجمع لانه نذر ما ليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى انه اذا قال لله على أن أعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تلغو

قاله ابن الناظم فى شرح النظم زاد أبوه فى التسهيل جودا محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح فى هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التاخير عن الجملة المذكورة) لانها مؤكدة لها وحق المؤكد أن يتاخر عن المؤكد (وهى معمولة) عند سيبويه (لمحذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كاعرفه ان كان المبتدا غير أنا فان كان أنا فالتقدير أحقني أو أعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى انتبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ والى ذلك أشار الناظم بقوله

وان تؤكد جملة فمضمر * عاملها ولفظها يؤخر

*(فصل * يقع الحال اسما مفردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته) ففى زينته جار ومجرور فى موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد على قارون (و) اذا وقع الظرف وعديله حالا فانهما (يتعلقان بمستقر) ان قدرا فى موضع المفرد (أو استقر) ان قدرا فى موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لا انه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من اطلاق

قول النظم * وموضع الحال تجى بجمله *(بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهى المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية * فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر * قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا فى المعنى الا انها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثى (وغلط من قال) وهو الامين المحلى فى كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (فى قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب * فآفة الطالب أن يضجرا

اماترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

(ان لا ناهية و) ان (الواو للحال) قال فى المغنى وهذا خطأ (والصواب) فى الواو (أنها عاطفة) اما مصدرا يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب وعلى الثانى فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيا) انتهى كلامه فى المغنى قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسئلة فى النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعنى فتحة تضجر اعراب مثلها فى لا تأكل السمك

الحالية فى المسئلة الثانية وبهذا ينحل اشكال الحنفية ان الاعتكاف مشروط بالصوم لان الصوم فى الاعتكاف يجب بالنذر فدل على انه شرط فيه والا لم يجب بدليل الصلاة قلنا انما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد فى الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب الا هاء وهاء فهو على اضمار القول أى الا قائلين هاء وهاء من جهة البائع والمشترى ومنه حديث وجدت الناس أخبر تقله ان كان وجد بمعنى أصاب فان كان بمعنى فعل قلبى فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا باضمار القول وبهذا يعلم ان تغليط الامين المحلى اما لعدم اضماره القول أو لان الاضمار انما يسار اليه اذا تعينت الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمى وفى شرح التسهيل للمرادى ان الخبرية تتناول الشرطية وانه يجوز وقوعها حالا وفى حاشية السيد للكشاف ما يوافقه لكن كلام المغنى يخالفه وأقول ليس فى المغنى ما يشعر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه انه ذكر ان الجملة المعترضة تشتبه بالحالية ويميزها عنها أمور أحدها انها تكون غير خبرية الثانى انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال الى ان قال وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن فى المغنى الخ استدراك على قوله وانه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطى ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للطرزى اه والتحقيق ان الكلام فى الجملة الشرطية ان كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء ان كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وان كان انشاء فانشائية لان معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالانشائية بخلافها وان كان ٣٨٩ الكلام مجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لان الاداة أخرجتها عن ذلك وتحرير ذلك فى المطول والمختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط ثم ان الشرطية وان اندرجت فى الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا اما التصدر بعلم الاستقبال على ما سيأتى فى كلام الشارح واما التصدر بالحرف الذى له صدر الكلام قال فى المطول أول التذنيب المتعلق بالجملة الحالية فان قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا أريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو ان يسال يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما فى الخبر والنعت فان المبتدا العدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوى حتى كأنهما شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف فى الحواشى قال أبو حيان بقى أن يقال غير تعجبية قلت ان كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فمانعها ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر بان الذى مضى من كلامه ان الانتقال غالب لا لازم انتهى ومر فى كلام الشارح فى باب الموصول ما يقتضى ان فى التعجبية خلافا فى انها خبرية أو انشائية وعلى الاول هى مستثناة ثم منها ومر ما فيه (قوله والخبر يكون بالانشائية) أى من غير اضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الانبارى والسيد (قوله والصواب انها عاطفة مثل الخ) قال اللقانى غير متعين لجواز كونها للحال ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا نافية) نقل المصنف هذا فى الحواشى عن بعض الطلبة ثم قال وهذا الوجه كان حسنا ولكن لا النافية انما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد وأيضا فقولك ولا انما يقع بعد نفى لا يقال زيد يكره العجم ولا الترك وانما تأتى هنا لا ناصة فيقال الا الترك لان لا للنفى والواو للجمع ولا اجتماع بين مثبت له الحكم ومنفى عنه الحكم وهذا الرد أمتن من الاول لانه يقال فى رده

فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب فاذا دخلت لا على المفرد فان قيل فيه نسبة الى ضمير المستتر قيل النسبة فى تضجر أظهر لانه فعل فهو موضوع للنسبة الى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لا عمرو والذى يتحرر لى ان لا انما تدخل على ذى نسبة مفردا كان أو جملة وان لا فى قولك بلا زاد فى غير موضعها وأصل الكلام ما جئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على اثبات المجىء ونفى الزاد جعل النفى فى آخر الجملة وان من يقول ما جئت بزاد انما أراد أو لا نفى المجىء بزاد لا اثبات المجىء وانه بغير زاد فلم يحتج لتاخير النفى بل لم يجزله ذلك بخلاف الاول وأما جاءنى زيد لا عمرو فلا هنا نائبة عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون فى جاء زيد وعمرو ان العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الدنوشرى يشمل غدا فلا يصح أن يقال جاء زيد غدا معه صقر صائدا به على أن يكون غدا معمولا لصائدا ولا يشمله وعلى الاول فقد يفرق بين تقديمه وتاخيره بان البشاعة اذا قدم موجودة بخلافه حال تاخيره فليتامل ثم تاملناه فوجدنا تقديم غدا ممتنعا لان ما فى حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فان الظاهر ان صائدا صفة صقر ولو كان التركيب يجىء زيد معه صقر صائدا به غدا لكان حسنا (قوله وذلك ينافى الاستقبال) أورد عليه انه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضى كلم ولما مع تحقق المنافاة وأيضا اجازة الحال المقدرة يقتضى جواز التصدير بدليل استقبال لان فى المقدرة استقبالا فالتقدير فى الآية مقدرا هدايته اياى (قوله وأجيب ٣٩٠ بان الافعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره فى حواشى المطول لكن ذكره فى بحث اقتران الجملة الحالية المقدرة بالماضى بقد وأن علة ذلك انها تقربه من الحال واعترض بنظير الاعتراض المذكور هنا والذى فى نسخة بالنظر الى ذلك المقيد وأكثر نسخ الشارح القيد وفيه تحريف وبقية عبارته بعد قوله كما فى معانيها الحقيقية نصها وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه ان الركوب ماض بالنسبة الى المجىء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجىء وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكنه قارنه دواما واذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجىء وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره السخاوى من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت أى حال المجىء لا حال التكلم ويجوز أن يكون حالا اذا شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء لانه متلبس بها يعنى فى حال المجىء وحينئذ يرجع كلامه الى ما ذكرناه وأنت اذا وجدت الكلام أجيل محلا فلا تقدمن على تخطئته فتخطئ ابن أخت خالتك اهـ ورد عليه الحفيد فى الحواشى (قوله فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا) افهم أنها لا تقع حالا فى غيره وذلك اذا كانت شرطية لفظا ومعنى لان حاصل قوله لان المعنى الخ أن الشرطية فى القول المذكور شرطية لفظا لا معنى ومر عن السيوطى ما يخالفه وهذا ظاهر فى ان الشرطية داخلة فى الخبرية والا فكان اللائق ان يورد القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بان الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزى الخ) كلام المطرزى عام فى كل شرطية لا فى الشرطية لفظا كما فى القول المذكور وأيضا فالمطرزى لم يقل ما ذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل

وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال) لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا فى اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال وأجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك المقيد لا بالنظر الى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها الفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفى (سيهدين من قوله تعالى انى ذاهب الى ربى سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلانه يصير معنى الآية اذهب مهديا فيصرف التنفيس الى الذهاب وهو فى الآية للهداية وأجيب بان مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى وأما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل استقبال وهو أن لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشىء وعدمه لشىء واحد قال فى المغنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا لمن الحال له تقول فى جاء زيدان تساله يعطك جاء زيد وهو ان تساله يعطك ويكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية الشرط (الثالث أن تكون)

الجملة

الجملة (مرتبطة اما بالواو والضمير) معا لتقوية الربط (نحو) ألم تر الى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط) دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادين) يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضمير هما لانهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل النحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذونني وقد تعلمون) أني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقررة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي (وتمتنع) الواو (في سبع صور احداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادي (نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفي عطف صورة الصورة (الثانية)

لتصدرها بالحرف المقتضي للصدارة كما مر عن المطول (قوله اما بالواو الخ) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالاشارة ومنعوا ذلك هنا وهل النعت كالخبر أو الحال فليتامل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدا وجوزوا الربط به هنا وقوله وهل النعت الخ الا ينبغي منعه ففي المغني ان الجملة الواقعة نعتا لا يربطها الا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع الى السماع ومخالفة الفرق بينها دونه خرط القتاد بقي انه ذكر في الجملة السابعة مما له محل من المغني ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه جوز في قوله ذكرتك والخطي يخطر بيننا * وقد نهلت منا المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا ورابطها ما ذكر فراجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فان التعادي ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لان المقدر للحال صاحبها وحواء وآدم لا يقدران المعاداة وأما اذا لم يخص الخطاب بهما فالامر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادي بينهما يقارن باعتبار ما لهما من الذرية التي كالذر (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لابد من الضمير وانه اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لابد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشري واو الحال بمعنى اذ قال ابن معطي في ألفيته كيف للاستفهام عن أحوال * الواو في تقدير اذ الحال ٣٩١ فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالمعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس قال بعضهم فان قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا الطلوع الشمس اه * (تنبيه) * مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم قال الشهاب القاسمي لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء في لهم لا يقال هذا الضمير ليس عائد الذي الحال وهو واو يرمون بل لمعهود لانا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه اذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحي الي ولم يوح اليه شيء والجواب أن صاحب الحال الازواج أي النساء لا واو يرمون وضمير لهم للازواج (قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقديرا اذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله * نصف النهار الماء غامره * بحذف الواو والاصل والماء غامره وهي مقدرة وان أوهم كلام التسهيل خلافه (قوله قبل قد) لم يعلل الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصريح بما علم من اشتراط قد لاختصاصها بالمثبت كما في المغني فقولهم قد لا يكون ليس بمرضي (قوله لم تؤذونني وقد تعلمون) جعل السعد في شرحيه على التلخيص هذه الآية مما حذف فيه المبتدأ أي وأنتم تعلمون فهي من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدا (قوله في سبع صور) ذكر السعد في الكلام على قوله تعالى قل ان تخفوا ما في صدوركم الآية انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بان الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسئلة تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر ومر التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) انما قال صورة لان واو الحال ليست عاطفة وانما هي على صورتها

لكن هل أصلها العطف قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الزمخشري وتعقب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فانها تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم توليتم الا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه ان الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن أورد على المثال ان الحق هو الثابت في نفس الامر أعم من أن يقع فيه شك في الظاهر أولا فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه) فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (الثالثة الماضي التالي الا) الايجابية (نحو) وما يأتيهم من رسول (الا كانوا به يستهزؤن) فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط أي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رقية * وكنت ولا ينهنهني الوعيد * وقول مسكين الدارمي

أكسبته الورق البيض أبا * ولقد كان ولا يدعى لاب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة * فما لك بعد الشيب صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو ولما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد (كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه واليه أشار الناظم بقوله

وذات بدء بمضارع ثبت * حوت ضميرا ومن الواو خلت

(وأما نحو قوله) وهو عنترة العبسي

(علقتها عرضا وأقتل قومها) * زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها (فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني الى

(قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الا نحو ولها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناظم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الامرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف قال السعد فتكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اهـ وسيأتي للشارح في باب نوني التوكيد نحوه لكن قال في التسهيل انها مخرجة على حذف المبتدا أي وأنتما لا تتبعان ونقل الفنري في حواشي المطول عن أبي البقاء احتمال ان لا ناهية وحذف نون الرفع والنون الاولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال انها النون الخفيفة على مذهب يونس أو ان لا نافية والواو للعطف وصح عطف الخبر على الامر لانه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لا تعبدوا الا الله (قوله أكسبته الورق الخ) قال الدنوشري معنى هذا البيت ان المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا يلتفت اليه ثم صار بعد ذلك بحوزه للورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي بما) مثلها الا وأما المنفي بلن فلا يصح وقوعها حالا لانها دليل الاستقبال والمنفي بلم ولما ماض معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كما في التلخيص الشيخ

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدا محذوف أي وأنا أقتل) قومها والجملة من المبتدا والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال

وذات واو بعدها أنو مبتدا * له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع

(فصل وقد يحذف عامل الحال) اذا كان فعلا (جوازا الدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا و) قولك (للقادم من حج مأجورا او) الدليل (مقالي) كأن يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فان خفتم فرجالا أو ركبانا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب (باضمار تسافر و) مأجورا منصوب باضمار (رجعت و) قادرين منصوب باضمار (نجمعها و) رجالا منصوب باضمار (صلوا) ولو قيل تسافر راشدا ورجعت مأجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة (ووجوبا قياسا في أربع صور) احداها السادة مسد الخبر (نحو ضربي زيدا قائما) والاصل حاصل اذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والاصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمضتا) فالاولى في باب المبتدا والثانية قريبا هنا (و) الصورة الثالثة هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالاول (كتصدق بدينار فصاعدا و) الثاني نحو (اشتره بدينار فسافلا فصاعدا) وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف الا الفاء (و) الصورة الرابعة (ماذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس و) لمن لا يثبت على حال (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أي أتوجد) وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (أتتحول و) يحذف (سماعا في غير ذلك نحو هنيا لك) فهنيا حال محتملة للتاسيس والتاكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنيا) على التاسيس (أو هنالك ذلك هنيا) على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيا لانه ذكر ان خيرا أصابه انسان فقلت هنيا كأنك قلت ثبت لك هنيا أو هنالك ذلك هنيا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف والى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله

والحال قد يحذف مافيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل

أي منع

(هذا باب التمييز)

وهو في الاصل مصدر ميز اذا خلص شيأ من شئ وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(فصل) (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما اذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم اشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه فهم أو لا لضعفه اه وأقول مر عن المغني وابن مالك ما يقتضي ان حرف التشبيه يعمل محذوفا فاقتفطن له ثم انه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ووجوب الذكر (قوله أو جواب نفي نحو بلى قادرين) قال الدنوشري قد يقال بل هو جواب للاستفهام في قوله أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه *(فائدة)* يجوز حذف الحال وهذا هو الاصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا محورا كما لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا الحصر فيها نحو ما جاء في زيد الا راكبا اه وفي المغني نقلا عن أبي الحسن ان الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازدياد أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) في المحكم ويختص هذا يعني صاعدا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو وقال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد ومن المعلوم انه اذا زاد لم يكن الا صاعدا كذا قال بعضهم وفيه ما لا يخفى فليتامل (قوله لتوبيخ) أي تقريع ولوم والحال يفيد الوصف الموبخ به والهمزة تفيد نفس التوبيخ (قوله أتميميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد انه يتحول في حالة كونه تميميا بل انه يتحول هذا التحويل المخصوص من التميمية الى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه *(هذا باب التمييز)* (قوله مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وان كان هو حقيقة عرفية

(قوله على اسم الفاعل) قال الدنوشرى لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضا هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد انه كان حقه ان يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه الى الطلع والنجم اه ولا أدرى ما المحوج الى هذا وأى خفاء فى كلام الشارح فان قوله كالطلع الخ أى فى انهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لابهام الخ) قال الدنوشرى ضمن مبين معنى مزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فانه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعا ومراده بمن من البيانية كما سيصرح به وهى التى يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر مميز أحد عشر لعدم صدقه على الاحد عشر ولا جر التمييز نحو طاب زيد نفسا اذ النفس ليس زيدا وكذا علما ودارا وأبوة وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع اذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفسا ومررت برجل حسن أو حسن وجها وأنت أعلى منزلا اه وقوله ضمن مبين أى لانه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لان مبينا عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لان التعريف كما قال الشهاب القاسمى متناول للمؤكد لانه بمعنى من مبين على وجه التاكيد لكن قال المصنف ان قوله مبين اقتضى انه لا يكون مؤكدا وهو قول سيبويه وقد بينا ذلك فى الحواشى على ان المصنف كالناظم لم يتعرضا فى هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فلعلهما تبعا سيبويه وقوله ومراده بمن الى قوله وقال بعضهم كلام اللقانى وأتباعه فى قوله فهذه التمييزات الخ عجيب فسياتى فى كلام الشارح عن المصنف ما يرده واعلم ان قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل انه جعله فيما ياتى فصلا ثالثا ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك بل قيدا للفصل الثانى كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ ان يقول البيانية لحصول الغرض

من اخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيده كلامه لكن قوله الآتى فانهما وان كانا على معنى من لكنهما ليست فيهما للبيان قد يوهم بظاهره ان قوله هنا مبين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح فى اعراب الالفية انه وقع فى التوضيح ما يفيد ان قول الناظم مبين بالجر وقد علمت ان جعله فصلا ثالثا يأباه وأما قوله الآتى فالمراد منه لازمه وهو ان الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار اليه الشارح فيما سياتى منه

اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء و (التمييز) فى الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو) ابهام (نسبة) والى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره (فخرج بالفصل الاول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فان فيه ما فى حسن وجها الا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره (وقد مضى) فى باب المعرف بالاداة (ان قوله) وهو رشيد اليشكرى رأيتك لما ان عرفت وجوهنا * (صددت وطبت النفس) يا قيس عن عمرو (محمول على زيادة أل) عند البصريين كما زيدت فى * باعدام العمرو عن أسيرها * وخالف فى ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (ب) الفصل (الثانى) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكبا (فانه بمعنى فى حال كذا لا بمعنى من و) خرج (ب) الفصل (الثالث) وهو مبين لابهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو ولا رجل و) ثانى مفعولى استغفر (نحو

أستغفر الله ذنبا) لست محصيه * رب العباد اليه الوجه والعمل

(فانهما) أى رجلا وذنبا (وان كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أى من (ليست فيهما للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هى (فى الاول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لا معها (وفى الثانى) وهو أستغفر الله ذنبا (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ

وعبارة المصنف فى الحواشى قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنبا فانهما وان كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما للبيان شىء مبهم سبقهما انتهت وهى أحسن من كلامه هنا (قوله فخرج بالفصل الاول) قال شيخنا الحلبى لم يخرج باسم وكان حقه ان يخرج به غير الاسم كالجملة والظرف فان كلا منهما لا يقع تمييزا وذلك أحد ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المغنى اه وفى قوله وكان حقه يخرج به الخ نظر لان الاجناس ليس من شانها الاخراج نعم يصح الاخراج بالجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفى تحققه هنا نظر فتامل (قوله نحو ولا رجل) يخرج به أيضا المبهم (قوله أستغفر الله ذنبا) قال الشهاب القاسمى لقائل ان يقول قد عدوا السين من المعديات فالمانع هنا ان تكون قد عدت الفعل الى مفعول آخر وهو ذنبا اه وفى المغنى بعد ان ذكر ان مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعل وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) اعترض بان بناء اسم لا انما هو لتضمنه معنى من التى هى فى الواقع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضى للبناء انما المقتضى له تضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الدنوشرى كلام فيه تامل والظاهر ان معنى الكلام ان الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

والتامل للشهاب فانه قال قوله للابتداء فالمعنى أستغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة اذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالاولى أن يجعل ذنبا نصبا على نزع الخافض (قوله وانما المراد الخ) هذا يقتضى بناء التمييز على ما قرروه فى باب البناء من الفرق بين التضمين للبناء والتضمن الذى لا يقتضيه بان الاول هو الذى يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثانى فانه الذى يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضى ان المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبين الخ لانه حينئذ لا فائدة فيه لاغناء قوله بمعنى من عنه فالاولى ان يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا لنحو لا رجل وأستغفر الله ذنبا فيحتاج الى اخراجهما بقوله مبين الخ نعم لابد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تأويل فلا يرد ان معنى من المطلق شامل لمعنى فى ولا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من وقد أخرجوه به لان كون من بمعنى فى غير مشهور وبعض شواهده مؤول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز الى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لانا نقول هذا حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقته ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل اخراج ما ذكر لا يقال الاحتياج الى قوله مبين الخ نظرا الى عموم قوله بمعنى من وان أريد منها البيانية لان المراد لا يدفع الايراد لانا نقول كان اللائق حينئذ وصفها بما يوضح المراد وهو قولنا البيانية فانه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التى التمييز بمعناها بيانية هو ما ذهب اليه المصنف فى معنى من الظاهر مع التمييز والمتبادر ان الظاهرة هى المقدرة وقيل ان الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفى التسهيل ان التمييز على معنى من الجنسية قال الدماميني المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخرج فى التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز النصب) قال القانى أى حكمه الاصلى النصب والا فقد يأتى ان الجر حكم له (قوله واختلف فى صحة أعماله) أى فى توجيه ذلك (قوله لانه طالب له فى المعنى) قال شيخنا الحلبى فيه ان هذا موجود فى اسم المفعول المتعدى لمفعولين والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اه وأقول نعم هو موجود فى كل عامل طالب لمعموله ولكن لا يحتاج اليه ويعول عليه الا عند الحاجة وهو الجمود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدرى وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدى لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح فى العدد المفرد ومثل هذا وأما المركب نحو وتسع وتسعون نعجة فقال المصنف فى الحواشى الناصب العقد والاصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بابعد من جاء زيد وأبى عمر والعاقلان اه ويؤيد هذا أحد عشر كوكبا اذ لا يظهر فيه تقدير الا أن يخص السؤال المركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) انظر لو كان المسند جامدا نحو هذا أبوك حنوا اما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادى الخ) أجيب أيضا بان قوله انتصبن بافعلا وقوله وعامل التمييز الخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على ان العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا

منه بالجانب المتناهى وهو الاول وترك الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب الى ما لا يتناهى قال الموضح فى الحواشى وليس المراد من قولهم فى التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جئ به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة اه (وحكم التمييز النصب) لانه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلف فى صحة أعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له فى المعنى (كعشرين درهما) فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا فى الاسمية والطلب المعنوى ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بافعل من وذلك فى خامس مرتبة فان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل فى السببى والاجنبى وهى لا تعمل الا فى السببى دون الاجنبى وهى أصل لافعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا فى مسئلة واحدة وهو أصل للعادر لانه يتحمل الضمير وهى لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشئ على ما هو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازنى والمبرد ومتابعيهم (المسند من فعل أو شبهه) فالفعل (كطاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل نحو (هو طيب أبوه) فابوه منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) فى النظم (ينصب تمييزا بما قد فسره) فانه يقتضى أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الابهام اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادى بان التمييز لما رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل فى تمييز النسبة هو الجملة التى انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه الى المحققين ولولا أن الناظم صرح فى غير هذا الموضع وفى آخر الباب بان ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور

*(فصل *والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد) وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كاحد عشر كوكبا) والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما انه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا ينعكس والثانى انه واجب النصب ذكرهما فى شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار مالم ترد حقيقته بل مقداره حتى انه يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك ألاترى انك تقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلا قاله الموضح فى شرح القطر (و) النوع (الثانى المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشئ وينقسم ثلاثة أقسام لانه (اما مساحة كشبر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع فى شرح لمع ابن جنى لابى البقاء ومن الممسوح عندى قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة فى عشر قصبات فى عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أووزن كمنوين عسلا) وتمرا (وهو تثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمن آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال فى تثنيته منوان كما يقال فى تثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال فى تثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث مايشبه المقدار) فى الوزن والكيل والمساحة فالاول (نحو مثقال ذرة خيرا) يره فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما للشئ يوزن به عرفا (و) الثانى نحو (نحى سمنا) فالنحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مايشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولوجئنا بمثله مددا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وانما هو دل على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) فى الدلالة على المماثلة مايفيد المغايرة (نحو ان لنا غيرها ابلا) ووجه حمله عليه انه غيره وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لاوجه لالحاقه بالمقدار الابان يحمل على ما الحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد) من جهة انه مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه (ومثله) أى مثل خاتم حديدا فى ذلك (باب ساجا) فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خزا) فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير (وقيل) فى المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (انه حال) وينبنى عليهما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

(فصل) (قوله رطل زيتا) قال الدنوشرى الرطل قد يستعمل فى غير الصنجة والظاهر انه حينئذ مجاز (قوله اما مساحة) قال الدنوشرى أى ذو مساحة وينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الارض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية مافى السطح أو الجسم من أمثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبه أى مربع المقدار الممسوح به من المجسمات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله فى التعريف مافى السطح والجسم يخرج عنه طلب مافى الخط من الاجزاء ولعلهم لم يعتنوا بادخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر وظاهر ان المراد بالجسم الواقع ٣٩٦ فى التعريف الجسم الطبيعى دون التعليمى فليتامل (قوله مايشبه المقدار) لعل المراد انه يعرف به قدر الشئ وليس منه لانه لم يوضع للتقدير به قال الرضى والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الارض ذهبا وقولك عندى مثل زيد رجلا (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشرى ينظر هل هو خاص به أولا وهل هو خاص بالجلد أولا اه وفى شرح الاشمونى لنحى الزق وما كان للسمن خاصة قال فى القاموس (قوله فى الدلالة على المماثلة) قال الدنوشرى ظاهره ان نحو ان لنا غيرها ابلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن ان يكون فى فى كلامه تعليلية أى لاجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الشنوانى بعد سؤالى عنه (قوله فرعا للتمييز) قال الدنوشرى صحح هنا ان الاصل بعد الفرع تمييز (والنسبة) خلاف ما صححه فى باب الحال انه حال فليتامل اه وأقول سياتى حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه انه حال والقول بانه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج انه ان كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية ولمن يرجح التمييز أدلة جموده ولزومه وتنكير ماقبله وحسن ظهور من معه ولمن يرجح الحالية انه قد يقع نعتا تابعا للاول ولا سبيل للبيان للتخالف فى التعريف ولا للبدل لان المعنى ليس عليه بل على سنن الاول فبقى ان يكون نعتا وكل شئ تبع النكرة نعتا لها وانتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديدا) قال الدنوشرى يجوز فيه أعنى هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر والاتباع والاضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الاتباع أولى أو النصب اما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال اللقاني يرد عليه امتلأ الاناء ماء فانه لا فاعل ولا مفعول في الاصل ويجاب بما قاله الرضي عن بعضهم انه في الاصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والاصل ملأ الاناء الماء وأقول الذي يصح ان ماء مفعول به لا تمييز والا ففي قولك ملأت الاناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورده الموضح في شرح اللمحة) قال الدنوشري لم يتيسر لي مراجعة الشرح المذكور

(والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فان نسبة اشتعل الى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الرأس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا (ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على أنها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة (ولك في تمييز الاسم) المفرد (ان تجره باضافة الاسم) اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفيز بر) من المكيلات (ومنوي عسل) من الموزونات والى ذلك أشار الناظم بقوله * وبعد ذي ونحوها اجرره اذا * أضفتها (الا ان كان الاسم عددا) من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيأ من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشرى زيد فلو أضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئنا (بمثله مددا وملء الارض ذهبا) فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة أخرى والى ذلك أشار الناظم بقوله

والنصب بعد ما أضيف وجبا * ان كان مثل ملء الارض ذهبا

* (فصل * من مميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) اما بصيغته الموضوعة له أولا فالاول (نحو) أبو بكر (أكرم به أبا وما أشجعه رجلا و) الثاني نحو (لله دره فارسا) فأبا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما أضاف فعله الى الله تعالى قصد الاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة انما

ولكن قد يقال وجه الرد ان النصب على اسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال في شرح اللمحة والثاني المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا وغرست الارض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختلف فيه فأثبته الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وأول عيونا في الآية على انها حال مقدرة وتبعه تلميذه الابدي وابن أبي الربيع وأول عيونا في الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على اسقاط الجار أي بعيون وكذا يكون التقدير في غرست الارض شجرا قلنا ولو كان كما زعمت لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصح دخول الجار في وقت

وأيضا فليس الشجر مغروسا به ولا العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المغروس والمفجر اهـ بحروفه (قوله ولم يعكس الامر) قال الدنوشري عكس ذلك أن يضاف العدد الى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعلل ذلك بما ذكره مولانا حسين الاولوي (قوله دفعا لاضافة الخ) هذا يقتضي امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما جره بالاضافة واجب * (فصل) * (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللقاني هذه الكلية منقوضة بقولك بالماقوة ونحوها مما يقع بعد التعجب مميز الضمير مبهم فانه عن مفرد لا نسبة (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشري يحتمل ان الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وان كان الولد ليس

منسببا عن اللين بل الامر بالعكس وانما عبر بما عبر للمبالغة التي اقتضاها مقام التعجب قاله مولانا حسين الاولوى وعبد الهادى المالكي

(قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال اللقاني ملخص كلامه ان الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وان مال زيد أكثر مال وزيد أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر الاضافة والحق ان كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لا غير وأما مال في المثال الاول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني تمييز منصوب فاعل معنى اذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال اللقاني قضيته ان مالا في أكثر مال تمييز مخفوض لانتفاء شرط النصب أعني كونه فاعلا ٣٩٨ معنى ولا يخفى عليك انه لا يصح فيه معنى التمييز اذ لا تمييز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند اليه أكثر ولا في اسناد أكثر الى الضمير المذكور فلا يصح كونه تمييزا بل هو مفضل عليه أي هو أكثر من كل مال سواه (قوله وانما جاز الخ) قد يقال انه واجب لما ذكروه ويجاب بان الجواز لا ينافي الوجوب أو ان التركيب في حد ذاته يجوز فيه ازالة المضاف اليه والاتيان مكانه بالتمييز (قوله لتعذر اضافة أفعل مرتين) قال الشهاب القليوبي قد يقال التعذر لا يستلزم النصب لان الجر ممكن يعني الاضافة لكن مقدرة اهـ ويجاب بان عمل حرف الجر مقدرا لكن لا يطرد الا في أماكن ليس هذا منها قاله ل * (فصل) * (قوله زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض) قال الدنوشري قد يقال كونها زائدة ينافي كونها لمعنى التبعيض (قوله طافت أمامة الخ) أمامة بضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فانه بالرجل تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لان المشهور من مذاهب النحويين الخ) قال الدنوشري هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال اللقاني فيه نظر فان أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الاصل مضافا الى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف اذا كان التمييز متعلقا بالاسم كطاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز اذا كان عينه كما في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للمصنف اذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيهما النسبة في نسبة الفعل الى الفاعل ونسبته الى المفعول

يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى مايميزه قاله في الحواشي والى ذلك أشار الناظم بقوله

* وبعد كل ما اقتضى تعجبا * ميز (و) من مميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيا وذلك اذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

* والفاعل المعنى انصبن بافعلا * مفضلا (بخلاف) ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى أن المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو بعضه دون الاولى (وانما جاز هو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل واذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وانما نصب (لتعذر اضافة افعل مرتين) لانه أضيف أولا الى الناس فلو أضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره

* (فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) * واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت أمامة بالركبان آونة * ياحسنه من قوام ما ومنتقبا

وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد (الا في) غير الايجاب ويمتنع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل احداها تمييز العدد كعشرين درهما) لما سيأتي (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه) أي من المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فانه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد

فأى تسمية هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا الى الاسم الذى انتصب عنه ثم قال قد يقال انه محوّل عن المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله ان كان محوّلا عن الفاعل) قال اللقانى يرد عليه نحو كفى بزيد رجلا فان أصله كفى رجل زيد فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره بمن البيانية اذ كل تمييز كان عين الاسم الذى انتصب هو عنه يجوز جره بمن (قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل فى التعجب ويأتى ما فيه (قوله منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبى فيه انه لم يقيده بذلك بل قال اما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا سهو فان قوله أن يكون محولا عن مضاف قسيم لقوله ان كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوى بان يكون الخ ولم يقل قيد المحول بان يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف انما قيد بذلك لاخراج لله دره فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا يضره حيث كان صحيحا بل محتاجا اليه فهو من محاسنه ٣٩٩ (قوله واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة) ما قاله المرادى هو الذى ذكره الرضى فانه قال ولا ريب فى ان التمييز جملة فى نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظنن أن الناصب للتمييز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى نعم زيد رجلا اه ومما قاله الرضى اعترض اللقانى كلام المصنف وبين الشهاب القاسمى صحة الامرين فقال ما حاصله ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لان الضمير فى نحو ياله رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين نحو ما جاءنى زيد فياله رجلا ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله دره رجلا ولله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة فى الاضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح فى الحواشى فى التعجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره ان أبرح فعل لازم لا أفعل تفضيل ولا فعل متعد وفى الصحاح وهذا الامر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الامر قال الاعشى وأنشد البيت وقال أى عجبت وبالغت وأبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه اه ومثله فى القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل فى التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل فى المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لا فعل اما مستعملا فى التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غيره مستعمل فيه فليحرر وفى الارتشاف واختلف فى اشتقاق أبرحت فقال الاعلم من البراح أى صرت فى براح لاشتهار أمرك وقال السيرافى من البرح وهو الشدة

بالرجل نفس زيد و(الثالثة ما كان فاعلا فى المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) اذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فمالا محول عن مبتدأ (اذ أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما اذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤنث أخذا من قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فانهما) أى فارسا وجارا (وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا أنهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله

ياسيدا ما أنت من سيد * موطأ الاكناف رحب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل فى المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الاسود

تخيره فلم يعدل سواه * (فنعم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيمان واقتصر فى النظم على استثناء مسئلتين فقال * واجرر بمن ان شئت غير ذى عدد * والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة أن يفسر بها ويصحبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الا على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها فى غير ذلك لان التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا أمور منها انه قيد الفاعل المعنوى بان يكون محولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الاعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف الى أنه مما انتصب

عن تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه فى نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك فى شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييز الذلك الضمير اه فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى أصل التمييز أو الى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار

(فصل لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما) جامدا (كرطل زيتا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لان الجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على) الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ

(أنفسا تطيب بنيل المنى) * وداعى المنون ينادى جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازنى والمبرد والكسائى) قال الناظم فى شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله فى النظم قليلا فقال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا فى الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت فى الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسى واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال فى المغنى ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير أتطيب نفسا تطيب وأما ان كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم فى الفعل أن يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسى ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور والله أعلم

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى وأوله هذا باب حروف الجر)

المتعجب منها أى صرت ذا برح أى جئت بعالم يجئ به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دهوت (قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال ان التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر

(فصل)

(قوله نحو ما أحسنه) ظاهره أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه (قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدنوشرى فى كونه تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتامل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم


